

تيسير الدميك

الجامع لشروح كتاب التوحيد



تيسير الدميـد

الجامع لشروح كتاب التوحيد



تحقيق وشرح:

«كتاب التوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد»

للإمام المصلح المجدد الشيخ

محمد بن عبد الوهاب

رَحِمَهُ اللهُ

وقد تضمن هذا الشرح الرجوع لما يزيد عن ستين شرحاً من شروح الكتاب

تأليف

د . فهد بن بادي المرشدي

الجزء الأول



سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ
وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، أما بعد:
 فإن مما يطوق عنقي من المنن الربانية، ويثقل كاهلي من المنح الإلهية، وقد
 اكتمل هذا الكتاب؛ أن أتوجه إلى الله جلَّ وعَلا بخير المحامد، وأعظم الشناء، فما
 التوفيق إلا به سبحانه، وما النعماء إلا من فضله وحده ورحمته، فله الحمد
 حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات، وملء الأرض، وملء ما بينهما،
 وملء ما شاء ربنا من شيء من بعد؛ فأشكر الله سبحانه وأدعوه بأن يرحم
 والديَّ كما ربياني صغيراً؛ اعترافاً بفضلهما، وإقراراً بحسن صنيعهما، وأسأل
 الله العون على برّهما.

وبعد شكر المولى عزَّ وجلَّ أرى لزماً عليَّ أن أزجي الشكر الجزيل والثناء
 العاطر إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل؛ فأقدم شكري إلى من رعت
 هذا البحث منذ لحظاته الأولى بل قبل وجوده حتى اكتمل بنيانه، إلى زوجتي
 الفاضلة، التي صبرت وتحملت عناء عملي لهذا الكتاب وتفرّغي له، فقد
 كانت نعم المعين؛ كما أشكر ابنتي عريب وولدي أحمد ونايف وقد سرقني
 البحث منهم طويلاً، فأشكرهم جميعاً على تحمّلهم وصبرهم على انشغالي
 عنهم؛ استحقوا شكري فإليهم أقدمه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، والصلاة والسلام على عبده
ورسوله، نبينا محمد ﷺ، **أما بعد:**

بعث الله رسله -عليهم الصلاة والسلام- بالعلم به وشرعه وعبادته
بالدين الخالص، والتوحيد والإيمان الذي هو العلم بالله ومعرفته وعبادته
وإخلاص الدين له وحده لا شريك له، وهذا الأصل الشريف الذي بعث
الله به جميع الأنبياء والمرسلين هو أشرف الأصول، وأعظم الحقائق، وأبلغ
الصدق، وأحكم العدل، فليس في مقامات العلم والمعرفة والعمل والسلوك
أعظم وأصدق من هذه الحقيقة العلمية العملية، معرفة الله وعبادته وحده لا
شريك له وإخلاص الدين له، فإنه سبحانه له الدين الخالص، كما في قوله جل
ذكره وتقدسست أسماؤه: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣]، والخالص يجمع
مقامي العلم والإرادة، والله سبحانه شرع ذلك ووصى به أئمة المرسلين، حتى
بعث به محمداً ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، خاتم الرسل والأنبياء، كما في قول الله سبحانه:
﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى
وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] فهذه الآية وغيرها من كلام الله
ورسوله ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تترا في بيان هذا الأصل الذي هو جماع دين المرسلين،
وهذه الآية فيها من حقائق العلم والإيمان ما لا يحيط به محصل، ومن بيانها

أَنَّ الدِّينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالرَّسُولَ ﷺ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨]، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى مَبْلُغٌ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ٣ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

ثُمَّ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْآيَةِ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ﴾ شَرَفٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَلِجَمْلَةِ بَنِي آدَمَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ شَرَعَ لَهُمْ عِبَادَتَهُ وَدِينَهُ الَّذِي رَضِيَهُ، فَإِنَّ الْعِبَادَ مَفْتَقِرُونَ إِلَى اللَّهِ فِي عِبَادَتِهِ عِلْمًا وَإِرَادَةً، كَمَا هُمْ مَفْتَقِرُونَ إِلَى اللَّهِ فِي الْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ، بَلْ افْتِقَارُهُمْ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ فِي عِبَادَتِهِ أَعْظَمُ مِنْ جِهَةِ اخْتِصَاصِهِمْ عَنْ جَمْلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْأَكْوَانِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقْتَضِي، فَإِنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ فَقِيرٌ إِلَى اللَّهِ، وَالْإِفْتِقَارُ فِي الْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَافْتِقَارُ الْعَابِدِينَ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْعِبَادَةِ أَخْصَ لَهُمْ، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ أَفْقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فَإِنَّ هَذَا الْإِفْتِقَارَ هُوَ افْتِقَارُهُمْ فِي الْمَقَامِينَ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ أَمْرِهِمْ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ، وَلِهَذَا جَاءَ بَعْدَهَا: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٦]، وَفَقْرُ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ فِي مَقَامِ الْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ الَّذِي يَشْهَدُونَهُ يُوْجِبُ شُهُودَهُمْ لِمَقَامِ فَقْرِهِمْ إِلَى اللَّهِ فِي مَعْرِفَتِهِ وَابْتِغَاءِ وَجْهِهِ، وَهَذَا مِنْ أَصُولِ فِقْهِ الْعِبُودِيَّةِ، وَالرَّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَأُئِمَّةُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَالْعِبَادُ الصَّالِحُونَ يَحْقُقُونَ هَذَا الْأَصْلَ، وَعَنْ هَذَا جَاءَ قَوْلُ اللَّهِ لَخَاصَّةِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَوَىٰ﴾ ٦ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٦-٧]، فَهَذَا فِيهِ بَيَانُ الْإِمْتِنَانِ مِنَ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ

ﷺ بالمقامين، مقام الكفاية ومقام الهداية، والله سبحانه ما ذكر تمام النعمة إلا في مقام الدين، كما في قول الله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، مع قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ نَعُدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وأخبر عن الدين بالإكمال، فإن الله سبحانه يشرع ما يشاء بعلمه وحكمته وإرادته، وكل ما شرع الله فهو الحق المبين، وأخبر عن النعمة بالإتمام، فإنها لا تتم إلا بدينه الذي هو أخص نعم الله على خلقه، وهذا الإكمال والإتمام من تنوع الألفاظ والمعاني، وليس من المترادف كما يذكره من يذكره، بل التحقيق أن اللغة ليس فيها مترادف محض، والمقصود أن ذكر الإتمام لبيان مقام الدين، وأنه أشرف مقامات النعم، وعن هذا وصف أهله بأنهم الذين أنعم الله عليهم، كما في قول الله سبحانه: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ٦١ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، فبين الله أن من أخص مقامات الصراط المستقيم أنه صراط الذين أنعم الله عليهم، وعن هذا جاء قوله في خاصة خلقه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُنَالَىٰ إِلَيْهِمْ أَيْدِي الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ ٦٢ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٩-٧٠]، وختم المقام بذكر العلم إشارة إلى أن الاصطفاء هنا بما هم عليه من التقوى والإيمان في قلوبهم، وبين الله سبحانه أنه من فضل الله عليهم، وذكر الفضل من الله بذكر هذا الاسم «الله» الجامع في سياقه لمعرفة الله وعبادته، وإخلاص الدين له،

ثم تضمنت الآية الشريفة الآنفه الذكر حقيقة دين المرسلين، فجاء قوله: ﴿مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾، فذكر الله أن ما شرعه لهذه الأمة هو ما وصى به نوحًا، وهو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أول الرسل إلى الأرض، كما في الصحاح وغيرها في أحاديث الشفاعة العظمى عن النبي ﷺ في سياقٍ طويل وفيه: «فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض»، ثم ذكر الله ما أوحى إلى نبيه محمد ﷺ، ثم ذكر ما وصَّى به إبراهيم وموسى وعيسى، وهؤلاء أولوا العزم من الرسل، وهم المذكورون في الشفاعة العظمى يوم القيامة، حتى تنتهي إلى نبينا محمد ﷺ، وهو المقام المحمود المذكور في قول الله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

والمقصود أن الله ذكر في هذه الآية الوصية والوحي، وجعلت الوصية في حق نوح وإبراهيم وموسى وعيسى -عليهم الصلاة والسلام-، وذكر الوحي في مقام محمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ متوسطًا في الذكر بين مقاماتهم، وفي هذا بيان أن الله سبحانه بعث الرسل أجمعين بالتوحيد والإيمان، وأن محمدًا ﷺ بعث بالتوحيد والإيمان الذي هو دين الرسل، وتضمن مقامًا من اختصاص هذا النبي ﷺ وتشريفه كما شرف الله إخوانه المرسلين، لكن صار له في الآية اختصاصٌ بذكره متوسطًا في المقام، فذكر بعد نوح، فإنه ليس بدعًا من الرسل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، وقُدِّم على غيره بعده لشرف مقامه ورسالته.

فإن الله سبحانه أكرم جميع أنبيائه ورسله، واصطفاهم، وهم والملائكة خير خلق الله، ثم جعل لمحمد ﷺ من الاختصاص والاصطفاء ما اجتباه

الله به، ومن أخص ذلك أنه خاتم النبيين كما في قول الله سبحانه: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فذكر الوصف المشترك والوصف المختص به، وجاء البيان في الآية في حق الرسل المذكورين بالوصية؛ لأن كل رسول منهم خلفه غيره من الرسل، والأنبياء يحملون هذه الوصية الواحدة، وذكر في مقام النبي ﷺ الوحي، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، مع أنه حمل هذه الوصية، لكن ذكر مقام الوحي هنا فيه إشارة إلى أنه لا خلف له من الأنبياء والرسل، وأن النبوة به ختمت، وهذا مقام العلم والنور الذي بعثه الله به، وأنه محفوظ، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وتضمن قوله: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ عموم شريعته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فذكر له مقام الأصل، وهو التوحيد الذي بعث به الرسل، ومقام الشريعة المفصلة لطاعة الله وعبادته، وحقوق الخلق والعدل والقسط والرحمة؛ فإن رسالته رحمة للعالمين، كما في قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وتضمنت هذه الآية من بيان مقام هذا النبي الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو المبين في قول الله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءِ اتَّيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

ثم ذكر الله في الآية جماع الوصية المذكورة والوحي المبين في قوله: ﴿أَنۢ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ وهما أصلان جامعان لدين المرسلين، وما بعث الله رسولاً ونبياً إلا أمره بهما، وهذان الأصلان جامعان للدين وشرائع الأنبياء،

وحفظُهما والقيام بهما قيامٌ بحق الله سبحانه وحقوق عباده، فإن إقامة الدين هي العلم والإيمان والعبادة الخالصة لله وحده، والإيمانُ علمٌ وعملٌ كما تواتر في الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف، والدينُ علمٌ وعملٌ عند جميع أهل الإسلام، فإقامة الدين: بالعلم والعمل الصالح الخالص لله، وهما أصلان متلازمان في الشريعة ليعبد الله على بصيرة ابتغاء وجهه سبحانه، والعمل بما شرعه من الدين والعبادة وشرائعها الظاهرة والباطنة والعدل والأمانة والبر والرحمة والإحسان، فإنه سبحانه أمر عباده بالعدل والإحسان كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، والعدل جماع الحقوق الواجبة، والإحسان جماع المشروع، وما من واجب في الشريعة في حقوق العباد إلا وله نظير مستحب.

ثم قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ ذكر الله حقه بهذا؛ لأن الدين صراط مستقيم، وأصله في العلم النور المنزل على الأنبياء والرسل، ولهذا ذكر الكتاب بما يقتضي بيان ذلك في قول الله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قِيمًا﴾ [الكهف: ١-٢] فهو قائم لا عوج فيه، وصراط مستقيم، وأثره كذلك يهدي للتي هي أقوم، كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وهو قِيمٌ في قول الله: ﴿قِيمًا﴾؛ لأنه مهيمن بالشرعية على غيره، وما أنزل الله على نبي ورسول ما أنزله على نبيه محمد ﷺ، وهو القرآن كلام رب العالمين، وذكر الله أنه والإيمان أتم نعمه على رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كما في قول الله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي

إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿٥٣﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، وهذه الآيات فيها من حقائق التوحيد والإيمان ما لا يجمعه جامع.

وهذه المقدمة مقتصدة من سائر الوجوه عن التحصيل الوافر، لكن المقصود الإشارة إلى بعض ما تضمنه كتاب الله وآياته من الدلائل والمعاني، وتضمنت هذه الآيات بيان أعظم الحقائق وأشرف المعارف، وما نزل على قلب نبي أعظم من هذا القرآن المبين الذي جعله الله منهجاً لعباده؛ ليعبدوه مخلصين له الدين، وليقوم الناس بالقسط، وعن هذا صارت مكة أم القرى بهذه الخصائص، ففيها الكعبة التي جعلها الله قياماً للناس، وحجّها أئمة الرسل إبراهيم وغيره -عليهم الصلاة والسلام-، وفيها نزل هذا الكتاب الذي لم ينزل إلى الأرض نور وعلم وخير أبلغ منه، فإنه كلام رب العالمين، فيه ذكر حقه ومحامده وأسمائه وصفاته وموازين القسط وأشرف مقامات الأمر وأصدق مقامات الخبر، وعن هذا قال الله سبحانه: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَرَجًا مَّصْدَعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، وفيها بعث هذا النبي الخاتم إمام الأنبياء، الذي أرسله الله رحمة للعالمين، شاهداً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

ثم جاء في الآية ذكر الأصل الثاني بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَرُوا فِيهِ﴾، والمقصود التفرق في الدين الذي أمر سبحانه بإقامته.

والتفرق في الدين يكون بالبدع والمحدثات، وباتخاذ العلم بغياً، إلى غير ذلك ممّا نهى الله ورسوله عنه، وعن هذا عظمت الشريعة الاجتماع

واتباع سبيل المؤمنين والاعتصام بحبل الله جميعاً كما في قول الله سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿يُحِبُّ اللَّهُ﴾ هو دينه؛ لأنه غاية العلم والعدل، فالدين أقوى موجبات الاجتماع الجامع للمصالح ودرء المفاسد، فإن الدين يدعو الناس إلى العدل والإحسان والصدق والأمانة والرحمة والبر، ويرعى الأصول الموجبة للاجتماع وترك الافتراق، وأخص ذلك حسن الاتباع والطاعة لله ورسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، والرد إلى الله ورسوله عند التنازع، ثم اتقاء أسباب البغي بين الناس، ولزوم العدل، وأداء الأمانات إلى أهلها، وطاعة أولي الأمر؛ لما توجه طاعتهم من المصالح الشرعية، ودرء المفاسد، وحفظ الحقوق، والعدل بين الناس، وإغلاق باب الفتن والتفرق بين المسلمين، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، كما جاء عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن هذا جاء قول الله سبحانه في بيان ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿

[النساء: ٥٨-٥٩]، والسنة متواترة بهذا المعنى.

والمقصود أن وصية الله للرسول أجمعين إقامة الدين، وترك التفرق فيه، وهذا أصله حق الله بمعرفته، والإيمان به، وإخلاص الدين له لا شريك له، والعلم بالله ودينه وعبادته، وحمده وشكره ظاهراً وباطناً، ثم يتصل بذلك ما شرعه الله بين خلقه من الحقوق والعدل والبر والإحسان والتراحم والاجتماع

والصدق والأمانة، وترك الظلم والجهل، وشرعت الشريعة الحقوق الخاصة بين المسلمين، والحقوق العامة بين الناس أجمعين، فإن دين الإسلام دين العدل والرحمة والإحسان والعلم والنور والهداية وبذل المعروف وكف الأذى والصدق وأداء الأمانات والرفق وجلب المصالح ودرء المفاسد، وهذه المشروعات في الشريعة متضمنة في الأصلين، فهي من إقامة الدين ومن ترك التفرق والاختلاف.

وفي الجملة فهذا الأصل الشريف - ترك التفرق في الدين - من أعظم أصول الأنبياء، وعن هذا جعل الله هذه الأمة أمة وسطاً كما في قول الله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والمؤمنون المحققون لهذه الأصول الشرعية شهداء في الدنيا بالعلم والبيان والعدل والإحسان، وشهداء يوم يقوم الأشهاد، ومن لم يكن فقيهاً في الشريعة وحافظاً لحقوقها وحدودها قصر في تحقيق هذا الأصل الشريف، وهو الاجتماع وترك التفرق والاختلاف في الدين، فإن مخالفة هذا الأصل تارة تقع عن سبب الظلم والبغي، وتارة تقع عن سبب الجهل، وهما جماع أسباب الخطأ والخطيئة في بني آدم، وعن هذا جاء قوله سبحانه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فكل خطأ في بني آدم سببه الظلم أو الجهل، وهما عند التحقيق متصلان أو متلازمان.

وفي الجملة فإن الاجتماع والاعتصام بحبل الله ولزوم جماعة المسلمين وسبيل المؤمنين من أخص أحكام الشريعة وأصولها ومقاصدها وصيانتها للحقوق؛ فإن التفرق بين المسلمين يفوت به كثير من المقاصد العبادية

والمصالح الشرعية، وإذا استطال ماجت الفتن بين الناس موج البحر التي تفتح أسباب الهرج، وعن هذا كان الصحابة والسلف يُعظّمون هذا الأصل، ويرعونه بالعلم والإيمان والبيان والعدل والإنصاف والعفو والإحسان، وقد قال الله في مفصل آثار هذا: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، بل دفعت الشريعة الأسباب المحركة لتركه بين المؤمنين كما في قول الله سبحانه: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وهذا مع قيام السبب المحرك لنفس أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن دفعه بتقوى الله والسمع والطاعة له سبحانه، وإذا كان هذا في أمر خاص فهو في الأمور العامة التي توجب حفظ المصالح الكلية ودرء المفسدات أعظم وأجل، ومن فقه الشريعة عَرَفَ أن من أعظم أصول كمالها رعايتها لأصل الاجتماع وترك التفرق والاختلاف في الدين والتنازع والتدابير.

وفي الجملة فهذا الأصل -الاعتصام بحبل الله وترك التفرق فيه- يكون بالعلم والبيان والعدل والإحسان، وهذا فيه فقه وإرادة، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم.

والمقصود في هذه المقدمة ذكر فضل التوحيد، وأنه أعظم الواجبات، وأصدق الحقائق، وأتم العدل، وأشرف المقاصد، وأجل الشهادات، فإن أجل الشهادات علم العبد وشهادته أن لا إله إلا الله ظاهراً وباطناً، علماً وعملاً.

والله سبحانه المعبود وحده لا شريك له، له الدين الخالص، وهذا أصل دين المرسلين، فإن الله ما بعث رسولاً إلا أمر قومه به، كما ذكره الله

وهذه المقامات متنوعة، متضمنة تارة ومتلازمة تارة، وليس فيها المنفك؛ فإن مقامات العلم والعبادة يُصدّق بعضها بعضًا، ويواطئ بعضها بعضًا، لكن

لكل مقام منها امتياز يختص به ويدل عليه، وأهل العلم والإيمان والعبادة يختص الله منهم من يشاء بهذه المقامات وما هو منها، حتى يظهر لأحد امتياز في هذا وامتياز في هذا، ويجمع الله لخاصة عباده الواسع من فضله في العلم والدين والإيمان، وعن هذا وصف الرسل والأنبياء بمقامات العبودية على التنوع تارة، وعلى الجمع تارة، كما في قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝١٢٠﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١]، وقال عن نوح: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وقال عن لوط: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٥] وقال عن إسماعيل وإدريس وذو الكفل: ﴿وِإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ ۝٨٥﴾ [الأنبياء: ٨٥-٨٦]، وقال عن ذي النون يونس: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَخَفَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخَيِّجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وقال عن زكريا ويحيى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَلِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال سبحانه في مقام آخر في كتابه: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤]، وقال عن إدريس: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٦]، إلى غير ذلك من مقامات التوحيد والعبادة والإيمان.

وأعظم من فصلت له مقامات من الأنبياء قبل محمد ﷺ إبراهيم عليه السلام، فإنه ذكر له في القرآن مقامات اجتمعت له عليه الصلاة والسلام، وهذا من فضل الله على رسوله إبراهيم، وما ذكر له يثبت له ولا يُقصر عن غيره، لكن أعظم الشهادة وأعظم الثناء قول الله سبحانه، وإبراهيم له اختصاص في بيان

التوحيد كما جاء في القرآن من ذكر مجادلته لقومه في الكواكب، ولأبيه في الأصنام، وعن هذا قال الله سبحانه بعد مجادلته لقومه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، فإنه بين توحيد الربوبية والإلهية والعبادة بمقام له فيه اختصاص عن غيره؛ لأنه بعث في قوم فيهم من يكفر بالربوبية والإلهية، ويعبدون الكواكب ويجعلون لها من أنواع التدبير والتأثير ما هو من آثار الفلاسفة الدهرية، وعامة من بعث فيهم الرسل يقرون بأن الله خلقهم والذين من قبلهم، وخلق السماوات والأرض، إلى غير ذلك مما هو من مقامات الربوبية، لكنهم يشركون معه غيره في عبادته، ولا يخلصون الدين له، ويعبدون بما لم يأذن به الله، ولا يعرفونه حق معرفته، وقد ذكر الله في كتابه عن مشركي العرب ما هم عليه من الإقرار بخلق الله وتدبيره، وأنه خلقهم، وخلق السماوات والأرض، وسخر الشمس والقمر، ونزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها، لكنهم يشركون معه في عبادته ولا يخلصون الدين له.

والمقصود أن توحيد الله هو العلم بالله، ومعرفته حق معرفته، وإخلاص الدين له، وعبادته بما شرع، ومن كان بالله أعرف كان بعبادته أقوم، فإن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، والتوحيد أصل الدين، والشرائع العبادية شرعت لتحقيقه، وهي منه، وأخص ذلك بعد الشهادتين في العمل: الصلاة والزكاة والصيام والحج، حتى في مفصل الشرائع التي يتعلق بها وجه نفع للعباد من جهة معاشهم وأرزاقهم،

فإنها إذا شرعت اعتبرت بالقصد الأعظم، كما في قول الله سبحانه: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ النُّفُوسُ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] مع قوله وشرعه: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقوله: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وهذا من كمال دين الإسلام، فإن الله سبحانه ما جعل في عبادته بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام.

فالشرائع والمناسك لتحقيق التوحيد وهي منه، وعن هذا أهل رسول الله ﷺ بالتوحيد في حجة الوداع، كما جاء في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو أجمع رواية محفوظة لحجة النبي ﷺ وفيه: (فأهل بالتوحيد: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك).

وتوحيد الله يجمع مقام العلم ومقام الإرادة والعمل، وهو توحيد الله سبحانه في ربوبيته وملكه وتدبيره، وتوحيده في إلهيته، وإخلاص الدين له، وعبادته بما شرع، وتوحيده في أسمائه وصفاته وأفعاله، فإن الله ليس كمثله شيء كما قال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وكما في سورة التوحيد التي تعدل ثلث القرآن: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، فأمر بالعلم والعمل والإثبات وترك المنافي.

وتوحيد الله هو أعظم الحقوق، وهو حق الله على عباده، كما جاء في الصحاح والسنن والمسانيد في حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنت ردف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا مؤخرة الرحل، فقال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك، ثم سار ساعة، ثم قال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك، ثم سار ساعة، ثم قال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك، قال: «هل تدري ما حق الله على العباد؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»، ثم سار ساعة، ثم قال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك، قال: «هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «ألا يعذبهم».

وهذا الحديث جامع لبيان مقام التوحيد ورتبته، ومقام العبودية والشريعة، والتوحيد علم في القلوب، وفقه، وبصيرة، وصدق، وإخلاص، ونية، وعمل، واستجابة، وطاعة، والله يؤتي فضله من يشاء، وكان السلف الصالحون يراعونه حق رعايته على هدي الأنبياء علماء وفقهاء وبيانا للناس وعملاً وصدقاً وإخلاصاً، والواجب على خاصة المسلمين وعامتهم رعايته حق رعايته، وحفظ جنابه بالعلم والبيان والبرهان والصدق والعمل والإخلاص والعدل والقسط والإحسان.

وقد جاءت هذه المقدمة -التي أسأل الله أن تكون علماً خالصاً لوجهه الكريم- موافقة ونزولاً لرغبة الشيخ الدكتور/ فهد بن بادي المرشدي وفقه الله وسدده، بكتابة مقدمة بين يدي كتابه، ولا أقول مقدمة لكتابه.

وكتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كتاب منيف في بيان التوحيد ومسائله، ويُعد من جوامع أصول العلم، ومن أعيان كتب أصول الدين، وقد بناه الشيخ المجدد على القرآن والحديث، وهو متين التحقيق في تراجمه ومسائله، وطريقته فيه مقارنة الإدراك، نافعة لأهل العلم والعامه، وهذا الإمام المجدد صاحب دعوة مباركة قام بها والإمام الصالح محمد بن سعود - رَحِمَهُمَا اللهُ وأجزل مثوبتهما - في بيان مقام التوحيد وفضله وحفظه وتحقيقه.

سَدَّدَنَا اللهُ وَهَدَانَا صراطه المستقيم، وجعل هذا البلد آمناً مطمئناً وسائر بلاد المسلمين، ووفقَّ اللهُ ولَاةَ أَمْرِنَا لكل خير، وسددهم لما يرضيه، وأعزهم بطاعته، وأمدهم بعونه وتوفيقه، وجمع كلمة المسلمين على طاعته وتوحيده وكتابه وهدى رسوله ﷺ.

كتبت هذه المقدمة المقتصدة في جلسة بعد صلاة العشاء، في ليلة الخميس السادس والعشرين من شهر ذي الحجة من سنة ثنتين وأربعين وأربع مئة وألف من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها رسول الله الصلاة والسلام.

كتبه الفقير إلى عفوره الكريم

د. يوسف بن محمد الغفيص

عضو هيئة كبار العلماء سابقاً

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يضللَّ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن كتاب التوحيد، للإمام المصلح المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كتاب عظيم جدًّا، لم يُصنَّف في الإسلام في موضوعه مثله، فهو كتابٌ وحيدٌ وفريدٌ في بابه ^(١)؛ أي: في باب توحيد العبادة، لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لاحق ^(٢)، فلم يُنسَج على منواله مثله؛ لأن المصنف رَحِمَهُ اللهُ طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضادُّ ذلك التوحيد: إما من أصله؛ وإما ما يضادُّ كماله، فامتاز الكتاب بسياق أبواب توحيد العبادة مفصلة، مُدَلَّلَةٌ، وعلى هذا النحو، بتفصيل، وترتيب، وتبويب لمسائل التوحيد، ولم يوجد من سبق المصنف إلى ذلك؛ لما اشتمل عليه من الآيات، والأحاديث، والفوائد،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/١٢٣).

وقد شبه بعض العلماء هذا الكتاب بأنه قطعة من صحيح البخاري رَحِمَهُ اللهُ، وهذا ظاهر؛ ذلك أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ نَسَجَ كتابه هذا نَسَجَ الإمام البخاري في صحيحه من جهة أن التراجم التي يعقدها تحتوي على آية وحديث غالباً، والآية دالة على الترجمة، والحديث دالٌّ على الترجمة، وما بعدها مفسَّرٌ لها، وكذلك ما يسوقه رَحِمَهُ اللهُ من كلام أهل العلم من الصحابة أو التابعين أو أئمة الإسلام هو على نسق طريقة الإمام البخاري في صحيحه؛ فإنه يسوق أقوال أهل العلم في بيان المعاني^(١)؛ فكتابه ما هو إلا تبويب لنصوص السُّنَّة، وما يتعلق بها من اعتقاد في توحيد الألوهية، فهو ككتاب التوحيد للبخاري، والتوحيد لابن خزيمة، والتوحيد للمقرئ وغيرهم، فليس بدعاً من الشريعة، ولهذا لا ينكر أحدٌ من أئمة الإسلام شيئاً من كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولم ينبهوا على مخالفة في كتاب التوحيد للكتاب والسُّنَّة؛ وإلا لطارت بها الركبان، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أراد ربط الناس في تلك المسائل بالوحي لا بغيره؛ لتكون مسائل التوحيد معروفة بدلائلها من الكتاب والسُّنَّة، وهذه طريقة الأئمة الربانيين الذين يربون الناس بصغار العلم قبل كباره^(٢).

فهذا الكتاب من أعظم وأنفس الكتب التي أُلِّفت في توحيد الألوهية، ويميّزه عدة مميزات من أهمها: أنه مختصر، وعلى اختصاره فقد شمل كثيراً من مسائل توحيد الألوهية، بل شمل أهم المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية، وكذلك من مميزات أنه فريدٌ في حسن أبوابه وعرض أدلته، بل شبهه بعضهم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٧).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيان (٧، ١٠).

بصحيح البخاري في حسن التبويب وعرض الأدلة^(١)؛ فهذا الكتاب لا نظير له فيما نعلم: من حيث حسن التبويب، ومن حيث جودة الانتقاء للأدلة، ومن حيث وضوح المعاني؛ فإن مصنفه رَحِمَهُ اللهُ ذَيْلَ الأبواب بمسائل تبين مقاصد الباب، وتوضّح المراد من سياق الآيات والأحاديث والآثار في هذه الأبواب^(٢)؛ وكذلك من أهم مميزات هذا الكتاب وهو كذلك في الحقيقة من مميزات كتب المصنف أنه لا يأتي في كتبه وفي هذا الكتاب بالذات إلا بآية أو حديث أو قولٍ لأحد أئمة السلف الصالح، وقُلَّ وهو أندر من النادر أن يعلّق بكلام من عنده، وذلك ليبين للناس أن هذا هو دين الله عَزَّجَلَّ، وهذا هو الذي جاء به النبي ﷺ، وليس هذا أمرًا محدثًا من عند المصنف، ولذا فمن المهم جدًّا حفظ هذا الكتاب، فالذي يحفظه في الحقيقة لا يحفظ كلام المصنف، بل هو يحفظ كلام الله وكلام رسوله وبعض الآثار عن السلف الصالح في موضوع التوحيد، وحفظ هذا المتن مهم جدًّا لمن يريد أن يضبط مسائل التوحيد، فحفظ الأدلة من أعظم ما يعين على ذلك، وهذا كذلك ينفع عند نشر العلم ونشر التوحيد، فإذا كان طالب العلم حافظًا للأدلة فإنه يسهل عليه الاستدلال^(٣).

ولأهمية هذا الكتاب؛ اعتنى به العلماء شرحًا وتدريسًا وتخريجًا وتحشية^(٤)، ومع تنوع وتعدد الشروح والحواشي على كتاب التوحيد، إلا

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٦).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب قرّة عيون الموحدين، حققه: أحمد بن علي آل عباس (٣٥-٤١)؛ وكتاب: عناية العلماء بكتاب التوحيد، إعداد: عبد الإله بن عثمان الشايع (٥٦-١٠٥)، الناشر: دار طيبة، الرياض.

أنه يمكن خدمة هذا الكتاب النفيس دون رتابة أو تكرار، فمن الأمور التي يُحتَاجُ إليها في خدمة هذا الكتاب: بيان مطابقة الآيات والأحاديث لعناوين أبواب كتاب التوحيد، وبيان وجه دلالتها؛ وشرح المسائل الواردة في نهاية كل باب، وبيان ما فيها من فقه المصنف وتحقيقه؛ وتحقيق وتحرير المباحث المشككة^(١)؛ فكتاب التوحيد ينبغي لطالب العلم في دراسته أن يدرسه وفق ما ألفه المصنف، فإنه رَحِمَهُ اللهُ جَعَلَ ترجمةً في بداية كل باب، وهذه الترجمة تُبين وترجم ما يريده المصنف بهذا الباب، وهذه الترجمة تحتاج إلى أدلة، ولذا أورد تحت كل ترجمة أدلة من الكتاب والسُّنة ومن أقاويل السلف، فمن أراد أن يفهم كتاب التوحيد لا بدَّ أولاً أن يفهم مقصود المصنف بهذه الترجمة، ثم يفهم ما علاقة هذه الترجمة بكتاب التوحيد، ومناسبتها له، ثم بعد ذلك يورد المصنف أدلة من الكتاب والسُّنة في الدلالة على معنى الترجمة، وهذه الأدلة يتوسع كثيرٌ من الشَّرَّاح في شرحها، وغالب الشَّرَّاح يُشيرون إلى موضع الشاهد من الدليل لكن في خضم الشرح ينسى طالب العلم ما المقصود بهذا الدليل، ولماذا أورده المصنف هنا، والمطلوب أن يفهم طالب العلم الدليل هنا، ما مناسبته للترجمة، وما موضع الشاهد منه، وإذا فهم طالب العلم الترجمة ومناسبتها لكتاب التوحيد، وفهم الدليل ومناسبته للترجمة وموضع الشاهد منه على الترجمة هنا يكون فهم كتاب التوحيد^(٢)؛ أما إذا لم يتبين له الشاهد من الآية والحديث ولا مناسبتها للترجمة، فلن يستوعب الترجمة،

(١) التعليق على فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، إعداد: د. عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف (٧٧).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان.

ولن يُحصّل المقصود من كتاب التوحيد؛ فكان لزاماً على طالب العلم مُبتغي فهم مسائل التوحيد أن يفهم هذه المنظومة: مقصد المصنف من الترجمة، أدلة الترجمة، مناسبة الآية والحديث للترجمة، وما عَقَّب به الترجمة من كلام وفوائد^(١)؛ ولذا نهجت هذا المسلك في شرح هذا الكتاب النفيس وخدمته، واطلعتُ -بعد تيسير الله جَلَّوَعَلَا وإعانتة لي- على عامة شروح كتاب التوحيد، سواء المطبوع منها أو المُفَرَّغ من الدروس الصوتية، وهي تزيد على الستين شرحاً، وقد أمضيت في ذلك سنوات، راجعتُ فيها هذه الشروح، وبذلت وسعي وجهدي -وَمِنَ الله جَلَّوَعَلَا العون والتيسير- في جَمْع ما تفرق في بطون هذه الشروح مما يحصل به بيان المعنى المراد لهذا الكتاب وفهمه؛ راجياً ومؤملاً أن يكون هذا الشرح جامعاً لخلاصة وزبدة ما في هذه الشروح؛ رغبةً في تقريب مقاصد هذا الكتاب لطالبيه، وجمع ما تفرق من كلام الشراح على هذا الكتاب في موضع واحد؛ حتى يجد الراغب بغيته من دراسة كتاب التوحيد، والله الموفق والمسدد.

وقد سلكت في جمع هذا الشرح المنهج الآتي:

أولاً: بيان مقصد المصنف في إيرادهِ للأبواب؛ ببيان مقصود الترجمة لكل باب.

ثانياً: بيان مناسبة الأبواب لكتاب التوحيد.

ثالثاً: بيان مناسبة الباب للأبواب السابقة بشكل عام، وبيان مناسبتها للياب

الذي قبله على وجه الخصوص.

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (١٠).

رابعاً: بيان وجه الاستدلال من الآيات والأحاديث والآثار الواردة في الباب؛ ببيان مناسبتها للترجمة، ووجه الاستدلال منها على المقصود.

خامساً: شرح المسائل التي أوردتها المصنف في نهاية كل باب.

سادساً: تحرير المباحث المشكلة، والاهتمام بضوابط الأبواب؛ والقواعد والضوابط التي بُني عليها كتاب التوحيد، وهذه الضوابط والقواعد ماثورة في الشروح ^(١).

سابعاً: عزو الآيات القرآنية، بذكر اسم السورة ورقم الآية في الحاشية؛ وتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة، بذكر من خرّجها، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، واستغنيت به عن ذكر الجزء والصفحة، والتزمت ذكر درجة كل حديث وَرَدَ ذكره؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بذلك بدءاً بالبخاري، ثم مسلم؛ وإن لم يكن في أحدهما ذكرت درجته معتمداً ما تيسّر من أقوال أهل العلم في هذا الشأن.

ثامناً: رجعت إلى الكتب التي خرّجت كتاب التوحيد، وبَيَّنت أحكامهم على الأحاديث في الحاشية عند تخريج كل حديث ليس في الصحيحين أو أحدهما ^(٢).

(١) ينظر: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٥٠٦/٢).

(٢) والكتب هي:

الأول: كتاب النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد، تصنيف: جاسم الفهيد الدوسري، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط. الأولى: ١٤٠٤ هـ. =

تاسعاً: جعلت شرح الشيخ سليمان بن عبدالله رَحْمَةُ اللَّهِ الْمَسْمُومِي بِ«تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» هو الأصل الذي أنقل عنه أولاً، فما أورده في شرحه فإني أكتفي بنسبته إليه دون غيره؛ ثم أضيف عليه الزيادات من الشروح الأخرى، وقد رتبت تلك الزيادات بحسب أقدمية الشروح، فأنقل كلام الشارح عبدالرحمن بن حسن رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ: «فتح المجيد»، و«قرة عيون الموحدين»، فما ورد في شرحيه أو أحدهما فأكتفي بنسبته إليه دون غيره؛ ثم أنقل ما زاده عليهما تلميذه الشارح حمد بن عتيق رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ: «إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد»، فما ورد في شرحه فإني أكتفي بنسبته إليه دون غيره؛ ثم أنقل ما زاده عليهم الشارح عبدالرحمن بن قاسم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ: «حاشية كتاب التوحيد»، ثم أنقل ما زاده عليه الشارح سليمان بن عبدالرحمن الحمدان رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ: «الدُّرُّ النَّضِيدُ عَلَى أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ»، وهكذا سرت في الأعم الأغلب في بقية الشروح المتأخرة..

عاشراً: التزمت بتوثيق جميع النصوص التي ترد في ثنايا الشرح، كما التزمت بتوثيق ما نقلته من كلام شراح كتاب التوحيد، وعند النقل للعبارة

والثاني: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم، السنة السادسة ١٤٣٦هـ، نسخة الأولى.

والثالث: شرح كتاب التوحيد للعلامة ابن باز، حقق أحاديثه وخرجها: محمد العلاوي، الناشر: دار الضياء، طنطا، ط. الأولى: ١٤٢٢هـ.

والرابع: كتاب التوحيد، تحقيق وتخريج وتعليق: ردمان بن أحمد بن علي الحبيشي، الناشر: مكتبة الإمام الوادعي، دماج، ط. الأولى: ١٤٣٠هـ.

والخامس: تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد، تأليف: فريح بن صالح البهلال، الناشر: دار الأثر، ط. الأولى: ١٤١٥هـ.

بنصّها، فإنّي أذكر المرجع في الحاشية بدون كلمة (ينظر)، وإلا كتب في الهامش (ينظر).

وقد يسّر الله لي جمع هذا الشرح، ومَنَّ به من عنده وحده لا شريك له بحوله وقوّته، لا بحولي ولا بقوّتي^(١)؛ فناسب أن يُسمّى: «تيسير الحميد الجامع لشرح كتاب التوحيد».



(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/١٢٣).

دراسة مختصرة عن المصنف والكتاب

أولاً: التعريف بالمصنف:

هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، ولد في عام (١١١٥هـ) ببلدة العُيَينة من نجد في الجزيرة العربية، وتوفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (١٢٠٦هـ)، عن إحدى وتسعين سنة.

ثانياً: اسم الكتاب:

«كتاب التوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد»^(١)، ويُسمَّى اختصاراً: (كتاب التوحيد)^(٢).

ثالثاً: سبب تأليفه:

كان الداعي إلى تأليف المصنف لهذا الكتاب: ما رأى من شيوع الشرك بالله جَلَّالَهُ، ومن ضياع مفهوم التوحيد الحق عند بعض المسلمين، وما رآه عندهم من مظاهر الشرك: الأكبر، والأصغر، والخفي^(٣).

(١) وجاء بهذا العنوان في نسخة بخط حفيده الشيخ سليمان بن عبد الله. ينظر: كتاب التوحيد، د. دغش العجمي (١٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/١١٣).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٨).

رابعاً: مكان تأليف الكتاب:

يُعَدُّ هذا الكتاب من أوائل مؤلفات المصنف، وقد اختلف في مكان تأليفه

على قولين:

الأول: أنه ألفه في مدينة البصرة، حينما سافر لطلب العلم في العراق، وممن ذكر هذا حفيد المصنف الشيخ عبد الرحمن بن حسن^(١).

والثاني: أنه ألفه في حُرَيْمَاءَ لما عاد من العراق، وممن رجَّح هذا القول ابن غنام في تاريخه^(٢)، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ^(٣).

ويمكن الجمع بين القولين، بأنه ابتداءً جمع الكتاب وتحرير الدلائل لمسائله في البصرة، ثم لما قدم نجداً حرَّر الكتاب وأكمله، فهذا الكتاب صنَّفه إمام الدعوة ابتداءً في البصرة لمَّا رحل إليها، فابتداءً في البصرة جمع هذا الكتاب، وتحرير الدلائل لمسائله، ثم إن المصنف لما قدم نجداً حرَّر الكتاب، وأكمله، فصار كتابه هذا بحق كتاب دعوة إلى التوحيد الحق؛ لأنه بيَّن فيه أصول دلائل التوحيد، وبين فيه معناه وفصله، كما بيَّن فيه ما يضادُّه، والخوف مما يضادُّه، وبيَّن أيضاً: أفراد توحيد العبادة، وأفراد توحيد الأسماء والصفات إجمالاً، واعتنى ببيان الأكبر والأصغر وصُورهما، والذرائع

(١) المقامات، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (٦٦)، دراسة وتحقيق: د. عبدالله المطوع، الناشر: دار الملك عبدالعزيز.

(٢) روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام (١/ ٣٠)، الناشر: المكتبة الأهلية، الرياض.

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٧٧).

المفضية إليهما، ويُنَّ ما يُحْمَى به التوحيد، والوسائل إلى ذلك، وبين أيضًا شيئاً من أفراد توحيد الربوبية، والمقصود: أن مَنْ فهم هذا الكتاب فقد فهم أكثر مسائل توحيد العبادة؛ بل يكون قد فهم جُلِّ مسائله وأغلبها^(١).

خامساً: وصف عام للكتاب:

هذا الكتاب مرتبٌ على الأبواب، وكل باب يتضمن ثلاثة أمور:

الأول: الترجمة، التي هي العنوان للباب.

والثاني: النصوص والآثار التي تدل على مقصود الباب.

والثالث: المسائل، وهي خلاصة ما يحتويه الباب من فوائد وأحكام.

وقد اشتمل الكتاب على سبعة وستين باباً على خلافٍ في عدِّ المقدمة من الأبواب، والمدقق لترتيب الأبواب يجد أن المصنف يجمع في الغالب الأبواب المشتركة في المعنى والحكم في مكان واحد؛ ففي الأبواب الستة الأولى: يَبِّن حكم التوحيد، ويَبِّن فضله، ثم يَبِّن ضده وهو الشرك، فبالضد تتبيَّن الأشياء؛ ثم يَبِّن أهمية الدعوة إليه، والمعنى الجامع لهذه الأبواب أنها كالمقدمة للكتاب كله، وهي مقدمة مهمة قبل الكلام عما يناقض التوحيد؛ ثم انتقل بعد هذه الأبواب إلى التحذير مما وقع فيه بعض الناس من أنواع الشرك الأكبر والأصغر، والتحذير من التعلق بغير الله ظاناً فيه النفع والضرر: كلبس الحلقة والخيوط لرفع البلاء أو دفعه، والتعلق بالرقى والتمائم، والتبرك

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (٨)؛ وعقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي، د. صالح العبود (١/١٩٢).

بالأشجار والأحجار، والذبح والنذر والاستعاذة والاستغاثة بغير الله؛ ثم شرع في الرد على من أجاز التعلق بالخلق، وأنهم ينفعون ويضرون؛ ثم شرع في بيان بعض أسباب وقوع الشرك الأكبر، وأنَّ منها الغلو في الصالحين؛ ثم تكلم عن السحر وأنواعه، والتحذير من الكهان والمنجمين أو تصديقهم، وحكم النُصرة، والاستسقاء بالأنواء، والتطير؛ ثم انتقل للحديث عن بعض أعمال القلوب: كالمحبة، والخوف؛ ثم تكلم عن تعظيم الله أو التحذير من الاعتقاد في بعض الخلق ما يُعتقد في الله، أو النهي عن أمور تنافي التوحيد أو كماله^(١)، وقد جعل المصنف كتابه على أبواب دائرية تنداح كل دائرة بأوسع من أختها؛ فالدائرة الأولى: هي معرفة التوحيد الذي بعث الله به أنبياءه ورسله، والثانية: تحقيق ذلك التوحيد، والثالثة: الخوف من الشرك بأنواعه، والرابعة: حماية التوحيد، والخامسة: حماية حمى التوحيد^(٢).

وأبواب كتاب التوحيد تنقسم إلى سبعة أقسام إجمالاً، وذلك تسهيلاً للتعليم،

وهي:

القسم الأول: من الباب (رقم ١) إلى الباب (رقم ٦): مقدمة في التوحيد على الترتيب التالي: الباب رقم (١) فيه بيان أن الله تعالى حقاً عليك؛ والباب رقم (٢) فيه الترغيب في التوحيد بكون هذا الحق المذكور فيه ليس مجرداً، بل فيه فضل يعود عليك؛ والباب رقم (٣) فيه تمام الترغيب في التوحيد؛ بأن من جاء به كاملاً نجا من الحساب والعذاب؛ والباب رقم (٤) فيه التهيب من

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٦).

(٢) عناية العلماء بكتاب التوحيد، إعداد: عبد الإله بن عثمان الشايع (٢٩).

ترك التوحيد؛ بأن الشرك لا يغفر؛ والباب رقم (٥) أنك إذا علمت هذا الخير فلا تقتصر فيه على نفسك؛ بل ادع الناس إليه؛ والباب رقم (٦) أنك إذا أردت أن تدعو إليه فكن على بينة منه، وقال المصنف رَحِمَهُ اللهُ في آخر هذا الباب: (وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب)^(١)؛ فهذه الستة الأبواب الأولى أوردها المصنف كالمقدمة لكتاب التوحيد، وذكر فيها أولاً كتاب التوحيد، وضمن هذه الترجمة بين ما المراد بالتوحيد، ولماذا خلق الله الخلق، والأدلة على وجوب التوحيد؛ ثم بعد ذلك فضيلة التوحيد، والخوف من الشرك الذي هو ضد التوحيد، والدعوة إلى التوحيد، وتفسير التوحيد، وهذه كلها أبواب جعلها كالمدخل إلى كتاب التوحيد، ثم بدأ بعد ذلك بالأبواب التي تفسر التوحيد، فكأنه أتى بالتوحيد الإجمالي في ستة أبواب بين فيه أهميته وموضوعه ووجوبه، وبين فيه ما يتعلق بفضله والخوف منه والدعوة إليه، ثم انتقل إلى تفاصيل أبواب كتاب التوحيد^(٢).

القسم الثاني: من الباب رقم (٧) إلى الباب رقم (١٨): أبواب الشرك الجلي.

القسم الثالث: من الباب رقم (١٩) إلى الباب رقم (٢٣): أبواب شرك القبور وذرائعها.

القسم الرابع: من الباب رقم (٢٤) إلى الباب رقم (٣٠): أبواب السحر.

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد، المؤلف: خلدون بن محمود الحقوي (٦).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، للشيخ فهد العبيان.

القسم الخامس: من الباب رقم (٣١) إلى الباب رقم (٣٩): أبواب أعمال القلوب.

القسم السادس: الباب رقم (٤٠)، ورقم (٥١)، ورقم (٦٧): في الأسماء والصفات.

القسم السابع: الأبواب الباقية من الباب رقم (٤١) إلى الباب رقم (٦٦) عدا باب رقم (٥١): في بيان مكملات التوحيد^(١).

وطريقة المصنف في تراجم الأبواب تكون بالجزم بالحكم حيناً؛ ويترك الجزم بالحكم حيناً آخر، فيقول مثلاً: (باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما)، ومرة لا يجزم فيقول: (باب: ما جاء في الرقى والتمايم)، ومرة يصرح بالنهي فيقول: (باب: لا يقول عبدي وأمتي)، ومرة يطلق الحكم ولا يقيده، ومرة ييوب بنص الآية، كما ظهر في خمسة عشر باباً تقريباً، كقوله: باب: قول الله تعالى كذا وكذا، فهذه طريقة المصنف، وهي لا تخرج عن طريقة أئمة الحديث؛ ولذا فإن من المفيد النافع لفهم مسائل التوحيد؛ أن يفهم تراجم الباب، لأن ترجمة الباب هي فاتحته ومقدمته وعنوانه ومختصره وخلاصته الذي يُبين مقصده^(٢).

سادساً: الكتب المعتمدة في ضبط متن الكتاب:

قمت بضبط نص متن كتاب التوحيد بمقارنته بالكتب التي حققت المتن،

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد، المؤلف: خلدون بن محمود الحقوي (٦).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (٩، ١٠).

وقد أثبت في الحاشية الفروقات بينها، وهذه الكتب هي:

- ١ - كتاب التوحيد، دراسة وتحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي ^(١).
 - ٢ - كتاب التوحيد، تحقيق: د. أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي ^(٢).
 - ٣ - كتاب التوحيد، تحقيق: د. عبدالمحسن بن محمد القاسم ^(٣).
 - ٤ - نسخة «كتاب التوحيد»، المجموعة ضمن كتاب: «مقررات برنامج
-
- (١) واعتمد في تحقيق الكتاب على إحدى وثلاثين نسخة خطية، منها: نسخة بخط حفيد المصنف وتلميذه الشيخ سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ اللهُ، وجعلها هذه النسخة الأصل المعتمد، وفي هذه النسخة نقص، وأتم المحقق نقصها من نسخة خطية بخط الشيخ سليمان أيضاً، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، ومصورة من المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية، وتتميز نسخ الشيخ سليمان بأنها منسوخة من نسخة المؤلف مباشرة.
- ومن النسخ التي اعتمد عليها المحقق: نسخة بخط الشيخ عبدالله بن سليمان بن عون، وهو من تلاميذ المصنف الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهي موجودة ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية، ومصورة من المكتبة المحمودية.
- (٢) قال في مقدمة الكتاب (٩): «وقد وفقني الله للحصول على نسخ خطية كثيرة، انتقيت منها ثمانية، فقابلت الكتاب عليها، مع مقابلته على نسخة الشيخ سليمان بن عبدالله في تيسير العزيز الحميد، ونسخة الشيخ عبدالرحمن بن حسن في فتح المجيد». وقال في ص (٤٥): «قابلت الكتاب على النسخ التي ذكرتها، وأثبت ما أراه أولى بالإثبات دون اعتماد نسخة خطية معينة لأن تكون أصلاً، وأثبت الفروق في الهامش».
- (٣) مطبوع ضمن كتاب متون طالب العلم، المستوى الثاني، وقد اعتمد المحقق في تحقيقه الكتاب على ثلاث عشرة نسخة خطية، منها: نسخة خطية بجامعة لايدن، هولندا، بخط المصنف الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، ونسخة خطية بدارة الملك عبدالعزيز، السعودية، بخط حفيد المصنف سليمان بن عبدالله رَحِمَهُ اللهُ.

مهمات العلم»، للشيخ: صالح بن عبدالله العصيمي^(١).

٥ - كتاب التوحيد، تحقيق وتخريج وتعليق: ردمان بن أحمد بن علي

الحبشي^(٢).

(١) والتمن فيها بالإسناد يرويه إخبارًا به عن شيخه: عبدالعزيز بن صالح بن مَرشد رَحْمَةُ اللَّهِ، قراءةً عليه، قال: أخبرنا: عبدالله بن عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، عن جَدِّه؛ إجازة إن لم يكن سماعًا، قال: أخبرنا جَدِّي المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ قراءةً عليه إلى باب: ما جاء في بيان بعض أنواع السحر، وإجازة لي باقيه ح، وقال شيخنا أيضًا: أخبرنا: سعد بن حمد بن عتيق؛ قراءةً عليه، قال: أخبرنا: أبي؛ قراءة، وأحمد بن إبراهيم بن عيسى؛ إجازة، قالوا: أخبرنا: عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب؛ سماعًا للأول، وإجازة للثاني، إن لم يكن سماعًا، عن جَدِّه المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ على الوجه المتقدم في روايته عنه. وقد ذكر الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي هذا الإسناد، ضمن تسجيل صوتي بعنوان: (منح المكرمات لإجازة طلاب المهمات). وذكر الشيخ صالح العصيمي عن شيخه عبدالعزيز بن مرشد أنه: «كان رَحْمَةُ اللَّهِ تام الضبط للمتداول من المتون المشهورة لإمام الدعوة مصنف المتن رَحْمَةُ اللَّهِ».

(٢) الناشر: مكتبة الإمام الوداعي، دماج، ط. الأولى: ١٤٣٠ هـ.

قال المحقق في المقدمة (٢٧): «اعتمدت على بعض النسخ المطبوعة لكتاب التوحيد، وكان من أجودها وأحسنها ثلاث نسخ: النسخة الأولى: كتاب التوحيد المطبوع ضمن مجموعة مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب (١/٧-١٥١)، وجعلت ذلك المطبوع مع حاشيته أصلًا في تحقيقي هذا، ثم قابلته على بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة؛ والنسخة الثانية: متن «القصد السديد على كتاب التوحيد» بدون المسائل بشرح الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، فقد ذكر المحقق عبدالإله الشايع أنه قابله على نسخة نفيسة بخط المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ، وهي من مخطوطات الملك فهد الوطنية؛ والنسخة الثالثة: متن «فتح المجيد مع المسائل»، طبعة دار ابن حزم، وهي من أحسن طبعات فتح المجيد، فقد ذكر الناشر أن هذه الطبعة مقابلة على النسخة التي حققها الوليد بن عبدالرحمن آل فريان؛ وتوفر لدي

نسختان خطيتان:

الأولى: مخطوطة المدينة النبوية، وهي نسخة جيدة، وسق منها باب (٣٨)، و(٤٠).

ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه؛ فمن عثر على شيء مما طغى به القلم، أو زلَّ به العقل، فليبادر إلى النصيحة، ويعفو ويصفح عن عثرات الضعاف، ويحضر بقلبه أن الإنسان مهما كان فهو محل الخطأ والنسيان والضعف والنقصان، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه، والكريم يعادل بالسيئات الحسنات، ويقضي على كل بحسبه من الأحوال والمقامات؛ لاسيما أن جامعهم إنما قصدَ بهذا العمل نفع نفسه أولاً، ونفع إخوانه المسلمين؛ ليعرفوا ربهم، ويعرفوا حقه، ويعبدوه حق عبادته؛ ليفوزوا برضا الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

وأسأل الله تعالى بمنه وكرمه وتوفيقه وإحسانه أن يوفقني لحسن القصد وإصابة الحق، وأن يمنَّ عليَّ بالقبول وسائر المسلمين، والله أعلم، وبه المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وجمعه

راجي عفوره المفتقر إليه

فهد بن بادي المرشدي

البريد الإلكتروني:

fahad-badi@hotmail.com

= **الثانية:** مخطوطة أزهرية، وتقع في (٦٠) صفحة، مكتوبة بخط واضح، وفيها سقط وتصحيفات لا بأس بها. وبعد مقابلتي لبعض النسخ المطبوعة مع المخطوطتين: أثبت عندي في نسخة مستقلة جميع الفوارق والزيادات بين النسخ المطبوعة والمخطوطة، واخترت منها ما كان مهماً، فما كان من فارق مهم فإني أضعه في الحاشية، وما كان من زوائد مهمة فإني أضعها في الأصل بين معقوفين.

شروح كتاب التوحيد

المطبوعة والمنشورة التي تم الرجوع إليها

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق/ المعني	الناشر
١	تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد	سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب	أسامة بن عطايا العتيبي	دار الصميعي/ ١٤٢٩هـ
٢	حاشية كتاب التوحيد	سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب	خالد بن إبراهيم الديان	دائرة الملك عبد العزيز/ ١٤٣٦هـ
٣	فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد	عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب	الوليد بن عبد الرحمن آل فريان	دار المؤيد/ ١٤٢٣هـ
٤	قرة عيون الموحدين	عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب	عمر بن أحمد آل عباس	دار التوحيد/ ١٤٣٤هـ
٥	فتح الحميد في شرح التوحيد	عثمان بن عبد العزيز بن منصور التميمي	سعود العريفي، وحسين السعيد	دار عالم الفوائد/ ١٤٣٤هـ
٦	إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد	حمد بن علي بن عتيق	عبد الإله بن عثمان الشايع	دار الصميعي / ١٤٣٠هـ

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعتمي	الناشر
٧	حاشية كتاب التوحيد	عبدالرحمن بن محمد بن قاسم	بدون	ط. الثالثة: ١٤٠٨هـ
٨	الدر النضيد على أبواب التوحيد	سليمان بن عبد الرحمن الحمدان	عبد الإله بن عثمان الشايع	دار الصميقي / ١٤٣٥هـ
٩	شرح كتاب التوحيد	عبدالله بن محمد ابن حميد	خالد بن ماجد العمرو	دار ابن الجوزي / ١٤٣٨هـ
١٠	القول السديد في مقاصد التوحيد	عبدالرحمن بن ناصر السعدي	ياسر بن حامد المطيري	دار المنهاج / ١٤٣٨هـ
١١	شرح كتاب التوحيد	عبدالعزیز بن عبدالله بن باز	مؤسسة الشيخ ابن باز	دار الأماجد / ١٤٣٩هـ
١٢	فوائد من شرح كتاب التوحيد وشرح تيسير العزيز الحميد	عبدالعزیز بن عبدالله بن باز	عبد السلام بن عبدالله السليمان	دار الإمام أحمد / ١٤٣٣هـ
١٣	القول المفيد على كتاب التوحيد	محمد بن صالح العثيمين	بدون	دار ابن الجوزي / ١٤٢٤هـ
١٤	السبك الفريد شرح كتاب التوحيد	عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين	بدون	دار الوطن / ١٤٢٥هـ
١٥	القصد السديد على كتاب التوحيد	فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك	عبد الإله بن عثمان الشايع	دار الصميقي / ١٤٣٥هـ

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعتي	الناشر
١٦	الملخص في شرح كتاب التوحيد	د. صالح بن فوزان الفوزان	بدون	دار العاصمة/ ١٤٢٢ هـ
١٧	إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد	د. صالح بن فوزان الفوزان	بدون	مؤسسة الرسالة/ ١٤٢٣ هـ
١٨	إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد	عبدالرحمن بن حمد الجطيلي	بدون	دار اللواء/ ١٤٠٣ هـ
١٩	التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد	عبدالله بن محمد الدويش	عبدالعزیز بن محمد المشيخ	دار العاصمة/ ١٤٣٦ هـ
٢٠	المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد	عبدالله بن محمد الغنيمان	بدون	دار ابن الجوزي/ ١٤٣٣ هـ
٢١	التمهيد لشرح كتاب التوحيد	صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ	عادل بن محمد رفاعي	دار المنهاج/ ١٤٣٦ هـ
٢٢	شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد	صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ	عادل بن محمد رفاعي	دار الحجاز/ ١٤٣٥ هـ
٢٣	التنفيذ بشرح كتاب التوحيد	عبدالعزیز بن عبدالله الراجحي	بدون	مؤسسة الراجحي الوقفية/ ١٤٤١ هـ
٢٤	المفيد على كتاب التوحيد	عبدالله بن صالح القصير	بدون	دار إيلاف/ ١٤٢٨ هـ

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعتمي	الناشر
٢٥	شرح كتاب التوحيد	حمد بن عبدالله الحمد	بدون	مكتبة الرشد / ١٤٣١ هـ
٢٦	الشرح الموجز الممهّد لتوحيد الخالق الممجّد	أحمد بن يحيى النجمي	بدون	منارة الإسلام
٢٧	شرح كتاب التوحيد	د. خالد بن عبدالله المصلح	بدون	منشور في موقع الشارح
٢٨	شرح كتاب التوحيد	صالح بن عبدالله بن حمد العصيمي	بدون	منشور وغير مطبوع
٢٩	غاية المريد في شرح كتاب التوحيد	د. عبدالرحمن بن عبدالعزیز العقل	بدون	منشور في موقع الشارح
٣٠	بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد	د. منصور بن محمد الصقوع	بدون	الإبداع العلمي / ١٤٣٩ هـ
٣١	الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد	زيد بن محمد المدخلي	بدون	دار الميراث النبوي / ١٤٣٧ هـ
٣٢	البيان المفيد في شرح كتاب التوحيد	عبيد بن عبدالله الجابري	بدون	دار الميراث النبوي / ١٤٤٠ هـ
٣٣	شرح كتاب التوحيد	محمد بن عبدالله العويد	بدون	دار أطلس الخضراء / ١٤٤٠ هـ
٣٤	مقاصد كتاب التوحيد	د. عيسى بن عبدالله السعدي	بدون	دار الأوراق الثقافية / ١٤٣٥ هـ
٣٥	المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد	خالد بن عبدالعزيز الهويسين	مروان بن شداد الضبيطي	دار العاصمة / ١٤٣٧ هـ

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعتمي	الناشر
٣٦	التعليق المفيد على كتاب التوحيد	فهد بن عبدالله التركي	بدون	دار المحدث / ١٤٢٧هـ
٣٧	شرح كتاب التوحيد	د. خالد بن عبدالعزيز الباتلي	بدون	منشور في موقع الشارح
٣٨	المنتقى من شروح كتاب التوحيد	خالد بن محمد البيضاني الحربي	بدون	دار ابن الجوزي / ١٤٣٩هـ
٣٩	الشرح المرتب المفيد على كتاب التوحيد	عبدالله بن صالح المحسن	بدون	دار كنوز أشبيليا / ١٤٣٤هـ
٤٠	تحقيق التحرير في شرح كتاب التوحيد	عبدالهادي بن محمد العجيلي	حسن بن علي العواجي	دار أضواء السلف / ١٤١٩هـ
٤١	الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد	عبد الحميد بن خليوي الجهني	بدون	دار التريبة / ١٤٣٧هـ
٤٢	حاشية كتاب التوحيد	إسحاق بن حمد بن عتيق	بدون	دار القاسم / ١٤٢٩هـ
٤٣	فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد	حامد بن محمد بن محسن	بكر بن عبدالله أبو زيد	دار المؤيد / ١٤١٧هـ
٤٤	الدر النضيد على كتاب التوحيد	سعيد الجندول	بدون	ط. الرابعة: ١٣٩٩هـ
٤٥	شرح كتاب التوحيد	عبدالله بن عبدالعزيز العنقري	بدون	منشور على الشبكة العنكبوتية

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعني	الناشر
٤٦	كتاب التوحيد وقفات وتأملات	د. فالح بن محمد الصغير	بدون	مكتبة التوبة/ ١٤٣٢ هـ
٤٧	إتحاف العبيد بشرح تراجم أبواب كتاب التوحيد	إبراهيم بن فرح خيري	بدون	ط. الأولى: ١٤٤٠ هـ
٤٨	التوضيح الرشيد في شرح التوحيد	خلدون بن محمد الحقوي	بدون	منشور على الشبكة العنكبوتية
٤٩	فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين	عبدالعزیز بن محمد السدحان	بدون	دار المسلم/ ١٤١٣ هـ
٥٠	الجديد في شرح كتاب التوحيد	محمد بن عبدالعزیز القرعاوي	محمد بن أحمد سيد	مكتبة السوادي/ ١٤٣٦ هـ
٥١	منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد	خالد بن عبدالله الديخي	بدون	دار ابن الجوزي/ ١٤٣٣ هـ
٥٢	شرح كتاب التوحيد	د. محمد بن هائل المدحجي	بدون	نسخة تحت المراجعة تفضل المؤلف مشكوراً يارسالها لي
٥٣	الشرح الميسر لكتاب التوحيد	عبدالمملك القاسم	بدون	دار القاسم

م	اسم الكتاب	الشارح	المحقق / المعتمي	الناشر
٥٤	شرح تراجم كتاب التوحيد	د. فهد بن عبد الرحمن العبيان	بدون	نسخة تحت المراجعة تفضل المؤلف مشكوراً بإرسالها لي
٥٥	الإفادات على كتاب التوحيد	د. محمد بن سرار اليامي	بدون	دار الظاهرية / ١٤٤٢هـ
٥٦	شرح كتاب التوحيد	أ. د. سعد بن ناصر الشثري	بدون	دار كنوز أشبيليا / ١٤٤٢هـ
٥٧	خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد	وليد بن حمود العبري	بدون	دار إيلاف الدولية / ١٤٤٢هـ
٥٨	المزيد في شرح كتاب التوحيد	أ. د. خالد بن عبد الله المصلح	بدون	مكتبة الرشد / ١٤٤٢هـ
٥٩	شرح كتاب التوحيد	د. عبدالعزيز بن أحمد البداح	بدون	دار التوحيد / ١٤٤٢هـ



الشروح الصوتية التي تم الرجوع إليها



م	اسم الكتاب	الشارح
١	التعليق على كتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد	الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي
٢	التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد	الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي
٣	شرح كتاب التوحيد، برنامج مهمات العلم، ١٤٤٢هـ	الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي
٤	شرح كتاب التوحيد	الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك
٥	شرح كتاب التوحيد	د. فهد بن عبدالرحمن العبيان
٦	شرح كتاب التوحيد	د. ماهر بن عبدالرحيم خوجة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الحمد لله، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم] ^(١).

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٢): ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية [النحل: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٣): ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الآية [الإسراء: ٢٣].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤): ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الآية [النساء: ٣٦].

وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٥): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

شَيْئًا ﴿١﴾ الْآيَات [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ؛ فَلْيَقْرَأْ [قَوْلُهُ تَعَالَى] (٢): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾»
الآيَةُ [الأنعام: ١٥١-١٥٣] (٣).

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، فَقَالَ [لِي] (٤): «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟»

(١) في نسخة القاسم: جاءت هذه الآية في الترتيب بعد الآية الثانية: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) هذا الأثر رواه الترمذي، أبواب: تفسير القرآن، برقم (٣٠٧٠) ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ...»، وقال: «هذا حديث حسن غريب»؛ ورواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٠٠٦٠)، ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ صَحِيفَةَ مُحَمَّدٍ...»؛ وأورده البيهقي في «شعب الإيمان»، برقم (٧٥٤٠)، ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ أَمْرُهُ...». قال الشيخ جاسم الفهيد في النهج السديد (٢٣): «قوي الإسناد»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي بسند صحيح»، وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦): «فيه مقال»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٣٨): «حسن». والحديث ضعّفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (١/ ٣٧٥)، وقال الشيخ عبد المحسن العباد في تعليقه على الترمذي: «ضعّف الحديث الألباني، ولعل الشيخ ناصر ظنَّ أن داود بن عبد الله الأودي هو الضعيف، ولم يطلع على ما عند المزي في تهذيب الكمال، فهناك داود بن يزيد الأودي، وهما في طبقة واحدة، كلاهما روى عنهم محمد بن فضيل، وكلاهما روى عن الشعبي، ولكن المزي رمز في ترجمة الضعيف (ب(قاف)، أي: روى عنه ابن ماجه القزويني، والثقة رمز له ب(تاء)، والحديث مخرجٌ عند الترمذي، فدلَّ على أن الذي هنا هو الثقة».

(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

فَقُلْتُ^(١): اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «[فَإِنْ]^(٢) حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». فَقُلْتُ^(٣): يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَبَّرُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ.

الثانية: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ.

الثالثة: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى [قَوْلِهِ]^(٥): ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

الرابعة: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الخامسة: أَنَّ الرِّسَالََةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ.

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٢) زيادة من نسخة القاسم، ودغش، والحبيشي.

(٣) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي أمته إلى

توحيد الله، برقم (٧٣٧٣)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من لقي

الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، برقم (٣٠)، وقد ساق

المصنف الحديث بلفظه عند مسلم. ولفظه عند البخاري: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ:

«قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ. قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ:

أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ:

أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

السادسة: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ.

السابعة: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ [وَهِيَ^(١)]: أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]^(٢): ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٢٥٦].

الثامنة: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

التاسعة: عِظَمُ شَأْنِ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ؛ أَوَّلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ.

العاشر: الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ مَسْأَلَةً^(٣)، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

الحادية عشرة: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

الثانية عشرة: التَّبْيِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة العصيمي.

(٣) في نسخة العصيمي: [ثمانية عشر]. وعلّق على ذلك في شرحه لكتاب التوحيد، بقوله: «هكذا هو في الأصول العتيقة للكتاب، منها نسختان بخط ابن حبشان تلميذ الشيخ محمد رَحِمَهُ اللَّهُ، والجدادة النحوية: ثمان عشرة مسألة».

الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(١) عَلَيْنَا.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بَشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ.

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

العِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ.

الحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِهِ ^(٢) الْحِمَارِ، مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ [إِذَا كَانَتْ تُطِيقُ] ^(٣).

الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٤).

الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(٥).



(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: [لِرُكُوبِ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة العصيمي: [الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ]. [الرَّابِعَةُ

وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الشَّيْخُ

افتتح المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه بالبسملة، والبداة بها سنة كما فعل البخاري وغيره من العلماء^(١)، فعادة أهل العلم أنهم يبدؤون كتبهم بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز^(٢)، فقد بدأ الله كتابه بالبسملة؛ وعملاً بحديث^(٣): «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»^(٤)؛ أي: ناقص البركة^(٥)، واتباعاً للسنة في مراسلات النبي ﷺ للملوك وغيرهم^(٦).

والمتعلق به الباء في قول: (بِسْمِ اللَّهِ)، محذوف؛ لدلالة الكلام عليه.

واختلّف في تقديره:

- (١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (٨٩).
- (٢) يعني: الاقتداء بكتابة القرآن الكريم في المصحف، فالواقع في أول المصحف أن كتابته ب(بسم الله)، وهذه وقعت إما بأمر المصطفى أو باجتماع الصحابة على ذلك. الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ١٢٥).
- (٤) قال الحافظ ابن حجر: «في سنده ضعف وسقط بعض رواته» ينظر: الفتوح الربانية، لابن علان (٣/ ٢٩٠)؛ وقال الألباني في إرواء الغليل (١/ ٢٩): «الحديث بهذا اللفظ ضعيف جداً»، والحديث حسنه صاحب عون المعبود (١٣/ ١٢٧)؛ وحكم عليه الشيخ ابن باز بأنه: حسن لغيره؛ لكثرة طرقه، حيث قال: «جاء هذا الحديث من طريقين أو أكثر عند ابن حبان وغيره، وقد ضعفه بعض أهل العلم، والأقرب أنه من باب الحسن لغيره»، ينظر: مجموع فتاوى ومقالات (٢٥/ ١٣٥).
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (٩).
- (٦) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٨٩).

الأول: أنه متعلق باسم مقدم محذوف تقديره: (ابتدائي بسم الله).

والثاني: أنه متعلق بمحذوف فعلٍ مقدم، والتقدير: (أبدأ) أو (ابتدأت بسم الله) ^(١).

والثالث: أنه متعلق بمحذوف فعل متأخرٍ مناسب للمقام، وهذا أولى من أن يُضمَر: (أبدأ)؛ لعدم ما يطابقه ويدلُّ عليه؛ وأولى من إضمار: (ابتدائي)؛ لزيادة الإضمار فيه ^(٢)، فالمتعلق ينبغي أن يُقدَّر بما يُناسب حال القائل بهذه الكلمة، فإذا قالها المبتدئ بطعام، كان تقدير الكلام: (بسم الله آكل)، وإذا قالها المبتدئ بالكتابة، كان معناها: (بسم الله أكتب)، وإذا قالها المبتدئ بالعلم أو التعليم، كان معناها: (بسم الله أعلم)، أو (بسم الله أتعلم).

وهذا القول أحسن الأقوال ^(٣)، وهو أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف

(١) وهذان القولان عند النحاة في تقدير المتعلق بالباء في قول: بسم الله، هل هو اسم أو فعل متقاربان، وكلُّ قد ورد به القرآن؛ أما من قدَّره باسم، تقديره: بسم الله ابتدائي، فلقوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَنْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرُنَهَا وَفُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ رِجْمٍ﴾ [هود: ٤١]، ومن قدره بالفعل أمرًا وخبرًا نحو: ابدأ بسم الله؛ أو: ابتدأت بسم الله، فلقوله: ﴿أَفْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وكلاهما صحيح. ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١/ ١٢١)، تحقيق: سامي سلامة.

وقيل: إن ظهور فعل القراءة في قوله تعالى: ﴿أَفْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾؛ أن الأهم ثمة هو القراءة؛ ولذا قُدِّم الفعل فيها على متعلقه، بخلاف البسمة فلأن الأهم فيها الابتداء، فظهوره في هذه الآية، وفي ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَحْرُنَهَا وَفُتِحَتْ لَهَا أَبْوَابُ رِجْمٍ﴾؛ لأن المقام يقتضي ذلك، كما لا يخفى. ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٢٩)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٢٧-١٢٨)؛ والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/ ١٥٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٢٩).

فعل مؤخر مناسب للمقام تقديره (بسم الله أكتب) أو (أصنّف)، فمتعلق الجار والمجرور موصوف بثلاثة أو صاف: أنه فعلٌ فليس اسمًا، وأنه خاص فليس عامًا، وأنه متأخر لا يتقدم البسملة^(١).

أما **كونه فعلاً**؛ فلأن الأصل في العمل للأفعال^(٢)، فالمرء إذا أراد أن يعمل عملاً أخبر عن عمله بفعل، ولم يُخبر عنه باسم^(٣)؛ وأما **كونه خاصاً**؛ فلأن كل مُبتدئٍ بالبسملة في أمرٍ يُضمرُ ما جعلَ البسملة مبدأً له^(٤)، أي: ينطوي باطنه على إرادة شيء خاص لا عام^(٥)؛ ولذا قُدِّرَ مناسباً؛ لأنه أدل على المراد، فلو قال مثلاً عندما يريد أن يقرأ كتاباً: بسم الله نبتدئ، ما يُدرى بماذا يبتدئ، لكن بسم الله أقرأ يكون أدل على المراد الذي ابتدئ به^(٦)؛ وأما **كونه فعلاً متأخراً**، فلدلالتة على الاختصاص، وأدْخُلُ في التعظيم، وأرفق للوجود، ولأنه أهم ما يُبدأ به ذكر الله تعالى^(٧)، **فكونه متأخراً: له فائدتين:**

- (١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
 - (٢) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣١)؛ وشرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح العثيمين (١٧).
 - (٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
 - (٤) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣١).
 - (٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
 - (٦) شرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح العثيمين (١٧).
 - (٧) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٢٩)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣١).
- فقدّر المحذوف متأخراً وقدم المعمول؛ لأنه أدل على الاختصاص؛ أي: إثبات =

الأولى: التبرك بالبداة بـ (اسم الله) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والثانية: إفادة الحصر؛ لأن تقديم المتعلق يفيد الحصر^(١)، والقاعدة في متعلق الجار والمجرور أنه يقدر متقدماً، لكن في البسملة يقدر متأخراً؛ ليحصل التبرك بالبدة بالبسملة، فلو قال: (أكتب بسم الله)؛ لصارت البداة بغير البسملة، لهذا يُقدَّر المتعلق متأخراً^(٢)، فهذا القول أظهر؛ لأنه يكون تخصيصاً لكل حالة بما يناسبها^(٣)؛ وذلك لأن كل فاعل يبدأ في فعل بـ (بسم

الحكم له، وحصره فيه؛ ولأنه أدخل في التعظيم؛ أي: أدل على التعظيم، بأن لا يقدم شيئاً بين ذكر الله، بل يُقدم ذكر الله ويجعل غيره متأخراً؛ ولأنه أوفق للوجود، أي: موافق للوجود، فإن الله الشرح أول لم يتقدمه شيء، وأفعال العباد إنما وقعت بتقدير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ ولأن أهم ما يبدأ به ذكر الله تعالى. ينظر: الشرح الصوقي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي. فمتعلق (بسم الله) قدّر متأخراً لأمر: منها: أن المقام مقام استعانة، فيقتضي تقديم المستعان به في الذكر لأهميته؛ ومنها: أن ذلك أبلغ في الدلالة على الاختصاص، فكأنه قال: بسم الله أبداً، لا باسم غيره؛ ومنها: أن ذلك أبلغ في تعظيم الرب تعالى؛ ومنها: أنه موافق لأسبقية وجود الرب تعالى قبل كل شيء. ينظر: حاشية المحقق على كتاب فتح الحميد في شرح التوحيد، الشيخ عثمان التميمي (٣٩/١).

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١٢٨/١)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٣١)؛ وشرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح العثيمين (١٧).

(٢) حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول، عبد الله بن صالح الفوزان (١٠)، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

(٣) ينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٢٧/١). قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٣١/١٠): «قول القارئ (بسم الله) تقديره: قراءتي بسم الله؛ أو أقرأ بسم الله، ومن الناس من يضم في مثل هذا: ابتدائي بسم الله؛ أو ابتدأت بسم الله، والأول أحسن؛ لأن الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه، كما أظهر المضمرة في قوله: «أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»، وفي قوله: «بِسْمِ اللَّهِ جَعَلَهَا وَمُرْسَهَا».

الله) يُضمَر ما جَعَلَ التسمية مبدأً له، مما يناسب المقام، فيصح أن يكون التقدير: (أبتدئ)، وأولى منه: (أؤلف)؛ ليشمل التيمناً بها جميع المؤلف، وذكر بعض المحققين أن (أفتح) أولى^(١).

فتقدير قول المصنف: (بسم الله)؛ أي: بسم الله أستعين في تأليفي، أو معناه: بسم الله أؤلف كتاباً في كذا وكذا، فالباء هنا للاستعانة والتبرك باسمه جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ أي: بسم الله أؤلف حال كوني مُستعيناً بذكره، متبركاً به^(٣)؛ يعني: أكتب مستعيناً بالله، أو أكتب متوسلاً بكل اسم الله جَلَّ وَعَلَا؛ وأستعين ربي على ما أبدأ فيه، وعلى تمامه، وعلى العمل به، وعلى فهمه، وعلى حصول المراد الذي أردته^(٤).

والخلاصة:

أن المشروع ذكر اسم الله تعالى تبركاً وتيمناً، واستعانة على الإتمام والتَّقبُّل^(٥).

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (١/ ٣٨)، تحقيق: د. سعود العريفي، ود. حسين السعيد.

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٨).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٣٢).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ١٢٨). قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢/ ٣٩٢) عند حديثه عن البسملة: «هي وسيلة؛ إذ قول القارئ: (بسم الله)، معناه: بسم الله اقرأ، أو أنا قارئ؛ ولهذا شرعت التسمية في افتتاح الأعمال كلها، فيُسمى الله عند الأكل والشرب؛ ودخول المنزل والخروج منه، ودخول المسجد والخروج منه، وغير ذلك من الأفعال، وهي عند الذبح من شعائر التوحيد، فالصلاة والقراءة عمل من الأعمال فافتتحت بالتسمية».

وقول: **(بسم الله)** بدون تحديد اسم مُعَيَّن، يعم جميع الأسماء، أي: أبتدئ بكل اسم لله تعالى؛ لأن لفظ (اسم) مفرد مضاف، فيعم جميع الأسماء الحسنی^(١)؛ فإذا قال: **(بسم الله الرحمن الرحيم)**؛ فإنَّ نعتَ الله جَلَّوَعَلَا بهذين الاسمين في هذا المقام فيه تعريض للنفس بالدخول في رحمة الله جَلَّوَعَلَا التي وسعت كل شيء، ومن المتقرر أن العلم مبناه على الرحمة والتراحم، فالعلم الشرعي رحمة الله الخاصة، يؤتيها من يشاء من عباده، فالابتداء بالبسملة بهذين الاسمين مناسب تمام المناسبة في كتب العلم^(٢).



(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للسعدي (٣٩).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/٢٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الحمد لله، وصَلَّى اللهُ على محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم] ^(١).

الشَّجْح

اقتصر المصنف في بعض نسخه على البسملة؛ لأنها من أبلغ الثناء والذكر، وعادة أهل العلم أنهم يبدؤون كتبهم بالبسملة، وقد يبدؤون بالحمدلة مع البسملة، وكله حَسَن، فالتأسي بكتاب الله وسنة رسوله يقتضي البدء بالبسملة كما بدأ الله كتابه بها، ثم إذا ثنى بالحمدلة فهذا حسن أيضاً؛ لأنَّ الله هو أهل أن يحمده ويثني عليه، وهو مستحق لكل ثناء جَلَّوَعَلَا ^(٢)، فالنبي ﷺ كان يبدأ رسائله بالبسملة، وفي خُطبه يبدأ بالحمدلة، والقرآن جمع بينهما؛ فذكرُ المصنف للحمد بعد البسملة هذا منه اقتداء بفاتحة القرآن، فإن القرآن ابتداءً بالبسملة ثم بالحمدلة، ولهذا اقتدى العلماء في بدئهم كتبهم بالبسملة ثم بالحمدلة؛ اقتداء بكتاب الله تعالى؛ والمصنف رَحِمَهُ اللهُ استفتح كتابه بالبسملة، ثم ثنى بالحمدلة، ثم ثلث بالصلاة على النبي ﷺ، وهؤلاء الثلاث من آداب التصنيف اتفاقاً، فمن صنف كتاباً استُحب له أن يستفتح بهن ^(٣).



- (١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٧، ١٨).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [كِتَابُ التَّوْحِيدِ].

الشَّيْخُ

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: خطبة الكتاب:

قال المصنف: (كتاب التوحيد)، وذكر الآيات في الباب، ولم يجعل مقدمة بين يدي كتابه، حيث خالف طريقة المصنفين؛ فلم يجعل للكتاب خطبة يُبين فيها طريقته، وإنما استهل كتابه بعد البسملة والحمدلة بقوله: (كتاب التوحيد)، واستغنى بهذه الترجمة والعنوان عن خطبة الكتاب، وإنما بدأ بهذه الترجمة واكتفى عن خطبة الكتاب؛ لأنها عنوانٌ على موضوع الكتاب، وهو التوحيد^(١)، فبدأ بهذه الترجمة مع أنها اسمٌ لجميع الكتاب؛ ليُبين موضوع كتابه والمقصود به^(٢)؛ فإنه لما قال: (كتاب التوحيد) علّم أن هذا الكتاب

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (١٠). قال الشيخ سليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٠): «فإن قلت: هَلَّا أتى المصنف رَحِمَهُ اللهُ بخطبة تُنبئ عن مقصوده، كما صنع غيره؟ قيل: كأنه والله أعلم اكتفى بدلالة الترجمة الأولى على مقصوده، فإنه صَدَّرَهُ بقوله: (كتاب التوحيد)، وبالآيات التي ذكرها، وما يتبعها مما يدلُّ على مقصوده، فكأنه قال: قصدت جَمَعَ أنواع توحيد الإلهية التي وقع أكثر الناس في الإشراف فيها، وهم لا يشعرون، وبيان شيء مما يصاد ذلك من أنواع الشرك، فاكتمى بالتلويح عن التصريح». وقال السعدي في القول السديد في مقاصد التوحيد (٢٤): «هذه الترجمة تدل على مقصود هذا الكتاب من أوله إلى آخره، ولهذا استغنى بها عن الخطبة؛ أي: إن هذا الكتاب يشتمل على توحيد الإلهية والعبادة؛ بذكر حدوده وشروطه، وفضله وبراهينه، وأصوله وتفصيله، وأسبابه وثمراته ومقتضياته، وما يزداد به ويقويه، أو يضعفه ويوهيه، وما به يتمُّ أو يكمل».

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (١/ ٣٧).

مشمّل على مسائل التوحيد^(١)، فهذا العنوان يدل على مقصود الكتاب من أوله إلى آخره؛ فإنه مشتمل على بيان توحيد الإلهية الذي هو الغرض، والمقصود الأعظم من تأليف الكتاب^(٢)؛ فكأنه يقول: هذا كتابٌ أجمَعُ فيه مسائل التوحيد، ومكملاته، وواجباته، ومناقضاته، ومنقصاته، مما يجب أن يُتَّعَدَ عنه، وهي كافية عن التصريح وبسط العبارة^(٣).

فالمصنف اكتفى عن بيان مقصوده من الكتاب بدلالة الترجمة للباب الأول، فاكتفى بهذه النصوص التي تبين معاني التوحيد، وكانت كالمقدمة التي تكشف مضمون الكتاب^(٤)، **وعدم تصريحه بذلك راجع لأمر:**

المناسبة الأولى: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ لم يُردّ التقدم بين يدي الله ورسوله بالمقدمة، فجعل القول لله تعالى ورسوله، وهذا أدبٌ عظيم^(٥)؛ فالتوحيد الذي سيُبينه المصنف في هذا الكتاب هو حق الله جَلَّ جَلَالُهُ، وهذا الحق قد بيَّنه الله في القرآن، فكان لذلك من الأدب في مقام التوحيد ألاَّ يجعل فاصلاً بين الحق والదال على الحق وكلام الدال عليه، فالحق الذي لله هو: التوحيد، والذي دلَّ على هذا الحق هو: الله جَلَّ جَلَالُهُ، والدليل عليه هو: كلامه وكلام رسوله ﷺ، لهذا ناسب أن لا يُقدم بمقدمة تفصل بين الحق والدال عليه والدليل على الحق؛ لأنها كلها لله جَلَّ جَلَالُهُ، وهذا من لطائف أثر التوحيد في القلب، وهذا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٨).

(٢) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله بن صالح القصير (١٢).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ١٤).

(٤) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبد الحميد الجهني (١٣).

(٥) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٢).

كصنيع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه؛ إذ لم يجعل لصحيحه خطبة، بل جعل صحيحه مبتدئاً بالحديث؛ ذلك أنَّ كتابه كتابُ سنة، ومن المعلوم أن من الأدب أو من مراعاة الأدب: ألاَّ يُتقدَّم بين يدي الله ورسوله، فلم يُقدَّم كلامه على كلام رسوله ﷺ، فجعل البخاريُّ صحيحه مُفتتحاً بقول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»؛ لأن كتابه كتاب سنة، فجعل كتابه في ابتدائه مبتدئاً بكلام صاحب السنة ﷺ، وهذا من لطيف المعاني التي يراها من نور الله قلوبهم لمعرفة حقه وحق رسوله ﷺ.

والمناسبة الثانية: أن البسملة فيها تقرير التوحيد من أوجه متعددة، ذكرها أهل العلم، منها: أن الباء في البسملة للاستعانة؛ أي: أستعين بالله الرحمن الرحيم، والجار والمجرور في البسملة متعلق بمحذوف تقديره: أقرأ أو أكتب مستعيناً بسم الله، وتقديم المعمول على العامل يدل على الحصر، يعني: أستعين بسم الله لا باسم غيره^(١).

والمناسبة الثالثة: أنه أراد ربط الناس في مسائل التوحيد بالوحي مباشرة، وتقليل الكلام بغير الوحي ما أمكن، وهو صنيع البخاري وكثير من الحفاظ، وسائر أئمة الحديث^(٢)؛ فلم ييؤّب المصنف لهذا الباب ليُعلق الناس بالكتاب

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/٢٦-٢٧).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (١١).

قال ابن حجر في الفتح (١/٩): «كأن قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة».

والسنة^(١)؛ فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ له عادة، وهي: أنه يخاطب العامة والعلماء، ومن فوائده مخاطبة العامة وأشباه العامة تعجيل الفائدة لهم، فلا يحتاج إلى مقدمة كما يذكره المؤلفون، فاكتمى بالبسملة وشرع في مقصوده، وهذا مسارعة منه رَحِمَهُ اللهُ في بيان ما يريد الحديث عنه والكتابة فيه^(٢)، فالظاهر أنه جرى على عادته في الاختصار، وتعجيل الفائدة.

المسألة الثانية: موضوع الكتاب:

قال المصنف: **(كتاب التوحيد)**، والتوحيد على أقسام، والمصنف من حيث التراجع التي أوردها لهذا الكتاب ذكر الكل، فذكر شيئاً مما يتعلق بالأسماء والصفات، وذكر شيئاً مما يتعلق بالربوبية، ولكن النصيب الأوفر كان لتوحيد الألوهية وما يضاده من الشرك الأكبر؛ ولذا اختلف الشراح هل عنى المصنف بهذا الكتاب الأقسام كلها؟ أم عنى نوعاً واحداً منها؟ **على قولين:**

القول الأول: أن موضوع هذا الكتاب هو: توحيد العبادة^(٣)، فموضوعه: في بيان ما بعث الله به رسله: **من توحيد العبادة**، وبيانه بالأدلة من الكتاب والسنة،

(١) الإفادات على كتاب التوحيد، د. محمد بن سرار اليامي (٢٢).

قال ابن حجر في الفتح (٩/١): \$كأن قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة#.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/١٦٠)؛ والقول السديد في مقاصد التوحيد (٢٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٢٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٠)، الناشر: دار التوحيد، ط. الأولى: ١٤٤٢ هـ.

وذكر ما ينافيه من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر ونحوه، وما يقرب من ذلك أو يوصل إليه^(١)، فقله: (كتاب التوحيد): إن أكملنا الترجمة واضح أنه أراد به توحيد الألوهية؛ لذكر حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي؛ فقول المصنف: (كتاب التوحيد): المراد به هنا المكتوب؛ أي: هذا مكتوبٌ جامع لخصائص التوحيد، وحقوقه، ومكملاته، وما ينافيه من الشرك الأكبر، أو ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر، أو البدع القاذحة في التوحيد، أو المعاصي المنقصة للتوحيد، وبيان الوسائل والذرائع الموصلة إلى الشرك والمقربة منه بالبراهين القاطعة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة^(٢)؛ فتكون حينئذٍ (أل) في قوله: (كتاب التوحيد) للعهد الذهني^(٣)، وهو: توحيد العبادة، فيكون موضوع الكتاب: بيان التوحيد الذي أوجهه الله على عباده وخلقهم لأجله، وبيان ما ينافيه^(٤)؛ فالتوحيد لا يراد به عموم ذلك، وإنما المراد به توحيد العبادة، فكتاب التوحيد وضع لأمرين: أحدهما: بيان توحيد العبادة؛ والآخر: إبطال الشرك والتنديد^(٥).

والقول الثاني: أن موضوع هذا الكتاب هو: **بيان أنواع التوحيد الثلاثة؛** فهذا

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٩). وجاء في قرة عيون الموحدين (٩١): «قوله: (كتاب التوحيد): المراد بالتوحيد: توحيد العبادة، وكل رسول يفتح دعوته لقومه بهذا التوحيد».

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٠).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٩).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

الكتاب فيه بيان توحيد العبادة، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وفيه أيضًا بيان ضد ذلك، وهو الشرك؛ فيكون المراد بقوله: (كتاب التوحيد)؛ أي: هذا كتاب التوحيد، والمعنى: هذا كتابٌ يُوضَّح فيه: توحيد الله بالعبادة وإفراده بها، وأنه المستحق للعبادة وبيان ما جاءت به الرسل في ذلك؛ كما يُبين فيه: أنه الخلاق الرزاق المنفرد بالتدبير والخلق؛ ويُبين فيه أيضًا: أنه ذو الأسماء الحسنى والصفات العلى، وأنه لا شبيه له، ولا ندَّ له، فهو الواحد في أسمائه وصفاته، وهو الواحد في تدبيره للخلق، وهو الواحد في استحقاقه للعبادة جَلَّوَعَلَا^(١).

ويظهر والله أعلم أن التوحيد المرادُ بيانهُ أصالةً هو: توحيد الإلهية والعبادة، ومُتعلِّقُ أفعال العباد التي يتقربون بها إلى الله، وما سواه من أنواع التوحيد تابعة له، فأصل وضع الكتاب هو بيان توحيد الإلهية، وفيه تراجم تتعلق بأنواع التوحيد الأخرى، إلا أنَّها وقعت موقع التابع للأصل^(٢)، فما كان في هذا الكتاب من حديث عن الربوبية، والأسماء والصفات، والقدر إنما هو للارتباط بين أنواع التوحيد الثلاثة، فالمصنف قصَّد بكتاب التوحيد بيان التوحيد، وما ينافيه في أصله، أو في كماله، أو يضعفه، أو ما يوصل إلى ذلك، ولأجل ذلك ناسب أن يذكر ما يخدم هذا المقصد، ولو كان محلُّه توحيد الربوبية أو الأسماء والصفات والقدر^(٣).

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٦، ١٩).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦)؛ والقول السديد في مقاصد التوحيد، للسعدي (٢٤).

(٣) بحث: منهج الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في ترتيب أبواب كتاب التوحيد، د. إبراهيم بن عبدالله الحماد (٢٣)، مجلة العلوم الشرعية، العدد الرابع عشر، محرم ١٤٣١ هـ.

فالمصنف أراد أن يبين أن هذا الكتاب قد جَمَعَ ما يتعلق بالتوحيد، والتوحيد المشار إليه هنا هو: توحيد الإلهية بالدرجة الأولى، فإن المصنف رَحِمَهُ اللهُ قد تَطَرَّقَ في هذا الكتاب إلى جميع أنواع التوحيد، فلم يَقْصُرْهُ على توحيد الإلهية فقط، بل تكلَّم عن توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية، وإنما غالب الكتاب في تقرير توحيد الإلهية^(١)؛ فهذه الأنواع الثلاثة من التوحيد ذكرها المصنف في هذا الكتاب، لكن لما كانت التصانيف قبله اعتنى فيها علماء العقيدة ببيان توحيد الربوبية، والأسماء والصفات، لم ييسط المصنف القول فيهما، وإنما بسط القول فيما الناس بحاجة إليه، ويفتقدون التصنيف فيه، وهذه طريقة المصنف؛ فإن كتاباته المختلفة، ومؤلفاته إنما كانت للحاجة، وليست للاستكثار أو التفنن، فهو لم يكتب لأجل أن يكتب، ولكن كتب لأجل أن يدعو، وبين الأمرين فرق^(٢)؛ فكتاب التوحيد ألفه الإمام المجدد ليُبين فيه وجوب التوحيد ويبين معناه ومسائله ودقائقه، وقد ركَّز فيه رَحِمَهُ اللهُ على توحيد الألوهية، فمعظم الكتاب يتعلق بتوحيد الألوهية؛ وذلك لأنه التوحيد الذي وقعت فيه الخصومة بين الأنبياء وأقوامهم، وكذلك هو التوحيد الذي تكثر المخالفة فيه في زمن المصنف وبعده، وذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الكتاب بعض الأبواب التي تتعلق بتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فالكتاب شمل أنواع التوحيد الثلاثة^(٣).

فموضوع الكتاب: توحيد العبادة الذي خلق من أجله العباد، وأرسلت

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٤).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٨).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

من أجله الرسل، وأنزلت من أجله الكتب، وقد تخلَّل الكتاب بعضُ الأبواب في توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات^(١)؛ لأن أقسام التوحيد الثلاثة متلازمة، كل نوع منها لا ينفك عن الآخر، فمتى أتى بنوع منها ولم يأت بالآخر لم يكن موحدًا، والقسم الثالث هو مقصود المصنف رَحِمَهُ اللهُ بتصنيف هذا الكتاب، وإن كان قد ضمنه النوعين الآخرين؛ لأن هذا النوع هو أول دعوة الرسل أن: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]، ولعموم البلوى في زمانه بعبادة القبور والأشجار وغيرها، ودعوة الأنبياء والأولياء والصالحين وغيرهم، فمن أجل ذلك صرف العناية في بيان ذلك^(٢)، فالمصنف وضع الكتاب أصلًا لبيان أنواع التوحيد إجمالًا في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، وتفصيلًا في توحيد الألوهية والعبادة^(٣).

المسألة الثالثة: الباب الأول من أبواب كتاب التوحيد:

قال المصنف: (كتاب التوحيد)، وذكر الآيات والأحاديث، فأجراه مجرى الأبواب، فسرده فيه النصوص، وذكر تحتها المسائل؛ ولم يترجم لهذا الباب بترجمة؛ أي: لم يجعل له عنوانًا كبقية الأبواب الآتية، وإنما جعله باسم الكتاب نفسه: (كتاب التوحيد)، ومن حيث الترتيب المنهجي للتأليف كان الأولى أن تكون الترجمة هنا بالباب؛ ولذلك اختلفت آراء الشراح حول

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٢٥).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٢).

(٣) تحقيق كتاب: تيسير العزيز الحميد، للباحث: عبدالله العامر (٨٣)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٢ هـ.

هذه الترجمة^(١)، هل تعد بابًا من الأبواب أو تعد مقدمة لها، فمنهم من جعلها الباب الأول وجعل أبواب كتاب التوحيد سبعة وستين بابًا؛ ومنهم من جعلها مقدم الأبواب، وجعل الباب الأول ما بعدها، وتكون أبواب التوحيد ستة وستين، والأظهر: أن المصنف يجعله من ضمن قائمة الأبواب؛ ولهذا قال في جواب له: «من محمد بن عبد الوهاب، إلى ثنيان بن سعود، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: سألتكم عن معنى قوله تعالى لنبيه ﷺ: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وكونها نزلت بعد الهجرة، فهذا مصداق كلامي لكم مرارا عديدة، أن الفهم الذي يقع في القلب، غير فهم اللسان، وذلك: أن هذه المسألة من أكثر ما يكون تكرارًا عليكم، وهي التي بُوب لها الباب الثاني، في كتاب التوحيد، وذلك: أن العلم لا يسمى علما إلا إذا أثمر، وإن لم يثمر فهو جهل»^(٢)، وقد ذكر في مسائل باب: [فضل التوحيد وما يكفره من الذنوب]: كون الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضل لا إله إلا الله؛ فهذا يدلُّ على أن المصنف يعد كتاب التوحيد هو الباب الأول، ولهذا جعل باب فضل التوحيد الباب الثاني، وتعامل مع باب كتاب التوحيد كما تعامل مع الأبواب الأخرى.

فاشتمل الكتاب على سبعة وستين بابًا، لم يفتح المصنف أوله بـ(باب)، بل بمسمى: (كتاب التوحيد)، ثم أعقبه بستة وستين بابًا؛ فكأنه أراد أن الباب الأصل والأساس كتاب التوحيد، وما يأتي بعده كالتفصيل له، كفعل البخاري في الصحيح ابتداءً صحيحه بكتاب الوحي، فجعل الوحي هو الأصل لكل

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٣٤).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠ / ١٠١).

ما جاء بعده من كتب وأبواب، وما بعده تفصيل له؛ فكأن المصنف أراد أن يدل على أن مقصود الكتاب من أوله إلى آخره واحد، وهو التوحيد؛ فلذلك أسقط ترجمة الباب الأول مع أنه ذكر فيه عدة أحاديث، وعدة آيات^(١)، فعبر المصنف بـ(كتاب التوحيد) بدلاً من (باب التوحيد) للإشارة فيما يظهر إلى أن جماع هذا الكتاب في التوحيد ولوازمه ونواقضه^(٢).

المسألة الرابعة: عنوان هذا الباب:

اختلف الشراح في مقصود المصنف من هذا الباب على أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: أن المصنف بَوَّبَ الباب الأول؛ لبيان معنى التوحيد، فالمقصود من الباب: الحثُّ على إخلاص العبادة لله تعالى، وأنها تتفي مع الشرك بل لا تسمى عبادة شرعاً؛ وذكُرَ معنى التوحيد الصحيح في الجملة^(٣)؛ فالمصنف أراد أن يبين أن الحكمة في خلق الثقلين هو عبادة رب العالمين وحده، وأن العبادة هي التوحيد بدلالة النصوص التي ساقها وأكَّدها في مسائله فقال: إن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه^(٤)؛ وهذا ظاهر من مناسبة الآيات التي أوردها المصنف في الترجمة، فإنه صَدَّرَ كتاب التوحيد بهذه الآيات التي فيها الأمر بتوحيد الله المتضمن للنفي والإثبات في جميع الآيات^(٥)، قال الشيخ سليمان بن عبدالله، عند شرحه الباب الثاني: [باب فضل

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (٩، ١١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٠).

(٣) التعليق المفيد على كتاب التوحيد، فهد التركي (٩).

(٤) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١٦).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٩)، ط. الأولى:

التوحيد وما يكفر من الذنوب]: «ولما ذكر معنى التوحيد؛ ناسب ذكر فضله وتكفيره للذنوب؛ ترغيباً فيه، وتحذيراً من الضد»^(١).

ونوقش: بأن المصنف ذكر باباً مستقلاً في بيان معنى التوحيد، وهو الباب السادس: [باب تفسير التوحيد وشهادة: أن لا إله إلا الله]، فيبعد أن يُكرر المصنف الباب مرتين؛ وما ذكره في الباب الأول من آيات وأحاديث ليس فيها معنى التوحيد، وإنما فيها حكم التوحيد، كما أن الآيات والأحاديث التي أوردها تحت المقدمة: (كتاب التوحيد) ليست كالأيات والأحاديث التي ذكرها في باب (تفسير التوحيد) فدلّ على أن الأمر مختلف عنده.

والاتجاه الثاني: أن المصنف أراد بهذا الباب: **بيان مكانة التوحيد وعظم شأنه وأهميته**، فلم يضع المصنف عنواناً لأول باب في الكتاب، إلا أنه يفهم من استدلاله ومسائله أنه يدور حول بيان أهمية التوحيد، وهو يعني: توحيد الألوهية الذي أفرد هذا الكتاب لبيان حقيقته، وأهميته، وفضائله، وأدلتها، وقوادح أصله أو كماله^(٢)، فمراد المصنف من هذا الباب: بيان الغاية من الوجود، وبيان ما بعث الله الرسل من أجله، وبيان حق الله سبحانه وتعالى على عباده^(٣).

والاتجاه الثالث: أن مقصوده بالترجمة: **بيان وجوب التوحيد**، وأنه

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠٠).

(٢) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١١)؛ وينظر: الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٧)، الناشر: دار رسالة البيان للنشر والتوزيع، الرياض، ط. الأولى: ١٤٣٩ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٨).

الفرض الأعظم على جميع العبيد^(١)؛ فالمصنف أراد بهذا الباب بيان وجوب التوحيد على الأعيان، والنهي عن ضده، وهو الشرك، ولذا أورد الآيات في بيان وجوب التوحيد^(٢)؛ فذكر في هذه الترجمة من النصوص ما يدل على أن الله خلق الخلق لعبادته والإخلاص له، وأن ذلك حقه الواجب المفروض عليهم^(٣)؛ فبدأ بذكر خمس آيات وحديث، وكلها تدل على فرض التوحيد ووجوبه، وتدل على أكديته، فيمكن أن يُقدَّر قبل الآيات ترجمة دالة على حكم التوحيد، وأنه فريضة الله على عباده، وأنه أوجب الواجبات، وأكد المأمورات، وهي: (باب: أهمية التوحيد، ووجوب العناية به قبل ومع جميع العبادات)^(٤)، أو يقال: (باب: الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك)؛ لأن الآيات والأحاديث التي ساقها المصنف ظاهرها الدلالة على أهمية الأمر بالتوحيد والنهي عن ضده وهو الشرك^(٥)؛ ويمكن أن يُعنون له: بـ (باب: وجوب التوحيد)، أو (باب: بيان حكم التوحيد)؛ فالمصنف قال: **(كتاب التوحيد)**، والمراد به: توحيد العبادة، فهو أصل مقصود المصنف في وضع الكتاب وغيره من توحيد الربوبية والأسماء والصفات تابع له، فمقصود المصنف الذي أراده هو بيان أن توحيد العبادة واجب على الخلق^(٦)، فالمصنف وضع

(١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٠).

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (١٥).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن السعدي (٢٩).

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبد الله الجبرين (١/ ٣٧).

(٥) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (١٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

وينظر: الإفادات على كتاب التوحيد، د. محمد بن سرار اليامي (٢٢).

أول باب؛ لبيان حكم التوحيد، وأنه فرضٌ عينٍ على كل مكلف، وهو أول واجب على العبيد، **قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ**، عند شرحه الباب الثاني: [باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب]: «سبق أن ذكر المؤلف كتاب التوحيد؛ أي: وجوب التوحيد، وأنه لا بد منه، وأن معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]: أن العبادة لا تصح إلا بالتوحيد، وهنا ذكر المؤلف فضل التوحيد»^(١).

والاتجاه الرابع: أنه أراد جميع ما سبق، فمراد المصنف من هذا الباب هو: بيان معنى التوحيد؛ وبيان حكمه؛ وبيان أهميته وعظم شأنه، فالمصنف وضع هذا الباب لبيان أن التوحيد هو: إفراد الله بالإلهية والعبادة، وأنه أعظم واجب على الثقليين: الجن والإنس؛ لأنهم خلُقوا ورزقوا من أجله، وبُعِثت به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم إلى جميع الأمم لدعوتها إليه، وهو الذي شرعه الله ووصى به عباده ونهاهم عن ضده، وهو الشرك؛ فتضمَّن ذلك أن التوحيد هو: إفراد الله تعالى في كل ما هو من شأنه، وأنه أوجب الواجبات، وهو حق الله على عباده، وأعظم منج من عقابه وموصل إلى ثوابه^(٢)، فلعله أراد بهذه الآيات والحديث الذي سيذكره أن يُبين وجوب التوحيد وأهميته^(٣).



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٦٠).

(٢) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٣).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾]

[الذاريات: ٥٦].

الشَّيْخُ

أورد المصنف في هذا الباب خمس آيات وحديثين؛ فذكر لتحقيق مقصود الترجمة سبعة أدلة:

فالدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، ومن بديع تصنيف المصنف، وبراعة استهلاله أنه بدأ بهذه الآية؛ **لأمرور:**

الأول: أنها تضمنت بيان موضوع الكتاب، وهو إفراؤ الله بالعبادة^(١).

والثاني: أنه قال: (كتاب التوحيد، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾)؛ ليبين أن التوحيد معناه: إفراؤ الله بالعبادة، وليس معناه: الإقرار بالربوبية، بدليل هذه الآية وغيرها؛ وهذا من دقة المصنف^(٢).

والثالث: أنها تضمنت بيان منزلة التوحيد وعظيم مكانته؛ وأنه غاية الخلق ومقصود الوجود، فالله تعالى لم يخلق الخلق إلا ليعبدوه^(٣)، ففي بدء المصنف بهذه الآية دليل على فقهه رَحِمَهُ اللهُ؛ إذ فيها بيان لأهمية الأمر الذي يدعو إليه، وأنه الغاية من وجود المكلفين، فإذا كان كذلك وجب أن يُعرف أشد المعرفة، ويُعمل به حق العمل^(٤).

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (١٦)، الناشر: مكتبة الرشد، ط. الأولى: ١٤٤٢ هـ.

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٤).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (١٦).

(٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

ومعنى الآية: أن الله تعالى يخبر بأنه ما خلق الإنس والجن إلا لعبادته، فهذا هو الحكمة في خلقهم ^(١)، فالغاية والحكمة من خلق الجن والإنس هي عبادة الله وحده لا شريك له ^(٢)، فهذه الآية فيها حصر الغاية من خلق الجن والإنس بالعبادة؛ لأن (ما) النافية مع (إلا) تفيد الحصر والقصر، فيكون معنى الكلام على هذا: أني خلقت الجن والإنس لغاية واحدة هي العبادة دون ما سواها، ففيه قصرُ علة الخلق على العبادة ^(٣)، وهذا النوع من أنواع الحصر هو من أقوى أنواعه؛ لأنه نفي وإثبات، فمن أقوى أساليب الحصر النفي والإثبات ^(٤).

وقوله: ﴿لِيَعْبُدُون﴾، فُسِّرَ بمعنى: إلا ليوحدون، وهذا حق، وفُسِّرَ بمعنى: يتذللون لي بالطاعة، فعلاً للمأمور وتركاً للمحذور، ومن طاعته أن يوحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فهذه هي الحكمة من خلق الجن والإنس ^(٥)، والعبادة أعم من التوحيد، وتفسير العبادة بالتوحيد إنما هو من باب اللزوم؛ لأن العبادة لا تصح إلا بالتوحيد، أو يقال: إن تفسير العبادة بالتوحيد باعتباره أهم الأفراد؛ لأن العبادة مكونة من أشياء أهمها وأولها التوحيد ^(٦)، فمعنى (يعبدون) هنا أي: يوحدون ^(٧)؛ وبيان ذلك: أن المشركين كانوا يعبدون الله تعالى وكانوا يعبدون معه غيره، فلما أمروا بالعبادة دلَّ ذلك على أنهم لم يكونوا على عبادة

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ١٦١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٢١).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٨).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٢٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٦).

(٧) وقد فُسِّرَها بذلك المصنف في رسالته: (ثلاثة الأصول).

مرضية من الله تعالى، فكل عبادة فيها شرك لا تكون مقبولة عند الله تعالى^(١)، كما في الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ؛ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتَهُ وَشْرَكَهُ»^(٢).

واللام في قوله: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾، هذه لام التعليل المعروفة عند النحاة بلام (كي)، كاللام في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، ثم قد يُطَاع وقد لا يُطَاع، وكذلك ما خلق الله الجن والإنس إلا للعبادة، ثم قد يعبدون وقد لا يعبدون، فليست لام الصيرورة والعاقبة^(٣)؛ لأن لام الصيرورة والعاقبة لا تقع إلا في فعلٍ من يجهل عاقبة فعله، كما قال تعالى عن موسى: ﴿فَالنَّقْطَةُءِءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فلو كانوا عالمين بعاقبته ما اتخذوه^(٤)؛ فهذه الآية تدل على الحكمة من إيجاد المخلوق، والحكمة المقصود بها: الغاية التي وُجد الخلق من أجلها، ولا يلزم من ذلك أن يمثلوا ذلك وأن يفعلوه، فالله تعالى يُخبر أنه خلقهم وأوجدهم ليوجدوا هم العبادة، حتى يستحقوا بذلك الجزاء، ولم يذكر أنه جَلَّوَعَلَا هو الذي يُوجد العبادة فيهم، وقد جَعَلَ اللهُ جَلَّوَعَلَا لَهُمُ الْقُدْرَةَ عَلَى ذَلِكَ^(٥).

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد، المؤلف: خلدون بن محمود الحقوي (٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٣)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٦).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٢٦).

وفي الآية بيان الحكمة في خلق الجن والإنس، وأن العبادة هي التوحيد لأن الخصومة فيه، وأن من لم يأت به لم يعبد الله ففيه معنى قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٥، ٣] ^(١).

مناسبة الآية للباب:

لمَّا لم يعنون المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ لهذا الباب؛ اختلف الشراح في مراده بهذا الباب على ما سبق تقريره؛ وبناء عليه تُقدَّر المناسبة من الآيات الواردة في هذا الباب وفق الآتي:

القول الأول: أن هذه الآية تدل على وجوب التوحيد، الذي هو أفراد الله بالعبادة؛ لأنه ما خلق الجن والإنس إلا لأجل ذلك ^(٢)، والعبادة لا تصح إلا بالتوحيد ^(٣)؛ فدلالة الآية على مقصود الترجمة في قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؛ فالحكمة من خلق الجن والإنس هي عبادة الله، والعبادة إذا أُطلقت في خطاب الشرع فالمراد بها التوحيد، فالآية تدلُّ على أن الحكمة من خلقهم هي توحيدهم ربَّهم، فهم مخلوقون لأجل توحيد الله، وما خلُقوا له فهم مأمورون به، والأمر للإيجاب، فيكون التوحيد واجباً ^(٤)، فهذه الآية دالة على وجوب اختصاص الخالق تعالى بالعبادة؛ لأنه سبحانه هو ابتداءً بخلقك، والإنعام عليك بقدرته ومشيتته ورحمته من غير سبب منك أصلاً، وما فعله بك لا

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان بن حمدان (٦).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان (٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٦٠).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

يقدر عليه غيره^(١)، فالله تعالى خلق الخلق لحكمة عظيمة، وهي القيام بما وجب عليهم من عبادته وحده بترك عبادة ما سواه^(٢)، فالله جَلَّ وَعَلَا خَلَقَ الخلق ليعبدوه وحده لا شريك له، وهذا هو الشاهد من الآية للترجمة^(٣).

والقول الثاني: أنها تدل على **أهمية التوحيد، وعِظم شأنه؛** إذ الثقلان لم يُخلَقوا إلا لأجله^(٤)، فالجن والإنس إنما خُلِقوا من أجل التوحيد، بل كل المخلوقات خُلِقت من أجل التوحيد، وهذا شأنٌ عظيمٌ للتوحيد؛ أن الخلق إنما خُلِقوا للتوحيد^(٥).

والقول الثالث: أن فيها **بيان التوحيد؛** لأن السلف فسروا قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، بمعنى: إلا ليوحدون، ودليل هذا الفهم: أن الرسل إنما بُعثت لأجل التوحيد؛ أي: توحيد العبادة، فنفهم من هذا: أن هذه الآية دالة على التوحيد، من جهة أن الغاية من الخلق هي العبادة، والعبادة هنا هي التوحيد؛ فتكون دلالة هذه الآية إذاً: أن كل فرد من أفراد العبادة يجب أن يكون لله وحده دون ما سواه؛ لأن الذي خلقهم إنما خلقهم لأجل أن يعبدوه، فكونهم يعبدون غير خالقهم يعد من الاعتداء والظلم العظيم؛ لأنه ليس من يخلق كمن لا يخلق^(٦)، فهذه الآية فيها بيان العلة من خلق الجن والإنس؛ وهي العبادة،

(١) تيسير العزيز الحميد (١/١٦٣).

(٢) قرّة عيون الموحدين (٩١).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧).

(٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١١)؛ والشرح الميسر لكتاب التوحيد، عبدالملك القاسم (٩).

(٥) شرح كتاب التوحيد، سليمان الرحيلي، منشور على الشبكة العنكبوتية.

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠، ٢١، ٢٢).

والعبادة هي: التوحيد والطاعة، والتوحيد لا يكون إلا إذا كان متضمناً للنفي والإثبات^(١)، فعلاقة الآية بالباب، أن فيها بيان التوحيد، وهذا هو قصد إمام الدعوة بهذه الآية حيث قال في مسائل الباب: الثانية: أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٣): ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ الآية [النحل: ٣٦]].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وأوردها المصنف لبيان أن الله عَزَّجَلَّ إنما بعث الرسل لتقرير هذه الغاية التي خلق الخلق لأجلها، فكما أن الله خلق الخلق لعبادته؛ كذلك أرسل الرسل أيضاً لعبادته، فهذه الآية فيها: أن الرسل من أولهم إلى آخرهم بُعثوا بالتوحيد، الذي هو: عبادة الله وترك عبادة الطاغوت^(٤)، فمناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما بين في الآية السابقة أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته؛ بيّن في هذه الآية أن من واسع رحمته وعظيم كرمه ومنتته على عباده أنه بعث الرسل إلى جميع الأمم ليأمرهم بالعبادة التي خُلقوا من أجلها، ويعلموهم كيف يحققونها^(٥)، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أورد هذه الآية؛ لبيان معنى العبادة في الآية السابقة؛ وبيان أن ما أرسلت به الرسل هو

(١) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٩).

(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٢١).

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٧، ٢٨).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (١٨).

التوحيد^(١)؛ فهذه الآية تفسيرٌ للآية قبلها، فالآية قبلها فيها بيان معنى العبادة، وفيها بيان الغرض من إيجاد الخلق، وأنه لأجل العبادة التي أرسلت بها الرسل^(٢)، فهي تُبين معنى الآية السابقة التي قبلها، وكذلك الآيات بعدها، وأن المراد بالعبادة التي خلُقوا لها: هي العبادة الخالصة التي لم يلبسها شرك بعبادة شيء سوى الله كائنًا ما كان، فلا تصح الأعمال إلا بالبراءة من عبادة كل ما يُعبد من دون الله تعالى^(٣)، فالله تعالى ابتعث الرسل بهاتين الكلمتين: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وهذا هو معنى التوحيد المشتمل على إثبات ونفي^(٤)؛ فهذه الآية هي معنى: (لا إله إلا الله)؛ فإنها تضمنت النفي والإثبات كما تضمنته: (لا إله إلا الله)، ففي قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: الإثبات، وفي قوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾: النفي^(٥)، وهذا هو حقيقة التوحيد^(٦).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا﴾: (الواو) هنا واو القسم، و(اللام) موطنه لقسم مقدر، و(قد): للتحقيق، وعليه؛ فالجملة مؤكدة بالقسم المقدر، وباللام، وب(قد)^(٧)، وإذا جاء الكلام مؤكدًا بالقسم ونحوه، ففيه شيء من لفت النظر، والانتباه لهذا^(٨).

-
- (١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد، المؤلف: خلدون بن محمود الحقوي (٨).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣).
- (٣) قرّة عيون الموحدين (٩٣).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣).
- (٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٦).
- (٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٢٧).
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في فهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٢).

وقوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، ﴿أَنِ﴾ هنا: قيل: تفسيرية، وهي التي سُبقت بما يدل على القول دون حروفه^(١)، فتكون هنا تفسيرية؛ لأنها جاءت بعد البعث الذي فيه معنى القول دون حروفه، فالبعث هنا لأجل أي شيء؟ ليقول لهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٢)، فالبعث مُتضمنٌ معنى الوحي؛ لأن كلَّ رسولٍ مَوْحَى إليه^(٣).

وقيل: إنها مصدرية على تقدير الباء؛ أي: بأن اعبدوا.

والراجح الأول؛ لعدم التقدير، فيكون معنى الآية: تذللوا له بالعبادة^(٤)، ووحّدوه بها^(٥).

وقوله: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾؛ أي: ابتعدوا عنه بأن تكونوا في جانب، وهو في جانب^(٦)، وقوله: (اجتنبوا)، أبلغ من قوله: (اتركوا الطاغوت)؛ لأنه يتضمن: الشرك، والتباعد عنه^(٧)، فإنَّ (اتركوا) لعدم الفعل، و(اجتنبوا) تقتضي ذلك، وتقتضي المباحة والمجانبة^(٨).

والطاغوت: فعلوت مشتق من الطغيان، وهو مجاوزة الحد^(٩)، فهو: اسم

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢٨/١).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١١).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢٨/١).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢٨/١).
- (٥) الدر النضيد على أبواب التوحيد، الحمدان (٧)؛ وتحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد، العجيلي (٢٣/١).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٢٨/١).
- (٧) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧).
- (٨) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤).
- (٩) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١٦٥/١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣).

لكل ما تجاوز به العبد حدَّه الشرعي^(١)؛ وقيل: هو اسمٌ وصفٍ لكل ما عبَد من دون الله تعالى، أو أضلَّ عن صراطه، فكل مشرك طاغوته: إلهه ومُغويه^(٢)، فهو: كل إله عبَد بالبغي والظلم والعدوان^(٣).

وعرّفه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ بأنّه: «ما تجاوز به العبد حدَّه من معبود، أو متبوع، أو مطاع»^(٤)، ومراده من كان راضياً بذلك، أو يقال: هو طاغوت باعتبار عابده، وتابعه، ومطيعه؛ لأنّه تجاوز به حده حيث نَزَله فوق منزلته التي جعلها الله له، فتكون عبادته لهذا المعبود، واتباعه لمتبوعه، وطاعته لمطاعه طغياناً لمجاوزته الحد بذلك^(٥)، فكلُّ ما عبَد من دون الله وهو راضٍ بالعبادة فهو طاغوت^(٦)، فإن كان المعبود راضياً يقال له: طاغوت، وإن لم يكن راضياً فإن عبادته من عبادة الطاغوت؛ لأنها تجاوزت للحد، لكن لا يقال: إنه طاغوت^(٧).

فطاغوت كل قوم: من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه

-
- (١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٦٥).
 (٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (١/ ١٧٢). وجاء في كتاب المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد المصلح (١٩): \$الطاغوت: اسم جنس لكل ما عبَد من دون الله، أو أضلَّ الناس عن عبادة الله#.
 (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٣).
 (٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٠٣).
 (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٢٨).
 (٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١١)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٠).
 (٧) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٣).

طاعة لله^(١)، فالذي يُعبد من دون الله يكون طاغوتًا، والذي يُطاع في معصية الله يكون طاغوتًا، والذي يُتبع بلا دليل يكون طاغوتًا، فهذه طواغيت العالم لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة^(٢).

وجماع ما تقدم في بيان حقيقة الطاغوت أن الطاغوت له معنيان:

أحدهما: معنى خاص، وهو الشيطان، وهذا المعنى هو المراد عند إطلاق ذكره في القرآن.

وثانيهما: معنى عام، وأحسن ما قيل فيه قول ابن القيم، فالأصل أن الطاغوت هو الشيطان، ثم ما اتصل به ورجع إليه صار له حظٌّ من الطاغوتية^(٣).

فمعنى الآية: أنه تعالى أخبر بأنه بعث في كل أمة، أي: أرسل في كل طائفة وقرنٍ من الناس، وهذا يشمل جميع الأمم الماضية: رسولاً بهذه الكلمة يقول لهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الْطَّغُوتَ﴾؛ أي: أمرهم الله أن يقولوا للناس: اعبدوا الله وحده، واتركوا وفارقوا عبادة ما سواه، فلهذا خلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب^(٤)؛ فالشاهد من الآية: أن التوحيد هو دين الرسل، بل هو الحكمة في إرسال الرسل^(٥).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٦٥).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ٣٥).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٠).

(٥) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢١).

وفي الآية بيان الحكمة في إرسال الرسل؛ وأن الرسالة عمّت كل أمة؛ وأن دين الأنبياء واحد؛ وأن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت، ففيه معنى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٦]؛ وأن الطاغوت عام في كل ما عُبد من دون الله^(١).

مناسبة الآية للباب:

المناسبة الأولى: أنها تدل على **عظم شأن التوحيد**؛ لأن الرسل إنما أرسلت بهذا التوحيد ولأجله^(٢)، ووجه الاستشهاد بها: أنها دالة على إجماع الرسل عليهم الصلاة والسلام على الدعوة إلى التوحيد، وأنهم أرسلوا به؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٣)، فالآية تدل على أن الحكمة في إرسال الرسل هي: دعوتهم أممهم إلى عبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وأن هذا هو دين الأنبياء والمرسلين، وإن اختلفت شريعتهم^(٤)، فالدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك هي مهمة جميع الرسل وأتباعهم، فيكون المصنف ساق هذه الآية لبيان اتفاق الرسل على دعوة التوحيد، وأنهم جاؤوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده وترك عبادة غيره^(٥)، وهذا يدل على أهمية التوحيد، وعظم شأنه، وأنه أكد الأمور^(٦)؛ فهذه الآية فيها دلالة

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان بن حمدان (٧).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤)؛ ومقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٠).

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٤٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٢).

(٦) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١١)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٤٢).

على أهمية التوحيد وذلك أن دعوة الأنبياء كلهم هي الدعوة إلى التوحيد، فمن جعل الدعوة إلى التوحيد أول اهتماماته فهو سائر على طريقة الأنبياء والمرسلين، ومن أهمل تعلم التوحيد أو أهمل الدعوة إلى التوحيد فهو لا شك مخالف لمنهج الأنبياء والرسل^(١).

والمناسبة الثانية: أنها تدل على **وجوب التوحيد، ودلالاتها عليه من**

وجهين:

أحدهما: في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، فهو أمرٌ بالعبادة التي هي التوحيد، فالتقدير: (أن وحدوا الله)، فهو أمرٌ بالتوحيد، والأمر للإيجاب، فيكون التوحيد واجباً.

والآخر: في قوله تعالى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾؛ فهو أمرٌ باجتناب الطاغوت، ولا يتحقق اجتنابه إلا بتوحيد الله، فيكون مأموراً به؛ لتوقف اجتناب الطاغوت عليه، فيكون التوحيد واجباً^(٢)، فدلّت الآية على أن أفراد الله بالعبادة مأمور به شرعاً يجب امتثاله^(٣).

فمراد المصنف من الآية: أن أصل دعوة الأنبياء والرسل، ومقصود رسالتهم: جاءت بوجوب عبادة الله تعالى، واجتناب الطاغوت^(٤).

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٩).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٢).

والمناسبة الثالثة: أن الآية دلت على أن الله تعالى أرسل في كل أمة ممن خلا قبلنا رسولاً يدعو إلى التوحيد الذي هو: عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه من الطواغيت والأوثان، وسائر ما يعبده المشركون، وهذا **معنى كلمة التوحيد**، فإن قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: هو الإثبات الذي في آخر كلمة الإخلاص؛ وقوله: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾: هو النفي الذي في أولها^(١)، فتضمنت الآية النفي والإثبات كما تضمنته: (لا إله إلا الله)، وهذا هو حقيقة التوحيد^(٢).

فالآية دلت على أن بعثة الرسل إلى الأمم جميعاً لتحقيق أمرين:

أولاً: إثبات العبادة لله وحده، وأعظم ما يُتعبد لله به التوحيد.

وثانياً: اجتناب عبادة غير الله^(٣)، ولا يتم التوحيد إلا بهذين الأمرين (الإثبات والنفي)، ففي الآية ما في (لا إله إلا الله) من النفي والإثبات^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ الآية [الإسراء: ٢٣]].

الشَّيْخ

هذه الآية هي الدليل الثالث في هذا الباب، وتضمنت أن توحيد الله وإفراده بالعبادة هو قضاء الله الديني الشرعي الذي قضاه وحكم به^(٦)، فمعنى قوله:

- (١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٥٢).
- (٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ١٦٦).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٧).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان (١٢).
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٠).

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾؛ أي أمر ووَصَّى، وأوجب على ألسن رسله، والمراد بالقضاء هنا القضاء الشرعي الديني^(١)، فليس هذا من باب القضاء الكوني القدري؛ لأنه لو كان قضاء قدرياً لعبَد الناس ربهم كلهم، لكنه قضاء شرعي قد يقع، وقد لا يقع^(٢)، ففي هذه الآية يُخبر الله تعالى رسوله ﷺ بقضاء قضاه، وهو ما بيَّنه في قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾: والمعنى: أن تعبدوه وحده دون ما سواه، وهذا معنى: لا إله إلا الله^(٣)؛ فكما أنه سبحانه خلق الخلق لعبادته، وأرسل الرسل للدعوة إلى عبادته وحده لا شريك له؛ فإنه سبحانه وتعالى قضى شرعاً ألا يُعبد إلا هو، فمن عبدَ غيره فإنه قد خالف حكم الله الشرعي^(٤)، فبعد أن بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ الغاية من خلق الخلق، والغاية من بعث الرسل؛ بيَّن أن هذه الغاية وهي التوحيد أمرٌ قد أوجبه الله على عباده لا خيار لهم فيه^(٥).

ويلاحظ في هذا الموضع كما في سائر المواضع التي فيها تقرير التوحيد أنه يأتي بصيغة الحصر، وصيغ الحصر متنوعة، وهنا أتى بصيغة النفي والإثبات،

(١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٢٧). وقضاء الله سبحانه وتعالى نوعان: قضاء كوني قدري، وقضاء شرعي ديني، وهذا الذي في الآية هو من النوع الثاني، أي: من القضاء الشرعي الأمري الديني، وهو ما يتعلق بما يحبه الله سبحانه وتعالى، أما النوع الثاني وهو القضاء الكوني فذاك ما قدره وقضاه كوناً، وهو لا يتعلق بمحبته، بل يتعلق بحكمته سبحانه وتعالى، ومنه ما ذكره الله في كتابه في سورة الإسراء: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتْفِئِدَنَّا فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلِنَعْلُنَ عُلُوقَ كَيْدِكُمْ﴾ [الإسراء: ٤]، ومعلوم أن الفساد في الأرض مما يبغضه الله ويكرهه، فالقضاء في ذلك الموضع هو القضاء الكوني القدري. ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٢).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٤٦).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٢).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

وهي من أقوى صيغ الحصر^(١)، أي: احصروا العبادة فيه وحده دون ما سواه، فإنه أمر بهذا ووصّى به، وهذا هو معنى التوحيد^(٢)؛ فالحصر إما أن يكون بصيغة لفظية، أو بأمر معنوي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٣)، فالحصر هنا معنوي؛ لأنه لما أمر بعبادته وأمر باجتنب الطاغوت عُلِمَ بأنه أمر بعبادته وحده لا شريك له^(٤).

مناسبة الآية للباب:

المناسبة الأولى: أنها تدل على **عظم شأن التوحيد وأهميته**، وأنه أكد الحقوق، وأعظم الواجبات، **وذلك من وجهين:**

أحدهما: أن الله تعالى بدأ به في هذه الآية، ولا يُبتدأ إلا بالأهم فالأهم^(٥)، فحينما ذكّر الواجبات بدأ بالتوحيد، وهذا يُبين أنه أهم الأمور، فتقديمه للاحتفاء به، والعناية به^(٥).

وفي ختم الآية بالنهي عن الشرك مزيد تأكيد على عظم شأن التوحيد؛ لأنّ النهي عن الشرك يستلزم الأمر بالتوحيد، ولعل في ذلك إشارة إلى أن التوحيد أول الأمر وآخره^(٦)؛ ففي هذه الآية بيان أهمية التوحيد، ووجهه: أن الله جَلَّوَعَلَا

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٣).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان (١٣)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٥٣).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٤٣).

(٦) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٤).

جعل أول أمرٍ في هذه الوصايا هو الوصية بالتوحيد، والنهي عن ضده^(١).

والآخر: أن مما يبين أهمية التوحيد أن الله قضى به قضاءً شرعياً؛ أي: أمر عباده ووصّاهم وفرض عليهم أن لا يعبدوا إلا إياه، وهذا دليل واضح على أن التوحيد والإخلاص هو أوجب الواجبات، وأول ما أمر به الله تعالى، وكلّف به عباده، فبدل على أهميته وأكديته ووجوبه^(٢)، فالشاهد من الآية: أن الله جعل أول الوصايا والأوامر الوصية والأمر بعبادته؛ فدلّ على أنه أهمها وأوجبها، وهو كذلك^(٣).

والمناسبة الثانية: أنها فيها دلالة على **وجوب التوحيد**؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾؛ أي: قضى الله قضاءً دينياً أمراً الخلق: أن يعبدوه وحده، وعبادته كما تقدم توحيده، فيكون مأموراً به والأمر للإيجاب، فالتوحيد واجب^(٤)؛ فدلّت الآية على أن أفراد الله بالعبادة مأمورٌ به شرعاً، يجب امتثاله^(٥).

والمناسبة الثالثة: أن فيها **تفسير التوحيد، وبيان معناه**، ففيها معنى: (لا إله إلا الله)، فإن قوله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ هو معنى (لا إله)، وقوله: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ هو معنى (إلا الله)^(٦)، ففي الآية شاهد للترجمة في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٥٢).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر السبيعي (٢٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٩).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٩).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٤).

إِيَّاهُ ﴿﴾، فهذا هو التوحيد؛ لتضمنه للنفي والإثبات^(١)؛ أي: أن تعبدوه وحده ولا تعبدوا غيره، وهو معنى: لا إله إلا الله، فتضمنت الآية النفي والإثبات، كما تضمنته: لا إله إلا الله^(٢)، فتكون دلالة الآية على التوحيد ظاهرة، في أن التوحيد: إفراد الله بالعبادة، أو تحقيق كلمة (لا إله إلا الله)^(٣)، أما عبادة الله بدون ترك عبادة ما سواه، فإنه لا يُسمَّى توحيداً^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾]
الآية [النساء: ٣٦].

الشَّيْءُ

هذه الآية هي الدليل الرابع في هذا الباب، وفيها أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِعبادته وحده لا شريك له؛ فإنه الخالق الرازق المنعم المتفضل على خلقه، وهو المستحق منهم أن يوحدوه ولا يشركوا به شيئاً^(٦)؛ فقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾؛ أي: أفردوه بالعبادة، وأكد انفراده بالعبادة وأنها لا تكون لغيره بقوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وهذا نهى عن الشرك بجميع صورته؛ لأن قوله: ﴿شَيْئًا﴾ نكرة في سياق النهي، والنكرة في سياق النهي تُفيد العموم، فتعم كل شيء مما يُعبد من دون الله، سواء كان ملكاً أو نبياً أو ولياً أو غير ذلك^(٧)، وأيضاً ما بعد (لا)

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٥٣)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٣٥).

(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٩).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٦) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٠).

(٧) ينظر: الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨).

نكرة، وهو المصدر، أحد مدلولي الفعل، ﴿تُشْرِكُوا﴾، يعني: لا إشراكاً به، فهي جملة متضمنة لمصدر، والمصدر نكرة، فيكون قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾، دَلٌّ على النهي عن أي نوع من الشرك، كما أن قوله في الآية نفسها: ﴿شَيْئًا﴾ نكرة تدل على عموم الأشياء، فصار عندنا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ شَيْئًا، **عمومان:**

الأول: ما دَلَّت عليه الآية من النهي عن جميع أنواع الشرك؛ وذلك لأن النهي تسلط على الفعل، والفعل دالٌّ على المصدر، والمصدر نكرة.

والثاني: أن مفعول تشرك ﴿شَيْئًا﴾، وهو نكرة، والنكرة جاءت في سياق النهي؛ وذلك يدل على عموم الأشياء، يعني: لا الشرك الأصغر مآذون به، ولا الأكبر، ولا الخفي^(١)؛ ويشمل الشرك الفعلي والقولي والقلبي، ويشمل الشرك بمن له جاه ومنزلة عند رب العالمين وبمن ليس كذلك، ويشمل الشرك بالأحياء والأموات والجوامد، المهم أنه نهى عن جميع صور الشرك^(٢)، ففي هذه الآية أمرٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْعِبَادَةِ، ولم يخص بذلك نوعاً من أنواع العبادة لا دعاء ولا صلاة ولا غيرهما؛ ليعم الأمر جميع أنواع العبادة، ونهى عن الشرك به، ولم يخص أيضاً نوعاً من أنواع العبادة بجواز الشرك فيه؛ ليعم النهي جميع أنواع الشرك^(٣).

وفائدة هذه الآية زيادة على ما تقدم في قوله في الآية السابقة: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/١٨٦)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان (١٥).

أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴿١﴾: أن التوحيد هو أمره؛ فكما أنه قضاؤه، وقضاؤه ملزم، إلا أنه لم يكتف بذلك سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، بل صرَّح بالأمر به، فكان التوحيد: غاية الوجود، وهو أيضًا: دعوة الرُّسل، وهو أيضًا: قضاء رب العالمين، وهو: أمره جَلَّ وَعَلَا^(١).

مناسبة الآية للباب:

المناسبة الأولى: أن هذه الآية دلت على **أهمية التوحيد**، وأنه أعظم الواجبات الشرعية، وأكد الأوامر الإلهية، فهذه الآية تُسمى آية الحقوق العشرة؛ وذلك لأنها تضمنت عشرة حقوق، وقد ابتدأت بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك؛ فدلَّت على أن التوحيد هو أوجب الواجبات، وأن الشرك أعظم المحرمات؛ إذ لا يُبتدأ إلا بالأهم فالأهم^(٢)، فالشاهد من الآية أن الله جعل حقه أول الحقوق؛ فدلَّ على أنه أهمها وأوجبها، وهو كذلك^(٣).

والمناسبة الثانية: أن هذه الآية تدل على **وجوب التوحيد**، وذلك من

وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، فإنه أمرٌ بالعبادة، وهي التوحيد عند الإطلاق في خطاب الشرع، فيكون مأمورًا بالتوحيد والأمر للإيجاب، فالتوحيد واجب.

والآخر: في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، فإنه نهيٌ عن الشرك، والنهي

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٣).

(٢) ينظر: حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٥)؛ ومقاصد كتاب التوحيد، السعدي

(١٤)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٤٣).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٢٢).

عنه يستلزم الأمر بمقابله وهو التوحيد، والأمر للإيجاب؛ فيكون التوحيد واجباً^(١).

فمناسبة الآية للترجمة: أن الله جل وعلا في هذه الآية: أمر بعبادته، ونهى عن الإشراك به^(٢).

والمناسبة الثالثة: أن هذه الآية تُبين العبادة التي خُلِقوا لها أيضاً، وفيها **تفسير التوحيد**، وأنه: عبادة الله وحده وترك الشرك، وهذا وجه مطابقتها للترجمة^(٣)؛ **وذلك من وجهين:**

أولهما: أنه تعالى قرّن الأمر بالعبادة التي فرضها بالنهي عن الشرك الذي حرّمه، وهو الشرك في العبادة؛ فدلّت الآية على أن اجتناب الشرك شرط في صحة العبادة، فلا تصح بدونه أصلاً^(٤)، فمناسبة الآية للباب أنها ابتدأت بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك؛ ففيها تفسير التوحيد بأنه عبادة الله وحده وترك الشرك^(٥)، فالعبادة لا تنفع مع الشرك^(٦).

وثانيهما: أنه في هذه الآية واللواتي قبلها دليل على أن العبادة هي: التوحيد^(٧)، من جهة الجمع بين النفي والإثبات، أما النهي ففي قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾،

(١) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٣٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٢).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٥).

(٤) قرّة عيون الموحدين (٩٧).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٥).

(٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٥٢).

(٧) تيسير العزيز الحميد (١/١٨٦).

في مقابل «لا إله»؛ لأنها نفى، وأما الأمر ففي قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، في مقابل «إلا الله»؛ لأنها إثبات؛ وهذا استدلال ظاهر الوضوح في الدلالة على التوحيد بالجمع بين النفي والإثبات^(١)، فالتوحيد لا تكون حقيقته إلا بنفي وإثبات؛ ولهذا قرن الله بينهما^(٢)؛ فكل هذه الآيات فيها معنى التوحيد، الذي هو نفى العبادة عن غير الله، وإثباتها له وحده^(٣).

فهذه الآية تضمنت بيان التوحيد الذي خلق الله الخلق من أجله، وبال دعوة إليه بعث الرسل، وبه حكم وقضى؛ وأنه لا يتم إلا بأمرين: عبادة الله وحده، وعدم تسوية غيره به^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى]: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَشْكُرُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(٦)، الآيات [الأَنْعَام: ١٥١-١٥٣].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الخامس في هذا الباب، وتضمنت أن أول الوصايا التي أوصى الله بها الأولين والآخرين النهي عن الشرك^(٧)، فالمقصود من سياق هذه الآية هو النهي عن الشرك، وأن الله تعالى جعله بين يدي أصول

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٤، ٢٥).

(٢) مقاصد كتاب التوحيد، السعدي (١٤).

(٣) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٩).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٠).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٦) في نسخة القاسم: جاءت هذه الآية في الترتيب بعد الآية الثانية: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

(٧) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبدالله المصلح (٢١).

المحرمات، فإن هذه الآية فيها ذكر أصول ما حرّمه الله على الأمم على اختلاف أنواعها وأزمانها وشرائعها، فإنها تضمنت أصول المحرمات، وهذا فيه بيان أن صرف التوحيد لغير الله - وهو ما يضاد التوحيد ويقابله - نهى الله عنه، فالآية السابقة فيها أن التوحيد أمره سبحانه وتعالى، وفي هذه الآية أن التوحيد نهى الله سبحانه وتعالى عما يضاده ويخالفه، فقال: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾^(١)، وقد يقول قائل: إن الله حرم الشرك، لكن ما أمر بالتوحيد في هذه الآية، فلايات السابقة فيها تقرير التوحيد ونفي الشرك، لكن هنا ما فيه تقرير للتوحيد، فالجواب: أنه لا يتصور انتفاء شرك إلا بإثبات التوحيد؛ لأنهما نقيضان لا ضدان؛ لأنه لا يوجد شخص لا مشرك ولا موحد^(٢).

وقوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، لأهل العلم فيه قولان: فمنهم من يقول: إنها جملة تفسيرية؛ لأنها جاءت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه، وهو قوله: ﴿أَتْلُ﴾، والتلاوة قول؛ ومنهم من قال: إنها مصدرية^(٣)، وعلى هذا القول تكون (لا) زائدة.

والأظهر أنها هنا تفسيرية متعلقة بمحذوف تقديره: (وصاكم)، وهي تفسر قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾؛ والمعنى: (أتل عليكم أن لا تشركوا به شيئاً)، أي: أتل عليكم عدم الإشراف؛ ومما يؤيد أن (أن) هنا تفسيرية أن (لا) هنا ناهية لتتناسب الجمل؛ فتكون كلها طلبية^(٤)، وقيل:

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٤).

(٢) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٢٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد (٣٧/١). وينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).

المعنى: حَرَّمَ عليكم أن تُشركوا به شيئاً؛ يعني: أنه حَرَّمَ عليكم الشرك، كما حَرَّمَ ما حَرَّمَ من المحرمات ^(١).

ومعنى الآية: قل يا محمد لهؤلاء المشركين الذين عبدوا غير الله: ﴿تَعَالَوْا﴾، أي: هلمُّوا وأقبلوا: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: أقصُّ عليكم، وأخبركم بما حَرَّمَ ربكم حقاً، لا تخرُّصاً ولا ظناً، بل وحيٍّ منه، وأمرٌ من عنده، وذلك فيما وصَّاكم به في هذه الوصايا العشر: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾، فكأن في الكلام محذوفاً تقديره: وصَّاكم ألا تشركوا به شيئاً، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ﴾ ^(٢)، فيكون المعنى: حَرَّمَ عليكم ما وصَّاكم بتركه من الإِشراك به ^(٣)؛ وابتدأ تعالى هذه الآيات المحكمات بتحريم الشرك، والنهي عنه، فحرَّم علينا أن نشرك به شيئاً، فشمّل ذلك كلَّ مُشْرِكٍ به، وكلَّ مُشْرِكٍ فيه من أنواع العبادة، فإنَّ (شيئاً) أنكر النِّكَرَاتِ، فيُعَمُّ جميع الأشياء، وما أباح تعالى لعباده أن يُشركوا به شيئاً، فإنَّ ذلك أظلم الظلم، وأقبح القبيح، ولفظ «الشَّرك» و«الشَّرِيك» يدلُّ على أن المشركين كانوا يعبدون الله، ولكن يُشركون به غيره من الأوثان والصالحين والأصنام، فكانت الدعوة واقعةً على ترك عبادة ما سوى الله، وإفراد الله بالعبادة؛ وكانت «لا إله إلا الله» متضمنة لهذا المعنى، فدعاهم النبي ﷺ إلى الإقرار بها نطقاً وعملاً واعتقاداً، ولهذا إذا سُئلوا عما يقول لهم؛ قالوا: يقول: «اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٢)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، للغنيمان (١/ ٤١).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٥٤).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٦).

أباؤكم» كما قاله أبو سفيان^(١)، ونظير هذه الآية ما ذكره الله تعالى في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ...﴾ الآيات إلى قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٣]^(٢)؛ فإن السياق هناك مشابه للسياق هنا في ذكر ما حرّمه الله عزّ وجلّ من أصول المحرّمات في جميع الأمم؛ ونظيره ما في سورة الإسراء في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهذه ثلاثة مواضع في القرآن ذكر فيها أصول المحرّمات، وكلها ابتدأت بذكر التوحيد والنهي عن الشرك، مما يدلُّ على أن أعظم ما أمر الله به التوحيد، وأعظم ما نهى الله عنه الشرك، وهذا يوجب على المرء أن يتعلم التوحيد، وأن يعرف الشرك؛ فيتعلم التوحيد ليعمل به، ويعرف الشرك ليحذره ويتجنّبه وينأى عنه^(٣).

مناسبة الآية للباب:

المناسبة الأولى: دلّت الآية على **أهمية التوحيد** وأنه أعظم الواجبات، وأن الشرك أعظم المحرّمات؛ حيث ذكر سبحانه في هذه الآية جملاً من المحرّمات، وابتدأها بالنهي عن الشرك مطابقة، والنهي عنه يستدعي التوحيد بالاعتناء والالتزام؛ فإنّ النهي عن الشيء أمرٌ بضده، فدلّ على أن التوحيد أوجب الواجبات، وأن الشرك أعظم المحرّمات، وهذا وجه مطابقتها

(١) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٧٢).

(٢) سورة: الأعراف، الآيات (٢٩-٣٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٤).

للت ترجمة^(١)، وأيضًا لما بيّن في هذه الآية أول المحرمات، وهو الشرك بالله تعالى؛ اختتم الآية بقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ فصار فيه بيان أن هذه هي وصية الله تعالى لعباده، وقد علم أن الوصية بأمرٍ ما تدلُّ على أهميته^(٢).

والمناسبة الثانية: وهي وجه كون هذه الآية تدل على وجوب التوحيد، وذلك من وجهين:

أحدهما: في قوله تعالى آخر الآية: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ﴾، والوصية: الأمر المؤكد المقرر^(٣)، يعني: أمركم ألا تشركوا به شيئًا، والوصية هنا: شرعية، وإذا كانت الوصية من الله شرعية فهي أمر واجب^(٤).

والآخر: في قوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، وهذا نفي للشرك، وهو يستلزم التوحيد، فإذا انتفى الشرك حلَّ محله التوحيد، والمعنى: وحدوا الله، وابتعدوا عن الشرك^(٥)؛ فهو نهي عن الشرك، والنهي عنه يستلزم الأمر بمقابله وهو التوحيد، والأمر للإيجاب فيكون التوحيد واجبًا^(٦).

(١) ينظر: الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٦)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١٥٧/١)؛ ومقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٥).

(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٩).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١٧٥/١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).

(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٠).

(٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

فمفهوم الآية ولازمها: وجوب توحيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وإفراده بالعبادة^(١).

والمناسبة الثالثة: أن هذه الآية فيها **تفسير التوحيد**، فقوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ دلالتها على **التوحيد** كدلالة آية النساء التي قبلها^(٢)؛ ولما جهل المتأخرون من هذه الأمة توحيد العبادة وقعوا في الشرك المنافي له، فأصل التوحيد أن لا يُعبد إلا الله، وأن لا يعبد إلا بما شرع، وقد ترك هذا وصارت عبادة الأكثرين مشوبة بالشرك والبدع^(٣)؛ فمناسبة الآية للباب: أنها حذرت عن الشرك بجميع صوره وأشكاله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ؛ فَلْيَقْرَأْ [قَوْلُهُ تَعَالَى]»^(٥): ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾] الآية [الأنعام: ١٥١-١٥٣] ^(٦).

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٤٠).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).
- (٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٩٩، ١٠١).
- (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد بن عبدالعزيز القرعاوي (٣٠).
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
- (٦) هذا الأثر رواه الترمذي، أبواب: تفسير القرآن، برقم (٣٠٧٠)، ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ...»، وقال: «هذا حديث حسن غريب»؛ ورواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم (١٠٠٦٠)، ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ صَحِيفَةَ مُحَمَّدٍ...»؛ وأورده البيهقي في «شعب الإيمان»، برقم (٧٥٤٠)، ولفظه: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ أَمْرُهُ...». قال الشيخ جاسم الفهيد في النهج السديد (٢٣): «قوي الإسناد»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي بسند صحيح»، وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (١٦): «فيه مقال»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد =

الشَّجْ

هذا الأثر هو الدليل السادس في الباب؛ فبعدما ساق المصنف الآيات التي تضمنت أهمية ما تضمنه هذا الكتاب، وعظم شأن التوحيد؛ أتى بآثار تبين أيضًا أهمية هذا الأمر وعظم شأنه^(١)، فذكر أولاً أثر ابن مسعود: **(من أراد أن ينظر إلى وصية محمد ﷺ التي عليها خاتمه؛ فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾)**، وهذا القول منه فيه دلالة على عظم شأن هذه الآيات التي افْتُتِحَتْ بالنهي عن الشرك^(٢)، فإنها وصية الله جَلَّ وَعَلَا، ووصية الله هي وصية رسوله، وهذا يدل على عظمة هذه الآيات؛ لما فيها من الوصايا العظيمة^(٣)، وقد جاء في الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «أَيْكُمْ يَبَايَعُنِي عَلَى هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ الثَّلَاثِ؟ ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الثَّلَاثِ الْآيَاتِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ وَفَّى بَهَن فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا فَأَدْرَكَهُ

(٣٨): «حسن». والحديث ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِي فِي ضَعِيفِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (١/ ٣٧٥)، قال الشيخ عبد المحسن العباد في تعليقه على الترمذي: «ضَعْفُ الْحَدِيثِ الْأَلْبَانِي، وَلَعَلَّ الشَّيْخَ نَاصِرُ ظَنُّ أَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ هُوَ الضَّعِيفُ، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَا عِنْدَ الْمَزِيِّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ، فَهَنَّاكَ دَاوُدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، وَهُمَا فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، كِلَاهُمَا رَوَى عَنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَكِلَاهُمَا رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَلَكِنَّ الْمَزِيَّ رَمَزَ فِي تَرْجُمَةِ الضَّعِيفِ بِ(قَافٍ)، أَي: رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ، وَالثَّقَّةُ رَمَزَ لَهُ بِ(تَاءٍ)، وَالْحَدِيثُ مَخْرُجٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي هُنَا هُوَ الثَّقَّةُ».

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦).

الله به في الدنيا كانت عقوبته، ومن أخره إلى الآخرة كان أمره إلى الله: إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه»^(١)، وسبب هذا القول لابن مسعود، والله أعلم، أن الصحابة كان قد أسفوا لما أراد النبي ﷺ أن يوصي ثم ترك ذلك^(٢)، فقال ابن مسعود عند هذا: «من أراد أن ينظر إلى وصية محمد ﷺ التي عليها خاتمه فليقرأ هذه الآيات»^(٣)، فذكرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عندهم من القرآن ما يكفيهم؛ فإن النبي ﷺ لو وصّى لم يوصِ إلا بما في كتاب الله^(٤)، فهذه الآيات تُعوّض عن الكتابة التي همّ بها رسول الله ﷺ^(٥)، فابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى أن هذه الآيات قد شملت الدين كلّهُ؛ فكأنها الوصية التي ختم عليها رسول الله ﷺ وأبقاها لأُمته^(٦)، فهذه الآيات هي مضمون ما أرسل الله ﷻ جَلَّ وَعَلَا به رسوله ﷺ، فهي آيات محكمات، وفيها النهي عن الشرك، والقيام بحقوق الله، والقيام بحقوق خلقه، وأن هذا صراطه المستقيم الذي نصبه لعباده يوصل إلى الجنة، وليس لأحد طريق أو مسلك يسلكه في النجاة إلا هذا الصراط، وهو مضمون شهادة: أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله^(٧).

- (١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٣١٨/٢)، وصحّحه ووافقه الذهبي.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، برقم: (١١٤)، عن ابن عباس، قال: لمّا اشتد بالنبي ﷺ وجعه، قال: «أتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده». قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسينا. فاختلفوا وكثر اللغط. قال ﷺ: «فقوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع»، فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه.
- (٣) ينظر: فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٢٦).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠).
- (٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٢/١).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٤٥/١).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٥٠/١).

والوصية بمعنى العهد، ولا يكون العهد وصيةً إلا إذا كان في أمر هام^(١)،
 فقوله: «**من أراد أن ينظر إلى وصية محمد**»؛ أي: ما عهد به إلى أمته، وما
 أمرهم به، وما كرّره عليهم، فهو من قبيل الوصايا القولية، وليست وصية
 مكتوبة مختوماً عليها^(٢)؛ فإن النبي ﷺ لم يترك وصية مكتوبة؛ وإنما المراد أنه
 ﷺ لو أوصى لما أوصى إلا بما أوصى به ربه في كتابه^(٣)، فإن الله قد وصّى بما
 في هذه الآيات؛ لأنّ فيها ما يكفي عن توصية الرسول ﷺ^(٤)، فيكون المعنى:
 من أراد أن ينظر إلى الوصية التي كأنها كُتبت، وخُتم عليها، ثم طويت، فلم
 تُغير ولم تبدل^(٥)، فليقرأ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا
 بِهِ شَيْئًا﴾ الآيات الثلاث؛ لأن كل آية منها ختمت بقوله: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ
 فَالرسول ﷺ لو وصّى لم يوص إلا بما وصّى به الله تعالى، فصارت وصية الله
 تعالى، ووصية رسوله ﷺ بالمعنى^(٦)، ولذلك شبهها بالكتاب الذي كُتب ثم
 ختم فلم يزد فيه ولم ينقص^(٧).

وقوله: «**التي عليها خاتمه**» يعني: التي كانت من آخر ما وصّى به، ومن
 آخر ما أمر به، يعني: التي لو قُدِّر أنه وصى، وختم على هذه الوصية، وفتحت
 بعد وفاته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وانتقاله إلى الرفيق الأعلى لكانت هي هذه الآيات

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٥).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٧).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٨٧).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٩).

(٧) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٥٥).

التي فيها الوصايا العشر^(١)، وذُكر الخاتم هنا؛ لأن الغالب فيما يُعنى به من الأمور أن يُمهر ويختتم^(٢)، فالوصية المختومة يُعرف صحتها وثبوتها عن الموصي^(٣)، وشبه هذه الوصية بوصية كتبت فختمت، أي: فلم تُغير ولم تبدل، وأراد أن النبي ﷺ لم يزل يدعو الأمة من حين بعثه الله تعالى إلى أن توفاه صلاة الله وسلامه عليه إلى ما تضمنته هذه الآيات المحكمات أمراً ونهياً^(٤)، فليس معنى قول ابن مسعود: (وصية محمد التي عليها خاتمه)، أن النبي كتبها وختم عليها فصارت بمنزلة الوصية، بل مراده أنه أوصى بكتاب الله، وأعظم ما في كتاب الله الأمر بالتوحيد، والنهي عن الشرك^(٥).

مناسبة الآية والأثر للباب:

المناسبة الأولى: أن هذا الأثر يدل على عظم، وأهمية التوحيد، وذلك من

وجهين:

أولهما: أن الله تعالى ذكر في الآيات أموراً، ذكر ابن مسعود بأنها وصية النبي ﷺ، والعادة أن الإنسان لا يوصي إلا بأهم الأشياء^(٦)؛ وهذه الوصايا التي أشار إليها ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدأت بالنهي عن الشرك: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، فهذه الوصية فيها النهي عن الشرك مطابقة، والأمر بالتوحيد التزاماً، فدلَّ ذلك على أهمية هذه الوصية، وعلى

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٥).

(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالله الجبرين (١/٦٨).

(٤) قرعة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨).

(٦) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٤٤).

أهمية هذا الأمر ووجوب الحذر منه ^(١).

وثانيهما: أن النبي ﷺ ابتدأ دعوته بالأمر بعبادة الله وحده، والنهي عن الشرك، واختتمها أيضًا كما دل عليه كلام ابن مسعود هذا بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، فدل ذلك على كونه أولى المطالب، وأول المطالب، وأهم المطالب ^(٢).

والمناسبة الثانية: أن هذا الأثر فيه دلالة على **وجوب التوحيد**، ودلالته على مقصود الترجمة في جعله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآيات المذكورة وصية رسول الله ﷺ، وفيها النهي عن الشرك المستلزم للأمر بالتوحيد، فيكون التوحيد واجبًا على ما تقدم، والوصية اسمٌ موضوع في اللغة والشرع لما عَظُم قدره من المأمورات، فإذا ذُكرت الوصية فالمذكور معها مأمورٌ به على وجه التعظيم ^(٣)، فمناسبة هذا الأثر للباب من جهة بيان أن ما ذُكر في هذه الآيات كما هو وصية الله، فهو وصية رسوله؛ لأن الرسول يوصي بما أوصى الله به ^(٤).

والمناسبة الثالثة: أن هذه الآية فيها تفسير التوحيد، في قوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ على ما سبق بيانه، فهذا الحديث تضمن بيان التوحيد الذي هو حق الله على العباد الذي إذا أتوا به استحقوا الجنة ^(٥).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٥)؛ ومقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٥).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ. د. خالد بن عبد الله المصلح (٢٢).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ، فَقَالَ [لِي] (١): «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» فَقُلْتُ (٢): «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «[فَإِنَّ] (٣) حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». فَقُلْتُ (٤): «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا». أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (٥)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل السابع في هذا الباب، ومعناه: أن الله لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، وأن المعاصي تكون مغفورة بتحقيق التوحيد، ونهى ﷺ عن إخبارهم؛ لئلا يعتمدوا على هذه البشري دون تحقيق مقتضاها؛ لأن تحقيق التوحيد يستلزم اجتناب المعاصي؛ لأن المعاصي صادرة عن الهوى وهذا نوع من الشرك (٦)؛ وهذا الحديث ساقه المصنف؛ لتضمنه معنى الآيات

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٣) زيادة من نسخة القاسم، ودغش، والحبيشي.

(٤) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [قُلْتُ].

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله، برقم (٧٣٧٣)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٣٠)، وقد ساق المصنف الحديث بلفظه عند مسلم. ولفظه عند البخاري: عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨).

التي تقدمت، وذلك في قوله: «**فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً**»^(١)، وكأن المصنف قال: كتاب التوحيد الذي هو الحكمة في إيجاد الثقلين كما في الآية الأولى، والذي هو الحكمة في إرسال الرسل كما في الآية الثانية، والذي هو أوجب الواجبات كما في الآية الثالثة والرابعة والخامسة، والذي ضده هو: الشرك أعظم المحرمات كما في الآية الخامسة، والذي هو حق الرب على العباد الذي افترضه عليهم، ولا يقبل منهم سواه كما في حديث معاذ بن جبل، والذي حقيقته وتفسيره عبادة الله وحده لا شريك له، كما في الآية الرابعة، وحديث معاذ هذا^(٢).

قوله: «**أتدري ما حق الله على العباد؟**»؛ يعني: هو ما يستحقه عليهم، ويجعله متحتماً^(٣)، فهو ما تحتم على العباد استحقاقاً لله تعالى^(٤).

وقوله: «**وما حق العباد على الله؟**»؛ أي: ما كتبه على نفسه تفضلاً منه وإحساناً^(٥)، فحقهم عليه: الذي أحقّه جزاءً لهم على توحيدهِ^(٦)، ومعناه: أنه متحقق لا محالة؛ لأنه قد وعدهم ذلك، ووعدَهُ حقٌّ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١]^(٧)، وهذا الحق هو استحقاق إنعام وفضل لا استحقاق

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٤).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٨٩).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٤).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢١).

(٦) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٤).

(٧) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٨٩). قال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح فتح المجيد

(١/ ٩٤-٩٥): «وهذا حقُّ أحقّه الله على نفسه باتفاق أهل العلم، وبإيجابه على نفسه في بعض أقوالهم، كما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، فهو حق واجب، لكن بإيجاب =

مقابلة كما يستحق المخلوق على المخلوق، فإن الله عَزَّجَلَّ أوجب على نفسه ذلك تكررًا منه وإحسانًا بالخلق^(١)، فليس على الله حق واجب بالعقل كما تزعمه المعتزلة، لكن الله سبحانه أحق ذلك على نفسه تفضُّلاً وإحساناً على الموحِّدين المخلصين، الذين لم يلتفتوا في إرادتهم ومهماتهم ورغباتهم ورهباتهم إلى أحد سواه، ولم يتقربوا بما يقولونه ويعملونه من الطاعات إلا إليه وحده^(٢).

وقوله: «**فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً**»؛ أي:

= الله ذلك الحق على نفسه، والله يحرم على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، ويوجب على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، فالله حرَّم الظلم على نفسه، كذلك أوجب على نفسه أشياء، وبعض أهل العلم تحاشى لفظ (الإيجاب) على الله، وقال: يعبر بأنه حق يتفضل به، حق تفضل لا حق إيجاب، وهذا ليس بمتعين؛ لأن الحق الواجب أوجبه الله على نفسه، والعباد لا يوجبون على الله شيئاً من الحقوق، وهو جَزَّوَعَلَا أوجبه على نفسه؛ لأنه تفضل على عباده بذلك، والله جَزَّوَعَلَا لا يخلف الميعاد، فالحقَّان مختلفان من جهة الحكم، أما حق الله على العباد، وهو: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، هذا حق واجب فرض مؤكد، وهو معنى شهادة أن لا إله إلا الله؛ وأما الحق الثاني، وهو حق العباد على الله: أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً، فهذا **لأهل العلم فيه من حيث الحكم ثلاثة أقوال:**

القول الأول: أن يُطلق الكلام، ويقال: هو حق أحقه الله على نفسه، على لفظ ما جاء في الأحاديث.

والقول الثاني: أن يقال: الحق بمعنى الواجب، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]؛ أي: وكان واجباً علينا نصر المؤمنين، فالله هو الذي أوجب على نفسه نصر المؤمنين؛ منَّةً منه وتكرُّماً، والعباد لم يوجبوه عليه.

والقول الثالث: أن يقال: الحق هنا حق تفضل لا حق إيجاب، وهذا القول ليس من أقوال أهل الحديث والسنة، وأما القولان الأولان فهما لأهل السنة والجماعة.

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٨).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٥).

يُوحِّدوه بالعبادة وحده ولا يشركوا به شيئاً، وفائدة هذه الجملة؛ بيان أنَّ التجرد من الشرك لا بُدَّ منه في العبادة وإلا فلا يكون العبد آتياً بعبادة الله ^(١)، بل هو مُشركٌ، قد جعلَ الله ندّاً ^(٢)، فمن صرف شيئاً من العبادة التي هي حقه سبحانه لا يستحقها أحد سواه: لغيره، كالدعاء والاستعانة؛ فقد آمن بالطاغوت وأشرك بالله ^(٣)، وكيف يعبدُه حق عبادته من صرف سؤاله ودعائه، وذُلُّه واضطراره، وخوفه ورجاءه، وتوكله وإنابته، وذبحه ونذره لمن لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً؛ من ميت رميمٍ في التراب، أو بناء مشيد من القباب، فضلاً مما هو شرُّ من ذلك ^(٤).

وقوله: «**وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لَا يَعَذِّبَ مِنْ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئاً**»؛ أي: أن لا يعذِّبَ من يعبدُه ولا يشرك به شيئاً ^(٥)، فهو ليس مجرداً عن العبادة، ولم يذكر قوله: «من يعبدُه»؛ **لأُمُور:**

الأول: أنه اقتصر على نفي الشرك؛ لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء وإثبات الرسالة باللزوم؛ إذ من كَذَّبَ رسول الله فقد كَذَّبَ الله، ومن كَذَّبَ الله فهو مشرك ^(٦).

والثاني: أنه مفهوم من قوله: (وَحَقُّ الْعِبَادِ)، ومن كان وصفه العبودية فلا

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٩١).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن (٥٨).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (١٠٤).

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٩٢).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١).

(٦) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٢٢٨).

بُدَّ أن يكون عابداً^(١).

والثالث: أن هذا في مقابل قوله فيما تقدم: «حق الله على العباد: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً»؛ فعلم أن المراد بقوله: «من لا يشرك به شيئاً»؛ أي: في العبادة^(٢)، فاستحقاق العبد مشروط بأداء حق الرب، فمن أدى حق الله كان له حق على الله أن لا يعذبه^(٣).

وفيه: فضيلة معاذ إرداف النبي ﷺ له خلفه، وجواز الإرداف على الدابة إذا كانت تطيق ذلك، وتواضعه ﷺ لركوب الحمار مع الإرداف عليه. قاله المصنف رحمه الله^(٤).

فائدة هذا الحديث: أن التوحيد حق الله، ومن أشرك فقد نقص الله حقه، ومن نقص الله حقه فإنه لا يأمن من عذابه وعقابه، ولا يعني أنه ليس له إلا ذلك وليس على العبد إلا هذا، بل هذا أصل الحقوق، وبقيتها بينتها النصوص في القرآن والسنة بياناً واضحاً شافياً^(٥).

مناسبة الحديث للباب:

المناسبة الأولى: أن فيه بيان فضل التوحيد، وعظم شأنه، وأنه حق الرب

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٧).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٧).

(٣) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٦).

(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٦).

(٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ١٩١).

الذي أحقه وافترضه على عباده، ولا يقبل منهم سواه^(١)، وأنه مانع من عذاب الله^(٢)، فالله جَلَّ وَعَلَا عَظَّمَ شأن هذا التوحيد، وعَظَّمَ شأن أهله، فجعله حقه الخالص على عباده، وأحق لأهله على نفسه الكريمة ألا يمسهم عذابه^(٣)، ففي هذا الحديث بيان أهمية التوحيد، وذلك أن النبي ﷺ بَيَّنَّ أنه حق الله على عباده، وأنه من قام به فإنه ينجو من عذاب الله يوم القيامة^(٤).

والمناسبة الثانية: أن فيه بيان أن التوحيد حق لله لازم، **وفرض عين** على كل عبد، ودلالته في قوله: **«حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»**؛ فالحق اسم موضوع شرعاً لما أمر به، فيكون مأموراً به، والأمر للإيجاب، فالتوحيد واجب؛ لأنه حقُّ الله على العباد^(٥)، فمناسبته لاسم: «كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد»: أنه أتى فيه بلفظ (حق)، وهذا الحق حقُّ واجب لله جَلَّ وَعَلَا؛ لأن الكتاب والسنة، بل ولأن المرسلين جميعاً أتوا بهذا الحق، وبيانه، وبيان أنه أوجب الواجبات على العباد^(٦).

فالشاهد من الحديث قوله: **«حق الله على العباد»**، فإن الحق هو الواجب، ثم فسَّره بالتوحيد، فقال: **«أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»**^(٧)؛ وهذا دليل على

-
- (١) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٢).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٤٨).
- (٣) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٦).
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٧)؛ وغاية المرید شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٤٤).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد الباتلي (٤٢).

أنَّ التوحيد واجب^(١).

والمناسبة الثالثة: أن فيه **تفسير التوحيد**، وأنه: عبادة الله وحده، وترك
الشرك به^(٢).



(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (١٣).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د.
صالح الفوزان (٢٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ].

وهي: العبادة؛ مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ^(١)، فالحكمة من خلق الجن والإنس هي: عبادة الله وحده لا شريك له ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ: التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ].

قوله: (العبادة هي: التوحيد)؛ وهذه المسألة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ^(٣)، وقوله ﷺ في حديث معاذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»؛ وفائدة هذه الجملة: بيان أن التجرد من الشرك لا بُدَّ منه في العبادة، وإلا فلا يكون العبد آتياً بعبادة الله، بل مشرك، وهذا معنى قول المصنف: وفيه: أن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه ^(٤)، فهذه المسألة فيها توضيح العبادة المطلوبة التي خُلقوا لها، وهي التوحيد، والمراد به: توحيد العبادة ^(٥)؛ أي: أن العبادة مبنية على التوحيد؛ فكل عبادة لا توحيد فيها ليست بعبادة، وكل عبادة لا تبنى على التوحيد فهي باطلة ^(٦)، فالعبادة في الشرع هي الخالية من الشرك ^(٧)، قال ﷺ: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٩).

(٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٢٤).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧).

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١ / ١٩١).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٢٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٤٩).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٤).

غيري؛ تركته وشركه»^(١).

وقوله: **(لأن الخصومة فيه)**؛ أي: الخصومة التي وقعت بين الرسل وأممهم^(٢)؛ فالمنازعة التي وقعت كانت في توحيد العبادة، فلم يُنازعوهم في غيره^(٣)؛ وهذه المسألة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]^(٤)؛ لأن كل رسول يقول لقومه: اعبدوا الله مالكم من إله غيره، فيردُّون عليه، وأما توحيد الربوبية فغالب الأمم مقرة به^(٥).

قال المصنف رحمه الله: **[الثالثة: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى [قَوْلِهِ]^(٦):**
﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣].

قوله: **(أن من لم يأت به لم يعبد الله)**: هذه المسألة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٧)، ومعناها: أن من لم يأت بالتوحيد الخالص لم يكن عابداً لله جلَّ وعلا^(٨)؛ أي: أن من لم يُفرد الله بالعبادة لم يعبدَه حقيقة، وإن عبده في بعض الأحيان، لكنه لمَّا لم يثبت على ذلك نفى الله عنه

(١) أخرجه مسلم، كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١ / ٦٤).

(٣) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٩).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٣).

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيثي.

(٧) ينظر: الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧).

(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١ / ٦٥).

التوحيد؛ لأنه لا يوصف بعبادة الله وحده، ولا أنه عابدٌ له حقيقةً إلا من استمر على عبادته وحده وتبتَّل إليه تبتُّلاً، وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد، لما تكلم على أسرار سورة الكافرون^(١).

وقوله: «ففيه معنى قوله: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾»؛ أي: لستم عابدين عبادتي؛ لأن عبادتكم مبنية على الشرك، فليست بعبادة الله تعالى^(٢)؛ يعني: مع وجود العبادة منهم، نفى عنهم العبادة الشرعية المطلوبة، وهي التي تكون مع الإخلاص، واجتناب الشرك، وإن كانت العبادة اللغوية واقعة منهم، فلا تعتبر عبادتهم لوجود الشرك^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ فِي إِرسَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ

والسلام].

وهي الدعوة إلى التوحيد، والندارة من الشرك^(٤).

فالحكمة في إرسال الرسل هي دعوة الناس إلى عبادة الله واجتناب الطاغوت^(٥)، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٦)؛ أي: ليأمرُوا أممهم بعبادة الله وحده واجتناب عبادة

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٠).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٥).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٥).

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧).

(٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨)؛ والقول المفيد على كتاب

التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّ الرِّسَالَةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ].

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٢)؛ أي: لما أخبر أنه بعث في كل أمة رسولا؛ أفاد ذلك أن الرسالة عمّت جميع الأمم، وقامت الحجة على الخلق^(٣)، وما وقع من الفترات المذكورة في عدة أحاديث، فليس المراد بها خلو أمة كاملة عن بعثة نبي إليها، ولكن الفترات تكون في أطراف دعوات الأنبياء في الأمم، فيُبعث نبي في أمة ثم يتناول العهد حتى تخفى معالم الديانة في بعض أطراف تلك الأمم، وينقطع العلم؛ فتكون الفترة واقعة في أمة، وليست واقعة من أمة كاملة، بل يقع في بعض أفرادها، ولا يوجد أمة كاملة من الخلق لم يبعث الله لها نبيا، بل يبعث الله إلى الأمم أنبياء، وقد تكثر في أمة من الأمم، وعُدّة الأمم التي عمّتها الرسالة سبعون أمة، لحديث: «إنكم توفون يوم القيامة سبعون أمة»^(٤)، فهذه الأمم السبعون في كل أمة نبي أو أكثر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٣).
- (٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٠).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٣).
- (٤) رواه أحمد في المسند، برقم (٢٠٣٣٠)، وقال الهيثمي في المجمع (١٠ / ٣٥١): «رجاله ثقات».
- (٥) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(١)؛ فدلَّت الآية على أن دين الأنبياء واحد، يعني: التوحيد، بخلاف الشرائع^(٢)؛ أي: لما أخبر الله أن كل رسول يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾؛ أفاد ذلك أن دينهم واحد، وأما الشرائع فمختلفة^(٣)، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فأصل الدين واحد، وأما الشريعة العملية فتختلف باختلاف الأمم والأماكن والأزمنة^(٤)، فلا يصح قول بعض الناس: الأديان السماوية، فأصل الدين واحد، وإنما وقع الاختلاف بينهم في الشرائع^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [السَّابِعَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ [وَهِيَ]^(٦): أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ [تَعَالَى]^(٧): ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾. [الآية [البقرة: ٢٥٦].

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٨)؛ أي: لما أخبر الله أنه أرسل الرسل يدعون قومهم قائلين: اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت، دلَّ ذلك على أن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر

-
- (١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨).
 - (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ٦٥).
 - (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٣).
 - (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥٠).
 - (٥) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
 - (٦) زيادة من نسخة أسامة.
 - (٧) زيادة من نسخة العصيمي.
 - (٨) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨).

بالطاغوت، فمن لم يكفر بالطاغوت فليس عابداً لله حقيقة، ولذلك جعله شرطاً للاستمسك بالعروة الوثقى^(١)، فالاستمسك بالعروة الوثقى مرتبٌ على أمرين، وهما: الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، ورأس الإيمان بالله جَلَّوَعَلَا توحيدَه، فمن عبدَ الله ولم يكفر بالطاغوت^(٢)؛ فليس بموحد، ولهذا جعل المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ هذه المسألة كبيرة؛ لأن كثيراً من المسلمين جهلها في زمانه وفي زماننا الآن^(٣)، والعروة: اسمٌ لما يُتعلَّقُ به، والوثقى: مؤنث الأوثق، فهي: ما يُتمسكُ به على وجه وثيق مؤيدٍ لصاحبه^(٤)، فالتوحيد لا يكون إلا بأمرين: النفي، والإثبات، فالنفي هو الكفر بالطاغوت، والإثبات هو الإيمان بالله^(٥).

قال المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ].

لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾^(٦)؛ أي: لما أمر الله بإفراده بالعبادة وحده واجتناب الطاغوت؛ أفاد هذا أن الطاغوت عام في كل ما عُبد من دون الله^(٧)؛ وهذا تعريف من المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ للطاغوت: أنه عامٌّ لكل ما عُبد من دون الله، فهو اسم جامع لكل ما عبد من دون الله^(٨)؛ وهذا روي عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: (الطاغوت

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (١٩).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٥١).

(٤) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٥) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧).

(٦) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٨).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٤).

(٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٠).

ما عبد من دون الله^(١)، وهو صحيح، لكن لا بد فيه من استثناء من لا يرضى بعبادته^(٢)، وعليه فقول المصنف: **(أن الطاغوت عامٌّ في كل ما عبد من دون الله)**، يحمل على أحد الاحتمالات الآتية:

الأول: أن الطاغوت عامٌّ في كل ما عبد من دون الله، **ورضي بالعبادة**، وهذا ما ذكره المصنف صريحاً في بعض رسائله حيث قال: «والطاغوت: عام في كل ما عبد من دون الله، فكل ما عبد من دون الله، ورضي بالعبادة، من معبود، أو متبوع، أو مطاع في غير طاعة الله ورسوله؛ فهو طاغوت»^(٣).

والثاني: أن الطاغوت عامٌّ في كل ما عبد من دون الله؛ بمعنى: أن العبادة لا تصلح له، لا بمعنى الذم لكل من عبد من دون الله، فإنَّ منهم من لم يرض بذلك، وأما الذم فمتوجه إلى من رضي، أما من لم يرض فالذم في حقه متوجه إلى الشيطان؛ لكونه الأمر بذلك الداعي^(٤).

والثالث: أن الطاغوت عامٌّ في كل ما عبد من دون الله ولو كان غير راضٍ بذلك، كالأنبياء والصالحين، والطاغوتية وصفٌ لعبادته لا وصفٌ له، فمن عبد دون رضاه، وإنما سُمي طاغوتاً باعتبار فعلٍ غيره؛ إذ جعله معبوداً، فالطاغوتية متعلقة بما يفعل عنده لا به هو، فأصل الطاغوت هو المُتَجَاوِزُ بِهِ عَنْ حَدِّهِ^(٥)، فكل من عبد من دون الله فهو طاغوت، وطاغوتيته بالنسبة لعباديه^(٦)؛ فهذه

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٥)؛ وتفسير القرطبي (٥/ ٢٣٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ١٦٥).

(٣) الدرر السنية (١/ ١٦١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٣٤).

(٥) تقارير على كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٧).

(٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

تسمية صحيحة في كل معبود يرضى ذلك، كفرعون ونمرود ونحوه، وأما من لا يرضى ذلك، كعزير وعيسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، ومن لا يعقل كالأوثان، فسميت طاغوتاً في حق العبد، وذلك مجاز؛ إذ هي بسبب الطاغوت الذي يأمر بذلك ويحسنه، وهو الشيطان^(١)، فالطاغوت عامٌ في كل ما عُبدَ من دون الله حتى وإن لم يرض بذلك، ولكن على هذا فيكون الطغيان وصفاً للعمل وليس لمن عُبد من دون الله، أو يكون المعنى أنه حصل فيه الطغيان، فمثلاً من عبد رجلاً صالحاً لا يرضى بعبادته، وقيل: هذا طاغوت، فالمعنى أنه حصل فيه الطغيان، أو أن هذا الفعل وهو: عبادة غير الله طغيان، ولا يُراد هنا أن الرجل الصالح طاغوت^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: عِظْمُ شَأْنِ ثَلَاثِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ؛ أَوَّلُهَا: النَّهْيُ عَنِ الشَّرِكِ].

وجه ذلك قول ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «من أراد أن ينظر إلى وصية محمد ﷺ التي عليها خاتمه فليقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾»، وهذا بيان عنايتهم بها، وهي حريّةٌ وجديرةٌ بذلك؛ لما فيها من أصول السعادة في الدنيا والآخرة^(٣)؛ وقد سبق أن هذه الثلاث آيات تُسمى آيات الوصايا العشر؛ لأن فيها عشر وصايا، أو لاها: النهي عن الشرك، فالبدء بالأهم، والنهي عن الشرك يلزم منه الأمر بالتوحيد^(٤).

(١) تفسير ابن عطية (١/ ٣٤٤).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٠).

(٤) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٧).

وقوله: **(المحكمات)**؛ أي: التي ليس فيها نسخ، أخذ ذلك من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، و**(السلف)**: المقصود بهم الصحابة^(٢).

وقوله: **(وفيها عشر مسائل)**: قال في الدر النضيد: «قلت: بل فيها أحد عشر مسألة: النهي عن الشرك؛ والإحسان إلى الوالدين؛ والنهي عن قتل الأولاد؛ والنهي عن قربان الفواحش؛ والنهي عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق؛ والنهي عن قربان مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن؛ والأمر بالوفاء بالكيل والوزن؛ والأمر بالعدل في القول؛ والأمر بالوفاء بالعهد؛ والأمر باتباع الصراط المستقيم؛ والنهي عن اتباع السبل»^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [العاشرة: الآياتُ الْمُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ^(٤) مَسْأَلَةً، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَنَبَّهَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩].

فبدأها الله بالنهي عن الشرك بقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾، والقاعدُ ليس قائماً؛ لأنه لا خيرَ لمن أشرك بالله، وقوله: (مذمومًا)، أي: عند الله وعند أوليائه، وقوله: (مخذولًا)، أي: لا ينتصر في الدنيا ولا في الآخرة، وختمها بقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾، فهذه عقوبته

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٦٦).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٦).

(٤) في نسخة العصيمي: «ثمانية عشر».

عندما يلقي في النار كلُّ يلومه ويدخره فيندحر، والعياذ بالله^(١).

وقوله: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ﴾، يعني: أنه وحي، وليس استنباطاً ولا استحساناً، فصار أمراً عظيماً عند الله تعالى وحكماً شرعياً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةُ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾].

فهذه الآية فيها عشرة حقوق، وأحقُّ الحقوق حق الله، ولا تنفع الحقوق إلا به؛ ولذا بُدئت هذه الحقوق به، فالحقوق كلها لا تنفع إلا بتحقيق حق الله^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّيْبِيَةُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ].

أي: الوصية بكتاب الله؛ أخذاً من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكن النبي ﷺ لم يوص بها حقيقةً، بل أشار إلى أننا إذا تمسكنا بكتاب الله؛ فلن نضلَّ بعده، ومن أعظم ما جاء به كتاب الله قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٤)، فالنبي ﷺ لم تحفظ له وصية خاصة مكتوبة، وقد أخبر عنه أصحابه بأشياء متفرقة أنه أوصى بها، ومنها خبر ابن مسعود المذكور هنا، وكلها ترجع إلى وصيته بكتاب الله^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى] عَلَيْنَا].

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٣).
- (٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٣٠).
- (٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٢).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٤).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١١).
- (٦) زيادة من نسخة أسامة.

وذلك في قوله ﷺ في حديث معاذ: «فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»؛ أي: أن نعبدوه ولا نشرك به شيئاً، وهذا حق واجب^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ].

وذلك في قوله ﷺ في حديث معاذ: «وحق العباد على الله أن لا يُعَذَّبَ من لا يشرك به شيئاً»؛ فحقهم أن لا يُعَذَّبَهم، وهذا حقٌ إنعام وتفضل^(٢)؛ أي: كتبه الله على نفسه تفضلاً وإنعاماً على خلقه، وليس واجباً وجوب التحتم واللزوم^(٣)؛ فإنَّ المخلوق إذا عمل عملاً لمخلوقٍ مثله استحقَّ عليه أجراً يستوفيه منه، وأما ما يستحقه العبد على ربه فهو استحقاقٌ جعله الله تفضلاً وإنعاماً منه جَلَّوَعَلَا، وليس هو استحقاق مقابلة للشيء بالشيء^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ].

أي: لا يعرفون الفضل المذكور للتوحيد، فهم يعرفون التوحيد وقاموا به وحققوه، ولكنهم لم يعرفوا فضله المذكور في حديث معاذ^(٥)، فالصحابة لا يعرفون مثل هذا إلا بتعليمه ﷺ^(٦)؛ ووجه ذلك أن معاذاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «الله ورسوله أعلم»، وكتمها عن الصحابة، ولو كانوا يعلمونها ما كان للكتمان

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٨).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٨).

(٣) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٦) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ١٩٥).

أثر، فدلّ على أن أكثر الصحابة لا يعرفون هذه الحقوق^(١)، وقال: «أفلا أبشّر الناس؟»، ولو كانت شائعة لما سأل هذا السؤال، ولما قال النبي ﷺ: «لا تبشّروهم»؛ فدلّ ذلك على أنها ليست مما عمّ العلمُ به^(٢)، وما دام أنها خفيت على معاذ مع علمه، وقال: أفلا أبشّر الناس؛ فنهاه، وأمره أن يكتمها عنهم مخافة الاتكال على سعة رحمة الله؛ أفاد ذلك أنهم لا يعرفونها^(٣)، وإنما أخبر بها معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند موته تأثماً؛ أي: خروجاً من إثم الكتمان عند موته بعد أن مات كثيرٌ من الصحابة^(٤)؛ فالمراد: لا يعرفها أكثر الصحابة بالنص عليها استقلالاً، وإلا فقد بيّن الرسول معناها، وأن من لم يشرك بالله فهو من أهل الجنة، لكن النص على كون هذا حق العباد على الله، هو الذي لم يعرفه أكثر الصحابة^(٥).

وهناك من الشراح من تحفظ على هذه المسألة، وذكر بأنه ليس بالأمر الظاهر عنده؛ لأن الصحابة لا يخفى عليهم مثل هذا، وإنما يخفى على حديثي الإسلام أو الأعراب^(٦).

ويجاب عن ذلك: بأن المسألة التي جهلوها هي فضل التوحيد، وأن الله يرحم أهله، ويدخلهم الجنة، فما لم يعرفه أكثر الصحابة هو الفضل، فهم جهلوا الفضل، وليس المراد أنهم لم يعرفوا التوحيد، بل هم أعلم الناس بعد

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبد الكريم الخضير.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢١).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٨).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٢٩).

(٦) ينظر: المنتقى من شروح كتاب التوحيد، خالد البيضاني (١/ ٧٠).

الأنبياء بالتوحيد، لكنهم جهلوا شيئاً من فضله، وهو إدخاله صاحبه الجنة^(١)؛ فالصحابه رضوان الله عليهم يعرفون التوحيد تماماً، ولكن جزاء من عبد الله ولم يُشرك به شيئاً: أن الله لا يُعذبه أبداً، هذا قد لا يعرفه أكثر الصحابة، ولهذا قال معاذ: (الله ورسوله أعلم)^(٢)، فهم جهلوا الجزاء، ولم يجعلوا المأمور به من العمل، وفوت علم الجزاء لا يُخلُّ بكمال العمل^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [السادسة عشرة: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ].

أي: لقوله: «لا تُبشروهم»، فنهاه عن إخبارهم للمصلحة، وهي: أنهم يعملون ولا يتكلمون، بخلاف ما إذا سمعوا بمثل هذا فربما تركوا العمل ففتوت هذه المصلحة^(٤)، ففيه جواز كتمان العلم للمصلحة، ولا سيما أحاديث الرجاء التي إذا سمعها الجاهل ازدادوا من الآثام^(٥)؛ والمراد بالعلم الذي لا يجوز كتمانها: العلم الواجب، وأما غير الواجب فيجوز كتمانها^(٦).

والمصنف قيد جواز الكتمان بالمصلحة، فليس فيها كتمان العلم مطلقاً، وإنما هو مقيدٌ بالمصلحة^(٧)، فهذه ليست على إطلاقها؛ إذ إن كتمان العلم على سبيل الإطلاق لا يجوز؛ لأنه ليس بمصلحة، ولهذا أخبر النبي ﷺ

(١) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١ / ٦٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٢).

(٤) ينظر: التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٣٨).

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١ / ١٩٥).

(٦) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٣٤).

(٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٣٣).

معاذًا، ولم يكتم ذلك مطلقًا، وأما كتمان العلم في بعض الأحوال، أو عن بعض الأشخاص لا على سبيل الإطلاق؛ فجائز للمصلحة؛ كما كتم النبي ﷺ ذلك عن بقية الصحابة خشية أن يتكلموا عليه، وقال لمعاذ: «لا تبشّرهم فيتكلموا»^(١)، فكتمان العلم كما في هذا الحديث، إذا كان يوهم أمرًا يعود على السامع بالضرر، جاز أن يخص العلم ببعض، ويكتم عن الذي لا يفهمه ولا يدركه^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [السابعة عشرة: استحبابُ بشارَةِ المُسلمِ بما يسُرُّه].

أي: لقوله: «أفلا أبشر الناس؟»^(٣)، وهذه من أحسن الفوائد^(٤)، وفيه ما كان عليه الصحابة من الاستبشار بمثل هذا^(٥)؛ وفي قوله: «أفلا أبشر الناس»، دليل على أن التبشير مطلوب فيما يسُرُّ من أمر الدين والدنيا، ولذلك بَشَّرَت الملائكة إبراهيم عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بَعْلَمٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، والغلام العليم هو إسحاق، والحليم إسماعيل، وبَشَّرَ النبي ﷺ أهله بابنه إبراهيم، فقال: «ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم»^(٦)؛ فيؤخذ منه أنه ينبغي للإنسان إدخال السرور على إخوانه المسلمين ما أمكن بالقول أو بالفعل؛ ليحصل له بذلك خيرٌ كثيرٌ وراحة وطمأنينة قلب وانسراح صدر^(٧).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٥).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٦٨).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٨).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٦).
- (٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ١٩١).
- (٦) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضله ذلك، برقم: (٢٣١٥).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٥٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: الْخَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ].

وذلك لقوله: «لا تبشّرهم فيتركوا»؛ أي: يعتمدوا على هذا الفضل فيتركوا التنافس في الأعمال الصالحة، فيفوتهم خيرٌ كثير^(١)؛ لأن الاتِّكَالَ على رحمة الله يسبب مفسدة عظيمة، وهي الأمن من مكر الله^(٢)، وهذا يأمن منه الإنسان بالنظر إلى ما جرى عليه فعل الله عَزَّوَجَلَّ في بعض من عاقبه، فإن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أخرجته الله من الجنة بخطيئة، فلا يأمن الإنسان من مواقف السيئات ويقول: أستند إلى سعة رحمة الله وفضله^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ].

وذلك لإقرار النبي ﷺ معاذًا لما قالها^(٤)، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ أطلق جواز قول المسؤول عما لا يعلم: الله ورسوله أعلم؛ ولم يقيد بزمْن، وهذا إذا كان في مسائل الشريعة، فلا إشكال أن يقول ذلك في حياة النبي ﷺ وبعد موته؛ بخلاف العلوم الكونية القدرية؛ فالرسول ﷺ ليس عنده علم منها^(٥)، فإذا سئل الإنسان عن مسألة من مسائل الدين والشرع، ولو نازلة، وهو لا يعلمها جاز أن يقول: الله ورسوله أعلم، في حياة النبي ﷺ وبعد موته^(٦)؛ أما بعد موته

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٣٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٧).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٥٧).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٢).

ﷺ في مسائل الكون فإنه لا يضاف العلم إلى النبي ﷺ، بل يضاف العلم إلى الله وحده، وكذلك في حياته فيما لا يدركه عادة من أمور الكون، فلا يقال: الله ورسوله أعلم؛ فلم يرد مثل هذا إلا في مسائل الأخبار الدينية الشرعية، أما الأخبار العادية الكونية فإنه لا يعلمها النبي ﷺ، فيميز بين مسائل الشرع ومسائل الكون^(١)، فيجوز أن يقول المسؤول عما لا يعلم: الله ورسوله أعلم؛ في حال حياة النبي ﷺ وبعد موته، في الشرعيات دون القدريات الكونية؛ فإن ﷺ النبي أعلم الخلق بأحكام الشرائع، لا فرق بين ما بينه بنصه حال حياته، أو حدث بعد موته ﷺ، للقطع بأن النبي لا يخفى عليه شيء من دين الله، فإن الذي بعثه أكمل له الدين، والأكمل الاختصار بعد موته على نسبة العلم إلى الله، بأن يقول المرء: الله أعلم^(٢)، فبعد موته ﷺ، فإن المسؤول إذا سئل عما لا يعلم، فإنه يقول: الله أعلم^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [العشرون: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ].

أي: حيث أُخْبِرَ بذلك معاذًا، ونهاه أن يُخبر الناس^(٤)؛ كأن يخصص بعض طلبة العلم بدروس خاصة أو مسائل خاصة، لنباهتهم وحرصهم، والمراد بـ (العلم): الزائد عن القدر المحتاج إليه، يعني: في إقامة الدين؛ أما الذي لا بد

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٢)؛ وينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٢٢).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٩).

منه في إقامة الدين، فهذا لا بد منه للجميع^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: تَوَاضَعُهُ ﷺ؛ لِرُكُوبِهِ^(٢) الْحِمَارِ، مَعَ الْإِرْدَافِ عَلَيْهِ].

أي: تواضعه ﷺ للإرداف، ولركوب الحمار خلاف ما عليه أهل الكبر^(٣)، فتواضعه من وجهين: أحدهما: ركوبه ﷺ على الحمار، فلم يأنف ذلك، بل ركب ﷺ الحمار؛ والآخر: في إردافه غيره معه، أي: حمّله أحدًا وراءه على الحمار، والمتكبر يستقل بالمركب الذي يركبه^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: جَوَازُ الْإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ إِذَا كَانَتْ تُطِيقُ^(٥)].

الرديف: الراكب خلف الراكب^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٧)].

لكون النبي ﷺ خصّه بالعلم بما ذكر^(٨)، وهذا يدل على فضيلته^(٩)؛ وهناك

- (١) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣١).
- (٢) في نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي: «لِرُكُوبِ».
- (٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ١٨٩).
- (٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٥) زيادة من نسخة أسامة.
- (٦) تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد، عبدالهادي العجيلي (١/ ٤٨).
- (٧) في نسخة العصيمي: «الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ».
- (٨) ينظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ١٩٥).
- (٩) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٣٧).

فضيلة أخرى لمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من جهة ركوبه خلف النبي ﷺ^(١).

**قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، [وَاللَّهُ
أَعْلَمُ]^(٢)].**

أي: معرفة حق الله على العباد، وحق العباد عليه إذا أدوا حقه^(٣)، فهذه
المسألة هي: مسألة التوحيد، وعبادة الله وحده لا شريك له، وأنها أعظم^(٤).



(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (١/ ١٨٩).

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٣٩).

(٤) المنتقى من شروح كتاب التوحيد، خالد البيضاني (١/ ٧١).

بَابُ:

[بَيَانٌ] ^(١) فَضْلِ التَّوْحِيدِ، وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

[و] ^(٢) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ، وَ[أَنَّ] ^(٣) الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ ^(٤).

وَلَهُمَا: فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ يَتَغَيَّرُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» ^(٥).

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله: يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم، برقم (٣٤٣٥) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، برقم (٢٨).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأطعمة، باب: الخزيرة، برقم (٥٤٠١) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، برقم (٣٣).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ [الْخُدْرِيِّ] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ] ^(٢): «قَالَ مُوسَى ^(٣) [عَلَيْهِ السَّلَامُ] ^(٤): يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ. قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ). قَالَ: [يَا رَبِّ] ^(٥)، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا. قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرُهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي كِفَّةٍ؛ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ ^(٦).

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) في نسخة القاسم: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: قَالَ مُوسَى...].

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.

(٦) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، ذكر سؤال كليم الله ربه أن يعلمه شيئاً يذكره، برقم: (٦٢١٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب الدعاء والتسبيح والتكبير والتهليل والذكر، برقم: (١٩٥٧)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، أفضل الذكر، وأفضل الدعاء، برقم: (١٠٦٠٢). قال ابن حجر في فتح الباري (١١ / ٢٠٩): «أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ...»، وذكر الحديث.

والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» (١٩٢)؛ وقال في النهج السديد (٣١): «ضعيف، فيه دراج بن سمعان أبو السمح، وهو ضعيف ذو مناكير»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العللوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤١): «ضعيف، إلا قوله: لو أن السموات السبع... إلخ، صحيحة لشواهدا».

والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ نَوَّحَا عَلَيَّ السَّلَامَ لَمَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاةُ دَعَا ابْنِيهِ، فَقَالَ إِنِّي قَاصِرٌ عَلَيْكُمَا الْوَصِيَّةَ، أَمْرُكُمَا بَاثْنَتَيْنِ، وَأَنْهَاكُمَا عَنْ اثْنَتَيْنِ: أَنْهَاكُمَا عَنِ الشُّرْكِ وَالْكِبَرِ، وَأَمْرُكُمَا بِ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهِمَا لَوْ وَضَعْتَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ، وَوَضَعْتَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» =

وَلِلَّتِّرْمِذِيِّ - وَحَسَنَهُ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] ^(١): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، [إِنَّكَ] ^(٢) لَوْ أَتَيْتَنِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا؛ لَأَتَيْتُكَ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةً» ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ.

الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ.

الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ.

= في الكفة الأخرى، كانت أرجح، ولو أن السموات والأرض كانتا حلقة، فوضعت «لا إله إلا الله»، عليهما لفصمتها، أو لقصمتها، وأمركما بـ «سبحان الله وبحمده» فإنها صلاة كل شيء وبها يرزق كل شيء». أخرجه أحمد في مسنده، برقم (٧٢٢٢)، قال الهيثمي في المجمع (٤/ ٢١٩): «رجال أحمد ثقات»، وقال الشيخ أحمد شاكر (٦/ ١٥٤): «إسناده صحيح». ورواه البخاري في «الأدب المفرد»، برقم: (٥٤٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم: (١٣٤).

(١) زيادة من نسخة القاسم.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.

(٣) أخرجه الترمذي، برقم: (٣٥٤٠)، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه الألباني في صحيح الترمذي؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (الحديث: ٤٢): «وإسناده لا بأس به»؛ وقال في النهج السديد (٣٤): «صحيح لغيره»؛ وقال الشيخ العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣): «حسن بشواهد»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٢): «حسن لغيره». والحديث له شاهد في صحيح مسلم برقم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَأَزِيدُ...، وَمَنْ لَقِينِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيْتُهُ بِمِثْلِهَا مَغْفِرَةً».

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ [(٨٢)] ^(١) الَّتِي فِي سُورَةِ «الْأَنْعَام».

الخامسة: تَأْمَلُ الْخُمْسَ ^(٢) اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ.

السادسة: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ.

السابعة: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ.

الثامنة: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

التاسعة: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُفُ مِيزَانُهُ.

العاشر: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعُ كَالسَّمَوَاتِ.

الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عُمَارًا.

الثانية عشرة: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ.

الثالثة عشرة: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ

عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ أَنَّهُ تَرَكَ الشُّرْكَ ^(٣)، لَيْسَ قَوْلُهَا بِاللِّسَانِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة العصيمي: [تَأْمَلُ الْخُمْسَ].

(٣) في نسخة العصيمي: [أَنَّ تَرَكَ الشُّرْكَ].

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: تَأْمُلِ الْجَمْعَ ^(١) بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبْدَيِ اللَّهِ وَرَسُولَيْهِ ^(٢).

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللَّهِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ ^(٣): «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ.

العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ.



(١) في نسخة دغش: [تَأْمُلِ الْجَمْعَ]. وفي نسخة العصيمي: [تَأْمُلِ الْجَمْعَ].

(٢) في نسخة دغش: [عَبْدَاهُ وَرَسُولَاهُ].

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [معرفة **مَعْنَى** قَوْلِهِ:].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: ^(١) فَضْلُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ]

الشَّجَرُ

أي: هذا بابٌ في بيان فضل التوحيد عند الله، وما يكفر من الذنوب بالكتاب والسنة ^(٢)؛ يعني: بابٌ بيان فضله وبيان ما يترتب عليه من تكفيره للذنوب لمن مات عليه ^(٣).

وهذا هو الباب الثاني؛ أو هذا هو أول باب ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد المقدمة التي قدّم بها، بعد ذكره لعنوان الكتاب أنه: (كتاب التوحيد)، وأراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن يُبين في هذا الباب شيئاً من فضائل التوحيد، وأنه أعظم الأعمال في تكفير الذنوب؛ لأنه أساس الأعمال وأصلها، والأعمال لا تصح إلا بعد وجوده ^(٤)، فالمصنف عقد هذا الباب؛ لبيان أن الحق الوارد في الباب السابق ليس حقاً مجرداً، بل فيه فضل يعود على صاحبه، فهو أعظم الحسنات وأعظم الواجبات، لذلك فهو أعظم الأعمال تكفيراً للذنوب، وهو رأس الأعمال وأهمها وأوجبها ^(٥)، وفي الحديث عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قلت: يا رسول الله، أوصني؟ قال: «إذا عملت سيئة؛ فأتبعها حسنة تمحها»، قال: قلت: يا رسول الله، أمن الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: «هي أفضل الحسنات» ^(٦).

(١) في نسخة أسامة زيادة: [بَيَان].

(٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محمد بن محسن، المحقق: بكر بن عبد الله أبو زيد (١٠٥).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢).

(٤) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣١).

(٥) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٢).

(٦) أخرجه أحمد في المسند، برقم (٢١٨٨٧)، قال الهيثمي في المجمع (١٠ / ٨١):

«رواه أحمد، ورجاله ثقات، إلا أن شمر بن عطية حدث به عن أشياخه، عن أبي ذر، ولم يسم أحدا منهم»، وصحّحه الألباني في «الصحيحة»، برقم (١٣٧٣).

وهذا الباب معقود لأمرين:

الأول: بيان فضل التوحيد.

والثاني: بيان ما يكفره من الذنوب؛ لأن من آثار فضل التوحيد تكفير الذنوب، فهو معقودٌ لبيان فضل التوحيد، أي: الفضل الذي يناله الموحدون^(١)، وهو: كثرة ثواب التوحيد^(٢)؛ ومعقود أيضًا: لبيان ما يكفره من الذنوب؛ لأن من آثار فضل التوحيد تكفير الذنوب^(٣)، وقد أشار المصنف إلى ذلك في المسائل بقوله: (فيه مسائل، الأولى: سعة فضل الله، والثانية: كثرة ثواب التوحيد عند الله، والثالثة: تكفيره مع ذلك للذنوب)^(٤)، فهذا الباب معقود لبيان أن التوحيد أفضل الأعمال على الإطلاق، وأعظمها تكفيرًا للذنوب^(٥).

مقصود الترجمة:

بيان فضل التوحيد، وما يُكفر من الذنوب^(٦).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة من جهة أنه ليس شيء من الأشياء له من الآثار الحسنة والفضائل المتنوعة، مثل التوحيد، فإنَّ خيرَ الدنيا والآخرة من ثمرات هذا التوحيد

- (١) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٢٩).
- (٢) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٨).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٦٠).
- (٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٨).
- (٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (٥١).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٤).

وفضائله^(١)؛ ولا يمكن لأحد أن يُحصّل هذه الفضائل إلا بعد العلم به، فإنّ العلم بالتوحيد هو سبيل العمل به، وإذا عمل به الإنسان حصّل ما رتب الله عزّ وجلّ من الفضائل على التوحيد^(٢).

مناسبة الباب لما قبله:

لما ذكر المصنف في الترجمة السابقة معنى التوحيد^(٣)، وذكر أهميته، ووجوبه، وأنه الفرض الأعظم على جميع العبيد^(٤)، وبين مضمون الكتاب وأنه يبحث في الغاية من الوجود، ويبحث فيما بعث الله الرسل من أجله، ويبين حق الله سبحانه وتعالى على عباده^(٥)؛ ناسب في هذا الباب ذكر فضله وتكفيره للذنوب؛ ترغيباً فيه، وتحذيراً من الضد^(٦)؛ ليشجع على تحقيقه والعمل به، والأخذ به، والبعد عن ضده^(٧)، فبعد أن بين المصنف في الباب السابق أهمية التوحيد ووجوبه جاء بهذا الباب ليبيّن أن للتوحيد فضلاً عظيماً وأجرًا كريماً، وذلك ليحثّ الناس على الإقبال عليه وعلى تعلمه^(٨).

- (١) القول السديد في مقاصد التوحيد، للسعدي (٢٩).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٤).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٠٠).
- (٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، للسعدي (٢٤)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٧٦)؛ وشرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (١٦).
- (٥) ينظر: شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٤).
- (٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٠٠).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٤).
- (٨) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [باب: فضل التوحيد، وما يكفر من الذنوب].

الشيخ

قوله: (باب)، الباب لغة: المدخل إلى الشيء^(١)، أو ما يُدْخَلُ منه إلى المقصود، ويُتوصل به إلى الاطلاع عليه، فقوله: باب فضل التوحيد، أي: الموصل إلى معرفة أحكام فضله^(٢).

والباب اصطلاحاً: اسم لجمله من العلم تحته فصول ومسائل غالباً، وليس مرادهم الحصر بل إنه المقصود بالذات والمعظم^(٣).

وإنما بُوِّبَ الكتبُ ليكون أنشط للطلاب إذا ختم باباً وشرع في آخر، وأبعث لهمته، كالمراحل التي يطلبها المسافر ليرتاح عندها، ولذا كان القرآن سوراً؛ ولأنه أسهل في وجدان المسائل، وأدعى لحسن الترتيب، وسُميت الأبواب تراجعاً؛ لأنها تترجم عما بعدها، أي: تُبينه بوجه إجمالي، ومنه الترجمان^(٤).

و(باب): خبرٌ مبتدأٌ محذوف، تقديره: هذا **بابٌ** بيان فضل التوحيد، وبيان ما يكفر من الذنوب^(٥)، بالإضافة إلى ما بعده؛ أو هذا بابٌ، بالقطع عما بعده^(٦)؛ ويجوز أن يكون مبتدأً خبره محذوفٌ، تقديره: هذا^(٧).

(١) قرّة عيون الموحدين (١٠٧).

(٢) فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التيمي (١/٢٣٣).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٣).

(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٠٠).

(٦) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٠).

(٧) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (٦١).

وقوله: **(فضل التوحيد)**؛ أي: بيان آثاره الحميدة ونتائجه الجميلة، وأصل الفضل: الزيادة؛ فهي المحاسن التي زاد بها التوحيد على غيره^(١).

وسبق ذكرُ المصنف لكتاب التوحيد؛ أي: وجوب التوحيد، وأنه لا بد منه، وهنا ذكر المصنف فضل التوحيد، ولا يلزم من ثبوت الفضل للشيء أن يكون غير واجب، بل الفضل من نتائجه وآثاره، ومن ذلك صلاة الجماعة ثبت فضلها بقوله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذِّ بسبع وعشرين درجة»^(٢)، ولا يلزم من ثبوت الفضل فيها أن تكون غير واجبة؛ إذ إن التوحيد أوجب الواجبات، ولا تقبل الأعمال إلا به، ولا يتقرب العبد إلى ربه إلا به، ومع ذلك؛ ففيه فضل^(٣).

وهل الألف واللام في كلمة (التوحيد) للعموم، فيشمل أنواع التوحيد الثلاثة أو أنه خاص بتوحيد العبادة، **على قولين:**

القول الأول: أنه يشمل التوحيد بأنواعه الثلاثة؛ فالتوحيد بجميع أنواعه، له فضلٌ عظيم على أهله؛ فمن كَمَّل التوحيد بأنواعه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات؛ فإنه تكفر عنه ذنوبه، كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعده: أنه من حقق التوحيد؛ دخل الجنة بغير حساب^(٤).

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٢) رواه البخاري، كتاب: الأذان، باب: فضل صلاة الجماعة؛ ومسلم: كتاب: المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٦٠).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠-٣١).

والقول الثاني: أن التوحيد هنا للخصوص، فالمراد به: توحيد العبادة، وهو: إفراد الله تعالى بأنواع العبادة الباطنة والظاهرة^(١)، فالمُبَيَّن فضله في الترجمة هو: فضلُ توحيد العبادة^(٢)، فتقدير الكلام: بابُ فضل توحيد العبادة وما يُكفِّر من الذنوب^(٣).

وإذا قلنا: إن التوحيد في قوله: (باب فضل التوحيد): المراد به توحيد الإلهية؛ فإنه يتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فإن من حقق توحيد الإلهية لا بد أن يكون حقق نوعي التوحيد: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فهذا الفضل لتوحيد الإلهية لا سبيل إلى تحصيله إلا بتحصيل توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات؛ فهذا فضل التوحيد بجميع أنواعه، فالفضل للتوحيد بجميع أنواعه للغاية والوسيلة^(٤).

والمقصود أن قوله: **(باب بيان فضل التوحيد)**؛ أي: هذا الباب سيذكر فيه من الأحاديث ما يدل على فضل التوحيد بمعناه الشامل، وهو: إفراد الله بالعبادة، فهذا الباب فيمن حقق مطلق التوحيد، يعني: أصل التوحيد؛ والباب الذي بعده فيمن حقق التوحيد المطلق، يعني: التوحيد التام؛ لأن التوحيد درجات، وهذا الباب يفيد أن جميع الموحدين بلا استثناء ممن حقق مطلق التوحيد، يعني: أصل التوحيد؛ يناله ما سيأتي في هذه الآثار التي سيذكرها

(١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق؛ والتنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز الراجحي (٣٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٥).

المصنف رَحِمَهُ اللهُ، وهذا يدل على فضيلة التوحيد، وعلى مكانة الموحدين: أن من مات على التوحيد فإنه يناله هذا الفضل مهما فعل من الذنوب والمعاصي دون الشرك^(١)؛ فالمصنف أتى بهذا الباب لبيان فضيلة من حقق التوحيد، فلم يقع في الشرك الأكبر، ولا يعني أنه لم يقع في معصية، فقد يكون وقع منه ذنوب ومعاص، لكنه محقق لأصل التوحيد ومعانيه الكلية، فيحصل له بتحقيق أصل التوحيد مغفرة الذنوب؛ فقله: (باب: فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب)، أي: هذا بابٌ معقود لبيان فضل وثمرة وثواب ونتيجة من حقق التوحيد من البشر، وأتى به كما أراد الله تعالى، ثم مات على ذلك، وإن وقع منه شيء من المعاصي ما دام لم يأت بناقض ينقض التوحيد^(٢).

قوله: (وما يكفر من الذنوب)، اختلف في (ما) هنا على قولين:

القول الأول: أن (ما) هنا موصولة بمعنى (الذي)؛ أي: (باب فضل التوحيد والذي يكفره من الذنوب)، فقله: (وما) معطوف على (فضل)؛ فيكون المعنى: باب بيان عظيم فضل التوحيد، وبيان الذي يكفره من الذنوب، وعلى هذا؛ فـ (ما) هنا موصول اسمي بدلالة وجود (من) البيانة، مما يحول دون جعلها موصولاً حرفياً، ومن العلماء من قال: إن (ما) في قوله: (وما يكفر من الذنوب) موصول حرفي^(٣).

والقول الثاني: أن (ما) هنا مصدرية؛ أي: تُؤول هي وما بعدها في مصدرٍ

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان.

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان (١٦، ١٧).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠).

مسبوك تقديره: وبيان تكفيره للذنوب^(١)، فيكون معنى الكلام: باب فضل التوحيد وتكفيره الذنوب؛ لأن (يكفر) هذا فعل، فإذا دخلت عليه (ما) المصدرية، فتكون (ما) وما دخلت عليه في تقدير مصدر وهو (تكفير)، أي: باب فضل التوحيد وباب تكفيره الذنوب، أي: جميع الذنوب، وهذه من أعظم فضائل التوحيد، فتكفير الذنوب فضيلة من فضائل التوحيد^(٢).

وكلا المعنيين صحيح، وقد دلت عليه النصوص الشرعية^(٣)، ولكن التقدير الثاني أرجح؛ لأن التقدير الأول يوهم أن ثمَّ ذنباً لا يكفرها التوحيد، وليس بمراد^(٤)، فيكون المعنى: باب بيان عظيم فضل التوحيد، وتكفيره للذنوب، وهو أشمل وأولى^(٥)؛ لدفعه توهم أن من الذنوب ما لا يكفره التوحيد^(٦)، فإذا قيل: باب فضل التوحيد وتكفيره الذنوب؛ علم أن التوحيد يكفر الذنوب جميعاً، بخلاف تقديرها أنها موصولة^(٧)، فالأحسن من الوجهين أن تكون مصدرية؛ لأن التوحيد يُكفر الذنوب جميعاً، ولا يختص التوحيد بتكفير بعض الذنوب دون بعض؛ فالإسلام يجب ما قبله، فالتوحيد يكفر الله

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٠٠)؛ وينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٢١).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٠٠).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (٢٣).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤).

(٧) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

به ما سلف من الشرك، وما سلف من الذنوب الكبيرة والصغيرة، كما جاء في الحديث: «من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله»^(١)، فالتوحيد حسنة عظيمة، لا تقابلها معصية إلا وأحرق نور تلك الحسنة أثر تلك المعصية إذا كُمل ذلك النور، فمن أتى بالتوحيد الخالص فهو مُكفِّرٌ عنه الذنوب السالفة التي كانت منه، وكلما زاد التوحيد محاً من الذنوب بمقدار عظمه، وكلما زاد التوحيد أَمِنَ العبدُ في الدنيا وفي الآخرة بمقدار عظمه، وكلما زاد العبد في تحقيق التوحيد كان متعرضاً لدخول الجنة على ما كان عليه من العمل^(٢).

فقله: **(باب فضل التوحيد وما يكفِّرُ من الذنوب)**، هذا من باب عطف الخاص على العام؛ فإن للتوحيد فضائل كثيرة؛ ذكر المصنف في هذا الباب منها خمسة فضائل، ومن ضمن هذه الفضائل أنه يكفِّرُ الذنوب، فيكون الواو هنا من باب عطف الخاص على العام، فإنَّ من فضائل التوحيد أنه يُكفِّرُ الذنوب، فمغفرة الذنوب وتكفير الذنوب من بعض فضائله وآثاره^(٣)؛ فالواو عطفت الخاص، وهو تكفير الذنوب على العام، وهو فضل التوحيد، وفضل التوحيد أعم من أن يكفِّرُ الذنوب فقط، فهو أمان لأهل الأرض، وطمأنينة للعبد، ونجاة من عذاب الدنيا والآخرة، ومستوجب دخول الجنة، ومنه تكفير الذنوب، وهو من الحسنات العظيمة؛ والذي يظهر: أن فائدة العطف

(١) أخرجه البخاري في التفسير (٤٨٦٠)، باب: (أفريتم اللات والعزى)؛ ومسلم في

الإيمان (١٦٤٧)، باب: من حلف باللات والعزى فليقل: (لا إله إلا الله).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/١٠٣).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، للسعدي (٣٠)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٠).

هو التنبيه على هذه الفضيلة العظيمة للتوحيد، وهي تكفير الذنوب التي يغفل عنها الناس، وقد جاءت النصوص بها، ونهت عليها، ولذا أفردها المصنف بالذكر تنبيهاً لعظم شأنها^(١).

وقوله: **(الذنوب)**: جمع ذنب، وهي: الخطايا، وهذا يشمل فيما يظهر حق الله وحق الخلق، لكن أخرجت النصوص حق الخلق، ولعلَّ الله عزَّ وجلَّ إذا عَلِمَ من عبده صدق التوحيد يتحمَّل عنه، ولكن الأصل أن الذنوب التي هي حقوق العباد ليست تحت المغفرة إلا إن أسقطها أهلها وأصحابها، وقد يغفرها الله، وليس معنى غفرانها أنها تذهب كحقوق الله بلا مقابل، بل يعوض الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى أصحاب الحقوق عن هذه الحقوق، فيتحمل الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عن المخطئ، ولكن الأصل أنها لا تغفر إلا بوضعها من أهلها أو رد مقابلها إليهم^(٢).



(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (١٦، ١٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾] [الأنعام: ٨٢].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة؛ فذكر آية وأربعة أحاديث، وافتتح أدلة الباب بهذه الآية العظيمة التي فيها بيان الفضيلة الأولى من فضائل التوحيد؛ وهي الآية التي عَقَّبَ الله تعالى بها ما قصَّه في كتابه في سورة الأنعام من المحاجة التي كانت بين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وقومه، وهذه المحاجة كانت في تقرير التوحيد ونفي الشرك وبيان بطلانه، بعد ذلك قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾^(١)، ومراد المصنف من إيراد الآية: أن الموحدين موعودون بالأمن والاهتداء التام في الدنيا والآخرة، وهذا من فضل التوحيد^(٢)، ففي هذه الآية فضيلتان لمن وَحَّدَ الله ولم يلبس توحيده بشرك، وهي: الأمن في الدنيا والآخرة، والثانية: الاهتداء في الدنيا والآخرة^(٣).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير الآية: «أي: هؤلاء الذين أخلصوا العبادة لله وحده لا شريك له، ولم يشركوا به شيئاً، هم الآمنون يوم القيامة، المهتدون في الدنيا والآخرة»^(٤).

وروي عن بعض السلف في تفسير الآية أنهم قالوا: «لهم الأمن في الآخرة،

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٢٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (١٨).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢٦٣/٣).

وهم مهتدون في الدنيا»^(١)، وهذا التقييد منهم لا يُراد به الحصر فيما يظهر، فليس مقصودهم: إرادة تقييد حصول الأمن بالآخرة، وتقييد حصول الاهتداء بالدنيا، وإنما المراد بكلامهم: الإشارة إلى المُعظم في كُلِّ، فالمعظم طلبه في الآخرة حصول الأمن، والمعظم طلبه في الدنيا حصول الاهتداء، فالدنيا فيها أمنٌ، والآخرة فيها أمنٌ، والأعلى أمنٌ الآخرة لشدة الخوف حينئذٍ، والدنيا فيها اهتداء والآخرة فيها اهتداءً، والأعلى اهتداء الدنيا؛ لأنه يُفضي إلى فوز الآخرة، وأما اهتداء الآخرة فإنما هو اهتداءً قدرِي ينتهي فيه أهل الجنة إلى الجنة، وينتهي فيه أهل النار إلى النار، فمعنى قوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ أي: في الدنيا والآخرة، و﴿وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ أي: في الدنيا والآخرة^(٢)، فالآية عامة بالنسبة للأمن والهداية في الدنيا والآخرة، فالأمن والاهتداء في الآية يتعلقان بالدنيا والآخرة، فالموحد آمنٌ مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، وكذلك هو مهتد في الدنيا إلى شرع الله بالعلم والعمل؛ فالاهتداء بالعلم: هداية الإرشاد، والاهتداء بالعمل: هداية التوفيق، وهم مهتدون في الآخرة إلى الجنة^(٣)، فالأمن والاهتداء يحصلان في الدنيا والآخرة، فمن آمن ولم يلبس إيمانه بظلم، فإنه مهتد في الدنيا، وهو آمن في الدنيا من العذاب الذي يُعَذَّب به الكفار؛ لأن العبد لا يمكن أن يكون سالمًا في الدنيا من العذاب الظاهر في البدن أو النفس أو الابتلاء بالغير، وما أشبه ذلك، وإنما يكون آمنًا من العذاب

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠١).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٦٢)؛ ومقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٩).

الذي يُصيب الكفار، كما أصاب قوم نوح، وقوم لوط، وقوم صالح، وغيرهم؛ وفي الآخرة يكون آمناً من العذاب في قبره، وفي موقفه إذا بُعث من قبره، وفي مُنقلبه بعد الحساب، فمن كان له الأمن التام، فهو آمن مطلقاً^(١).

وجاء الظلم في الآية مُتكرراً في سياق النفي، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾، والنكرة في سياق النفي تُفيد العموم، وهذا يشمل جميع أنواع الظلم^(٢)، وأجناسُ الظلم ثلاثة: الظلم الذي هو الشرك، وظلم العباد، وظلمه لنفسه بما دون الشرك^(٣)، فدخل فيه الظلم الذي هو الشرك الأكبر والظلم الذي هو الشرك الأصغر، والظلم الذي هو المعاصي، لكن جاء في السنة تفسير الظلم هنا: بالشرك^(٤)، كما في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: لما نزلت: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، قلنا: يا رسول الله، أين لا يظلم نفسه؟ قال: «ليس كما تقولون، لم يلبسوا إيمانهم بظلم: بشرك، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يَبْنَى لَا شُرَكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»^(٥).

فيكون تفسير الآية: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، أي: وحّدوا، ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، أي: لم يخلطوا توحيدهم بشرك؛ ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ﴾ من تأييد العذاب

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ٧٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٠٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢١).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى:

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]، برقم: (٣٤٢٩)؛ وأخرجه مسلم في

«صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: صدق الإيمان وإخلاصه، برقم (١٩٧).

في الآخرة^(١)، ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ في الدنيا، وهذا هو الشاهد من الآية للترجمة^(٢)، وهو وجه ذكر المصنف هذه الآية في فضل التوحيد، وذلك أن هذه الآية تتعلق بمن وحد الله ولم يُخالط توحيدَه شركاً، فإنه موعودٌ بأن يكون له الأمن والاهتداء^(٣)؛ **وبه تظهر مطابقة الآية للترجمة؛** فدلّت على فضل التوحيد وتكفيره للذنوب؛ لأنّ من أتى به تامّاً فله الأمن التام والاهتداء التام، ودخل الجنة بلا عذاب؛ ومن أتى به ناقصاً بالذنوب التي لم يتب منها، فإن كانت صغائرُ كُفرت باجتناب الكبائر، وإن كانت كبائرُ فهو في حكم المشيئة، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذّبَه، ومآله إلى الجنة^(٤).

فمعنى الآية: أن من لم يجتنب الشرك لم يحصل له أمنٌ ولا اهتداءٌ بالكُلِّيَّة، وأمّا من سلّم منه فيحصل له من الأمن والاهتداء بحسب مقامه في الإسلام والإيمان، فلا يحصل الأمن التام والاهتداء التام إلا لمن لم يلتق الله بكبيرة مصرّاً عليها، وأمّا إن كان للموحّد ذنوب لم يتب منها، حصل له من الأمن والاهتداء بحسب توحيدَه، وفاته منه بقدر معصيته^(٥).

فقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأَنْعَام: ٨٢]، يعني: الأمن الكامل، والهداية الكاملة؛ إذا كان إيمانهم سليماً من الظلم كله، فإن كانوا لم يلبسوا إيمانهم بظلم مطلقاً، لا بشرك، ولا بمعاص، ولا بظلم العباد: حصل

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠٠).

(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢١).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠٤).

(٥) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (١٠٨).

لهم الأمن التام، والهداية التامة؛ وإن كانوا لم يلبسوا إيمانهم بالشرك وحده، ولكنهم يعملون السيئات، حصل لهم أصل الهداية، وأصل الأمن، وإن لم يحصل لهم كمالها^(١)، فمن كان معه شيء من الذنوب أو شيء من الشرك الأصغر، فإن هدايته ليست كاملة، وأمنه ليس كاملاً، بل هو على خطر من دخول النار بالمعاصي التي يموت عليها، أو الشرك الأصغر الذي يموت عليه، والرسول ﷺ أخبرهم بما يحصل لهم به الأمن المطلق والهداية المطلقة، وهو ترك الشرك، لكن دلت النصوص الأخرى على أن الأمن لا يكمل والهداية لا تكمل إلا بالسلامة من المعاصي، وظلم العباد، وسائر أنواع الشرك الأصغر^(٢)، فإذا سلم المؤمن من الشرك الأكبر والأصغر وظلم العباد فاز بالأمن التام والهداية التامة في الدنيا والآخرة؛ أما إذا سلم من الشرك الأكبر ولم يسلم من الأصغر وظلم العباد فإنه يفوته من الأمن التام والهداية بحسب ذلك، فلا يحصل له كمال ذلك، وإن حصل له أصل الأمن والهداية^(٣).

فالأمن أمان: مطلق ومقيد:

فالأمن المطلق: الأمن من العذاب، وهو لمن مات على التوحيد، ولم يصّر على الكبائر^(٤).

فإذا مات العبد على التوحيد غير مصرٍ على الكبائر، فإنه يُرجى له من المغفرة والعفو من الله جَلَّ وَعَلَا ما يرجى، وأنه آمنٌ من العذاب^(٥).

(١) ينظر: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن السعدي (٢٦٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٢).

(٣) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (١٧).

(٤) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٩).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

والأمن المقيد: هو لمن مات على التوحيد مع الإصرار على الكبائر، فله الأمن من الخلود في النار، ومن تأبىد العذاب ^(١)، فهو وإن دخل النار آمنٌ من الخلود فيها ^(٢)، فمرتكب الكبيرة، آمنٌ من الخلود في النار، وغير آمن من العذاب، بل هو تحت المشيئة ^(٣).

فإن كان العبد قد نَقَى توحيدَه وهذبَه وخلَّصَه من شوائب الشرك بنوعيه، ومن البدع، ومن المعاصي، فلا يَصُرُّ على المعاصي، بل يتوب إلى الله عَزَّجَلَّ، فإنَّ له الأمن التام والهداية الكاملة؛ وإن كان قد سلم من الشرك الأكبر فهو مؤمن موحد، لكنه قد يقع في شيء من الشرك الأصغر، ويقع في بعض البدع والذنوب، ويموت ولم يتب من ذلك، فإنَّ له أصل الأمن، يعني: له مطلق الأمن، وله مطلق الاهتداء، فليس له الاهتداء التام ولا الأمن التام، بل له مطلق الأمن، أي: أنَّه قد يُعَذَّب بذنوبه يوم القيامة، لكنه لا يخلد في نار جهنم؛ لأنَّ له أصل الأمن والهداية، وهذا من فضائل التوحيد ^(٤).

(١) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (١٩).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٦٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢١). قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٨١): «فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة؛ كان له الأمن التام والاهتداء التام. ومن لم يسلم من ظلمه نفسه؛ كان له الأمن والاهتداء مطلقاً، بمعنى: أنه لا بد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك في الآية الأخرى، وقد هداه إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه نفسه. وليس مراد النبي ﷺ بقوله: [إنما هو الشرك] أن من لم يشرك الشرك الأكبر يكون له الأمن التام والاهتداء التام؛ فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص =

والخلاصة: أن الآية تدل على فضل التوحيد، وأنه أَمْنٌ من العذاب إما مطلقاً، وإما يؤمن من العذاب المؤبد، فالآية فيها فضل التوحيد، وأن الله جَلَّوَعًا يمنح لأصحابه الأَمْن على حسب درجاتهم في التوحيد والسلامة من الذنوب والمعاصي، ودلَّت الآية بمفهومها على أن من أشرك بالله وخلط توحيده بشرك أنه ليس له أَمْن والعياذ بالله، فهذا فيه خطر الشرك، فليس المقصود أن الإنسان يعبد الله فقط، بل لا بد أيضاً أن يجتنب الشرك^(١)، فالآية دلت بمنطوقها أن الأَمْن والاهتداء للموحد الذي لم يخلط توحيد بشرك، وبمفهومها أن المشرك مستحق للخوف والضلال^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن الله أثبت الأَمْن لمن لم يشرك، والذي لم يشرك يكون موحدًا؛ فدلَّ

= القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف، لم يحصل لهم الأَمْن التام ولا الاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من غير عذاب يحصل لهم؛ بل معهم أصل الاهتداء إلى هذا الصراط، ومعهم أصل نعمة الله عليهم، ولا بد لهم من دخول الجنة. وقول النبي ﷺ: [إنما هو الشرك] إن أراد به الشرك الأكبر، فمقصوده أن من لم يكن من أهله فهو آَمْن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة وهو مهتد إلى ذلك؛ وإن كان مراده جنس الشرك، فيقال: ظلم العبد نفسه، كبخله لحب المال ببعض الواجب هو شرك أصغر، وحب ما يبغضه الله حتى يكون يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر ونحو ذلك، فهذا صاحبه قد فاتته من الأَمْن والاهتداء بحسبه، ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب في هذا الظلم بهذا الاعتبار^{أ.هـ.}.

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٥٨).

(٢) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (٥٤).

على أن من فضائل التوحيد استقرار الأمن^(١)، فمقصود المصنف من إيراد هذه الآية تحت هذا الباب: بيان فضل من آمن ووحد، ولم يلبس إيمانه وتوحيده بشرك، وأن له الأمن التام، والاهتداء التام؛ فهذا هو وجه مناسبة الآية للباب^(٢)، فظهرت مطابقة الآية للترجمة؛ وذلك أن من مات على التوحيد فلم يلبسه بشرك؛ فإن له الأمن على ما تقدم، بخلاف غيره من الأعمال مع عدمه؛ فتبين بذلك أفضلية التوحيد وأنه السبب في النجاة من النار^(٣)، فالتوحيد سبب الأمن والاهتداء في الدنيا والآخرة، والأعمال مهما كثرت، فإنها لا تكون بمجردها سبباً للأمن من أهوال القيامة حتى يسلم صاحبها من الظلم الأكبر^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْأَمَنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾؛ فمن آمن ولم يلبس إيمانه بظلم، فجزأؤه الأمن والاهتداء في الدنيا والآخرة، والظلم هنا: الشرك، فيكون معنى الآية: أن من آمن فلم يُشرك وكان موحدًا فله الأمن والاهتداء في الدنيا والآخرة؛ فمن فضل التوحيد أنه يُحصّل به الأمن والاهتداء في الدارين^(٥)؛ فالشاهد من الآية: أن من أتى بالتوحيد فله الأمن والاهتداء التام؛ فدلّ على فضل التوحيد وتكفيره للذنوب^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [و] ^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٦٣).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣١).
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٤).
- (٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٨، ١٩).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٤).
- (٦) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣١).
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَ[أَنَّ] ^(٨) الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ ^(٩).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في هذا الباب، وفيه بيان الفضيلة الثانية من فضائل التوحيد، فهذا الحديث جاء به المصنف لبيان فضل من فضائل التوحيد وهو أن الموحّد مآله إلى الجنة، فمن فضل التوحيد أنه يوصل إلى الجنة ^(١٠).

قوله: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له»؛ أي: تكلم بهذه الكلمة العظيمة عارفاً لمعناها من أنه لا معبود بحق إلا الله، عاملاً بمقتضاها باطناً وظاهراً، كما دلّ عليه قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الشورى: ٨٦]؛ أما النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها من البراءة من الشرك وإخلاص القول والعمل، فإن ذلك غير نافع بالإجماع، ويدل على هذا قوله هنا: «من شهد»، فكيف يشهد وهو لا يعلم، ومجرد النطق بشيء لا يُسمى شهادة به ^(١١)، فإن

(٨) زيادة من نسخة الحبشي.

(٩) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله: يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم، برقم (٣٤٣٥) واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، برقم (٢٨).

(١٠) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(١١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠٥)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، الحمدان (٢٣)؛ والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٤).

الشهادة لا تكون شهادة إلا إذا كانت عن علم و يقين وصدق، وأما مع الجهل والشك، فلا تُعتبر، ولا تنفع، فيكون الشاهد والحالة هذه كاذبًا؛ لجهله بمعنى الذي شهد به^(١)، فالشهادة تقتضي: العلم بالمشهود به، فلو كان عن جهل لم تكن شهادة، وتقتضي: الصدق، وتقتضي: العمل بذلك، وبهذا يتبين أنه لا بُدَّ من العلم بها، والعمل، والصدق، فبالعلم ينجو من طريقة النصارى، وبالعلم ينجو من طريقة اليهود، وبالصدق ينجو من طريقة المنافقين^(٢)، فلا يكفي التلفظ بالشهادة من غير معرفة لمعناها، ولا يكفي النطق بالشهادة مع معرفة معناها دون العمل بمقتضاها، بل لا بُدَّ من **النطق، والعلم، والعمل** بمقتضى هذه الكلمة العظيمة، فهي ليست مجرد لفظ يردَّد على اللسان من غير فهم لمعناها، ولا يكفي العلم بمعناها، بل لا بُدَّ من العمل بمقتضاها، بأن يُفرد الله بالعبادة، ويترك عبادة ما سواه، هذا معنى «أشهد أن لا إله إلا الله»، فإذا لم ينطق بها فإنه لا يحكم بإسلامه، ولو كان يعرفها بقلبه، ولو كان يعبد الله في أعماله، لكنه أبى أن ينطق بالشهادة، فهذا لا يُعتبر مسلمًا، حتى ينطق بالشهادة؛ لقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»^(٣)، وكذلك من نطق بها بلسانه، ولكنه لا يعتقدُها في قلبه، هذا أيضًا ليس بمسلم، بل هو منافق، فالمنافقون يقولون: (لا إله إلا الله)، وهم في الدرك الأسفل من النار؛ لأنهم لا يعتقدون معناها، وعُبدَّ القبور يقولون: (لا إله إلا الله) بألسنتهم، لكنهم لا يعملون بمقتضاها، بل يعبدون القبور والأضرحة، ويدعون الأولياء

(١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٠٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٥).

(٣) رواه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: فضل استقبال القبلة، برقم (٣٩٢)؛ ورواه مسلم، كتاب: الإيمان، برقم (٢٠).

والصالحين، فهم أقرُّوا بها لفظًا، وخالفوها معنىً، فالمشركون جحدوا لفظها ومعناها، والقبوريُّون أقرُّوا بلفظها وجحدوا معناها، فهم سواء لا فرق بينهم أبدًا، كذلك المنافقون تلفَّظوا بها، لكنهم لا يؤمنون بها في قلوبهم أيضًا فهم سواء، بل هم شرٌّ من الكفار، فالحاصل أنها كلمة عظيمة، لكن لا بُدَّ أن يتوفَّر: أولاً: النطق بها، وثانيًا: العلم بمعناها، وثالثًا: العمل بمقتضاها^(١).

فالشهادة بمعنى: الإقرار والاعتراف بوحدانية الله جَلَّ وَعَلَا واستحقاقه للعبادة وحده، وهذا الإقرار والاعتراف ناتجٌ عن علم، فلا يقع الإقرار والاعتراف إلا بعلم، وهذا الإقرار والاعتراف الناشئ عن العلم يستلزم أن يكون إقرارًا بالقلب، ونطقًا باللسان، وعملاً بالجوارح، وإلا فلا تكون شهادة حقيقة^(٢).

ومعنى: **(لا إله إلا الله)**؛ أي: لا معبود حقٌ إلا الله، فتضمنت هذه الكلمة العظيمة نفيًا وإثباتًا: نفي الإلهية عما سوى الله، وهي العبادة، وإثباتها لله وحده لا شريك له^(٣)، ف (لا إله إلا الله) اشتملت على نفي وإثبات، فنفت الإلهية عن كل ما سوى الله تعالى، وأثبتت الإلهية لله وحده، بمعنى أن العبد لا يآله غيره؛ أي: لا يقصده بشيء من التألُّه، وهو تعلق القلب الذي يوجبُ قصدهُ بشيء من أنواع العبادة، كالدعاء، والذبح، والنذر وغير ذلك، فمن قال هذه الكلمة عارفًا لمعناها، عاملاً بمقتضاها من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك، والعمل به، فهذا هو المسلم حقًّا،

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٦٠).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٦٥، ٦٦).

فإن عمل به ظاهراً من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها^(١)؛ فـ (لا إله) ينفي الشرك في العبادة قليله وكثيره، ولذا أكد معناها هنا بقوله: **(وحدّه لا شريك له)**، أي: لا شريك له في إلهيته، وهي العبادة، وقوله: **(وحدّه)** هو معنى: (إلا الله)، فهو الإله الحق وحده دون كل ما سواه^(٢)؛ فقلوه: (وحده) تأكيداً للإثبات، وقوله: (لا شريك له) تأكيداً للنفي^(٣)، والمتأخرون جهلوا معنى الإله، وقلبوا حقيقة المعنى إلى معنى توحيد الربوبية، وهو: القدرة على الاختراع، فأثبتوا ما نفتته لا إله إلا الله من الشرك، وأنكروا ما أثبتته من إخلاص العبادة لله جهلاً منهم^(٤).

قوله: **(وأن عيسى عبد الله ورسوله)**، يعني: وشهد أنه عبد الله ورسوله^(٥)؛ أي: خلافاً لما يعتقدونه النصراني أنه الله أو ابن الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فيشهد بأنه عبد الله؛ أي: عابدٌ مملوكٌ لله لا مالك، فليس له من الربوبية ولا من الإلهية شيء، ويشهد بأنه رسولٌ صادق^(٦).

قوله: **(وكلمته)**، أي: أنه خلقه بكلمة (كُن) بلا أب، وقوله: **(ألقاها إلى مريم)**، أي: أرسل بها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إليها فنفخ فيها من روحه بإذن الله، فجبريل نفخ، والله خلق بقول: (كن) فكان، فسبحان من لا يخلق غيره ولا

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٠٧، ٢١٥).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (١٠٩).

(٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٣٤).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (١١٢).

(٥) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٣٥).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٢١).

يُعْبَد سِوَاهُ^(١)، وإنما سُمِّي عيسى (كلمةً) لوجوده بكلمة (كن)، وليس عيسى (كن) كما تزعم النصارى، ف(كن) من الله تعالى قول، وليس (كن) مخلوقاً، فالنصارى يقولون: عيسى نفس الكلمة، فيجعلوه جزءاً من الله تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، فعيسى مخلوق بكلمة (كن)، ليس هو الكلمة، ولكنه مخلوقٌ بها^(٢).

وقوله: «**وَرُوحٌ مِنْهُ**»، (مِنْ) هنا لا ابتداء الغاية، أي: مُبْتَدَأَةٌ خَلَقًا مِنْ اللَّهِ، فهو الذي خلق روحه وأنشأها كما في قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الباقية: ١٣]، ف(مِنْ) هنا: لا ابتداء الغاية، وليست للتبعيض، خلافاً للنصارى الذين يقولون: إنه بعضٌ من الله، تعالى الله عَزَّجَلَّ عما يقولون علواً كبيراً^(٣)، فقلوه: (وروح منه)؛ أي: أنه تعالى جعل عيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كغيره من بني آدم من جسد وروح، لكنه أضاف روحه إليه تشريفاً له وتكريماً، فمفاد الإضافة هنا التشريف والتكريم، والردُّ على اليهود الذين زعموا أنه ابن زنى، فالتشريف في هذا المقام هو تطهيرٌ له من زعمهم ذلك^(٤).

قوله: «**أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ**»؛ أي: ما خلا الشرك^(٥)،

واختلف في معنى الدخول هنا على قولين:

- (١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٦).
- (٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٣٦).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٢)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٧٤).
- (٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١٣).
- (٥) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (١/ ٢٥٩).

الأول: أن معناه: أدخله الله الجنة وإن كان مُقَصِّرًا وله ذنوب؛ لأن الموحّد لا بدّ له من دخول الجنة^(١)، فيدخل الجنة على أي عمل كان فيه: قليلاً كان أو كثيراً، صلاحاً أو فساداً^(٢)، فإدخال الجنة: إما إدخال كامل لم يُسَبِّقْ بعذاب لمن أتمّ العمل؛ أو إدخال ناقص مسبوق بعذاب لمن نَقَصَ العمل^(٣)؛ فإنه يدخل الجنة على أحد ثلاثة تقادير: إما أن يلقي الله سالماً من جميع الذنوب فيدخلها من أول وهلة؛ أو يلقي الله وهو مصرٌّ على كبيرة أو ذنب، وهو بين أمرين: أن يعفو الله عنه فيدخله الجنة؛ أو يجازيه بجرمه ثم يدخله الجنة، ففيه فضل التوحيد؛ وذلك أن من مات على التوحيد فمصييره إلى الجنة بكل حال^(٤)، فإدخال التوحيد أهلَه الجنة نوعان: أحدهما: إدخال في الحال، وهو حظُّ الموحّد الذي غلبت حسناته سيئاته أو حصل له من فضل الله إذا تساوى أن يغفر له؛ والآخر: إدخال في المال، وهذا حظُّ الموحّد المتلطح بما استحقَّ عليه دخول النار، فإنه إذا دخل النار أخرجَه توحيدُه منها، فكان مُنتَهَى مآله الجنة^(٥)، فالنار ليست دار قرارٍ للموحدين، بل أهل التوحيد سالمون منها ابتداءً أو بعد حين^(٦).

والثاني: أن معناه: أدخله الله الجنة، وتكون منزلته فيها على حسب عمله^(٧)؛ أي: أن دخوله للجنة حاصل إلا أنه إن كان عمله الصالح كثيراً دخل

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦).

(٢) تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد، عبد الهادي العجيلي (٥٥ / ١).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٧٦ / ١).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (٢٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥).

(٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٢٨).

(٧) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦).

أعلى الجنة، وإن كان قليلاً كان دون ذلك، يعني: أن منزلته في الجنة تكون على قدر عمله، فالمراد أن منازل الناس في الجنة على ما كانوا عليه من العمل في الدنيا، وهذا المعنى أشار إليه بعض الشراح، وهو معنى صحيح، ولكنه لا يخالف المعنى المتقدم: أن الموحد يدخل الجنة، وإن قلَّ عمله، ما لم يترك ما لا يصح الإسلام والإيمان إلا به: كالصلاة مثلاً^(١).

وقد ذكر في هذا الحديث البراءة من الملل الثلاث: ملة اليهود، وملة النصارى، وملة المشركين، فهو حديث عظيم، فقلوه ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»، هذا فيه البراءة من دين المشركين، وفي قوله: «وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم»، هذا فيه البراءة من دين اليهود والنصارى؛ لأن اليهود كفروا بعيسى، والنصارى غلوا فيه، حتى جعلوه رباً، وأيضاً اليهود والنصارى كل منهم كفر بمحمد ﷺ، فهذا فيه البراءة من الملل الثلاث: ملة المشركين، وذلك بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والبراءة من ملة اليهود والنصارى، وذلك في شهادة أن عيسى عبد الله ورسوله^(٢).

والشاهد من هذا الحديث لهذا الباب قوله: «أدخله الله الجنة على ما كان

من العمل»، بعد ذكره أصول الاعتقاد والتوحيد، وهذا جواب (من) الشرطية، أي: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق،

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٣٤).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٩/١).

والنار حق؛ أدخله الله الجنة؛ أي: بإخلاصه وصدقه، والإيمان برسوله وما أرسل به، وخالف النصارى واليهود في الغلو والجفاء في حق عيسى، وعلم يقيناً أنه عبد الله ورسوله، وآمن بالجنة والنار، فمن كان كذلك أدخله الله الجنة، وإن كان مقصراً وله ذنوب، فهذه الحسنة العظيمة ترجح بجميع السيئات، فتدبر هذا الحديث فإنه عظيم^(١)، فإذا وفى بهذه الأمور الخمسة أدخله الله الجنة، وكلها مما يتعلق بالاعتقاد الذي يترتب عليه العمل، فهذه الأمور الخمسة كلها من أصول الاعتقاد التي تتعلق بالله، وبرسوله، وباليوم الآخر، وما لم يذكر في هذا الحديث فإنه يدخل في مضامين هذه الأمور، فإن الإيمان بالملائكة داخل في الإيمان بأن محمداً رسول الله؛ لأن الرسول لا يكون رسولاً إلا ببلاغ من الملائكة الذين هم الوسطة بين الرسل وبين الله سبحانه وتعالى، فهذه الأصول يرجع إليها ما لم يذكر من أصول الاعتقاد والدين، فمن أتى بهذه الأصول ووفى بها، وحقق الشرط الذي ذكره رسول الله فإنه موعود بقوله ﷺ: «أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»، وهذا الحديث يفيد فائدة مهمة: أنه لا يكفي في حصول الوعد بدخول الجنة قول: (لا إله إلا الله)، بل لا بد أن يضيف إلى ذلك ما دلّت النصوص على اشتراطه لدخول الجنة، وقد أحسن المصنف رحمه الله وغفر له؛ حيث بدأ في ذكر الأحاديث التي فيها أن من قال: (لا إله إلا الله دخل الجنة) بهذا الحديث؛ لأن هذا الحديث لم يقتصر فقط على قول: (لا إله إلا الله)، بل أضاف إلى ذلك أموراً أخرى، فدل ذلك على أن الأحاديث المطلقة التي فيها (من قال: لا إله إلا الله؛ دخل الجنة)، يضاف لها ما جاء في النصوص الأخرى، حتى يحصل الإيمان التام

(١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٢٠).

بما أخبر به رسول الله ﷺ^(١).

فالشاهد: أن من جاء بالتوحيد أدخله الله الجنة، وهذا الدخول درجتان:

الأول: إن كان التوحيد تامًّا؛ دخل الجنة ابتداءً^(٢)، وهذا حظُّ الموحد الذي غلبت حسناته أو حصل له فضل من الله أن يغفر له لتوحيده، فيدخله الجنة ابتداءً^(٣).

والثاني: إن كان التوحيد ناقصًا؛ دخل الجنة بعد أن يتطهر من الذنوب بالنار، أو بالمكفرات الأخرى^(٤)، وهذا حظُّ الموحد الذي يدخل النار، فإن التوحيد يُدخله الجنة مآلاً، فيُخرجُ من النار لأجل توحيده، فيدخل الجنة^(٥).

ففيه دليل واضح على فضل التوحيد على أهله وأنه يكفر الذنوب، وهذا ما أراده المصنف من إيراد هذا الحديث^(٦)، فالتوحيد يُفضي بأهله إلى الجنة حتى مع التقصير في العمل، ففي الحديث دلالة على أن الموحد لا بُدَّ أن يدخل الجنة حتى لو قصّر في العمل الصالح^(٧).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه بياناً لفضل التوحيد، وأنه سببٌ لدخول الجنة وتكفير الذنوب^(٨)؛

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٣٣).
- (٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
- (٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١ / ٩٠).
- (٧) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (١٩).
- (٨) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٦).

حيث دلَّ الحديث على أن من مات على التوحيد دخل الجنة على ما كان من العمل^(١)، يعني: مهما فعل من المعاصي، فإنه داخل الجنة لا محالة، فمصييره إلى الجنة^(٢)، فمن جاء بالتوحيد فهو مستحقُّ لدخول الجنة، وهذا من أعظم فضائل التوحيد^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»؛ أي: على أي حال كان من صلاح أو فساد، فمن فضل التوحيد: أن من مات عليه فمصييره إلى الجنة^(٤)، ففي قوله: «على ما كان من العمل»، يعني: على الذي كان عليه من العمل، ولو كان مقصراً في العمل، وعنده ذنوب وعصيان^(٥)؛ فإن لتوحيده الله، وشهادته له بالوحدانية، ولنبيه بالرسالة، ولعيسى بأنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وإقراره بالغيب وبالبعث، إنَّ لذلك فضلاً عظيماً، وهو: أن يُدخله الله الجنة، ولو كان مقصراً في العمل، وهذا من فضل التوحيد على أهله^(٦).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَهُمَا: فِي حَدِيثِ عِثْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»]^(٧).

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.
- (٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني.
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥).
- (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمة (١ / ٩٠)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٣).
- (٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأطعمة، باب: الخزيرة، برقم (٥٤٠١) =

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في هذا الباب، وفيه بيان الفضيلة الثالثة من فضائل التوحيد، **فالمصنف ذكر له خمس فضائل:**

الأولى: حصول الأمن والاهتداء كما في الآية الأولى.

والثانية: دخول الجنة على ما كان من العمل كما في حديث عبادة بن الصامت السابق.

والثالثة: أن الله حَرَّمَ على النار من قال: لا إله إلا الله؛ يبتغي بذلك وجه الله، كما في هذا الحديث^(١)، وهذا من حسن تصنيف وترتيب المصنف: ففي الحديث الأول: أن قول: (لا إله إلا الله) سببٌ لدخول الجنة، وفي الثاني: أن قول: (لا إله إلا الله) سببٌ للتحريم على النار^(٢)، والمصنف اختصر هذا الحديث وذكر منه ما يناسب الترجمة^(٣)، وهو طرفٌ من حديث طويل^(٤).

= واللفظ له؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، برقم (٣٣).

(١) شرح كتاب التوحيد، هاني الجبير.

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٣٦).

(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٢١)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٢٨).

(٤) ولفظه عند البخاري: «أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَاتَّخِذُهُ مُصَلِّيً. فَقَالَ: سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ عِتْبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، =

قوله: «**فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، أي: من قال كلمة التوحيد لا إله إلا الله بقلبه ولسانه؛ منعه الله من دخول النار وعذابها^(١)، فالمراد بالقول هنا: القول الذي معه تمام الشروط؛ كقول النبي ﷺ: «الحج عرفة»؛ يعني: إذا أتى ببقية الأركان والواجبات، فيكون معنى قوله هنا: «من قال: لا إله إلا الله»؛ يعني: باجتماع شروطها، وبالإتيان بلازمها^(٢).

وقوله: «**يَتَغَيَّ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ**»، أي: قالها مخلصاً من قلبه، ومات على ذلك^(٣)، وخرج بذلك: المنافقون؛ لأنهم حين قالوها لا يتغنون بذلك وجه الله، فدلّ هذا الحديث: على أنه لا يكفي مجرد النطق بـ (لا إله إلا الله) من غير معرفة لمعناها، وعمل بمقتضاها، واعتقادٍ لمدلولها^(٤)؛ فهذا الحديث فيه قيدٌ ثقلٍ لاستحقاق فضل الشهادة، وهو قوله: «يتغى بذلك وجه الله»؛ فالأحاديث التي قُيدت فيها الشهادة بهذه القيود الثقال تبين تقييد الأحاديث المطلقة التي جاء فيها فضل الشهادتين دون قيد، فيحمل المطلق على

ثُمَّ قَالَ لِي: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشَرْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَبَّرَ، فَصَفَّقَنَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَحَسَنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ، فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشَنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُلْ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قُلْنَا: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَصَيِّحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ. فَقَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَغَيَّ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ، وَكَانَ مِنْ سَرَائِهِمْ عَنْ حَدِيثٍ مَحْمُودٍ، فَصَدَّقَهُ.

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٨).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ١٣٢).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨).

(٤) إغانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٧١).

المقيد^(١)، فقلوه: (يبتغي بذلك وجه الله) دليلٌ على أنه لا يكفي قول اللسان دون قول القلب واعتقاده^(٢).

فمعنى الحديث: أن الذي أتى بالتوحيد، وانتهى عن ضده، وكانت عنده بعض الذنوب والمعاصي، ومات من غير توبة، فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عذَّبه ثم حرَّم عليه النار، وإن شاء الله غفر له وحرَّم عليه النار ابتداءً، فتحریم النار في نصوص الكتاب والسنة يأتي على درجتين: الأولى: تحریم مطلق، والثانية: تحریم بعد أمد، فالتحریم المطلق يقتضي أن من حرَّم الله عليه النار تحریمًا مطلقًا، فإنه لن يدخلها؛ إما أن يغفر الله له، وإما بأن يكون من الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب؛ وإذا كان التحريم بعد أمد، فربما يدخلها، ثم يحرم عليه البقاء فيها، وهذا الحديث يحتمل الأول، ويحتمل الثاني^(٣)، فتحریم التوحيد أهله على النار نوعان:

أحدهما: تحریم دخول، وهذا حظٌّ من عظم وكُمُل توحيد، فإنه وإن كانت له ذنوبٌ، فإن الله يغفرها له، ويُحرّم عليه دخول النار^(٤)، فيكون من جميل عاقبته أن لا يدخل النار أبدًا^(٥)، فمن حقق التوحيد حرَّم الله عليه دخول النار ابتداءً^(٦).

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٢٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (١٥).

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٦) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

والآخر: تحريمُ خلودٍ، وهذا حظُّ الموحّد المستحق دخول النار، فإنه إذا دخلها لا يُساوي أهلها بالخلود فيها، فإن التوحيد يُحرم عليه الخلود في النار، فيُخرج من النار فيُدخل الجنة^(١)، فمن جاء بأصل التوحيد مع كثرة الذنوب ربما أدخله الله النار، لكن لا يخلد فيها لحسنة التوحيد، فلا يبقى في النار من قال: (لا إله إلا الله) بشروطها^(٢).

ففضل التوحيد للموحد القائم على التوحيد: أنه لا يُؤثر عليه ذنبٌ في تخليده في النار، بل توحيده يُنجيه من النار، ومن الخلود فيها، فكلُّ موحدٍ لا بُدَّ أنه ناجٍ من النار^(٣).

فالتوحيد إذا كُمِّل في القلب حرَّم صاحبه على النار، فالمخلص الذي ترك الشرك بجميع صورهِ وأنواعهِ لا يدخل النار أبداً؛ إما لأن الإخلاص إذا كان كاملاً حمَلَ صاحبه على ترك الكبائر، وإما لأن قوة إخلاصه تقابل السيئات مهما عظمت^(٤)؛ فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر والأصغر، فهذا غير مصرٍّ على ذنب أصلاً، فيُغفر له، ويحرم على النار^(٥)؛ لأنه إذا قالها بإخلاص ويقين تام لم يكن في هذه الحال مصرّاً على ذنب أصلاً، فإن كمال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرَّمه الله ولا كراهة لما أمر الله به، وهذا هو الذي يحرم

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني.

(٣) ينظر: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ١٠٤).

(٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٢٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٣٠).

على النار وإن كانت له ذنوب قبل ذلك^(١)؛ وإن قالها على وجهٍ خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك؛ فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم على النار، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنوبه، وهذا بخلاف من رجحت سيئاته بحسناته ومات مصرًّا على ذلك فإنه يستوجب النار وإن قال: لا إله إلا الله، وخلّص بها من الشرك الأكبر؛ لأنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعدها بسيئات رجحت على حسنة توحيده، وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئات راجحة فيضعف إيمانه، فلا يقولها بإخلاص ويقين مانع من جميع السيئات؛ فإن السيئات تضعف الإيمان واليقين، فيضعف بذلك قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص في القلب، فيصير المتكلم بها كالهادي أو النائم، فمن قال: (لا إله إلا الله) ولم يقم بموجبها، بل اكتسب مع ذلك ذنوبًا وسيئات، وكان صادقًا في قوله موقفًا بها، لكن ذنوبه أضعاف أضعاف صدقه ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، رجحت هذه الأشياء على هذه الحسنة، ومات مصرًّا على الذنوب، بخلاف من يقولها بيقين وصدق تام، فإنه لا يموت مصرًّا على الذنوب؛ إما أن لا يكون مصرًّا على سيئة أصلاً، أو يكون توحيده المتضمن لصدقه ويقينه رجّح حسناته، والذين يدخلون النار ممن يقولها قد فاتهم أحد هذين الشرطين: إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التامين المنافيين للسيئات أو لرجحان السيئات، أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٢٩).

صدقهم ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين تام؛ لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، بل ترجح سيئاتهم على حسناتهم^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دلالة واضحة على فضل التوحيد، وأنه يوجب لمن مات عليه النجاة من النار وتكفير السيئات^(٢)؛ حيث دلّ الحديث على أن من مات مخلصاً لله التوحيد سلم من النار^(٣)، فهذا الحديث يدلّ على أن من قال هذه الكلمة عالمًا بها وبمدلولها، وعاملاً بما تقتضيه، مخلصاً بذلك، فإن النار تكون عليه محرمة، ومعنى ذلك أنه يُعفى عنه جميع ذنوبه، وهذا ظاهر جداً في فضل التوحيد، وأنه يكفر الذنوب، كالحديث الذي قبله^(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فإن الله حرم على النار من قال: (لا إله إلا الله)»، فمن فضل التوحيد أنه يُحرّم صاحبه على النار^(٥)، والتوحيد مذكور في الحديث بكلمته، وهي: (لا إله إلا الله)؛ فإنها كلمة التوحيد التي تدلّ عليه^(٦)، وهذه الكلمة،

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٣٠، ٢٣٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٨).

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٣٨).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ٩٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٥).

(٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤١هـ.

وهي كلمة التوحيد لما ابتغى بها صاحبها وجه الله، وأتى بشروطها وبلوازمها تفضل الله عليه، وأعطاه ما يستحقه من أنه حَرَمَ عليه النار، وهذا فضلٌ عظيم، نسأل الله جَلَّوَعَلَا أن يجعلنا من أهله^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ [الْخُدْرِيِّ] ^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: [عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ] ^(٣): «قَالَ مُوسَى ^(٤) [عَلَيْهِ السَّلَامُ] ^(٥): يَا رَبِّ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ. قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ). قَالَ: [يَا رَبِّ] ^(٦)، كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا. قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) فِي كِفَّةٍ؛ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ ^(٧)].

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٤).
 - (٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
 - (٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
 - (٤) = في نسخة القاسم: [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: قَالَ مُوسَى...].
 - (٥) زيادة من نسخة أسامة.
 - (٦) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والحبيشي.
 - (٧) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، ذكر سؤال كليم الله ربه أن يعلمه شيئًا يذكره، برقم: (٦٢١٨)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الدعاء والتسبيح والتكبير والتهليل والذكر، برقم: (١٩٥٧)، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، أفضل الذكر، وأفضل الدعاء، برقم: (١٠٦٠٢). قال ابن حجر في فتح الباري (١١ / ٢٠٩): «أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ...»، وذكر الحديث.
- والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» (١٩٢)؛ وقال في النهج السديد (٣١): «ضعيف، فيه دراج بن سمعان أبو السمح، وهو ضعيف ذو مناكير»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٢): «إسناده

الشَّجْ

أورد المصنف في هذا الباب خمسة أدلة، أول ثلاثة منها في بيان فضل التوحيد، وأورد دليلين فيما يكفره من الذنوب؛ وهذا الحديث أورده المصنف لأن فيه بيان تكفير التوحيد للذنوب مهما بلغت، ففيه بيان عظم هذه الكلمة وأن التوحيد يكفر الذنوب^(١).

فهذا الحديث هو الدليل الرابع في هذا الباب، وفيه بيان الفضيلة الرابعة من فضائل التوحيد، وهي: أن (لا إله إلا الله) ترجح بميزان قائلها، وقد جاء في حديث البطاقة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أنتكر شيئاً من هذا؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا

ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤١): «ضعيف، إلا قوله: لو أن السموات السبع... إلخ، صحيحة لشواهدا».

والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال: «إن نوحاً عليه السلام لما حضرته الوفاة دعا ابنه، فقال: إني قاصر عليكما الوصية، آمركما باثنتين، وأنهاكما عن اثنتين: أنهاكما عن الشرك والكبر، وأمركما بـ«لا إله إلا الله»، فإن السموات والأرض وما فيهما لو وضعت في كفة الميزان، ووضعت «لا إله إلا الله» في الكفة الأخرى، كانت أرجح ولو أن السموات والأرض كانتا حلقة، فوضعت «لا إله إلا الله»، عليهما لفصمتها، أو لقصمتها، وأمركما بـ«سبحان الله وبحمده» فإنها صلاة كل شيء وبها يرزق كل شيء». أخرجه أحمد في مسنده، برقم (٧٢٢٢)، قال الهيثمي في المجمع (٤/ ٢١٩): «رجال أحمد ثقات»، وقال الشيخ أحمد شاكر (٦/ ١٥٤): «إسناده صحيح»، ورواه البخاري في «الأدب المفرد»، برقم: (٥٤٨)، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم: (١٣٤).

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

يا رب. فيقول: أفلك عذراً أو حسنة؟ فيبهت الرجل ويقول: لا يا رب. فيقول: بلى، إنَّ لك عندنا حسنةً، وإنه لا ظلم عليك اليوم، فيخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك. فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تُظلم. قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، قال: فلا يثقل اسم الله شيء^(١)، والمصنف اختار حديث أبي سعيد الخدري مع أن حديث البطاقة أصح، وأصرح منه، ولعل سبب عدم ذكره له؛ أنه لما سُئل عنه، قال: «حديث البطاقة: أنه رزق عند الخاتمة قولها على ذلك الوجه، والأعمال بالخواتيم، مع أن عليّ بقية إشكال، والله أعلم»^(٢).

وهذا الحديث تضمن أن موسى عليه السلام، وهو أحد أولي العزم من الرسل وكليم الله، أراد شيئاً يختص به غير ما عند الناس، وأعظم ما يختص به أولياء الله ورسله وأولو العزم منهم هو كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله)، فأراد شيئاً أخص من ذلك، فأعلم أنه لا أخص منها، فهي أفضل شيء، وهي التي دُلَّ عليها أولو العزم من الرسل ومن دونهم من الناس^(٣)، وموسى يعلم أن كلمة:

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، برقم: (٢٢٥)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الإيمان، فضيلة شهادة لا إله إلا الله وثقلها في الميزان برقم: (٩)، وقال: «هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي؛ وأخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، برقم: (٢٦٣٩)، وقال: «حسن غريب»؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٧١١٤)، والحديث صحَّحه الألباني في صحيح الجامع، برقم: (١٧٧٦).

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٣١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥).

لا إله إلا الله، كلمة عظيمة، ولكن أراد شيئاً يختص به؛ لما في التخصيص من مزيد الفضل والرفعة، فبينَ الله تعالى له أنه مهما أُعطي فلن يُعطى أفضل من هذه الكلمة؛ لما ذكر الله من شأنها في الحديث^(١).

قوله: «قال موسى: يارب علمني شيئاً أذكرك وأدعوك به»، وقوله: (أذكرك) هو بالرفع؛ خبرٌ مبتدئٌ محذوف؛ أي: أنا أذكرك، وقيل: بل هو صفةٌ، فيكون معناه: أثني عليك وأحمدك به، وقوله: (وأدعوك)، معطوفٌ عليه؛ أي: أتوسل به إليك إذا دعوتك^(٢)، فيكون معنى قوله: (أذكرك وأدعوك به)، أي: أثني عليك وأسألك به^(٣)، فقوله: (أذكرك وأدعوك به): صفةٌ لشيء، وليست جواب الطلب؛ فموسى عَلَيْهِ السَّلَام طلب شيئاً يحصل به أمران: ذكر الله تعالى، ودعاؤه، فأجابه الله تعالى بقوله: «قل يا موسى: لا إله إلا الله»، وهذه الجملة ذكرٌ متضمن للدعاء؛ لأن الذاكر يريد رضا الله عنه، والوصول إلى دار كرامته، إذًا؛ فهو ذكر متضمن للدعاء^(٤)، فمن ذكر الله فقد دعاه، لأن الذكر يتضمن الدعاء، فلسان مقاله الذكر، ولسان حاله الدعاء^(٥).

وقوله: «قال: يا موسى، لو أن السموات السبع وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله الله»، أي: لو أن السموات السبع ومن فيهن من العُمار غير الله تعالى، والأرضين السبع

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٧٩)؛ والمفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٢٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٣٧).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٨٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٧٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٢٣).

ومن فيهن، وضعوا في كفة الميزان، و(لا إله إلا الله) في الكفة الأخرى، مالت بهن (لا إله إلا الله)^(١)؛ أي: رجحت؛ وذلك لما اشتملت عليه من نفي الشرك، وتوحيد الله: الذي هو أفضل الأعمال، وأساس الملة والدين، فمن قالها بإخلاص ويقين، وعَمِلَ بمقتضاها ولوازمها وحقوقها، واستقام على ذلك، فهذه الحسنة لا يوازنها شيء^(٢)؛ يعني: لو تمثلت السماوات والأرضون أجسامًا، ووضع الجميع في ميزان له كفتان، وجاءت (لا إله إلا الله) في الكفة الأخرى لمالت بهن (لا إله إلا الله)، ف (لا إله إلا الله) كلمةٌ توحيدٌ فيها ثقلٌ لميزان من قالها^(٣).

وقيل: المراد بقوله: (مالت بهن)؛ أي: بمعناها وليس بأجرهما^(٤)، فالعبرة بالمعنى وليس الاعتبار بالأجرام، فهذه الأجرام وإن كانت عظيمة واسعة، لكن بالنظر إلى المعاني والحقائق، فكلمة التوحيد ترجح بها من هذا المعنى، من حيث إنها اشتملت على أعظم وأكبر وأهم وأصدق معنى، وهو أنه سبحانه الواحد الأحد الذي لا شريك له، فأصحابها ترجح موازينهم على غيرهم متى صدقوا فيها وكملوها وأدوا حقها، وترجح بجميع ما لديهم من سيئات^(٥).

فوجه الدلالة من الحديث:

أنه لو تصور أن ذنوب العبد بلغت ثقلَ السماوات السبع، وثُقُلَ ما فيها

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٣٩).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٤٠)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٨١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥).

(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبكي (٤٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٣٩).

من العباد والملائكة، وثقل الأرض لكانت (لا إله إلا الله) مائلةً بذلك الثقل من الذنوب، وهذا هو الذي دلّ عليه حديث البطاقة، حيث جُعِلَ على أحد العصاة سجّلات عظيمة، فقيل له: هل لك من عمل؟ فقال: لا. فقيل له: بلى. ثم أخرجت له بطاقة فيها: (لا إله إلا الله)، فوضعت في الكفة الأخرى، فطاشت سجّلات الذنوب، وثقلت البطاقة، وهذا الفضل العظيم لكلمة التوحيد، إنما هو لمن قويت في قلبه؛ لأنه مخلص فيها مُصدق، لا ريب عنده فيما دلّت عليه، معتقد ما فيها، محب لما دلت عليه، فيقوى أثرها ونورها في القلب، فإذا كانت كذلك: فإنها تحرق ما يقابلها من الذنوب، وأما من لم يكن من أهل تمام الإخلاص فيها، فإنه لا تطيش له سجّلات الذنوب، فيكون هذا الحديث وحديث البطاقة يدلّان على أن (لا إله إلا الله) لا يقابلها ذنب، ولا تقابلها خطيئة، لكن هذا في حق من كمّلها وحقّقها، بحيث لم يخالط قلبه في معناها ريب ولا تردد، وهذا معنى هذا الحديث، وحديث البطاقة^(١).

قال ابن تيمية: «وليس كل من تكلم بالشهادتين كان بهذه المنزلة؛ لأن هذا العبد صاحب البطاقة كان في قلبه من التوحيد واليقين والإخلاص ما أوجب أن عظم قدره حتى صار راجحاً على هذه السيئات^(٢)، فالحسنة الواحدة قد يقترب بها من الصدق واليقين ما يجعلها تكفر الكبائر، فالكلمات والعبادات وإن اشتركت في الصورة الظاهرة فإنها تتفاوت بحسب أحوال القلوب تفاوتاً عظيماً، فهذه حال من قالها بإخلاص وصدق، كما قالها هذا الشخص، وإلا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٥).

(٢) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (٢٢٤/١).

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله: «ومعنى هذه الأحاديث: من قال هذه الكلمة، وأدى حقها وفرضها، وهذا قول: الحسن؛ وقيل: إنَّ ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك، وهذا قول: البخاري^(٣)؛ وقال ابن المسيب: كان هذا قبل أن تنزل الفرائض والأوامر»^(٤).

أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ فَضْلِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ يَعَادِلُهَا فِي الْفَضِيلَةِ ^(٥)؛ حَيْثُ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هِيَ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ وَأَثْقَلُهَا

- (١) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٦/٢١٩).
- (٢) المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، محمد بن عبدالرحمن بن قاسم (٣/٩٦).
- (٣) ينظر: صحيح البخاري، کتاب: اللباس، باب: الثياب البيض، برقم (٥٨٢٧). وقد أورد فيه حديث أبي ذر قال: أتيت النبي ﷺ، وعليه ثوب أبيض وهو نائم، ثم أتته وقد استيقظ، فقال: «ما من عبدٍ قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر». وكان أبو ذر إذا حدّث بهذا قال: وإن رغم أنف أبي ذر. قال أبو عبد الله البخاري: «هذا عند الموت أو قبله، إذا تاب وندم، وقال: لا إله إلا الله، غُفر له».
- (٤) حاشية كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله، تحقيق: د. خالد الديان (٤٩).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣١).

في الميزان^(١)؛ فالترجمة في بيان فضل التوحيد، والتوحيد هو: (لا إله إلا الله)، والحديث دالٌّ على فضل (لا إله إلا الله)، وأنها تزن السموات والأرض، ومعناه: أن من أتى بـ (لا إله إلا الله) يوم القيامة فإنها ولا شك تزن شيئاً عظيماً في ميزانه، وهذا دليلٌ على النجاة^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**مالت بهن لا إله إلا الله**»؛ فمن فضل التوحيد أنه يَرْجَحُ بجميع المخلوقات؛ لثقله^(٣)، وكما رجحت هذه الكلمة بالمخلوقات فإنها ترجح بمن قالها على جميع خطاياها وذنوبه^(٤)، فمن فضل التوحيد أنه يثقل به ميزان العبد يوم القيامة، فأعظم الحسنات وأثقلها في الميزان هو التوحيد^(٥).

قال المصنف رحمه الله: وَلِلْتَرْمِذِيِّ - وَحَسَنَهُ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [قَالَ] (٦):
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، [إِنَّكَ] (٧) لَوْ أَتَيْتَنِي
بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا؛ لَأَتَيْنَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» (٨).

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٢).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.
- (٣) تقارير على كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٠).
- (٤) المفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (٢٤).
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٦) زيادة من نسخة القاسم.
- (٧) زيادة من نسخة أسامة، والقاسم، والعصيمي.
- (٨) أخرجه الترمذي، برقم: (٣٥٤٠)، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه الألباني في صحيح الترمذي؛ وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (الحديث: ٤٢): «وإسناده لا بأس به»؛ وقال في النهج السديد =

الشَّجْج

هذا الحديث هو الدليل الخامس في هذا الباب، وفيه بيان الفضيلة الخامسة من فضائل التوحيد، وهو: أنه يكفّر الذنوب والمعاصي؛ فإن التوحيد أحياناً يرجح بالذنوب كما في حديث أبي سعيد الخدري السابق، وأحياناً يغطيها ويمحوها كما في حديث أنس هذا، وهذا سيأتي له مزيد بيان في الباب الذي يلي هذا، وهو: (باب: من حَقَّق التوحيد دخل الجنة بغير حساب)؛ وهذا الحديث إلهيٌّ قُدسيٌّ، خاطبَ اللهُ فيه جنس الإنسان، وهم بنو آدم: أنه لو أتى الله بملء الأرض خطايا؛ سواءً تركاً لواجب أم فعلاً لمحرّم، ولقيه سالماً من الشرك صغيره وكبيره؛ لأتاه الله جزاءً على توحيدهِ وإخلاصه بملئها مغفرةً، وهذا لعظيم فضل التوحيد، فلو جاء موحدٌ يوم القيامة بملء الأرض خطايا، فهو موعودٌ بفضل عظيم، وهو محو خطاياهِ^(١)؛ فمراد المصنف من إيراد الحديث: أنَّ من جاء بالتوحيد يوم القيامة، فإنه موعودٌ بالمغفرة^(٢).

وقوله في الحديث القدسي: «لو أتيتني بقراب الأرض خطايا»، قراب الأرض:

(٣٤): «صحيح لغيره»؛ وقال الشيخ العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه الترمذي بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٢٣): «حسن بشواهده»؛ وقال الحيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٢): «حسن لغيره». والحديث له شاهد في صحيح مسلم برقم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عزَّ وجلَّ: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد... ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً لقيته بمثلها مغفرة».

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٢٠).

هو ملؤها أو ما يقارب ملئها^(١)، يعني: ما يقاربها؛ إما ملئاً، أو ثقلاً، أو حجماً^(٢).

وقوله: «ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة»، فيه أن مغفرة الذنوب مشروطة بتجنب الشرك^(٣)، فجملة (لا تشرك) في موضع نصب على الحال؛ أي: لقيتني في حال لا تشرك بي شيئاً، و(شيئاً): نكرة في سياق النفي تفيد العموم؛ أي: لا شركاً أصغر ولا أكبر^(٤)، وهذا شرطٌ ثقيل في الوعد بحصول المغفرة، وهو السلامة من الشرك: كثيره وقليله، صغيره وكبيره، ولا يسلم من ذلك إلا من سلم الله تعالى^(٥)، وهذا الحديث مقيّد للحديث السابق المطلق، والمعنى: أن (لا إله إلا الله) لا تنفعك إلا أنك تلقى الله وأنت سالم من الشرك قليله وكثيره، وقد مِتَّ على التوحيد^(٦)، فكلمة التوحيد لا يعادلها شيء في حق من صدق فيها وأدى حقها، حيث قابل تلك الخطايا بقرابها مغفرة، فجميع الخطايا وجميع السيئات في مقابل هذه الكلمة العظيمة، كلها مرجوحة^(٧)، والخطايا التي يكفرها التوحيد الأصل فيها أن تكون في حق الله، أما ما كان في حق المخلوق، فكما تقدم قد يتحملة الله عن العبد وقد يؤاخذ به، فالكلام في الخطايا التي في حقه جَلَّوَعَلَا^(٨)، قال ابن حجر عند كلامه على حديث: (ما من عبد قال: لا إله إلا الله؛ ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة):

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٤٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٤).

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٧٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٤٦).

(٦) ينظر: شرح كتاب التوحيد، عبد الله ابن حميد (٤٤).

(٧) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٠).

(٨) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح (٣٩).

«وحاصل ما أشار إليه -يعني: البخاري- أن الحديث محمول على من وحّد ربه، ومات على ذلك تائبًا من الذنوب التي أشير إليها في الحديث؛ فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداءً، وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنة؛ وأما حقوق العباد، فيشترط ردها عند الأكثر، وقيل: بل هو كالأول، ويثيب الله صاحب الحق بما شاء، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة، فظاهر الحديث أنه أيضًا داخل في ذلك، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى»^(١).

وفي هذا كثرة ثواب التوحيد، وسعة كرم الله وجوده ورحمته؛ حيث وعد عباده أن العبد لو أتاه بملء الأرض خطايا وقد مات على التوحيد فإنه يقابله بالمغفرة الواسعة التي تسعُ ذنوبه^(٢)، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة^(٣)، ففي هذا الحديث فضل التوحيد، وأنه سببٌ لتكفير الذنوب؛ فهو مطابق لقوله في ترجمة الباب: «وما يكفّر من الذنوب»^(٤)، فدلالته على الباب في أن التوحيد يكفّر الذنوب، وهذه من أجل فوائد التوحيد، حيث أخبر أن العبد لو عمل من الذنوب ما يُقارب ملء الأرض، ثم ختم له بالتوحيد الخالص السالم من الشرك^(٥)، ولقي الله لا يشرك به شيئًا؛ لأتى الله ذلك العبد بمقدار تلك الخطايا مغفرة، وهذا لأجل فضل التوحيد، وعظم فضل الله جَلَّ وَعَلَا على عباده بأن هداهم إليه، ثم أثابهم عليه^(٦).

(١) فتح الباري (٢٨٣/١٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (٢٤٦/١).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٨٥/١).

(٥) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبد الله الجبرين (١٠٢/١).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٧).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على كثرة ثواب التوحيد، وأنه يُكفر الذنوب مهما كثرت^(١)؛ حيث دلّ الحديث على أن من مات خالصاً من الشرك بجميع أنواعه دخل الجنة، ولو كانت ذنوبه ملء الأرض^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى في الحديث القدسي: «لَأَتِيَنَّكَ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةً»؛ والقُرَاب هو: ملء الشيء، فقُرَاب الأرض: ملؤها، فمن فضل التوحيد أنه سبب لمغفرة الذنوب، وهو أعظم أسباب المغفرة، فلو قُدر أن العبد جاء بملء الأرض ذنوباً، وجاء موحداً فإن الله يأتيه بالمغفرة، وذكر التوحيد في الحديث بنفي الشرك في قوله: (لا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً)، لأنه هو المقصود تحصيله من تحقيق التوحيد، فإن التوحيد يُطْلَب لنفي الشرك وإبطاله^(٣).



(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٣).

(٢) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (١٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: سَعَةُ فَضْلِ اللهِ].

وهذا تدل عليه جميع النصوص التي ذكرها المصنف^(١)، ومنها قوله في حديث عبادة بن الصامت: «أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»^(٢)؛ وقوله في حديث أنس: «لو أتيتي بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة»، أي: بحيث لو لقيه العبد بملء الأرض خطايا، ثم لقيه غير مشرك به شيئاً، لقيه بملئها مغفرة»^(٣)؛ وهذا يدل على سعة فضل الله، حيث إنه سبحانه غفر للموحدين، وأن التوحيد يكفر الذنوب^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَّةُ: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللهِ].

أي: لكون من مات عليه دخل الجنة وحرم على النار، وكلمته ترجح بجميع المخلوقات^(٥)؛ لقوله في حديث أبي سعيد الخدري: «مالت بهن لا إله إلا الله»^(٦)، والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن هذه أخص من الأولى^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ].

يعني: أن التوحيد مع كثرة ثوابه يكفر الذنوب^(٨)، ففضل التوحيد لا يقتصر فقط على كثرة الثواب، بل كذلك على تكفير الذنوب^(٩)، فمن مات

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ١٠٩).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٥).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٤).
- (٤) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤١).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٤).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٥).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ١٠٩).
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١/ ١١٠).
- (٩) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

على التوحيد لا يُشرك بالله شيئاً غفرَ الله له ذنوبه^(١)؛ لقوله في حديث أنس: «لأتيتك بقرابها مغفرة»؛ فالإنسان قد تغلبه نفسه أحياناً؛ فيقع في الخطايا، لكنه مخلص لله في عبادته وطاعته؛ فحسنة التوحيد تكفر عنه الخطايا إذا لقي الله بها^(٢)، فهناك أعمال يكون ثوابها كثير لكنها لا تُكفر الذنوب، ولا بد للذنوب إذا كانت كبيرة من التوبة، أما التوحيد فهو يُكفرها، وهذا خاص به، فالتوحيد يُكفر الذنوب مع كثرة ثوابه، فالتوحيد إذا جاء خالصاً صادقاً، لم يدع ذنباً إلا كفره^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ [٨٢]]^(٤) الَّتِي فِي سُورَةِ [الْأَنْعَام].

وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فالمصنف أورد الآية من غير تفسير، ولذا أشار هنا بالرجوع إلى تفسير الآية؛ وقد جاء في الحديث تفسير الظلم فيها بالشرك؛ لقوله ﷺ: أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]^(٥)، فيكون تفسيرها: أي هؤلاء الذين أخلصوا لله، ولم يخلطوا توحيدهم بشرك، هم الآمنون في الآخرة المهتدون في الدنيا^(٦)، ففيها أن الأمن والهداية مشترطان بترك الشرك^(٧).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ١١٠).

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٥) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٦).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٥).

(٧) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: تَأْمُلُ الْخَمْسَ] ^(١) اللَّوَاتِي فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ.

التأمل معناه: التفكير والتدبر، والخمس هن: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ وأن محمدًا عبده ورسوله؛ وأن عيسى عبدُ الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه؛ وأن الجنة حق؛ وأن النار حق ^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: أَنْكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْدَهُ؛ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ].

يعني: إذا جمعت بين حديث عبادة بن الصامت ^(٣)، الذي فيه: (شهادة أن لا إله إلا الله)، وحديث عتبان ^(٤)، الذي فيه: (يبتغي بذلك وجه الله)، وما بعده، وهو: حديث أنس ^(٥)، الذي فيه: (ترك الشرك)؛ تَبَيَّنَ لَكَ أَنْ مَعْنَى قَوْلٍ: (لا إله إلا الله)؛ أي: تبين لك أن معناها: لا معبود حق إلا الله، وتبين لك أن المقصود من قولها هو: اعتقاد معناها والعمل بمقتضاها ^(٦)؛ فقول المصنف: (تبين لك معنى قول: لا إله إلا الله)؛ أي: تبين لك المقصود من الأمر بهذه الكلمة، أي:

- (١) في نسخة العصيمي: [تَأْمُلُ الْخَمْسَ].
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ١١٠).
- (٣) ونصه: «مَنْ شَهِدَ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».
- (٤) ونصه: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».
- (٥) ونصه: «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ لَوْ آتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا؛ لَا تَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ».
- (٦) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

حقيقتها المرادة منها، وأما معناها بالنظر إلى تركيب الكلام، فهو: لا معبود حقٌ إلا الله^(١).

وقوله: **(وتبين لك خطأ المغرورين)**؛ أي: الذين يظنون أن التلفظ بهذه الكلمة كافٍ في التوحيد مع ما هدموه من أركانها، وارتكبوه من الشرك المنافي لها^(٢)؛ لأنه لا بد أن يتبغي بها وجه الله، وإذا كان كذلك؛ فلا بُدَّ أن تحمل المرء على العمل الصالح^(٣)، فمن لم يعقل هذا وانتسب إلى الإسلام مُكتفياً بكونها قولاً دون اعتقاد جازم، ولا عمل لازم، فإنه من المغرورين، فإن هذه الكلمة القولية التي يجري بها اللسان لا تنفع إلا بضم الاعتقاد الجازم والعمل اللازم إليها، فإن لم يوجد كان التعلق بها اغتراراً^(٤)، فقلوه: **(تبين لك خطأ المغرورين)**؛ أي: الذين يظنون أن قولها كافٍ، فإذا قالها عندهم ولم يعتقد معناها، ولا عمل بمقتضاها؛ فإنهم يزعمون أنه مسلم ناج، ولو فعل ما فعل مما يخالف هذه الكلمة^(٥).

فالأحاديث يضم بعضها إلى بعض، فحديث عبادة ذكر خمساً، فإذا جمعت بين الحديثين؛ تبين لك أن معنى شهادة أن لا إله إلا الله: أنه لا بد فيها من أن يشهد لله بهذه الخمس، فمن شهد أن لا إله إلا الله ولم يشهد ببقية الخمس، لا ينتفع بـ(لا إله إلا الله)؛ وتبين لك خطأ المغرورين الذين

(١) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٨٦).

(٤) تقارير على كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٢).

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

يظنون أن شهادة أن لا إله إلا الله يكفي نطقها باللسان، ولو لم يؤمن بأن الجنة حق والنار حق، ولم يشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِثْبَانَ].

وهو: (أن يبتغي بقولها وجه الله)، ولا يكفي مجرد القول؛ لأن المنافقين كانوا يقولونها ولم تنفعهم^(٢).

فلا بد من هذا الشرط، وهو قوله: «يبتغي بذلك وجه الله»، وهذا شرط الإخلاص، وهذا يدل على أنه لا يكفي مجرد القول باللسان^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»].

أي: حيث أرشد الله نبيه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى قولها، ثم نبهه على فضلها^(٤)، وإذا كان الأنبياء يحتاجون للتنبيه على فضلها فغيرهم من باب أولى^(٥)، وهذا ليس فيه تنقص للرسول؛ لأن الرسل كمالهم بالوحي الذي يوحى الله إليهم^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُ مِيزَانُهُ].

- (١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (٨٦/١)؛ وينظر: التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، الدويش (٤٦).
- (٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٢).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٦).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٨٦/١).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١١٠/١).

أي لقوله: «مالت بهن لا إله إلا الله»، وأما كون كثير مما يقولها يخف ميزانه؛ فلعدم تحققه بها ظاهراً وباطناً، وعدم الإتيان بجميع شروطها وأركانها ولوازمها^(١)، فالبلاء من القائل لا من القول؛ لأنه قد يكون اختل شرط من الشروط؛ أو وجد مانع من الموانع؛ فإنها تخف بحسب ما عنده، أما القول نفسه؛ فيرجح بجميع المخلوقات^(٢)، فخف ميزانه لفراغه مما يثقل به من الاعتقاد والعمل، فإن كلمة التوحيد إنما تثقل بالميزان إذا كان قائلها معتقداً لمعناها عاملاً بمقتضاها^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعُ كَالسَّمَوَاتِ].

أي: لقوله في حديث أبي سعيد الخدري: «والأرضين السبع».

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ لَهُنَّ عُمَارًا].

أي: السماوات؛ لقوله في حديث أبي سعيد الخدري: «لو أن السماوات السبع وعامرهن غيري»، وعمارهن: الملائكة^(٤) الذين يعمرونها في طاعة الله وعبادته^(٥)؛ وقيل: المراد بقوله: (لهن عُمَارًا)، أي: السماوات والأرضين^(٦). والعامر، هو: الساكن، ولكنه لا يُطلق إلا لما فيه منفعة منه، فليس العامر هو الساكن المجرد^(٧).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٧).

(٣) تقارير على كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٨).

(٥) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٣).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٧)؛ والمحاورات

لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١١١).

(٧) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ].

وجاء في فتح المجيد: «فيه إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ، خِلَافًا لِلْمَعْطَلَّةِ»^(١)، وهذه أحسن؛ لأنها أعم، حيث تشمل الأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم^(٢).

ومعنى هذه المسألة: أنه يؤخذ من الحديث إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ، مثل كونه تعالى قال، ويقول، وخِلَافًا لِمَنْ نَفَى صِفَاتَ الْكَلَامِ وَعَطَلَهَا، وفيه دليل على عظمته جَلَّ وَعَلَا لقوله: «وعامرهن غيري»، وفيه إِبْثَاتُ صِفَةِ الْوَجْهِ لِمَنْ سَبَّحَ اللَّهَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ^(٣) بقوله: «يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، وإِبْثَاتُ الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: «وكلمته أَلْقَاهَا»، وإِبْثَاتُ الْقَوْلِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤)، وفيه إِبْثَاتُ صِفَةِ الْعُلُوِّ لِمَنْ سَبَّحَ اللَّهَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى اسْتَشْنَى نَفْسَهُ عَمَّا فِي السَّمَوَاتِ فِي قَوْلِهِ: «وعامرهن غيري»، وهذا نص في أنه جَلَّ وَعَلَا فِي الْعُلُوِّ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: أَنْكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ، عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عَتَبَانَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ أَنَّهُ تَرَكَ الشِّرْكَ^(٦)، لَيْسَ قَوْلُهَا بِاللِّسَانِ].

أي: إذا عرفت حديث أنس الذي فيه أن الخطايا لا تغفر إلا باجتناب الشرك، عرفت أن تحريم النار المذكور في حديث عتبان ليس لمن قالها باللسان فقط، بل لا بُدَّ مِنْ تَرْكِ الشِّرْكِ وإفراد الله وحده بالعبادة^(٧)؛ لأنه قال

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٨٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٨).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٨).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ١١١).

(٦) في نسخة العصيمي: [أَنَّ تَرَكَ الشِّرْكَ].

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٧).

في حديث أنس: «ثم لقيتني لا تُشرك بي شيئاً»، فأخبر أن مع قولها أنه لا بد أن يكون تاركاً للشرك مجتنباً له، وإلا لا تنفع^(١)؛ أي: أن قوله في حديث عتبان: «حرّم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك»؛ يعني: ترك الشرك، وليس مجرد قولها باللسان؛ لأن من ابتغى وجه الله في هذا القول لا يمكن أن يشرك أبداً^(٢)، يعني: إذا جمعت بين حديث أنس وحديث عتبان، فإن هذا الجمع يدل على أن الإخلاص لا بد فيه من ترك الشرك، ولا يكفي قول: (لا إله إلا الله) باللسان^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [الرابعة عشرة: تأمل الجمع^(٤) بين كون عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام عبدي الله ورؤسوليه^(٥)].

أي: دفعاً للإفراط والتفريط، فكونهما عبيدين ينفي الإفراط والغلو، وكونهما رسولين ينفي التفريط الذي هو ترك تعظيمهما واتباعهما والإيمان بهما^(٦). وتأمل الجمع من وجهين:

الأول: أنه جمّع لكل منهما بين العبودية والرسالة.

والثاني: أنه جمع بين الرجلين؛ فتبين أن عيسى مثل محمد، وأنه عبدٌ ورسول، وليس ربّاً ولا ابناً للرب سبحانه^(٧).

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١ / ١١٢).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٨).
- (٣) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٤).
- (٤) في نسخة دغش: [تأمل الجمع]. وفي نسخة العصيمي: [تأمل الجمع].
- (٥) في نسخة دغش: [عبده ورؤسولاه].
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

بِكُونِهِ كَلِمَةً لِلَّهِ].

أي: أن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ انفرد عن محمد ﷺ في أصل الخلقة؛ فقد كان بكلمة^(١)؛ أي: وَجَدَ بِ(كُنْ)، وليس هو (كُنْ) ولكن بِ(كُنْ) كَانَ، وذلك أن الله أرسل الملك إلى مريم فنفخ فيها، فقال الله له: (كن)؛ فكان^(٢)، فكان اختصاصه بذلك، يعني: أنه وجد من أنثى بلا ذكر^(٣)؛ أما محمد ﷺ؛ فقد خُلِقَ من ماء أبيه^(٤)، وهذا معنى قول المصنف: «معرفة اختصاص عيسى بكونه كلمة الله»؛ أي: أنه وَجَدَ بقوله تعالى: (كُنْ)، فليس هو الكلمة، ولكنه وَجَدَ بها^(٥)، فُسِمِيَ (كلمة الله)؛ لأنه وجد بها، لا أنه هو نفسه كلمة الله نفسها^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ].

أي: من الأرواح التي خلقها واستنطقها بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]^(٧)؛ أي: أن عيسى روح من الله، و«من» هنا بيانية أو للابتداء، وليست للتبعيض؛ أي: روحٌ جاءت من قِبَلِ الله وليست بعضًا من الله، بل هي من جملة الأرواح المخلوقة^(٨).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٩).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١١٢).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٩).
- (٥) تقارير على كتاب التوحيد، صالح العصيمي (١٣).
- (٦) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٨٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ].

أي: حيث جعله في حديث عبادة شرطاً في دخول الجنة، وقرنه بالشهادتين وما بعدهما^(١)، والفضل أنه من أسباب دخول الجنة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ^(٣): «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»].

يعني في حديث عبادة بن الصامت: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له... أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»؛ يعني: من مات على التوحيد أدخله الله الجنة^(٤)؛ أي: على ما كان من العمل الصالح ولو قل، أو على ما كان من العمل السيء ولو كثر، بشرط أن لا يأتي بما ينافي التوحيد ويوجب الخلود في النار، لكن لا بد من العمل^(٥)، فمن مات عاملاً بما ذُكِرَ في الحديث مُعْتَقِداً له؛ دخل الجنة على ما كان عليه من صلاح وفساد؛ لأنَّ أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة^(٦)، فقوله: (على ما كان من العمل)، أي: ليس المراد به الشرك، وإنما المراد به الذنوب التي دون الشرك^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَتَانِ].

أي: حيث بيّن في الحديث أن السماوات السبع والأرضين وعامرهن لو

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٨٩).

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [مَعْنَى قَوْلِهِ:].

(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٩٠).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).

(٧) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣١).

وضعت في كفة، ولا إله إلا الله في الكفة الأخرى؛ مالت بهن لا إله إلا الله^(١)، فأخذها المصنف من قوله: «لو أن السماوات... إلخ، وضعت في كفة، ولا إله إلا الله في كفة»، والظاهر أن الذي في الحديث تمثيل؛ يعني أن قول: (لا إله إلا الله) أرجح من كل شيء، وليس في الحديث أن هذا الوزن في الآخرة، وكأن المصنف رَحِمَهُ اللهُ حصل عنده انتقال ذهني؛ فانقل ذهنه من هذا إلى ميزان الآخرة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العَشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ].

أي: كما في قوله رَحِمَهُ اللهُ: «يبتغي بذلك وجه الله»، ففيه إثبات صفة الوجه لله حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته^(٣)، ومعلوم أنه يقصد بذلك الإخلاص لله جَلَّ وَعَلَا، ولكن ذكر الوجه يدل على أن الله وجهًا، وقد تكاثرت النصوص في هذا^(٤)، فالمصنف ذكر في المسألة الثانية عشرة: (إثبات الصفة)، وأما هنا فيريد أن يبين الثمرة في إثبات صفة الوجه لله جَلَّ وَعَلَا، وهي: أن يخلص العمل لله تعالى^(٥).



- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٨).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٩٠ / ١).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٤٩).
- (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١١٣ / ١).
- (٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٤٨).

بَابُ:

مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ

وَقَالَ تَعَالَى ^(١): ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

[النحل: ١٢٠].

وَقَالَ ^(٢): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

[و] ^(٣) عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ فَقُلْتُ ^(٤): أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لِدَغْتُ، قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ ^(٥)؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ». فَقَالَ ^(٦): قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ] ^(٧) قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [وقول الله تعالى].

(٢) في نسخة الحبيشي: [وقال تعالى].

(٣) زيادة من نسخة العصيمي.

(٤) في نسخة القاسم: [قُلْتُ].

(٥) في نسخة القاسم: [بريدة بن حُصَيْب].

(٦) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [قال].

(٧) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيِّ وَلَيْسَ ^(١) مَعَهُ أَحَدٌ؛ إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا ^(٢) سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ.

ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ. فَخَاضَ النَّاسُ فِي أَوْلِيكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ ^(٣) يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصَنِ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] ^(٤)، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ ^(٥): «أَنْتَ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ] ^(٦)، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» ^(٧).

(١) في نسخة القاسم: [والنبي ليس].

(٢) في نسخة الحبشي زيادة: [هو].

(٣) في نسخة القاسم: [ولم].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.

(٥) في نسخة دغش وأسامة والحبشي: [قال].

(٦) زيادة من نسخة الحبشي.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم: (٥٧٠٥)؛ وأخرجه مسلم مختصراً في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢١٨) عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتونون، وعلى ربهم يتوكلون». وأخرجه مطولاً باللفظ الذي ذكره المصنف، برقم: (٢٢٠)؛ وزاد فيه لفظ: (يرقون)، وحذف لفظ: (ولا يكتونون)، ونصه: «قال: هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: معرفة مراتب الناس في التوحيد.

الثانية: ما معنى تحقيقه؟

الثالثة: ثناؤه سبحانه على إبراهيم بكونه لم يك من المشركين.

الرابعة: ثناؤه [سبحانه] ^(١) على سادات الأولياء بسلامتهم من الشرك.

الخامسة: كون ترك الرقية والكبي من تحقيق التوحيد.

السادسة: كون الجامع لتلك الخصال هو التوكل ^(٢).

السابعة: عمق علم الصحابة رضي الله عنهم؛ لمعرفة أنهم لم ينالوا ذلك إلا بعملٍ.

الثامنة: حرصهم على الخير.

التاسعة: فضيلة هذه الأمة بالكمية والكيفية.

العاشرة: فضيلة أصحاب موسى.

الحادية عشرة: عرض الأمم عليه.

الثانية عشرة: أن كل أمة تحشر وحدها مع نبيها.

الثالثة عشرة: قلة من استجاب للأنبياء.

(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) في نسخة الحبشي: [وهو التوكل].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْاِغْتِرَارِ بِالكَثَرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»؛ فَعِلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»؛ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ.

الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ.



قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ].

الشَّجْحُ

قوله: (باب: من حقق التوحيد؛ دخل الجنة بغير حساب)؛ أي: هذا بابٌ فيه أدلة من الكتاب والسنة تدل على أن من حَقَّقَ التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب^(١)، يعني: باب ما جاء من النصوص في أن من كَمَّلَ التوحيد، بالقيام بحقوقه ولوازمه، فجزأوه الجنة^(٢).

وعقد المصنف هذا الباب لبيان أن تحقيق التوحيد سببٌ لدخول الجنة بغير حساب^(٣)، فهذا الباب فيه بيان عظم درجة من حَقَّقَ التوحيد^(٤)، والمقصود به شيئان:

أحدهما: الإعلام بتحقيقه.

والآخر: الإعلام بجزائه^(٥).

فهذه الترجمة تشتمل على أمرين: (المقدمة، والنتيجة)، فالمقدمة: تحقيق التوحيد؛ والنتيجة: دخل الجنة بغير حساب^(٦).

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٥٣).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٢٣).

(٤) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٥٨).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٢٤).

وقوله: **(دخل الجنة بغير حساب)**؛ أي: ولا عذاب ^(١)، كما في الحديث ^(٢)؛ لأن العذاب نتيجة الحساب، فإذا لم يُحاسب فإنه لا يُعَذَّب ^(٣).

و**(تحقيقُ التوحيد)** قدرُ زائد على ماهيته ^(٤)، و(تحقيقه) هو: معرفته والاطلاع على حقيقته، والقيام بها علماً وعملاً ^(٥)، فمعنى تحقيقه هو: علمه أولاً، بأن يعلم التوحيد؛ ثم يتحلى به قلبه وجوارحه؛ ثم يجتنب ما يقتضي التوحيد تركه من الذنوب والبدع فضلاً عن الشرك ^(٦)، فالحاء والقاف أصلٌ عند العرب يدلُّ على إحكام الشيء وصحته، فأصل الوضع اللغوي للتحقيق هو إحكام الشيء وصحته، فيكون تحقيق التوحيد هو إحكام التوحيد، وتصحيحه بمجانبة الشرك والبدع والمعاصي ^(٧)، فتحقيق التوحيد هو: رسوخه وثبوتَه في القلب، ويكون بسلامة العبد مما ينافي أصله أو كماله ^(٨)؛ فتحقيق التوحيد أصله: تعلق القلب بالله وحده، وشرطه: إفراد الله بالعبادة، فمن لم يكن عنده إفراد الله في العبادة فهذا لم يحقق التوحيد ^(٩)، فتحقيقه هو

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٢٥٣).

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٣٣).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٧).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٢٥٣).

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (١/١١٤).

(٧) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٨) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٩) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣٥).

تكميله، بأن لا يبقى في قلب العبد شيءٌ غيرُ الله تعالى، ولا يبلغ ذلك إلا إذا كان قلبه خالصاً لله، محبةً وخوفاً ورجاءً وإنابةً وإيقاناً بكل أعمال القلوب، ويكون موالياً لربه جل وعلا قريباً منه، مسارعاً إلى محابه، متباعداً عن كل ما يغضبه^(١).

وتحقيق التوحيد له درجتان: **درجة واجبة، ودرجة مستحبة^(٢)**:

أولاً: الدرجة الواجبة، وهي: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي^(٣)، فلا يعمل شركاً يحبطه، ولا بدعة تقدر فيه، ولا معصية تنقصه^(٤)، فالشرك ينافي التوحيد بالكُلِّيَّة، والبدعة تنافي كماله الواجب، والمعاصي تقدر فيه وتنقص ثوابه، فلا يكون العبد محققاً للتوحيد حتى يسلم من الشرك بنوعيه، ويسلم من البدع والمعاصي^(٥)؛ بأن يترك ما يجب تركه من الأشياء الثلاثة التي ذكرت، فيترك الشرك، ويترك البدع، ويترك المعاصي، وهذه درجة واجبة، **فصار تحقيق التوحيد الواجب يرجع في الجملة إلى ثلاثة أشياء:**

الأول: ترك الشرك بأنواعه: الأكبر، والأصغر، والخفي.

والثاني: ترك البدع بأنواعها.

-
- (١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣).
- (٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١)؛ والمفيد على كتاب التوحيد، عبدالله بن صالح القصير (٢٨).
- (٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (٨٧).
- (٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٣٧).
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

والثالث: ترك المعاصي بأنواعها^(١)؛ أي: ترك الإصرار على الذنوب^(٢)، لا الوقوع فيها، فإن الوقوع في المعصية لا ينافي التحقيق إلا إن أصرَّ، فليس المراد موقعة المعصية؛ إذ قَسَمَ الله عَزَّجَلَّ على كل عبدٍ حظَّه من المعصية، وإنما المؤذي جناب التوحيد الخادش فيه: الإقامة عليها، وعدم المبادرة إلى التوبة منها^(٣).

فصار تحقيق التوحيد الواجب بمعنى تحقيق الشهادتين؛ لأن في قوله: (لا إله إلا الله) الإتيان بالتوحيد، والبعد عن الشرك بأنواعه؛ ولأن في قوله: (أشهد أن محمداً رسول الله) البُعد عن المعصية والبُعد عن البدع؛ لأن مقتضى الشهادة بأن محمداً رسول الله: أن يُطاع فيما أمر، وأن يُصدق فيما أخبر، وأن يُجتنب ما عنه نهى وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، فمن أتى شيئاً من المعاصي والذنوب، أو البدع، ثم لم يتب منها، أو لم تُكفَّر له، فإنه لم يحقق التوحيد الواجب^(٤).

وثانياً: الدرجة المستحبة. وبها يتفاضل الناس من المحققين للتوحيد أعظم تفاضل، وحقيقة ذلك هو: انجذاب الروح إلى الله محبةً وخوفاً، وإنابةً وتوكلًا، ودعاءً وإخلاصًا، وإجلالًا وهيبةً، وتعظيمًا وعبادةً، وبالجملة فلا يكون في قلبه شيء لغير الله، ولا إرادة لما حَرَّمَ الله، ولا كراهة لما أمر الله؛

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١).

(٢) قرّة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٣).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٢).

وذلك هو حقيقة (لا إله إلا الله)، فإن الإله هو: المألوه المعبود، وذلك هو حقيقة الشهادتين^(١)، وهذه الدرجة المستحبة هي التي عبر عنها بعض أهل العلم بقوله: (أن يترك ما لا بأس به حذرًا مما به بأس)؛ يعني: في مجال أعمال القلوب، وأعمال اللسان، وأعمال الجوارح، فحقيقة تحقيق التوحيد المندوب، هو: انجذاب الروح إلى الله، فلا يكون في القلب شيء من التوجه أو القصد لغير الله جَلَّوَعَلَا؛ يعني: أن يكون القلب متوجّهًا إلى الله بكليّته، ليس فيه التفات إلى غير الله، فيكون نطقه لله، وفعله وعمله لله، بل وحركة قلبه لله جَلَّوَعَلَا^(٢)، فالمندوب تحقيق المقربين: تركوا ما لا بأس به حذرًا مما به بأس^(٣)، ومن أخص ما يدخل في تحقيقه: كمال القنوت لله، وقوة التوكل على الله؛ بحيث لا يلتفت القلب إلى المخلوقين في شأن من شؤونهم، ولا يستشرف إليهم بقلبه، ولا يسألهم بلسان مقاله أو حاله، بل يكون ظاهره وباطنه، وأقواله وأفعاله، وحبه وبغضه، وجميع أحواله كلها مقصودًا بها وجه الله، متبعًا فيها رسول الله ﷺ^(٤)، فتحقيقه: هو تخليصه وتصفيته من الشرك والبدع والمعاصي، وما ينافي التوكل، فلا بد في تحقيق التوحيد من تمام التوكل الذي يترتب عليه ترك الاسترقاء وترك الكي^(٥).

والخلاصة: أن تحقيق التوحيد منه ما هو واجب؛ ومنه ما هو مندوب إليه مستحب، فالواجب هو الذي ذكره في الباب الذي قبله، وهو أن يحقق أصل

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٢٥٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١، ٤٢).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٣٥).

(٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (٦٤).

التوحيد ويكمّله، وأما المندوب إليه فهو تكميل دقائق التوحيد، والتحقيق الواجب: هو ما لا بُدَّ منه، وهو أن يسلمه أو يخلصه من شوائب وعلائق وأسباب الشرك كَلِيَّةً، وكذلك من شوائب البدعة، ومن شوائب المعاصي من الكبائر أو الإصرار على الصغائر؛ وأما تحقيق المندوب إليه: فهو أرفع وأعلى درجة من السابقة، وتكميل لها، فيحقق دقائق التوحيد التي قد يغفل عنها كثير من الناس، فلا يتعلق قلبه إلا بالله جَلَّ وَعَلَا في كلِّ كبير وصغير، حتى في حوائجه الخاصة^(١)؛ فالتحقيق المستحب للتوحيد، يكون بالتحقيق الواجب بالإضافة لفعل المستحبات، التي هي من كمال التوحيد المستحب؛ وترك المكروهات، الذي يكمل به ثوابُ التوحيد المستحب، فتحقيقه: يكون بإخلاص العمل لله تعالى، وتخليصه من شوائب الشرك والبدع والمعاصي؛ وتكميله بفعل السنن وترك المكروهات^(٢).

فإذا حصل تحقيقه بما ذكر، فقد حصل الأمن التام، والاهتداء التام^(٣)، ومن حقق التوحيد بنوعيه الواجب والمستحب؛ فإنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب؛ وجَزَمَ المصنف بالشهادة بالجنة لمن حقق التوحيد؛ لأنها شهادة بالوصف^(٤)؛ فمن حقق التوحيد فإن الجنة مضمونة له بغير حساب، ولا يحتاج أن نقول: إن شاء الله؛ لأن هذا حكاية حكم ثابت شرعاً، ولهذا

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (١٨).

(٢) ينظر: الشرح الميسر لكتاب التوحيد، عبدالملك القاسم (٢٥).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

(٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٢٩).

جزم المصنف بذلك في الترجمة؛ أما بالنسبة للرجل المعين، فإننا نقول: إن شاء الله^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أن من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

هذا الباب فيه بيان أن التوحيد لا ينفع صاحبه إلا بعد تحقيقه، وليس تحقيق التوحيد بالتمني ولا بالدعاوى الخالية من الحقائق، وإنما ذلك بما وقرَّ في القلوب من عقائد الإيمان، وحقائق الإحسان، وصدَّقته الأخلاق الجميلة، والأعمال الصالحة الجليلة^(٣)، فعلاقة هذا الباب بكتاب التوحيد هو: بيان مراتب أهل التوحيد، وأن أعلاهم مرتبة من حَقَّقه، ولذا ذكر المصنف في مسائل الباب: الأولى: معرفة مراتب الناس في التوحيد^(٤)، فليس أهل التوحيد على مرتبة واحدة، فمنهم المحقق للتوحيد، والمحققون للتوحيد هم أيضًا متفاضلون.

وقيل: مناسبة الباب لكتاب التوحيد: هي بيان جزاء من حَقَّ التوحيد وثوابه وأجره^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٩١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٣٦).

(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٦٥).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣).

مناسبة الباب للأبواب قبله :

لما تكلم المصنف في الأبواب السابقة عن وجوب التوحيد وعن فضله؛ جاء بهذا الباب ليبين تفاوت الناس في تحقيق التوحيد، وليبين أن من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب^(١).

مناسبة الباب للذي قبله :

هذا الباب تكميلٌ للباب الذي قبله وتابعٌ له؛ فمن حقق التوحيد حصلت له جميع الفضائل المشار إليها في الباب السابق بأكملها^(٢)، فهو كالمتمم للباب الذي قبله؛ لأن الذي قبله: «باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب»، ومن فضله هذا الفضل العظيم الذي يسعى إليه كل عاقل، وهو دخول الجنة بغير حساب^(٣)؛ وهذا الفضل من جملة فضائل التوحيد المذكورة في الترجمة السابقة، وأفرد عنها تعظيمًا له في موجهه وفضله، **فموجبُه**: تحقيق التوحيد، لا مجرد الاتصاف به؛ **وفضله**: أن مُحقق التوحيد يدخل الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ^(٤)؛ وهذا من فقه المصنف؛ حيث سلك مسلك التدرج في الترغيب، وليبين أن الأخذ بالتوحيد درجات، كل ما كان تحقيقه أكمل، كانت فضائله أعظم، ولم يجعل المصنف هذا الباب ضمن الباب السابق؛ لأنه أرفع رتبة منه، فهذا الفضل ليس لكل الموحدين، بل هو لخاصة الموحدين الذين

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٣٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٩١).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٠).

حققوا التوحيد، فالباب الأول لمن جاء بأصل التوحيد، وهذا الباب لمن حقق كمال التوحيد^(١)، فيكون السابق عامًّا وهذا خاص^(٢)، فالفرق بينهما: أن هذا الباب في الموحد الكامل التوحيد والذي قبله في الموحد الذي عنده مطلق التوحيد^(٣).

فمناسبة هذا الباب للذي قبله من ثلاثة وجوه:

الأول: أنه لما ذكر المصنف في الباب السابق فضل التوحيد وتكفيره الذنوب؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب: بيان تحقيقه؛ فإنه لا يحصل كمال فضله إلا بكمال تحقيقه^(٤).

والثاني: أنه ذكر في الباب قبله: فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب، وهذا الباب أرفع رتبة من بيان فضل التوحيد، فإن فضل التوحيد يشترك فيه أهله، وأهله هم: أهل الإسلام، ولا شك أن لكل مسلم نصيبًا من التوحيد، فيكون له تبعًا لذلك نصيب من فضل التوحيد وتكفير الذنوب؛ أما خاصة هذه الأمة فهم الذين حققوا التوحيد؛ ولهذا عطف هذا الباب على الذي قبله؛ لأنه أخص^(٥)؛ فالباب السابق لذكر فضائل التوحيد عمومًا، وهذا الباب مختص

(١) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهنوي.

(٢) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٥٨).

(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٦٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧)؛ وإفادة المستفيد بشرح كتاب

التوحيد، عبدالرحمن الجطيلي (٢٩)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د.

صالح بن فوزان الفوزان (٣٤).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤١).

بفضيلة واحدة لا تكون إلا لأعلى الموحدين درجة؛ وهي دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب^(١).

والثالث: أنه لما تكلم عن فضل التوحيد، عقب ذلك ببيان أجر من حققه، فهو من باب عطف الخاص على العام^(٢).



(١) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٢٩).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]].

الشَّجْح

استدل المصنف في هذا الباب بآيتين وبحديث، أما الآية الأولى فهي قول الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، والغرض من إيراد المصنف لهذه الآية في هذا الباب والله أعلم: هو ذكر مثال لمن حقق التوحيد، وبيان صفاته؛ لِيُقْتَدَى بِهِ^(٢)؛ ففي هذه الآية وَصَفَ اللهُ خَلِيلَهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذه الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد، وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِهَا، وَهِيَ:

الأولى: أنه: ﴿كَانَ أُمَّةً﴾؛ أي: إمامًا يُقْتَدَى بِهِ، وإمامًا معلمًا للخير^(٣)، وما ذاك إلا لتكميله مقام الصبر واليقين اللذين تنال بهما الإمامة في الدين^(٤)، فإذا

(١) في نسخة القاسم، والعصيمي، والحبيشي: [وقول الله تعالى].

(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٥).

وُفِّرَ مَعْنَى (أُمَّة) بِأَنَّهُ: الداعي إلى الخير وحده، الصابر على ذلك، وفسر بأنه: الذي يثبت على الحق ويستقيم عليه عند فساد الناس، وهذان الأمران مجتمعان في إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فإنه كان ثابتًا على الحق ليس عليه غيره، ومع ذلك يدعو إليه ويرغب فيه، فهو داعٍ إلى الحق وحده، وثابت عليه وحده. ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٤).

جاء في قرة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٥): «والأمة: هو الإمام الذي يقتدى به.. وقال مجاهد: «كان إبراهيم أمة، أي: مؤمنًا وحده، والناس كلهم إذ ذاك كفار». قلت: وكلا القولين حق، فقد كان الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ كذلك، وقول مجاهد والله أعلم لما كان الخليل كذلك في ابتداء دعوته ونبوته ورسالته عَلَيْهِ السَّلَامُ، فمدحه الله تعالى بترثه من المشركين،.. فهذا والله أعلم كان في ابتداء دعوته، ولم يكن إذ ذاك على وجه الأرض مسلم غيره».

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٤).

كان يُعَلِّمُ الناس الخير، ويُقْتَدَى به، فهو الإمام، وهذه صفة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إمام الحنفاء^(١). فالأمة: هو الإمام الذي جمع جميع صفات الكمال البشري وصفات الخير، وهذا يعني: أنه لم ينقص من صفات الخير شيئاً، وهذا معنى تحقيق التوحيد^(٢)، ولا يكون العبد إماماً إلا بالدعوة إلى التوحيد، فهو أصل الخير، وإلا فلا معنى لإطلاق الإمامة وهو لا يدعو إلى التوحيد^(٣)، قال ابن تيمية: وكل من جعله الله إماماً فإنه يدعو إلى عبادة الله وحده لا شريك له والنهي عن دعاء ما سواه^(٤).

والثانية: أنه كان: ﴿فَإِنَّا لِلَّهِ﴾، أي: خاشعاً مطيعاً، دائماً على عبادته وطاعته^(٥)، فalcنوت لله معناه: دوام الطاعة لله جَلَّ وَعَلَا^(٦)، وملازمتها^(٧).

فوصَّفه في هاتين الصفتين، بتحقيق العبودية في نفسه:

أَوَّلًا: علماً وعملاً.

وثانياً: دعوةً وتعليماً واقتداءً به، وما كان يقتدى به إلا لعمله به في نفسه؛ ووصفه في الثانية: بالاستقامة على ذلك، فتضمنت: العلم، والعمل، والاستقامة، والدعوة^(٨).

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد ابن حميد (٥٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣).

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (٧٧).

(٤) الإخنائية (أو الرد على الإخنائي) (٣٨٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٥).

(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣).

(٨) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٥).

والثالثة: أنه كان: ﴿حَنِيفًا﴾، والحنفُ: الميل، أي: مائلًا منحرفًا قصدًا عن الشرك إلى التوحيد^(١)، مقبلًا على الله، معرضًا عن كل ما سواه^(٢)، فالحنيف هو: المائل عن طريق المشركين، والمائل عن هدي وسبيل المشركين، ومعلوم أن سبيل المشركين الذي صار إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ حنيفًا؛ أي: مائلًا بعيدًا عنه، يشتمل على: الشرك، والبدعة، والمعصية، فهذه الثلاث هي أخلاق المشركين: الشرك، والبدعة، والمعصية من غير إنابة ولا استغفار^(٣).

والرابعة: أنه: ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، لا في القول ولا في العمل ولا في الاعتقاد^(٤)، وحُذِفَ المتعلق تنبيهًا على العموم، فلم يأت في الآية تقييده^(٥)، فنفي عنه الشرك على أبلغ وجوه النفي؛ بحيث لا ينسب إليه شرك وإن قلَّ^(٦)؛ لصحة إخلاصه وكمال صدقه، وبعده عن الشرك^(٧)، أي: هو موحدٌ خالصٌ من شوائب الشرك مطلقًا^(٨)؛ فقد فارق المشركين بالقلب واللسان والبدن، وأنكر ما كانوا عليه من الشرك بالله في عبادته، وكسّر الأصنام، وما ذاك إلا من أجل تحقيقه التوحيد^(٩)، بل ضم إلى ذلك البراءة من المشركين، وعابَ

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٥٥).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٧).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣).

(٤) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن علي بن عتيق (٢٩).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٥٦).

(٧) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٨٧).

(٨) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٥٦).

(٩) ينظر: قرّة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٣٨).

ما كانوا عليه وكفرهم، كما قال الله عنه: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦]، فتراهم من العابد قبل المعبود، وضم إلى ذلك أن اعتزلهم، فلم يكن منهم بأي اعتبار كان^(١)، فهذا هو تحقيق التوحيد: وهو البراءة من الشرك وأهله واعتزالهم، والكفر بهم وعداوتهم وبغضهم^(٢)، والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ هذا نفي مراد لغيره؛ لأن إبراهيم عليه السلام هو من أولي العزم، وهو معصوم عن الوقوع في الشرك، ومع ذلك جاءت مواضع كثيرة في نفي الشرك عن إبراهيم، فهذا النفي لبيان كمال ضده، فنفي عنه الشرك؛ لكونه قائماً بالتوحيد على أكمل الوجوه؛ لأن الصيغة التي جاءت بنفي الشرك جاءت على أكمل أنواع النفي، فـ(المشركين): جمع تصحيح لـ(المشرك)، والمشرك اسم فاعل الشرك، و(أل) إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول فإنها تكون موصولة، والاسم الموصول عند الأصوليين يدل على العموم، فيكون معنى قوله إذا: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، أنه لم يكُ فاعلاً للشرك بأنواعه، ولم يكُ من الذين يفعلون الشرك بأنواعه^(٣)، وأيضاً دلّ قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ على أنه ابتعد عنهم؛ لأن (من) تحتمل أن تكون تبعيضية، فتكون المباحدة بالأجسام، ويحتمل أن تكون بيانية، فتكون المباحدة بمعنى الشرك، والمقصود أن المصنف استحضر هذه المعاني من الآية، فدلته الآية على أنها في تحقيق التوحيد^(٤)، وقد فسر المصنف هذه الآية، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً؛ لثلاث استوحش سالك الطريق من قلة السالكين، فَإِنَّا لِلَّهِ»

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٨).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٨٨).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٤).

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٧/١).

لا للملوك، ولا للتجار المترفين، ﴿حَنِيفًا﴾ لا يميل يمينًا، ولا شمالًا، كفعل العلماء المفتونين، ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ خلافًا لمن كثر سوادهم، وزعم أنه من المسلمين». وهو من التفاسير الرائقة البعيدة المعاني^(١)، وهو من أحسن ما قيل في تفسير هذه الآية، لكنه ينبه بالأدنى على الأعلى^(٢).

وقد اختلف الشراح في تقرير المناسبة بين الآية والترجمة على قولين:

القول الأول: أن الله تعالى وصف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذه الآية بهذه الصفات الجليلة التي هي أعلى درجات تحقيق التوحيد؛ ترغيبًا في اتباعه، فمن اتبع إبراهيم فيها فإنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب كما يدخلها إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٣)، فمن جمع تلك الصفات فقد حقق التوحيد، ومن حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب^(٤)؛ فصارت دلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في ذكر أوصاف إبراهيم الدالة على تحقيقه التوحيد^(٥)؛ حيث فارق المشركين ببدنه وقوله وعمله واعتقاده، وحصلت له الاستقامة في العلم والعمل والدعوة، فهو الذي حقق التوحيد عن علمٍ وصبرٍ يقين، واستقامة ودعوة^(٦).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٢٥٦/١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٢٥٤/١)؛ وإبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن علي بن عتيق (٢٨)؛ والجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٣٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١).

(٦) ينظر: شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد ابن حميد (٥٧).

والآخر: في ذكر جزائه، في قوله تعالى بعد ذلك بآيتين: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]، والصالح في الآخرة الفائز، وغاية الفوز فيه: دخول الجنة بغير حساب ولا عذاب، والنظر إلى وجه الله الكريم ^(١)، فحقيقة الصلاح في الآخرة الفوز بدخول الجنة، وأعلاه دخولها بلا حساب ولا عذاب ^(٢)؛ فإن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بمقتضى هذه الآية قد حقق التوحيد، فإنه إمام الموحدين، ولهذا أثنى الله جَلَّ وَعَلَا عليه في هذه الآية، ومن أثنى الله عليه لم يُعَذَّبْ، ولهذا جاء في آخر الآيات أن الله قد أتاه في الدنيا أجره، وإنه في الآخرة من الصالحين، ومن مقتضى الصلاح أن يكون من أهل الجنة وأن يدخلها بلا حساب ولا عذاب ^(٣).

فدلالة الآية على الترجمة مركبة من ذكر عمل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وذكر جزاء الله عَزَّجَلَّ له بعد تلك الآية بآيتين ^(٤)، فليس في الآية التي أوردها المصنف ما يدل على كون جزائه أن يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب، وإنما يُبين الآيات التي بعدها؛ فيكون المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ نبه بالآية الأولى على الثانية، فوقع ما استدل به مطابقاً لما ترجم له، وهذه طريقة البخاري في صحيحه، والأوائل قاطبة غالب كلامهم يشتمل على الإشارة؛ لنفرتهم من كثرة الكلام، وحرصهم على تقليل ألفاظهم، فهم يصرحون بالشيء ويُشيرون بما صرحوا إلى غيره ^(٥).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢١).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣٥).
- (٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فالله جَلَّوَعَلَا وصف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذه الآيات بخمس صفات تدل على تحقيقه التوحيد، ثم ذكر ثوابه وجزاءه عليها بخمسة أشياء؛ تدل على أنه من السابقين إلى الجنة، بغير حساب ولا عذاب، والصفات التي تحققت فيه، وهي من كمال التوحيد؛ أنه كان: (أمة، قانتًا لله، حنيفًا، ولم يك من المشركين، شاكراً معترفاً بنعم الله عليه)؛ وأما الثواب والجزاء: (أن الله اجتباها، وهدها، وأنعم عليه في الدنيا، وأنه في الآخرة لمن الصالحين)؛ وهذا ثواب عظيم يقتضي سبقه إلى الجنة ودخوله بغير حساب، ومن ثوابه: أن الله أمر نبيه محمداً باتباع ملته، فقد جعل الله له ذكراً حسناً واستجاب لقوله: ﴿وَجَعَلَ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] ^(١).

فالشاهد من الآية: أن من حقق التوحيد كما حققه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو شبيهاً بما حققه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، واقتدى واهتدى بإبراهيم ومن تبعه من الأنبياء، فلا شك أنه يدخل الجنة كما يدخلها أولئك الأنبياء بغير حساب ولا عذاب ^(٢).

والقول الثاني: أن مناسبة الآية للباب من جهة: الإشارة إلى تحقيق التوحيد، وأنه لا يكون إلا بانتفاء الشرك كله، ويدل على ذلك: أن الله جعله إماماً، بقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾، وهذا ثناء من الله على إبراهيم بأنه إمام متبوع؛ ولا يجعل الله للناس إماماً لم يحقق التوحيد أبداً ^(٣)، فمحل الشاهد من الآية للباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ^(٤)، فالمصنف ذكر في هذا الباب

(١) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/ ١٠٩).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٩٢).

(٤) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٧٧)؛ التنضيد

بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٤٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

الصفات التي تدل على تحقيق التوحيد، وهي الصفات التي وصف الله بها إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في هذه الآية، وأعظمها: الشاء عليه بأنه لم يك من المشركين؛ أي: لم يكن مشركاً طول حياته؛ فقد كان معصوماً عن الشرك، مع أن قومه كانوا مشركين، فوصفه الله بامتناعه عن الشرك استمراراً، وذلك في قوله: ﴿حَنِيفًا﴾، وابتداءً، وذلك في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(١)؛ فمن استكمل هذه الصفة فقد أتى بتحقيق التوحيد، وحُق له أن يُحرَّم على النار؛ كما حرَّمها الله سبحانه على إبراهيم، حتى نار الدنيا قال لها: (كوني بردًا وسلامًا على إبراهيم)؛ وأن يُدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب^(٢)، فالشاهد من الآية: أن الله جَلَّ وَعَلَا بَيَّنَّ في هذه الآية أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن من المشركين بوجه من الوجوه، فهو بريء من المشركين خالص منهم، وقد خلص من المشركين، بترك الشرك كله، وبالبراءة من المشركين وشركهم، وهذا هو الدليل على تحقيق التوحيد، فتحقيق التوحيد بالخلوص من الشرك كله، وبهذا يظهر وجه الاستدلال والاستشهاد بهذه الآية^(٣).

ولا منافاة بين القولين: فتحقيق التوحيد كما سبق يشمل الأمرين:

الأول: معرفته والاطلاع على حقيقته، والقيام بها علمًا وعملاً^(٤).

والثاني: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي^(٥).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٩٢).
- (٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان بن عبدالعزيز التميمي (١/ ٣١٧).
- (٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، عبدالرحمن بن ناصر البراك.
- (٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٣).
- (٥) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (٨٧).

فتحقيق التوحيد يشمل: النفي والإثبات، لأن التوحيد المراد به الشهادتان، والشهادتان فيهما نفي وإثبات، فلا يمكن أن يتحقق التوحيد إلا بمجموع الأمرين، فلا يمكن أن يتحقق بالإثبات؛ لأن الإثبات ليس بتوحيد، ولا يمكن أن يتحقق بالنفي لأنه ليس بتوحيد، وبهذا نعلم أنه لا يتحقق التوحيد لأحدٍ إلا بوصفين: أحدهما: إخلاص العبادة لله تعالى؛ والوصف الثاني: الكفر بغيره جَلَّوَعَلَا، وهو الكفر بالطاغوت كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالتوحيد لا يقر إلا بهذين الأمرين: النفي والإثبات، وهنا نفي وإثبات، الإثبات في قوله: ﴿قَانِنَا لِلَّهِ﴾، أي: طائعاً له جَلَّوَعَلَا، مقبلاً عليه ممثلاً لأمره، مخلصاً له؛ والنفي في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وهو: المائل عن الشرك إلى التوحيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ هذا تأكيدٌ لمعنى ما تقدم من كونه مخلصاً حنيفاً، فإنه ليس من المشركين في عبادتهم ولا في أحوالهم ولا في شيء من شؤونهم، فليس من المشركين لا حالاً ولا مآلاً: لا حالاً في هذه الدنيا؛ فإنه فارقهم أحوج ما يكون إليهم، ولا مآلاً؛ فإنه يفارقهم يوم القيامة، فالشاهد من هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وبهذا يحصل للعبد تحقيق التوحيد الذي رتب الله عليه الفضل في قوله ﷺ: «دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب»، كما سيأتي في حديث حصين بن عبد الرحمن^(١).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٤٥).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٣٣٧/٨): «تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحب إلا الله ولا يبغض إلا الله، ولا يوالي إلا الله، ولا يعادي إلا الله، وأن يحب ما يحبه الله ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر الله به، وينهى عما نهى الله عنه، وأنك لا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله، ولا تسأل إلا الله، وهذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين».

فمناسبة الآية للباب:

أنها بيانٌ لمعنى تحقيق التوحيد، من دوام الطاعة، والتبرؤ من الشرك وأهله، فمن اتبع إبراهيم في هذه الخصال فقد حقق التوحيد، واستحق دخول الجنة بغير حساب؛ فالله جل وعلا وصف إبراهيم في هذه الآية بصفات عظيمة تُبين كمال تحقيقه التوحيد، وإمامته في ذلك؛ لدوام طاعته لله مخلصاً له مقبلاً على توحيدهِ مائلاً عن الشرك؛ فالتوحيد لا يتحقق لأحدٍ إلا بإثبات العبادة لله ونفيها عمَّن سواه، وأكد ذلك بأنه ليس من المشركين لا في اعتقادهم ولا في فعلهم^(١).

والمقصود: أن المصنف جاء بهذه الآية ليضرب مثلاً لإمام من الأئمة المحققين للتوحيد؛ وكذلك لُيُبين جزاء من حقق التوحيد، ففي الآية: بيانُ إثابة الله لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لتحقيقه التوحيد وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّا فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [النحل: ١٢٢]، كذلك في الآية: بيانُ أن تحقيق التوحيد يكون باجتناّب الشرك، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: ﴿وَقَالَ^(٣): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩].

الشَّيْخُ

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، واستدل بها المصنف لبيان أن تحقيق التوحيد من صفات المسارعين للخيرات^(٤)؛ وليبيان أن تحقيق التوحيد يكون

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٣).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) في نسخة الحبيشي: [وقال تعالى].

(٤) بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوع (٥٨).

باجتناب الشرك^(١).

ففي هذه الآية وصفَ الله تعالى المؤمنين السابقين إلى الجنات بصفات؛ أعظمها: الثناء عليهم بأنهم: ﴿بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: لا يشركون شيئاً من الشرك في وقت من الأوقات، فإنَّ الإيمان النافع مطلقاً لا يوجد إلا بترك الشرك مطلقاً، ولما كان المؤمن قد يعرض له ما يقدر في إيمانه من شرك جلي أو خفي؛ نفى عنهم ذلك، ومن كان كذلك فقد بلغ من تحقيق التوحيد النهاية، وفاز بأعظم التجارة، ودخل الجنة بلا حساب ولا عذاب^(٢)، ومن لا فلا، وذلك لأنَّ الأعمال من حيث هي لا تصح مع الأكبر، فإن سلم من الأكبر فإن الأعمال لا تزكو ولا تنمو إلا بالسلامة من الأصغر^(٣)، فقلوه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: لا يشركون شركاً جلياً ولا خفياً، ولا ظاهراً ولا باطناً، ولا أكبر ولا أصغر، وذهب بعض الشراح إلى أن المراد نفي الشرك بمعناه الأعم؛ فتدخل المعاصي والبدع؛ لأنها صادرة عن هوى مخالف للشرع^(٤)، فالمراد الشرك بالمعنى الأعم؛ إذ تحقيق التوحيد لا يكون إلا باجتناب الشرك بالمعنى الأعم^(٥)، ففي الآية نفْيٌ للشرك، والنفي إذا تسلط على الفعل المضارع، فإنه يفيد عموم المصدر الذي يدل عليه الفعل، فكأنه جَلَّوَعًا قال: والذين هم برهيم لا يفعلون شركاً، أو لا يشركون لا بشرك أكبر

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٥٧).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٣٨).

(٤) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٩٦).

ولا أصغر ولا خفي؛ فصار نفي الشرك نفيًا للشرك بأنواعه، ونفيًا للبدعة، ونفيًا للمعصية، وهذا هو تحقيق التوحيد لله جَلَّ وَعَلَا، فإنه ما ترك الشرك إلا لتوحيده^(١)، فالذي لا يُشرك هو الموحد، فصار عندنا لازم، وهو أن من لم يُشرك أي أنواع من الشرك، فإنه ما ترك الشرك إلا لتوحيده^(٢)، فترك الشرك يتضمن كمال التوحيد بمعرفته على الحقيقة، ومحبته وقبوله والدعوة إليه^(٣)، فتركه الشرك يعني أنه: حَقَّق أصل التوحيد، ويلزم منه إذا جيء به على وجه الكمال أن يكون محققًا للتوحيد.

مناسبة الآية للباب:

أن الله تعالى وصف المؤمنين السابقين إلى الجنات بصفاتٍ أعظمها الثناء عليهم بأنهم برهم لا يُشركون شيئًا من الشرك لا خفيًا ولا جليًا، ومن كان كذلك فقد بلغ من تحقيق التوحيد النهاية ودخل الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ^(٤)، فدلَّت الآية على أن من اتصف بهذه الصفات، وطهر نفسه من الشرك، فقد استوجب الجنة بلا حساب ولا عذاب؛ لأنه بذلك قد حَقَّق التوحيد، وهذا جزاء من حَقَّقَه^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في مدح المؤمنين بهذا أنهم لا يشركون بالله، مع قوله بعدها في حقهم:

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٥).
- (٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ١٥٩).
- (٣) ينظر: قرّة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٧).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٥).
- (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٤٨).

﴿أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]، فالسابق في الخيرات سابق في المآلات، وأعظم السبق دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب، فأعلى المؤمنين قدرًا وأولاهم بالمدح المذكور في الآية هم الذين حققوا التوحيد، فيدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب^(١)؛ فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾؛ يدل على تحقيق التوحيد؛ من جهة أن منافاة الشرك تؤذن بكون صاحبها محققًا للتوحيد، وبقيت الدلالة على الجزاء، وهو في قوله تعالى بعد ﴿أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾، فتكون الآية منبهة على الجزاء الوارد في الآية الأخرى^(٢).



-
- (١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [و^(١)] عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ فَقُلْتُ^(٢): أَنَا، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنِّي لِدَغْتُ، قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ، قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ^(٣)؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ حُمَةٍ». فَقَالَ^(٤): قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أَنَّهُ]^(٥) قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ^(٦) مَعَهُ أَحَدٌ؛ إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ؛ فَظَنَرْتُ فَإِذَا^(٧) سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ». ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي أَوْلَائِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ^(٨) يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى

(١) زيادة من نسخة العصيمي.

(٢) في نسخة القاسم: [قُلْتُ].

(٣) في نسخة القاسم: [بريدة بن حُصَيْب].

(٤) في نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي: [قال].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٦) في نسخة القاسم: [والنبي ليس].

(٧) في نسخة الحبيشي زيادة: [هو].

(٨) في نسخة القاسم: [ولم].

رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصَنٍ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ^(١)]، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ^(٢): «أَنْتَ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: [يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٣)]، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^(٤).

النتيجة

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب؛ واستدل به المصنف، والشاهد منه في قوله: «يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، أي: لا يُعذبون ولا يحاسبون، لا في القبر، ولا في الموقف، ولا في النار؛ لأن قوله: «بغير حساب ولا عذاب» نكرتان في سياق النفي، فتفيدان العموم؛ والسبب في هذا الفضل أنهم حققوا كمال التوكل على الله، وهذا المعنى الذي قصده المصنف، ومن أجله أورد الحديث في هذه الترجمة^(٥)؛ فأعظم ثواب يناله من حقق التوحيد: أنه يدخل الجنة بغير حساب ولا عذاب^(٦).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) في نسخة دغش وأسامة والحبيشي: [قال].

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم: (٥٧٠٥)؛ وأخرجه مسلم مختصراً في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم (٢١٨) عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمّتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتون، وعلى ربهم يتوكلون». وأخرجه مطولاً باللفظ الذي ذكره المصنف، برقم: (٢٢٠)؛ وزاد فيه لفظ: (يرقون)، وحذف لفظ: (ولا يكتون)، ونصه: «قال: هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

(٥) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٦٧).

(٦) بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوب (٦٠).

فهذا الحديث في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، وهم الذين حققوا التوحيد، وهم المذكورون في قوله: «هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ، ولا يَكْتُؤُونَ، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»^(١)؛ فذكر لهم أربع صفات:

الصفة الأولى: أنهم «لا يسترقون»، فمن صفات السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب: أنهم لا يسألون غيرهم أن يرقيه^(٢)؛ فلا سترقاء مكروه؛ لأنه حاجة إلى الناس، فهو سؤال وطلب، وسؤال الناس في نفسه مذموم، بخلاف من يريقك ابتداءً دون سؤال منك^(٣)؛ ولأن الطالب للرقية يكون في قلبه ميلٌ للراقي وإلى الرقية، ونوع توكلٍ أو نوع استرواح لهذا الذي يرقى أو للرقية، فالناس في شأن الرقية تتعلق قلوبهم بها جدًا أكثر من تعلقهم بالطب ونحوه، فالعرب في الجاهلية، وهكذا هو حال أكثر الناس: لهم تعلق بالرقية، فالقلب يتعلق بالراقي، ويتعلق بالرقية؛ وهذا ينافي كمال التوكل على الله جَلَّ جَلَالُهُ^(٤)، فالسبب الذي جعل المسترقين غير داخلين في السبعين ألفًا: أنهم سألوا الرقية من غير الله، سألوها من الناس، وسؤال الناس فيه نوع افتقار إليهم وذل القلب للمسؤول، وفيه نوع من العبودية لغير الله، فهذا هو السبب الذي منعهم من السبق إلى الجنة، والواجب على المؤمن أن يكون

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٧٠).

(٣) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١/ ٤٣٩)، اعتنى به: عبدالسلام بن عبدالله السليمان.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧). قال ابن تيمية: «فهم لا يطلبون من غيرهم أن يرقيه، والرقية دعاء، فيكف بما هو أبلغ من ذلك؟». ينظر: الإخائية أو الرد على الإخائي (٢٧٨).

غنيًا بربه جَلَّوَعَلَا عن الخلق كلهم، وأن يكون طلبه وسؤاله من الله وحده^(١)، فمن تمام التوكل والتوحيد ترك طلب الدعاء من الغير، فإن الاسترقاء طلبُ دعاءٍ^(٢)، فالرقى إن كانت من القرآن أو السنة أو الكلام الحسن، فإنها مندوبة في حق الراقي؛ لأنها من باب الإحسان، ولما فيها من النفع، وهي جائزة في حق المرقى، إلا أنه لا ينبغي له أن يتدبّر بطلبها، فإنَّ من كمال توكل العبد وقوة يقينه أن لا يسأل أحدًا من الخلق لا رقية ولا غيرها، بل ينبغي إذا سأل أحدًا أن يدعو له: أن يلحظ مصلحة الداعي، والإحسان إليه بتسبُّبه لهذه العبودية له مع مصلحة نفسه، وهذا من أسرار تحقيق التوحيد ومعانيه البديعة التي لا يوفق للتفقه فيها والعمل بها إلا الكُمَّل من العباد^(٣)، فطلبُ الرقية مكروهٌ قاذح في كمال التوكل، ويدلُّ لذلك حديث أبي هريرة، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، وبها لَمَمٌ، فقالت: يا رسول الله ادع الله أن يشفيني. قال: «إن شئت دعوتُ الله لك فشفاك، وإن شئت فاصبري ولا حساب عليك» زاد الحاكم: «ولا عذاب»، فقالت: بل أصبر ولا حساب عليّ^(٤). وهذا الحديث يوافق حديث السبعين ألفاً؛ فالنبي ﷺ أرشدها إلى الأفضل وهو ترك الاسترقاء حتى تدخل الجنة بغير حساب؛ **وأما إن رُقِيَ من غير سؤال ولا طلب**، فإن هذا

(١) الرقية، أ.د. ناصر بن عبد الكريم العقل (٣٩).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٣٧).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن السعدي (٥٧).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الجنائز وما يتعلق بها مقدّمًا أو مؤخّرًا، ذكر تفصّل الله على من امتحنه باللمم في الدنيا برفع الحساب عنه في العقبى إذا صبر على ذلك، برقم: (٢٩٠٩)؛ والحاكم في مستدركه، كتاب: الطب، إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، برقم: (٧٦٠٦)؛ وأحمد في مسنده، برقم: (٩٨٢٠).

لا حرج فيه، ولا ينافي كمال التوكل مطلقاً^(١)، ويدل عليه ما ثبت في صحيح مسلم أن جبريل قال: «يا محمد اشتكيت؟ فقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: نعم، قال: بسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس أوعين حاسد الله يشفيك، باسم الله أرقيك»^(٢).

وذهب بعض الشراح: إلى أنَّ طلب الرقية المنافي للتوكل إنما يكون لمن غلب عليه أنه يسترقي دائماً إذا ما حدث عليه شيء، يعني: أغلب أمره أنه دائماً إذا احتاج استرقي، فهذا لا يكون من السبعين ألفاً، لكن من احتاج إليه مرة ونحو ذلك، فلا تقدح في عموم توكله^(٣)؛ فالاسترقاء مكروه، لكن إذا دعت الحاجة إليه فلا بأس به، ولا يخرج ذلك عن السبعين، ولهذا أمر النبي ﷺ عائشة أن تسترقي في بعض مرضها، وأمر أم أيتام جعفر بن أبي طالب أن تسترقي لهم كما في الحديث الصحيح^(٤)، وأيضاً إذا كان الاسترقاء بأجرة فلا بأس به لانتفاء علة السؤال المذموم، وهو جار على أصول شيخ الإسلام^(٥).

فالجامع لهذه الصفات هو التوكل، ومن هنا فإنَّ الاسترقاء إذا كان يُنافي التوكل، فإنه يحرم صاحبه من أن يكون من هؤلاء، والاسترقاء ينافي التوكل إذا كان في رقية شركية أو ما في معناها، كأن يعتمد قلبه على الراقي في حال طلب الرقية، أما من استرقي دون النظر إلى هذا وتوكل على الله وعلم أن هذا

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٣١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى، برقم (٢١٨٦).

(٣) الأجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١/١٣٥).

(٤) مجموع فتاوى ابن باز (٦١/٢٨).

(٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١١٩).

سبب، فعلى هذا القول يكون عمله لا يحرمه من أن يكون من السبعين ألفاً^(١)؛ فالنبي ﷺ نبّه على الاسترقاء وكذا الاكتواء؛ لأن القلوب غالباً تتعلق بهما، ولكن إذا استرقى أو اكتوى وقلبه مُعلّق بالله، فإنه لا يخرج من السبعين ألفاً؛ لأن الحديث مُعلّل بعلّة، وهي قوله: «**وعلى ربهم يتوكلون**»^(٢)؛ فالاسترقاء يُمنعُ إن كان على سبيل التعلق بالراقي؛ وأما إن كان مع قوة التعلق بالله عزّ وجلّ، ومع حاجته أيضاً إلى هذه الرقية، كالذي يُصاب بسحر ونحو ذلك، فيحتاج إلى الرقية، وقد رقى نفسه، وسلك الأسباب الأخرى المباحة، ولم يتيسر له الشفاء، فالذي يترجح أنه لا حرج عليه في الاسترقاء مع تعلقه بالله جلّ وعلا، وهذا لا ينافي كمال توكله؛ لأنه محتاج، والكراهة تزول عند الحاجة؛ وكونه يسأل لا يسلم في الغالب من تعلق بالراقي، لكن إن سلم من ذلك؛ لقوة توكله، وكان مع ذلك محتاجاً، فلا يكره، ولا ينافي كمال توكله^(٣)، وقد عبّ على هذا بعض أهل العلم بقوله: وهذا من مضائق الأمور التي لا تكاد تحصل لأحد إلا للنبي ﷺ؛ فإنه قلّمَا يُرقى شخصٌ إلا ويلتفتُ المرقى لهذا الأمر؛ لأن الاسترقاء سببه خفي، فليس كالتداوي سببه ظاهر؛ فيؤدي ذلك إلى التفات القلب إلى الراقي^(٤).

وبعض العلماء استشكل على هذا الحديث: أن النبي ﷺ أمر أن يُسترقى من العين، وحاشاه أن يأمر بمكروه أو مفضول^(٥)؛ ولذا حملوا الحديث

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) ينظر: بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوب (٦٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٣١).

(٤) بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوب (٦٦، ٦٣).

(٥) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٤).

على الرقى الشريكة التي يُخشى منها الشرك، بدليل أنّه قرنّها بالكي والطيرة وكلاهما مكروه^(١)، فالرقية في ذاتها ليست ممنوعة، وإنما مُنعت منها ما كان شركاً أو احتمله^(٢)، فما كان شركاً أو احتمله فهو المؤثر في التوكل دون غيره^(٣)، فيكون المراد بقوله: «لا يسترقون»، معناه: بالرقى التي ليست في القرآن والحديث الصحيح، كرقى الجاهلية وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك، فكأن المراد أنهم الذين يتركون أعمال الجاهلية في عقائدهم^(٤)؛ فتكون بذلك الرقى المشروعة غير مقصودة بالحديث، وعليه فيجوز طلب الرقية مطلقاً من الغير إذا كانت غير شريكة، وأجيب عنه من أوجه^(٥):

الأول: أن عموم النفي في قوله: (لا يسترقون) شامل للوجهين، فأما الشريكة منه فمحرمٌ لما هو معروف من النصوص الكثيرة، وأما المشروع فيكون خلاف الأولى لما قد ثبت من جوازه.

والثاني: أنه لو كان المقصود النهي عنها لكونها شركاً، لقال ﷺ: «هم الذين لا يشركون»، ولم يجعله لفظاً موهماً مخالفاً للمشهور عند الناس، فلفظ الحديث أخص من الدعوى؛ لأنه خاص بالطلب؛ بخلاف عموم الرقية الشريكة؛ فينهى فيها عن الطلب وعن الرقية نفسها أيضاً.

والثالث: أن الاسترقاء هو من جنس الطلب من الناس، وهذا قد دلت

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٣/ ١٢٧٠).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٤٠٩).

(٣) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٤).

(٤) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٤١٠).

(٥) ينظر: التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٢).

الشريعة على أن تركه أولى، وهذا وحده يُحصَلُ المقصود بغض النظر عن الحديث نفسه، فكيف إذا جمع معه.

والرابع: أن في آخر الحديث ما يمكن أن يُقال عنه أنه العلة التي عليها مدار الحديث، وهي حصر التوكل على الله تعالى؛ حيث غالبًا ما تتعلق النفوس بمن يرقىها فيغفلون عن الله تعالى، والتعلق بهم أكبر من التعلق بالأطباء الماديين، وذلك لأنهم يعالجون بدون أسباب مادية ظاهرة، بل الأمر مرتبط بصلاحهم وحسن نيتهم وقوة توحيدهم، مع ذكرهم واستعانتهم بربهم، لذلك فالفتنة فيهم أكبر، فيكون الأمر هو من باب سد ذرائع الشرك.

والخامس: تفسير راوي الحديث، والراوي أدري بمرويه؛ فإن سبب إيراد الحديث من سعيد بن جبير هو إشارته رَحِمَهُ اللهُ إِلَى أن ترك طلب الرقية من اللدغة كان أولى لحصين رَحِمَهُ اللهُ؛ وليس بسبب شرك ما ذكر.

والصفة الثانية: أنهم «لا يكتون»؛ أي: يتركون الكي توكلًا على الله^(١)، وليس المراد أنهم لا يُباشرون الأسباب المشروعة، وإنما المراد: أنهم لا يتعلقون بها^(٢)، وقد وردت في كراهية الكي أحاديث كثيرة، كحديث: «من اكتوى أو استرقى، فقد برئ من التوكل»^(٣).

واختلف في تفسير معنى قوله: (لا يكتون) على قولين:

الأول: أن المراد به طلب وسؤال الكي؛ أي: لا يسألون غيرهم أن يكوئهم؛

(١) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٢٥).

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم (١٨١٨٠)، وأخرجه الترمذي، برقم (٢٠٥٥)، وقال: حديث حسن صحيح، والحديث صححه الألباني.

كما لا يسألون غيرهم أن يرقهم؛ استسلامًا للقضاء، وتلذذًا بالبلاء، أما الكي في نفسه فجائز^(١)؛ لقوله: «لا يسترقون ولا يكتون»؛ فإن استفعل بمعنى: طلب الفعل، أي: لا يطلبون من أحد أن يقرأ عليهم أو يكوهم؛ لقوة اعتمادهم على الله، ولعزة نفوسهم عن التذلل لغير الله، ولما في ذلك من التعلق بغير الله؛ وعليه: فمن أعد للكي من قبل الحكومة، فطلَبُ الكي منه ليس فيه ذل؛ لأنه معد من قبل الحكومة ويأخذ الأجر على ذلك من الحكومة، ولأن هذا الطلب مجرد إخبار من الطالب بأنه محتاج إلى الكي، وليس سؤال تذلل^(٢).

والقول الثاني: أن قوله: (ولا يكتون) غير محصور في وجود السؤال؛ بل لو فعل ذلك باختيارهم، يعني: بإشارة معلومة منهم، فإن ذلك مما يندرج في قوله: (ولا يكتون)، فليس في الحديث الإشعار بلفظ السؤال، فظاهر النص: لا يسألون، ولا يفعلون أيضًا، فالكي هنا يُكره ولو من غير سؤال^(٣)؛ ولذا تعقَّب في فتح المجيد كلام صاحب التيسير، فقال: «قلت: والظاهر أن قوله: (لا يكتون): أعم من أن يسألوا ذلك، أو يفعل بهم ذلك باختيارهم»^(٤)، يعني: أنهم لا يستعملون الكي، سواءً بفعل منهم، أو بفعل من غيرهم، بطلب أو بغير طلب، وذلك أن الكي فيه إيلاءٌ، ثم إن ثمرته غير معلومة، وما كان من الأدوية

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٧٢).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٦٨)؛ والمحاورات في تفهم كتاب التوحيد، الغنيمان (١/ ١٣٢).

(٣) ينظر: شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١/ ٤٢١)؛ وتعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٩٤).

على هذا النحو فتمام التوكل أن يُترك^(١)، فالكي مكروه عند عدم الحاجة إليه، لما فيه من التعذيب، فما ينبغي للمؤمن أن يتعجل شيئاً من العذاب إلا عند الحاجة لذلك^(٢)، وعليه يكون معنى قوله: (ولا يكتوون)، أي: لا يتداوون بالكي بالنار^(٣)، والعرب تعتقد أن الكي يحدث المقصود دائماً؛ فلهذا تتعلق قلوبهم بالكي، فصار تعلق القلب بهذا الكي من جهة أنه سبب يؤثر دائماً، ومعلوم أن الكي يؤثر بإذن الله تعالى: إذا اجتمعت الأسباب، وانتفت الموانع، فالنفي لأجل أن في الكي بخصوصه ما يتعلق الناس به من أجله^(٤)، فالكي نوعٌ من الطب، وسبب الشفاء به غير ظاهر، لذلك فإنَّ جعله سبباً، وتعلق القلوب به هذا تعلقٌ بالسبب الذي ليس بظاهر في تحصيل المراد^(٥).

والكي عند العرب له ثلاثة أحوال:

الحال الأولي: أن يكتوي اتقاء المرض؛ فهو ليس بمريض، ولكن يخشى المرض فيكتوي من باب الوقاية، وهذا معروفٌ عند العرب، فهذا مكروه؛ لأنه أتى بسبب يؤلم النفس وتكرهه الطبائع بلا حاجة داعية إليه، وهذا يدل على ضعف توكله^(٦).

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٦).

(٢) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٤٢٢/١).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٠٣/١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧).

(٥) الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١٣٢/١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٣٣). قال ابن قتيبة في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢١٢/٤): «وقيل: يحتمل أن يكون نهيه عن الكي إذا استعمل على =

والحال الثانية: أن يكتوي مع احتمال الشفاء بالكي، ويكون هناك طرق أخرى للشفاء، لكنه يلجأ إلى الكي مع وجود طرق أخرى يمكن فيها العلاج، مثل: أمراض البرد إن كانت في مبادئها يمكن أن تعالج بشيء من الأدوية، فإنَّ هذا أيضًا مكروه، ومثله أيضًا: إذا كان الكي عند الأطباء العرب نافعًا لهذا الدواء، لكنه يتعاطى الكي مع أنه سبب محتمل، فهو ليس من الدواء المجرب عندهم، فهذا أيضًا مكروه.

والحال الثالثة: أن يتعيَّن الكي، ويكون قد سلك الطرق الأخرى، وكان الدواء بالكي مجربًا في هذا الداء، وهو مصابُّ بهذا المرض لا يفعلُ ذلك وقاية، فإنَّ الكراهة تزول حينئذٍ وتحمل أحاديث كراهة الكي على غير هذه الصورة؛ لأن الذين اكتووا من خيار الصحابة^(١).

فالظاهر أن كراهة الكيِّ ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بحالات معينة؛ كالكيِّ قبل البلاء، والكيِّ الذي يقترن به ركون القلب واعتماده على السبب، والكيِّ في الموضع المخوف، أما إذا تعين الكيُّ طريقًا للشفاء، وصاحبه اعتمادٌ قلبي صادق على الله في حصول الشفاء، فإنه لا يؤثِّر في التوكل؛ ولهذا كوى النبي سعد بن معاذ، وكوى سعد بن زرارة من الشوكة، وبعث إلى أبي

= سبيل الاحتراز من حدوث المرض، وقبل الحاجة إليه، وذلك مكروه، وإنما أبيح للتداوي والعلاج عند الحاجة. **ويجوز** أن يكون النهي عنه من قبيل التوكل، كقوله: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون» والتوكل درجة أخرى غير الجواز. والله أعلم.

(١) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٣٣)؛ وينظر: المفهم على صحيح مسلم، للقرطبي (٥/ ٥٩٧)، وفيض القدير، للمناوي (٦/ ٨٢)؛ ونيل الأوطار، للشوكاني (٨/ ٢٣٥).

بن كعب طبيياً فقطع منه عرقاً ثم كواه عليه^(١).

والصفة الثالثة: أنهم «لا يتطيرون»؛ أي: لا يتشاءمون بالطيور، ونحوها^(٢)، والتطير لا يختص بالتشاؤم، بل التطير هو: فعلُ العبد ما يحمل على الإقدام أو الإحجام^(٣)؛ فالطيرة شيء يعرض على القلب من جراء شيء يحدث أمامه؛ فيجعله يُقَدِّم على أمر، أو يُحجم عنه، وهذه صفة من لم يكن التوكل في قلبه عظيماً^(٤)، والطيرة من الشرك الأصغر، فهؤلاء من تحقيقهم التوحيد يتركون الأسباب الشركية كالطيرة^(٥).

والصفة الرابعة: أنهم: «على ربهم يتوكلون»؛ أي: يعتمدون على الله لا على غيره، فذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال والخصال، وهو: التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة والخوف والرجاء والرضا به رباً وإلهاً، والرضا بقضائه^(٦)؛ فقوة التوكل على الله من أخص الصفات الدالة على كمال تحقيق التوحيد^(٧)، فمن ترك هذه الأمور توكلًا

(١) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٥)؛ وينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٥٥/١٠).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٧٤).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٧).

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله الراجحي (٦٠).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٧٤).

(٧) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٣٦).

لا تجلدًا ولا تصبراً فهو من كمال تحقيق التوحيد^(١)، فالتوكل هو الحامل على ترك **الأسباب المكروهة**، وهي: الاسترقاء والاكْتواء، و**المحرمة**، وهي: التطير، أما مباشرة الأسباب المباحة والتداوي على وجه مشروع، فغير قاذح في التوكل^(٢)، فالتوكل على الله لا ينافي الأخذ بالأسباب المشروعة، فالواجب على أهل الإيمان أن يتعاطوا الأسباب، ويتوكلوا على الله جَلَّوَعَلَا، ويعلموا أن هذا السبب لا يحدث معه المقصود، فلا يتعلق قلب الموحّد بالسبب، وإنما يفعل السبب؛ لأنه مأمورٌ به رجاءً من الله جَلَّوَعَلَا، واستعانة به أن يحدث مع هذا السبب أسباب آخر من عنده جَلَّوَعَلَا، بها يتم الشفاء^(٣)؛ فالحديث لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً، فإنَّ مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري، لا انفكاك لأحدٍ عنه، بل نفس التوكل: مباشرة لأعظم الأسباب؛ وإنما المراد: أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها؛ توكلًا على الله تعالى، كالاسترقاء والاكْتواء، فتركهم له؛ ليس لكونه سببًا، لكن لكونه سببًا مكروهًا، لا سيما والمريض يتشبث بما يظنه سببًا لشفائه بخيط العنكبوت، وأما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجهٍ لا كراهية فيه فغير قاذح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعًا^(٤)؛ وفي ذلك إنباه إلى أن ما في الحديث ليس حثًا على ترك تعاطي الأسباب، وإنما حثٌّ على ترك تعاطي الأسباب

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٦).

(٢) مقاصد كتاب التوحيد، د. عيسى السعدي (٣٦).

(٣) الأجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١٣٤/١).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٧٤)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٩٥).

المكروهة^(١)؛ فقلوله: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»؛ أي: لا يطلبون الرقية من أحد، ولا يكتون إذا كان فيهم ما يُستشفى بالكَيِّ منه، ولا يتطيرون، والطيرة: شرك، فتركوا الشرك رأسًا، ولم يُنزلوا حوائجهم بأحد يسألونه الرقية فما فوقها، وتركوا الكَيِّ وإن كان يراد للشفاء، والحامل لهم على ذلك قوة توكلهم على الله، وتفويضهم أمورهم إليه، وأن لا تتعلق قلوبهم بشيء سواه في ضمن ما دبره وقضاه، فلا يرغبون إلا إلى ربهم، ولا يرهبون إلا منه، ويعتقدون أن ما أصابهم بقدره واختياره لهم، فلا يفزعون إلا إليه وحده في كشف ضرهم^(٢)، فلا استرقاء لما كان فيه سؤال واستعطاء كان مكروهًا في الشرع، فهو لاء يتركون الأسباب المكروهة؛ لتمام توكلهم، فهم لا يكتفون بترك الأسباب المحرمة، كالطيرة، وإنما لتمام توكلهم يتركون الأسباب المكروهة شرعًا: كالاسترقاء، أو طبعًا: كالكيِّ المكروه لما فيه من الألم^(٣)، فلا استرقاء، والكَيِّ، والتطير كلها اجتمعت في التعلق، إمّا: بأسباب **موهومة**، كالتطير، فهو تعلقٌ بسبب وهمي لا حقيقة له؛ أو بأسباب **مرجوحة**، يعني: تركها أفضل، وليس في الحديث أن أولئك لا يباشرون الأسباب مطلقًا، أو لا يباشرون أسباب الدواء، وإنما فيه ذكر لهذه الثلاث بخصوصها؛ لأنه يكثر تعلق القلب والتفاتة إلى الراقي، أو إلى الكيِّ أو الكاوي، أو إلى التطير، ففيها إنقاصٌ من مقام التوكل، أما التداوي: فهو

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) ينظر: قرّة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٦).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٣١).

مشروع، وهو: إما واجب، أو مستحب، وقد يكون في بعض الأحوال مباحاً، فالتداوي ليس خارماً لتحقيق التوحيد، ولكن الذي هو من صفة أهل تحقيق التوحيد أنهم لا يسترقون بخصوص الرقية، ولا يكتونون بخصوص الكيِّ، ولا يتطيرون، وأما ما عدا ذلك مما أُذن به، فلا يدخل فيما يختص به أهل تحقيق التوحيد، فقوله في هذا الحديث: (لا يسترقون ولا يكتونون ولا يتطيرون) **مخصوصٌ بهذه الثلاثة**، أما الأسباب الأخرى المأذون بها، فلا تدخل في صفة الذين حققوا التوحيد^(١)، فالصحيح أنها تُقيد بهذه الأفعال، ولا يُقاس عليها غيرها؛ لأنَّ هذه الأفعال العرب لهم اعتقاد خاص فيها، فالعرب يعتقدون في الكيِّ اعتقاداً خاصاً، ويعتقدون في الرقية اعتقاداً خاصاً، ويعتقدون في التطير، فقوله في الحديث: (وعلى ربهم يتوكلون)، يعني: تركوا فعل تلك الأشياء توكلًا على الله جَلَّوَعَلَا؛ لأنَّ فيها حاجة للخلق^(٢)؛ فجماع هذه الأمور الثلاثة أن فاعلها الواقع فيها يقع فيه غالباً نقصٌ في التوكل، فتركها من كمال التوكل، وموضع الشاهد من الحديث واضح وظاهر، وهو أنَّ من كَمَّل التوحيد، والذي منه التوكل على الله عَزَّوَجَلَّ؛ حصلت له هذه المزية العظيمة، وهو دخول الجنة بغير حساب ولا عذاب^(٣).

وقيل: إنَّ قوله: (وعلى ربهم يتوكلون)، ليس وصفًا يعود على الأوصاف السابقة؛ فيكون كالتعليل لما قبله، أي: أنهم اتصفوا بتلك الصفات لتوكلهم

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٨).

(٢) الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١/١٣١).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

على الله، وإنما هو وصفٌ جديدٌ زائد على ما ذكر، لأن الكلام إذا دار بين أن يكون تأسيساً أو تأكيداً، فالأصل التأسيس، كما أن التوكل أعم من الصور المذكورة، فإن قوله: (لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون) من صور التوكل^(١).

فالمقصود: أن هذا الحديث فيه دليلٌ على ما ترجم له المصنف، وهو الشاهد للباب أن من حقق التوحيد دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، وأن تفسير ذلك بأن يترك الشرك الأكبر والأصغر، ويترك الأمور المكروهة؛ احتياطاً لعقيدته، فهؤلاء استحقوا هذه المنزلة؛ لأنهم تركوا أموراً محرمة، وهي الطيرة؛ أو مكروهة، وهي طلب الرقية والكِّي من الناس، فهم تركوها استغناءً عن الناس، وتوكلاً على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه شيئاً من بيان معنى تحقيق التوحيد، وثواب ذلك عند الله تعالى^(٣)؛ حيث دلَّ الحديث على أن من أحرز الخصال الأربع المذكورة في الحديث؛ فقد تحقق توحيده، ودخل الجنة بلا حساب ولا عذاب^(٤)، فمناسبة الحديث للترجمة واضحة؛ لأن هؤلاء السبعين ألفاً من تحقيقهم التوحيد يتركون الأسباب التي هي خلاف الأولى كالرقية، ويتركون الأسباب المكروهة كالكي، ويتركون الأسباب المحرمة كالطيرة، وختام ذلك اعتمادهم على الله

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٨).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٨١، ٩٠).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٠).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٥٣).

وتفويضهم الأمور إليه، وهذا بعد أداء الفرائض والانتهاز عن المحارم^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله ﷺ: «ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، مع قوله ﷺ في وصفهم: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»؛ فذكر من صفاتهم ما يدل على أنهم حققوا التوحيد، وذكر جزاءهم المطابق لما ترجم به المصنف، فمن حقق التوحيد كما حققوه صار له من الجزاء كما لهم من الجزاء^(٢).



(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٦١).

(٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ].

أي: أنها مختلفة، فمنهم من يدخل الجنة بغير حساب، ومنهم من يدخل النار بذنوبه ثم يخرج منها، ومنهم من هو بين ذلك ^(١)، وهذه المسألة مأخوذة من قوله: «يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، ثم قال: «هم الذين لا يسترقون، ولا يكتون، ولا يتطيرون» ^(٢)، والذي دلَّت عليه دلائل الوحيين أن مراتب الناس في التوحيد باعتبار مآلهم ثلاث:

الأولى: من كَمَلَ توحيده؛ فدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب.

والثانية: من كان موحدًا، وحصل منه نقصٌ يسير؛ فدخل الجنة بلا عذاب بعد وقوع الحساب.

والثالثة: من حصل منه التوحيد مع نقصٍ كثير، فدخل الجنة بعد حسابٍ وعذاب.

فالناس متفاوتون في التوحيد باعتبار ما دلَّ عليه تفاوتهم في الجزاء، فتفاوت الموحدين في جزائهم في الآخرة دلَّ على تفاوتهم في مقاديرهم منه في التوحيد في الدنيا ^(٣)، فالناس في التوحيد على مراتب وليسوا في درجة واحدة، بل هم متفاوتون في التوحيد كما أنهم متفاوتون في الإيمان؛ فمنهم من يأتي بأقله، ومنهم من يأتي بغايته، وذلك بتحقيق التوحيد وتكميله وتخليصه من الشوائب والأدران ^(٤)، فكلُّ محقق للتوحيد يعد موحدًا، ولا يلزم أن يكون

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٠٦/١).

(٣) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

كل موحد محققاً للتوحيد، ولهذا ينبغي تعلم التوحيد، وتعلم تحقيقه^(١)، وهي المسألة الثانية.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ؟].

أي: تحقيق التوحيد^(٢)؛ يعني: اعرف معنى تحقيق التوحيد حتى يحصل لك الفضل^(٣).

ومعنى تحقيقه: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والإصرار على المعاصي^(٤)، فعلى الموحد أن يُنقي توحيده ويصفيه ويخلصه من شوائب الشرك الأكبر والأصغر، والبدع، والمعاصي القاذحة فيه، وقد جعل المصنف لهذه القوادح أبواباً في كتابه هذا، وثواب من حقق التوحيد، هو: دخول الجنة مباشرة من أول وهلة من غير حساب ولا عذاب سابق^(٥).

فتحقيق التوحيد هو تكميله، لئلا يبقى في قلب العبد شيء غير الله تعالى؛ لأن التحقيق هو: التثبيت، ولا يكون كذلك إلا إذا كان قلبه خالصاً له؛ محبة وخوفاً ورجاء وخشية وإنابة، وجميع أعمال القلوب، ويكون موالياً لربه، قريباً منه مسارعاً إلى محابه، مبتعداً عن كل ما يغضبه^(٦)، وليس هذا معناه أن الإنسان يمكن أن يكون ليس عنده ذنب، ولكن المقصود في هذا أن يكون تائباً غير مصرٍّ على ذنب، وإلا فلا يخلو الإنسان من ذنب^(٧)، فالملوم في فعل

(١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٠٦/١).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٠).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٣).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١٣٩/١).

المعصية هو استمرارها والمداومة عليه، أما مجرد وقوعها مع المبادرة إلى التوبة فيها، فلا يقدح في وقوع تحقيق التوحيد من العبد، فإن العبد لا يسلم من معصية باعتبار الجبلية الإنسانية، والخلقة الآدمية، فذكر المعصية منافية للتوحيد؛ أي: باعتبار الإخلاد إليها والمداومة عليها، وعدم المبادرة بالتوبة، أما مجرد طرؤها مع المبادرة إلى التوبة، فإنه لا يقدح في تحقيق توحيد العبد^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ].

أي: لقوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، فقد تبرأ منهم، وكَفَر بهم، وعاداهم، وكَسَر أصنامهم، وهذا هو الغاية في تحقيق التوحيد^(٢)، فإن هذه الآية سبقت للثناء على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام، وإذا كان مناط الثناء انتفاء الشرك عنه؛ دَلَّ ذلك على أن كل من انتفى عنه الشرك فهو محل ثناء من الله تعالى^(٣)، فعلم بذلك أنه لا يحصل تحقيق التوحيد إلا بالبراءة من الشرك^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ [سُبْحَانَهُ] (٥) عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشَّرْكِ].

أي: لقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾، وهذا يتضمن إقبالهم على الله تعالى، وسلامتهم من الشرك مطلقاً، وهذا هو تحقيق التوحيد^(٦)، فهؤلاء هم

- (١) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٥٣).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٧).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٥) زيادة من نسخة أسامة.
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٥٣).

سادات الأولياء، وكلام المصنف من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ أي: الأولياء السادات، وليس يريد رَحْمَةُ اللَّهِ السادات من الأولياء، بل يريد الأولياء الذي هم سادات الخلق^(١).

قال المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ: [الخامسة: كَوْنُ تَرْكِ الرُّقِيَّةِ وَالْكِيِّ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ].

لقوله: «هم الذين لا يسترقون ولا يكتوون»؛ وذلك لما فيه من التفات القلب إلى غير الله تعالى^(٢)، وفيه كراهة الاكتواء والاسترقاء: أما الأول؛ فلما فيه من التعذيب بالنار، وأما الآخر؛ فلما فيه من الاحتياج إلى الغير فيما الفائدة فيه مظنونة غير راجحة^(٣)؛ والمقصود: أن الاسترقاء والكيِّ مباحان، لكن لما ترك ذلك توكلًا على الله كان محققًا للتوحيد^(٤)، فتركهم ذلك من تحقيق تمام التوحيد^(٥).

والمراد بقول المصنف: (ترك الرقية والكي)، يعني: الاسترقاء والاكتواء^(٦)، فالمراد بترك الرقية والكي هنا: ترك طلبهما لا ترك فعلهما، فإن النبي ﷺ رقى وكوى غيره^(٧)، والكي فيه خلاف كما سبق في الشرح، فمنهم من قال: إن طلبه أيضًا مثل: الرقية؛ لأنه قال: (ولا يكتوون)؛ يعني: لا يطلبون أحدًا أن يكوئهم، ومنهم من قال: بتركه مطلقًا، فالكيُّ مكروه مطلقًا سواء طلب من أحد أن يكوئه أو قام هو بكي نفسه، فالكي نفسه مكروه؛ لأن فيه ألمٌ محقق^(٨).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٧).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٣).
- (٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (١/ ٤٩٠).
- (٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٢).
- (٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٦٣).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٧).
- (٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ١٣٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِتِلْكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ^(١)].

أي: تركوا هذه الخصال توكلًا على الله لقوله: «وعلى ربهم يتوكلون»^(٢).

والخصال هي: ترك الاسترقاء، وترك الاكتواء، وترك التطير؛ يعني: أن

الحامل والدافع لأولئك لترك هذه الأشياء هو: قوة التوكل على الله عَزَّجَلَّ^(٣).

وهذا من المصنف رَحِمَهُ اللهُ ترجيح لكون قوله: «وعلى ربهم يتوكلون»: أنه

من عطف العام على الخاص، وأنها تعود على جميع ما تقدم من الصفات^(٤)؛

لأن كل واحدة منها صفة خاصة من التوكل وهو أعم من ذلك، فالتوكل هو

الأصل الجامع الذي تفرعت عنه تلك الأفعال والخصال^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: عُمُقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ لِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ

لَمْ يَتَأَلَوْا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ].

لأنهم خاضوا في تحديد ما يثبت به هذا الفضل^(٦)؛ أي: لقول بعضهم:

(فلعلمهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ)، وقول بعضهم: (لعلمهم الذين ولدوا

في الإسلام فلم يشركوا بالله شيئًا)، وذكروا أشياء^(٧)، فلم ينل هؤلاء السبعون

ألفًا هذا الثواب إلا بعمل، ووجهه: أن الصحابة خاضوا فيمن يكون له هذا

(١) في نسخة الحبيشي: [وَهُوَ التَّوَكُّلُ].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٣).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٨)؛ وشرح مسائل كتاب

التوحيد، خالد الهويسين (٥٢).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٣).

الثواب العظيم وذكروا أشياء^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْخَيْرِ].

يعني: الصحابة؛ وذلك عندما تداولوا هذه المسألة^(٢)؛ فلمَّا حرصوا على معرفة أعمالهم ليعملوا بها فيحصلوا ثواب الذين يدخلون الجنة بغير حساب؛ دلَّ ذلك على حرصهم على الخير^(٣)، فوجهه: خوضهم في هذا الشيء؛ فهم بحثوا وخاضوا وحققوا، ثم رجعوا يسألون النبي ﷺ؛ ليتوصلوا إلى تلك الأوصاف التي توجب ذلك الفضل^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ].

أي: أنه يدخل الجنة منهم خلقٌ كثير فهذا بالكمية، وأما بالكيفية فدخل سبعين ألفاً منهم الجنة بغير حساب ولا عذاب^(٥)؛ ففضيلة هذه الأمة بالكميَّة: لأن النبي ﷺ رأى سواداً عظيماً أعظم من السواد الذي كان مع موسى، وأما فضيلتها بالكيفية: فلأن معهم هؤلاء الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون^(٦).

وقيل: إن الكمية: العدد، والكيفية: الوصف، ففضيلتها بالكمية: أنهم أكثر أهل الجنة عدداً، فأهل الجنة مائة وعشرون صفًا، وهذه الأمة كما جاء في الحديث ثمانون صفًا، وبالكيفية: كما في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٨).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١٣٩).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٨).

لِلنَّاسِ ﴿١﴾، فهي أفضل الأمة كثرةً وصفةً (٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى].

أي لقوله: «إذ رفع لي سواد عظيم فظننتهم أمتي، فقيل: هذا موسى وقومه»، ثم ذكر ما يدل على أن هذه الأمة أفضل منهم (٣)، فاستدل المصنف بكثرتهم على فضلهم، لكونه رأى سوادًا عظيمًا قد سدَّ الأفق (٤)، ففضيلة أصحاب موسى من حيث الكثرة، وأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ من أكثر الأنبياء تابعًا، وإلا فهم من أعتى الأمم جحودًا واستكبارًا (٥)؛ ولذا فإن التعبير بقول: (كثرة أتباع موسى) أنسب لدلالة الحديث؛ لأن الحديث يقول: (سواد عظيم فظننت أنهم أمتي)، وهذا يدل على الكثرة (٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: عَرَضُ الْأُمَمِ عَلَيْهِ].

أي: لقوله: «عُرِضَتْ علي الأمم»، والمراد أن الله أراه مثالها إذا جاءت يوم القيامة (٧)، ويحتمل أن يكون هذا ليلة الإسراء، أو في رؤيا المنام، ورؤيا الأنبياء وحي (٨)، فهذا العرض في المنام، فما ذكره ﷺ في قوله: (عرضت علي الأمم)، هو رؤيا منامية، وما يرى في المنام هو مثال وليس بحقيقة، والحقيقة هي الرؤيا

(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٦٣).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١٣٩).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤).

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٨).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤).

(٨) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٦٤).

البصرية، فعُرضت عليه الأمم في المنام^(١)؛ وهذا من المعجزات، فهو رآها كما تأتي يوم القيامة^(٢)، ولما عرضت عليه الأمم؛ دلّ ذلك على شرفه وعلو مكانته وفضله على الأنبياء والمرسلين جميعاً^(٣)، فهذا له فائدتان: الأولى: تسليته؛ حيث رأى من الأنبياء من ليس معه إلا الرجل والرجلان، ومن الأنبياء من ليس معه أحد، فيتسلى بذلك، ويقول: ما كنت بدعاً من الرسل؛ والثانية: بيان فضيلته وشرفه، حيث كان أكثرهم أتباعاً وأفضلهم؛ فصار في عرض الأمم عليه هاتان الفائدتان^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا].

أي: لقوله: «فرايت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد»^(٥)؛ أي: ممن تبعه، ولولا أن كل نبي متميز عن النبي الآخر لاختلط بعضهم ببعض، ولم يعرف الأتباع من غير الأتباع^(٦)، فالأمم يوم القيامة تتمايز مع أن الموقف واحد، ولكنهم يتمايزون كل في زُمرة من تبع^(٧)، فكل أمة تأتي مع نبيها، ولا يأتي معه إلا من استجاب له فقط، أما الكافرون فهم يُحشرون جميعاً من أولهم إلى آخرهم^(٨).

(١) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ١٤١).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٩).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٥٤).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٠٩).

(٧) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/ ١٤١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: قِلَّةٌ مِّنْ اسْتِجَابٍ لِلْأَنْبِيَاءِ].

وهو واضح من قوله: «والنبي ومعه الرجل والرجلان»^(١)، وهذا من أعجب ما يكون! أن يأتي نبي ليس معه أحد، وهذا مصداق قول الله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَلِنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾، وغير ذلك من الآيات التي تدل على قلة الاهتداء في بني آدم^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ].

أي: لقوله: «والنبي وليس معه أحد»^(٣)، وهذا لا يُنقص منزلته ولا يقدر في مكانته، ولا يقلل من أجره؛ لأن المطلوب من العبد أن يدعو إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن يبين الحق، أما الاستجابة فليست إليه^(٤)، فلا يحزن الداعي إلى الله إذا لم يُجبه أحد^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْاِغْتِرَارِ بِالْكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ].

أي: أن هذا الحديث يفيد أن الأكثر لم يتبعوا الرسل فلا يُغْتَرَّ بهم، وأن الأقل هم الذين اتبعوهم فلا يُزْهَدُ بهم، بل يُتَّبَعُ الحق الذي هم عليه، ويترك

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ١٠٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ١٠٩).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٥).

الباطل الذي عليه الأكثر، ولا يُغترُّ بهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]^(١)، فالكثرة قد تكون ضللاً، قال الله تعالى: ﴿وإن تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وأيضاً الكثرة من جهة أخرى إذا اغترَّ الإنسان بكثرته وظن أنه لن يغلب أو أنه منصور؛ فهذا أيضاً سبب للخذلان؛ **فكلام المصنف له وجهان:**

الوجه الأول: أن لا نغترَّ بكثرة الهالكين فنهلك معهم.

والوجه الثاني: أن لا نغترَّ بكثرة الناجين فيلحقنا الإعجاب بالنفس وعدم الزهد في القلة؛ أي: أن لا نزهد بالقلة؛ فقد تكون القلة خيراً من الكثرة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الرَّخْصَةُ فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ].

وهذا مأخوذ من قوله: «لا رقية إلا من عين أو حمة»^(٣)؛ يعني: لا رقية نافعة ومجدية أكثر منها في هذا^(٤)، فالنفي هنا يُراد به نفي الكمال؛ أي: لا رقية أنفع، أو لا رقية كاملة أو نافعة^(٥)، والرخصة؛ يعني: الجواز والإباحة^(٦)، وهي لا تُفعل إلا عند الحاجة؛ لأنها الحكم الذي جاء على خلاف القاعدة الشرعية^(٧)، والعين: إصابة العائن غيره، والحمة: قرصة العقرب، وشبهها من

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١١٠).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ١٤١).

(٥) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٥).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ١٤١).

ذوات السموم^(١)، فالْحُمَةُ: اسمٌ لكل شيء يلدغ أو يلسع^(٢)، فيجوز الرقية من العين والحمة، لكن الكمال عدم طلب الرقية^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ كَذَا وَكَذَا»؛ فَعِلْمُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي].

أي: لَمَّا ذكر حصينٌ أنه فعَل الرقية لما بلغه من حديث بريدة؛ صَوَّبَهُ سعيدٌ، ثم بين له ما هو أفضلٌ من ذلك، وأنه لا يُخالفه ولكنه يزيدُ عليه^(٤)، فقوله: (ولكن كذا وكذا) هو نقلٌ له من منزلة إلى منزلة أعلى منها، فلم يثرب عليه بل نقله إلى الكمال، ولذلك قال: (فعلم أن الحديث الأول لا يخالف الثاني)؛ لأن الحديث الأول رخصة وإباحة، وأما الثاني ففضيلة وسبق^(٥)؛ فقوله في الحديث الأول: (لا رقية إلا من عينٍ أو حمة) لا يخالف الحديث الثاني؛ لأن الثاني إنما هو في الاسترقاء، والأول في الرقية؛ فالإنسان إذا رقى نفسه أو أتاه من يرقيه ولم يمنعه؛ فإنه لا ينافي قوله: (ولا يسترقون)، **فهناك مرتبتين:**

المرتبة الأولى: أن يطلب من يرقيه، وهذا قد فاته الكمال.

والمرتبة الثانية: أن لا يمنع من يرقيه، وهذا لم يفته الكمال؛ لأنه لم يسترق ولم يطلب، وأما منعه من يرقيه، فهذا خلاف السنة؛ فإن النبي لم يمنع عائشة

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤).

(٣) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٦٨).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

أن ترقيه، وكذلك الصحابة لم يمنعوا أحداً أن يرقيه؛ لأن هذا لا يؤثر في التوكل^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ].

أي: لقول حصين: (أما إني لم أكن في صلاة)، فخاف أن يظن الحاضرون أنه قام يصلي، فدفع عن نفسه إيهام العبادة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»؛ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ].

أي: لكونه قُتِلَ شهيداً في سبيل الله؛ فوَقَعَ كما أخبر^(٣)، فهذا دليل من دلائل النبوة؛ لأنه أمر غيبي، ولا يكون إلا بوحي، فدلَّ على نبوة النبي محمد ﷺ^(٤)؛ أو لأن عكاشة بن محصن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بقي محروساً من الكفر حتى مات على الإسلام، فيكون في هذا علم؛ يعني: دليلاً من دلائل نبوة الرسول ﷺ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ].

أي: لقوله: «أنت منهم»؛ أي: الذين يدخلون الجنة بغير حساب^(٦)؛ فشهد له أنه من السابقين إلى الجنة بلا حساب ولا عذاب^(٧).

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١١٠).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٥٧).

(٥) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١١١).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١ / ١٤٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِيضِ].

المعاريض هي: الكلام المتضمن إطلاق لفظٍ يوهم معنى مع إرادة غيره^(١)، فهي الكلام ذو الوجهين يُتَوَقَّعُ له معنيان، أحدهما قريب والآخر بعيد، فيريد المتكلم معنى ويذهب وَهْلُ السامع إلى معنى لآخر^(٢)؛ فالمعاريض: هي التورية بالشيء عن آخر بلفظٍ يشرُّكُه فيه أو يحتمله مجازُه أو تصريحه، فمتى وقعت المعاريض على هذا النحو جازت، وفي المعاريض مندوحة عن الكذب، وفيها توسعة ونأي بالنفس عن الوقوع في الكذب، كما في هذا الحديث^(٣).

أي: لما خاف أن يقوم من ليس بأهل فيطلب ذلك سدَّ الباب بقوله: «سبقك بها عكاشة»^(٤)؛ فإن هذا في الحقيقة ليس هو المانع الحقيقي، بل المانع: إما أن يكون هذا الرجل منافقاً فلم يُرد النبي ﷺ أن يجعله مع الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، وإما خوفاً من انفتاح الباب؛ فيسأل هذه المرتبة من ليس من أهلها^(٥)، والقول بأنه منافق، فيه نظر؛ لأنه ورد أنه من الأنصار، والأصل سلامة الصحابة^(٦)، فهو بمنأى عن النفاق لأمرين:

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٤).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٥).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١١٢).
- (٦) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

أحدهما: أن الأصل في الصحابة عدم النفاق،

والآخر: أن مثل هذا السؤال لا يصدر إلا عن قصدٍ صحيح، فلا اجتماع هذين الأمرين استبعد أن يكون منافقاً؛ خلافاً لما ذكره ابن الجوزي وغيره، فالمراد مما فعله النبي ﷺ سدُّ الباب لئلا يتسلسل، وأما قول من قال: كان منافقاً؛ فهذا باطل، وهذا اختيار ابن تيمية، والشارح سليمان بن عبد الله^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ].

أي: لكونه لم يقل: (لست منهم)؛ فيقع في نفسه شيءٌ، ولكنه قال: «سبقك بها عكاشة»^(٢)، فقول المصنف: (حسن خلقه)؛ وذلك لأن ردَّ هذا الرجل وسدَّ الباب على وجه ليس فيه غضاظة على أحد ولا كراهة^(٣).



(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٥٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١١٢).

بَابُ: الْخَوْفِ مِنَ الشَّرِّ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
الآية [النساء: ٤٨].

وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَجُنَّبْنِي وَبَنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].
وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ: الشَّرُّ الْأَصْغَرُ» فَسُئِلَ عَنْهُ؟
فَقَالَ: «الرِّيَاءُ» ^(٢).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو [مِنْ دُونِ اللَّهِ] ^(٣) نِدَاءً دَخَلَ النَّارَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٤).

- (١) في نسخة الحبيشي: [وقول الله عز وجل].
(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤١٢٠)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١) / (١٠٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٨٤): «أخرجه أحمد بسند حسن»؛ وقال المنذري: «رواه أحمد بإسناد جيد»؛ وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٤٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٣٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٨): «حسن بمجموع طرقه».
(٣) زيادة من نسخة الحبيشي، وهو الموافق للفظ البخاري في صحيحه. وفي بقية النسخ: [لله].

- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا، برقم: (٤٤٩٧).

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الخوف من الشرك.

الثانية: أن الرياء من الشرك.

الثالثة: أنه من الشرك الأصغر.

الرابعة: أنه أخوف ما يخاف منه على الصالحين.

الخامسة: قرب الجنة والنار.

السادسة: الجمع بين قربهما في حديث واحد، [على عمل]^(٢) [واحد]^(٣) [مُتَقَارِبٍ فِي الصُّورَةِ]^(٤).

السابعة: أنه^(٥) من لقيَهُ [لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ]^(٦) يُشْرِكُ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٩٣)، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار. ولفظة «شيئاً» في الموضع الثاني من الحديث ليست عند مسلم، والشق الأول من الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم: (١٢٩)، ولفظه: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة. قال: ألا أبشّر الناس؟ قال: لا، إني أخاف أن يتكلموا».

(٢) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

(٥) في نسخة دغش: [أن].

(٦) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.

بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ.

الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ: [وَهِيَ^(١)] سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وَقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

الْعَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ.



(١) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: الْخَوْفِ مِنَ الشَّرْكِ].

الشَّجْج

أراد المصنف بهذا الباب أن يذكر النصوص التي تُبين وجوب الخوف من الشرك، والتحذير منه ^(١)؛ لأنه أعظم ذنب عُصي الله به؛ لما فيه من تنقيصٍ لرب العالمين؛ ولهذا رتب الله عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه من إباحة دماء أهله وأموالهم، وسبي نسائهم وأولادهم، وعدم مغفرته من بين الذنوب إلا بالتوبة منه ^(٢)؛ فالشرك ينافي التوحيد، ويوجب دخول النار والخلود فيها، وحرمان الجنة إذا كان الشرك أكبر، ولا تتحقق السعادة إلا بالسلامة منه؛ ولذا كان حقاً على العبد أن يخاف منه أعظم خوف وأن يسعى في الفرار منه ومن طريقه ووسائله وأسبابه، ويسأل الله العافية منه كما فعل ذلك الأنبياء والأصفياء وخيار الخلق ^(٣)؛ فنبه المصنف بهذه الترجمة على أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف من الشرك، ويحذره، ويعرف أسبابه وأنواعه؛ لئلا يقع فيه ^(٤)، **ووجه الخوف من الشرك من جهتين:**

الأولى: أن في بعض أنواعه خفاء، وهو شرك النيات والمقاصد.

والثاني: كونه مخوفاً؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا أخبر أنه لا يغفره لمن مات عليه ^(٥).

- (١) بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوب (٦٩)؛ والمزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩).
- (٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٣)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (٤٨).
- (٣) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٣٩).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٥٣).
- (٥) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (٨٢).

قوله: (باب: الخوف من الشرك)؛ أي: بابُ بيان وجوب الخوف من الشرك^(١)، وتحتّمه والتحذير منه، وبيان ما يترتب على الوقوع فيه من الخسران الأبدي، والعذاب السرمدي^(٢).

والشرك يعم الأكبر والأصغر^(٣)؛ لأن كلمة (الشرك) جاءت محلاة بـ(أل)، فشمّل نوعي الشرك^(٤). وهذه الترجمة مشتملة على كلمتين: الأولى: (الخوف)، والثانية: (الشرك).

فأما (الخوف)، فحقيقته: فرار القلب ذعرًا وفزعًا^(٥)، يقال: خاف الشيء: فزع منه واتقى، وهو ضد: أمن، فحقيقة الخوف من الشرك: صدق الالتجاء إلى الله، والاعتماد عليه والابتغال والتضرع إليه، والبحث والتفتيش عن الشرك ووسائله وذرائعه، ليسلم من الوقوع فيه^(٦).

والخوف من الشرك يثمر ثمرات منها: أن يكون متعلّمًا للشرك بأنواعه حتى لا يقع فيه؛ ومنها: أن يكون متعلّمًا للتوحيد بأنواعه حتى يقوم في قلبه الخوف من الشرك ويعظّم، ويستمر على ذلك؛ ومنها: أن الخائف من الشرك

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن باز (٦٠).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان (٢٩٠/١)؛ والقول السديد على كتاب التوحيد، فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك (٤٩)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٧٢).

(٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٧٢).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٨).

يكون قلبه دائماً مستقيماً على طاعة الله^(١).

وأما (الشرك) فيقع شرعاً على معنيين:

أحدهما: عامٌّ؛ وهو: جعلُ شيءٍ من حق الله لغيره. وحقُّ الله نوعان: حقٌّ في المعرفة والإثبات، وحقٌّ في الإرادة والقصد والطلب، وينشأ عن هذين الحقيقتين أن الواجب لله توحيدُه في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، فإذا جعلُ شيءٌ من حق الله لغيره كان الشرك واقعاً إما في الربوبية أو الألوهية أو الأسماء والصفات.

والآخر: خاصٌّ؛ وهو: جعلُ شيءٍ من العبادة لغير الله جَلَّوَعَلَا. فإن اسم الشرك في خطاب الشرع أكثر ما يُراد به ما تعلّق في العبادة^(٢).

وبعض العلماء يُطلقُ في التعريف بقولهم: إن الشرك هو: (جعل شيء من أفعال العباد لغير الله)، وهذا الإطلاق ممتنع؛ إذ من أفعال العباد ما لا يقع عبادةً، كالأكل والشرب والنوم والسهر وغيرها، فلا بُدَّ من قيد (التقرب)، فيقال: جعلُ شيء من أفعال العباد المتقرب بها لغير الله، ويُغني عن هذا القيد اختصاراً قولنا: جعل شيء من العبادة لغير الله؛ لأنها لا تقع إلا تقرباً^(٣).

قال ابن القيم في بيان الشرك: أن يجعل الله عدلاً بغيره في اللفظ أو القصد أو الاعتقاد^(٤).

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢).
 - (٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
 - (٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
 - (٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/٢٥٣).

فالشرك الأكبر بمعناه الشامل هو: تسوية غير الله بالله، وإشراك غير الله مع الله فيما هو من خصائص الله، وهذا يشمل جميع أنواع الشرك، فهذا تعريف الشرك بعمومه؛ وأما تعريف الشرك الأكبر في توحيد الألوهية، وهو الذي يخصنا في هذا الكتاب فيعرف بأنه: صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله تذللًا وتعظيمًا، وأما تعريف الشرك الأصغر فعرفه بعض أهل العلم بأنه: كل ما أُطلق عليه لفظ الشرك ولم يصل حدَّ الشرك الأكبر^(١)؛ أي: ما حَكَمَ الشارع عليه بأنه شرك، وليس فيه تنديد كامل يُلَحِّقُهُ بالشرك الأكبر، وعبر عنه بعض العلماء بقوله: ما كان وسيلة توصل إلى الشرك الأكبر^(٢)، فقد ذكر الشيخ السعدي حدَّ الشرك الأصغر بقوله: كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة^(٣)، فهو يشمل: جميع الأقوال والأفعال التي يُتَوَسَّلُ بها إلى الشرك، كالغلو في المخلوق الذي لا يبلغ رتبة العبادة، وكالحلف بغير الله، ويسير الرياء، ونحو ذلك^(٤)، فالشرك الأصغر هو: كل وسيلة اعتقادية أو قولية أو عملية توصل إلى الشرك الأكبر، الاعتقادية كالرياء، والقولية كالحلف بغير الله، والعملية كالصلاة أو الدعاء عند القبور^(٥).

والخلاصة: أن الشرك يُعبر عنه بالتنديد، والتنديد منه ما هو تنديد أعظم،

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن بن سعدي (٦٥).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن بن سعدي (٣٩).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

ومنه ما هو تنديد أصغر ليس فيه صرف العبادة لغير الله، فإذا كان التنديد بجعل العبادة لغير الله: صار التنديد شركاً أكبر، وإذا كان التنديد بجعل غير الله جَلَّوَعَلَا ندّاً لله في عمل، ولم يبلغ ذلك الشرك الأكبر: فإنه يكون أصغر، وهو المسمى بالشرك الأصغر^(١).

ومن عقل شرّ الشرك وسوء عاقبته؛ أدرك أن الخوف منه هو من أجل الخوف الذي ينبغي أن يلتبس به العبد؛ فإنّ فلاح العبد في الدارين موقوفٌ على سلامة العبد من الشرك، ولا يتحرّز منه إلا من خافه، فمن خاف شيئاً جانبه ونأى عنه، فالعارف بالتوحيد يحذّرُ الشرك أشدّ الحذر^(٢).

مقصود الترجمة:

إبعاد النفوس عن الشرك كله؛ بتخويفها منه لتحذره، فإن الناس إذا خافوا الشرك اجتنبوه، فأراد المصنف حثهم على الخوف منه وبيان وجوب ذلك، وتقدير الترجمة: باب وجوب الخوف من الشرك^(٣).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة ظاهرة: فإن الخوف من الشرك من أهم ما يكون من ثبوت التوحيد^(٤)؛ لأن الخوف من الشرك يوجب توقيه، والنجاة منه، والسعي في

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٨).

تحقيق ثبوت التوحيد^(١)؛ فإنه لا يكفي أن تعرف التوحيد، بل لا بُدَّ أن تعرف ضده، فلا بُدَّ من معرفة الشرك التي كانت عليه الجاهلية، لتعرف التوحيد، وتعرف ما يناقض التوحيد^(٢).

مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة:

ذكر المصنف فيما سبق التوحيد ووجوبه على كل أحد، ثم ذَكَرَ فضله وما يكفر من الذنوب، ثم ذَكَرَ تحقيقه، وأنَّ من حققه دخل الجنة بلا حساب ولا عذاب، وفي هذا الباب ذكر الخوف من الشرك؛ فإنه لما ذكر التوحيد، وفضله، وتحقيقه: ناسب أن يذكر الخوف من ضده، وهو الشرك؛ ليحذره المؤمن ويخافه على نفسه^(٣)، فلما تكلم المصنف عن وجوب التوحيد وفضله ومراتب الناس في تحقيقه في الأبواب السابقة جاء بهذا الباب ليُبين أنَّ على الموحد الخوف مما يضاده ويناقضه، وهو الشرك؛ وفي هذا زيادةً بيانٍ للتوحيد ومعناه وحقيقته، لأنَّ كما قيل: والحسن يُظهرُ حسنه الضد... وبضدها تتبين الأشياء، ومعرفةُ الشر تُعين على السلامة منه وعلى الوقاية منه، وعلى التخلص منه^(٤)؛ فكل الأبواب الثلاثة تتعلَّق بالتوحيد، ولما كان ضد التوحيد هو الشرك؛ أتى المصنف بهذا الباب بعد الكلام على التوحيد؛ ليُبين خطر الشرك على الموحد، وأنه لا بُدَّ عليه أن يعرف التوحيد ويعمل به، ولا بُدَّ أن يعرف ضده، وهو الشرك^(٥)؛ فمناسبتة لما قبله من الأبواب؛ هو التخويف

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد ابن حميد (٧٤).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٤٨).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٦١).

من ترك التوحيد بعد ذكر الترغيب في التوحيد، فيكون الأمر بالتوحيد قد جاء من جهة الترغيب والترهيب^(١).

فالمقصود أن هذا الباب في غاية المناسبة للأبواب السابقة؛ فقد جاء المصنف به بعد تحقيق التوحيد؛ لأن كل باب بعد تحقيق التوحيد هو من تحقيق التوحيد، فمن تحقيق التوحيد الخوف من الشرك، ومن تحقيق الدعوة إليه، وهكذا إلى نهاية الكتاب، ولأن الإنسان يرى أنه حقق التوحيد، وهو لم يحققه، فلا يغتر بنفسه^(٢).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

مناسبتة للباب قبله ظاهرة وهي: أن تحقيق التوحيد عند أهله لا بُدَّ أن يقرن معه الخوف من الشرك، وقُلَّ من يكون مخاطراً بتوحيده أو غير خائف من الشرك؛ ويكون مع هذا على مراتب الكمال، بل لا يوجد، فكل من حقق للتوحيد فلا بد أن يخاف من الشرك، ويدعو الله بأن يُبعد عنه الشرك^(٣)؛ فكأن المصنف يشير بهذه الترجمة إلى أنه ينبغي للإنسان ألا يركن إلى كونه قد حقق التوحيد، بل لا بُدَّ مع مجاهدته وعمله في تحقيق التوحيد أن يكون خائفاً وجلاً من الشرك، وأنه لا يحصل كمال تحقيق التوحيد إلا بالخوف من الشرك، فتكون مناسبة هذا الباب للذي قبله من وجهين:

الأول: التأكيد على أنه مهما بلغ العبد في تحقيق التوحيد، فالواجب عليه

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤).

(٢) الإفادات على كتاب التوحيد، د. محمد بن سرار اليامي (٤٤).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥١).

أن لا يأمن على نفسه الشرك، بل لا بُدَّ مع عمله على تحقيق التوحيد أن يكون خائفاً وجلاً من الوقوع في الشرك^(١)؛ لأن الإنسان يرى أنه قد حقق التوحيد وهو لم يحققه، ولهذا قال بعض السلف: «ما جاهدت نفسي على شيء مجاهدتها على الإخلاص»، وذلك أن النفس متعلقة بالدنيا تريد حظوظها من مال أو جاه أو رئاسة، وقد تريد بعمل الآخرة الدنيا، وهذا نقص في الإخلاص، وقل من يكون غرضه الآخرة في كل عمله، ولهذا أعقب المصنف رَحِمَهُ اللهُ ما سبق من باب بهذا الباب، وهو الخوف من الشرك^(٢).

والثاني: أن من كمال تحقيق التوحيد وتمامه أن يكون الإنسان خائفاً من الشرك وَجِلاً منه، فإنه إذا كان كذلك سَلِمَ له توحيده، وصَحَّ له إيمانه^(٣)، وهذا وجه مناسبته للباب الذي قبله؛ فإن الخوف من الشرك هو من مقومات تحقيق التوحيد، فمن تحقيق التوحيد: الخوف من الشرك، فكأن المصنف يقول لك: إذا كنت تخاف من الشرك، وعرفت ما توعده الله به أهل الشرك من أنه لا يغفر لهم، فينبغي لك أن تعلم وأن تتعلم ما سيأتي في هذا الكتاب، فإن هذا الكتاب موضوع لتحقيق التوحيد، وللخوف من الشرك، والبعد عنه، فما بعد هذين البابين: (باب: من حقق التوحيد) و(باب: الخوف من الشرك) تفصيلٌ لهاتين المسألتين العظيمتين اللتين هما: تحقيق التوحيد، والخوف من الشرك؛ بيان معناه وبيان أنواعه^(٤).

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٣٩).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١١٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ الآية [النساء: ٤٨]].

الشَّجْ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر آيتين وثلاثة أحاديث.

وأورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الباب وجهين للخوف من الشرك:

الأول: أن الشرك لا يُغفر أبداً.

والثاني: أن الشرك منه شرك أصغر يعرض للمسلم في عبادته لربِّه وقد لا يشعر به ^(٢).

فالدليل الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وفي هذه الآية أخبر الله تعالى: أنه لا يغفر لعبدٍ لقيه وهو مشركٌ به، وهذا هو الشاهد من الآية للترجمة، وقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾؛ أي: يغفر ما دون الشرك من الذنوب لمن يشاء من عباده ^(٣)، فهذه الآية من أعظم ما يوجب الخوف من الشرك؛ لأن الله تعالى قطع المغفرة عن المشرك، وأوجب له الخلود في النار، وأطلق ولم يُقيد، ثم قال: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فخصَّص وقيد فيما دون الشرك، فهذا الذنب الذي هذا شأنه لا يأمن العبد أن

(١) في نسخة الحبيشي: [وقول الله عَزَّجَلْ].

(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٨٤)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، الحمدان (٤٩).

يقع فيه، فلا يرجى له معه نجاة، إن لم يتب منه قبل الوفاة^(١)؛ فتبين بهذه الآية: أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، وما دونه من الذنوب فهو داخل تحت المشيئة: إن شاء غفره بلا توبة، وإن شاء عذَّب به؛ وهذا يوجب للعبد شدة الخوف من الشرك الذي هذا شأنه عند الله؛ لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم؛ إذ مضمونه تنقيصُ رب العالمين، وصرفُ خالص حقه لغيره، وعدلُ غيره به^(٢)؛ فهذه آية عظيمة بيّنت خطورة الشرك ووجوب الخوف منه، وأنه لِعَظَمِهِ فإن الله لا يغفره لصاحبه فلا يستره ولا يتجاوز عنه^(٣).

وجه الاستدلال من الآية: أَنَّ (أَنَّ) في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، موصول حرفي، فتكون وما بعدها في تأويل مصدر تقديره: إشراكاً به، أو: الإشراك به، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي؛ فتفيد العموم، فيكون معنى الآية: إن الله لا يغفر الإشراك به، أو لا يغفر إشراكاً به^(٤)، وهذا يدل على أن الشرك الذي نُفِي هنا يعمُّ: الأكبر، والأصغر، والخفي، فكل أنواع الشرك لا يغفرها الله جَلَّوَعَلَا؛ وذلك لعظم خطيئة الشرك، وإذا كان الشرك بأنواعه لا يغفر، فهذا يوجب الخوف منه أعظم الخوف^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَيَعْفُرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٥٢).

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٢٨٤/١)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٩٩).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١١٣/١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٣).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٥).

يَشَاءُ ﴿١﴾، المراد بالدون هنا: ما هو أقل من الشرك، وليس ما سوى الشرك^(١)؛ فوجه الاستدلال من الآية: أن فيها عمومًا يشمل أنواع الشرك جميعًا، وأنها كلها لا تغفر، فيكون ذلك موجبًا للخوف من الشرك، وإذا وقع أو حصل الخوف والوجل من الشرك في القلب، فإن العبد سيحرص على معرفة أنواعه حتى لا يقع فيه، وحتى يُحذّر أحبابه ومن حوله منها^(٢).

والآية التي استدل بها المصنف هنا هي في المغفرة بلا توبة، فمن مات على الشرك من غير توبة، فإن الله لا يغفر له، ويدخله النار خالدًا مخلدًا فيها إن كان شركًا أكبر؛ وأما صاحب الشرك الأصغر إذا مات عليه بلا توبة، فإنه محلّ خلاف بين العلماء هل يغفر له أم لا يغفر له، لكنه لا يُخلد في النار؛ لأنه موحد^(٣)؛ وهذا مما يفارق فيه الشرك الأصغر الشرك الأكبر: أن الشرك الأكبر يوجب الخلود في النار، وأما الشرك الأصغر فلا يوجب الخلود في النار^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل على أن الشرك أعظم الذنوب، لأن من مات عليه لا يُغفر له، وهذا يوجب للعبد شدة الخوف من هذا الذنب الذي هذا شأنه عند الله^(٥).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١١٤).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٦).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٣٦).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٦٠).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣)؛ والجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر السبيعي (٤٨).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، فالشرك كله غير مغفور لصاحبه، وما كان كذلك فهو حقيق بالخوف منه^(١)، فيجب الخوف من الشرك؛ لأنه يحرم العبد مغفرة الله^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾] (إبراهيم: ٣٥).

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وهي في غاية الوضوح في وجوب الخوف من الشرك والحذر منه، فهذا خليل الرحمن من أولي العزم من الرسل، وإمام الموحدين والحنفاء، خاف على نفسه وعلى بنيه الشرك، فقال^(٣): ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾؛ أي: اجعلني وبنِيَّ في جانبٍ عن عبادة الأصنام، وباعد بيني وبينها، وإنما دعا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بذلك؛ لأنه رأى أكثر الناس افتتن بها، لقوله: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾، فخاف من ذلك، ودعا الله أن يعافيه وبنيه من عبادتها^(٤)؛ وفي دعاء الخليل ربه أن يجنبه وبنيه عبادة الأصنام بيان عظم الشرك^(٥)، وهذا يُخيف العبد، فإذا كان الخليل

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٦).

(٢) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٢٨٧ / ١)؛ وإبطال التنديد، حمد بن علي بن عتيق (٣٦).

(٥) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤).

إمام الحنفاء الذي جعله الله أُمَّةً واحدة، وابتلاه بكلمات فَأْتَمَّهُنَّ، وأمر بذبح ولده فامتثل أمر ربه، وكسّر الأصنام، واشتد نكيره على أهل الشرك، ومع ذلك يخاف أن يقع في الشرك الذي هو عبادة الأصنام لعلمه أنه لا يصرفه عنه إلا الله بهدأيته وتوفيقه لا بحوله هو وقوّته^(١)، ويسأل الله أن يجنبه ويجنب بنيه عبادة الأصنام؛ فما ظنك بغيره، وهذا يوجب للقلب الحي أن يخاف من الشرك، وهذا وجه مناسبة الآية للترجمة^(٢)، فإذا عرف الإنسان أن كثيراً وقعوا في الشرك الأكبر وضلّوا بعبادة الأصنام؛ أوجب ذلك خوفه من أن يقع فيما وقع فيه الكثير من الشرك الذي لا يغفره الله، فلا يأمن الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وبما يخلصه منه: من العلم بالله، وبما بعث به رسوله، من توحيده، والنهي عن الشرك به^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدلّ على أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ خافَ الشرك على نفسه، ودعا الله أن يعافيه منه، فما الظن بغيره؛ وهذا يدل على وجوب الخوف من الشرك^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: كون الداعي بما ذكر هو إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، الموصوف بتحقيق التوحيد.

- (١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٥٢).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٢٨٤).
- (٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٠١).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٣).

والثاني: كون المدعو به هو تجنبه وبنيه عبادة الأصنام، وهي من أعظم الشرك، وإنما يُدعى بالتجنب مما يُخاف منه، فالشرك مما يُخاف ويدعو العبد ربه أن يجنبه إياه؛ فإذا كان إبراهيم - مع علو مقامه في تحقيق التوحيد - خائفًا من الشرك داعيًا ربه أن يجنبه وبينه إياه، فغيره أولى بالخوف^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ: الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ» فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «الرِّيَاءُ»]^(٢).

الْتَبْج

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وفيه أخبر النبي ﷺ أن أكثر ما يخافه على أمته من المخلوقات الشرك الأصغر^(٣).

وقوله: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ: الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ»: هذا من رحمته لأُمَّته وشفقته عليهم، وتحذيره مما يخاف عليهم، فإنه ما من خيرٍ إلا دلَّهم عليه

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤١٢٠)؛ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ١٠٢): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (١٤٨٤): «أخرجه أحمد بسند حسن»؛ وقال المنذري: «رواه أحمد بإسناد جيد»؛ وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١ / ١٢٠)؛ وقال في النهج السديد (٤٦): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٣٨): «إسناده حسن»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٤٨): «حسن بمجموع طرقه»؛ وقال الشيخ ابن باز في شرح كتاب التوحيد (٦٢): «هذا الحديث رواه أحمد وغيره بإسناد جيد».

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٣).

وأمرهم به، وما من شرٍّ إلا وأخبرهم به وحذرهم عنه^(١)، والشرك الأكبر والأصغر قسمةً للشرك باعتبار قَدْرِهِ، فالشرك باعتبار قدره نوعان: أحدهما الشرك الأكبر، وهو: جعلُ شيءٍ من حق الله لغيره يزول معه أصل الإيمان، أي: يخرج به العبد من الإسلام إلى الكفر؛ والآخر: الشرك الأصغر، وهو: جعل شيءٍ من حق الله لغيره يزول معه كمال الإيمان، فلا يخرج به العبد من الإسلام إلى الكفر، ويكون واقعاً في أمر عظيم اشتد خوفه ﷺ علينا منه، فترتيب هذه القسمة إلى أكبر وأصغر لا يُراد به تهويل الأصغر، وإنما لبيان من يبقى مع الشرك في دائرة الإسلام ومن يخرج منه، فالشرك كله مُقْبَحٌ وذَنْبٌ عظيم لا يغفره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سِوَاهُ كان أكبر أو أصغر، فهو لا يدخل في ديوان المغفرة، وإن كان صاحب الأصغر لا يخرج من الإسلام ولا يُخلد في النار^(٢).

وقد اختلف الشراح في وجه إيراد المصنف لهذا الحديث على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن هذا الحديث فيه خوفه ﷺ على أصحابه **الشرك الأصغر**، وهم أفضل القرون، وأكمل الناس إيماناً وعلماً، فغيرهم من باب أولى أن يُخاف عليهم^(٣)؛ ففيه الخوف من الشرك الأصغر؛ كما أن في الآيتين قبله الخوف من الشرك الأكبر^(٤)؛ والشاهد من الحديث قوله: **«أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»**، فهو أخوف الذنوب التي خافها على أهل التوحيد؛

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٨٩).

(٢) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (١/ ١٦٢).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٥).

لأنهم ما داموا أهل توحيد فإنهم ليسوا من أهل الشرك الأكبر، فيكون أشدُّ ما يُخاف عليهم هو الشرك الأصغر، فلما كانت النفوس مجبولة على حب الرياسة والمنزلة في قلوب الخلق إلا من سلَّم الله، كان هذا أخوف ما يُخاف على الصالحين، لقوة الداعي إلى ذلك، وهذا بخلاف الداعي إلى الشرك الأكبر، فإنه إما معدوم في قلوب المؤمنين الكاملين، وإما ضعيف، فلذلك صار خوفه على أصحابه الرياء أشد؛ لقوة الداعي وكثرته، دون الشرك الأكبر لما تقدم، مع أنه أخبر أنه لا بُدَّ من وقوع عبادة الأوثان في أمته^(١).

والقول الثاني: أنه إذا كان النبي ﷺ يخاف على أمته الشرك الأصغر، فينبغي للإنسان أن يحذر كل الحذر^(٢)؛ ويخاف على نفسه الشرك الأكبر؛ فإذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين من الصحابة مع كمال إيمانهم، فينبغي للإنسان أن يخاف الأكبر لنقصان إيمانه ومعرفته بالله، فهذا وجه إيراد المصنف له هنا، وهذا وجه مطابقة الحديث للباب، مع أن الترجمة تشمل النوعين^(٣).

والقول الثالث: أنه إذا خيف على الصالحين من الشرك الأصغر، فيُخاف على غيرهم من باب أولى: **الشرك الأكبر والأصغر جميعاً**؛ فإذا كان الشرك الأصغر مخوفاً على أصحاب رسول الله ﷺ، مع كمال علمهم، وقوة إيمانهم، فكيف لا يخافه وما فوقه من لا نسبة له إليهم في علم ولا عمل، ممن هو دونهم

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٨٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٢٩٠)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٣٦).

في العلم والإيمان بمراتب^(١)، وهذا هو الشاهد من الحديث للترجمة^(٢)، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ أتى بهذا الحديث؛ لبيان أن خوف الشرك لا يكون فقط على من ضَعُفَ إيمانه، وقَلَّ يقينه، بل يجب أن يخاف الشرك كل أحد، فلا ينبغي للإنسان أن يركن إلى ما عنده من الخير، وعليه أن يحذر الشرك الأصغر والأكبر جميعاً، وإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ذكر الخوف من الشرك الأكبر في أظهر صوره، وهي: عبادة الأصنام، والنبي ﷺ ذكر الشرك الأصغر في أخفى صوره، وهي: الرياء، وبهذا يُعلم أن الشرك الأكبر والشرك الأصغر يشتركان في وجوب الخوف من الوقوع فيهما، ويشتركان في وجوب الحذر منهما^(٣).

وقوله: **(فَسئَلْ عَنْهُ، فَقَالَ: الرِّيَاءُ)**، الرياء قسمان: رياء المسلم، ورياء المنافق، فرياء المنافق: رياء في أصل الدين، يعني: أنه راءى بإظهار الإسلام، وأبطن الكفر، ورياء المسلم الموحّد، مثل: أن يُحَسِّنَ صلاته؛ من أجل نظر الرجل، أو: أن يُحَسِّنَ تلاوته؛ لأجل التسميع؛ لِيُمدَحَ وَيُسَمَّعَ، لا لأجل التأثير^(٤)، فإذا كان العمل الباعث عليه هو الرياء، فهذا ليس من الشرك الأصغر، بل هذا من الأكبر؛ أما الرياء اليسير الطارئ على العبادة، فهو الذي يكون شركاً أصغر، بأن يكون أصل العمل لله، ثم تطرأ عليه نية الرياء^(٥)، فالرياء

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٠٢)؛ وقرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٥٥).

(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٤٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٢).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٥٩).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان

المقصود هنا هو: أن يعبد الله ليراه الناس فيمدحوه على كونه عابداً، وليس يريد أن تكون العبادة للناس؛ لأنه لو أراد ذلك، لكان شركاً أكبر، والتعبير بالرياء من باب التعبير بالأغلب، وإلا، فقد يكون رياء، وقد يكون سماعاً، أي: يقصد بعبادته أن يسمعه الناس فيثنوا عليه، فهذا داخل في الرياء^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه الخوف من الشرك الأصغر؛ كما أن في الآيتين قبله الخوف من الشرك الأكبر، والباب شامل النوعين^(٢)؛ حيث دلّ الحديث على أن النبي ﷺ يخاف على أصحابه مع قوة إيمانهم من الشرك الأصغر، فنحن مع ضعف إيماننا وقلة معرفتنا يجب أن نخاف من الشركين الأصغر والأكبر من باب أولى^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أخوف ما أخاف عليكم»، وهو ظاهر المطابقة للترجمة بما فيه من التصريح بخوفه ﷺ علينا من الشرك^(٤)، فإذا كان النبي ﷺ يعظم خوفه علينا من الشرك الأصغر، فكيف الخوف علينا من الشرك الأكبر^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١١٧).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٥).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٥٨).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٢٧).
- (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو [مِنْ دُونِ اللَّهِ] ^(١) نِدَاءً؛ دَخَلَ النَّارَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢).

الشَّيْخُ

هذا هو الدليل الرابع في الباب، وهذا الحديث فيه أيضًا: التحذير من الشرك، والتخويف منه ^(٣)؛ فمن جعل لله ندًا في العبادة يدعوه ويسأله ويستغيث به، نبيًا كان أو غيره؛ دخل النار ^(٤)، فهذا يوجب الخوف من الشرك ^(٥).

فهذا الحديث فيه بيانُ خطورة الشرك ووجوب الخوف منه؛ بمعرفة مآل من وقع فيه، فإنَّ دعاءَ غيرِ الله بصرف أي نوع من العبادات الظاهرة أو الباطنة موجبٌ لدخول النار ^(٦)، فمناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث: أن النبي ﷺ رَتَّبَ على الموت على الشرك دخول النار والخلود فيها، مما يوجب الخوف من الشرك ^(٧).

قوله: «**من مات**»: (من) هذه شرطية تفيد العموم للذكر والأنثى.

قوله: «**وهو يدعو من دون الله**»، (يدعو)، بمعنى: يعبد، فالدعاء هنا دعاء

(١) زيادة من نسخة الحبيشي، وهو الموافق للفظ البخاري في صحيحه. وفي بقية النسخ: [لله].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا، برقم: (٤٤٩٧).

(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٥٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥١).

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٠٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥١).

(٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١٣٧).

(٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٣).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٣٠).

العبادة، وهو الدعاء بمعناه الشامل^(١)، ولفظ: (من دون الله) يكثر وروده في القرآن والسنة، ويراد به شيئان:

الأول: أن تأتي بمعنى (مع)، فيكون معنى: (من دون الله)، أي: مع الله، وعبر عن المعية بلفظ (من دون الله)؛ لأن كل من دُعي مع الله فهو دون الله جَلَّوَعَلَا، فهم دونه، والله جَلَّوَعَلَا هو الأكبر، وهو الأعظم، وفي هذا دليل على بشاعة عملهم.

والثاني: أن تأتي بمعنى (غير)، فيكون معنى: (من دون الله)؛ أي: يدعو إلهاً غير الله، يعني: أنه لم يعبد الله وأشرك معه غيره، بل دعا غيره استقلالاً. فشملت (من دون الله) الحاليين: من دعا الله ودعا غيره؛ ومن دعا غير الله وتوجه إليه استقلالاً^(٢).

وقوله: «نَدًّا»: نكرةٌ في سياق الشرط، يشمل: كل مماثل^(٣)، فمعنى الند: المثل والنظير والشبيه^(٤)؛ ولو في صفة من الصفات^(٥)، ولهذا لما قال رجل للنبي ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ. قَالَ لَهُ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نَدًّا، قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٦)؛ لأنه جمع بين مشيئته ومشية الله جَلَّوَعَلَا، وإذا جُعِلَ للمخلوق

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٢).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٦٣).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٢٩١)؛ ورقة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (١٥٦).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الغنيمان (١٦٣/١).

(٦) يأتي تخريجه في باب: [قول: ما شاء الله وشئت].

شيء مما هو حق الله جَلَّ وَعَلَا، فقد جعل ذلك المخلوق ندًّا لله^(١)، فلا يلزم أن يكون الند مماثلًا بكل الوجوه، فلا يقول أحدٌ: إنَّ الندَّ مماثل لله تعالى بكل الوجوه، وإنما يدَّعي أنه مماثل من حيث إنه ينفع داعيه، فيجيب داعيه بالوساطة، ويقضي حاجته، فهو ندٌّ ببعض الوجوه، ومثل ببعض الوجوه، لا من كل الوجوه، وهذا يبين أن التنديد مطلقًا ولو من بعض الوجوه، فإنه شرك بالله جَلَّ وَعَلَا، سواء أكان يعتقد أنه مساوٍ لله، أو في بعض العبادات فقط، أو في بعض الأشياء فقط، كله باطل^(٢).

واتخاذ الند يسمى تنديدًا، والتنديد قسمان: أحدهما: تنديدٌ أكبر، وهو اتخاذ ند لله يجعل له شيئًا من حقه يتعلق به زوال أصل الإيمان؛ والآخر: تنديدٌ أصغر، وهو اتخاذ ند لله يجعل له شيئًا من حقه يتعلق به زوال كمال الإيمان الواجب^(٣)، فاتخاذ الند على قسمين:

الأول: أن يجعله الله شريكًا في أنواع العبادة أو بعضها، وهو شرك أكبر.

والثاني: ما كان من نوع الشرك الأصغر، كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرياء^(٤).

فقوله: «من مات وهو يدعو من دون الله ندًّا؛ دخل النار»؛ أي: من مات

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (١٦٣/١).

(٢) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٤٨٨/١).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٠٣).

وهو يجعل لله ندًّا فيما يختص به تعالى، ويستحقه من الربوبية والإلهية: دخل النار؛ لأنه مشرك، فإنَّ الله تعالى هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تأله القلوب وترغب إليه، وتفزع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر إليه، مقهور بالعبودية له، تجري عليه أقداره وأحكامه طوعاً وكرهاً، فكيف يصلح أن يكون ندًّا؟^(١) فدعوة النَّدِّ من دون الله من الشرك الأكبر؛ لأن الدعاء عبادة، وهو من أعظم العبادات، فمن مات وهو يصرف هذه العبادة أو شيئاً منها لنَدِّ من الأنداد، فقد استوجب النار^(٢)؛ وأنواعُ إدخالِ الشركِ العبدَ النار نوعان:

أحدهما: إدخال تأميد، وهو حقٌّ من يدخل النار إلى أمد ثم يخرج منها، وهذا يقع لمن تلبَّس بالشرك الأصغر إذا لم يكن له ما يرجح حسناته.

والآخر: إدخال تأبيد، وهذا حقٌّ من تلبَّس بالشرك الأكبر، فإنه يدخل النار ثم لا يخرج منها^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه التخويف من الشرك؛ ببيان عاقبة المشرك ومصيره^(٤)؛ حيث دلَّ الحديث على أن من مات وهو يدعو من دون الله ندًّا دخل النار، فأوجب ذلك الخوف منه^(٥)؛ فإنَّ الشرك إذا كان هذا مآل صاحبه؛ فإنه يوجب الحذر

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١ / ٢٩١).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦١).

(٣) الشرح الصوقي لكتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٤٧).

(٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٦٠).

والخوف واليقظة والتنبه من أن يكون الإنسان فيه الشرك الذي يسبب حرمان الجنة والخلود في النار^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**دخل النار**»، فالشرك موجب النار، وما كان موجباً الدخول فيها وجبَ الخوف منه، فالشرك مما يجب الخوف منه^(٢)؛ لأن قصد المسلم، بل قصد العاقل: أن يكون ناجياً من النار، ومتعرضاً لثواب الله في الجنة^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»^(٤)].

الشَّيْءُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وفيه المناسبة التي في الدليل السابق من بيان خطورة الشرك، ووجوب الخوف والحذر منه، وأنه مما يوجب دخول النار^(٥)؛ ففيه الإخبار بعقوبة من مات على الشرك، وأن كل

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٢).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٩٣)، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات مشركاً دخل النار. ولفظة: «شيئاً» في الموضوع الثاني من الحديث ليست عند مسلم، والشق الأول من الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفهموا، برقم: (١٢٩)، ولفظه: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة. قال: ألا أبشّر الناس؟ قال: لا، إني أخاف أن يتكلموا».

(٥) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٤٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٤).

مشرك متوعد بدخول النار^(١)، وفي الحديث السابق قال: (يدعو من دون الله ندًا)، وهنا قال: **(يشرك به شيئًا)**، فدلَّ هذا على أن الندهو: الشريك، وأن من دعا غير الله ندًا فقد أشرك، فيكون هذا الحديث مفسرًا للحديث السابق^(٢)، والشاهد من الحديث في قوله: «ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار»، فيه نفْي لجميع أنواع الشرك؛ ففيه نوعان من العموم: عموم في أنواع الشرك، ويدل عليه وقوع النكرة في سياق النفي؛ لأن لفظة: (يشرك) نكرة؛ وفيه عموم أيضًا في المتوجه إليهم، وهو المُشرك بهم، كما يدل عليه قوله: (شيئًا)؛ لأنه أيضًا نكرة في سياق النفي؛ فكل مشرك متوعدٌ بالنار، وبهذا يستقيم وجه الدلالة مع استدلال المصنف بالآية بأن من لقي الله وهو على شيء من الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، فإنه يكون متوعدًا بدخول النار^(٣).

وقد اختلف في المراد بالشرك في هذا الحديث على قولين:

الأول: أن الحديث محمول في الموضعين على الشرك الأكبر، أي: من مات لم يتخذ مع الله شريكًا في الإلهية، ولا في الخلق، ولا في العبادة دخل الجنة^(٤)، ففيه فضيلة السلامة منه، فيكون المعنى: من لقي الله لا يشرك به شرًا أكبر دخل الجنة، وهذا الدخول لا ينافي أن يُعَذَّب بقدر ذنوبه إن كانت عليه ذنوب، لدلالة نصوص الوعيد على ذلك، وهذا إذا لم يغفر الله له، فهو داخل تحت المشيئة، فلا بدَّ له من دخول الجنة، وإن عُذَّب قبل الدخول في

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٣).

(٢) ينظر: السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١/١٢٨).

(٣) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٢، ٦٣).

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٩٣).

النار بما يستحق، فيكون مآله إلى الجنة؛ ومن لقيه يشرك به شركاً أكبر دخل النار مخلداً فيها^(١).

والثاني: أنه يشمل الشرك الأكبر والأصغر والخفي، فيكون المعنى: **من لقي الله لا يشرك به شيئاً** من أنواع الشرك، وهو من حقق التوحيد، وسلم من الشرك دقيقه وجليله، فإنه يدخل الجنة في أول وهلة إن كان سالمًا من الكبائر، فدخل من مات غير مشرك الجنة مقطوع له به؛ لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصرًا عليها دخل الجنة أولًا، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرًا عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفا الله عنه دخل الجنة أولًا، وإلا عذب في النار ثم أخرج من النار وأدخل الجنة؛ **ومن لقيه يشرك به شيئاً**، فإن كان الشرك أكبر ومات عليه، فإنه يدخل النار دخولًا أبديًا، وإن كان الشرك أصغر، أو خفيًا فإنه يكون متوعداً بالنار إن لم يكن معه حسنات راجحة، لكن لا يخلد فيها، أي: سيدخل النار ويخرج منها؛ لأنه من أهل التوحيد^(٢)، فالشرك الأصغر لا يُكفر إلا برجحان الحسنات بالسيئات^(٣)، فصاحبه يدخل في موازنة الحسنات والسيئات، فإذا رجحت حسناته فإنه لا يعذب على الشرك الأصغر، لكن هذا ليس في حق كل أحد من الخلق، فإن منهم من يعذب على الشرك الأصغر؛ لأن الموازنة بين الحسنات والسيئات ليست شاملة لكل الخلق، وليست شاملة أيضًا لكل الذنوب، بل قد يكون من الذنوب ما يستوجب النار، ولو

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٣)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٤٩).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٥٦).

رجحت الحسنات على السيئات فإنه يستوجب الجنة^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنَّ فيه التخليط في النهي عن الشرك؛ مما يوجب شدة الخوف منه^(٢)؛ لأن من لقي الله وهو على شيء من الشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي: فإنه سينال العقوبة والعذاب في النار والعياذ بالله، فعلى المرء أن يطلب الهرب من الشرك بجميع أنواعه، ويسعى إلى ذلك جهده^(٣)، فإذا كان التخليط في النهي عن الشرك بهذه الشدة فينبغي شدة الخوف منه^(٤).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله: «ومن لقيه شرك به شيئاً دخل النار»، وما كان موجباً دخول النار وجب الخوف منه، فالشرك مما يدخل به العبد النار، فيجب الخوف منه^(٥).

وفي هذه الأدلة التي أوردها المصنف في الباب؛ الرد على من هوّن أمر الشرك في هذا الزمن، واستبعد وقوعه من المسلمين، فلا يأمن من الوقوع في الشرك إلا من هو جاهل به، وقد عقد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بَابًا خاصًا لدفع هذا التوهّم وسمّاه: (باب: ما جاء في أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان)^(٦).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٤٧).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٣).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٢٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٦) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: الْخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ].

يعني: الخوف من الوقوع في الشرك^(١)؛ لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: لكون الله أخبر أنه لا يغفره لمن لم يتب منه، فهذا يوجب الحذر منه، ولقوله: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]؛ ولقوله ﷺ: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»^(٢).

أي: ينبغي للإنسان أن يخاف على نفسه، ويحذر أسباب الشرك، والخوف الصحيح هو الخوف المحمود الذي يحمل صاحبه على البحث والسؤال عن أسباب الشرك وذرائعه ووسائله؛ حتى يحذرهما، ويحمله أيضاً على التضرع إلى الله جَلَّ وَعَلَا، والابتغال إليه بأن يجنبه الشرك وأسبابه، كما قال إبراهيم الخليل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّرْكِ].

لقوله ﷺ: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، فسئل عنه فقال: «الرياء»^(٤)؛ فسمّاه شرّاً^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ مِنَ الشِّرْكِ الْأَصْغَرِ].

لقوله ﷺ: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، فسئل عنه فقال:

- (١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٦٠).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٧)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١ / ١٢٤).
- (٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٧٢).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٧).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

«الرياء»^(١)؛ فسمّاه شركًا أصغر^(٢)، ونأخذ منه أن الشرك قسمان: شرك أكبر، وشرك أصغر^(٣).

وقوله: **(من الشرك الأصغر)** يعني: هو من الشرك الأصغر إذا صدر من المؤمن، أما الرياء الذي يصدر من المنافقين، فهذا شركٌ أكبر^(٤)؛ وظاهر الحديث أنه لا يمكن أن يصل إلى الأكبر، لأنه قال: «الشرك الأصغر»، فسئل عنه فقال: «الرياء»، وفي عبارات ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أنه إذا ذَكَرَ الشرك الأصغر قال: كيسير الرياء، فهذا يدلُّ على أن كثيره ليس من الأصغر، لكن إن أراد بالكمية، فنعم؛ لأنه لو كان يرائي في كل عمل لكان مشركًا شركًا أكبر لعدم وجود الإخلاص في عملٍ يعملُه، أما إذا أراد الكيفية فظاهر الحديث أنه أصغر مطلقًا^(٥)، فقول المصنف: (أنه من الشرك الأصغر)؛ يعني: يسيره، وأما كثيره فليس من الشرك الأصغر^(٦)، فالمقصود: يسير الرياء، وأما رياء المنافقين فهو الكفر البواح^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ أَخَوْفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ].

أي: لكون النبي ﷺ خافه على الصحابة مع فضلهم وسابقتهم فكيف

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٥).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٤) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٧٢).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٥).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١٧٠).
- (٧) المنتقى من شروح كتاب التوحيد، خالد البيضاني (١/ ١٥٦).

بغيرهم؟^(١)؛ فإذا كان النبي ﷺ خافه على أصحابه، وهم خيار الأمة؛ بل هم خيار الناس بعد الأنبياء، فخوفه على من سواهم أولى وأحرى^(٢)؛ ولأن الداعي له قويٌّ، وهو حبُّ المدح والثناء، بخلاف الشرك الأكبر^(٣)، فالصالحين لا تدعوهم نفوسهم إلى الشرك الأكبر، ولكن تدعوهم إلى طلب الثناء والمنزلة عند الخلق^(٤)، وهذا مرض قد يدخل في قلب الإنسان من غير شعور؛ لخفائه، وتطلع النفس إليه، فإن كثيرًا من النفوس تحب أن تمدح بالتعبُّد لله^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ].

لقوله ﷺ في حديث جابر: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة؛ ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار»^(٦)؛ أي: حيث أخبر أن من مات غيرَ مشرِكٍ دخل الجنة، ومن مات مشرِكًا دخل النار، فلم يجعل بينه وبينها شيئاً إلا الموت على ذلك^(٧)، فالإنسان ما إن يموت إلا ودخل الجنة أو النار^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: الْجَمْعُ بَيْنَ قُرْبِهِمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، عَلَى

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١ / ١٧٠).
- (٤) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (٣٥).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٢٥).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٢٥)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمة (١ / ١٧٠).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).
- (٨) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٦١).

عَمَلٍ^(١) [وَاحِدٍ]^(٢) [مُتَقَارِبٍ فِي الصُّورَةِ]^(٣).

أي: كما في حديث جابر السابق: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة...»^(٤)؛ يعني: العمل واحد، ولكن النية والقصد والإرادة اختلفت^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: أَنَّهُ^(٦) مَنْ لَقِيَهِ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ^(٧) يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاسِ].

قول المصنّف: (أنه من لقيه لا يشرك به شيئاً دخل الجنة)؛ أي: لكونه من أهل التوحيد، وأهل التوحيد لا بُدَّ لهم من دخول الجنة؛ وقوله: (ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار، ولو كان من أعبد الناس)؛ أي: لأن الشرك يحبط الأعمال فلا تنفعه عبادته^(٨).

وقول المصنف: (ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار) تؤخذ من العموم في قوله ﷺ: «من لقي الله؛ لأن (من) للعموم، لكن إن كان شركه أكبر، لم يدخل الجنة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]؛ وإن كان أصغر، عُدَّ بقدر ذنوبه ثم دخل الجنة^(٩)، فالمراد بالشرك هنا:

(١) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) زيادة من نسخة أسامة ودغش.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ١٢٦).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ١٧٠).

(٦) في نسخة دغش: [أن].

(٧) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).

(٩) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٦).

الشرك الأكبر، أما الأصغر فإنه يحاسب عليه ثم يؤول أمره إلى الجنة^(١).

وقول المصنف: (ولو كان من أعبد الناس)؛ يعني: من أكثرهم عبادة، والعبادة لا تكون عبادة شرعية إلا إذا كانت إخلاصاً، ولكن مقصوده في الصورة والظاهر، أما في الباطن فلا بُدَّ أن تكون خاصة لله جَلَّوَعَلَا، وموافقة للسنة، وإلا لا تكون عبادة شرعاً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ: [وَهِيَ] (٣) سُؤَالُ الْخَلِيلِ لَهُ وَلَبْنِيهِ وَقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ].

وتؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾^(٤)؛ أي: إذا كان إبراهيمُ الذي أثنى الله عليه بما أثنى قد خافَ على نفسه وعلى بنيه الذين منهم الأنبياءُ عبادةَ الأصنام، فكيف بغيره^(٥)، فهي مسألة عظيمة؛ لأن إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اجتهد اجتهداً عظيماً في تبليغ التوحيد والدعوة إليه والصبر على الأذى فيه، ولقي في ذلك ما لقي تحقيقاً له وعملاً به، ومع ذلك لم يأمن على نفسه من أن يقع في أظهر صور الشرك وهي عبادة الأصنام؛ وهذا يوجب الخوف^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنِّي هَنَ أَضَلَّلْتُ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦].

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١٧٠).
- (٣) زيادة من نسخة أسامة والحيشي.
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٦).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

أي: أن سبب خوفه من ذلك أن الأكثر قد ضلَّ بعبادة الأصنام فلم يتخلَّص منها إلا القليل من الناس^(١)، وفيه إشكال؛ إذ المصنف يقول: (بحال الأكثر)، والآية: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلَن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ رَبِّ﴾، وفرَّق بين كثير وأكثر^(٢)؛ وهذه المسألة فيها فائدة دقيقة من المصنف، وهي: أنه لم يكن على وجه الأرض في زمن إبراهيم موحدٌ إلا هو وزوجته سارة، فلما رأى أن أهل الأرض في زمنه كلهم على الشرك سأل الله أن يُنجاه من ذلك، فهو يعتذر بحال الأكثرين في الحذر من الشرك؛ بخلاف أهل الشرك في زمن المصنف، فإنهم يعتذرون بحال الأكثرين في إقرار الشرك، فتأمل في الفرق بين حال إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وحال هؤلاء^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْعَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ].

لقوله: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار»؛ وهذا هو معنى: (لا إله إلا الله)؛ لأن في هذا الحديث التوحيد والشرك، و(لا إله إلا الله) أثبت التوحيد ونفت الشرك، ف(لا إله) نفى الشرك، و(إلا الله) إثبات التوحيد^(٤)؛ أي: أن: معنى (لا إله إلا الله): ترك الشرك، وإفراد الله بالعبادة، والبراءة ممن عبد سواه، كما بيَّنه الحديث^(٥).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٦).

(٣) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبد الحميد الجهني (٣٦).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٩٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٢٩٥).

فهي تقتضي إفراد الله بالعبادة، وأن لا يُشرك به شيءٌ من خلقه، ولا يُجعل له ندٌّ منهم^(١)، والظاهر أنها تؤخذ من جميع الباب؛ لأن لا إله إلا الله فيها نفي وإثبات^(٢)، فتفسير (لا إله إلا الله): اجتناب الشرك مع العبادة، فهو ترك الشرك ومجانبته، وليس مجرد عبادة فقط، فكل مشرك يعبد الله ولكنه أشرك في عبادته^(٣).

وقوله: **(كما ذكره البخاري)**؛ أي: في روايته لحديث ابن مسعود المذكور في الباب، ولفظه يُفسر: (لا إله إلا الله)؛ لأن معناها: إفراد الله بالدعاء، فمن مات وهو يدعو من دونه ندًّا، فقد نقض هذه الكلمة، فاستحق دخول النار^(٤)؛ فإن البخاري أورد حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ذكره المصنف تحت ترجمة في صحيحه قال فيها: «باب قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ثم قال: يعني: أضدادًا، واحداها ندٌّ»؛ فترجمة البخاري بهذه الآية، ثم ذكره حديث عبدالله بن مسعود فيه؛ تنبيهٌ إلى حقيقة لا إله إلا الله: أنها تقتضي إفراد الله بالعبادة، والبراءة من كل ندٍّ له جَلَّ وَعَلَا^(٥)؛ فكان هذا الحديث عنده مفسرًا للترجمة في معنى اتخاذ الأنداد، وأن المحبة مع الله هي من الشرك^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشَّرْكِ].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٥٩).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٧).
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ١٧٢).
- (٤) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (٣٦).
- (٥) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٦) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٦).

أي: أَنَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ^(١)؛ لقوله: ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾، ولقوله: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢).



(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٥٩).
(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٢٧).

بَابُ:

الدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾
الآية [يوسف: ١٠٨].

[و] ^(٢) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى
الْيَمَنِ؛ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ:
شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَفِي رِوَايَةٍ ^(٣): (إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ) - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ
لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ
هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ
فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ
الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ ^(٤).

وَلَهُمَا: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ:

- (١) في نسخة أسامة: [وقوله تعالى].
- (٢) زيادة من نسخة أسامة والقاسم.
- (٣) في صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي ﷺ إلى توحيد الله
برقم: (٧٣٧٢).
- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد
في الفقراء، برقم: (١٤٩٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب:
الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه، برقم: (١٩).

«لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ؛ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا، غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فَقِيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، [قَالَ:] ^(١) فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ ^(٢)، فَأَتَيْ بِهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ؛ فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَقَالَ ^(٣): «أَنْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» ^(٤).

[قوله:] ^(٥) (يَدُوكُونَ): أَي: يَخُوضُونَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: [أَنَّ] ^(٦) الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقٌ مَنِ اتَّبَعَهُ ﷺ ^(٧).

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا [مِنَ النَّاسِ] ^(٨) [و] ^(٩) لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ.

- (١) زيادة من نسخة أسامة
- (٢) في نسخة القاسم، ودغش، والحبيشي: [فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ].
- (٣) في نسخة دغش والعصيمي والحبيشي: [فَقَالَ].
- (٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من أسلم على يديه رجل، برقم: (٣٠٠٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢٤٠٦).
- (٥) زيادة من نسخة القاسم.
- (٦) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.
- (٧) في نسخة العصيمي والحبيشي: [طَرِيقٌ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ].
- (٨) زيادة من نسخة العصيمي.
- (٩) زيادة من نسخة أسامة.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ.

الرَّابِعَةُ: مِنْ [دَلَائِلِ] ^(١) حُسْنِ التَّوْحِيدِ: كَوْنُهُ تَنْزِيهًا لِلَّهِ ^(٢) تَعَالَى عَنْ الْمَسَبَّةِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشَّرْكِ كَوْنُهُ مَسَبَّةً لِلَّهِ.

السادِسَةُ: -وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا-: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لَا ^(٣) يَصِيرُ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ.

السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ» ^(٤)؛ [هُوَ] ^(٥) مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا؛ أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا.

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدرِجِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: الْبَدَاءَةُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرِفُ الزَّكَاةِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.

(٢) في نسخة دغش: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ لَهُ]؛ وفي نسخة الحبيشي: [أَنَّهُ تَنْزِيهُ اللَّهِ].

(٣) في نسخة الحبيشي: [لئلا].

(٤) في نسخة دغش: [أَنَّ مَعْنَى: «يُوحِّدُوا اللَّهَ»].

(٥) زيادة من نسخة أسامة ودغش؛ وفي نسخة الحبيشي: [هي].

الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: كَشَفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنِ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ.

السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ.

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مِنْ أَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ^(١) وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَا أُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...» إِنْ خَالَخَ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

الْعِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا.

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيِّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضْلُ^(٣) الصَّحَابَةِ فِي دَوَكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَشُغْلِهِمْ عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ.

الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيْمَانُ بِالْقَدَرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى.

الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ».

الخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ.

(١) في نسخة العصيمي: [سَيِّدِ الرُّسُلِ].

(٢) زيادة من نسخة العصيمي.

(٣) في نسخة دغش: [فضائل].

السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتُوا.

السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ [إِلَى اللَّهِ] ^(١) بِالْحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ».

الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(٢) فِي الْإِسْلَامِ.

التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابٌ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ.

الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا.



(١) زيادة من نسخة أسامة والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: الدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ].

الشَّيْخُ

هذا بابٌ في بيان الدليل من الكتاب والسنة على أن الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله هو أحسن الأقوال، وهو الطريقة المرضية عند الله، وهو سبيل الرسول ﷺ ومن تبعه^(١)، أي: ذكر ما ورد من النصوص في شأن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وهو توحيد العبادة؛ في فضلها ووجوبها، وأنها دعوة الرسل، وأول ما يُدعى إليه^(٢).

وعقد المصنف هذا الباب في بيان وجوب الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، يعني: توحيد الله جل وعلا^(٣).

قوله: (باب: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)؛ أي: باب الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله^(٤)؛ لأن الدعاء يأتي بمعنى الدعوة كما نص على ذلك أئمة اللغة^(٥)؛ وأشار المصنف إلى التوحيد بكلمته وهي: (لا إله إلا الله)؛ للإنباء إلى أن المُقَدَّم من الدعوة إلى التوحيد هو توحيد العبادة^(٦)؛ فالمصنف

(١) ينظر: فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (١٧٣).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٣٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٨).

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/٢٧٩)؛ ولسان العرب، لابن منظور (٢٥٧/١٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٩).

عقد الترجمة بقوله: (باب: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، وأعرض عن ذكر المدلول، وهو التوحيد، وجعل كلمة الشهادة نائباً عن المدلول في الإرشاد إليه؛ لعظمها، فإن كلمة التوحيد هي: (لا إله إلا الله)، وبدونها علماً وعملاً وتحقيقاً لا يكون العبد موحداً، فجاء بالدالّ نائباً عن المدلول، فالدالّ كلمة الشهادة، والمدلول هو إرادة تحقيق التوحيد وتحصيله، وهذا التحصيل والتحقيق يكون بالدعوة إليه، ومعنى الكلام: باب الدعاء إلى التوحيد^(١)؛ فهذا الباب لبيان أهمية الدعوة إلى التوحيد^(٢)؛ وبيان وجوب وفرضية الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ لأنها أختها وقرينتها، فمراد المصنف: الدعوة إلى التوحيد، واتباع الرسول ﷺ^(٣).

فالمصنف أراد بيان: حكم الدعوة والدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وحينئذ يكون التقدير: باب: وجوب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإن المكلف إذا علم وجب عليه العمل، فإذا علم وعمل وجبت عليه الدعوة إلى الله، وأول ما يُبدأ به الدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى الشهادة، كما كان شأن المرسلين وأتباعهم^(٤)، فإذا أراد الدعوة إلى ذلك؛ فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة: أن لا إله إلا الله؛ إذ لا تصح الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تبنى عليه، ومتى لم يوجد لم ينفع العمل، بل هو حابطٌ؛ إذ لا تصحُّ العبادة مع الشرك؛ ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجب على

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد، صالح العصيمي؛ وينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٦٧)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٤٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥٤).

العباد، فكان أوّل ما يُبدأ به في الدعوة^(١)، فالدعوة إلى الله واجبة على من اتّبع الرسول ﷺ على طريقه، وهم أمّته الذين يدعون إلى الله تعالى كما دعا هو إليه، وهذا واجب كفائيّ على كلّ الأُمّة إن قام به طائفة سقط عن الباقيين، وكل واحد من الأُمّة يجب عليه أن يقوم من الدعوة بما يقدر عليه إذا لم يقم به غيره، فيجب على كل من يقدر على شيء أن يدعو إليه، من تعليم العلم والجهاد والعمل وتبيين الأمر وغير ذلك^(٢)؛ فكل واحد من الأُمّة يجب عليه أن يقوم من الدعوة إلى الله، وإلى شهادة أن لا إله إلا الله بما يقدر عليه إذا لم يقم به غيره^(٣)، والواجب على كل أحد بحسب مقدوره: فعلى العالم من بيان ذلك والدعوة والإرشاد والهداية أعظم مما على غيره ممن ليس بعالم، وعلى القادر ببدنه ويده أو ماله أو جاهه وقوله؛ أعظم مما على من ليست له تلك القدرة^(٤).

فالمصنف عقد هذا الباب؛ ليعين أن العبد يحقق التوحيد، ثم يدعو إلى التوحيد، والدعاء للتوحيد يكون بالدعاء إلى: شهادة أن لا إله إلا الله، لأنها أساس التوحيد ولا يتحقق إلا بها^(٥).

مقصود الترجمة:

بيان وجوب الدعوة إلى توحيد الله^(٦).

- (١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٢٩٩).
- (٢) مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، للبعلي (٣١٢).
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٥٤)؛ والقول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٤).
- (٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٤).
- (٥) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (٣٢).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٠)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة ظاهرة: فإن هذا الباب فيه بيان فضل الدعاء إلى التوحيد، وأن هذا سبيل المرسلين^(١)؛ فالدعاء إلى شهادة: (أن لا إله إلا الله) من تمام التوحيد، ولا يتم التوحيد إلا به^(٢)، فإن من حقوق التوحيد ولوازمه: الدعوة إليه^(٣)، فلا بُدَّ مع التوحيد من الدعوة إليه، وإلا كان ناقصاً، فإن من سلك سبيل التوحيد لم يسلكه إلا وهو يرى أنه أفضل سبيل، وإذا كان صادقاً في اعتقاده، فلا بُدَّ أن يكون داعياً إليه^(٤).

مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة:

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الأبواب السابقة: التوحيد وفضله، وثواب من حققه، وما يوجب الخوف من ضده وهو الشرك؛ نبه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه، بل يجب عليه أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة^(٥)؛ فأراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن يقول لك: إذا عرفت التوحيد وفضله، وخفت من ضده، فادع إلى التوحيد، وأنه عن الشرك، كما هي طريقة المنعم عليهم^(٦)، وهذا الترتيب الذي صنعه المصنف في هذه الأبواب في غاية المناسبة؛ فإنه ذكر في الأبواب السابقة وجوب التوحيد

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٨).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٢٨).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٢٨).

(٥) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٢٩٩)؛ وفتح المعجد

لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٠٧)؛ والدر النضيد على

أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٥٥).

(٦) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن علي بن عتيق (٣٩).

وفضله، والحث عليه وعلى تكميله، والتَّحَقُّقُ به ظاهراً وباطناً، والخوف من ضده، وبذلك يكمل العبد نفسه؛ ثم ذكر في هذا الباب تكميله لغيره بالدعوة إلى شهادة: (أن لا إله إلا الله)، فإنه لا يتم التوحيد حتى يكمل العبد جميع مراتبه ثم يسعى في تكميل غيره، وهذا هو طريق جميع الأنبياء، فإنهم أول ما يدعون قومهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له^(١)؛ فمن عرف فضل التوحيد، وفضل تحقيقه، وخاف من ضده؛ فإنه قد كَمَّلَ نفسه، فليسعَ لتكميل غيره بالدعوة إليه^(٢)؛ ففي الأبواب السابقة: بيان أن المسلم إذا علم أهمية التوحيد وفضله وضرورة الخوف من تركه لزم أن يعمل به، وفي هذا الباب أن من علم ذلك فلا يقتصرن في الخير على نفسه؛ بل يدعو الناس إليه؛ وفي هذا الباب أيضاً: أنه لا يتم إيمان العبد إلا إذا دعا إلى التوحيد^(٣)، فهذا الباب موقعه مما تقدم أنه تتميم للكمال المحصّل من العلم بالتوحيد، والعمل به فيما تقدم نظمه من الأبواب^(٤)، وهذا ترتيبٌ بدیع من المصنف فإنه لما ذكر العلم بالتوحيد، ذكر باباً في العمل به، ثم بعد ذلك ناسب أن يذكر باباً في الدعوة إلى هذا العلم الذي عمل به^(٥)، فلما بيّن رَحِمَهُ اللهُ في الأبواب السابقة أهمية التوحيد ووجوبه، وفضله، وبيان مراتب الناس في تحقيقه، وبين وجوب الخوف من الشرك؛ جاء بهذا الباب ليُبين أن على من هداه الله إلى هذا الخير أن يدعو إليه، فيدعو إلى هذا الحق وهو التوحيد، وأن يكون أول ما يدعو إليه هو التوحيد، وهذه هي طريقة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، فمن لم يهتم بالدعوة إلى

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٣).

(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٥٤).

(٣) التوضيح في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٢٩).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيبان.

التوحيد فقد خالف نهج الأنبياء وطريقهم عليهم الصلاة والسلام^(١).

مناسبتة هذا الباب للذي قبله :

مناسبتة لما قبله وهو: [باب: الخوف من الشرك]: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ بَوَّبَ بهذا الباب؛ ليدل على أن من تمام الخوف من الشرك، ومن تمام التوحيد: أن يدعو المرء غيره إلى التوحيد؛ فإنه لا يتم في القلب حتى تدعو إليه، وهذه حقيقة شهادة: (أن لا إله إلا الله)؛ لأن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله عُلِمَتْ حيث شهد العبد المسلم لله بالوحدانية بقوله: أشهد أن لا إله إلا الله، وشهادته معناها: اعتقاده ونطقه وإخباره غيره بما دَلَّت عليه، فلا بد إذا تحققاً للشهادة، وإتماماً لها أن يكون المكلف الموحد داعياً إلى التوحيد؛ لهذا ناسب أن يذكر هذا الباب بعد الذي قبله^(٢).

ويستفاد من تقديم المصنف رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب، وجعله في مقدمة كتابه بعد ذكره للتوحيد والشرك وقبل ذكره للتفاصيل؛ **أمور منها:**

الأول: أن ما بعد هذا الباب هو تفسيرٌ للتوحيد وبيانٌ لأفراده، وتفسيرٌ للشرك وبيانٌ لأفراده، فتكون الدعوة إلى شهادة: (أن لا إله إلا الله)، وإلى التوحيد دعوة إلى تفاصيل ذلك، وهذا من المهمات؛ لأن كثيرين من المنتسبين للعلم من أهل الأمصار يُسَلِّمون بالدعوة إلى التوحيد إجمالاً، ولكن إذا أتى التفصيل في بيان مسائل التوحيد، أو جاء التفصيل في بيان أفراد الشرك، فإنهم يخالفون في ذلك، وتغلبهم نفوسهم في مواجهة الناس بحقائق أفراد التوحيد، وأفراد الشرك. فالذي تميزت به دعوة الإمام المصلح رَحِمَهُ اللهُ: أن الدعوة فيها

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٩).

إلى شهادة أن لا إله إلا الله دعوة تفصيلية، ليست إجمالية، أما الإجمال فيدعو إليه كثيرون ممن يقولون: نهتم بالتوحيد ونبرأ من الشرك، لكن لا يذكرون تفاصيل ذلك، فالدعاء إذاً إلى شهادة لا إله إلا الله هو: الدعاء إلى ما دلّت عليه من التوحيد، والدعاء إلى ما دلّت عليه من نفي الشريك في العبادة، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات عن الله جَلَّ وَعَلَا، وهذه الدعوة دعوة تفصيلية لا إجمالية؛ ولهذا فصل الإمام رَحِمَهُ اللهُ في هذا الكتاب: أنواع التوحيد، وأفراد توحيد العبادة، وفصل الشرك الأكبر والأصغر، وسيأتي تفسير شهادة: أن لا إله إلا الله في الباب الذي بعده؛ وهو: [باب: تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله] ^(١).

والثاني: أنه لا يلزم في الدعوة إلى التوحيد الإلمام بجميع ما يتعلق به من مسائل، بل الإحاطة بأصول هذا العلم كافية في الدعوة إليه.

والثالث: أن الدعوة إلى التوحيد من سبل تحقيق التوحيد ومن طرق السلامة من الشرك، فإن من دعا إلى شيء امتلاً قلبه به وصلّب فيه، وجانب ما يضاده ويخالفه، فالدعوة إلى التوحيد من أعظم وسائل الثبات عليه، وكذلك هو من وسائل الحذر من الشرك.

والرابع: مما يُفيد تقديم المصنف رَحِمَهُ اللهُ هذا الباب قبل غيره: أنه يجب في الدعوة إلى التوحيد أن يُبدأ بالدعوة إلى أصله وأُسسه وأساسه الذي لا يقوم إلا به، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة، وهو معنى شهادة أن لا إله إلا الله ^(٢).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٦٩).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٤٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ الآية [يوسف: ١٠٨]].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر آية وحديثين، وأورد هذه الآية في أول الباب؛ لأن فيها دليلاً على أهمية شأن الدعوة إلى الله جَلَّوَعَلَا، فالرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأتباعهم كلهم دعاة إلى الله، وإلى توحيده، فينبغي التأسّي بهم^(٢)، فذكر المصنف هذه الآية بعد الترجمة؛ لأن فيها الدعوة إلى الله، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له^(٣)، فجاء بهذه الآية ليُبين وجوب اتباع النبي ﷺ في منهجه الدعوي، وهو البدء بالتوحيد، كما بيّنه في الأدلة التالية التي ستأتي بعد هذا الدليل^(٤)، فالدعوة إلى الله دعوة إلى توحيده، كما سيأتي تفسير هذه الكلمة في حديث إرسال معاذ إلى اليمن، وحديث سهل بن سعد في إعطاء علي الراية، فأى دعوة لا تتناول التوحيد فهي دعوة غير قائمة على منهاج النبوة، وليس

(١) في نسخة أسامة: [وقوله تعالى].

(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (٧٧).

(٣) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (٧٩).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية (٤/٤٢٢): «يقول الله تعالى لعبد ورسوله إلى الثقلين: الإنس والجن، أمرا له أن يخبر الناس: أن هذه سبيله؛ أي: طريقه ومسلكه وستته، وهي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يدعو إلى الله بها على بصيرة من ذلك، ويقين وبرهان، هو وكل من اتبعه، يدعو إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ على بصيرة ويقين وبرهان شرعي وعقلي».

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

لها عاقبة^(١).

يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الَّتِي أَدْعُو إِلَيْهَا، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله وإخلاص العبادة له، والانتهاه إلى طاعته وترك معصيته: سبيلي وطريقي ودعوتي، ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ وحده لا شريك له، ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ بذلك وبقين وعلم مني به أنا، ويدعو إليه على بصيرة أيضًا من اتبعني وصدقني وآمن بي^(٢)؛ والدعوة إلى الله على بصيرة هي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وهي الدعوة إلى توحيدهِ وإلى الإسلام، وما يجب على العباد من حقِّ الله فيه، فالدعوة إلى الله فيها دعوة إلى توحيدهِ، ودعوة إلى دينهِ، كما سيأتي تفسير هذه الكلمة في الحديثين الآتين: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في إرسال معاذ إلى اليمن، وحديث سهل ابن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إعطاء علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الراية^(٣).

وأيضًا من معنى قوله تعالى: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾؛ أي: دعائي إلى الله لا إلى غيره، وفي هذا التنبيه على الإخلاص، وهذا يحتاجه من أراد الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فالداعي إلى الإسلام يحتاج أن يكون مخلصًا في ذلك^(٤).

فقوله: ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾؛ **تُفيد معنيين:**

- (١) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١٤١).
- (٢) جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (٢٩١ / ١٦).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٢، ٧٥).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٢).

الأول: أنها دعوة إلى التوحيد، أي: أدعو إلى التوحيد.

والمعنى الثاني: أن دعوته إلى الله خالصة لوجهه^(١).

وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾، **اختلف في تفسيرها على قولين:**

الأول: أن ﴿أَنَا﴾ هنا مبتدأ مؤخر، و﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ خبر مقدم، وقُدِّم لإفادة الحصر، ويكون قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾، معطوف على الضمير المنفصل (أنا)؛ أي: أنا ومن اتبعني على بصيرة؛ أي: في عبادتي ودعوتي^(٢)، فيكون تم الكلام عند قوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، ثم يستأنف خبراً جديداً وهو في قوله: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾، يقول: إني على بصيرة من ربي، وكل من اتبعني، قال ابن عباس: يعني أصحاب محمد ﷺ كانوا على أحسن طريقة وأقصد هداية، معدن العلم، وكنز الإيمان، وجند الرحمن^(٣).

والثاني: أن قوله: ﴿أَنَا﴾ تأكيد للضمير المستتر في قوله: ﴿أَدْعُو﴾، وسبب هذا التأكيد ليعطف عليه قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾؛ فيكون قوله: (ومن اتبعني) معطوفاً على الضمير المتصل في (أدعو إلى الله)، أي: أدعو أنا إلى الله تعالى، ومن اتبعني كذلك يدعو إلى الله تعالى، أي: هذه سبيلي أدعو إلى الله، ويدعو من اتبعني، وكلانا على بصيرة^(٤)، فالمعنى: من اتبعني يدعو إلى الله كما

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

(٢) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح (٧٠).

(٣) تفسير البغوي (٤/ ٢٨٤).

(٤) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣١).

ادعو، وحقُّ على كل من اتبعه أن يدعو إلى ما دعا إليه^(١)، واختار هذا القول ابن جرير الطبري، وابن كثير، وسبق بيان ذلك عند تفسير الآية.

والمقصد أنه: إذا كان قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعْنِي﴾ عطفًا على الضمير ﴿أَنَا﴾، فهو صريح في أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون من عداهم؛ وإذا كان عطفًا على الضمير في ﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعوة إلى الله تعالى^(٢)، والقولان متلازمان؛ فإنه لا يكون من أتباعه حقًا إلا من دعا إلى الله على بصيرة^(٣)؛ فإنه أمره الله سبحانه أن يخبر أن سبيله: الدعوة إلى الله، فمن دعا إلى الله تعالى فهو على سبيل رسوله ﷺ، وهو على بصيرة، وهو من أتباعه؛ ومن دعا إلى غير ذلك فليس على سبيله ولا هو على بصيرة ولا هو من أتباعه^(٤)؛ فعلى القولين الآية تدل على أن أتباعه هم أهل البصائر الداعين إلى الله تعالى، ومن ليس منهم فليس من أتباعه على الحقيقة والموافقة، وإن كان من أتباعه على الانتساب والدعوى^(٥)؛

(١) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (١/١٥٤).

وقد رجح ابن القيم هذا القول، فقال: وهذا أحسن وأقرب إلى الفصاحة والبلاغة، وإذا كانت الدعوة إلى الله أشرف مقامات العبد وأجلها وأفضلها، فهي لا تحصل إلا بالعلم الذي يدعو به وإليه، بل لا بد في كمال الدعوة من البلوغ في العلم إلى حد يصل إليه السعي، ويكفي هذا في شرف العلم أن صاحبه يحوز به هذا المقام والله يؤتي فضله من يشاء.

(٢) الصواعق المرسلّة، لابن القيم (١/١٥٥)؛ وتيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٣٠٠).

(٣) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (١/٧٨)؛ وجلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن القيم (٤١٥).

(٤) جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن القيم (٤١٥).

(٥) مدارج السالكين، لابن القيم (٢/٤٥١)؛ وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٠٨).

لكن على القول الأول يكون المقصود بالمعنى أصالة أن أتباعه هم على بصيرة يدعون إلى الله، وعلى القول الثاني يكون المقصود أصالة أن أتباعه دعاة وهم على بصيرة.

والراجع هو القول الثاني، فالتحقيق: أن العطف يتضمن المعنيين:

فأتباعه هم أهل البصيرة الذين يدعون إلى الله ^(١)؛ فيكون هو ومن اتبعه على هذين الأمرين: على بصيرة، وعلى دعوة إلى الله عز وجل، ودعوة إليه دون غيره، وهذا المعنى أكمل؛ لأنه يُثبت له ﷺ الدعوة إلى الله، وأنه على بصيرة، ويثبت ذلك لكل من اتبعه ^(٢)؛ فمن اتبع النبي ﷺ، فهو موافق له في هذين الأمرين، بل لا يكمل الاتباع ولا يحصل إلا بموافقة هذين الأمرين، وهما: أفراد الله عز وجل بالدعوة، وكونه على بصيرة في أمره ودعوته ودعائه وعبادته ^(٣)؛ فالمتبعون للرسول ﷺ الموحدون لله: لا بد لهم من الدعوة إلى الله، بل هذه صفته وصفتهم التي أمر الله نبيه أن يُخبر عنها، فقال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ﴾، فهذه إذاً خصلة أتباع الأنبياء الذين لم يخافوا من الشرك فحسب، ولم يعلموا التوحيد ويعملوا به فحسب، بل دعوا إلى ذلك، وهذا أمرٌ حتميٌّ ولازمٌ؛ لأن من عرف عِظَمَ حق الله جلَّ وعَلا، فإنه يغار على حقه، وكيف لا يغار على حق مولاه، وعلى حق من أحبه فوق كل محبوب، فلا بُدَّ أن يدعو إلى أصل الدين والملة الذي اجتمعت عليه الأنبياء والمرسلون، ألا وهو

(١) الصواعق المرسلّة، لابن القيم (١/ ١٥٥)؛ وتيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٠٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٧١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٧١).

توحيد الله في عبادته، وفي ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته^(١)، وعلى هذا القول يكون الشاهد من الآية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِي﴾، إذا قيل: بأنه معطوف على الضمير في قوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾؛ فهو دليل على أن أتباعه هم الدعوة إلى الله تعالى^(٢)؛ يعني: أدعو أنا إلى الله، وكذلك من اتبعني ممن أجاب دعوتي، فإنهم يدعون إلى الله أيضًا على بصيرة، وهذا من مناسبة إيراد الآية تحت هذا الباب؛ لأن أتباع النبي ﷺ يدعون إلى الله^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أن الله تعالى ذكر فيها طريقة الرسول وأتباعه، وهي: الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله على علمٍ بما يدعون إليه، ففيها وجوب الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله الذي هو موضوع الباب^(٤)؛ حيث دلّت الآية على أن سبيل النبي ﷺ وأتباعه هي الدعوة إلى دين الله، وهذا متضمنٌ الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله^(٥)، فالشاهد من الآية: أن الدعوة إلى الله هي طريق أتباع محمد ﷺ، وتوحيد الله هو أول وأعظم ما يُدعى إليه^(٦).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾، أي: سبيل محمد ﷺ، وكانت

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٢).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (٣٠٠ / ١).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٢).
- (٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٥٢).
- (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٦٣).
- (٦) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٥٤).

سبيله: الدعوة إلى توحيد الله، فيجب أن يكون التابع سبيله داعياً مثله إلى التوحيد، فالدعوة إلى التوحيد واجبة^(١).

والثاني: في قوله: ﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾؛ فالدعوة الممدوحة هي الكائنة على بصيرة، وعمادُ تلك البصيرة أن تشتمل على التوحيد، فمن أراد أن يدعو إلى الله على بصيرة فيجب عليه أن يدعوهم إلى توحيد الله^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [و]^(٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ؛ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَفِي رِوَايَةٍ^(٤): (إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ) - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فتردُّ على فقرائهم، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». أَخْرَجَاهُ^(٥).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة والقاسم.
- (٤) في صحيح البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله برقم: (٧٣٧٢).
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الزكاة، باب: أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء، برقم: (١٤٩٦)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه، برقم: (١٩).

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، والشاهد منه للترجمة قوله: **«فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله»^(١)**، وموطن الشاهد منه هو أن النبي ﷺ أمرَ معاذًا أن يكون أول ما يدعو إليه هو: شهادة أن لا إله إلا الله^(٢)، ففيه دليل على أن التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه هو أول واجب^(٣)، ويدل على ذلك أن المصنف ذكر في المسائل، المسألة السابعة: كون التوحيد أول واجب^(٤)، فالمصنف جاء بهذا الحديث ليبين أن الواجب على الداعية أن يبدأ أولاً بالدعوة إلى التوحيد، فأمر النبي معاذًا أن يبدأ بالتوحيد ثم يُبين لهم بعد ذلك الفرائض، فهذا يُبين المنهج الذي وجه إليه النبي ﷺ في الدعوة إلى الله عزَّ وجلَّ^(٥).

وقوله: **(فليكن)**، الفاء للاستئناف أو عاطفة، واللام للأمر^(٦)، وفي إعراب قوله: **(فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله)** وجهان:

الأول: برفع قوله: **(أول)** على أنه اسم لـ (يكن)، ونصب قوله: **(شهادة)** على أنه الخبر؛ فيكون المعنى على هذا الوجه: أنه أخبره عن الأولية، فابتدأ

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٥٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٣٠٦/١).

(٤) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (١١٠).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٢٩/١).

بالأولية ثم أخبره بذلك الأول^(١)، وهذا الوجه هو الظاهر، وهو أنه يريد أن يُبين أن أول ما يكون الشهادة^(٢).

والثاني: بنصب قوله: (أَوَّل) على أنه خبر لـ (يكن) مقدم، ورفع قوله (شهادة) على أنه اسمها مؤخر^(٣)، فيكون المعنى على هذا الوجه: الإخبار عن الشهادة بأنها أول ما يُدعى إليه.

وهذان الوجهان جائزان، والمشهور هو الوجه الثاني؛ يعني: بنصب (أول)؛ وذلك لأن مقام ذكر الشهادة والابتداء بها هو الأعظم، وهو المقصود؛ ليلتفت السامع والمتلقي وهو معاذ إلى ما يُراد منه أن يُخبر به من جهة الشهادة^(٤).

وقوله: (وفي رواية: إلى أن يوحدوا الله): أشار المصنف بذكر هذه الرواية إلى التنبيه على معنى شهادة: أن لا إله إلا الله؛ فإن معناها: توحيد الله تعالى بالعبادة، ونفي عبادة ما سواه؛ وفيه دليل على أن التوحيد الذي هو: (إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه) هو أول واجب؛ ولهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٥)، فليس المقصود منها اللفظ فقط، بأن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، بل لا بُدَّ أن يوحد الله في العبادة، أما إذا نطق

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٢٩).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٥٦)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٤).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٣٠٤)؛ وفتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١١٢).

بها بلسانه ولم يوحد الله في العبادة، فلا تنفعه هذه الشهادة^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن أول ما يدعى إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وإرسال الدعاء لذلك^(٢)؛ حيث دلّ الحديث على أن أول ما يتدبّر به الداعي الدعوة إلى شهادة التوحيد^(٣)؛ فموطن الشاهد من هذا الحديث، ومناسبة إirاده في الباب: هو ذكر أن التوحيد هو أول ما يدعى إليه، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله^(٤).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»، وهذا مطابق مقصود الترجمة؛ لأمره ﷺ معاذاً أن يدعوهم إلى التوحيد، وأن يجعله أول ما يدعوهم إليه، والأمر للإيجاب، فالدعوة إلى التوحيد واجبة^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [وَلَهُمَا: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ؛ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا، غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيُّنَ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فَقِيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ. [قَالَ: (٦) فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ (٧)، فَأَتِي بِهِ،

- (١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (١٠٩).
- (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٥٦).
- (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٦٦).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٤).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٦) زيادة من نسخة أسامة.
- (٧) في نسخة القاسم، ودغش، والحبيشي: [فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ].

فَبَصَّقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ؛ فَبَرَأَ كَأَن لَّمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَقَالَ^(١):
«أَنْفِذْ عَلَى رَسُولِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا
يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ
لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(٢). [قوله: ^(٣) (يَدُوكُونِ): أَي: يَخُوضُونَ].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف ليُبين
وجوب الدعوة إلى التوحيد^(٤)، وموطن الشاهد من الحديث للباب في قوله:
«ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه»،
فالدعوة إلى الإسلام هي: الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم أركان الإسلام:
شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وَضَمَّ إِلَيْهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا:
أن يدعوهم إلى حق الله فيه، يعني: إلى ما يجب عليهم من حق الله في الإسلام،
من جهة: التوحيد، ومن جهة الفرائض، واجتناب المحرمات؛ ولهذا يجب أن
يُبدأ بالدعوة أولاً إلى أصل الإسلام، وهو: التوحيد، وبيان معنى الشهادتين؛
ثم بيان المحرمات والواجبات؛ لأن أصل الأصول هو أولى الواجبات
بالتقديم^(٥)، فالإسلام هو: الاستسلام لله بالتوحيد والخضوع له، والانقياد له

(١) في نسخة دغش والعصيمي والحبيشي: [فقال].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: فضل من أسلم على
يديه رجل، برقم: (٣٠٠٩)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: فضائل الصحابة،
باب: من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، برقم: (٢٤٠٦).

(٣) زيادة من نسخة القاسم.

(٤) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٥).

بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله، وأصل الإسلام هو: التوحيد، وهو معنى: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله^(١)، وإن شئت قلت: هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وما اقتضته الشهادتان: من إخلاص العبادة لله وحده دون ما سواه، وإخلاص الطاعة له ولرسوله ﷺ؛ فإن من عبد معه غيره لم يكن مسلماً، ومن استكبر عن عبادته لم يكن مسلماً^(٢).

قال المصنف: (قوله: (يدوكون)؛ أي: يخوضون)؛ ففسر المصنف هذه اللفظة بأن المراد: خوض السامعين، وبحثهم في هذا الخير وتمني حصوله^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنه هنا أمره أن يدعوهم إلى الإسلام، الذي دلّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وبيان فضل الدعوة إلى ذلك^(٤)؛ حيث دلّ الحديث على أن أول ما يتبدى به الداعي: الدعوة إلى الإسلام، وأول ركن في الإسلام هما: الشهادتان^(٥)؛ فدلّ على أن الدعوة إلى التوحيد هي أول ما يُدعى إليه^(٦).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «ثم ادعهم إلى الإسلام»، فإن حقيقة الإسلام هي:

- (١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٣).
- (٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٢٠).
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٥).
- (٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، الحمدان (٦٥)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٥٦).
- (٥) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٧٠).
- (٦) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٥٧).

الاستسلام لله بالتوحيد؛ فأمره له بدعوتهم إلى الإسلام أمرٌ له بدعوتهم إلى التوحيد، والأمر للإيجاب، فالدعوة إلى التوحيد واجبة^(١)؛ فقلوه: (ادعهم إلى الإسلام)، أي: الذي هو معنى: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ومن هذا الوجه طابق الحديث الترجمة^(٢).

والآخر: في قوله: «وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه»؛ أي: في الإسلام، وأعظم حق واجب لله على الناس في الإسلام هو: التوحيد، فنجب الدعوة إلى توحيد الله عزَّ وجلَّ^(٣).

والخلاصة: أن هذا الباب عظيم النفع، ويحتاج إليه الناس في كل زمان، والمخطئون فيه كثر، ولهذا فإن من قال بأن هناك أمورًا تُقدَّم على موضوع التوحيد، سواء قضية الدعوة، أو قضية اجتماع الناس، أو قضية الإصلاح السياسي أو نحو ذلك؛ فهو مخالف لطريقة النبي ﷺ وهديه في إفراد الله بالعبادة، وتقديم الدعوة إلى ذلك على غيرها من الدعوات، فمن ظن أن الدعوة إلى الله تستقيم بدون أن يكون هناك توحيدٌ فهو ظنٌ خاطئ، فلا تكون الدعوة صحيحة ولا مقبولة عند الله جلَّ وعلا إلا إذا كان أصحابها موحدين لله مفردين له العبادة^(٤).

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣١)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣١٩).
- (٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (١٦، ٥٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأَوَّلَى: [أَنَّ^(١) الدَّعْوَةَ إِلَى اللهِ طَرِيقٌ مِّنْ اتَّبَعَهُ ﷺ^(٢)]].

أي: لقوله: ﴿هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾^(٣)، فإن سبيل رسول الله ﷺ هو الدعوة إلى الله، وهو سبيل من اتبعه، وهي: دعوة على بصيرة، فالمسألة مأخذها واضح من الآية^(٤)؛ والأشمل من ذلك والأبلغ في مطابقة الآية أن يقال: الدعوة إلى الله طريق الرسل وأتباعهم^(٥)، و(أل) في قول المصنف: (الدعوة إلى الله طريق من اتبعه) للعهد، فتكون عهدية بالنظر إلى معهود الشريعة المعروف فيها، فليست الدعوة المجردة هي طريقه، بل دعوة مخصوصة هي: الدعوة على بصيرة؛ فكان الجدير بالمصنف الإفصاح بأن يقول: (الدعوة إلى الله على بصيرة هي طريق من اتبعه ﷺ)، والبصيرة: فعيلة، مأخوذة من العلم، وتعلقها دقائق الأشياء، فهي علم وزيادة، أي: علم بما يدعو الداعي إليه، مع معرفة بمواقع ذلك العلم^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ^(٧)]

[و^(٨) لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ].

- (١) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.
- (٢) في نسخة العصيمي والحبيشي: [طَرِيقٌ مِّنْ اتَّبَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ].
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٣).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣٩).
- (٦) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٧) زيادة من نسخة العصيمي.
- (٨) زيادة من نسخة أسامة.

أي: لقوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾؛ يعني: ليعبد الله وحده لا لشيء آخر من تحصيل جاهٍ ومنزلةٍ عند الناس وغيرهما فإن ذلك ينافي الإخلاص^(١)؛ ولهذا قال المصنف: (لأن كثيراً من الناس ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه)، فالذي يدعو إلى الله هو الذي لا يريد إلا أن يقوم دين الله، والذي يدعو إلى نفسه هو الذي يريد أن يكون قوله هو المقبول، حقاً كان أم باطلاً^(٢)، فالذي ينفع العبد يوم القيامة أن يكون داعياً إلى الله لا أن يكون داعياً إلى نفسه، لا أن يريد من الدعوة إلى الله أن يشتهر وأن يجله الناس وأن يعظموه، وإنما يريد بذلك أن يدعو إلى الله، أن يبلغ دين الله عزَّجَل^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثالثة: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ].

وتؤخذ من قوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾^(٤)، والبصيرة: العلم، ففرض عليه أن يتعلم ثم يدعو، فلا بُدَّ أن تكون الدعوة على بصيرة^(٥).

ووجه كون البصيرة من الفرائض أمران:

الأول: أنه لا بُدَّ للداعية من العلم بما يدعو إليه، والدعوة فريضة؛ فيكون العلم بذلك فريضة^(٦).

والثاني: أنه لما جعل أتباعه من كان على بصيرة ودعا إلى الله على بصيرة،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣٩).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣٩).

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٨٧).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣٩).

ومن ليس كذلك فليس منهم حقيقةً، دلّ ذلك على أنها من الفرائض لأنّ اتّباعه ﷺ واجب^(١)، حيث أمر رسوله بأن يبين سبيله، ويّنه بهذا الوصف، وسبيله واجب الاتّباع، ومن أكد أوصاف سبيل النبي ﷺ أنه على بصيرة، فاتضح وجه قول المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (أنّ البصيرة من الفرائض)^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرابعة: مِنْ [دَلَائِلِ] ^(٣) حُسْنِ التَّوْحِيدِ: كَوْنُهُ تَنْزِيهًا لِلَّهِ ^(٤) تَعَالَى عَنِ الْمَسَبَةِ].

أي لقوله: ﴿وَسُبَّحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ وذلك أنه نزّه الله أن يكون له شريك، فدلّ على أن إفراذه بالعبادة الذي هو التوحيد حسنٌ مطلوبٌ مأمورٌ به^(٥)، فسبحان الله؛ دليلٌ على أنه واحد لكمالهِ، فمعنى قوله: (عن المسبة)؛ أي: وعن مماثلة الخالق للمخلوق؛ إذ تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصًا^(٦)، فالذي يشرك مع الله هو منتقصٌ له، والموحد منزّه الله تعالى عن ما لا يليق به سبحانه^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشَّرِكِ كَوْنُهُ مَسَبَةً لِلَّهِ].

أي لقوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، بعد قوله: ﴿وَسُبَّحَنَ اللَّهُ﴾^(٨).

- (١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٠٠)؛ والتوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، الدويش (٦٣).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة والعصيمي والحبيشي.
- (٤) في نسخة دغش: [أنّه تنزيهٌ له]؛ وفي نسخة الحبيشي: [أنّه تنزيهٌ لله].
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٤).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٣٩).
- (٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٦٨).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٠).

ومعناه: وقل: تنزيهاً لله أن يكون له شريك أو معبودٌ سواه، فلما نَزَّه نفسه عنه دَلَّ على قبحه^(١)، وكونه مسبة لله جَلَّوَعَلَا؛ لأنَّ المشرك يجعل المخلوق الضعيف في منزلة الخالق^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: -وَهِيَ مِنْ أَهَمِّهَا-: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لَا^(٣) يَصِيرُ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ].

وهذه المسألة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؛ أي: لستُ منهم ولا هم مني، أنا منهم بريءٌ وهم مني بُرَاءٌ؛ ولذا قال: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، ولم يقل: (وما أنا بمشرك)؛ لأنه إذا كان بينهم، ولو لم يكن مشركاً، فهو في ظاهره منهم^(٤)، فقوله: (ما أنا بمشرك)، نفي للشرك عن فعله، وأما قوله: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فمعناه: ما أنا منهم لا في أفعالهم ولا في صفاتهم ولا في ذواتهم، فهو مبينٌ لهم من كل وجه^(٥)، ففي هذه الآية تبرأ من المشركين، وأمره الله أن يتبرأ من المشركين، ولم يقل: وما أنا مشرك، فلم يتبرأ من الشرك، وإنما تبرأ من المشركين، وهذا فيه البراءة من دينهم، فتبرأ من الشرك ومن أهله، ولذلك إذا لم يتبرأ من المشركين ومن دينهم صار منهم ولو لم يشرك^(٦).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٤).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢٠٦/١).

(٣) في نسخة الحبيشي: [لئلا].

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٤٠/١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وقوله: (إبعاد المسلم عن المشركين)؛ يعني: في المكان، فلا يكون معهم في ديارهم؛ لأنه قد يقع في الشرك، فالمخالطة قد تدعو للموافقة^(١).

وقوله: (لا يصير منهم ولو لم يشرك)؛ يعني: إذا لم يتبرأ من المشركين صارَ منهم ولو لم يشرك^(٢)؛ أي: إذا لم يتبرأ من المشركين معتقداً بطلان دينهم، فإنه يصير منهم ولو لم يُشرك، فالمسلم الذي لا يعتقد بطلان دين المشركين هو من المشركين؛ لأن حقيقة لا إله إلا الله أن يُطل عبادة غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فتكون عبادة غيره باطلة^(٣)؛ فإن من عقيدة التوحيد: البراءة من الشرك، وحقيقة البراءة من الشرك وأهله: بيان بطلان دينهم، فمن ساكنهم دون البراءة من دينهم فقد صار منهم؛ ولو لم يُشرك^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ].

أي: حيث لم يؤمروا بشيء من الأعمال قبله، بل أمر به النبي ﷺ قبل كل شيء، ولو كان هناك شيء أوجب لبداً به قبله لما أرسل معاذاً^(٥)، وهذه المسألة تؤخذ من قوله ﷺ: «فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله»، وفي رواية: «أن يوحدوا الله»، وقال بعض العلماء: أول واجب النظر، لكن الصواب أن أول واجب هو التوحيد؛ لأن معرفة الخالق دلت

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٢٠٦).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٤).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٤).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٤).

عليها الفطرة^(١)، وهذا واضح وظاهرٌ وبيِّنٌ في أن أول واجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه لا يُبدَأُ بغيرها، فهي التي يُدعى إليها أولاً، وهي التي يُطلب من المكلف الإتيان بها للدخول في الإسلام، أما من قال: إن أول واجب النظر، وهو الاستدلال بالأدلة العقلية على وجود الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أو: إن أول واجب هو الشك في وجود الرب؛ فهؤلاء كلهم منحرفون عن طريق الرسل؛ لأن الرسل لم يأمرُوا الناس بهذا، وإنما بنوا على ما هو مستقرٌّ في الفِطْرِ، والذي استقرَّ في الفِطْرِ هو وجود الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فلا حاجة إلى طلب الأدلة على إثباته ووجوده؛ لأنه موجود جَلَّ وَعَلَا، وهذا مما تُقرُّ به الفِطْرُ، ولذلك طريقة القرآن الاستدلال بتوحيد الربوبية في إثبات وتقرير توحيد الألوهية، ولذلك قال النبي ﷺ: (فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله)، ولم يقل: أول ما تدعوهم إليه النظر أو جزء النظر أو الشك كما يقول أهل الكلام من المنحرفين عن طريق أهل السُنَّة والجماعة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ].

أي: بالدعوة إلى التوحيد، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله^(٣)، فَيُبدَأُ به قبل كل شيء مطلقاً حتى الصلاة^(٤)؛ لقوله ﷺ: «فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات»^(٥)، فجعل الإخبار بفرضية الصلوات

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٦٩).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٤).

مرتّباً على الاستجابة والإقرار بالشهادة بالتوحيد، وهذا يدلُّ على أنه لا يقبل غيرها قبلها^(١)؛ وهذه المسألة تؤخذ أيضاً من قوله: ﷺ «ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه»^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ»^(٣)؛ «هُوَ»^(٤) مَعْنَى شَهَادَةِ: أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ].

أي لقوله ﷺ: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»، وفي رواية: «إلى أن يوحدوا الله»؛ فتؤخذ من تعبير الصحابي، حيث عبّر في رواية بقوله: (شهادة أن لا إله إلا الله)، وفي رواية عبّر بقوله: (أن يوحدوا الله)^(٥)، وفُهم من ذلك أن التوحيد عند الصحابة هو: شهادة أن لا إله إلا الله^(٦)؛ فدلّ ذلك على أن معناها أفراد الله بالعبادة ليس باللسان فقط^(٧).

قال المصنف رحمه الله: [الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا؛ أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا].

لأن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، وأمره أن يدعوهم إلى التوحيد، وكانوا يهوداً أهل كتاب، فهم بين من لا يعرفها جاهلاً لها بنشأته بتركها، أو

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٠).
- (٣) في نسخة دغش: [أَنَّ مَعْنَى: «يُوحِّدُوا اللَّهَ»].
- (٤) زيادة من نسخة أسامة ودغش؛ وفي نسخة الحيشي: [هي].
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٠).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٤).

يعرفها ولكنه لا يعمل بها^(١)، فمراده بقوله: (لا يعرفها، أو يعرفها)، يعني: شهادة أن لا إله إلا الله، وتؤخذ من قوله: «فليكن أو ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»^(٢)، أي: لكونه أمره أن يدعوهم إليها مع أنهم أهل كتاب، ولو كانوا يعرفونها ويعملون بها لما احتاج إلى أمره بذلك^(٣)، فلو كانوا يعرفون لا إله إلا الله ويعملون بها ما احتاجوا إلى الدعوة إليها^(٤)؛ فدلّ على أن الذي يُدعى إلى التوحيد قد يكون من أهل الكتاب، وهو جاهل بها، وقد يكون عالمًا بها، فأفاد كلام المصنف: أن الذي يعرف التوحيد ولا يعمل به، فإنه لا ينفعه ذلك، وأنه يُدعى إلى التوحيد^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ].

وتؤخذ من قوله رَحِمَهُ اللهُ لمعاز: «ادعهم إلى أن يوحدوا الله، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم...»، إلخ الحديث^(٦)؛ أي: لكونه أمره أن يدعو إلى الشهادة أولاً، ثم الصلاة، ثم الزكاة، ولم يأمره أن يدعوهم إليها جميعاً دفعةً واحدة^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: الْبَدَأَةُ بِالْأَهَمِّ فَلَا أَهَمَّ].

أي: لكونه بدأ بالتوحيد أولاً، ثم ثنى بالصلاة، ثم ثلث بالزكاة^(٨)؛ فتؤخذ

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٤).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٤١).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٥).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٤١).
- (٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٧٠).
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٤١).
- (٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٥).
- (٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٥).

من أمره ﷺ معاذًا بالتوحيد ليدعو إليه أولاً، ثم الصلاة، ثم الزكاة^(١)، والأصح أن يُقال: البداءة بالأهم فالهمهم، لكونه يتدرّج من الأعلى للأسفل^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: مَصْرَفُ الزَّكَاةِ].

وتؤخذ من قوله ﷺ: «فَاعْلَمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةَ تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ»^(٣)؛ أي: أنها تؤخذ من الأغنياء فتُرَدُّ على الفقراء^(٤)، والحديث لم يستوعب ذكر جميع مصارف الزكاة، وإنما ذكر مصرفاً واحداً من المصارف وهو أهمها، لذلك بدأ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْآيَةِ، فقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [الآية [التوبة: ٦٠]، ويستفاد من هذا أنه يجوز في صرف الزكاة أن تكون في مصرف واحد، ولا يلزم أن توزع في جميع المصارف الثمانية، بل لو جعلها في الفقراء أو في المساكين أو في سبيل الله أو في ابن السبيل فإنه يكفي^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: كَشَفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ].

أي: لقوله ﷺ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» إلخ؛ فنبّه بذلك ليأخذ أهبته^(٦)؛ والمراد بالشبهة هنا: شبهة العلم، أي: يكون عنده جهل^(٧)؛ فَبَعَثُ

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤١).

(٢) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٥).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٦٥).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤١).

الرَّجُلِ إِلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَحَلَّ اشْتِبَاهٍ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَتَّفِقُونَ مَعَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَصُولٍ، وَهِيَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَالْإِيمَانُ بِالرَّسْلِ وَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، فَهَذِهِ الْأُمُورُ اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا الشَّرَائِعُ، وَلِذَلِكَ احتاج رسول الله ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ لِمَعَاذِ بَمَاذَا يَبْدَأُ، وَكَيْفَ يَبْدَأُ مَعَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُقَرِّونَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَابِقُ مَعْرِفَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى دَعْوَةِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ^(١)، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: سَتَأْتِي قَوْمًا عِنْدَهُمْ عِلْمٌ، وَعُلُومٌ وَرِثُوهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ عَلَيْهِمْ، فَكُنْ مُسْتَعِدًّا لِمَنَاظَرَتِهِمْ وَمَجَادَلَتِهِمْ، وَتَهَيَّأْ لِدَلِّكَ^(٢)؛ وَأَيْضًا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّخِذَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِيَاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»، فَإِنَّهُ لَمَّا أَخْبَرَهُمْ بِفَرْضِ الزَّكَاةِ بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهَا لَا تَتَّخِذُ مِنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ^(٣)؛ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالشَّبْهَةِ هُنَا: الْجَهْلُ بِمَصْرَفِ الزَّكَاةِ^(٤)؛ فَيُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ تَتَّخِذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَأَنْ مَصْرَفَهَا الْفُقَرَاءُ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ].

أَي: لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»^(٦)؛ إِذْ (إِيَّاكَ) تَفِيدُ: التَّحْذِيرَ، وَالتَّحْذِيرُ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ^(٧)، هَذَا وَجْهٌ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ قَالَ بَعْدَهَا: «وَإِذَا دَعَاكَ الْمَظْلُومُ»، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَخْذَ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ مِنَ الظُّلْمِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٧١).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٤) التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٣١).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٢).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، للدويش (٦٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٢).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٢).

يُتَّقَى؛ لأن اتقاء دعوة المظلوم لا يحصل إلا باتقاء الظلم، وهو السبب الباعث للدعوة.

وكرائم جمع: كريمة، وهي: النفيسة^(١)، وجمعها: نفائس، والنفائس؛ إما لتعلق النفوس بها، سواء كان ذلك لجودة فيها؛ أو لعظيم النفع منها، حتى ولو لم تكن مما علا في الجودة، لكن عظم نفعه، فهو من النفائس أو من الكرائم التي تتَّقَى^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: اتَّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ].

أي: لقوله ﷺ: «واتق دعوة المظلوم»، ومعناه: اجعل بينك وبينها وقايةً بفعل العدل وترك الظلم؛ لئلا يدعو عليك المظلوم^(٣)، فاتقاء دعوة المظلوم يحصل باتقاء الظلم الذي هو سببها^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ].

أي: لقوله ﷺ: «فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»^(٥)؛ فَقَرَنُ التَّوْحِيدَ أَوْ التَّوْحِيدَ بِالْأَحْكَامِ مِمَّا يَحْتَثُ النَّفْسَ إِنْ كَانَ تَرْغِيئًا، وَيُعِدُّهَا وَيُزْجِرُهَا إِنْ كَانَ تَرْهِيئًا؛ لقوله: «اتق دعوة المظلوم»؛ فالنفس قد لا تتقي، لكن إذا قيل: «ليس بينها وبين الله حجاب»؛ خافت ونفرت من ذلك^(٦)، وقوله: «لا تحجب»؛ أي:

(١) تيسير العزيز الحميد (١/٣٠٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/٣٠٨)؛ والتوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٥).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٤٢).

لا تُحجب عن الله تعالى، بل ترفع إليه فيقبلها وإن كان عاصياً^(١)، فالحجب هو: المنع، فهي لا ترد ولا تمنع، وهذا فيه أن دعوة المظلوم من الأدعية المستجابة^(٢)، فالله يستجيب دعاء المظلوم ولا يُحجب عنه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مِنْ أَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ^(٤) وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ].

أي: ما حصل لهم يوم خيبر من الجوع؛ وما حصل لعليٍّ من الرَّمَد، وهذا يدلُّ على أنهم لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا ولا دفعًا، فكيف بغيرهم؟ فلا يُصرف لهم شيءٌ من العبادة، بل ذلك كله حقُّ الله تعالى^(٥)؛ فالظاهر أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ يريد الإشارة إلى قصة خيبر؛ إذ وقع فيها في عهد النبي ﷺ جوع عظيم، حتى إنهم أكلوا الحمير، وأما الوباء؛ فهو ما وقع في عهد علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأما المشقة؛ فظاهرة^(٦)؛ لأن النبي ﷺ قد حاول فتح حصنهم في خيبر مرَّاتٍ وطال حصاره لهم ولم يفتح، فقال: «لَأُعْطِينَ الرَايَةَ غَدًا رَجُلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله...» الحديث^(٧).

ووجه كون ذلك من أدلة التوحيد: أن الصبر والتحمل في مثل هذه الأمور يدل على إخلاص الإنسان في توحيده، وأن قصده الله؛ ولذلك صبر على

(١) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٠٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٧١).

(٤) في نسخة العصيمي: [سَيِّدُ الرُّسُل].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٣).

(٧) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

البلاء^(١)؛ ولأن سيد المرسلين أعظم الخلق جاهًا عند الله عزَّجَلَّ لم يملك أن يكشف عن نفسه ما حلَّ به، ولم يملك أن يدفعه، فإذا كان عاجزًا عن الدفع أو الرفع، وأن أصحابه لم يتوجهوا إليه بالطلب؛ دلَّ ذلك على أن الذي يملك كشف الضر ورفعته هو الله جلَّ وعلا، وأنه مهما عظم جاه المخلوق فإنه لا يرقى إلى درجة الخالق، ولا يتمكن من شيء مما هو من خصائص الرب من تدبير الكون، بل إن الأمر إليه سبحانه^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ...» إلخ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَّةِ].

أي: لكونه أخبر بذلك فوق كما أخبر^(٣)، فعلي بن أبي طالب يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله^(٤)، وأيضا من وجه كون ذلك علما من أعلام النبوة الكثيرة: أن النبي ﷺ أخبر بأمر غيبي، وهو قوله: «يفتح الله على يديه»، ووقع كما أخبر؛ فدلَّ ذلك على صدقه ﷺ، وهو علم من أعلام نبوته الكثيرة^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [العِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيضًا].

أي: لكونه عوفي في الحال^(٦)؛ لأن بصق في عينيه؛ فبرا كأن لم يكن به وجع^(٧).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٤٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٤٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٤٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ] ^(١)

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ].

أي: لكونه يحبُّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ^(٢)، فشهد له ﷺ بشهادتين: الأولى قال: «يحب الله ورسوله»، وهذا من أفضل الأعمال وأزكاها عند الله عَزَّوَجَلَّ تحقيق المحبة؛ وأهم من هذا الشهادة الثانية، وهي قوله ﷺ: «يحب الله ورسوله»، وهذا الشأن كل الشأن أن يحبك الله جَلَّوَعَلَا ^(٣)، وهذا فيه فضيلةٌ عظيمة لعليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ لأن النبي ﷺ شهد له بذلك، ولكن ليس هذا من خصائصه ^(٤)، فمحبة المؤمنين الأتقياء ثابتةٌ من الله ورسوله، وإنما كانت الخصيصة المذكورة لعلي هو الشهادة له مُعَيَّنًا، فَإِنَّ هذا الحكم ثابتٌ إجمالاً للمؤمنين الأتقياء، وأما أفرادهم فإن الحكم بثبوتهم لواحد منهم يفتقر إلى دليل من الوحي، وهو الذي تحقَّق لعليٍّ، فشهد له النبي ﷺ أنه يحب الله ورسوله، وأن الله ورسوله يحبَّان عليًّا ^(٥)، فهذا وصفٌ مطلق لكل مؤمن، لكن كونه يُنصُّ على شخص بعينه بأنه يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، هذه منقبة خاصة، وفضيلة خاصة، ولهذا تطلع الصحابة لها، لا حبًّا في الإمارة، بل حبًّا في هذا الوصف ^(٦).

(١) زيادة من نسخة العصيمي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٤) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣١٥).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة

حمد بن عتيق.

(٦) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا الحديث أصح ما روي لعلي من الفضائل، أخرجاه في الصحيحين من غير وجه، وليس هذا الوصف مختصاً بالأئمة ولا بعلي؛ فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي، وكل مؤمن تقي يحب الله ورسوله؛ لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتاج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه ولا يحبونه، بل قد يكفرونه أو يفسقونه، كالخوارج؛ فإن النبي ﷺ شهد له بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم؛ فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، لكن هذا باطل، فإن الله ورسوله لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً»^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثانية والعشرون: فَضْلُ^(٢) الصَّحَابَةِ فِي دَوَكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَشَغْلِهِمْ عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ].

أي: أنهم خاضوا فيمن يدفعها إليه، وكلّ منهم تمنى ذلك حرصاً على محبة الله ورسوله، ولم يُشَرَّ بعضهم بعضاً بحصول الفتح مع أنه أخبر به^(٣)، فانشغلوا عن بشارة الفتح بالتماسهم معرفة من يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله^(٤)، وفيه حرص الصحابة على الخير، ومزيد اهتمامهم به، وذلك يدل على علو مراتبهم في العلم والإيمان^(٥).

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤).

(٢) في نسخة دغش: [فضائل].

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣١٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْإِيْمَانُ بِالْقَدْرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا، وَمَنْعَهَا عَمَّنْ سَعَى].

أي: لما قَدَّرَ اللهُ أنها تحصل لعلِّي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حصلت له وهو لم يَسْعَ إليها، والصحابَةُ لما قَدَّرَ أنها لا تحصل لهم لم يُفدِّهم سعيُّهم لها حصولها^(١)؛ لأن الصحابة غدوا على رسول الله ﷺ مبكرين، كلهم يرجو أن يعطاها ولم يعطوها، وعلِّي بن أبي طالب مريض ولم يَسْعَ لها، ومع ذلك أُعطي الراية^(٢)، فهو لم يَسْعَ لها ولم يهتم لها؛ لأنه لم يسمع ذلك من رسول الله ﷺ، لكن الله ساقها إليه فيما يظهر والعلم عند الله؛ لصدق نبيِّه وعزمه على نصر الله ورسوله، فإنه مع ما أَلَمَّ به من رمد، وهو عذر يبيح له القعود عن القتال، إلا أنه خرج رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في متابعة رسول الله ﷺ وموافقته، فكان له هذا الفضل العظيم، وهو شهادة رسول الله ﷺ له بهاتين الشهادتين، بينما الذين تسوَّروا لها وتشرَّفوا لها وباتوا يخوضون فيمن يأخذها لم يعطوها، لا لقصور في نيَّاتهم ولا لقصور في فضلهم، ولكنه فضل الله يؤتيه من يشاء^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ»].

ووجَّهه: أنه أمره بالتمهل وعدم التسرع^(٤)، فوجَّهه إلى السير على مهل وعلى تَوَدَّة؛ لأنه يمضي إلى أمر الله ورسوله، ووجَّهه أيضًا إلى ألا يلتفت في مشيه كما في بعض الروايات التي تفسر قوله: (على رسلِك)، حيث قال له:

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٤).

(لا تلفت يمنية ولا يسرة)، فامتثل توجيه النبي ﷺ في التؤدة وعدم الالتفات^(١)؛ فقله: (على رسلك)؛ أي: على مهلك، بتؤدة وطمأنينة، لا بطيش وعجلة، فإنها خلاف الأدب^(٢)، وفيه الأدب عند القتال، وترك الطيش والأصوات المزعجة التي لا حاجة إليها^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [الخامسة والعشرون: الدعوة إلى الإسلام قبل القتال].

أي: لقوله: «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام»^(٤)، الذي هو الاستسلام لله تعالى، والانقياد له بفعل التوحيد وترك الشرك؛ وفيه مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداءً؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق، وهم غارون، فالدعوة إلى الإسلام إذا كانت في قوم لم تبلغهم الدعوة ولم يسمعوا بها فإنها واجبة، وإن كانت قد بلغتهم فهي مستحبة^(٥)؛ لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قاتل أقواماً دون دعوة، فيحمل ذلك على الجواز^(٦)، فالدعوة إلى الإسلام قبل القتال إذا كانوا لم يدعوا، وفي دعوة الكفار قبل القتال قولان، وبحسب النصوص، فإنه يرجع في ذلك إلى تقدير الإمام ومن معه^(٧).

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٧).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣١٩).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٧)؛ والقول المفيد

على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ١٤٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٢٠).

(٦) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٧١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُتِلُوا].

أي: حيثُ أمرَ عليًّا أن يدعو اليهود مع كونهم دُعوا قبل ذلك وقوتلوا لما كانوا في المدينة قبل أن يُجلوا^(١)؛ فإن اليهود الذين في خير كثير منهم قد دعوا قبل ذلك لما كانوا في المدينة قبل إجلاء النبي ﷺ لهم، وقوتلوا على الإسلام، ومع ذلك جدَّد النبي ﷺ الدعوة لهم بتوجيه علي بن أبي طالب في قوله: «ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه»^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ [إِلَى اللَّهِ]^(٣) بِالْحِكْمَةِ، لِقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ»].

أي: حيثُ أمره أن يخبرهم بالواجب عليهم^(٤)؛ لأن من الحكمة أن تتم الدعوة، وذلك بأن تأمره بالإسلام أولاً، ثم تخبره بما يجب عليه من حق الله، ولا يكفي أن تأمره بالإسلام، لأنه قد يطبق هذا الإسلام الذي أمرته به وقد لا يطبقه، بل لا بُدَّ من تعاذه حتى لا يرجع إلى الكفر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ [تَعَالَى]^(٦) فِي الْإِسْلَامِ].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٧).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة والحيشي.
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٧).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٤٤).
- (٦) زيادة من نسخة أسامة.

وتؤخذ من قوله: «وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه»^(١)؛ أي: في الإسلام، أي: إذا أجابوا إلى الإسلام فأخبرهم بما يجب عليهم من حقوقه التي لا بُدَّ من فعلها، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وغير ذلك من شرائع الإسلام الظاهرة وحقوقه، فإذا أجابوا إلى الإسلام الذي هو التوحيد، فأخبرهم بما يجب عليهم بعد ذلك من حق الله تعالى في الإسلام، فإن هم أجابوا إلى ذلك فقد أجابوا إلى الإسلام حقًا، وإن امتنعوا عن شيء من ذلك فالقتال باقٍ بحاله إجماعًا^(٢)، أي: لما أمره أن يخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه دلَّ ذلك على معرفته، وأنه واجبٌ، وحقُّ الله في الإسلام: فعلُ الواجبات وتركُ المنهيات^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابٌ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ].

أي: لقوله: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»^(٤)؛ أي: خيرٌ لك من الإبل الحمر تقتنيها وتملكها، أي: أنكم تُحبون متاع الدنيا، وهذا خيرٌ منه^(٥)، فالمراد: خير لك من كل ما يستحسن في الدنيا، وليس المعنى كما قال بعضهم: خير لك من أن تتصدق بنعم حمر^(٦)؛ أي: خير لك من أنفس الأموال التي تجنيها وتكتسبها في الدنيا؛ وذلك لأن أجرها باقٍ، ولأن العامل

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٢١).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٦٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٢٢).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٥).

بهذا العمل لك من أجره بمثل ما عمل لا ينقص من أجر العامل شيئاً^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا].

أي: لقوله: «فوالله لأن يهدي الله بك...» إلخ، فأقسم النبي ﷺ، وهو لم يُستقسم، والفائدة هي: حُثُّه على أن يهدي الله به، والتوكيد عليه^(٢)، وظاهر هذه الرواية أنه حلف على التعليم؛ لأن النبي ﷺ لما أعطاه الراية علمه ماذا يفعل، لكن في رواية من روايات الإمام مسلم قال ذلك في جواب سؤال: (على ماذا أقاتل الناس؟) أو (أقاتل الناس على ماذا؟) فإنه سأل، فأجابه النبي ﷺ، فيكون كما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (الحلف على الفتيا)^(٣).

وقد ذكر المصنف في موضع آخر أن الحلف على الفتيا يكون إذا دعت إليه مصلحة، كما في هذا الحديث، فقسّمه ترغيبٌ لعلِّي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في ذلك^(٤).



-
- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
 (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٤٥).
 (٣) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
 (٤) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

باب:

تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ الآية [الإسراء: ٥٧].

وقوله [تعالى] ^(١): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ الآية [الزخرف: ٢٦-٢٧].

وقوله [تعالى] ^(٢): ﴿اتَّخِذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١].

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥].

[و] ^(٣) في «الصحيح»: عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ» ^(٤).

وشرح هذه التَّرْجَمَةِ: ما بعدها مِنَ الأبواب.

- (١) زيادة من نسخة القاسم، والحبيشي.
- (٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي.
- (٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.
- (٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، برقم: (٢٣).

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهْمُهَا، وَهِيَ^(١): تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ؛ وَبَيِّنُهَا

بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ:

مِنْهَا: آيَةُ «الْإِسْرَاءِ»، بَيِّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمَشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ؛
فَفِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ.

وَمِنْهَا: آيَةُ «بَرَاءَةِ»، بَيِّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا
مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَبَيَّنَّ أَنََّّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا
الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دَعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ
مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ
هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَاةَ هِيَ [تَفْسِيرُ]^(٢) شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ:
﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

وَمِنْهَا: آيَةُ «الْبَقَرَةِ»، فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٣) فِيهِمْ: ﴿وَمَا هُمْ
بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ذَكَرَ أَنََّّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، فَدَلَّ عَلَى
أَنََّّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًّا [شَدِيدًا]^(٤) عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَكَيْفَ بِمَنْ
أَحَبَّ النَّدَّ [حُبًّا]^(٥) أَكْبَرَ^(٦) مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ^(٧) بِمَنْ^(٨) لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ

(١) فِي نَسْخَةِ الْعَصِيْمِيِّ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: - وَهِيَ مِنْ أَهْمِّهَا -].

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أُسَامَةَ، وَالْعَصِيْمِيِّ، وَالْحَبِيشِيِّ.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أُسَامَةَ.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ الْحَبِيشِيِّ.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ أُسَامَةَ وَدَغْشٍ وَالْعَصِيْمِيِّ.

(٦) فِي نَسْخَةِ أُسَامَةَ: [أَحَبَّ النَّدَّ حُبًّا أَكْثَرَ].

(٧) فِي نَسْخَةِ دَغْشٍ وَأُسَامَةَ وَالْحَبِيشِيِّ: [فَكَيْفَ].

(٨) فِي نَسْخَةِ أُسَامَةَ: [فَكَيْفَ لِمَنْ].

وحدّه، وَلَمْ يُحِبَّ اللهُ؟!

ومنها: قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ عَزَّجَلَّ». وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدِّمِّ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا مَعَ لَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الْإِقْرَارَ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ مَالُهُ وَدَمُّهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ؛ لَمْ يَحْرُمِ مَالُهُ وَدَمُّهُ.

فِيَالِهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا [أَعْظَمَهَا وَ] ^(١) أَجَلَّهَا، وَيَالَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ، وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازَعِ.



(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [باب: تفسير التَّوْحِيدِ، وشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ].

الشَّيْخُ

هذا البابُ في تفسير التوحيد الذي خُلقت الكائنات لأجله، وأُرسلت الرسل وأنزلت الكتب لأجله^(١)، وقد أورد فيه المصنف الآيات والأحاديث التي تُفسر التوحيد، وتبين معناه^(٢)، وخلاصته: بيان بعض لوازم التوحيد، التي تُبين حقيقته^(٣).

قوله: (باب: تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله)؛ يعني: باب بيان إيضاح التوحيد: توحيد الإلهية والعبادة؛ وبيان مدلول شهادة أن لا إله إلا الله من النفي والإثبات، وما تضمنته من إخلاص العبادة لله وحده دون ما سواه^(٤)، أي: باب تفسير هاتين الكلمتين^(٥)، والتفسير تارة بذكر ما تحت اللفظ من معنى، وتارة بذكر الضد والمنافي^(٦)؛ فأراد رَحِمَهُ اللهُ بهذه الترجمة بيان: تفسير التوحيد، الذي هو معنى: لا إله إلا الله، بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة، من معناه ومن ضده، فإن الضد يُبين المعنى أيضًا، فالمصنف ذكر الآيات التي دلَّت على الشرك، فإذا عرَفَ الشرك عرَفَ التوحيد، فذكر في هذا تفسير التوحيد بمعناه وبضدّه؛ حتى تتضح حقيقة التوحيد^(٧).

- (١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (١٨٧).
- (٢) بغية المستفيد في شرح كتب التوحيد، د. منصور الصقوب (٧٦).
- (٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
- (٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٦).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٣٢٦ / ١).
- (٦) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٦).
- (٧) شرح تيسير العزيز الحميد، لابن باز (٤٤ / ٢)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٨٠).

واختلف في المراد بعطف المصنف هنا كلمة: (لا إله إلا الله) على التوحيد؛

على قولين:

الأول: أن التوحيد هنا المراد به: معناه الشامل، وهو أفراد الله بتوحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، وشهادة لا إله إلا الله يراد بها: المعنى الخاص، وهي أفراد الله بالعبادة، فيكون هذا من باب عطف الخاص على العام^(١)؛ ولكن هذا ليس بسديد؛ لأن الأصل في بيان المصنف في هذا الكتاب هو توحيد الإلهية، التوحيد الذي خلق الله الخلق لأجله وبُعثت لأجله الرسل، وهو توحيد الإلهية، ولا شك أنه سيتطرق لما يتعلّق بتوحيد الربوبية ولما يتعلّق بتوحيد الأسماء والصفات لكن ذلك على وجه التبعية لا على وجه الاستقلال^(٢).

والثاني: أن العطف هنا لتغاير اللفظين، وإلا فالمعنى واحد^(٣)، فاللفظان متغايران من حيث اللفظ الحروف والنطق، وأما من جهة المعنى فهما متفقان، فهو من باب عطف المترادفين؛ لأن التوحيد حقيقةً هو شهادة أن لا إله إلا الله^(٤)، والترادف الكامل غير موجود، لكن الترادف الناقص موجود، فيكون هذا إذاً من قبيل عطف المترادفات التي يختلف بعضها عن بعض في بعض

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٩٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (٣٢٦/١).

(٤) ينظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، عبد الرحمن السعدي (٤٧)؛ والقول

المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١٤٧/١)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٤٧).

المعنى^(١)، فعطفُ الشهادة على التوحيد من باب عطف الدال على المدلول؛ لأن التوحيد هو: مقتضى هذه الكلمة العظيمة الذي دلَّت عليه^(٢)، فالمدلول هو التوحيد، والذي دلَّ عليه هو: الشهادة^(٣)؛ فشهادة أن لا إله إلا الله دالة على التوحيد ومبينة له^(٤)؛ فالتوحيد هو: معنى لا إله إلا الله، وهو مدلولها مطابقة^(٥)، فأراد المصنف التنبيه على هذه الكلمة؛ ليُعلم أن لهذه الكلمة مدلول، وهو التوحيد، فهذا الباب أراد به المصنف التنبيه على هذه الكلمة؛ ليلفت الأنظار لمعنى هذا الكلام، فشهادة (لا إله إلا الله) هي: التوحيد، وهي كلمة يراد معناها، فلا يكفي فيها النطق والتلفظ بها دون الإتيان بما دلت عليه؛ فإن مقتضى (لا إله إلا الله): أن يوحد الله سبحانه، فمن تكلم بها وعبدَ غير الله، فقد نقضها^(٦)، فأراد المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْ يُبين أن التوحيد ليس مجرد قول: (لا إله إلا الله)، بل لا بُدَّ من لوازم لذلك، وهذا الباب من أهم أبواب التوحيد؛ لأن الكثير يقول هذه الكلمة وهو لا يعرف معناها^(٧)؛ فمعنى الباب: باب كشف وبيان معنى التوحيد، وأنَّ التوحيد هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله^(٨)، والمصنف جمع بين اللفظتين في الترجمة ليبين أن معناهما واحد،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٨).

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٧٧)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد ابن حميد (١٢٨).

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (٣٤).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٦).

(٦) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٥٢/٢).

(٧) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٦١).

(٨) شرح كتاب التوحيد، سليمان الرحيلي، مفرغ من الدروس العلمية.

فمعنى التوحيد هو لا إله إلا الله، ومعنى لا إله إلا الله هو التوحيد، من أجل أن لا يخفى هذا على أحد فيظن أن التوحيد غير لا إله إلا الله، بل هما شيء واحد^(١)؛ فقول المصنف: (وشهادة أن لا إله إلا الله): هذا من عطف الدال على المدلول، فالمدلول هو التوحيد، والدال هو الشهادة، فشهادة أن لا إله إلا الله معناها التوحيد، والمراد به: إخلاص العبادة لله، ولهذا لا يكفي قولها باللسان، بل لا بد من قولها عن توحيد وإخلاص، فإذا قالها عن غير إخلاص فإنه لا يكون موحدًا، ولهذا قال: (باب: تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله)^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (باب: تفسير التوحيد)، واختلف في المراد بالتوحيد هنا، ف قيل: هو توحيد الإلهية والعبادة؛ لأنه هو المقصود بالذات في تصنيف الكتاب^(٣)، أي: توضيح معنى توحيد الإلهية الذي هو موضوع الكتاب، ولذلك عطف عليه شهادة أن لا إله إلا الله^(٤)، فيكون المصنف أراد أن يُبين في هذا الباب توحيد الألوهية، وأنه هو معنى (لا إله إلا الله)؛ أي: لا معبود بحق إلا الله^(٥)، ف (أل) في كلمة التوحيد هنا عهديّة، فالمراد به: توحيد العبادة، فيكون تقدير الكلام: بابُ تفسير توحيد العبادة، وشهادة أن لا إله إلا الله، ويكون العطف بينهما من عطف الدال على المدلول، فالدال: هو كلمة

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٢٣).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٣).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٦)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٥).

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥١).

(٥) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٥٨).

الشهادة، والمدلول: هو تفسير التوحيد، فإن كلمة (لا إله إلا الله) تُفسَّرُ بها التوحيد؛ فتدل عليه، ويكون مدلولها، أي: معناها الذي تحتويه^(١).

وقيل: إنه يشمل أنواع التوحيد جميعاً، وهو: اعتقاد أن الله جَلَّ وَعَلَا واحد في ربوبيته لا شريك له، واحد في إلهيته لا ند له، واحد في أسمائه وصفاته لا مثل له^(٢).

والتفسير معناه: الكشف والإيضاح^(٣)، فقلوه: **(باب تفسير التوحيد)**، يعني: الكشف والإيضاح عن معنى التوحيد^(٤)، **وحقيقة تفسير التوحيد:** العلم والاعتراف بتفرد الرب بجميع صفات الكمال، وإخلاص العبادة له^(٥).

وتفسير معنى الشهادة في قولنا: (أشهد أن لا إله إلا الله)، يراد به: الشهادة العلمية؛ ولهذا تَضْمَنُ قوله: أشهدُ: العِلْمَ، فكلمة شَهِدَ: تدل على الشهود البصري أو الشهود العلمي، فتارة تكون شهادة عن حضور وبصر؛ وتارة تكون شهادة عن علم، بمعنى أنه: إما أن يشهد على شيء حَضَرَه ورآه، أو يشهد على شيء عِلِمَهُ، فهذان معنيان للشهادة، فإذا قال قائل: أشهد، فيحتمل أنها بمعنى: المشاهدة والرؤية، ويحتمل أنها بمعنى العلم، كما في شهادة التوحيد^(٦).

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٤٧).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٨).

(٥) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٧).

(٦) ينظر: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ١١٧).

والشهادة في اللغة: خبرٌ قاطع تقول به ^(١)، مأخوذة من شهد يشهد شهودًا وشهادة؛ إذا عَلِمَ ذلك بقلبه، فَأَخْبَرَ بلسانه، وأَعْلَمَ به غيره؛ فمعنى الشهادة؛ أي: أَعْلَمُ بقلبي، وأقول، وأُبَيِّنُ بلساني: أنه لا إله إلا الله ^(٢).

فالشهادة لا تكون شهادة حتى يجتمع فيها هذه الثلاث مراتب:

الأول: الاعتقاد بما سينطق به، والاعتقاد بما شهد به، فكونه يشهد: (أن لا إله إلا الله)، يستلزم أنه اعتقد بقلبه معنى هذه الكلمة عن علم ويقين؛ لأن الشهادة فيها الاعتقاد، والاعتقاد لا يسمى اعتقادًا إلا إذا كان ثمَّ علم ويقين.

والثاني: التكلم بها، فالشهادة كما أنها تقتضي اعتقادًا؛ فإنها تقتضي أيضًا إعلامًا ونطقًا.

والثالث: الإخبار بذلك والإعلام به، فينطق بلسانه، وهذا من جهة الواجب، ويُخبر غيره بما شهد، وهذا من جهة (الشهادة).

فيكون معنى: **أشهد أن لا إله إلا الله:** أعتقد، وأتكلم، وأعلم وأُخبر: بأن لا إله إلا الله. فافترقت بذلك عن حال الاعتقاد، وافترت كذلك عن حال القول، كما افترقت أيضًا عن حال الإخبار المجرد عن الاعتقاد، فلا بُدَّ لتحقيقها من حصول الثلاثة مجتمعة؛ ولهذا نقول في الإيمان إنه: اعتقاد بالجنان، وقول

(١) ينظر: الصحاح، للجوهري (١/ ٤٢١)؛ ولسان العرب (٣/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٦/ ٤٧)؛ ولسان العرب (٣/ ٢٣٩). قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٥١٧، ٥١٨): «الشين والهاء والذال، أصلٌ يدل على: حضور، وعلم، وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرنا، يقال: شهد فلان عند القاضي، إذا بَيَّن، وأَعْلَمَ لمن الحق، وعلى من هو».

باللسان، وعمل بالجوارح والأركان^(١).

فإذا لا يُسمى الشاهد شاهداً حتى يجتمع فيه ثلاثة أشياء: العلم المنافي للجهل، واليقين المنافي للشك، والإعلام المنافي للكتمان، فمن لم يعلم الأمر فليس بشاهد فيه ولا له، ومن لم يتقين بل كان شاكاً فليس بشاهد، ومن لم يُعلم ويُخرج فليس شاهداً؛ فإذا كلمة التوحيد لا تُقبل إلا بشروط معلومة: العلم، واليقين، والقبول، والصدق... إلى آخره، والشهادة بها لا تكون إلا لمن علم متيقناً، وأعلم وأخبر بعلمه بذلك^(٢).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧٨). قال ابن القيم في مدارج السالكين (٤١٨/٣): «وعبارات السلف في «شهد» تدور على الحكم والقضاء، والإعلام والبيان، والإخبار، قال مجاهد: حكم وقضى، وقال الزجاج: بين، وقالت طائفة: أعلم وأخبر، وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها، فإن الشهادة تتضمن: كلام الشاهد وخبره وقوله، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب، فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته، وثانيها: تكلمه بذلك ونطقه به، وإن لم يعلم به غيره بل يتكلم به مع نفسه ويذكرها وينطق بها أو يكتبها، وثالثها: أن يعلم غيره بما شهد به ويخبره به ويبينه له، ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به، فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية، والقيام بالقسط: تضمنت هذه المراتب الأربعة: علم الله سبحانه بذلك، وتكلمه به، وإعلامه، وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به، أما مرتبة العلم: فإن الشهادة بالحق تتضمنها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهداً بما لا علم له به، قال الله تعالى: ﴿لَا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وأما مرتبة التكلم والخبر: فمن تكلم بشيء وأخبر به فقد شهد به، وإن لم يتلفظ بالشهادة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِئْذَا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكُنُّبُ شَهِدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة، ولم يؤدوها عند غيرهم».

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٨/١).

مقصود الترجمة:

بيان حقيقة التوحيد؛ بتفسيره، وإيضاح معنى: (لا إله إلا الله)^(١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة من جهة أنَّ هذا الباب في بيان معنى التوحيد؛ لأن بعض الناس يُخطئ في فهم معناه فيظن أنه الإقرار بتوحيد الربوبية فقط وهذا ليس هو المراد بالتوحيد، وإنما المراد به ما دلَّت عليه النصوص التي ساق المصنف رَحْمَهُ اللهُ طرفاً منها في هذا الباب من أنه: إفراد الله بالعبادة، والخلوص من الشرك^(٢)؛ فهذا الباب مناسبتة لكتاب التوحيد ظاهرة: فإنَّ المصنف عقَّده لبيان التوحيد الذي تقدَّم فضله، وفضلُ من حقَّقه، ووجوب الخوف مما يضاده؛ فهذا التوحيد الذي تقدم سييئه المصنف في هذا الباب، لكن بيانه للتوحيد في هذا الباب بيانٌ مجمل يتبعه البيان المفصل، وذلك ما أشار إليه رَحْمَهُ اللهُ في قوله في آخر هذا الباب: **(وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب)**؛ أي: تفصيلها، وبيان ما بعدها من الأبواب على وجه الكمال^(٣).

مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة:

أنه لما سبق الكلام على التوحيد، وفضله، والدعوة إليه؛ كأن النفس الآن اشترأبت إلى بيان ما هو هذا التوحيد الذي بُوبَ له هذه الأبواب: **وجوبه، وفضله، وتحقيقه، والدعوة إليه**؛ فيجاب بهذا الباب، وهو: تفسير التوحيد^(٤)؛ فلما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد، وفضائله، والدعوة إليه،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٥).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٦١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح (٩٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٤٧).

والخوف من ضده الذي هو الشرك، فكأن النفوس اشتاقت إلى معرفة هذا الأمر العظيم الذي خلقت له الخليقة، والذي بلغ من شأنه عند الله أن من لقيه به غفر له، وإن لقيه بملء الارض خطايا؛ فبين رحمة الله في هذا الباب أنه ليس اسمًا لا معنى له، أو قولًا لا حقيقة له كما يظنه الجاهلون الذين يظنون أن غاية التحقيق فيه هو النطق بكلمة الشهادة من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحاذاق منهم يظن أن معنى الإله هو: الخالق المتفرد بالملك، فتكون غاية معرفته هو: الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا ليس هو المراد بالتوحيد، ولا هو أيضًا معنى: لا إله إلا الله، وإن كان لا بُدَّ منه في التوحيد، بل التوحيد اسمٌ لمعنى عظيم، وقولٌ له معنى جليل هو أجل من جميع المعاني، وحاصله هو: البراءة من عبادة كل ما سوى الله، والإقبال بالقلب والعبادة على الله، وذلك هو معنى الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، وهو معنى لا إله إلا الله^(١)؛ فهذا الباب فيه أهمية بيان التوحيد، ومعنى: (لا إله إلا الله) للناس؛ عندما تدعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله^(٢)، والذي سبق من الأبواب كلها تفسير للتوحيد وبيان لشهادة أن لا إله إلا الله؛ وإنما أراد المصنف بهذه الترجمة، وما جاء بعدها من الآيات والحديث: أن يزيد هذا المقام بيانًا وإيضاحًا، وإلا فقد تقدّم في الآيات والأحاديث ما يُفسر: (لا إله إلا الله)، وما دلّت عليه من التوحيد، ونفي الشرك والتنديد^(٣)؛ فهذه الآيات المذكورات في هذا الباب فيها مزيدٌ بيان بخصوصها

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٢٦).

(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٩٥).

(٣) فتح المعجد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن حسن (١٢٣). فالمصنف لما ذكر الأبواب السابقة ذكر أحكامًا عامة تتعلق بالتوحيد، ثم اشترأت النفوس =

لمعنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من توحيد العبادة، وفيها الحجة على من تعلّق على الأنبياء والصالحين يدعوهم ويسألهم؛ لأن ذلك هو سبب نزول بعض هذه الآيات، كآية الأولى^(١)، فهذا الباب عقده المصنف لشيئين: بيان معنى التوحيد والشهادة، والرد على المخالفين في مفهوم التوحيد.

فائدة هذه الترجمة من جهتين:

الأولى: زيادة البيان؛ لتقوية الإيقان في توضيح توحيد العبادة، ففي الآيات المذكورة في الباب مزيد إيضاح لمعنى التوحيد، وما دلت عليه من أفراد الله سبحانه، وهذا المقام مما يزيده التكرار بياناً، فيحتاج إلى إعادة البيان تقوية لإظهار التوحيد وكشفه.

والثانية: أن هذه الآيات فيها الحجة القاطعة على من تعلّق على الأنبياء والصالحين يدعوهم ويسألهم، ففيها مأخذ آخر في نصرّة التوحيد فوق المتقدم من زيادة البيان، وهو: تعيين الرّدّ والإبطال للمقالات الباطلة، مما يخالف توحيد

= إلى معرفة هذا النوع، وهذا أولى؛ أن المصنف لم يقصد في الأبواب السابقة أن يُبين التوحيد، يعني: قصداً أوّلياً، وإن وقع بيان التوحيد من جهة التبع، فمقصود المصنف بهذا الباب هو أن يبين التوحيد ابتداءً وانتهاءً، وما سبق من بيان التوحيد في الآيات السابقة والأحاديث السابقة إنما هو على جهة التبع، ويؤكد هذا المقام؛ عناية المصنف بهذا الباب، فقد اعتنى به عنايةً فائقة وشرحه بالتفصيل بنفسه، لأنه في المسائل لم يأت على نمط ما سبق، لو نظرت في المسائل ذكرها كما هي، لكنه هو أشبه ما يكون بالشرح الذي استرسل فيه، حيث يدل على أن مقصود المصنف بهذا الكتاب كله من أوله إلى آخره هو هذا الباب، وهذا يدل على أهمية هذا الباب وأنه مقصود لذاته، وأراد به أن يبين معنى التوحيد والشهادة.

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١/٢٦٥)، تحقيق: د. أسامة بن عطايا العتيبي، الناشر: دار الإمام مسلم، ط: ١٤٣٨ هـ.

الله من الشرك المتمثل في التعلق بالأنبياء والصالحين يدعوهم ويسألهم^(١)، فالمقصود: أنه لما بين المصنف في الأبواب السابقة وجوب التوحيد وأهميته، وبين فضله، وبين خطر ما يناقضه، وأهمية الدعوة إلى ذلك كله؛ جاء بهذا الباب ليُبين للقارئ ما هو هذا التوحيد حتى تكون الدعوة مبنية على علم، فذكر رَحْمَةُ اللَّهِ في هذا الباب معنى أصل التوحيد، وبين في هذا الباب المراد بالتوحيد إجمالاً، ثم عقد الأبواب التي بعد هذا الباب لبيان معنى التوحيد ومسائله بشيء من التفصيل، ومما بينه المصنف في هذا الباب أن معنى شهادة أن لا إله إلا الله قائم على نفي وإثبات، على نفي العبادة عن غير الله وإثباتها لله وحده لا شريك له^(٢).

مناسبة هذا الباب لما قبله :

لما ذكر رَحْمَةُ اللَّهِ في الباب السابق: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله؛ ذكر بعده تفسيرها؛ ليكون الداعي من دعوته إليها على جلية، وجعل ما بعد هذه الترجمة من التراجم شرحاً لها؛ لتعلقها كلها بذلك^(٣)، فالباب الذي قبله: [باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله]، وهذا الباب في تفسير هذه الكلمة، وبيان معناها؛ لأن الذي يدعو الناس إلى شيء لا بُدَّ أن يُبينه لهم، ويوضحه توضيحاً تاماً؛ ولهذا عقد المصنف هذا الباب بعد باب: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله؛ ليتبين من ذلك أن من دعا إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فلا بُدَّ أن يفسرها، ويفسر التوحيد، حتى تكون دعوته على بصيرة^(٤).

- (١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١/٢٦٥)، تحقيق: د. أسامة العتيبي؛ والشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٢/٤٣٢).
- (٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٢٢، ١٢٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾] الآية [الإسراء: ٥٧].

الشَّحْج

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر أربع آيات وحديثاً واحداً لبيان معنى التوحيد: فالآية الأولى والرابعة؛ لبيان أصول التوحيد التي يُبنى عليها، وهي: إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالمحبة، وإفراده بالرجاء، وإفراده بالخوف، وأنه لا بُدَّ من إفراد الله بالعبادات القلبية؛ والآية الثانية والحديث؛ لبيان أن التوحيد لا بُدَّ فيه من البراءة من الشرك، والكفر بكل ما يعبد من دون الله؛ والآية الثالثة؛ لبيان أن التوحيد لا بُدَّ فيه من إفراد الله بالتشريع^(١)، فالمصنف ذكر أربع آيات في بيان الشرك، وإنما ذكرها لأن الشرك ضد التوحيد، فإذا تبين الضد تبين ضده؛ ففسر التوحيد ببيان الشرك؛ لأن من اجتنب الشرك فهو موحد، ومن وحَّد فلا بُدَّ أن يكون مجتنباً للشرك^(٢).

فالدليل الأول هذه الآية، ويتبين معناها بذكر الآية التي قبلها، فهذه الآية لها صلة بما قبلها، والذي قبلها قول الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴿؛ حيث أخبر الله تعالى في هذه الآيات أن الذين

(١) ينظر: الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٦١).

(٢) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٤).

يدعونهم من الملائكة، والأنبياء، والصالحين لا يملكون كشف الضرِّ عمَّن دعاهم، أي: إزالته بالكلية، ولا تحويله من مكان إلى مكان، ولا من صفة إلى صفة.

و(تحويلًا): نكرة تعمُّ جميع أنواع التحويل، فكل من دعا ميتًا أو غائبًا من الأنبياء والصالحين، أو دعا الملائكة أو دعا الجن فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه ولا تحويله^(١)، ففي هذه الآية أن المدعو لا يملك كشف ضرٍّ ولا تحويله، ولو كان المدعو نبيًا أو ملكًا، وهذا يقرر بطلان دعوة كل مدعو من دون الله كائنًا من كان؛ لأن دعوته تخون داعيه أحوج ما كان إليها^(٢).

وقد اختلف المفسرون في المشار إليه في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيْكَ رَهْمَهُ أَلَوْسِيلَةً﴾ على أقوال، منها: أن المشار إليهم في الآية هم قومٌ من **الجن** كانوا على عهد رسول الله ﷺ يعبدوهم بعض المشركين، فأسلم هؤلاء الجن لما بلغتهم الدعوة، واستمر عابدوهم على الشرك بهم، وهذا التفسير ورد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣)؛ وقيل: المراد بهم **الملائكة**، وزاد

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٣٢٦)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦٧).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١/٢٦٦)، تحقيق: د. أسامة العتيبي.

(٣) أي: أن أفرادًا من الإنس كانوا يعبدون أفرادًا من الجن يُعظمونهم ويرغبون إليهم، فأسلم الجن المعبودون، وتمسك العابدون بدينهم الشرقي، فهؤلاء المذكورون في الآية هم الذين يُعبدون، وأولئك الذين يُعبدون أخبر الله عنهم بأنهم ﴿يَبْتَغُونَ إِلَيْكَ رَهْمَهُ أَلَوْسِيلَةً﴾، يعني: ما يقربهم إلى الله جَلَّ وَعَلَا. ينظر: =

بعضهم: **الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**: عيسى ابن مريم، وأمه، وعزير.

واختار ابن جرير الطبري قول من فسّرها بالملائكة أو الجن؛ لأنهم كانوا في زمن النبي ﷺ يبتغون إلى ربهم الوسيلة، بخلاف المسيح، والعزير، فإنهما لم يكونا موجودين على عهده^(١).

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية: أنها تعم هؤلاء وهؤلاء ممن يُدعى من دون الله من العقلاء من الأنبياء والصالحين، وذلك أن أولئك كانوا في حياتهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة، وهو لم يُقيد ذلك بزمن النزول بل أطلق، فيكون المقصود بالآية هو: كل من عبّد من دون الله، وهو عابدٌ لله، فتشمل كل من توجّه إليه أحدٌ بعبادة، وهو، أي: المعبود: عابدٌ لله تعالى، فيشمل الأنبياء والصالحين والملائكة وغيرهم ممن يعبدون الله جَلَّ وَعَلَا وهم معبودون^(٢)، فالآية تعم من

= تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فالجن المدعوون الذين يُستغاث بهم، ويُدْعَوْنَ من دون الله أسلموا، وأصبحوا يرجون رحمة الله ويخافون عذابه وما زال أولئك النفر من الإنس يدعونهم ويستغيثون بهم من دون الله عَزَّجَلَّ، فهنا هؤلاء لو كانوا يعقلون لرجوا ما عند الله وخافوا من عذابه عندهم، لأن الذين يعبدونهم لا يستحقون العبادة، فالذين يعبدونهم خائفون من الله راجون ما عند الله، فلو كان عندهم عقول مستقيمة لجعلوا العبادة لله عَزَّجَلَّ لأن معبوداتهم لا يستحقون العبادة، فهذا معنى من معاني التوحيد، وهو أنه لا يستحق العبادة إلا الله، ولا يملك النفع وكشف الضر إلا الله، ولا يرجى إلا الله، ولا يُخاف إلا من الله عَزَّجَلَّ.

ينظر: الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(١) جامع البيان، لابن جرير الطبري (١٧/ ٤٧٤).

(٢) ينظر: الاستغاثة في الرد على البكري، لابن تيمية (٢/ ٤٤٥، ٤٤٢)؛ والإخائية، لابن تيمية (٢٤٧).

كان معبوده عابداً لله ^(١)، فكلُّ من دُعي من دون الله جَلَّوَعَلَا، وهو داعٍ لله، فهو مندرجٌ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ^(٢).

والمصنف رَحِمَهُ اللهُ ساق هذه الآية لتفسير التوحيد، ففسَّر التوحيد بهذه الآية؛ فإنَّ هذه الآية تضمَّنت ثلاثة أركان لا يقوم الإيمان ولا التوحيد إلا بها، وهي: المحبة، والخوف، والرجاء؛ فإن الله جَلَّوَعَلَا ذكر عن هؤلاء الصالحين المعبودين من دون الله أنهم: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، وهذا فيه المحبة، وأنهم: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾، وهذا فيه إثبات الرجاء، وأنهم: ﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾، وهذا فيه إثبات الخوف من العذاب، وهذه الأركان الثلاثة هي أركان توحيد الألوهية، وبها يستقيم إيمان العبد ويصح توحيده، إذا تفسير التوحيد هنا لبيان أصوله التي يُبنى عليها، وهي: إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالمحبة، وإفراده بالرجاء، وإفراده بالخوف ^(٣)، فتخصيص الله بالرجاء والخوف هو العبادة،

(١) قرة عيون الموحدين (١٨٢).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٢)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (١٣٣).

وأركان العبادة الثلاثة: الحب والخوف والرجاء مع اشتراكهما في الركنية للعبادة، إلا أن الحب يختص من بين الآخرين بكونه لا ينتهي إلى حد، فمحبة الله جَلَّوَعَلَا ليس لها حدٌّ تنتهي إليه، بخلاف الخوف والرجاء، فإن خوف الله ورجاءه ينتهيان إلى حد، إذا زيد عليه وقع العبد في المخالفة، وأما حب الله جَلَّوَعَلَا فإنه لا ينتهي إلى حد، والمراد به: من يصدق في حبه، وأما الكاذب في حبه ممن يستبيح المحرمات ويستحلها فيزعم أنه محبُّ لله جَلَّوَعَلَا، وأن فرط حبه إداه إلى ذلك، فإنه كاذبٌ في دعواه. ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد، للعلامة حمد بن عتيق.

وهو التوحيد، وصرف هذا لغير الله شرك، فهؤلاء عبدوا عبيداً يعبدون الله، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه، والواجب عليهم أن لا يعبدوا إلا الله وحده جَلَّوَعَلَا^(١)، ففي هذه الآية دلالة واضحة على أن من معنى (لا إله إلا الله): أن يُصْرَفَ الدعاء والتقرب والعبادة لله جَلَّوَعَلَا، لا تُصْرَفَ لأحد من خلقه، ولا تُتَّخَذَ الوسائط بين العباد وبين الله من الخلق، بل يجب على العباد أن يعبدوا ربهم ويتقربوا إليه بعبادته مباشرة، كما عبَدَ أولئك الصالحون من الأنبياء والملائكة^(٢).

فتكون مناسبة الآية للبَاب من وجهين :

الأول: أنها تدل على أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله هو: ترك ما عليه المشركون من دعوة الصالحين، والاستشفاع بهم إلى الله في كشف الضر أو تحويله؛ لأنه شرك أكبر^(٣)؛ فالتوحيد يتضمن: البراءة من الشرك، بحيث لا يدعو مع الله أحداً، لا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، وهؤلاء الذين يدعون الأنبياء والملائكة لم يتبرؤوا من الشرك، بل هم واقعون فيه، ومن العجب أنهم يدعون من هم في حاجة إلى ما يقربهم إلى الله تعالى، فهم غير مستغنين عن الله بأنفسهم، فكيف يُغنون غيرهم^(٤)، فالمناسبة منها: أن الشيء يتبين بضده،

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٨١).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٢٧)؛ والفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (٩٧).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٣٢٦)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٤٩).

وهذه الآية فيها بيان شرك المشركين الذين يدعون غير الله، وبيان الشرك يتبين التوحيد^(١)، فإذا كان دعاء الأولياء والصالحين شركاً؛ عرفنا أن التوحيد هو: دعاء الله وحده لا شريك له؛ فكان في هذه الآية تفسير التوحيد، وأنها دللت على أن دعوة الله وحده هي التوحيد، وهذا وجه مطابقة الآية للترجمة، وهو تفسير الشيء بضده^(٢)، فدعائهم من دون الله بالنفع والضّر، وأن يجلبوا لهم الخير، هذا هو الشرك؛ وتخصيص العبادة لله وحده، هذا هو التوحيد^(٣).

والثاني: أن فيها تفسير التوحيد، فالتوحيد: إفراد الله بالعبادة، وهو توحيد الألوهية، وهذه الآية اشتملت على الثناء على خاصة عباد الله، بأنهم وحدوا الله في الإلهية، فقد وصفهم الله جَلَّوَعَلَا بقوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَيَّ رَبَّهُمُ الْوَسِيلَةَ﴾، والوسيلة هي: القصد والحاجة، والتقرب بالأعمال الصالحة؛ يعني: أن حاجاتهم يبتغونها إلى ربهم ذي الربوبية الذي يملك الإجابة، وأيضاً: يتنافسون أيهم أقرب، وذلك كله مع الرجاء والمحبة، فهم إنما يطلبون ويبتغون حاجاتهم من الله جَلَّوَعَلَا، فلا يعبدون غير الله بنوع من العبادات، ولا يتوجهون به لغير الله، فهذه الآية دالة بظهور على أن قوله: ﴿يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَيَّ رَبَّهُمُ الْوَسِيلَةَ﴾ أنه هو التوحيد، فهم إنما توجهوا إليه وحده دون ما سواه، فأنزلوا الخوف، والمحبة، والرجاء في الله جَلَّوَعَلَا وحده دون ما سواه، وهذا هو تفسير التوحيد^(٤).

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢١٧/١).

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٢٤٦-٢٤٨).

(٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٨١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٤-٨٦).

أي: أولئك الذين يدعوهم أهل الشرك ممن لا يملك كشف الضر ولا تحويله من الملائكة والأنبياء والصالحين كال المسيح وأمه والعزير، فهؤلاء دينهم التوحيد، وهو بخلاف من دعاهم من دون الله؛ ووصفهم بقوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَيَّ رَبَّهُمُ الْوَسِيلَةَ﴾، فيطلبون القرب من الله بالإخلاص له وطاعته فيما أمر، وترك ما نهاهم عنه، وأعظم القرب التوحيد الذي بعث الله به أنبياءه ورسله وأوجب عليهم العمل به والدعوة إليه، وهذا الذي يقربهم إلى الله، أي: إلى عفوه ورضاه، ووصف ذلك بقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾، فلا يرجون أحداً سواه ولا يخافون غيره، وذلك هو توحيده؛ لأن ذلك يمنعهم من الشرك ويوجب لهم الطمع في رحمة الله والهرب من عقابه، والداعي لهم والحالة هذه قد عكس الأمر وطلب منهم ما كانوا ينكرون من الشرك بالله في دعائهم لمن كانوا يدعونه من دون الله، وفيه الرد على من ادعى أن شرك المشركين إنما هو بعبادة الأصنام، وتبين بهذه الآية أن الله تعالى أنكر على من دعا معه غيره من الأنبياء والصالحين والملائكة ومن دونهم، وأن دعاء الأموات والغائبين لجلب نفع أو دفع ضر من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وأن ذلك ينافي ما دلت عليه كلمة الإخلاص، فتدبر هذه الآية العظيمة يتبين لك التوحيد، وما ينفيه من الشرك والتنديد^(١)؛ فالتوحيد هو: ترك ما عليه المشركون من عبادة الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين مع إفراد الله بالعبادة، فإنه ليس تركاً مجرداً، وإنما تركٌ يقابله الإقبال على الله جَلَّوَعَلَا بالعبادة وحده، وها الذي عناه المصنف، فليس المراد مجرد الترك، وإنما

(١) قرّة عيون الموحدين (١٧٧).

يتضمن الإقبال على الله بالعبادة^(١).

فمراد المصنف من هذه الآية: أَنَّ الصالحين من عباد الله من الأنبياء والملائكة يعبدون ربهم، ويبتغون إليه القربة والطاعة، ويرجون رحمته، ويخافون عذابه، وهذا هو التوحيد، وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، فحقيقة التوحيد إفراد الله وحده بالعبادة، فهؤلاء الْمُعَظَّمُونَ عند الناس من الأنبياء والملائكة والصالحين، هم متوجهون إلى الله يريدون منه، فلا يدعون غيره، فهم مشغولون بابتغاء ما يقربهم إلى الله من الأعمال الصالحة، فيجعلون أعمالهم له، وهذه حقيقة توحيد العبادة؛ أن يجعل العبد عمله لله وحده^(٣)، والذي يدعوهم قد عكس الأمر وطلب منهم ما لا قدرة لهم عليه، وهذا هو الشاهد من الآية للترجمة^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (٥): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي

بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ الآية [الزخرف: ٢٦-٢٧]].

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٣٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦٧).

(٥) زيادة من نسخة القاسم، والحبيشي.

الشَّحْج

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، واستدل المصنف بدليل من الكتاب فيه تفسيرٌ لكلمة التوحيد، وهذا تفسيرٌ آخر من تفاسير التوحيد، فالمصنف أتى بعدة صور يُفسر بها التوحيد، ففسره في الدليل السابق من جهة أن الوسائل التي تُفعل عند القبور هذه من العبادة، وأنها منافية للتوحيد، وأن من تفسير التوحيد بيان أنه لا يجوز صرف أي نوع من العبادة إلا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهنا فسّر التوحيد بوجه آخر، وهو بيان أن التوحيد مشتملٌ على نفي وإثبات كما سيأتي في الحديث، وأنه لا يكفي فقط مجرد الإثبات، وهو قولك: إني أعبد الله، بل لا بُدَّ معه من النفي، وهو البراءة من الشرك وأهله^(١)؛ فمقصود المصنف من إيراد هذه الآية: أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله: إثبات العبادة لله تعالى ونفيها عن سواه^(٢).

ففي هذه الآية يخبر الله تعالى عن عبده ورسوله وخليله إبراهيم إمام الحنفاء أنه تبرأ من أبيه وقومه في عبادتهم الأوثان، فقال: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ^(٣) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي؛ فعبر عن هذه الكلمة العظيمة: (لا إله إلا الله) بمعناها الذي دلَّت عليه ووضعت له، من البراءة من كل ما يُعبد من دون الله كالكواكب والأصنام والأوثان والأنداد التي يعبدها المشركون، فعبر عن المنفي بها بقوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وعبر عما أثبتته بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، فلم يستثن في المعبودات إلا الذي فطره، وهذا هو الشاهد من الآية للترجمة^(٣)،

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٤٠).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦٨).

وَذَكَرَ الْفَطْرَ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ التَّذْكِيرَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ مَنْ فَطَّرَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَفْطَرْ وَلَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَةِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالرَّبُوبِيَّةِ عَلَى تَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ ^(١)؛ فَهَذِهِ الْآيَةُ اشْتَمَلَتْ عَلَى نَفْيِ وَإِثْبَاتٍ، فَهِيَ مَسَاوِيَةٌ لِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، بَلْ هِيَ التَّوْحِيدُ، فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ تَفْسِيرٌ: شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، فِيهِ النَّفْيُ الَّذِي نَعْلَمُهُ مِنْ قَوْلِنَا: (لَا إِلَهَ)، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، فِيهِ الْإِثْبَاتُ الَّذِي نَفْهَمُهُ مِنْ قَوْلِنَا: (إِلَّا اللَّهُ) ^(٢)؛ فَقَصَّرَ الْعِبَادَةَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، وَنَفَاهَا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ بِبَرَاءَتِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَمَا أَحْسَنَ هَذَا التَّفْسِيرَ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَا أَعْظَمَهُ ^(٣).

ويستفاد من الآية: أن التوحيد لا يحصل بعبادة الله مع غيره، بل لا بُدَّ من إخلاصها لله ^(٤).

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هُوَ: الْبَرَاءَةُ مِمَّا يَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَإِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّوْحِيدُ، لَا مَجْرَدُ الْإِقْرَارِ بِوُجُودِ اللَّهِ وَمُلْكِهِ وَقُدْرَتِهِ وَخَلْقِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ، فَإِنَّ هَذَا يُقَرَّبُ بِهِ الْكَفَارُ ^(٥)، فَمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ): تَوْحِيدُ اللَّهِ بِإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لَهُ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ ^(٦)، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى شَهَادَةِ: أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهِيَ دَعْوَةُ الرِّسْلِ مِنْ أَوْلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، فَكُلُّهُمْ يَتَبَرَّءُونَ مِنْ جَمِيعِ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَيَسْتَشْنُونَ مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُمُ الَّذِي

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٣٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٦).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٨٣).

(٤) القول المفيد، لابن عثيمين (١/ ١٥١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٣٣).

(٦) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٢٦).

فطرهم وأوجدهم^(١)؛ ففي هذه الآية التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ في الباب: تفسيرُ التوحيد؛ بيان أنه لا تقوم حقيقته ولا تقوم ساقه ولا يستقر قراره إلا بأمرين، الأمر الأول: الإثبات، والأمر الثاني: النفي، أي: **إثبات** الألوهية لله عَزَّجَلَّ، **ونفي** الألوهية عن كل ما سواه، والبراءة من عبادة غيره، فأفادتنا هذه الآية في تفسير التوحيد أنه لا بُدَّ فيه من إثبات ونفي، فثبت الألوهية لله، وتنفي عما سواه، ولا يتحقق النفي إلا بالبراءة من عبادة غير الله^(٢)؛ **والبراءة** هي: الكفر، والبغضاء، والمعاداة، والتبرؤ من عبادة غير الله، فهذه البراءة لا بُدَّ منها، ولا يصح إسلام أحد حتى تقوم هذه البراءة في قلبه؛ لأنه إن لم تقم هذه البراءة في قلبه، فلا يكون موحدًا، وهي: أن يكون مبغضًا لعبادة غير الله، كافرًا لعبادة غير الله، معاديًا لعبادة غير الله، كما قال في الآية هنا: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، أما البراءة من العابدين؛ فإنها من لوازم التوحيد، وليست من أصل كلمة التوحيد، بمعنى: أنه قد يعادي، وقد لا يعادي، وهذه لها مقامات منها ما هو مكفر، ومنها ما هو نوع موالاة، ولا يصل بصاحبه إلى الكفر؛ فتحصل إذاً: أن البراءة التي هي مضمنة في النفي في قول: (لا إله) تقتضي البغض لعبادة غير الله، والكفر بعبادة غير الله، والعداوة لعبادة غير الله، وهذا القدر لا بُدَّ منه، بل لا يستقيم إسلام أحد حتى يكون في قلبه ذلك^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلَّت على أن معنى: التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله، هو: البراءة

(١) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد ابن حميد (١٣٥).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٤).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٧).

من الشرك، وإفراد الله بالعبادة، فَإِنَّ (لا إله إلا الله) تشتمل على النفي الذي عبّر عنه الخليل بقوله: (إنني براء)، والإثبات الذي عبّر عنه بقوله: (إلا الذي فطرني)^(١)؛ وهذا فيه بيان التوحيد، وأنه لا بُدَّ فيه من البراءة من المشركين، وإثبات العبادة لله وحده^(٢)، فوجه الدلالة من الآية: أن توحيد الإلهية هو: البراءة من كل معبود سوى الله والكفر به، وإخلاص العبادة لله وحده^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، ففيه إبطال عبادة سوى الله من الآلهة، وبيان أنها لا تُعبد.

والآخر: في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، ففيه إثبات العبادة لله وحده.

فالآيتان جامعتان النفي والإثبات، ففيها نفي عبادة غير الله في قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وفيها إثبات العبادة لله في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، وهذا هو معنى: (لا إله إلا الله)، فإنها نفي وإثبات، فنفيها في قول: (لا إله)، فتنفي جميع العبادة عن غير الله، وإثباتها في قوله: (إلا الله)، فثبت العبادة لله وحده، فيصير معنى: (لا إله إلا الله): لا معبود حق إلا الله^(٤).

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٦٣).

(٢) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٦).

(٣) المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٥٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٦)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تَعَالَى] (١): ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣١]].

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، ومعناها ظاهر، ودخولها في تفسير التوحيد أيضًا ظاهر (٢)، فهذه الآية أتى بها المصنف رَحِمَهُ اللهُ في تفسير التوحيد؛ ليبين أن التوحيد لا يتم إلا بالتخلي من الشرك الذي وقع فيه هؤلاء، وهو أنهم صيروا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله، فالمصنف فسّر التوحيد هنا بصورة من صوره، وهي: إفراد الله تعالى بالطاعة في التشريع في تحريم الحلال أو تحليل الحرام (٣)، فمراد المصنف من إيراد هذه الآية: أن التوحيد لا يتحقق إلا بإفراد الله جل وعلا في الطاعة والحكم والتشريع (٤).

وقوله: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، الأحبار: هم العلماء، والرهبان: هم العباد (٥)، والأرباب: جمع رب، والربوبية هنا هي: العبادة (٦)، فهم لم يتخذوهم أربابًا بمعنى الربوبية التي هي: الخلق،

(١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي.

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٦١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٤٠).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٣٣٣).

وسُمي العلماء أحبارًا نسبة إلى الحبر، وهو: المداد الذي يُكتب به العلم، وواحدهم: حَبْرٌ، ويقال: حَبْرٌ، وسُمي الرهبان رهبانًا؛ لما تشتمل عليه العبادة من الرهبة؛ أي: الخوف المقترن بالخضوع له جَلَّ وَعَلَا. ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٧).

والرزق، والإحياء، والإماتة، وإنما اتخذوهم أرباباً معبودين، فهذا السياق في لفظ الربوبية يُراد به أنه بمعنى الألوهية^(١)، فيكون معنى قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يعني: اتخذوا علماءهم، وعُبادهم: معبودين مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ يعني: مع الله؛ وذلك أنهم أطاعوهم في اتباعهم في تحريم ما أحلَّ الله، وتحليل ما حَرَّمَ^(٢)، والطاعة من التوحيد، وفردُّ من أفراد العبادة، فإذا أطاع غير الله في التحليل وفي التحريم: فإنه يكون قد عبدَ ذلك الغير، فهذه الآية فيها: ذَكَرَ أحد أفراد التوحيد، وأحد أفراد العبادة، وهو: الطاعة، وسيأتي إيرادها في باب مستقل، مع بيان ما تشتمل عليه من المعاني^(٣)؛ فقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أي: اتخذوهم معبودين من دون الله، ويقرر هذا المعنى شيئان^(٤):

الأول: سياق الآية، حيث قال جَلَّ وَعَلَا في آخرها: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ وهذا ظاهر في أن معنى الربوبية هاهنا هو الألوهية، لأنه قال: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾؛ فنفوا الأمر الذي يجب عليهم، وهو: أن لا يعبدوا إلا إلهًا واحدًا، ففي الآية تفسير الربوبية بالألوهية.

والثاني: أن النبي ﷺ فسَّر لعدي بن حاتم معنى هذه الآية، فَإِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٦١).

(٢) إبطال التنديد، حمد بن علي بن عتيق (٤٨)؛ والتمهيد لشروح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٧).

(٣) التمهيد لشروح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٨).

(٤) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٦٢).

وَيَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ، قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؟ فَتَحَرِّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ؟ فَتُحِلُّونَهُ؟»، فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»^(١)؛ فهو فهم أن المراد بالربوبية هنا العبودية، ولهذا بادر بقوله: (لسنا نعبدهم)، فبين له النبي ﷺ معنى العبادة، ومعنى اتخاذهم أرباباً؛ حيث جعلوهم مشرعين في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل، فأطاعوهم في ذلك ذلاً وخضوعاً ومحبة، فكانوا متخذين لهم آلهة وأرباباً من دون الله، فصاروا بذلك أرباباً ومعبودين؛ لأن العبادة معناها: الخضوع والذل مع المحبة، وهؤلاء خضعوا لأحبارهم ولرهبانهم، وأطاعوهم في ذلك على سبيل المحبة لهؤلاء الأحرار والرهبان، فاجتمعت فيهم خصال العبودية الثلاث، وهي: الذل والخضوع والمحبة، ومن أعظم أنواع العبادة الطاعة^(٢)؛ لأن التشريع من خصائص الربوبية، كما أن العبادة من مستحقات الربوبية^(٣)؛ فصار ذلك عبادة لهم، وصاروا به لهم أرباباً من دون الله^(٤).

فظهر بهذا، أن الآية دلت: على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرمه الله أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن الله، فقد اتخذهُ رباً ومعبوداً وجعله الله شريكاً،

(١) يأتي تخريجه في باب: من أطاع العلماء والأمرأ في تحريم ما أحلَّ الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أرباباً.

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٢٦٣).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٨).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٨٥).

وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص: «لا إله إلا الله»، فإن الإله هو: المعبود، وقد سَمَّى الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أرباباً، فكلُّ معبود ربٍّ، وكل مطاع ومُتَّبَع على غير ما شرعه الله تعالى ورسوله فقد اتَّخذَه المطيع ربًّا ومعبوداً^(١)؛ فمراد المصنف بإيراد الآية هنا: بيان أن الطاعة في تحريم الحلال وتحليل الحرام من العبادة المنفية عن غير الله تعالى؛ ولهذا فُسرَت العبادة: بالطاعة، وفُسر الإله: بالمعبود المطاع، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك فقد عبده؛ إذ معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله يقتضي إفراد الله بالطاعة وإفراد الرسول بالمتابعة؛ فإن من أطاع الرسول ﷺ فقد أطاع الله، وهذا من أعظم ما يُبين التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأنها تقتضي نفي الشرك في الطاعة، فما ظنك بشرك العبادة؛ كالدعاء والاستغاثة والتوبة وسؤال الشفاعة، وغير ذلك من أنواع الشرك في العبادة^(٢)؛ وليس المراد هنا: أنهم أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال تأويلاً، فالعالم قد يُحلل الحرام متأولاً في ذلك، فمن أطاعه في ذلك فإنه لا يكون متخذاً له آلهة أو رباً من دون الله؛ وإنما المقصود بهذه الآية أنهم قبلوا لهم الشريعة التي كانت لهم وأحلوا لهم المحرمات عن غير تأويل، وهذا هو الذي حصل من الأخبار والرهبان أنهم قبلوا الشريعة لهم عن قصد وعمد، وأولئك أطاعوهم في تبديل شريعة الله وفي التحليل والتحريم الذي هو الله تعالى^(٣).

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٢٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٣٤).

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٦٣، ٢٦٥).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على أن معنى التوحيد، الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله: إفراد الله بالطاعة في تحليل ما أحل وتحريم ما حرّم، وأن من اتخذ شخصاً من دون الله يحلل ما أحلّه ويحرم ما حرّمه فهو مشرك^(١)؛ فوجه كون هذه الآية تفسيراً للتوحيد، وشهادة: أن لا إله إلا الله: أن الله أنكر عليهم اتخاذ الأخبار والرهبان أرباباً من دون الله، فهؤلاء جعلوا الأخبار شركاء في الطاعة، كلّما أمروا بشيء أطاعوهم، سواء وافق أمر الله أم لا^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في تتمتها في قوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ وذلك من ثلاثة وجوه:

أحدها: في بيان أن المأمور بعبادته هو إله واحد، وهو الإله الحق، ولا يصدق هذا الوصف على معبود إلا الله، فهو الإله الحق المستحق للعبادة.

وثانيها: إعلان أنه لا إله إلا الله، أي: لا معبود حق سواه.

وثالثها: تسييح الله بتنزيهه عما يفعله المشركون، أي: من الشرك وجعل العبادة لغيره^(٣).

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٦٩)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٥٢).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

فدلّت الآية على أن عبادة الله جَلَّوَعَلَا التي أَمَرَ بها أهل الكتاب هي: إفراده بالتوحيد، وأكد هذا المعنى بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ثم أكد بتنزيه جَلَّوَعَلَا نفسه عَمَّا يصنعه المشركون من دعاء غيره، فقال: ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥]].

الشرح

هذه الآية هي الدليل الرابع في الباب، والمراد بها: بيان أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله هو: إفراد الله بأصل الحب الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، فمن أشرك بالله تعالى في ذلك فهو المشرك، فمن قال: لا إله إلا الله وهو مشركٌ بالله في هذه المحبة، فما قالها حق القول وإن نطق بها؛ إذ هو قد خالفها بالعمل^(٢)، فحقيقة توحيد الله: أن يُفرد العبدُ حُبَّه تعظيمًا وتألّيهاً لله جَلَّوَعَلَا، فإن العبادة لا تكون خالصةً إلا إذا اشتمل القلبُ على محبة الله^(٣)، فمن أحب الله وحده وأحب فيه وله فهو مخلص؛ ومن أحبه وأحب معه غيره فهو مشرك، فكلمة الإخلاص: (لا إله إلا الله) تنفي كل شرك في أي نوع كان من أنواع العبادة، وتثبت العبادة بجميع أفرادها لله تعالى، فهذا هو ما

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٣٣٥).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

دلَّت عليه كلمة الإخلاص مطابقة، فلا بُدَّ من معرفة معناها واعتقاده، وقبوله، والعمل به باطنًا وظاهرًا^(١)؛ فأراد المصنف أن يبين بالآية السابقة وبهذه الآية: أن من تمام تفسير شهادة التوحيد وتحقيقها: البراءة من عبادة غير الله، وأن اتِّخاذ أندادٍ يحبُّهم كحبِّ الله أو يطيعهم كطاعة الله أو يعمل لهم كما يعمل لله؛ ينافي معنى: (لا إله إلا الله) أشد المنافاة^(٢)، قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية: «يذكر تعالى حال المشركين به في الدنيا، ومآلهم في الدار الآخرة، حيث جعلوا لله أندادًا؛ أي: أمثالًا ونظراء يعبدونهم معه ويحبُّونهم كحبِّه، وهو الله لا إله إلا هو ولا ضدَّ له ولا ندَّ له ولا شريك معه»^(٣)؛ ووجه تفسير هذه الآية للتوحيد: أن فيها بيانَ ركنِ التوحيد الأعظم الذي لا يستقيم إلا به، وهو إخلاص المحبة لله، فإن العبادة لا تقوم إلا بغاية المحبة وغاية الذل^(٤)، فالمحبة عبادة، بل لا تقوم العبادة إلا على ركن المحبة، وهؤلاء أشركوا في المحبة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾؛ أي: أنهم سَوَّوا هذه الآلهة بالله في المحبة^(٥)؛ يعني: يحبونهم حب التآله والتعبد كمحبة الله، والمراد: الحب الذي فيه الذل والخوف، وفيه التعظيم^(٦)؛ وتمام الآية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾، والصحيح: أن معنى الآية:

- (١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣١).
- (٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٧).
- (٣) تفسير ابن كثير (١/٤٧٦).
- (٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٥).
- (٥) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٢٧٢).
- (٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٢٢/١).

أن الذين آمنوا أشدَّ حبًّا لله من أهل الأنداد لأناداهم؛ لأن محبة المؤمنين لربهم لا يُماثلها محبة المخلوق أصلاً، كما لا يُماثل محبوبهم غيره^(١)؛ فالمشركون يحبُّون الله، والمؤمنون يحبُّون الله، ولكن المشركين يحبُّون الله ويحبُّون معه غيره، أما المؤمنون فيحبُّون الله وحده، ولا يُشركون معه غيره في المحبة؛ فلذلك صار المؤمنون أشدَّ حبًّا لله؛ لأن محبتهم خالصة، ومحبة المشركين مشتركة، فدلَّت الآية على أن المشركين يحبون الله، ولكنهم لما أحبُّوا معه غيره صاروا مشركين، وأن التوحيد لا يصح إلا بإخلاص المحبة لله عزَّ وجلَّ، فدلَّت الآية على أن من تفسير التوحيد: إفراد الله بالمحبة، وأن لا يُحبَّ معه غيره محبة عبادة^(٢)؛ ففي الآية: بيان أن من أشرك مع الله غيره في المحبة فقد جعله شريكاً لله في العبادة، واتخذة ندًّا من دون الله، وأنَّ ذلك هو الشرك الذي لا يغفره الله^(٣) إلا بالتوبة منه^(٤)؛ فدلَّت الآية: على أن من اتخذ ندًّا مع الله يحبه كمحبة الله، فقد أشرك الشرك الأكبر المنافي للتوحيد؛ فإذا عرفنا أن هذا شرك، فالتوحيد ضده، وهو أن يفرد الرب بهذه المحبة المختصة، التي هي التوحيد؛ وبذلك ظهر معنى التوحيد وتفسيره، وشهادة أن لا إله إلا الله^(٥).

فوجه الاستدلال من الآية ظاهر، وهو: أن التشريك في المحبة منافٍ

لكلمة التوحيد، ومنافٍ للتوحيد من أصله، بل حَكَمَ اللهُ عليهم بأنهم اتخذوا

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٢).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٣٢).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣١).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٠).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧١).

أندادا من دون الله، يحبونهم كحب الله، ووصفهم بذلك، ولا شك أن المحبة نوع من أنواع العبادة، والمحبة مُحرّكة، وهي التي تبعث على التصرفات، فوجه ذكره المحبة هنا: أن المحبة نوعٌ من أنواع العبادة، فلمّا لم يفرّدوا الله بهذه العبادة: صاروا متخذين أندادًا من دون الله، وهذا معنى التوحيد، ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله ^(١)؛ والمراد بالمحبة هنا: محبة العبادة، وهي: المحبة الخاصة التي تقتضي الذل والخضوع والطاعة، فمن اتخذ من دون الله ندًا يحبّه كحبّ الله، ويذلّ له ويخضع ويطيعه، فقد اتخذ ربه من دون الله، ولا يدخل في هذا المحبة الطبيعية، كمحبة الطعام والشراب، ومحبة الولد والوالد والزوجة ^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها من النصوص المبيّنة لتفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ حيث دلّت على أن من اتخذ ندًا مع الله يحبّه كمحبة الله فقد أشرك، فعلم أن معنى التوحيد أن يُفرد الرب بهذه المحبة التي تستلزم إخلاص العبادة له وحده، والذل والخضوع له وحده ^(٣).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾، فمحبة الله ومحبة غيره محبة عبادة فعل المشركين، ومحبة الله وحده محبة عبادة فعل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٨٩).

(٢) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٧).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٧).

المؤمنين، فحقيقة التوحيد: أفراد الله بأنواع العبادة، ومنها المحبة المذكورة في الآية، وغيرها مثلها^(١)، فالشاهد من الآية: أن الله جعل هؤلاء الذين ساووا محبة الله بمحبة غيره مشركين جاعلين لله أنداداً^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [و^(٣) في «الصحيح»^(٤): عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ»^(٥)].

الشَّيْخُ

هذا هو الدليل الخامس في الباب، وهذا الحديث جاء به المصنف ليبيّن معنى من معاني التوحيد، وهو أنه لا يتم إسلام المرء حتى ينفي استحقاق العبادة عن غير الله ويثبتته لله وحده عزَّجَلَّ، وقد بين النبي ﷺ بهذا الحديث أن التوحيد لا يتم إلا بأمرين: الأول: النفي، نفي استحقاق العبادة عما سوى الله، وهذا في قوله: **(وكفر بما يعبد من دون الله)**، وهذا النفي هو الوارد في كلمة

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٣٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٥٦).

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٤) قوله: (وفي الصحيح)، أي: صحيح مسلم؛ لأن هذه الجملة تقع في لسان أهل العلم موقعين: أحدهما: إرادة جنسه؛ أي: في الحديث الصحيح الجامع لشروطه. والآخر: إرادة كُتبه؛ أي: المسماة بذلك، وخصّوها بما اتفق عليه البخاري ومسلم، أو انفرد به أحدهما. ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، برقم: (٢٣).

التوحيد في قولنا: (لا إله)؛ والثاني: الإثبات، وهو إثبات العبادة لله جَلَّ جَلَالُهُ، وهذا في قوله: (من قال: لا إله إلا الله)، ففي هذا الحديث بيان أنه لا يكفي إثبات العبادة لله عَزَّجَلَّ، ولا يكفي قول لا إله إلا الله، بل لا بُدَّ أن يكفر بما يعبد من دون الله جَلَّ جَلَالُهُ^(١).

وقد علّق النبي ﷺ في هذا الحديث عصمة المال والدم بأمرين:

الأول: قول: (لا إله إلا الله)^(٢)؛ أي: عن علم ويقين، كما هو مقيد في قولها في غير ما حديث^(٣).

والثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بُدَّ من قولها والعمل بها^(٤)، والبراءة مما ينافيها؛ فالنبي ﷺ علّق عصمة الدم بالأمرين جميعاً: قولها عن علم ويقين، والكفر بما يعبد من دون الله، ففيه: أنه لا يحرم ماله ودمه إلا إذا قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، فإن قالها ولم يكفر بما يعبد من دون الله لم يأت بما يعصم ماله ودمه^(٥)، وقد أجمع العلماء على معنى ذلك فلا بُدَّ في العصمة من الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه، وترك الشرك^(٦)، فعصمة الدم والمال تقع بشيئين:

أحدهما: الإقرار بالتوحيد.

- (١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٣٣٧).
- (٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٣).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٣٣٧).
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧١).
- (٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٣٣٧).

والآخر: الكفر بما يُعبد من دون الله^(١).

ومعنى: (الكفر بما يُعبد من دون الله): أنه إذا قال: لا إله إلا الله؛ يعلم أن المعبودات التي عُبِدَت من دون الله، من الأنبياء أو الصالحين أو الآلهة المدَّعاة، وغير ذلك من كل إله عُبد من دون الله؛ يعلم أن عبادته باطلة، ويُبغض هذه العبادة من قلبه، وأن يتبرأ من العبادة، ومن المعبودين، فلا بُدَّ أن يُضيف إلى توحيدِهِ، إلى قول لا إله إلا الله؛ الكفر بما يعبد من دون الله، وأن يتبرأ من كل عبادة سوى الله جَلَّ وَعَلَا، فإذا معنى التوحيد من تفسير شهادة أن لا إله إلا الله: أن يكون معتقداً لما دلت عليه، ويقولها مستكماً للشروط، كافراً بكل ما يعبد من دون الله، فإذا كان كافراً بما يعبد من دون الله، ويجد في نفسه البغضاء لعبادة غير الله جَلَّ وَعَلَا، ويوقن بأن كل عبادة سوى الله فهي ضلال وكفر، بهذا العموم، فإنه عند ذلك يكون موحداً قد شهد شهادة الحق، فيحرم ماله ودمه، هذا في الظاهر، وأما في الباطن فليس لنا تعلق به، ففي الظاهر قال: «حرم ماله ودمه»، والباطن قال: «وحسابه على الله»، فقد يكون منافقاً، فهذا حسابه على الله، فالمقصود أنه إذا ثبت هذا الظاهر، فإنه يحرم ماله، ويحرم دمه^(٢).

فتبين بذلك أنه: لا بُدَّ من اعتقاد وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، والإقرار بذلك اعتقاداً ونطقاً، ولا بُدَّ من القيام بعبودية الله وحده طاعة لله وانقياداً، ولا بُدَّ من البراءة مما ينافي ذلك عقداً وقولاً وفعلاً، ولا يتم ذلك إلا

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٨٣، ٢٨٥).

بمحبة القائمين بتوحيد الله وموالاتهم ونصرتهم، وبُغضِ أهل الكفر والشرك ومعاداتهم، فلا تغني في هذا المقام الألفاظ المجردة، ولا الدعاوى الخالية من الحقيقة، بل لا بُدَّ أن يتطابق العلم، والاعتقاد، والقول، والعمل؛ فإن هذه الأشياء متلازمة، متى تخلف واحدٌ منها تخلفت البقية^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن الحديث بين معنى التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله، وأنه النطق بالشهادة مع الكفر بما يُعبد من دون الله عَزَّجَلَّ، والبراءة منه^(٢)، فهو من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله؛ وأنه: الكفر بكل ما يُعبد من دون الله^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: «من قال: لا إله إلا الله»، أي: من قالها قولاً مقارناً اعتقاده معناها، وعمله بمقتضاها، من إثبات العبادة لله وحده، ونفيها عن غيره، وهذا تفسير التوحيد.

والآخر: في قوله: «وكفر بما يعبد من دون الله»، فمن حقيقة التوحيد إبطال عبادة غير الله، فكل معبود سوى الله باطل^(٤).

خلاصة الباب:

أنَّ مسألة بيان حقيقة التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب

- (١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٤٧).
- (٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٣٣).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٩).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٣٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

وما تعلق بها من بيان حقيقة العبادة التي يتحقق الشرك بصرف شيء منها لغير الله؛ هي من أمهات المسائل التي أظهرت الفرق بين معادن الناس في الفهم والفقه في الدين، واتباع سبيل المؤمنين السابقين، وقد انبرى لذلك في القرون المتأخرة: الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ففصل فيه، وأظهر وجه الصواب الذي يدل عليه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وسار عليه سلف هذه الأمة من أئمة الهدى الراسخين في العلم؛ فشغب عليه المضلون، الذين تشربوا مذهب الخلف ونشؤوا على بدعه الكلامية، وعرفوا التوحيد بما لا يتعدى الإقرار بربوبية الله تعالى دون إفراده بالعبادة التي لا يجوز صرفها إلا له وحده، وأنكروا اشتغال حقيقة التوحيد على توحيد الألوهية المستفادة من النصوص الشرعية، والتي نبه عليها أهل العلم من قديم، كما قال الطحاوي المتوفي سنة ٣٢١هـ في مقدمة متنه المشهور في العقيدة: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره». فأشار بقوله: (ولا شيء مثله) إلى توحيد الأسماء والصفات، وبقوله: (ولا شيء يعجزه) إلى توحيد الربوبية، وبقوله: (ولا إله غيره) إلى توحيد الألوهية.

وقال ابن بطة العُكْبَرِي المتوفى سنة: ٣٨٧هـ في كتابه [الإبانة الكبرى ١٧٢/٦]: «أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته؛ ليكون بذلك مباينا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعا.

والثاني: أن يعتقد وحدانيته؛ ليكون مبينا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أن يعتقد موصوفا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه ... لأننا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة في هذه الثلاث والإيمان بها#.

وهذا كلام متين واضح في بيان تناول الإيمان لأقسام التوحيد الثلاثة، وأنَّ توحيد العبادة هو الفارق الظاهر بين أهل الإيمان وغيرهم ممن أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة، ودلالة القرآن على هذا الأصل في غاية الوضوح والظهور والكثرة، كما بينه المصنف في هذا الباب؛ وهذا التقرير على وضوحه قد أنكره جمع من أهل البدع، وخالفوه، وذهبوا في تعريف التوحيد إلى ما يفرغه من مضمونه، فزعموا أن الإقرار بأنَّ الله وحده هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر، الذي بيده النفع والضرر، هو غاية التوحيد، وأن معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): أن الله وحده هو القادر على الاختراع! وبالتالي أثبتوا التوحيد لمن أقرَّ بذلك وإن صرَّف عبادته إلى غير الله تعالى! حتى صرَّح بعضهم بأن طلب الحاجة من الحجر والشجر وإن كان عملا لغوا باطلا، إلا إنه ليس بشرك، إلا إن كان الطلب باعتباره ربًّا! وأن الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله لا تعد شركا إن اعتقد المستغيث أن المتصرف في الأمور على الحقيقة هو الله وحده، وإنما يكون الشرك إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله!

كما قرّره جماعة من القبوريين ومن شايعهم، وإن كان الأمر كذلك، فلا ندري أي شرك وقع فيه قوم إبراهيم وهم يعتقدون أن أصنامهم لا تسمع دعاءهم، ولا تنفعهم ولا تضرهم على الحقيقة، وإنما هو تقليد الآباء؟ وبذلك استدل عليهم الخليل إبراهيم عليه السلام وحاجّهم بأن المستحق للعبادة هو الذي يخلق ويهدي، ويطعم ويسقي، ويشفي ويميت ويحيي، وهذه في الحقيقة هي أوصاف الربوبية، التي تستلزم إفراد الله تعالى بالعبادة وهو توحيد الألوهية، وبعض المتأخرين لما تحيروا في الآيات الكثيرة التي تصف المشركين بأنهم الذين عبدوا غير الله تعالى، وتجعل حقيقة التوحيد إفراد العبادة لله وحده، والشرك صرف العبادة لغيره؛ حاولوا التوفيق بين هذه الآيات وبين رأيهم الفاسد، فزعموا أن العبادة لا تكون عبادة إلا اذا تضمنت اعتقاد الربوبية لمن صرفت له، وإلا فليست عبادة، حتى ولو جمعت الذل والخضوع والمحبة والتأله، وهذا في الحقيقة: صياغة جديد لإغفال توحيد الألوهية، وتضييع لمقتضى شهادة التوحيد ولوازمها؛ فإنه لا يشترط في حصول الشرك بصرف العبادة لغير الله أن يقترن باعتقاد الربوبية، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية عندما قال: أصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بالله شيئاً من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشركٌ به^(١).

(١) بحث: توحيد العبادة بين منهج السلف وسبل الخلف، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب].

السَّيْرُ

أي: شرح ما يتعلق بتفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله ما بعدها من الأبواب^(١)؛ يعني: أن ما يأتي بعد هذه الترجمة من الأبواب إلى آخر كتاب التوحيد، كلها شرحٌ وتفسير للتوحيد، ومعنى: لا إله إلا الله؛ فدلَّ على أهمية هذا الباب^(٢)، وقوله: (وشرح هذه الترجمة)، المراد بالشرح هنا: البيان والتفصيل، والترجمة الأصل فيها: هي التعبير بلغة عن لغة أخرى، فالترجمة هو: ما يُعَبَّرُ به عن كلام الغير؛ ولكن اصطَلَح أهل العلم على تسمية عناوين الفصول والأبواب بالترجمة؛ لأنها تُعَبَّر وتُفسَّر وتبين ما تَضَمَّنَه الباب، فهي كالمترجم الذي يعبر لك ويبين لك كلام من لا تفهم كلامه، فيقال: ترجم على كذا؛ أي: بَوِّبْ له^(٣)، فترجمة الكتاب: فاتحته، وشرحها: تفسيرها وتبيينها، وتوضيح معناها^(٤)؛ وجاء في نسخة بخط المصنف: [وشرح هذا الباب ما بعده من الأبواب]^(٥)، فما بعد هذا من الأبواب بيانٌ لأنواع من العبادات والاعتقادات التي يجب إخلاصها لله تعالى، وذلك هو معنى التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله^(٦)؛ لأن ما بعدها من الأبواب: فيه ما يبين التوحيد، ويوضح

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ١٣٤)؛ والجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٦٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٥٨)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٣).

(٥) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/ ٤٨٤).

(٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٤٤).

معنى: لا إله إلا الله، وفيه أيضًا: بيان أشياء كثيرة من الشرك الأصغر والأكبر، وما يوصل إلى ذلك من الغلو والبدع، مما تركُّهُ من مضمون: «لا إله إلا الله»، فمن عرف ذلك وتحقَّقه تبين له معنى: «لا إله إلا الله»، وما دلَّت عليه من الإخلاص ونفي الشرك، وفيه أيضًا من أدلة التوحيد: إثبات الصفات، وتنزيه الرب تعالى عما لا يليق بجلاله، وكل ما يُعرف بالله من صفات كماله، وأدلة ربوبيته يدل على أنه هو المعبود وحده، وأن العبادة لا تصلح إلا له، وهذا هو التوحيد ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله^(١)؛ فقلوه: (وشرح هذه الترجمة: ما بعدها من الأبواب)؛ يعني: أن ما يأتي بعد هذه الترجمة من الأبواب شرحٌ للتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ ببيان ضده، وبضدها تبين الأشياء، فلا بُدَّ في معرفة التوحيد من معرفة ضده^(٢)؛ أي: أن الأبواب العاقبة الترجمة المذكورة كُلُّها مما يدخل في تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله، ومن جملة ذلك بيان ضده، فإن مما يُبينُ به الشيء ذكرُ ضده^(٣)، فما بعد هذه الترجمة فيها ذكر العبادات وأنواعها، وفيها ذكر ما يُضاد لا إله إلا الله سواء كان مضادة تامة، أو أنه يُذهب كماله، أو ينقصه ولا يذهب بأصله، وإنما يذهب بأجزائه^(٤)؛ فهذا الكتاب سمَّاه المصنف: (كتاب التوحيد)، وهذا الباب سمَّاه: (باب: تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله)، ولكنه لم يُفسر في هذا الباب

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٦).

(٢) إبطال التنديد، حمد بن علي بن عتيق (٤٩).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٢٨/١).

التوحيد كله، ولم يُفسر شهادة أن لا إله إلا الله بجميع متعلقاتها، وما يدخل في معناها، وإنما بيّن أصل المعنى، وبيّن ما هو في دخولها من باب الأولى؛ ولذا بين المصنف هنا أن ما بعد هذا الباب من أبواب كتاب التوحيد هو تفسير للتوحيد، فبيّن رَحْمَةُ اللَّهِ التوحيد بشكل عام، وأما مفردات التوحيد فمعرفتها بمعرفة أضدادها^(١)، فالمصنف رَحْمَةُ اللَّهِ سلك في تفسير التوحيد الإجمال والتفصيل: الإجمال: ما تضمنه هذا الباب من الآيات التي تمثل أصول التوحيد التي يرجع إليها؛ وأما التفصيل: فهو ما سيأتي في الأبواب القادمة، فسلك في تفسير التوحيد في هذا الباب: (تفسير التوحيد)، ببيان أصوله، وبيان ما يضاده وينافيه، وذلك أن الشيء يتبين بالتفصيل والتوضيح له، وأيضاً يتبين ببيان ضده ومقابله^(٢)؛ ففسّر التوحيد ببيان ما يضاد ذلك، وبيان ما ينافي أصل التوحيد، وما ينافي كماله، وبيان الشرك الأكبر، والشرك الأصغر، والشرك الخفي، وشرك الألفاظ، وبيان بعض مستلزمات التوحيد: توحيد العبادة من الإقرار لله بالأسماء والصفات، وبيان ما يتضمنه توحيد العبادة من الإقرار لله جَلَّ وَعَلَا بالربوبية^(٣)، وقد جمع رَحْمَةُ اللَّهِ في هذا الكتاب على اختصاره من بيان التوحيد ما لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لاحق، وما لا يعذر أحد عن معرفته، فمن استحضره استغنى به عن غيره في بيان التوحيد، والردّ على كل مبتدع^(٤).

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٩٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله المصلح.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩١).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (١٩٦)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فيه أكبر المسائل وأهمها: وهي^(١): تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ؛ وَيَبْنِيهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ مِنْهَا: آيَةُ «الْإِسْرَاءِ»، بَيَّنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ؛ فَفِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ].

قوله: (فيه أكبر المسائل وأهمها)، (فيه)؛ أي: في هذا الباب، (أكبر المسائل وأهمها)، يعني: في هذا الكتاب كله؛ وإنما كان تفسير التوحيد وتفسير الشهادة أكبر المسائل وأهمها؛ لأنه لا يمكن أن يدرك التوحيد ولا يتحقق التوحيد إلا بفهمه والكشف عنه، فالذي يقول: لا إله إلا الله، ولا يدرك معناها فإنها لا تنفعه^(٢).

وقوله: (وهي: تفسير التوحيد)؛ لأن تفسير التوحيد لا بُدَّ فيه من أمرين:

الأول: نفي الألوهية عما سوى الله عَزَّوَجَلَّ.

والثاني: إثبات الألوهية لله وحده؛ فلا بُدَّ من النفي والإثبات لتحقيق التوحيد؛ لأن التوحيد جعل الشيء واحداً بالعقيدة والعمل، وهذا لا بُدَّ فيه من النفي والإثبات، فإذا قلت: زيد قائم؛ أثبتَّ له القيام ولم توحد، لكن إذا قلت: لا قائم إلا زيد، أثبتَّ له القيام ووحدته به، وإذا قلت: الله إله أثبتَّ له الألوهية، لكن لم تنفها عن غيره؛ فالتوحيد لم يتم، فإذا قلت: لا إله إلا الله أثبتَّ الألوهية لله ونفيتها عما سواه.

وقوله: (وتفسير الشهادة)، الشهادة: هي التعبير عما يتقنه الإنسان بقلبه؛

(١) في نسخة العصيمي: [فيه مسائل: الأولى: -وهي من أهمها-].

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

فقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أي: أنطق بلساني مُعبراً عما يكنه قلبي من اليقين، وهو أنه لا إله إلا الله^(١).

وقوله: (وبَيَّنَّهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ، مِنْهَا: آيَةُ الْإِسْرَاءِ: بَيَّنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ؛ ففِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ)، أي: بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ دَعَاءَ الصَّالِحِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ شَرْكٌ أَكْبَرُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْآيَةِ^(٢).

و(آيَةُ الْإِسْرَاءِ) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فَبَيَّنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ؛ أَي: لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّ أُولَئِكَ الصَّالِحِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ دَلَّ هَذَا عَلَى صِلَا حَتَمِهِمْ، وَلَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ وَلَا تَحْوِيلًا دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى مَا طُلِبَ مِنْهُمْ، وَمَنْ طُلِبَ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ أَشْرَكَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرَ^(٣)، يَعْنِي: أَنَّ الَّذِينَ يَتَوَسَّلُونَ بِالْأَمْوَاتِ، وَيَطْلُبُونَ مِنْهُمْ النِّفْعَ وَدَفْعَ الضَّرْرِ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ الشَّرْكَ الْأَكْبَرَ^(٤)، ففِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ دَعْوَتَهُمْ مُنَافِيَةٌ لِلتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَتَهُمْ لَغَيْرِ اللَّهِ شَرْكٌ، فَتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هُوَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الشَّرْكِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَإِخْلَاصُ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٥٨).

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٠).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٢٤/١).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَمِنْهَا: آيَةُ «بَرَاءة»، بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ: طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ].

قوله: (ومنها)؛ أي: من الآيات والبيانات التي فُسر بها التوحيد في هذا الباب: (آية براءة)، وهي قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾^(١)، حيث أطاعوهم في التحليل والتحريم^(٢).

وقوله: (مع أن تفسيرها الذي لا إشكال فيه: طاعة العلماء والعباد في المعصية.. إلخ)؛ والمعصية المقصودة هنا هي: تحليل الحرام، وتحريم الحلال^(٣)؛ أي: كما فسرها النبي ﷺ لعدي بن حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين سمعه يتلوها فقال: (لسنا نعبدهم...) إلخ^(٤)، وهذا شرك الطاعة، وهو بتوحيد الربوبية ألصق من توحيد الألوهية؛ لأن الحكم شرعياً كان أو كونياً إلى الله تعالى؛ فهو من تمام ربوبيته، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ جعل شرك الطاعة من الأكبر، وهذا فيه تفصيل، وسيأتي إن شاء الله في باب من أطاع الأمراء والعلماء في تحليل ما حرم الله أو بالعكس^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَمِنْهَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَفَّارِ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٩).
- (٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٩).
- (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٠).
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٦٠).

لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿٦٧﴾ فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَاةُ هِيَ [تَفْسِيرٌ] ^(١) شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٦٨].

قوله: (ومنها: قول الخليل)؛ يعني: من البينات التي فُسِّرَ بها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الشهادتين والتوحيد، قول الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ للكفار: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿٦٧﴾؛ أي: لِمَا اشتملت على النفي الذي هو قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وعلى الإثبات الذي هو: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾؛ صار فيها تفسيرُ شهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن أولها ينفي عبادة كل ما سوى الله، وآخرها يُثَبِّتُ العبادة لله وحده لا شريك له ^(٢)؛ فهذه الآية فسرت كلمة التوحيد التي هي شهادة أن لا إله إلا الله، وهي البراءة من كل معبود سوى الله، وإثبات العبادة لله وحده، وليس المراد قولها باللسان ^(٣)؛ فدلَّ هذا على أن التوحيد لا بُدَّ فيه من نفي وإثبات، بالبراءة مما سوى الله، وإخلاص العبادة لله وحده، فكان معنى قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿٦٧﴾ هو معنى قول: لا إله إلا الله ^(٤).

وقوله: (وذكر سبحانه أن هذه البراءة وهذه الموالاة هي تفسير شهادة أن

لا إله إلا الله، فقال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٦٨]، و﴿وَجَعَلَهَا﴾؛

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧١).

(٤) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٩).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٦٠).

أي: كلمة التوحيد، ﴿كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وهذا على كون الضمير عائداً إلى قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وبعضهم قال: إن الضمير في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا﴾ يعود على البراءة، فيكون قد جعل البراءة من أهل الشرك كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون، وما ذهب إليه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أعم من جهة المعنى، وأن التي جعلها كلمة باقية في عقبه هي: أفراد الله بالعبادة، والبراءة من الشرك^(١).

فهذه البراءة والموالاة اللتان أعلنهما الخليل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هي تفسير (لا إله إلا الله)، فهو يوالي ربه، ويتبرأ من عبادة كل معبود سوى الله، وقد ذكر الله جَلَّ وَعَلَا أن هذه البراءة وهذه الموالاة هي تفسير شهادة أن لا إله إلا الله، فقال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَمِنْهَا: آيَةُ «الْبَقَرَةِ»، فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ [تَعَالَى] (٣) فِيهِمْ: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، ذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْدَادَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًّا [شَدِيدًا] (٤) عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النَّدَّ [حُبًّا] (٥) أَكْبَرَ (٦) مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ (٧) بِمَنْ (٨) لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَحْدَهُ، وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ؟!].

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٠).

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) زيادة من نسخة الحبشي.

(٥) زيادة من نسخة أسامة ودغش والعصيمي.

(٦) في نسخة أسامة: [أَحَبَّ النَّدَّ حُبًّا أَكْثَرَ].

(٧) في نسخة دغش وأسامة والحبشي: [فكيف].

(٨) في نسخة أسامة: [فكيف لِمَنْ].

قوله: (ومنها آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾؛ ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حباً عظيماً ولم يدخلهم في الإسلام)؛ أي: لما أخبر الله أنهم ما هم بخارجين من النار دل على أنهم كفار، لأن مثل هذا قد اطرّد في القرآن في حق الكفار؛ وقوله: (فدل على أنهم يحبون الله)؛ أي: لقوله: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، على أحد القولين، فهذه الآية تدل على أنهم كفروا لما أشركوا بين الله وبين أندادهم في هذه المحبة^(١)؛ فوجه الدلالة من الآية: أنه جعل حب الله أصلاً، وحب الأنداد فرعاً مقيساً، فقال: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، فنظر وشبه ومثل حب هؤلاء بحب الله تعالى، ويمكن أن يقال من وجه آخر: إنه وازن بين محبتهم ومحبة المؤمنين، لكن الوجه الأول أقوى، فذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فهؤلاء يحبون الله حباً عظيماً، ولكنه لم يدخلهم في الإسلام؛ لأنهم أشركوا في المحبة، وهذا يفيد أنه مهما كان الإنسان عابداً لله إذا كان يقع في الشرك فإنه لا تنفعه هذه العبادة مهما عظمت ومهما كبرت^(٢)؛ فجعل الله المحبة شرکاً إذا أحب شيئاً سوى الله كمحبته لله، فيكون مشركاً مع الله في المحبة، ولهذا يجب أن تكون محبة الله خالصة لا يشاركه فيها أحد حتى محبة الرسول، فلولا أنه رسول ما وجب طاعته ولا محبته إلا كما نحب أي مؤمن، ولا يُمنع الإنسان من محبة غير الله، بل له أن يحب كل شيء تباح محبته؛ كالولد، والزوجة، ولكن لا يجعل ذلك كمحبة الله^(٣).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ١٦١).

وقوله: (فكيف بمن أحبَّ النَّدَّ حبًّا أكبر من حب الله؟ وكيف بمن لم يحبَّ إلا النَّدَّ وحده، ولم يحب الله؟)؛ أي: يكون أعظم شركًا وكفرًا^(١)، فإذا كان الذي يحب الله لا يدخل في الإسلام إذا كان يحب ندًا مع الله جلَّ وعلا، فكيف بمن لا يحب إلا النَّدَّ؛ أي: يُفرد هذا النَّدَّ بالحب من دون الله، فهذا يكون فعله أعظم وأخطر^(٢)؛ فمن أحبَّ معبوده أعظم من حب الله أو أحبَّ معبوده مطلقًا ولم يحب الله فهو أعظم شركًا ممن أحبَّ معبوده دون ذلك وإن كان مشركًا، وهذه محبة تعظيم وخضوع لا تصلح إلا لله جلَّ وعلا^(٣)؛ **فالأقسام الأربعة:**

الأول: أن يحبَّ الله حبًّا أشد من غيره، فهذا هو التوحيد.

والثاني: أن يحبَّ غير الله كمحبة الله، وهذا شرك.

والثالث: أن يحبَّ غير الله أشد حبًّا من الله، وهذا أعظم مما قبله.

والرابع: أن يحبَّ غير الله وليس في قلبه محبة لله تعالى، وهذا أعظم وأطم^(٤).

قال المصنف رحمه الله: [ومنها: قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِّ وَالْمَالِ، بَلْ

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٠).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧١).
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٦٢ / ١).

ولا مَعْرِفَةً مَعْنَاهَا مع لَفْظِهَا، بل ولا الإِقْرَارَ بِذَلِكَ، بل ولا كَوْنَهُ لا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، بل لا يَحْرُمُ مَالَهُ وَدَمُّهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ؛ لَمْ يَحْرُمِ مَالَهُ وَدَمُّهُ، فَيَالِهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَعْظَمَهَا وَ^(١) أَجَلَهَا، وَيَالَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ، وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازَعِ].

أي: لما لم يكتف في الحديث بالتلفظ بـ (لا إله إلا الله)، بل ولا معرفة معناها مع لفظها، ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده، كما يؤخذ من قوله: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله»؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ إِلَى أَنْ يُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهُوَ الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ، وَبَغْضِهِ وَتَرْكِهِ، وَالْبِرَاءَةُ مِنْهُ، وَمَعْرِفَةُ بَطْلَانِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ ^(٢)، إِذَا؛ فَلَا بُدَّ مِنَ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكْفُرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ أَي: يَكْفُرُ بِالْأَصْنَامِ، وَيَنْكُرُ أَنْ تَكُونَ عِبَادَتُهَا حَقًّا، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا أَعْبُدُ صَنْمًا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ: الْأَصْنَامُ الَّتِي تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَكْفُرُ بِهَا وَبِعِبَادَتِهَا، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا أَعْبُدُ اللَّاتَ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكْفُرَ بِهَا وَيَقُولَ: إِنَّ عِبَادَتَهَا لَيْسَتْ بِحَقٍّ، وَإِلَّا؛ كَانَ مَقْرَرًا بِالْكَفْرِ ^(٣)، فَإِذَا قَالَهَا وَلَمْ يَكْفُرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَدَمُهُ وَمَالُهُ حَلَالٌ، لَكُونِهِ لَمْ يُنْكَرِ الشَّرْكَ وَيَكْفُرَ بِهِ، وَلَمْ يَنْفِهِ كَمَا نَفَتْهُ (لا إله إلا الله) ^(٤).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٢).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٦٣).

(٤) قرّة عيون الموحدين، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٩٠).

فقوله ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله»، هذا نفي مطلق ينفي أن يكون هناك مألوه غير الله، ومعنى هذا النفي هو: إبطاله والكفر به؛ يعني: بالآلهة الموجودة غير الله، فيكون قوله: «وكفر بما يُعبد من دون الله»: من باب الإيضاح والتفسير حتى لا يكون للإنسان تعلق في شيء، أو عنده تردد في هذا الأمر، وكان الرسول ﷺ يوضح الكلام غاية الإيضاح، فمن وقع منه التوحيد، يعني: صار لا يعبد إلا الله، ولكنه لم يكفر بما يُعبد من دون الله؛ لم يُحرم ماله ولا دمه، وكذلك إذا قال: لا إله إلا الله، مجرد قول، فإنه لا يكفي، فلا بد أن يُضيف إلى قولها: العمل في القلب وفي الجوارح، وعمل القلب: أن يعتقد بطلان ما يُعبد من دون الله ويبغضه ويكرهه غاية الكراهة، والعمل: أن يعمل على البعد عنها، وقتال أصحابها، ومجاهدتهم باليد واللسان والفعل إذا أمكن، فالمقصود أن هذا من الأمور الواضحة التي توضح شهادة أن لا إله إلا الله، وهو جعل هذا الباب أصلاً يُبنى عليه كل ما بعده من الأبواب^(١).

والمقصود أنه لا بد من الأمرين: توحيد، وبراءة من كل معبود سوى الله، ولا يكفي كما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ (لا إله إلا الله) بلسانه، ولا يكفي أيضاً أَنْ يَقُولَهَا بلسانه ويعرف معناها، وأنها مشتملة على النفي والإثبات، ولا يكفي مع ذلك كونه مقرّاً بها، ولا يكفي مع ذلك أَنْ لَا يَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ، بل لا بُدَّ أَنْ يُضَيَّفَ أَمْرًا خَامِسًا، وهو البراءة من كل معبود سوى الله، فهذه خمسة شروط لا بُدَّ من توافرها ليكون المرء محققاً الشهادة، معصوم الدم

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٢٨/١).

والمال^(١)؛ فما ذكره المصنف في هذه المسألة هو الشرط المصحح لقول: (لا إله إلا الله)، فلا يصح قولها بدون هذه الخمس التي ذكرها المصنف، وهي: التلفظ بها، ومعرفة معناها مع لفظها، والإقرار بذلك، وأن لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، وأن يكفر بما يُعبد من دون الله، فإن شك أو توقف لم يحرم ماله ودمه^(٢)، يعني: لا بد من هذه الخمسة، فإن تردد أو شك في شيء من هذه الخمسة فلا يكون موحدًا^(٣).

وقوله: (فيالها من مسألة ما أعظمها وأجلها! ويا له من بيان ما أوضحه! وحنة ما أقطعها للمنازع)؛ أي: الذي يكتفي بقول هذه الكلمة والتلفظ بها ولو فعل ما فعل مما يهدمها وينافيها^(٤)، فهذه مسألة عظيمة وجليلة، وهي أن من قال: لا إله إلا الله لا يكفيه ذلك، بل ليس فقط من قالها لا يكفيه ذلك، بل من قالها وهو يعلم معناها لا يكفيه ذلك، بل من قال: لا إله إلا الله؛ وهو يعلم معناها ويقر بذلك ويطبق ذلك ويعمل به فلا يدعو إلا الله وحده لا شريك له لا ينفعه هذا حتى يُضيف إلى ذلك ما ذكره النبي وهو قوله: (وكفر بما يعبد من دون الله)، فلا يكون مسلمًا حتى يقول: لا إله إلا الله؛ عالمًا بمعناها عاملاً بمقتضاها، ويضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله^(٥).

(١) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (٩٨).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٤).

(٣) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٢).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

والمصنف قال: (فيه مسائل)، واقتصر في هذا الباب على ذكر مسألة واحدة؛

لأُمُور:

أحدها: أنه عبّر بالجمع عن الواحد تعظيمًا لقدر هذه المسألة، فهي مسألة واحدة بمنزلة مسائل.

والآخر: أنه ترك استنباط باقيها للمتلقي معلمًا ومتعلمًا، فأشار إلى وجود مسائل في هذا الباب واقتصر على واحدة منها ليدع استنباط باقيها لمن يتلقى كتابه من المعلمين والمتعلمين^(١).



(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

بَابُ:

مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخِيطِ
وَنَحْوَهُمَا؛ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ



وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾ [الزمر: ٣٨].

[و] (١) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، فَقَالَ (٢): «انزِعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ (٣).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة القاسم [قال].

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٢٠٢٥٥)؛ ولفظه عند أحمد (انبذها عنك) بدل قوله: (انزعها)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقى والتمائم، برقم: (٦٠٩١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/٥): «فيه مبارك بن فضالة وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/١٤٠): «هذا إسناد حسن، مبارك بن فضالة مختلف فيه»؛ وحسن إسناده ابن مفلح في الفروع (١٣٧/٢). والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (١٠٢٩)؛ وقال في النهج السديد (٥٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «في إسناده ضعف»، وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٦): «ضعيف».

وَلَهُ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» (١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً؛ فَقَدْ أَشْرَكَ» (٢).

ومن ضعفه أعله بلين المبارك بن فضالة وتدليس، وقد عنعن؛ وأعله أيضًا: بعدم سماع الحسن من عمران.

وللحديث المرفوع شاهدان عند الطبراني في المعجم الكبير: من حديث أبي إمامة، برقم: (٧٧٠)، ومن حديث ثوبان، برقم: (١٤٣٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وله شواهد من حديث عمران من غير طريق المبارك بن فضالة: الأول: ما أخرجه الحاكم، في كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٢): من طريق **أبي عامر صالح بن رستم، عن الحسن، عن عمران بن حصين**، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دخلت على النبي ﷺ وفي عضدي حلقة صفر، فقال: ما هذه؟ فقلت: من الواهنة. فقال: انبذها». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. والثاني: ما أخرجه الخلال في كتاب السنة (٥/٦٤)، برقم: (١٦٢٣) موقوفًا على عمران: قال: «حدثنا أبو عبد الله، قال: ثنا هشيم، قال: ثنا منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين: أنه رأى في يد رجل حلقة من صفر، قال: فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: فقال: أما إنها لن تزيدك إلا وهنًا، ولو مت وأنت ترى أنها نافعتك، لمت على غير ملة الفطرة».

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٧٦)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الرقي والتمايم، ذكر الزجر عن تعليق التمايم التي فيها الشرك بالله جَلَّ وَعَلَا، برقم: (٦٠٨٦)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. قال المنذري في الترغيب والترهيب (٦/١١٢): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع (٥/١٠٣) - بعد عزوه لأحمد، وغيره-: «رجالهم ثقات»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند جيد».

والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم: (١٢٦٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده ضعيف، فيه خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «ضعيف».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٩٤)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک، =

وَلَا بِنِ أَبِي حَاتِمٍ^(١) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنْ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ [تعالى]^(٢): ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]^(٣) (٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التَّغْلِيطُ فِي لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ.

الثانية: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ؛ فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرَ بِالْجَهَالَةِ.

= كتاب: الطب، برقم: (٧٧٠٣)، بلفظ: «من علق فقد أشرك». وقال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٥): «ورجال أحمد ثقات»، وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم: (٤٩٢)، وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده حسن»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «إسنادها حسن».

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٠٨/٧)؛ قال في النهج السديد (٥٧): «ضعيف»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي حاتم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده منقطع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «منقطع». وله شاهد من طريق آخر رواه الخلال في كتاب السنّة (١٣/٥)، برقم: (١٤٨٢)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٥)، برقم: (٢٣٤٦٣): «أن حذيفة دخل على رجل من عبس يعود، فمس عضده، فإذا فيه خيط، قال: ما هذا؟ قال: خيط رقي لي فيه؛ فقطعه وقال: «لو مت وهو عليك، ما صليت عليك».

(٤) جاء في نسخة القاسم بعد إيراد الآية: [رواه ابن أبي حاتم].

الرَّابِعَةُ: [إِخْبَارُهُ] ^(١) أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ؛ بَلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «[إِنَّهَا] ^(٢) لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا».

الخَامِسَةُ: الْإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ.

السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْخَيْطِ مِنَ الْحُمَى مِنْ ذَلِكَ.

التَّاسِعَةُ: تِلَاوَةُ حُذِيفَةَ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الَّتِي فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ؛ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»؛ أَيُّ: [لَا] ^(٣) تَرَكَ اللَّهُ لَهُ.



(١) زيادة من نسخة أسامة.

(٢) زيادة من نسخة الحبشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوَهُمَا؛ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ].

الشَّحْجُ

هذا الباب في بيان ما يدلُّ من الكتاب والسُّنَّة على أنَّ من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما، كالودع والخرز والتعويد وأشباهها لرفع البلاء أو دفعه^(١).

وقد بدأ المصنف الشرح التفصيلي للتوحيد بهذا الباب^(٢)؛ فمن هنا ابتدأ المصنف رَحِمَهُ اللهُ في تفسير التوحيد، وشهادة (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ بذكر شيء مما يضاد ذلك من أنواع الشرك الأكبر والأصغر، فإن الضد لا يعرف إلا بضده، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء، فمن لا يعرف الشرك لم يعرف التوحيد، وبالعكس^(٣)؛ فهذا الباب شرع به المصنف لتفصيل ما سبق، وهو: بيان التوحيد؛ ببيان ضده، ومن المعلوم أنَّ الشيء يعرف ويتميز بشيئين: بحقيقته، وبمعرفة ضده، والتوحيد يتميز بمعرفته في نفسه؛ أي: بمعرفة معناه وأفراده، وبمعرفة ضده أيضاً، وما يضاد التوحيد منه: **ما يضاد أصله**، وهو الشرك الأكبر الذي إذا أتى به المكلف فإنه ينقض توحيده، ويكون مشركاً شركاً أكبر مخرجاً من الملة، فمثل هذا يقال فيه: أنه قد أتى بما ينافي التوحيد، أو ينافي أصل التوحيد؛ ومنه: **ما ينافي كمال التوحيد الواجب**، وهو: ما كان

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (١٩٧).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٧).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٣٤٨/١).

حاصلاً من جهة الشرك الأصغر، فإنه ينافي كماله الواجب، فإذا أتى بشيء منه، فقد نافي بذلك كمال التوحيد؛ لأن كمال التوحيد إنما يكون بالتخلص من أنواع الشرك جميعاً، وكذلك الرياء فإنه من أفراد الشرك الأصغر، أعني: يسير الرياء، وهو ينافي كمال التوحيد؛ ومنها **أشياء يقول العلماء عنها: إنها نوع شرك**، فيُعبّرون عن بعض المسائل من الشريكات بأنها نوع شرك أو نوع تشريك^(١).

وبدأ المصنف رَحِمَهُ اللهُ لما شرع في تفصيل ما أجمل^(٢)؛ بشرحه لنوع من الشرك، وهو: الشرك المتعلق بالأسباب؛ لأن الشرك منه ما يتعلق بالأسباب، ومنه ما يتعلق بالألفاظ، ومنه ما يتعلق بالإرادات^(٣)، وإنما بدأ المصنف أولاً بالكلام على الشرك الأصغر الاعتقادي، **لأمر:**

الأول: أنه قدّم الشرك الأصغر على الأكبر انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى^(٤)؛ تمريناً وترقياً من الأدنى إلى الأعلى كحال الطبيب الحاذق؛ ولذا بدأ به بحيث إذا علم ذلك من وقع فيه، وتحقّق عظمه عند الله، وأنه أكبر من كبائر المعاصي

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٤). وتتمة الكلام: «فصار ألفاظهم في هذا الباب أربعة: الأول: الشرك الأكبر، والثاني: الشرك الأصغر، والثالث: الشرك الخفي، والرابع قولهم: نوع شرك، أو نوع تشريك، وذلك ممن مثل ما سيأتي في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]، وفي نحو قوله: ﴿أَيُّتْرَكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١]، في قصة آدم وحواء حين عبداً ابنيهما للشيطان، فهذا في الطاعة، كما سيأتي بيانه مفصلاً إن شاء الله».

(٢) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/ ٤٨٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٤٨).

كالزنا وقتل النفس وعقوق الوالدين، مع صغره في الشرك، نبّهه ذلك على الأكبر المخرج من الملة، وكان معرفة الأصغر تنبيهًا على الأكبر من باب أولى، وهذا من المصنف رَحِمَهُ اللهُ سر لطيف، وبهذه الفراسة والسياسة نفع الله به العباد، وعمّر به البلاد، ومن نصّره وتبعه على ذلك رأس وساد^(١)، فالسر في الابتداء بالشرك الأصغر قبل الأكبر؛ بداءة ببيان الأدنى ترقياً للوصول إلى الأعلى^(٢).

والثاني: أنه بدأ بالشرك الأصغر لشدة البلوى به؛ لخفائه، وكثرة وقوعه^(٣)، فإن عامة ما يقع من الناس: الشرك الأصغر^(٤)، ولهذا بدأ المصنف رَحِمَهُ اللهُ بشرك الأسباب؛ لكونه منتشرًا كثيرًا في الناس، وإن كان غيره من الشرك كثيرًا؛ لكن الشرك في الأسباب يظهر أنه أكثر من غيره، هذا من وجه، **وأيضًا:** لأنه يخفى ملحظ الشرك فيه، لاسيما فيما يتعلق بالركون إلى الأسباب على كثير من الناس، فيختلط عنده الأمر حيث يجعل من أخذ الأسباب الركون إليها، ومعلوم أن الركون إلى الأسباب شرك^(٥).

والثالث: أنه بدأ بالشرك الأصغر؛ ليكون ذلك أقوى في الحجة، وأمكن في النفوس، من جهة: ضرورة التعلّق بالله، وإبطال التعلّق بغيره؛ لأن الشبهة في الأدنى ضعيفة بخلاف الشبهة في الأعلى، فإنها أقوى، فشبهة المتعلّق بالخيط،

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/٤٨٦).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح الحميد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٣) ينظر: فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/٤٨٦).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب فتح الحميد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

وبالتماثل أضعف من شبهة المتعلق بالأولياء والصالحين، فإذا علم المتعلق بالخيوط والتماثل، ونحوها خطأ وبطلان تعلقه، سهّل بعد ذلك إقناعه ببطلان التعلق بغير الله من الأولياء والصالحين، وبأنه أقبح من الأول^(١)؛ فنزع الشرك الأصغر وقلعه من نفس مرتكبه أهون وأخف من نزع الشرك الأكبر من نفس مرتكبه؛ لأن مرتكب الشرك الأصغر مقرّ بتوحيد الله، لكنه متلطح بما يُنافي كماله الواجب، فإن يُبين له منافاته كمال التوحيد الواجب عليه فإنه حريّ بالرجوع عنه، وأما مرتكب الشرك الأكبر فإنه منازع في أصل التوحيد، فالشبهة عنده أقوى، والبلية بإخراجه من شركه الأكبر أعظم^(٢).

والمراد بهذا الباب:

إثبات أن الأسباب لا بُدَّ أن تكون إما من جهة الشرع، وإما من جهة التجربة الظاهرة، مثل: دواء الطبيب، والانتفاع ببعض الأسباب التي فيها الانتفاع ظاهرًا، كالتدفئة بالنار، والتبرد بالماء، ونحوه، فهذه أسباب ظاهرة، **بَيِّنَةُ الأثر^(٣)، فالأسباب نوعان:**

الأول: أسباب جعلها الله أسبابًا، فهذه يُعملُ بها، ولكن لا يُعتمد عليها، وإنما يُعتمد على الله في حصول المقصود بعد فعل السبب.

والثاني: أسباب لم يجعلها الله أسبابًا، فهذه التعلق بها، وجعلها أسبابًا من **الشرك^(٤).**

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٨).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الغنيمان

فالقاعدة في هذا الباب:

أن اعتقاد الأسباب المؤثرة لا يجوز إلا ما ثبت شرعاً أو قدرًا^(١)؛ فتحصل من هذا: أن تعلق القلب بشيء لرفع البلاء أو دفعه، لم يجعله الشارع سبباً ولم يأذن به، يكون نوع شرك، وهذا مراد المصنف بهذا الباب؛ فإن لبس الخيط والحلقة من الشرك الأصغر^(٢)؛ فهذا الباب خلاصته: إبطال التعلق بالأسباب الوهمية، وبيان أنه لا يجوز للإنسان أن يستعمل سبباً إلا أن يكون هذا السبب منصوباً عليه أو ثبت بالتجربة الظاهرة؛ وفقه هذا الباب هو وجوب إفراد الله بالتعلق؛ لأن الله هو وحده الذي بيده جلب الخير ودوامه، ودفع الشر وكشفه، والمتعلق ما تعلق بشيء إلا لهذين الأمرين، والأسباب لا تقوم إلا بقدر الله^(٣).

مقصود الترجمة:

بيان أن لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه من الشرك^(٤).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنه تضمن ذكر شيء مما يضاد التوحيد، وهو التماس رفع الضر أو دفعه من غير الله؛ للتحذير منه، فإن التوحيد يُعرف بضده^(٥)، فلبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه مما يناقض التوحيد ومما يُخلُّ به: إما إخلالاً

(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٣٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٨).

(٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤١).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٦٧).

كلياً أو إخلالاً جزئياً^(١).

مناسبة هذا الباب لما قبله :

لما كان الباب الذي قبله في تفسير التوحيد بأنه عبادة الله وحده لا شريك له وترك عبادة ما سواه؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب وما بعده أمثلة لما يُضاد التوحيد، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء^(٢)؛ فبدأ المصنف بتعريف الشرك وبيان صورته؛ لأنَّ ركن شهادة أن لا إله إلا الله الأول: النفي؛ أي: نفي الشرك^(٣).

فمناسبتة: أنه شروع في الشرح التفصيلي للتوحيد، لأنه في الباب السابق بعد أن ذكر التفسير المجمل للتوحيد قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب)**، فهذا الباب هو أول الأبواب التي شرع فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ بشرح التوحيد شرحاً مفصلاً^(٤)، والتوحيد يُعرف معناه تمام الوضوح إذا عُرِف ضده وهو الشرك، ولهذا ذكر المصنف الأبواب التي فيها تفصيل بيان أنواع الشرك، بعد باب (تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله)؛ لأنَّ ذكر أنواع الشرك بأدلتها هو من تفسير التوحيد^(٥)، فلما ذكر المصنف في الباب السابق تفسير شهادة أن لا إله إلا الله إجمالاً، ابتدأ في هذا الباب بتفسيرها تفصيلاً؛ ولكن بما يضادها، وهو الشرك، وبالمثال، ليكون أبلغ في بيان معنى

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٨).

(٢) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٦٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٤٤).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٢٩٧).

التوحيد^(١).

فمقصود المصنف بذكر هذه الترجمة عقيب الأبواب المتقدمة هو: الإفصاح عن حقيقة التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله؛ بذكر ما ينافيها من الشرك على اختلاف أنواعه، فإن الأشياء تتميز بأمرين: أحدهما: ذكر حقائقها، فإن ذكر حقيقة الشيء يُبين معناه؛ والآخر: بيان أضرارها، فإن الضد يُميز ما يقابله، وأكمل البيان ما جُمع فيه الأمران، وهو الواقع في كتاب التوحيد، فإن تفسير التوحيد وبيان وقع تارة فيه بذكر متعلقاته المندرجة في بيان حقيقته تارة، ووقع في بيان ما ينافي أصله أو كماله تارة أخرى^(٢).

قال المصنف: (من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما؛ لرفع البلاء أو دفعه):

قوله: (من): هنا تبعية؛ أي: أن هذا بعض الشرك، وليس كل الشرك^(٣)؛ يعني: أن هذه الصورة التي في الباب هي بعض الشرك، والمراد: بابٌ في بعض أنواع الشرك^(٤).

وقوله: (من الشرك)، يعني: من الشرك الأصغر، المنافي لكمال التوحيد^(٥)، فما ذكر، وهو لبس الحلقة أو الخيط هو أحد أنواع الشرك، وهو:

- (١) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (١٣٠).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٤).
- (٤) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٩٠).

الشرك الأصغر، وهو أيضًا أحد أفراد الشرك بعمومه؛ لأنها صورة من صور الإِشراك^(١)، وكل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركًا أكبر بحسب حال من فَعَلَهَا: فالأصل: أن لبس الحلقة أو الخيط، وتعليق التمايم، والحلف بغير الله، وقول: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال، الأصل فيها: أنها من الشرك الأصغر، لكن قد تكون شركًا أكبر بحسب حال صاحبها^(٢)، فقوله: (من الشرك): الشرك: اسم جنس يشمل الأصغر والأكبر، ولبس هذه الأشياء قد يكون أصغر، وقد يكون أكبر بحسب اعتقاد لابسها^(٣)، فالأصل أنه من الشرك الأصغر إذا اعتقد أن لبس الحلقة والخيط من الوسائل ومن الأسباب التي تدفع العين، هذا هو الأصل والغالب؛ فإن اعتقد أن الحلقة والخيط تدفع الضر بنفسها فهذا شركٌ أكبر^(٤).

وقوله: (لُبْس)، ولا يقال: (لبس) إلا على إرادة ما يُلبس، فالمصدر هو اللُبْس، وأما اللبس فهو اسمٌ للملبوس، كالذَّبْح والذَّبْح، فالذَّبْح هو المصدر، والذَّبْح اسمٌ لما يُذبح^(٥).

وقوله: (الحلقة)، هي: كل شيء استدار من صُفَرٍ وغيره^(٦)، فهي إما أن تكون من صُفَرٍ، يعني: من نحاس، وإما أن تكون من حديد، أو تكون من أي

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٦).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٤).

(٤) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٣).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المعيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٤).

معدن كالذهب والفضة وما أشبه ذلك^(١)، والحلقة كان المشركون يجعلونها في أعضادهم، من نحاس أصفر أو غيره، يزعمون أنها تحفظهم من أذى العين والجن ونحوهما^(٢)؛ وقوله: **(الخيط)**، معروف، وهو: السِّلْكُ، ونحوه^(٣)، والمراد عَقْدُهُ في اليد على وجه الاعتقاد، وليس المراد خيطاً بعينه^(٤).

وقوله: **(ونحوهما)**؛ أي: ما كان في معناهما^(٥)، كالوَدْعَةِ، والتميمة، والمسمار، والخُرْزَةِ^(٦)، ونحو ذلك^(٧)، فالمقصود بقوله: (ونحوهما)؛ يعني: ما يكون نحو الحلقة والخيط، مثل: الخرز، والتمايم، والحديد، ونحو ذلك مما قد يُلبس، ومثله أيضاً: ما يُعلَّق في البيوت أو في السيارات، أو يُعلَّق على الصغار ونحو ذلك مما فيه لبس أو تعليق، فكل ذلك يدخل في هذا الباب، ومن الشرك^(٨)؛ ومن هذا الباب: ما يفعله البعض اليوم من إلباس أولادهم

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، العثيمين (١/١٦٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٦).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٩٧).

(٤) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/١٦٦).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) الودعة: هي المعروفة بالصَّدَف الذي يوجد على أطراف البحر، ويسمونه أيضاً: قَوْعَةً بحريَّةً.

والخرزة: هي الواحد من الخرز الذي يوضع فيه القلائد، يُثَقَّب من جانبه، سُمِّيَ خرزاً لثقبه من جانبه.

ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٧) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٤)؛ والدَّرُّ النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧٥).

(٨) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٦).

خلاخيل الحديد وغيره يعتقدون أن ذلك يحفظهم من الموت الذي أخذ إخوتهم الذين ماتوا قبلهم^(١)، ومنه لبس حلقة الفضة للبركة أو لمنع البواسير، ولبس خواتيم لها فصوص مخصوصة للحفظ من الجن وغيرها^(٢).

فقوله رَحْمَةُ اللَّهِ: **(بَابٌ مِنَ الشَّرِكِ)**؛ أي: من أنواع الشرك، **(لبس الحلقة والخيط ونحوهما)**، أي: مما يعلق على البدن أو على الدابة، أو على السيارة أو على الأبواب من الأشياء التي يعتقدون فيها أنها تدفع عين الحاسد، وأنها تحرس البدن، أو تحرس الدابة، أو تحرس السيارة أو تحرس البيت أو المتجر من الشرور والمحاذير، وهذه عادة جاهلية لا تزال في بعض الناس إلى اليوم، بل تتزايد بسبب الجهل، فإنهم يعلقون هذه الأشياء على أجسامهم، وعلى أجسام الأطفال، وعلى السيارات، والدكاكين، والبيوت، قصدهم من ذلك أن هذه الأشياء تدفع عنهم الشرور والمحاذير^(٣).

وقوله: **(الرفع البلاء)**؛ أي: إزالته بعد حصوله^(٤)؛ وهم الذين يلبسون تلك الأشياء، ويُعلّقونها لرفع البلاء بعد حصوله، كمن مَرَضَ فلبس خيطاً؛ ليرفع ذلك المرض، أو أصابته عين فلبس الخيط ليرفع تلك العين، وهكذا: في أصناف شتى من أحوال الناس في ذلك^(٥).

وقوله: **(أو دفعه)**؛ أي: منعه قبل نزوله^(٦).

-
- (١) حاشية محمد حامد الفقي على كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (١١٨).
 (٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٦).
 (٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان (١/ ١٣٥).
 (٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٤٨).
 (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧).
 (٦) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٧).

وابتداءً المصنف بالرفع قبل الدفع من حُسن التصنيف؛ وذلك لأن أغلب الأدلة التي ساقها في الرفع^(١)؛ وذكر اللبس لأجل دفع البلاء أو رفعه خرج مخرج الغالب، فمثله لو لبسهما أو غيرهما لأجل جلب النفع وزيادته^(٢)؛ فكل ما يُلبس لقصد دفع البلاء أو رفعه، ويُعتَقَد أن لبسه سببٌ لرفع البلاء بعد نزوله أو دفعه قبل وقوعه؛ فهذا اللبس والاعتقاد مما حرّمه الله، وهو من الشرك الأصغر^(٣)، يعني: إذا كان هذا هو القصد؛ فتعلّق قلبه به في دفع ضرّ مما قد نزل ومما لم ينزل، فهذا قد صرّحت الأحاديث بأنه من الشرك بالله^(٤)، وهذا يُبين أن اللام في قوله: (لرفع البلاء أو دفعه) للتعليل؛ أي: من أجل رفع البلاء أو دفعه، فمتى وجد هذا القصد في التعاليق التي تُجعل على الإنسان كان منهيّاً عنه، وأما إن اتخذه لقصد آخر كالزينة فالأصل فيه الجواز إلا أن يكون مختصّاً بالتعاليق الشركية أو فيه مشابهة للكفار أو النساء فيُنهي عنه، فلو تعلقت المرأة حلقة في يدها للزينة، فلا يُنهي عنها لذاتها، وإنما يُنهي عنها لأمرٍ خارج عنها إذا وجد، كما لو كانت مما شاع اختصاصه بالتعاليق الشركية أو فيها مشابهة للكفار^(٥).

والعرب لهم اعتقاد في الحلقة والخيط، ونحوهما: كالتمايم وغيرها؛

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
- (٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله بن باز (٩٠).
- (٤) قرة عيون الموحدين، للشيخ عبد الرحمن بن حسن (١٩٧).
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي؛ وينظر: منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (١٣٠).

إذ كانوا يعتقدون أن من تعلّق شيئاً من ذلك: أثار فيه ونفع؛ إما من جهة دفع البلاء قبل وقوعه، وإما من جهة رفع البلاء أو المرض بعد وقوعه؛ ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **(رفع البلاء أو دفعه)**؛ لأنّ الحالتين موجودتان، ولكن من يُعلّق الحلق، والخيوط، ونحوهما قبل وقوع البلاء لدفعه، هذا أعظم إثماً وذنباً من الذي يُعلّق هذه الأشياء لرفع البلاء بعد حصوله؛ لأنه يعتقد أن هذه الأشياء الخسيسة الوضعية تدفع قَدَرَ الله جَلَّ وَعَلَا، فعماد هذا الباب على تعلّق القلب بهذه الأشياء: كالحلقة، والخيوط، ونحوهما؛ لدفع ما يسوؤه، أو لرفع ما حلّ به من مصائب^(١).

فالمقصود من هذا الباب:

بيان حكم لبس حلقة الصفر والحديد ونحوهما، وهو: أن لبسها أو تعلّق الخيط أو الخرزة أو العظم ونحوهما من التمايم؛ لرفع البلاء أو دفعه أن ذلك من الشرك، فإذا اعتقد العبد دفع البلاء والشروع في لبس ذلك وتعليقه، فقد أشرك في اعتقاده أن الخير والشر بيد الله لا جالب لهما، ولا دافع لهما، ولا رافع لهما إلا هو سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]^(٢).

ووجه كون لبس الحلقة والخيوط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه من الشرك

الأصغر: أن من لبسها فقد تعلّق قلبه بها، وجعلها سبباً لرفع البلاء أو سبباً

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧).

(٢) شرح التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق، محمد بن علي غريب (٦٧٦/٢).

لدفعه؛ أي: جعلها تؤثر في رفع الضرر عنه، أو في جلب المنافع له، وهذا إنما يستقل به الله جَلَّ وَعَلَا وحده؛ إذ هو وحده النافع الضار، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي يُفِيض بالرحمة، ويفيض بالخير أو يمسك ذلك^(١)، ويجمع ذلك شيء واحد، وهو الطلب من غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله، وذلك ينافي التوحيد بالكلية أو ينافي كماله؛ لأن الشافي الكافي من كل شيء هو الله سبحانه، وطلب الشفاء والبركة بالحلق والخيط وغيرها هضمٌ لجنب التوحيد^(٢)، **فموجب كونه شركاً:** اعتقاد السببية في ما ليس سبباً شرعياً ولا قدرياً، مع التعلق بما يُتوهم ولا حقيقة له^(٣)؛ فكان لبس هذه الأشياء من الشرك؛ لأن كل من أثبت سبباً لم يجعله الله سبباً شرعياً ولا قدرياً، فقد جعل نفسه شريكاً مع الله، لأنه لما اعتقد أن ما ليس بسبب سبباً؛ فقد شارك الله تعالى في الحكم لهذا الشيء بأنه سبب، والله تعالى لم يجعله سبباً^(٤)، فكل نفع غيبي يكون طلبه من مخلوق، فهو شرك، والمخلوق: يشمل العاقل وغير العاقل، والغبيي، يعني: أنه شيء يُتوقع، وهو غير محسوس، مثل: إزالة المرض^(٥)، ولبس الحلقة أو الخيط قد يكون من الشرك الأكبر؛ إن اعتقد في الحلقة والخيط مثلاً أنها تؤثر بنفسها، يعني: إذا اعتقد أنها ليست سبباً لكنها تؤثر بنفسها وتدفع الضرر بنفسها، فتدفع المرض بنفسها، وتدفع العين بنفسها، أو ترفع المرض بنفسها، أو ترفع

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧-٩٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٤).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان

العيّن بنفسها، فإذا اعتقد أنها ليست أسباباً بل هي مؤثرة بنفسها: فقد وقع في الشرك الأكبر؛ لأنه جعل التصرف في هذا الكون لأشياء مع الله جَلَّوَعَلَا، ومعلوم أن هذا من أفراد الربوبية، فيكون ذلك شركاً في الربوبية^(١)؛ فمن لبس الحلقة أو الخيط أو نحوهما قاصداً بذلك رفع البلاء بعد نزوله، أو دفعه قبل نزوله، فقد أشرك؛ لأنه إن اعتقد أنها هي: الدافعة الرافعة فهذا الشرك الأكبر، وهو: شرك في الربوبية؛ حيث اعتقد شريكا مع الله في الخلق والتدبير، وهو: شرك في العبودية؛ حيث تأله لذلك وعلّق به قلبه طمعا ورجاء لنفعه، وإن اعتقد: أن الله هو النافع الرافع وحده، ولكن اعتقدها سبباً يستدفع بها البلاء، فقد جعل ما ليس سبباً شرعياً ولا قدرياً سبباً، وهذا محرم وكذب على الشرع وعلى القدر^(٢)؛ فلبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه من الشرك الأصغر؛ لما فيه من تعليق القلب بغير الله، واتخاذ ما لم يُشرع من الأسباب، فمتى وجد هذا المعنى حكم عليه بأنه شركٌ أصغر، وكون اتخاذ هذه التعاليق من الشرك الأصغر هو حكمٌ عليها بالنظر إليها فقط، لا بالنظر إلى قصد فاعلها، فإن قصده ربما خرج به إلى الوقوع في الشرك الأكبر؛ كاعتقاد استقلالها بالنفع والضرر، فإنه حينئذٍ شركٌ في الربوبية، فالأصل في التعاليق أنها شركٌ أصغر، وربما طرأ عليها من الأوصاف ما يجعلها شركاً أكبر، وبه يعلم أن ما ذكره بعض الشراح من أن لبس الحلقة والخيط يكون تارة شركاً أصغر، وتارة شركاً أكبر هو بالنظر إلى الفعل والفاعل معاً، أما بالنظر إلى الفعل فقط، فهو شركٌ أصغر^(٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٩).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٥١).

(٣) الشرح الصوقي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

وهذا الباب يتوقف فهمه على فهم مسألة الأسباب، ومسألة الأسباب فهمها يتوقف عليه فهم هذا الباب وباين بعده^(١)، والقاعدة في هذا الباب: أن إثبات الأسباب المؤثرة وكون الشيء سبباً: لا يجوز إلا من جهة الشرع، فلا يجوز إثبات سبب إلا أن يكون سبباً شرعياً، أو أن يكون سبباً قد ثبت بالتجربة الواقعة أنه يؤثر أثراً ظاهراً لا خفياً، فمن لبس حلقة أو خيطاً أو نحوهما؛ لرفع البلاء أو دفعه؛ فإنه يكون بذلك قد اتخذ سبباً ليس مأذوناً به شرعاً، وكذلك من جهة التجربة: لم يحصل له ذلك على وجه الظهور، وإنما هو مجرد اعتقاد من اللابس لذلك الشيء فيه، فقد يوافق القدر، فيُشفى من حين لبس أو بعد لبسه، أو يُدفع عنه أشياء يعتقد أنها ستأتيه فيبقى قلبه معلقاً بذلك الملبوس، ويظن بل يعتقد أنه سبب من الأسباب، وهذا باطل؛ فالأسباب التي تكون سبباً لمسيباتها هذه لا بد أن يكون مأذوناً بها في الشرع؛ ولهذا يعبر بعض العلماء عن ذلك بقولهم: من أثبت سبباً -أي: ادّعى أنه يُحدثُ المسببَ أو يُحدثُ النتيجة- لم يجعله الله سبباً لا شرعاً ولا قدرًا فقد أشرك؛ يعني: الشرك الأصغر، وهذه القاعدة صحيحة في الجملة، لكن قد يُشكل دخول بعض الأمثلة فيها^(٢)؛ فإذا كانت هذه الأمور ليست من الأسباب

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العيبان.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٧-٩٨). ومن ذلك لبسها للعلاج، إذا ثبت بالتجربة **الظاهرة** أنها علاج، قال الشيخ ابن باز في مجموع الفتاوى (٢٠٧/١)، لما سئل عن المعضد والأسورة النحاسية لمكافحة الروماتيزم: وصلني كتابكم الكريم، وأشرفت على الأوراق المرفقة المتضمنة بيان خصائص الأسورة النحاسية التي حدثت أخيراً لمكافحة (الروماتيزم)، وأفيدكم أي درست موضوعها كثيراً، وعرضت ذلك على جماعة كثيرة من أساتذة الجامعة ومدرسيها، وتبادلنا =

الشرعية التي شرعها على لسان نبيه التي يتوسل بها إلى رضا الله وثوابه، ولا

= جميعاً وجهات النظر في حكمها. فاختلف الرأي، فمنهم من رأى جوازها؛ لما اشتملت عليه من الخصائص المضادة لمرض (الروماتيزم)، ومنهم من رأى تركها؛ لأن تعليقها يشبه ما كان عليه أهل الجاهلية من اعتيادهم تعليق الودع والتمائم والحلقات من الصفر، وغير ذلك من التعليقات التي يتعاطونها، ويعتقدون أنها علاج لكثير من الأمراض، وأنها من أسباب سلامة المعلق عليه من العين، والذي أرى في هذه المسألة هو ترك الأسورة المذكورة، وعدم استعمالها سداً لذريعة الشرك وحسماً لمادة الفتنة بها والميل إليها، وتعلق النفوس بها، ورغبة في توجيه المسلم بقلبه إلى الله سبحانه ثقة به واعتماداً عليه واكتفاء بالأسباب المشروعة المعلومة بإاحتها بلا شك، وفيما أباح الله ويسر لعباده غنية عما حرم عليهم، وعما اشتبه أمره، ولا ريب أن تعليق الأسورة المذكورة يشبه ما تفعله الجاهلية في سابق الزمان، فهو إما من الأمور **المحرمة الشريكية**، أو من **وسائلها**، وأقل ما يقال فيه أنه **من المشتبهات**، فالأولى بالمسلم والأحوط له أن يترفع بنفسه عن ذلك، وأن يكتفي بالعلاج الواضح الإباحة، البعيد عن الشبهة، هذا ما ظهر لي ولجماعة من المشايخ والمدرسين. أ. هـ. بتصرف.

وسئل الشيخ **سليمان الماجد** عن حكم لبس الأساور التي تشتري من الصيدلية ويقال عنها أنها تعادل شحنات الجسم؟، فأجاب: ما عُرفت فيه العلاقة بين الأثر والمؤثر والسبب والمسبب بإذن الله وفق قواعد علمية معتبرة مما قد يكون في شكل حلقة ونحوها وأوصى بها أهل الخبرة من الأطباء المتخصصين؛ فقد اختلف فيها العلماء المعاصرون؛ فمن قائل بالمنع ومن قائل بالجواز، والأظهر أن ما أوصى به الأطباء بناء على أسباب قابلة للتقويم والقياس وعُرف بالاستقراء الصحيح فهو من جنس الجائز لا الممنوع، ولكن ما يتعلق بواقع الحال وفائدة مثل هذه الأساور طبياً فإن لها -بحسب من يروج لها- غرضين: الأول: تخفيف آلام المفاصل، ولكن الخبراء المختصين يرون أن العلاج بالأساور المغناطيسية لهذا الغرض إنما هو قبيل الطب البديل الذي لم تُثبت المختبرات أو الاستقراء السليم صحة نتائجه، والغرض الثاني: تعديل الشحنات الكهربائية التي توجد في جسم الإنسان وينتج عنها بزعمهم: التركيز الذهني والتوازن والتحمل والراحة والقوة وتنظيم ضربات القلب، وهذه أيضاً لم يُثبت الطب إلى الآن أن لها هذه التأثيرات؛ فعليه فإن هذه الأساور تدخل في القسم الممنوع؛ لعدم ثبوت فائدتها عند المتخصصين. أ. هـ. بتصرف.

من الأسباب القدريّة التي قد عُلِمَ أو جُرب نفعها، مثل الأدوية المباحة؛ كان المتعلّق بها متعلّقاً قلبه بها راجياً لنفعها، فيتعين على المؤمن تركها ليتم إيمانه وتوحيده، فإنّه لو تم توحيده لم يتعلّق قلبه بما ينافيه، وذلك أيضاً نقص في العقل حيث تعلّق بغير متعلّق ولا نافع بوجه من الوجوه، بل هو ضرر محض، والشرع مبناه على تكميل أديان الخلق بنبد الوثنيات والتعلّق بالمخلوقين، وعلى تكميل عقولهم بنبد الخرافات والخزعبلات، والجد في الأمور النافعة المرقية للعقول، المزكية للنفوس، المصلحة للأحوال كلها، دينها ودينويها؛ فهذا الباب يتوقف فهمه على معرفة أحكام الأسباب، وتفصيل القول فيها: أنه يجب على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يجعل منها سبباً إلا ما ثبت أنه سبب شرعاً أو قدرّاً^(١)، فلا يجوز أن يُعتقَد أن الشيء سببٌ إلا بعلم^(٢).

وثانيها: أن لا يعتمد العبد عليها، بل يعتمد على مُسببها ومقدرها، مع قيامه بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها.

وثالثها: أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره، لا خروج لها عنه، والله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء؛ إن شاء أبقى سببيتها جاريةً على مقتضى حكمته؛ ليقوم بها العباد ويعرفوا بذلك تمام حكمته حيث ربط المسببات بأسبابها، والمعلولات بعلمها؛ وإن شاء غيرها كيف يشاء؛ لئلا يعتمد عليها العباد، وليعلموا كمال قدرته، وأن التصرف

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٥١).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١/١٣٧).

المطلق والإرادة المطلقة لله وحده^(١)، فالسبب المعين لا يستقل بالمطلوب، بل لا بد معه من أسباب أخرى، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمل الله الأسباب، ويدفع الموانع: لم يحصل المقصود، وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء^(٢).

تنبيه: جاء في الدر النضيد: «قلت: ومن هذا القبيل: التطعيم الذي يستعمل لبعض الأمراض، كالجدري والكوليرا وغيرهما لدفعهما كي لا تقع، فيجب النهي عن ذلك كله؛ لأنه من أنواع الشرك الأصغر الاعتقادي، وهو أكبر من الكبائر»^(٣)؛ والصحيح أن مثل هذا غير داخل في لبس الحلقة والخيط، بل هو غلط، فالتعليق شيء، وما يُتَعاطى من أدوية أو حقن أو شراب أو أكل أو ما أشبه ذلك، لِيَتَّقَى به البلاء أو الوباء شيء آخر، وليس من هذا الباب؛ لوجوه كثيرة منها: أن الله شرع للعباد اتقاء ما يضرهم، وفعل ما ينفعهم، كاتقاء الجوع بالأكل، واتقاء البرد بما يدفئ، واتقاء الحروب بالأسلحة والعدة، وما أشبه ذلك، وشرع للمسلمين أن لا يقدموا على بلاد الطاعون؛ لأن هذا نوع من المخاطرة، فهذا نوعٌ من الوقاية، كذلك حديث من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره سحر ولا سم، هو من باب الوقاية أيضًا، فليس التطعيم ضد الأوبئة من باب تعليق الخيط والحلقة^(٤).

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٥١).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١/١٣٧).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٦٧).

(٤) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/١٤٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾ الآية [الزمر: ٣٨]].

السَّبْحُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر آية واحدة وأربعة أحاديث؛ فالدليل الأول هذه الآية، وجاء المصنف بهذه الآية ليُبين أنه لا يملك الضر والنفع إلا الله عَزَّجَلَّ، وهذا يُبين بطلان من يعتقد أن لبس الخيط والحلقة يجلب النفع أو يكشف الضر، ويبين أن هذا من الشرك بالله عَزَّجَلَّ^(١). ففي هذه الآية إبطال تعلق المشركين بالتمائم، فإن أصحاب التمام يعتقدون أنها تدفع البلاء أو ترفعه^(٢).

وحاصل معنى الآية: أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يقول للمشركين: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟﴾ أي: أخبروني، وهذا تفسيرٌ باللازم؛ لأن من رأى أخبر، وإلا، فهي استفهام عن رؤية^(٣)، فيكون معنى الآية: أخبروني عما تدعون من دون الله، أي: تعبدونهم وتسألونهم من الأنداد والأصنام والآلهة المسميات بأسماء الإناث ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾؛ أي: بمرض أو فقر أو بلاء أو شدة ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّ﴾؛ أي: لا يقدرُونَ على ذلك أصلاً؛ ﴿أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ﴾؛ أي: صحة وعافية وخير وكشف بلاء: ﴿هَلْ هُنَّ مُمَسِّكَتُ رَحْمَتِيَّ﴾، وهذا شأن كل من يدعى من دون الله من الملائكة والأنبياء والصالحين، فضلاً عن

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٤٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٦٦).

غيرهم، فلا يقدر أحد على كشف ضرر ولا إمساك رحمة؛ وإذا كان كذلك بطلت عبادتهم ودعوتهم من دون الله، وإذا بطلت عبادتهم، فبطلان دعوة الآلهة والأصنام أبطل وأبطل^(١)؛ لأنها جماد ولا تعقل شيئاً، ومن هذا القبيل لبس الحلقة والخيط ونحوهما، لا تستطيع دفع البلاء ولا رفعه^(٢)، وهذا وجه استدلال المصنف بالآية^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: السؤال في هذه الآية موجه إلى كل مشرك على وجه الأرض إلى أن تقوم الساعة، و﴿مَا﴾ عامة لكل ما يدعى من دون الله، لا يُستثنى منها شيء، سواء كان من البشر أو من الجماد أو غير ذلك^(٤)، و(الفاء) هنا ترتيبية؛ رتب ما بعدها على ما قبلها، وهذا هو المقصود هنا من هذا الاحتجاج؛ لأن طريقة القرآن أنه يحتج على المشركين بما أقروا به من توحيد الربوبية على ما أنكروه من توحيد الألوهية، وهم أقروا بالربوبية، فرتب على إقرارهم بهذا أنه يلزمهم أن يطلوا عبادة غير الله جَلَّوَعَلَا، فيكون التقدير: أتقرون بأن الله هو الواحد في ربوبيته، إذا أقرتم بهذا أفرأيتكم هذه الأشياء التي تتوجهون لها من دون الله، هل هي قادرة على دفع المضار عنكم، أو هل تجلب لكم رحمة من دون الله؟، و(ما) في قوله: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ عامة؛ لأنها اسم موصول بمعنى الذي؛ أي: أفرأيتكم الذي تدعونه من دون الله، وقوله: ﴿تَدْعُونَ﴾ يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة؛ لأنهما

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٤٩).

(٢) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٧٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٤٩).

(٤) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٣٦).

حالتان من أحوال الإشراف بالله، فيدخل فيه كل من توجه إليه بشيء من أنواع العبادة، وذلك يفيد في معرفة وجه الاستدلال من الآية، وقوله: (بضر) الوارد في سياق قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ نكرة في سياق الشرط، فهو يعم جميع أنواع الضرر؛ يعني: أن غير الله جلَّ وعلا لا يستطيع أن يرفع أي ضرر أنزله الله جلَّ وعلا إلا بإذنه سبحانه^(١)؛ يعني: أنتم تعلمون أنهم لا يستطيعون شيئاً من الأمر، وتعترفون أنهم لا يقدرّون على شيء من ذلك؛ فإذا علمتم أنهم لا يقدرّون على ذلك فلم تعلّقون عليهم من دون الله^(٢)؛ فهذه الآية وأمثالها تبطل تعلق القلب بغير الله، في جلب نفع أو دفع ضرر، وأن ذلك شرك بالله^(٣)، فهي تدلُّ بعمومها على تحريم تعليق التمايم؛ لأنها تعلّق على غير الله فيما لا ينفع ولا يضرُّ، بخلاف الأسباب الشرعية فإنه لا بأس بها؛ كالرقية، والتداوي بالكَيِّ وبالعلاج الطَّبِّي المعروف، فالأدوية الشرعية المباحة لا حرج فيها، أما تعليق التمايم والحروز فإنه ليس من الأسباب، وليس من الدواء؛ بل هو مجرد اعتقاد باطل^(٤).

وفي الآية: بيان أن الله تعالى وسم أهل الشرك بدعوة غير الله، والرغبة إليه من دون الله، والتوحيد ضد ذلك، وهو: أن لا يدعو إلا الله، ولا يرغب إلا إليه، ولا يتوكل إلا عليه، وكذا جميع أنواع العبادة لا يصلح منها شيء لغير الله^(٥)؛

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٩٨، ١٠٢).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٥).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٩٠).

(٥) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٣٨).

فمناسبة الآية للباب: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَطْعُ الْعِلَاقِ كُلِّهَا، فلا سبيل لتحصيل نفع أو دفع ضَرٍّ إلا من طريقه، وكل من رجا جلب خير أو دفع سوء من غير طريقه فإنه لا يدرك مطلوبه ولا ينال مراده؛ ولو قُدر أن حصل له شيء من ذلك، فإنما هو من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فتنَّةٌ له واستدراجاً^(١).

والترجمة للباب في الشرك الأصغر، وهذه الآية واردة في الشرك الأكبر،

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: أن من مسالك السلف من الصحابة ومن بعدهم في مسائل الشرك: ذكرُ الآيات الدالة على الأكبر عند ذكر الأصغر؛ لاجتماعهما في الشرك، وهو جعل شيء من حق الله لغيره، فلما اجتمع الأكبر والأصغر في جعل حق الله لغيره استويا في الاستدلال بهما^(٢)؛ فالسلف يستدلون بما نزل في الشرك الأكبر على الأصغر^(٣)؛ بجامع أن في كلا الشريكين تعلُّقاً بغير الله جَدَّوَلًا، فإذا بطل التعلق في الأعظم بطل التعلق فيما هو دونه من باب أولى؛ فإن الآيات الواردة في الشرك الأكبر، دلَّت من جهة المعنى على وجوب التعلق بالله، وبطلان التعلق بغيره، وهذا المعنى متحقِّق في الشرك الأصغر أيضًا^(٤).

والوجه الثاني: أن الاستدلال بآيات الشرك الأكبر في التحذير من الشرك الأصغر يفيد التنفير والتعظيم؛ لأن الشرك خطره كبير^(٥)، فالشرك على

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٥٩).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٣٤٩).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

نوعين، وكلاهما يُسمى شرًّا، وكلاهما يسمى محرّمًا، فساغ الاستدلال بالآيات التي دلّت على الأكبر على ما هو من الأصغر بهذا الجامع؛ وإن كان الشرك الأكبر أعظم من الأصغر بوجوه، لكن كلاهما يُسمى شرًّا، وكلاهما محرّم، وكلاهما من أسباب غضب الله، ومن أسباب العذاب، فلما اجتمعت هذه الأمور ساغ أن يُستدل بالآيات والأحاديث التي في الأكبر على الأصغر؛ للتنفير والتحذير^(١).

والوجه الثالث: أن هذه الآية وإن كانت واردة في الشرك الأكبر، إلا أن المعنى الذي دارت عليه هو تقرير أن كل من يدعى من دون الله لا يستطيع من الأمر شيئًا، فلا يقدر أن يرفع ضرًّا ولا بلاء، ولا أن يمنع رحمة وفضلًا عمّن أَراده الله بذلك، وهذا المعنى الذي هو: التعلُّق بما يُعتقد أنه يضرُّ أو ينفع هو المعنى الذي من أجله تعلّق المشركُ الشركَ الأصغر بالحلقة وبالخيط؛ لأنه ما علّق الخيط ولا الحلقة وغيرهما إلا لأنه يعتقد أن لهما تأثيرًا من جهة رفع البلاء أو دفع الضرِّ، وأنهما يجلبان النفع أو يدفعان الضر، مع أن هذه الأشياء مهينة وأمور وضيعة، فإذا نُفِيَ عن الأشياء العظيمة كالأنبياء والمرسلين والملائكة والصالحين؛ فإن انتفاء النفع والضرِّ عمّا سواها ممّا هو أدنى؛ أظهر في البرهان وأبين^(٢)؛ وهذا يدلُّ على حذق المصنف وقوّة استنباطه، وإلا فالآية بلا شك في الشرك الأكبر الذي تُعبّد فيه الأصنام، ولكن القياس واضحٌ جدًّا؛ لأن هذه الأصنام ليست أسبابًا تنفع، فيقاس عليها كل ما ليس

(١) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٢٤/٢).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠١).

بسبب، فيُعتبر إشراكاً بالله^(١).

والوجه الرابع: أن الشرك الأصغر وسيلةٌ إلى الشرك الأكبر، ووسيلةُ الشيء تأخذ حكمه؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد^(٢)، فلبس الحلقة والخيط ونحوهما يجره إلى الشرك الأكبر، إذا اعتقد في هذه الأشياء أنها تنفعه، فحرّم لما فيه من تعليق القلوب بغير الله، ولما فيه من كونه يجره إلى عبادة غير الله، ووقوعه في الشرك الأكبر^(٣).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها دليلاً على بطلان الشرك، ولبس الحلقة والخيط من ذلك؛ لا يكشف الضرر، ولا يمنع منه^(٤)؛ فهذه الأصنام لا تنفع أصحابها لا بجلب نفع ولا بدفع ضرر، فليست أسباباً؛ لذلك فيقاس عليها كل ما ليس بسبب شرعي أو قدري، فيعتبر اتخاذه سبباً إشراكاً بالله، والآية وإن كانت في الشرك الأكبر الذي تُعبد فيه الأصنام، فإن القياس واضح؛ لأن هذه الأصنام ليست أسباباً تنفع، فيُقاس عليها كل ما ليس بسبب، فيُعتبر إشراكاً بالله^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرَّهٖ﴾، وهو استفهام استنكاري؛ لاستبعاد حصوله، أي: إنكار ذلك، والمراد بـ ﴿هُنَّ﴾: الآلهة التي يدعون من دون

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ١٢٤).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧١).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٨).

الله؛ أبطل الله سُبحَانَهُ وتَعَالَى كشفها الضَّرَّ، والأسباب المُتَوَهِّمة التي لا حقيقة لها باطلَةٌ، وهي من جنس ما أبطل الله عَزَّوَجَلَّ كشفه الضرر في هذه الآية^(١)، ففي هذه الآية إبطال التعلق بالأسباب المتوهمة وأنه من فعل المشركين، ومن هذا الجنس تعليق الحلقة أو الخيط ونحوهما لدفع البلاء أو رفعه، فلم يثبت شرعاً ولا قدرًا أنهما يدفعان البلاء أو يرفعانه^(٢).

وهناك شاهد آخر في قوله: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾؛ فإن فيه تفويض الكفاية إلى الله دون الأسباب الوهمية^(٣)، يعني: هو كافيي ولن يستطيع أحد أن يضرني من دون الله، أو ينفعني من دون الله، وهذا فيه تفويض الأمور إلى الله سبحانه، وتعليق القلوب به دون ما سواه؛ لأنه بيده مقادير كل شيء، فعليه يتوكل المتوكلون، ولا يتوكلون على الحلقة والخيط^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ [و]^(٥) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ، فَقَالَ^(٦):
«انْزِعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا».
رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ^(٧)].

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٤٢).
- (٢) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٨).
- (٤) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٣٧).
- (٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٦) في نسخة القاسم [قال].
- (٧) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (٢٠٢٥٥)؛ ولفظه عند أحمد (انبذها عنك) بدل =

الشَّجْ

هذا هو الدليل الثاني في الباب، وهذا الحديث إسناده ضعيف، لكنَّ معناه صحيح، ونصوص الشرع تدلُّ عليه، ومما يُنبه إليه أن الأحاديث المضعَّفة المذكورة في كتب الاعتقاد السلفي ومن جملتها «كتاب التوحيد»، هي وإن كانت ضعيفة في ألفاظها لكنها صحيحة في معانيها، فهي جارية مجرى

= قوله: (انزعها)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: الرقى والتمائم، برقم: (٦٠٩١)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/٥): «فيه مبارك بن فضالة وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»؛ وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/١٤٠): «هذا إسناده حسن، مبارك بن فضالة مختلف فيه»؛ وحسَّن إسناده ابن مفلح في الفروع (١٣٧/٢). والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم (١٠٢٩)؛ وقال في النهج السديد (٥٥): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «في إسناده ضعفٌ»، وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٦): «ضعيف». ومن ضعفه أعلَّه بلين المبارك بن فضالة وتدليس، وقد عنعن؛ وأعله أيضًا: بعدم سماع الحسن من عمران.

وللحديث المرفوع شاهدان عند الطبراني في المعجم الكبير: من حديث أبي إمامة، برقم: (٧٧٠٠)، ومن حديث ثوبان، برقم: (١٤٣٩) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وله شواهد من حديث عمران من غير طريق المبارك بن فضالة: الأول: ما أخرجه الحاكم، في كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٢): من طريق **أبي عامر صالح بن رستم، عن الحسن، عن عمران بن حصين**، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «دخلت على النبي ﷺ وفي عضدي حلقة صفر، فقال: ما هذه؟ فقلت: من الواهنة. فقال: انبذاها». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافه الذهبي. والثاني: ما أخرجه الخلال في كتاب السنة (٦٤/٥)، برقم: (١٦٢٣) موقوفًا على عمران: قال: «حدثنا أبو عبد الله، قال: ثنا هشيم، قال: ثنا منصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين: أنه رأى في يد رجل حلقة من صفر، قال: فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: فقال: أما إنها لن تزيدك إلا وهنا، ولو مت وأنت ترى أنها نافعتك، لمت على غير ملة الفطرة».

الاعتضاد في إيرادها في الباب، ولا تجد باباً من هذا الكتاب إلا وهو ثابتٌ بآية أو حديث، وربما لم يذكر المصنف إلا شيئاً مُضعفاً لمعنى يُراد؛ ككون الدليل المذكور هو أشهر منه عند أهل العلم، فيذكره لشهرته وإلا ففي الباب غيره مما ثبت، كما سيأتي إن شاء الله في باب: لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة، فإذا سمعتَ تضعيف شيء فهو باعتبار إسناده خاصّةً، أما باعتبار معناه فهو ثابت ^(١)، وهذا الحديث جاء به المصنف ليُبين أن من الشرك بالله تعليق الخيوط لدفع الضرر، وهذا من اتخاذ الشيء سبباً وهو ليس كذلك ^(٢).

وقوله: **(رأى رجلاً)**: الرجل المبهم هو: عمران بن حصين راوي الحديث، كما رواه الحاكم قال: «دخلت على رسول الله وفي يدي حلقة صفر» ^(٣)؛ وأبهم في هذا الحديث لعدم الحاجة إلى ذكر اسمع، فلا يترتب عليه حكم ^(٤).

وقوله: **(من الواهنة)**: هي عرق يأخذ في المنكب وفي اليد بالضرب فيها، فهو يضرب فيها ضرباً تنزعزع معه قوة الإنسان ويؤلمه ذلك ^(٥)، فالواهنة: نوعٌ مرضٍ من الأمراض يَهْنُ الجسم، ويطرحه، ويضعف قواه ^(٦).

ومناسبة إيراد الحديث للباب ظاهرة، وهي: أنه ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة

- (١) ينظر: شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٤٣).
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب: الطب، برقم: (٧٥٩٧)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.
- (٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٢-١٠٣).

من صفر، وكان أهل الجاهلية يعلقونها رجاء النفع أو دفع الضر، فقال له: «ما هذه؟» فأجاب الرجل أنه لبسها بسبب الواهنة^(١)، فأمر بالمبادرة بطرحها، وأخبره أنها لا تنفعه بل تضره، وأنه لو مات وهي عليه ما أفلح أبدًا، ونفي الفلاح في الأبد يقتضي الشرك الأكبر غير المغفور، ومجرد تعليق هذا المعلق مع عدم الاعتقاد فيه ولا رضا به، لا يُكفّر، ولكنه حرام، وفاعله آثم، وينهى عنه الجاهل ويُغلظ فيه؛ ولكن هؤلاء لو لم يعتقدوا فيه لما علقوه وتعلقوه؛ فإنهم يتوكلون على ما علقوه وتعلقوه، ويُسندون كشف الضر، وجلب الخير إليه، وأنه لولاه لنزل به البلاء، أو لضرته العين، أو لنزلت به، لكن هي التي رفعت ذلك كله، أو هي الدافعة له، أو هي التي أزالته^(٢).

وقوله ﷺ في الحديث: «فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا»: الفلاح المنفي في هذا الحديث يختلف معناه، باختلاف حال المعلق؛ فيكون المراد: إما نفي الفلاح المطلق، بمعنى: الحرمان من دخول الجنة والخلود في النار، وهذا في حق من اعتقد أن تعليق الحلقة أو الخيط ينفع استقلالاً، فهذا: شرك أكبر؛ وإما نفي مطلق الفلاح، أو نفي نوع منه، أو درجة من درجاته، فيكون واقعاً في الشرك الأصغر، وهذا: إن اعتقد أن تعليق الحلقة أو الخيط سبب لحصول النفع، فهذا: قد اتخذ من الأسباب ما لم يجعله الله عزَّجَل سبباً، لا شرعاً، ولا قدرًا^(٣)، فهذا الحديث مناسب للباب مناسبة تامة؛ لأن هذا الرجل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٢-١٠٣).

(٢) شرح التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق، محمد بن علي غريب (٦٧٧/٢، ٦٧٩).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٤).

لبس حلقة من صفر، إما لدفع البلاء أو لرفعه^(١)، فنُفي عنه الفلاح لو مات وهي عليه؛ لأنه شركٌ والحالة هذه، والفلاح من أجمع الكلمات التي نطقت بها العرب، وهو الفوز والظفر والسعادة^(٢)، فإذا كان هذا فيمن تعلّق بحلقة من صفر، فما الظن بما هو أعظم، كما وقع من عباد القبور والمشاهد وغيرها^(٣)، فإذا كان هذا في الأصغر الذي يُجامع أصل التوحيد، فكيف بالأكبر الذي يُنافيه بالكلية^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أنه يدلُّ على المنع من لبس الحلقة لدفع البلاء؛ لأن ذلك من الشرك المنافي للفلاح^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً»، والفلاح هو: الفوز، وموجب نفيه عنه أنه علّق حلقة لدفع داء الواهنة عنه، ونفي الفلاح له معنيان: أحدهما: امتناع حصوله مع وجود تلك التعاليق، والآخر: تباعد حصوله مع

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٦٩). جاء في قرة عيون الموحدين (٢٠٢): «إنما نهاه عنها؛ لكونه يظن بأنها تمنع عنه هذا الداء وترفعه، فأمره بنزعها لذلك، وأخبر أنها لا تزيده إلا وهناً». وجاء في القول المفيد، لابن عثيمين (١/١٦٩): «والظاهر أنه لرفعه، لقوله: «لا تزيديك إلا وهناً»، والزيادة تكون مبنية على أصل».

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٧).

(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٢).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٧).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٣).

وجود تلك التعاليق، والمراد منهما في الحديث الثاني دون الأول؛ لأن المفعول فيه شركٌ أصغر، لا ينتفي معه الفلاح مطلقاً، فالواقعُ في الشرك الأصغر مآله إلى الجنة، فالمقصود من الحديث هو: التخويف ممّا وقع فيه هذا الرجل بتباعد حصوله على الفلاح مع تلك التعاليق، فالحديث خرج مخرج الوعيد تخويفاً للعبد، فالمقصود هنا تخويفه بتباعد حصول فلاحه^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ»^(٢)].

الشَّجْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين أن تعليق التمايم من الشرك بالله^(٣).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٣)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٧٦)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، كتاب: الرقي والتمايم، ذكر الزجر عن تعليق التمايم التي فيها الشرك بالله، برقم: (٦٠٨٦)؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. قال المنذري في الترغيب والترهيب (١١٢/٦): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٥) بعد عزوه لأحمد، وغيره: «رجالهم ثقات»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند جيد». والحديث ضعفه الألباني في «الضعيفة»، برقم: (١٢٦٦)؛ وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده ضعيف، فيه خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٤): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «ضعيف».

(٣) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وقوله: «من تعلّق تميمة»؛ أي: علّقها عليه، أو على غيره من طفل أو دابة، ونحو ذلك^(١)، متعلّقاً بها قلبه، في طلب خير أو دفع شر^(٢)، فـ(تعلّق) تشمل شيئين: تشمل التعليق في نفسه، وتشمل تعلّق القلب، فمن علّق شيئاً، وتعلّق قلبه به فقد أشرك^(٣)، والمقصود من هذا الحديث ذكر لفظ (التعلّق)، وتعلّق يعني: أنه علّق وتعلّق قلبه بما علّق^(٤)، فالتعلّق: هو فعل القلب، بخلاف علّق فهذا فعل اليد، وتعليقه الشيء يعني: أن قلبه تعلّق بهذا؛ لأن العاقل لا يفعل فعلاً إلا وقد بعث عليه قلبه وإرادته، فالإرادة سابقة للأفعال^(٥)، والمعنى: أنه تعلّق قلبه بما لبس، سواء كان المعلق في صدره، أو يده، أو في أي موضع آخر، فالمقصود: أن يكون قلبه معلقاً بما تعلّقه^(٦)؛ أي: علّق بها قلبه، واعتمد عليها في جلب النفع ودفع الضرر^(٧). و(التمائم): جمع تميمة، وسميت تميمة، لأنهم يرون أنه يتمّ بها دفع العين^(٨)، وهي: خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم؛ يتقون بها العين في زعمهم، فأبطلها الإسلام^(٩)، وسيذكر المصنف في الباب التالي معنى التميمة.

- (١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٣٦١).
- (٢) فتح المجيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤١)؛ وينظر: حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٨).
- (٣) الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١ / ١٠٢).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٥).
- (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (١ / ٢٤٠).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٥).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١ / ١٧٠).
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١ / ١٧٨).
- (٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١ / ١٩٧).

وقوله: «**فلا أتمَّ الله له**»؛ قد تكون جملة خبرية محضة؛ أي: معناها الإخبار بأن الله لا يتم له أمره، وقد يكون معناها إنشائيًا؛ أي: معناها الدعاء عليه بأن لا يتم الله له أمره، فتكون جملة خبرية بمعنى الدعاء^(١)، والأظهر: أنه دعاء عليه بأن الله لا يتم له أموره^(٢)، وهذا دعاء منه ﷺ على معلقها بالألا يتم الله له مراده؛ لأن التميمة أخذت من تمام الأمر، وسميت تميمة: لاعتقاده فيها أنه بها يتم له الأمر الذي أراد، فدعا عليه الرسول ﷺ بأن لا يتم الله له ما أراد^(٣).

وقوله: «**ومن تعلق ودعة**» بفتح الواو وسكون المهملة: شيء يخرج من البحر شبه الصدف، يتقون به العين^(٤)، فهي: نوع من الصدف، أو الخرز يوضع على صدور الناس، أو يعلق على العضد، ونحو ذلك؛ لأجل دفع أو رفع العين ونحوها من الآفات^(٥).

قوله: «**فلا ودع الله له**» بتخفيف الدال؛ أي: لا جعله في دعة وسكون^(٦)، وهذا دعاء عليه أيضًا، ومعناه: فلا تركه ذلك، ولا جعله في دعة وراحة، وإنما دعا ﷺ عليه بذلك، لأن ذاك المعلق أشرك بالله جلَّ وعلا^(٧).

وفيه وعيد شديد لمن فعل ذلك، فإنه مع كونه شرًا، فقد دعا عليه ﷺ بنقيض مقصوده^(٨).

- (١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٧٠).
- (٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦١).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٥).
- (٤) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦٢).
- (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٦).
- (٦) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦١).
- (٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٦).
- (٨) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دلالة على تحريم تعليق التماثيل والودع^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فلا أتم الله له»، وقوله: «فلا ودع الله له»؛ أي: لا ترك الله له؛ وهما دعاء عليه بعدم حصول مقصوده من التعاليق، ففي الجملتين الدعاء على من فعل ذلك بالخيبة والحرمان بأن لا يتم الله أمره ولا يترك له شيئاً، والدعاء عليه بذلك يدل على حرمة التعاليق كلها^(٢)، وإذا تقرّر أنه محرم، فالرواية الثانية كما سيأتي؛ بينت أنه من المحرمات الشركية، وإنما كان شركاً لما يقوم بقلبه من التعلق على غير الله، في جلب نفع أو دفع ضرر، وكمال التوحيد لا يحصل إلا بترك ذلك، فمطابقة الحديث الترجمة ظاهرة^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [وفي رواية: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٤)].

- (١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٥).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٤)؛ والشرح الصوتي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٨).
- (٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٦٩٤)؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب: الطب، برقم: (٧٧٠٣)، بلفظ: «من علق فقد أشرك». وقال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٥): «ورجال أحمد ثقات»؛ وصححه الألباني في «الصحيحة»، برقم: (٤٩٢)؛ وقال في النهج السديد (٥٧): «سنده حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «رواه أحمد بسند حسن»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده حسن»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «إسنادها حسن»؛ وقال الشيخ ابن باز في شرح تيسير العزيز (١٤١/٢): «سنده لا بأس به عند أحمد».

الشَّجْ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وقول المصنف: **(وفي رواية)**؛ يوهم أن هذا في بعض روايات الحديث المذكور، وليس كذلك، بل المراد: أنه في حديث آخر، رواه الإمام أحمد أيضًا^(١)، فقلوه: **(وفي رواية)** يوهم أن الحديث الثاني مُتعلق بالأول؛ وفق ما جرى عليه اصطلاح المحدثين، فإن المحدثين يستعملون قولهم: **(وفي رواية)** في ذكر طَرَفٍ من حديث سابق، وهذه الرواية في حديث مستقلُّ برأسه^(٢)، ولعلَّ المقصود: أنه من رواية عقبة بن عامر، لهذا قال: **(وفي رواية)**؛ لأن الراوي واحد، وهو عقبة بن عامر، لكن هذه قصة وهذه قصة^(٣)؛ وذلك أن رسول الله ﷺ أقبل عليه رهط فبايع تسعة وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله، بايعت تسعة وأمسكت عن هذا؟ فقال: «إن عليه تميمة»، فأدخل يده فقطعها، فبايعه، وقال: «من تعلَّق تميمة فقد أشرك»^(٤). ولم يتكلم المصنف رَحِمَهُ اللهُ عَلَى سند هذا الحديث وما قبله؛ لأن الطعن فيهما أقل من الحديث الذي قبلهما، فهذا الحديث هو حديث حسن^(٥).

قوله: **«من تعلَّق تميمة؛ فقد أشرك»**؛ وإنما كان شركًا من جهة تعلق القلب

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٥).

(٣) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ١٤٤).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٩).

(٥) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

على غير الله في جلب نفع أو دفع ضرر، فكان شركاً من هذه الحيثية^(١)؛ فتعليق التماائم والتعلق بها شرك أصغر، وقد يكون أكبر بحسب حال المعلق^(٢)؛ فهذا الشرك يكون أكبر إن اعتقد أنها ترفع أو تدفع بذاتها دون أمر الله، وإلا؛ فهو أصغر^(٣)، ففي هذا الحديث التصريح بأن تعليق التماائم شرك لما يقصده من علّقها لدفع ما يضره أو جلب ما ينفعه، وهذا أيضاً ينافي كمال الإخلاص الذي هو معنى: لا إله إلا الله؛ لأن المخلص لا يلتفت قلبه لطلب نفع أو دفع ضرر من سوى الله، فكمال التوحيد لا يحصل إلا بترك ذلك، وإن كان من الشرك الأصغر فهو عظيم، فإذا كان قد خفي على بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في عهد النبوة فكيف لا يخفى على من هو دونهم في العلم والإيمان بمراتب بعدما حدث في الأمة من البدع والشرك، وهذا مما يبيّن معنى: لا إله إلا الله أيضاً، فإنها نفت كل الشرك قليله وكثيره^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دلالة على تحريم تعليق التماائم، واعتباره شركاً^(٥)؛ فتعليق التماائم فيه خلل من جانب التوكل على الله؛ حيث جعل نصيباً لغيره تعالى من التوكل عليه^(٦).

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٧٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١ / ١٧١).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٥).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٥).

(٦) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٣٩).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «فقد أشرك»، وهذا مطابق لما ترجم به المصنف، فالتميمة من جنس التعاليق، فهي تُجعل في العنق أو العضد أو الساعد طلباً للتميم أمر، فكل من علق شيئاً من هذه التعاليق فقد وقع في الشرك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [و] [لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ]^(٢) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ [تعالى]^(٣): ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]^(٤) [٥].

النتيجة

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وجاء المصنف بهذا الأثر عن حذيفة ليبين أن تعليق الخيوط لدفع البلاء من الشرك بالله^(٦).

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم، والحبيشي.
- (٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٢٠٨/٧)؛ قال في النهج السديد (٥٧): «ضعيف»، وقال الشيخ صالح العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «رواه ابن أبي حاتم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٥): «إسناده منقطع»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٥٧): «منقطع». وله شاهد من طريق آخر رواه الخلال في كتاب السنة برقم: (١٤٨٢)؛ وابن أبي شيبة في مصنفه برقم: (٢٣٤٦٣): أن حذيفة دخل على رجل من عبس يعود، فمس عضده، فإذا فيه خيط، قال: ما هذا؟ قال: خيط رقي لي فيه؛ فقطعه وقال: «لو مت وهو عليك، ما صليت عليك».

(٥) جاء في نسخة القاسم بعد إيراد الآية: [رواه ابن أبي حاتم].

(٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

وقوله: (رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خِيطٌ مِّنَ الْحَمَى)، (مِنْ) هنا تعليلية؛ يعني: أنه علّق الخيط لأجل دفع الحمى أو لرفعها، ف (مِنْ) تعليلٌ لوضع الخيط في اليد^(١). وسبق في أول الترجمة: (باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما)، وهذا الأثر شاهدُ الخيط^(٢)، وقد استدل حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذه الآية على أن تعليق الخيط ونحوه لما ذُكر شركٌ؛ أي: أصغر، كما تقدم في الحديث^(٣)، وفيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزله الله في الشرك الأكبر، لشمول الآية، ودخوله في مسمى الشرك^(٤)؛ ولأن هذا واقع في المشركين، فالآية تُحذر من ذلك^(٥).

قوله: (وَتَلَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾)؛ والآية معناها: أن الله أخبر عن المشركين أنهم يجمعون بين الإيمان بالله، أي: بوجوده، وأنه الخالق الرازق المحيي المميت، ثم مع ذلك يشركون في عبادته^(٦)، فالله جَلَّ وَعَلَا أخبر عن المشركين أنهم يُقرّون بتوحيد الربوبية فذلك إيمانهم، ويُشركون في الإلهية فذلك شركهم^(٧)؛ وكلام حذيفة في رجل مسلم لبس خيطاً لتبريد الحمى أو الشفاء منها، وفيه دليل على أن الإنسان قد يجتمع

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان (١/ ٣٦٥)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٥).

(٢) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ١٥٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦٥).

(٤) فتح المجيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٩٣).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٦٥).

(٧) إبطال التنديد، حمد بن علي بن عتيق (٥٤).

فيه إيمان وشرك، ولكن ليس الشرك الأكبر؛ لأن الأكبر لا يجتمع مع الإيمان، ولكن المراد هنا الشرك الأصغر^(١).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه اعتبار لبس الخيط لدفع المرض شركاً يجب إنكاره^(٢)؛ من جهة أن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنكر وضع الخيط، وعدّه من الشرك، وأزاله من اليد^(٣)، فمناسبة هذا الأثر للباب ظاهرة، وهي: أن حذيفة الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى رجلاً في يده خيط من الحمى فقطعه، واستدل بالآية على أن ذلك من الشرك^(٤).

ودلالة الأثر على مقصود الترجمة:

في قراءة حذيفة الآية تصديقاً للحال، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾، وأن تعليق الخيوط لدفع البلاء أو رفعه من الشرك بالله^(٥).



-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٧٢).
 - (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٦).
 - (٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٠٦).
 - (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٠٥).
 - (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمِثْلِ ذَلِكَ].

الشَّجْحُ

لقوله رَحِمَهُ اللهُ: «أنزعها»، وقوله: «لا تزيدك إلا وهناً»، وقوله: «لو مت وهي عليك؛ ما أفلحت أبداً»، وهذا تغليظ عظيم في لبس هذه الأشياء والتعلق بها^(١)؛ أي: لما أنكر على من في يده الحلقة من الصفر وغلظ عليه، دلّ على ذلك^(٢)، ومقصوده من التغليظ: أنه أمرٌ كبير؛ لأنه شرك^(٣)، وهذا تغليظٌ شديد في هذا الأمر، وهو حريٌّ بهذا التغليظ؛ لأنه إما أن يكون مخرجاً عن الملة أو يكون طريقاً ووسيلة للخروج من الملة^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ؛ فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ].

أي لقوله رَحِمَهُ اللهُ: «ما أفلحت أبداً».

وقوله: (فيه شاهدٌ لكلام الصحابة)؛ أي: لقولهم، وهو كذلك، فالشرك الأصغر أكبر من الكبائر، وذلك لأن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكبيرة؛ لأن الشرك لا يغفر ولو كان أصغر، بخلاف الكبائر؛ فإنها تحت المشيئة^(٥)؛ ثم إن الله تعالى وصف الشرك بأنه ظلمٌ عظيم، وهذا الوصف يصدق على جميع

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٣).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيان (١/ ٢٤٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٣).

صور الشرك وأنواعه، فهو أعظم من الكبائر مهما كانت^(١).
وكلامُ الصحابةِ الدالُّ على أن الشرك الأصغرَ أكبرُ من الكبائر، مثلُ قول ابن مسعود الآتي: (لأن أحلف بالله كاذبًا أحبَّ إلي من أن أحلف بغيره صادقًا)^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ].

أي: لكونه لم يستفصله، هل كان جاهلا بذلك أم لا، مع أن الجهل محتمل^(٣)، وكون المسألة مشتهرة في الدين ظاهرة بين المسلمين يمنع العذر بها، فإن العلماء يفرقون بين أفراد المسائل باعتبار الظهور والخفاء، والعذر محلُّ المسائل الخفية التي يغمُض دليلها^(٤)، والجهالة في أمور التوحيد والعبادة التي بيَّنها الرسول ﷺ يكون العبد هو المعلوم عليها؛ لأن التقصير منه، والشيء الذي يعذر الإنسان بجهالته هو: الأمور التي تتوقف على الفهم، وعلى الاستنباط، فبعدما يبذل الإنسان جهده ولا يصل إلى الحق يكون بعد ذلك معذورًا، أما إذا قَصَّرَ في طلب العلم والمعرفة التي نُصَّ عليها، أو قصر في تطبيق النص، فإنه يكون غير معذور، فينبغي معرفة متى يكون العذر بالجهل ومتى لا يعذر به^(٥)، والمصنف استنبط من هذا الحديث أنه لا يُعذر بالجهل، ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ لم يعذره بالجهالة؛ لأنه يمكنه أن يسأل النبي ﷺ في هذا، فالجاهل إذا كان يستطيع أن يسأل فليس بمعذور، أما إذا كان لا يمكنه

- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٥).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٥).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٦).
- (٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٤٦/١).

أن يسأل، أو لم يدر في ذهنه أن هذا الشيء محرم، فهذا معذور^(١)، فالجهالة إن كانت في أصل دين الإسلام فإنَّ صاحبها يوصف بوصف الكفر في الدنيا، وأما أمره في الآخرة فإننا نكلُّه إلى الله جل وعلا، ولكننا نحكم على الأوصاف^(٢).

فظاهر الحال أن هذا الرجل جهل الحكم ومع ذلك لم يعذره النبي ﷺ^(٣)، وذهب بعض الشراح إلى أن قوله ﷺ: «لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً» ليس بصريح أنه لو مات قبل العلم، بل ظاهره: لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً؛ أي: بعد أن علمت وأمرت بنزعها^(٤)؛ والنصوص يُفسر بعضها بعضاً، فالذي يظهر أن الوعيد لمن أصرَّ على تعليقها أو لبسها بعد علمه بالنهي والتحريم كسائر الذنوب، وعليه يكون مراد المصنف: أنه لم يعذر بالجهل بل أنكر عليه، وهذا صحيح لا إشكال فيه؛ لأن الجهل لا يمنع من الإنكار بحسب الحال إما بالرفق واللين أو الشدة والتغليظ^(٥)؛ فالاستدلال بهذا الحديث على عدم عُذر النبي ﷺ هذا الرجل بالجهل غير ظاهر في الحقيقة؛ لأن النبي ﷺ أمره بنزعها، ثم بيَّن له علة النزاع فقال: «فإنها لا تزيدك إلا وهناً، وإنك لو متَّ وهي عليك ما أفلحت أبداً»، فهذا بيانٌ لحكم لبس الخيط لدفع البلاء أو رفعه، وموجب الحكم إنما يثبت بعد العلم، ويقال أيضاً: إن الجهل من حيث أثره في العذر به نوعان: الأول: نوعٌ لا يُعذر صاحبه وهو الجهل الناتج عن تفريط في تعلُّم ما يجبُ تعلمه؛ والثاني: جهل يعذرُّ به صاحبه؛ إما لقرب عهده بالإسلام أو

(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٥، ١٠٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٨١).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٣).

(٥) المنتقى من شروح كتاب التوحيد، خالد البيضاني (١/ ٢٢٥).

نشوئه ببادية، أو لخفاء المسألة وعدم ظهورها، ونحو ذلك ^(١)؛ فهذه المسألة تحتاج إلى تفصيل، فنقول: الجهل نوعان: جهل يعذر فيه الإنسان، وجهل لا يعذر فيه، فما كان ناشئاً عن تفريط وإهمال مع قيام المقتضي للتعلم؛ فإنه لا يعذر فيه، سواء في الكفر أو في المعاصي، وما كان ناشئاً عن خلاف ذلك، أي أنه لم يهمل ولم يفرط ولم يقم المقتضي للتعلم بأن كان لم يطرأ على باله أن هذا الشيء حرام؛ فإنه يعذر فيه، فإن كان منتسباً إلى الإسلام؛ لم يضره، وإن كان منتسباً إلى الكفر؛ فهو كافر في الدنيا، لكن في الآخرة أمره إلى الله على القول الراجح، يمتحن؛ فإن أطاع دخل الجنة، وإن عصى دخل النار؛ فعلى هذا من نشأ ببادية بعيدة ليس عنده علماء ولم يخطر بباله أن هذا الشيء حرام، أو أن هذا الشيء واجب؛ فهذا يعذر، وأما من كان بالعكس كالساكن في المدن يستطيع أن يسأل، لكن عنده تهاون وغفلة؛ فهذا لا يعذر، لأن الغالب في المدن أن هذه الأحكام لا تخفى عليه، ويوجد فيها علماء يستطيع أن يسألهم بكل سهولة؛ فهو مفرط، فيلزمه القضاء ولا يعذر بالجهل ^(٢).

والمهم أن الأدلة الكثيرة تدل على العذر بالجهل، ولا يمكن أن يؤخذ حكم عام في مسألة خطيرة من مجرد حديث واحد لاسيما أن الأحاديث الأخرى تعارض هذا الحديث، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ لَهُ نصوص صريحة يفهم منها ويُعلم أنه ممن يقول بالعذر بالجهل، وكذلك أئمة الدعوة، ففي مؤلفاتهم وكلماتهم ما يدل على أنهم يعذرون بالجهل، وأن الجهل عندهم من موانع

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٣-١٧٤).

التكفير، ومن موانع إثبات حكم الكفر^(١)، فلعل مراده هنا في الجهل الذي لا يُعذر معه صاحبه، كالجهل الناتج عن تفريطٍ في تحصيل ما يجبُ تعلُّمه، أو الذي لا يُجهلُ مثله^(٢).

والجمع بين ما قرره المصنف في كثير من نصوصه من الإعذار بالجهل، وما ذكره في هذه المسألة الثالثة من وجوه:

الأول: أن الشخص يعذر بالجهل في المسائل الخفية، دون المسائل الظاهرة الجلية.

والثاني: أن الشخص لا يعذر إذا كان مفرطاً ومقصراً في التعليم.

والثالث: عدم الخلط بين عدم الإعذار بالجهل في الشرك، وبين إعذار المعين الذي تلبس ببعض الأعمال الشريكية في الظاهر.

والرابع: أن قول المصنف: (لم يعذر بالجهالة)، إما مقيد بأن ذلك بعد قيام الحجة، أو لأن الحجة قائمة عليه؛ أو أنه يقصد بقوله: (لم يعذر بالجهالة)؛ أي: أنه يغلظ عليه، كما في الحديث «انزعها»، و«لومت وهي عليك ما أفلحت أبداً»، ونحوه، وتفيد أيضاً أنه لو لم يكفر فإنه يغلظ عليه الكلام تغليظاً شديداً، كما فعل الرسول ﷺ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: [إِخْبَارُهُ]^(٤) أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ؛ بَلْ تَضُرُّ؛

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٣).

(٣) منحة الحميد في تقريب كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديخي (١٤٤).

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

لِقَوْلِهِ: «[إِنَّهَا] ^(١) لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا».

أي: لَمَّا لبسها يظنُّ أنها تنفعه في المستقبل أخبر أنها لا تنفعه بل تزيدُه وهنًا، وهذا معاملة لهُ بنقيضٍ مقصوده ^(٢)؛ يعني: أن تعليق الحلقة لا تُزيل شيئًا من المرض بل تضر، وليس مقصوده أنها ذاتها تضر، ولكن ما يتعلق فيها من فعله وقلبه هذا هو الذي يضره؛ لأنه تعلق بغير الله، وبسببٍ لم يشرعه الله جَلَّ وَعَلَا ^(٣).

والمصنف استنبط المسألة وأتى بوجه استنباطها ^(٤)؛ وهذه المسألة وإن كان المصنف استدل لها من حديث عمران، لكنها مأخوذة من الأحاديث كلها: أما من حديث عمران فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فإنها لا تزيدك إلا وهنًا»، ومن حديث عقبة فقوله: «فلا أتم الله له»، ومن قوله: «فلا ودع الله له»، فهذه كلها تدل على هذا المعنى، وهو أن الشرك يضر صاحبه في الدنيا قبل الآخرة ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الخَامِسَةُ: الْإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ].

أي لقوله: «انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنًا» إلخ الحديث ^(٦)؛ أي: ينبغي أن ينكر إنكارًا مغلظًا على من فعل مثل هذا، ووجه ذلك سياق الحديث الذي

(١) زيادة من نسخة الحبشي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٤٦/١).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١٧٤/١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦).

أشار إليه المصنف، وأيضاً قوله: «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له»^(١)، وهذا واضح في أن النبي ﷺ أغلظ القول لهذا الرجل، وكذلك حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذه سنة نبوية في التخليط؛ لكن ينبغي أن يُعلم أن التخليط إنما يكون ممن يُقبل منه التخليط، أما من لا يُقبل منه التخليط كمن يكون من عوام الناس، أو ممن لا قبول له فإنه ينبغي أن يسلك معه جانب الرفق في تقرير ما يريد؛ لكن إن كان محل قبول واجتمعت عليه القلوب فتخليطه نافع؛ لأنه أبلغ في الزجر، ولذلك ينبغي للإنسان أن يترفق فيما إذا كان من عوام الناس، لا يرى له مكانة ولا يُعرف له قدر، ينبغي له أن يترفق في بيان الحق، وأن لا يغلظ على الناس؛ لأن الغلظة مدعاة للجفوة والرفض وعدم القبول، والنبي ﷺ في دعوته لقومه ولأمره كان في غاية الرفق مع ما هم عليه من شركٍ عظيم، فهذا ينظر فيه للحال، وإلى حال الداعية، وحال المدعو، والحال التي تكون فيها الدعوة^(٢)، وهذا الإنكار خاصٌ بصاحب الولاية، والنبي ﷺ صاحب ولاية، فالإنكار من خصائص وصفات أصحاب الولاية؛ أما غيرهم فالواجب عليه النصيحة، لأن الإنكار يتضمن التغيير، بخلاف النصيحة فهي عامة لجميع الناس، ولذلك قال الصحابي: بايعت النبي ﷺ على النصيحة لكل مسلم^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّادِسَةُ: التَّضْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإٍ إِلَيْهِ].

أي: وكله الله إلى ما تعلقه، ومن وكله إلى غيره فقد خسر وهلك، وهذا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (٣١).

مأخوذ من قوله: «فإنها لا تزيدك إلا وهناً»^(١)؛ فإنه لمّا ركن ووكل نفسه إليها لم ينتفع بل زادته ضعفاً؛ لما يجري عليه من الأوهام والخيالات^(٢)؛ وتؤخذ كذلك من قوله: «من تعلّق تميمة فلا أتم الله له» إذا جعلنا الجملة خبريّة وأنّ من تعلّق تميمة فإنّ الله لا يتم له، فيكون موكولاً إلى هذه التميمة، ومن وكل إلى مخلوق فقد خذل، ولكنها في الباب الذي بعده صريحة، «من تعلّق شيئاً وكل إليه»^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [السابعة: التصريح بأنّ من تعلّق تميمة فقد أشرك].

وهو إحدى الروايتين في حديث عقبة بن عامر^(٤).

أي: لكونه التفت إليها بقلبه في جلب نفع أو دفع ضرر، وهي لا تنفع ولا تضر^(٥)؛ وهذه التميمة المحكوم بكون متعلّقها قد أشرك هي التميمة الشريكية المعهودة عند العرب مما يُعرف من تعاليق العرب التي كانت عندهم، فلا يدخل في ذلك التعاليق القرآنية، فإنها لم تكن عندهم^(٦).

قال المصنف رحمه الله: [الثامنة: أنّ تعلّق الخيط من الحمى من ذلك].

أي: من الشرك؛ لكون حذيفة لما قطعه تلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^(٧)، فتعلّق الخيط لدفع الحمى من التميمة

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٥).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦).

(٦) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦)؛ والقول المفيد

المنهي عنها، كما فعل حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما قطع هذا الخيط الذي في عضد الرجل، وتلا الآية (١).

قال المصنف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [التَّاسِعَةُ: تِلَاوَةُ حُذِيفَةَ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالْآيَاتِ الَّتِي فِي الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ؛ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ].

أي: لما تلا حذيفة هذه الآية النازلة في المشركين الشرك الأكبر على من علّق في يده الخيط من الحمى؛ دلّ على مثل ذلك (٢)؛ فقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ في الشرك الأكبر، لكنهم يستدلون بالآيات الواردة في الشرك الأكبر على الأصغر؛ لأن الأصغر شرك في الحقيقة وإن كان لا يُخرج من الملة (٣)، فإن الشرك كيفما كان، أكبر أو أصغر، هو: جعل شيء من حق الله لغيره، فلما وجد هذا المعنى من الاشتراك بين النوعين صح الاستدلال بالآيات الواردة في الشرك الأكبر على الوقائع الواقعة في الشرك الأصغر (٤).

وقوله: (كما ذكر ابن عباس)؛ أي: أنه لما استدل بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] على قول الرجل: والله وحياتك يا فلان وحياتي، ولولا كلبه هذا لأتانا اللصوص... إلخ، وهو شرك أصغر، والآية نازلة في

على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ١٧٥).

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٨).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٦).

(٤) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

الكفار الذين يشركون مع الله غيره في عبادته؛ دلّ على مثل ذلك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْوَدَعِ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ].

أي: تعليقه لدفع العين من الشرك الأصغر، لما يحصل معه من التفات القلب إلى غير الله^(٢)؛ فقلوه: (من ذلك)، أي: من تعليق التمايم الشَّرَكِيَّة؛ لأنه لا أثر لها ثابت شرعاً ولا قدرًا^(٣)، لقلوه: «من تعلق ودعة فلا ودع الله له»، فدعاؤه ﷺ عليه يدلّ على أنه لم يصب صواباً؛ بل إنما فعل ما لا يجوز له من تعليق قلبه بالشرك^(٤).

والودعة هي شيء يُستخرج من البحر من أجل العين، وهي من التمايم المنهي عنها^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»؛ أَي: [لا]^(٦) تَرَكَ اللَّهُ لَهُ].

أي: لا ترك الله له الصحة والعافية والدعة والسكون^(٧)؛ معاملة له بنقيض مقصوده، كما دل عليه حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٨)؛ وهذه تؤخذ من دعاء

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٦).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٧٦).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٥) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٠٩).

(٦) زيادة من نسخة أسامة.

(٧) شرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٧٧).

النبي ﷺ على هؤلاء الذين اتخذوا تماثيم وودعاً، وليس هذا بغريب أن نؤمر بالدعاء على من خالف وعصى، فقد قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم من ينشد الضالة في المسجد، فقولوا: لا ردّها الله عليك»، «وإذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك»، ولكن الحديث إنما قاله الرسول ﷺ على سبيل العموم؛ فلا نخاطب هذا بالتصريح ونقول لشخص رأينا عليه تميمة: لا أتم الله لك، وذلك لأن مخاطبتنا الفاعل بالتصريح والتعيين سوف يكون سبباً لنفوره، ولكن نقول: دع التماثيم أو الودع، فإن النبي ﷺ يقولك «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة، فلا ودع الله له»^(١).



بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ-أَوْ: قِلَادَةٌ- إِلَّا قُطِعَتْ»^(٢).

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ؛ شِرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٣).

التَّمَائِمُ: شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الْأَوْلَادِ عَنِ^(٤) الْعَيْنِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنْ

(١) في نسخة أسامة والعصيمي: [كان مع النبي].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم: (٣٠٠٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير، برقم: (٢١١٥).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٨٥)؛ وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمام، برقم: (٣٨٨٣)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، بنحوه مختصرًا، كتاب: الرقى والتمام، ذكر التغليظ على من قال بالرقى والتمام متكلاً عليها، برقم: (٦٠٩٠)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحه»، برقم: (٣٣١)، وقال في النهج السديد (٥٩): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «حديث صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٦): «حسن بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٠): «صحيح لغيره».

(٤) في نسخة أسامة، والحبيشي: [مِنْ].

الْقُرْآنَ؛ فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ ^(١)، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرْخَصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ.

وَالرُّقَى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهُ ^(٢) الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرِكِ؛ فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ.

وَالتَّوَلَّةُ: شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ ^(٣).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكِلَإٍ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٤).

(١) في نسخة القاسم: [فرخص فيه بعضهم].

(٢) في نسخة الحيشي: [منها].

(٣) في نسخة القاسم، ودغش، والعصيمي: جاء ذكر حديث عبد الله بن عكيم في الترتيب قبل تعريف: (التمائم والرقي والتولة)، وفي النسخ الأخرى ورد بعد التعريف، وهو الذي مشى عليه الشارحان في تيسير العزيز، وفتح المجيد.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٠٨٣)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب: الطب، باب: ما جاء في كراهية التعليق، برقم: (٢٠٧٢)، وقال: «وحديث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ يقول: كتب إلينا رسول الله ﷺ؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٣)، وسكت عنه الذهبي، قال ابن حجر: «لم يتكلم عليه، وهو مرسل»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٨): «إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبد الرحمن، وهو ضعيف سيء الحفظ؛ وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ؛ وقال الحيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦١): «ضعيف». والحديث حسنه الألباني في غاية المرام، رقم (٢٩٧)؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «حسن»؛ وقال الشيخ العصيمي في شرح كتاب التوحيد: «حديث حسن». وللحديث شاهد عند النسائي =

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١): عَنْ رُوَيْفِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ؛ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحَيْتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُ»^(٢).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؛ كَانَ كَعَدَلٍ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكِيعٌ^(٣).

= من حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه». وسيأتي تخريجه في باب: بيان شيء من أنواع السحر.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٢٦٨).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، برقم: (٣٦)؛ والنسائي في «سننه»، كتاب: الزينة، برقم: (٩٢٨٤)؛ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «صحيح، رواه النسائي عن رُوَيْفِعٍ بإسناد صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي: «هو عند أبي داود والنسائي بسند صحيح، فالعزو إليهما أولى»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «صحيح».

(٣) بعد البحث والتقصي لم أجد هذا الأثر أسنده وكيع إلى سعيد بن جبیر، وإنما أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه»، كتاب: الطب، في تعليق التمام والرقى، برقم (٢٣٩٣٩)، قال: «حدثنا حفص، عن ليث عن سعيد بن جبیر» وذكره. قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه وكيع في جامعه، وابن أبي شيبه في مصنفه بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف». وله شاهد رواه ابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمام والرقى، برقم (٢٣٩٣٨)، قال: «حدثنا عبدة، عن محمد بن سوقة: أن سعيد بن جبیر رأى إنساناً يطوف بالبيت في عنقه خرزة فقطعها». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده صحيح».

وَلَهُ^(١): عَنْ إِبْرَاهِيمَ [قَالَ]^(٢): «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَتَفْسِيرُ التَّمَائِمِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التَّوَلَّيَ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ^(٤) كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالْكَلامِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ^(٥) لَا؟

(١) أي: لو كيع بن الجراح عن إبراهيم النخعي؛ فإن ابن أبي شيبة رواه في مصنفه من طريقين: أحدهما: من طريق هشيم بن بشير عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي. ومغيرة بن مقسم مدلس، وقد عنعن؛ والثاني: من طريق وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم النخعي. وهو ما عناه المصنف بقوله: «وله: عن إبراهيم». وسنده صحيح. ينظر: تحقيق كتاب التوحيد، أسامة بن عطايا العتيبي (١٠٤).

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمايم والرقى، برقم (٢٣٩٣٧). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح». وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٤): «إسناده ضعيف، فيه مغيرة بن مقسم، وهو مدلس، وقد عنعن، وصحَّ عند ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن عون عن إبراهيم أنه كان يكره المعازة للصبيان، ويقول: إنهم يدخلون به الخلاء»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف، في سنده مغيرة بن مقسم الضبي مدلس، وقد عنعن».

(٤) في نسخة دغش، والحبيشي: [هذه الثلاث].

(٥) في نسخة الحبيشي: [أو].

السادسة: أَنْ تَعْلِقَ الْأَوْتَارَ عَلَى الدَّوَابِّ مِنْ^(١) الْعَيْنِ: مِنْ ذَلِكَ.

السابعة: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ^(٢) وَتَرَأَ.

الثامنة: فَضْلُ ثَوَابٍ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ.

التاسعة: [أَنَّ]^(٣) كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ

مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ]^(٤).



(١) في نسخة دغش، والحبيشي: [عن].

(٢) في نسخة العصيمي: [الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ].

الشَّيْخُ

أي: باب ما جاء في بيان أن الرقى والتمايم والتولة شرك؛ لما فيها من التعلق على غير الله في كشف الضرّ وجلب النفع^(١)؛ وقيل: المراد بقوله: (باب: ما جاء في الرقى والتمايم)؛ يعني: ذكر ما ورد من النصوص والآثار في شأن الرقى والتمايم^(٢)؛ أي: في حكمها^(٣)، من النهي عمّا لا يجوز من ذلك^(٤)، وما ورد عن السلف في ذلك^(٥)؛ أي: باب الذي جاء في حكم الرقى والتمايم من المنع أو الرخصة^(٦).

فالمصنف عقد هذا الباب لذكر ما جاء من الأحكام الشرعية، وأن الرقى فيها تفصيل، والتمايم جاء النهي فيها على كل حال^(٧)، ولما كان الحكم فيه تفصيل وفيه خلاف لم يذكر المصنف الحكم، فقال: (باب ما جاء)؛ يعني: يجب على طالب العلم أن يبحث عن الحكم من خلال الأدلة، وقد ذكر في هذا الباب بعض الأدلة، وهي تكفي لمن يريد الحق^(٨)، فلم يجزم؛ لأنه

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٠٥).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٣٦٩/١).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢١١).

(٥) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٥).

(٦) ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٧) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١١١).

(٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢٤٨/١).

أراد أن يُبين ما ورد فيها، ثم يحكم بعد ذلك^(١)، فالمصنف جزم في الباب السابق بأن لبس الحلقة والخيط ونحوهما إذا قصد به رفع البلاء بعد نزوله، أو دفعه قبل نزوله أنها من الشرك بدون استثناء^(٢)، أما هذا الباب، فلم يذكر أنها شرك، فلم يقل: باب: من الشرك الرقى والتمايم؛ وذلك لأن من الرقى ما ليس بشرك^(٣)، فالرقى على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم لا يجوز، وقسم في جوازه خلاف^(٤)؛ والتمايم منها ما هو متفق عليه أنه شرك، ومنها ما قد اختلف الصحابة فيه هل هو من الشرك أم لا؟^(٥)، ففي الباب الذي قبله صرح المصنف بأن لبس الحلقة والخيط من الشرك، وأما هنا فلم يُصرح بالحكم، بل قال: (ما جاء في الرقى والتمايم)، وهذا من دقة فقهه ومعرفته، وشدة تورعه عن إطلاق الأحكام؛ فإنه إذا كان الحكم واضحاً منصوباً عليه في الحديث ذكره في الترجمة، وإذا كان الحكم فيه تفصيل أو احتمال، فإنه لا يجزم في الترجمة^(٦)، فالمصنف لم يجزم بكونهما من الشرك؛ لأن في ذلك تفصيلاً، بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما لما ذكر، فإن ذلك شركٌ مطلقاً^(٧)، لهذا عبّر رحمه الله بقوله: (باب ما جاء في الرقى والتمايم)، وهذا من أدب

(١) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (١٦٧/٢).

(٢) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين (١٦٥/١)؛ والقول المفيد، لابن عثيمين (١٧٨/١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٠)؛ والقول المفيد، لابن عثيمين (١٧٨/١).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٦٩/١).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٠).

(٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٩٩/١).

(٧) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٦٩/١).

التصنيف العالي^(١).

قوله: (الرَّقَى): جمع رقية، وهي: تعاويد وأدعية تقرأ؛ لتحصين المرقى عليه أو إشفائه^(٢).

وقوله: (التمايم): مضى التعريف بها في الباب السابق، وهي: اسم جامع لكل ما عُلّق من أسباب - غير شرعية أو قدرية - لدفع ضرر أو لرفعه سواء كانت من خشب أو خرز أو معدن أو غيرها^(٣)، فهي في الاصطلاح: كل ما يُعلق على المرضى أو الأطفال أو البهائم أو غيرها من تعاويد لدفع البلاء أو رفعه^(٤).

فـ(الرَّقَى) هي: العُوذَةُ التي يُعوّذ بها من الكلام، و(التمايم) هي: العُوذَةُ التي تُعلّق لتتميم الأمر جلباً لنفع أو دفعاً لضرر، فتشترك الرقية والتميمة في كونهما عوذة؛ أي: تعويذة يُراد بها الحفظ والصيانة، فالعوذة: اسم لما تُطلب الحماية به؛ ويفترقان من جهة أن الرقى: عُوذَةُ ملفوظة وينفث بها، وأن التمايم: عوذة مكتوبة تُعلّق^(٥)، فالرقية يتلفظ بها، ويقارن ذلك النفث، وتختص التميمة بكونها عوذة مكتوبة تُعلّق، فتكتب في صحيفة أو ما في معناها ثم تُعلّق، وفي معنى التعليق: الوضع؛ كالذي يضع المصحف أو غيره في ناحية من البيت على إرادة أن يكون تعويذةً للحفظ، فإن هذا من جنس التعليق، فله حكمه؛

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٠).

(٢) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٠٥).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٠٥).

(٤) تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع (٤٠٩).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٤٩)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٠٥).

فالتيمية: عوذة معلقة حقيقة أو حكمًا؛ فالوضع يعتبر تعليقاً^(١).

مقصود الترجمة:

بيان حكم الرقى والتمايم^(٢).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنه لما كان من التمايم ما هو شرك، ولما كان من الرقى ما هو شرك؛ لما فيها من التعلق بغير الله في كشف الضر وجلب النفع؛ ناسب أن يذكر ذلك في كتاب التوحيد؛ لبيان القول في ذلك^(٣)، فهذا الباب فيه بيان الأشياء التي تُخل بالتوحيد من الرقى والتمايم الشركية^(٤)؛ ولذا أدخل المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأجل أن يُبين أن هذا شرك، وأنه مما يُضاد التوحيد من أصله في بعض أحواله، أو ينافي كمال التوحيد في أحوال أخرى^(٥)؛ فلمَّا كانت هذه من الأضداد التي تنافي كمال التوحيد أو أصله؛ ناسب أن يذكر ذلك، للحذر منه^(٦).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

عقب المصنف رَحِمَهُ اللهُ باب الرقى لبس الحلقة والخيط؛ لتناسب ذلك في المعنى والاستعمال^(٧)، فهذا الباب هو نوعٌ من أنواع استعمال

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٤٩)؛ وتعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٤٩).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٠٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، خالد المصلح.

(٤) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٧).

(٥) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٣٢٩/١).

(٦) ينظر: الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد بن محمد المدخلي (١١٧).

(٧) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٥٠٣/٢).

الأسباب، لكنه استعمال أسباب بعضها مباح وبعضها غير مباح^(١)، فالبابان يرجعان لمسألة الأخذ بالأسباب، وكيفية العمل بها، وما يجوز الأخذ به وما لا يجوز، فهذا الباب متعلق بالباب الذي قبله، ولكنه لم يجزم هنا بالحكم، وجزم في الأول بأن جعل لبس الحلقة والخيط شركاً، فقال: (باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط)، أما في هذا الباب، فقال: (باب: ما جاء في الرقى والتمائم)؛ وذلك لأن من الرقى ما هو جائز ومأمور به، ومنها ما هو شرك ومحرم، فليست كلها شرك^(٢)؛ فهذا الباب مكمل للباب الذي قبله؛ لأنه ذكر أنواعاً أخرى مكملة لما ذكر في الباب الذي قبله، فهذا الباب يُعَدُّ مكملًا للباب السابق: (باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما)، والذي ذُكر فيه أنواعٌ أخرى من أنواع الشرك الأصغر في ذات السياق المرتبط بالتعاويز والرقى؛ فبعد أن ذكر ما يتعلق بلبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه، وتلك الأشياء مما لا شبهة فيه في عدم حصول المقصود بها؛ لأنها لا تضر ولا تنفع، وليس فيها متعلق إلا لمن سفه نفسه وعطلَّ عقله؛ ذكر في هذا الباب حكم الرقى والتمائم وبيان ما وقع فيه الخلاف من المعلقات والمتلوات لدفع البلاء أو رفعه^(٣)، فكأن المصنف يخص التمامم بالتي يكون فيها كتابة؛ لأنه حينئذ يكون الاعتقاد في المكتوب لا في ذات المُعلَّق، وأما الباب السابق فإن الاعتقاد يكون في ذات المُعلَّق أو الملبوس^(٤).

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٢) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (٣٧، ٤٥).

(٣) ينظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ١٩٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبد الرحمن العقل (١٠٥).

(٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [في «الصَّحِيح»: عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ - أَوْ: قِلَادَةً - إِلَّا قُطِعَتْ»^(٢)].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ستة أدلة، فذكر أربعة أحاديث وأثرين:

فالدليل الأول هذا الحديث؛ وجاء به المصنف ليعين أن تقليد الأبرة إذا كان بغرض دفع البلاء أو رفعه؛ فإنه من التمايم، وأمر النبي ﷺ بقطعها^(٣)، فتعليق التمايم على البهائم من الشرك، وهو من اتخاذ الشيء سبباً وهو ليس كذلك^(٤)؛ ففيه دلالة على تحريم عقد القلائد على الدواب، أو على الآدميين بقصد أن ذلك يدفع العين أو يجلب النفع^(٥).

وقوله: «قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ»: قوله: (أو قِلَادَةٌ) عطفٌ على: (قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ)، ومعناه: أن الراوي شك، هل قال شيخه: «قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ»، فقيّد القِلَادَةَ بأنها من وتر، أو قال: «قِلَادَةٌ»، وأطلق فلم يذكر الوتر^(٦)،

(١) في نسخة أسامة والعصيمي: [كان مع النبي].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم: (٣٠٠٥)؛ ومسلم في «صحيحه»، كتاب: اللباس والزينة، باب: كراهة قِلَادَةِ الْوَتَرِ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ، برقم: (٢١١٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٤٩).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٢٠١).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٧٠).

والروایتين بينهما فرق، فإنه بالرواية المقيدة يتعلق النهي بالقلائد التي على هيئة الأوتار، وبالرواية المطلقة يكون عامًّا القلائد كُلِّها، والأصح هو الرواية المقيدة^(١)، وذلك من وجهين:

الأول: أنها رواية البخاري ومسلم معًا، ومن وجوه الترجيح تقديم الأصح.

والآخر: أنه ورد الإذن بالتقليد، فجاء الرخصة في القلائد إلا الأوتار، فقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الجُشَمي مرفوعًا: «اربطوا الخيل وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار»، ولأحمد عن جابرٍ مرفوعًا مثله، وإسناده جيد؛ فالصحيح اختصاص النهي بكون القلادة من وتر، ويؤيده: ما روي عن مالك أنه سئل عن القلادة فقال: ما سمعت بكراحتها إلا في الوتر^(٢).

وقيل: إن قوله: «قلادة من وتر أو قلادة» ليست من باب الشك من الراوي، وإنما هي للتنويع، فتكون من باب عطف العام على الخاص؛ لأن القلادة تعم ما كان من الوتر ومن غيره، كالتي تكون من الخيوط والسيور، ويؤيد أنها للتنويع رواية أبي داود فقد جاءت بالواو، فالحكم شامل لكل أنواع المعلقات مما يُقصد به دفع البلاء أو رفعه من أي شيء كانت^(٣).

و(الوتر): بفتحيتين: واحدٌ أوتارِ القوس^(٤)، فهو حبلُ القوس الذي يُشدُّ به

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٧٠)؛ وتعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٦٥).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٧٠).

السهم حين الرماية به^(١)، وكان أهل الجاهلية إذا اخلولق الوتر أبدلوه بغيره، وقلّدوا به الدواب؛ اعتقادًا منهم أنه يدفع عن الدابة العين^(٢)، فتكون كالعوذة لها^(٣)، ولهذا أمر النبي ﷺ بقطع الأوتار التي علقت على الإبل، لمّا كان أهل الجاهلية يعتقدون ذلك فيها^(٤)، فعلى هذا يكون تقليد الإبل وغيرها الأوتار وما في معناها لهذا المعنى حرامًا، بل شرّكًا؛ لأنه من **تعليق التمام** المحرمة، و«من تعلّق تميمة فقد أشرك»، ولم يُصب من قال: إنه مكروه كراهة تنزيه^(٥)؛ ففيه دليل على منع هذا الشيء من أي نوع كان، سواء كان من وتر أو من غيره، ما دام أن المقصود منه عقيدة فاسدة، حتى ولو كان من السُّيُور أو من الخيوط أو من الخرز، أو من غير ذلك، فكل قلادة يُقصد بها هذا المقصد الشركي فهي ممنوعة، أما القلائد التي لا يُقصد منها مقصد شركي، مثل قلائد الهدى الذي يُهدى للبيت العتيق؛ فلا حرج فيها^(٦)، فالممنوع وضعها دفعًا للعين، واتقاءً لها، فهذا الذي يجب قطعه، أما وضع القلادة للزينة أو لأجل أن تُقاد بها الدابة فهذا لا بأس به^(٧).

فدلّ هذا الحديث على: أن تعليق القلادة من الوتر على البعير مأمور بقطعه، والأمر بقطعه؛ لأجل أن العرب تعتقد أنها تدفع العين عن الأبرة

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٤٩).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٥).

(٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٥٠٦/٢).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢١٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٧٣/١).

(٦) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٢٠٠/١).

(٧) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١١٢).

والنَّعَم، فيُعَلَّقون عليها الأوتار على شكل قلائد، وربما ناطوا بالأوتار أشياء من خرز، أو من شعر، أو نحو ذلك لدفع العين، فهذا نوع من أنواع التمايم^(١)، ولا يلزم أن تكون القلادة في الرقبة، بل لو جُعِلت في اليد أو الرجل، فلها حكم الرقبة؛ لأن العلة هي هذه القلادة، وليس مكان وضعها، فالمكان لا يؤثر^(٢)، فقوله في الحديث: «رقبة بعير» خرج مخرج الغالب؛ لأن الغالب عند العرب تعليق بعض الأشياء على رقبة البعير، ولذلك فإن النهي يشمل البعير أو غيره، والتعليق على الرقبة أو أي موضع^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

وهي ظاهرة في النهي عن تعليق القلائد من الأوتار وما في معناها؛ لأجل دفع البلاء أو رفعه^(٤)، وأن هذه القلائد من التمايم المنهي عنها؛ ولهذا جاء الأمر بقطعها^(٥)؛ لأن في تعليقه اعتقاد أنه يدفع الضرر أو أنه يجلب النفع، وهذا اعتقاد شركي^(٦).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: **(إِلَّا قُطِعَتْ)**، فالأمر بقطعها دالٌّ على حُرْمَةِ تلك التعاليق،

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٤).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٠).
- (٣) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٠٩).
- (٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٠٩)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٨).
- (٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٣)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١١٠).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٤).

وكانت العرب تعلق القلائد في أعناق الإبل لدفع العين؛ ففي الحديث بيان حكم التمايم^(١).

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ؛ شَرْكٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)].

الشَّجْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وجاء به المصنف ليبين أن من الرقى والتمايم ما هو شرك بالله عزَّ وجلَّ^(٣).

وسبب ذكر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهذا الحديث: أنه دخل ذات يوم على زوجته زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فتحنح، وكان عندها عجوز ترقبها من الحمرة، فأدخلتها تحت السرير، فدخل، فجلس إلى جنبها، فرأى في عنقها خيطاً، قال: ما هذا الخيط؟ قالت: خيط أرقى لي فيه، فأخذه فقطعه، ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٤٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٨٥)؛ وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمايم، برقم: (٣٨٨٣)؛ وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»، بنحوه مختصراً، كتاب: الرقى والتمايم، ذكر التعليل على من قال بالرقى والتمايم متكلاً عليها، برقم: (٦٠٩٠)؛ والحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٥)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحه»، برقم: (٣٣١)، وقال في النهج السديد (٥٩): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «حديث صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٦): «حسن بمجموع طرقه»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٠): «صحيح لغيره».

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

الشرك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الرقى...، وذكر الحديث^(١).

قوله: «**إن الرقى والتمايم والتولة؛ شركٌ**»، هذا الحديث تضمن تأكيداً؛ لأن دخول (إن) على الجملة الخبرية بعدها يفيد تأكيد ما تضمنته، وقوله هنا: (الرقى) لما دخلت عليها (الألف واللام) أفادت العموم، فهذا الحديث أفاد بعمومه أن كل الرقى من الشرك، وأن كل التمايم من الشرك، وأن كل التولة من الشرك، فتكون هذه الأنواع كلها من الشرك، وهذا العموم خصّ الدليل منه الرقى وحدها، فدلّ الدليل على أن العموم هاهنا مخصوص، فليس كل أنواع الرقية شرك، بل بعض أنواع الرقية، وهي: التي اشتملت على شرك، فالعموم هنا مخصوص، وقد خرج منه ما لم يكن فيه شرك، فقد جاء في الحديث: «**لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك**»^(٢)، أما التمايم فلم يخصّ الدليل بالجواز منها نوعاً دون نوع، فتكون التمايم بكل أنواعها شركاً لعدم ورود ما يخصّ بعضها؛ إذ لم يستثن الشارع منها شيئاً، والأصل بقاء العام على عمومته، والتخصيص يكون بالشرع، ولم يرد هنا، فيبقى على الأصل؛ وأما التولة؛ فهي نوع من أنواع السحر، والسحر شرك بالله جلّ وعلا، وكفر عام في كل أنواع التولة، فهي شرك كلها^(٣).

مناسبة الحديث:

أنّ فيه بيان أنّ استعمال هذه الأشياء المذكورة شركٌ يخلُّ بالتوحيد^(٤)؛

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٨٥).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، برقم (٢٢٠٠).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٤-١١٥).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٧٩).

حيث دلَّ الحديث على تحريم الرقى الشرّكيّة، والتّمائم، والتّولة، وأنها من الشرك^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «شرك»، حُكِّمًا على الرقى والتّمائم والتّولة؛ باعتبار المعروف منهن معهودًا عند أهل الجاهلية، فما كان عندهم من الرقى والتّمائم والتّولة هو شرك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التّمائم: شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الْأَوْلَادِ عَنْ^(٣) الْعَيْنِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ^(٤)، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرْخُصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والرّقى: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمَ، وَخَصَّ مِنْهُ^(٥) الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرْكِ؛ فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحُمَةِ.

والتّولة: شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ^(٦)].

- (١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٩٢).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٣) في نسخة أسامة، والحبيشي: [مِنْ].
- (٤) في نسخة القاسم: [فرخص فيه بعضهم].
- (٥) في نسخة الحبيشي: [مِنْهَا].
- (٦) في نسخة القاسم، ودغش، والعصيمي: جاء ذكر حديث عبدالله بن عكيم في الترتيب قبل تعريف: (التّمائم والرقى والتّولة)، وفي النسخ الأخرى ورد الحديث بعد التعريف، وهو الذي مشى عليه الشارح في تيسير العزيز.

اشتمل الحديث السابق على النبي عن ثلاثة أمور:

الأول: (الرقى)، وقد عرّفها المصنف بقوله: **(هي التي تُسمى العزائم)،** وسميت العزائم؛ لأنه يُعزَمُ بها على الشياطين أن تُفارق الممسوس، ثم غلب استعمالها في كل ما يُنتفع به من أمور التداوي في العين وسائر العلل البدنية^(١)؛ فالعزائم في الأصل: رقى كانوا يعزمون بها على الجن^(٢)؛ واستعمالها في الرقى: موجود، يسمونها عزائم، وقد يطلقونها على الرقى المكتوبة على الورق، ويقولون: هذه ورقة معزوم عليها، أو فيها، يعني مرقي فيها، مكتوب

(١) ينظر: تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) جاء في تهذيب الفروق، للشيخ محمد المكي (٤/ ٢٠٠): «العزائم: قال الأصل -يعني به: القرافي في كتابه: الفروق- حقيقتها: كلمات وأسماء يزعم أهل هذا العلم أنها تعظمها الملائكة فمتى أقسم عليها بها أطاعت وأجابت وفعلت ما طلب منها، فالمعزم يقسم بتلك الأسماء على ذلك الملك فيحضر القبيل من الجان الذي طلبه فيحكم فيه بما يريد، وذلك أنهم يزعمون أن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ لما أعطاه الله الملك وجد الجان يعبثون ببني آدم ويخطفونهم من الطرقات، فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبيل من الجان ملكاً يضبطهم عن الفساد، فوّلّى الله تعالى الملائكة على قبائل الجن فمنعواهم من الفساد ومخالطة الناس، وألزمهم سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ سكنى القفار والخراب من الأرض دون العامر ليسلم الناس من شرهم، ويزعمون أيضاً أن لكل نوع من الملائكة أسماء أمرت بتعظيمها فإذا عنى القبيل من الجان أو الشخص منهم ذكر المعزَمُ الأسماء التي تعظمها تلك الملائكة ليحضروا له من عنى وأفسد من الجان ليحكم فيه بما يريد، ويزعمون أيضاً أن هذا الباب إنما دخله الخلل من جهة عدم ضبط تلك الأسماء فإنها أعجمية لا يدرى وزن صيغها، وأن كل حرف منها يشك فيه هل هو بالضم أو الفتح أو الكسر، وربما أسقط النساخ بعض حروف الاسم من غير علم فيختل العمل، فإن المقسم به لفظ آخر لا يُعظمه ذلك الملك فلا يجيب فلا يحصل مقصود المعزم قاله الأصل. وصحّحه ابن الشاطب إلا أنه قال: ولم يذكر حكم العزائم في الشرع، وينبغي أن يكون حكمها حكم الرقى إذا تحققت، وتحقق أن لا محذور في تلك الألفاظ. اهـ».

فيها رقية، وكذلك قد يقال بالنسبة للماء^(١).

والمراد بالرقى هنا: الرقى الشركية؛ لأن قوله: (الرقى) الألف واللام هنا للعهد، والمعنى: الرقى التي عهد الكلام عليها أو عهد تسميتها رقى عند الإطلاق، وهي: الرقى الشركية، والمصنف فسّر الرقى بقوله: (العزائم)، وهذا من التفسير بالعرف، وليس من التفسير بما جاء بلسان العرب؛ فإن الناس تعارفوا على تسمية الرقى بالعزائم، وهذا التفسير من المصنف من أجل أن يُقرب الفهم للناس بما تعارفوا عليه^(٢).

والثاني: (التمائم)، وقد عرّفها المصنف بقوله: **(شيء يُعلّق على الأولاد عن العين)**، والتمائم يسميها الناس اليوم الحجب، ويسمونها الحروز، ويسمونها الجوامع، ولها أسماء أخرى، وهي: أشياء تُعلّق في العنق أو في العضد؛ لأجل دفع العين، ويسمون المعلّق على بني آدم: التمائم، ويسمون المعلق على الدواب والبهائم: الأوتار^(٣).

وقول المصنف هنا في تعريفها: (شيء): شاملة لأي شيء يُعلّق دون صفة معينة، وخصّ بعض العلماء التمائم بما كان متخذاً من الخرز^(٤)، وبعضهم خصه بما كان مصنوعاً من الجلد ونحوه، وهذا ليس بجيد، بل التمائم اسم

(١) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، عبدالكريم الخضير.

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٣٣٠).

(٣) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ١٣٩).

(٤) فبعض أهل العلم فسّر التمائم بأنها: خرزات توضع على عنق الصبي لدفع العين، وهذا من التفسير بالفرد، وليس من التفسير الشامل لجميع أنواع التمائم؛ لأن التمائم لها أنواع عند العرب.

يعم كل ما يُعلّق لدفع العين وانتقاء الضرر، أو لجلب خير نفسي^(١).

وقد عرّف المصنف التمايم بأنها: ما (يُعلّق على الأولاد)، وهذا تعريفٌ للتمايم بالغالب، وإن كانت التمايم تُعلّق على الأولاد وعلى غير الأولاد، فقد تكون على الكبير، وفي البيت، وفي غير ذلك^(٢)، فالتمايم هي: ما يعلق على المريض أو الصحيح، سواء من القرآن أو غيره، للاستشفاء أو لاتقاء العين، أو ما يعلق على الحيوانات^(٣)، وقوله: «يتقون به العين»، هذا هو الغالب في التمايم أنه يتقى بها العين، وتعلق أيضًا من أجل دفع المضارّ وجلب المنافع^(٤).

ومن أنواع التمايم:

الحجب والرقى التي يكتبها بعض المشعوذين ويكتبون فيها طلاسم وكتابات لا يفهم معناها، وغالبها شرك، واستغاثات بالشياطين، وتعلّق على الأطفال أو على البهائم، أو على بعض السلع أو أبواب البيوت يزعمون أنها سبب لدفع العين أو أنها سبب لشفاء المرضى من بني الإنسان أو من الحيوان^(٥).

فالتعريف الذي ذكره المصنف هنا إنما هو تمثيل، وإلا فالتمايم تجمع

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٦).
 - (٢) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٢٥٥ / ١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١ / ١٩٠).
 - (٤) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١١٣).
 - (٥) تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع (٤٠٩).

كل ما يُعلّق، أو يُتخذ مما يراد منه تتميم أمر الخير للعبد، أو دفع الضرر عنه ويعتقد فيه أنه سبب، ولم يجعل الله جَلَّوَعًا ذلك الشيء سببًا لا شرعًا ولا قدرًا^(١)، فالحكم يُطرّد في هذا، والضابط في هذا أن يكون التعليق لأجل دفع ضرر، أو جلب نفع، فمن علّقه من أجل هذا مهما كان المعلق، سواء كان من الكلام أو من الخرز، أو من الحصى، أو من الودع، أو غير ذلك مما يعتقد الناس فيه؛ فإن هذا يكون من الشرك^(٢)، فالتميمة إذاً ليست خاصة بصورة معينة، بل تشمل أمورًا كثيرة، وتعم أصنافًا عديدة، مثل ما نراه على كثير من أهل زماننا، من تعليقهم أشياء على صدورهم: مثل جلود صغيرة يجعلونها على رقابهم، أو تكون على العضد، أو يربطونها على بطونهم لرفع الأمراض الباطنية: كالإسهال، والقىء، ونحوهما، ومنهم من يجعل في سيارته رأس دب، أو أرنب، أو غيرها من الأشكال، كحدوة الفرس، أو يعلق خرزات ومسابع خشبية ونحو ذلك على المرايا الأمامية للسيارة؛ ومنهم من يلبس سلسلة ويجعل فيها شكل عين صغيرة، وبعضهم قد يُعلّق على مدخل الباب رأس ذئب، أو غزال، أو يضع على مطرق الباب حدوة فرس، اعتقادًا من أصحابها أنها تدفع العين، أو تجلب لهم النفع، وبعض الناس يقول: إنما أُعلّق هذه الأشياء للزينة، ولا أستحضر هذه المعاني المحظورة، فهذا يقوله طائفة قليلة من الناس، فنقول: إن علق التمايم لدفع الضرر، واعتقد أنها سبب لذلك: فيكون قد أشرك الشرك الأصغر؛ وإن علقها للزينة فهو محرم؛ لأجل مشابهته

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٢).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٢٥٦).

من يشرك الشرك الأصغر، فمدار الأمر إذاً على النهي عن التمايم كلها، سواء اعتقد فيها أو لم يعتقد؛ لأن حاله إن اعتقد أنها سبب، فهو شرك أصغر؛ وإن لم يعتقد فيكون قد شابه أولئك المشركين^(١)؛ وإذا كان الإنسان يُلبسُ أبناءه ملابس رثة وبالية خوفاً من العين، فالظاهر أنه لا بأس به؛ لأنه لم يفعل شيئاً، وإنما ترك شيئاً، وهو: التحسين والتجميل، وقد ذكر أن عثمان رأى صبيّاً مليحاً، فقال: دسموا نونته. والنونة: هي التي تخرج في الوجه عندما يضحك الصبي كالنقوة، ومعنى: دسموا؛ أي: سودوا^(٢)؛ فهذا من إظهار عدم الحسن، فليس لأجل أن تدفع تلك النقطة العين، ولكن لأجل أن يظهر بمظهر ليس بحسن؛ فلا تتعلق النفوس الشريرة به؛ فإذا كان وضع هذه النقطة التي ذكر لأجل اعتقاد أنها تدفع العين، فهذا من اتخاذ الأسباب الشركية التي لا تجوز، أما إن كان لأجل إظهار عدم الحسن في تلك الصورة الجميلة أو ذلك الجسد المعافى، أو نحو ذلك، فإن هذا لا بأس به^(٣)؛ كما في أمر يعقوب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأبنائه بالدخول من أبواب متفرقة، والظاهر أنه خشية العين^(٤).

والثالث: (التولة)، وقد عرّفها المصنف بقوله: (شيء يصنعونه يزعمون أنه

يحبب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته)، فالتولة كما فسرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ: شيء يصنعونه، يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى زوجته، وهو نوعٌ من السحر، ويسمى عند العامة: الصِّرف والعطف، فهو

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٢، ١١٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٠).

(٣) الأجوبة والبحوث والمدارس، صالح آل الشيخ (١/ ١٨٤).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٤٤).

نوع من السحر يُصْنَعُ فيجلبُ شيئاً، ويدفع شيئاً، بحسب اعتقادهم، وهي في الحقيقة: نوع من أنواع التمايم؛ لأنها تصنع، ويكون الساحر هو الذي يرقى فيها الرقية الشركية، فيجعل المرأة تحب زوجها، أو يجعل الرجل يحب زوجته^(١).

فهذه الثلاث المذكورات تنقسم باعتبار حقيقة الأمر إلى ثلاثة أقسام^(٢):

أولها: ما منه ما هو شركٌ، ومنه ما هو مختلف فيه بين الترخيص فيه والتحریم؛ وهو: **التمايم**، وقد بيَّنه المصنف بقوله: **(التمايم: شيء يعلق على الأولاد عن العين؛ لكن إذا كان المعلق من القرآن، فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه)**، فالتمايم المشتمة على الشرك شركيةٌ، وهي التي فسرها المصنف هنا بقوله: شيء يُعَلَّقُ على الأولاد عن العين، وهي من الشرك، لأن الشارع لم يجعلها سبباً تُتَّقَى به العين^(٣)؛ وأما التمايم الخالية منه، وهي: التعاليق القرآنية، فهي ليست شركاً؛ لأن أصل المعلق سببٌ شرعي للشفاء، وهو القرآن، لكن اتخاذ السبب وقع على صورة محل اختلاف بين العلماء بين المنع والإباحة.

وثانيها: ما منه ما هو شركٌ، وما منه ما ليس كذلك؛ وهو: **الرقى**، فإن الرقى منها رقى شركية، ومنها رقى شرعية، فالرقى الشركية المشتمة على الشرك، والرقى الشرعية هي السالمة منه^(٤)، وقد بيَّنه المصنف بقوله: **(والرقى: هي**

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١ / ١٨٠).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

التي تسمى العزائم، وخصّ منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحمة^(١)، يُشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركًا، هي التي يُستعان فيها بغير الله^(٢)، وهي الرقى التي فيها شرك؛ من دعاء غير الله، والاستغاثة والاستعاذة به، كالرقى بأسماء الملائكة والأنبياء والجن ونحو ذلك، أما الرقى بالقرآن وأسماء الله وصفاته ودعائه والاستعاذة به وحده لا شريك له، فليست شركًا، بل ولا ممنوعة، بل مستحبة أو جائزة^(٣). ويُشترط في الجائز منها:

أن لا يعتقد أنها تنفع بنفسها، بل بتقدير الله جلَّ وعَلَا، فلا يعتمد على الرقى بنفسها، بل يعتقد أنها من الأسباب التي شرعها الله، إن شاء نفع بها، وإن شاء سلبها النفع^(٤).

وأن تكون مفهومة معلومة بلسان معروف المعنى ليس فيه جهالة، فإن كانت الرقى بأشياء مجهولة من جنس الطلاسم والشعوذة؛ فإنها ممنوعة^(٥). ومن العلماء من يشترط أيضًا فيها: أن تكون بالكلام العربي، أي: بلسان عربي معلوم المعنى، وقال بعضهم: يسوغ أن تكون الرقية بما يُعلم معناه، ويصح المعنى بلغة أخرى، ولا يشترط أن تكون بالعربية^(٦).

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٧٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٩٩)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٧).

(٤) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٩٦، ٩٩)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٧).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٢).

فالرقى فيها تفصيل: فإن كانت من القرآن أو السنة أو الكلام الحسن فإنها مندوبة في حق الراقي؛ لأنها من باب الإحسان ولما فيها من النفع، وهي: جائزة في حق المرقى، إلا أنه لا ينبغي له أن يتدبّر بطلبها، فإن من كمال توكل العبد وقوة يقينه أن لا يسأل أحداً من الخلق لا رقية ولا غيرها، بل ينبغي إذا سأل أحداً أن يدعو له: أن يلحظ مصلحة الداعي والإحسان إليه بتسببه لهذه العبودية له مع مصلحة نفسه، وهذا من أسرار تحقيق التوحيد ومعانيه البديعة التي لا يوفق للتفقه فيها والعمل بها إلا الكَمَل من العباد؛ وإن كانت الرقية يُدعى بها غير الله، ويطلب الشفاء من غيره، فهذا هو الشرك الأكبر؛ لأنه دعاء واستغاثة بغير الله^(١).

والمقصود أن الرقى الشركية، هي التي: فيها استعاذة، أو استغاثة بغير الله، أو كان فيها شيء من أسماء الشياطين، أو اعتقد المرقى فيها أنها تؤثر بنفسها، وهي التي قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فيها: «إن الرقى والتمائم والتولة: شرك»^(٢).

وثالثها: ما هو شركٌ على كل حال، وهو: **التولة**، فإنها نوعٌ من السحر، وهو سحر الصرف والعطف، وقد بيّنه المصنف بقوله: **(التولة: شيء يصنعونه يزعمون أنه يحب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته)؛** وكان من الشرك لما يراد به من دفع المضار وجلب المنافع من غير الله تعالى^(٣).

قال المصنف: **(التمائم: شيء يُعَلَّقُ على الأولاد عن العين، لكن إذا كان**

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٥٧).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٢).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٥٠).

المُعلّق من القرآن، فرخّص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يُرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ يعني: إذا كان المعلق من القرآن، بمعنى: أنه جَعَلَ في منزله مصحفاً؛ ليدفع العين، أو علّق على صدره شيئاً كسورة الإخلاص أو آية الكرسي، ليدفع العين أو ليدفع الضرر عنه، فهذا من حيث التعليق يسمى تميمة، فهل هذه التميمة جائزة أو غير جائزة^(١)؟

اختلف الصحابة والتابعون فمن بعدهم في تعليق التمايم إذا كانت من القرآن وأسماء الله وصفاته أو الأذكار المشروعة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز تعليق التمايم إذا كانت من القرآن أو الأذكار المشروعة، وهو قول عبدالله بن عمرو بن العاص، وبه قال سعيد بن المسيب، وعطاء، ومالك، ورواية عن أحمد، وهو اختيار البغوي، والبيهقي، وابن حجر، وهو ظاهر اختيار ابن القيم^(٢)؛ لعموم قوله: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ولم يذكر الوسيلة التي نتوصل بها إلى الاستشفاء بهذا القرآن؛ فدلّ على أن كل وسيلة يتوصل بها إلى ذلك فهي جائزة، كما لو كان القرآن دواءً حسيّاً^(٣)، وحملوا الحديث على التمايم الشركية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته، فكالرقية بذلك^(٤).

ونوقش: بأن الاستشفاء بالقرآن ورد على صفة معينة، وهي: القراءة به

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٤).

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد (٣٧٣/١)؛ وشبهات المبتدعة في توحيد العبادة، د. عبدالله الهذيل (٢/٦٩٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/١٨٤).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٣٧٩).

على المريض، فلا نتجاوزها، فلو جعلنا الاستشفاء بالقرآن على صفة لم ترد؛ فمعنى ذلك أننا فعلنا سبباً ليس مشروعاً، ولولا الشعور النفسي بأن تعليق القرآن سببٌ للشفاء، لكان انتفاء السببية على هذه الصورة أمراً ظاهراً، فإن التعليق ليس له علاقة بالمرضى، بخلاف النفث على مكان الألم فإنه يتأثر بذلك^(١)؛ وأما قياس ذلك على الرقية ففيه فرق، فكيف يُقاس التعليق الذي لا بُدَّ فيه من ورقٍ أو جلود ونحوهما على ما لا يوجد ذلك فيه، فهذا إلى الرقية المركبة من حقٍّ وباطل أقرب^(٢).

والقول الثاني: جواز تعليق التمايم من القرآن أو الأذكار المشروعة إذا كان ذلك بعد نزول البلاء، وهو الظاهر من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، واختاره ابن عبد البر، ونقل ذلك عن إسحاق بن راهويه، واختاره الطحاوي^(٣).

والقول الثالث: عدم جواز تعليق التمايم ولو كانت من القرآن، وحيث أن يكون تعليق القرآن وما في معناه: من التعاليق المحرمة لا الشرعية؛ لأن المتعلق علّق سبباً يحصل به الشفاء، وهو القرآن الكريم، فيتوجه إليه التحريم من جهة التعليق لا من جهة المُعلَّق^(٤)، وهو قول ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبه قال جماعة من التابعين، وهو رواية عن أحمد اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه؛ فإن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٨٠).

(٣) ينظر: شبهات المبتدعة في توحيد العبادة، د. عبدالله الهذيل (٢/ ٦٩٧).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

ظاهره العموم فلم يُفَرِّق بين التي في القرآن وغيره، بخلاف الرقى فقد فَرَّقَ فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رَووا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود^(١)، واختار المنع أكثر الشُّرَّاح لكتاب التوحيد^(٢)، قال في فتح المجيد: «قلت: وهذا هو الصحيح، لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي، ولا مخصَّص للعموم.

والثاني: سدُّ الذريعة؛ فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

والثالث: أنه إذا علّق فلا بدّ أن يمتهنه المعلّق، بحمله معه في حال قضاء

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٧٩).

(٢) ينظر: فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٩)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٨٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن باز (٩٩)؛ والتوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨١)؛ التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١١٤)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٢٥٤)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٦٢)؛ والفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١١٩)؛ والتوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٤٨).

وبعض الشراح لم يجزم بالتحريم: قال الشيخ السعدي في القول السديد (٥٧): «فالتعليق التي فيها قرآن، أو أحاديث نبوية، أو أدعية طيبة محترمة، الأولى تركها: لعدم ورودها عن الشارع، ولكونها يتوسل بها إلى غيرها من المحرم، ولأن الغالب على متعلقها أنه لا يحترمها ويدخل بها المواضع القذرة»؛ وقال تلميذه ابن عثيمين في القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٨٥): «الأقرب أن يقال: إنه لا يفعل، لكن إذا تضمن محظوراً، فإنه يكون محرماً بسبب ذلك المحظور». وينظر: غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٠٦).

الحاجة، والاستنجاء ونحو ذلك»^(١)؛ ولو لم يكن فيه إلا علة سد الذريعة، لكفى بها حجة في المنع؛ سداً لذرائع الشرك، ويضاف لما سبق وجهاً رابعاً للمنع، وهو أنه قد كان يرقى ورقي، فلو كان تعليق تائم القرآن جائزاً لأمر به، وليس في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسوله ما يدل على إجازة تعليق شيء من القرآن، ولا ثبت عن أحد من الصحابة وهم المقتدى بهم: تجويزه ولا فعله مع توفر الدواعي إليه، وما ذاك إلا لأنه ينافي التوكل والإخلاص، ولعل عبدالله بن عمرو يعلقه في الألواح، لا أنه تميمة^(٢)، ومن المفسدات التي تترتب على اتخاذ التائم من القرآن: أن الجهلة من الناس إذا علقوا التائم من القرآن تعلقت قلوبهم بها، فلا تكون عندهم مجرد أسباب، بل يعتقدون أن فيها خاصية بنفسها بجلب النفع أو دفع الضرر، فتحصل بالدليل والتعليل: أن تعليق التائم بكل أنواعها لا يجوز، فما كان منها من القرآن، فيجزم على الصحيح ولا يجوز، ويجب إنكاره، وما كان منها من غير القرآن، فهو من الشرك بالله^(٣).

والحاصل: أن السلف اختلفوا في ذلك، ومن المعلوم أن القاعدة: أن السلف إذا اختلفوا في مسألة وجب الرجوع فيها إلى الدليل، والدليل قد دلّ على أن كل أنواع التائم منهي عنها، كما جاء في قوله ﷺ: «من تعلّق شيئاً وكَلَّ إليه»، وقوله: «إن الرقي والتائم والتولة شرك»، فمن تعلّق القرآن أو شيئاً منه كان داخلاً في النهي، لكن إذا كان المعلق من القرآن فلا يكون مشركاً؛ لأنه

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٤٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٩).

علّق شيئاً من صفات الله، وهو كلام الله جَلَّوَعَلَا، فلا يكون قد أشرك مخلوقاً؛ لأن الشرك معناه: أن تشرك مخلوقاً مع الله جَلَّوَعَلَا، والقرآن ليس بمخلوق؛ بل هو كلام الله الباري جَلَّوَعَلَا منه بدأ وإليه يعود، فإذا أُخرجت التيممة المتخذة من القرآن عن كونها شركاً من عموم قوله: (إن التمايم شرك)؛ لأجل كون القرآن كلام الله، ليس بمخلوق^(١).

والخلاصة مما سبق:

أن (أل) في الرقى عهدية، ف(الرقى) التي تتضمن الشرك مما يعرفه العرب، وكذا (التمائم والتولة): لا نفع فيها؛ فتكون أسباباً مغلوبة لا مطلوبة، ويحكم عليها بأنها شرك، ومحلُّ الشرك من هذه التعاليق أن العبد يُقبل بقلبه على هذه المعلقات التي ليست أسباباً مأذوناً بها شرعاً؛ لأنه لم يثبت نفعها من جهة الشرع أو القدر؛ والأصل في هذه المعلقات أن تكون شركاً أصغر؛ **لأن السبب**

يكون شركاً أصغر في حالين:

الأولى: أن يكون غير ثابت السببية لا شرعاً ولا قدراً.

والثانية: أن يرفعه متعلقه فوق المأذون به شرعاً، والمأذون به شرعاً في النظر إلى السبب هو الاطمئنان إليه والاستبشار به، فإذا زاد فوق ذلك، كاعتقاد تحقق ما فيه من التأثير، فإنه يقع في الشرك الأصغر؛ وأما الشرك الأكبر فهو حكمٌ طارئٌ على الرقى والتمائم والتولة لا بالنظر إليها، بل بالنظر إلى قصد متعلقها، فمن اعتقد استقلالها بالتأثير، وأنها تنفع وتضر بنفسها، فهذا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٧).

مشركٌ شركاً أكبر، إلا أن هذا لا يتصور غالباً وقوعه من أهل الإسلام، وإنما يتصور وقوع الشرك الأصغر على الحالين المتقدمين^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا؛ وَكِلَإِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)].

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف ليبين أن تعليق التمايم محرم، فمن وكل إلى غير الله ذلٌّ وهلك^(٣).

وقوله: «**من تعلق شيئاً**»: أي: اعتمد على شيء، واستمسك به، وعلق به

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٠٨٣)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب: الطب عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في كراهية التعليق، برقم: (٢٠٧٢)، وقال: «وحدث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ يقول: كتب إلينا رسول الله ﷺ؛ وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، كتاب: الطب، برقم: (٧٦٩٣)، وسكت عنه الذهبي، قال ابن حجر: «لم يتكلم عليه، وهو مرسل»؛ وقال العللوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٥٨): «إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف سيء الحفظ؛ وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦١): «ضعيف». والحديث حسنه الألباني في غاية المرام، رقم (٢٩٧)؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «حسن»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «حديث حسن».

وللحديث شاهد عند النسائي من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه». وسيأتي تخريجه في باب: بيان شيء من أنواع السحر.

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

خوفه ورجاءه^(١)، والتعلق يكون بالقلب؛ بأن يعتمد عليه ويعتقد أنه سينفعه؛ ويكون **بالفعل**؛ بأن يُعلق على نفسه شيئاً من التمايم والتعاويد وأشباهها؛ **ويكون بهما^(٢)**، فالتعلق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما جميعاً^(٣)، فهو قد يتعلّقه بقلبه، وقد يُعلّقه أيضاً بفعله^(٤)؛ فالتعلُّق يكون بالقلب، وينشأ عنه القول والفعل، وهو: التفات القلب عن الله إلى شيء يعتقد أنه ينفعه أو يدفع عنه^(٥)؛ وجاء في الحديث: «من تعلَّق»، ولم يقل: من علَّق، ليعم تعلُّق القلب^(٦)؛ لأن المتعلق بالشيء يتعلق به بقلبه وبنفسه، بحيث ينزل خوفه ورجاءه وأمله به، وليس كذلك من علَّق^(٧)، فالتعلق: هو فعل القلب، بخلاف علَّق، فهذا فعل اليد، يعني: أن قلبه تعلق بهذا؛ لأن العاقل لا يفعل فعلاً إلا وقد بعث عليه قلبه وإرادته، فالإرادة سابقة للأفعال^(٨).

وقوله: «**شيئاً**» هنا نكرة في سياق الشرط، فتعم جميع الأشياء، فكل من علَّق شيئاً وُكِّلَ إليه، فمن أخرج صورة من صور التعليق عن هذا العموم كانت الحجة عليه؛ لأن هذا الدليل عام، ويفيد أن من تعلَّق أي شيء من الأشياء فإنه يُوكَّل إليه^(٩).

- (١) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١١٢).
- (٢) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١١٥).
- (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٣٨٣/١).
- (٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢٥٨/١).
- (٥) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢١٧).
- (٦) فوائد من شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين، جمعها: عبدالعزيز السدحان (٢٤).
- (٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١٨٥/١).
- (٨) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٢٤٠/١).
- (٩) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٥).

وقوله: «وَكَلَّ إِلَيْهِ»؛ أي: من تعلق شيئاً بقلبه، أو تعلقه بقلبه وفعله: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلقت نفسه بالله، وأنزل حوائجه بالله، والتجأ إليه، وفوض أمره كله إليه؛ كفاه كل مؤنة، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى رأيه وعقله ودوائه وتمائمها، واعتمد على حوله وقوته؛ وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي والتحذير من التعلق على غير الله في جلب المنافع ودفع المضار^(٢)؛ ووجه الاستدلال هنا في قوله: «من تعلق شيئاً»؛ أنه ذكر نتيجة التعلق، وهو أنه يوكل إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلق شيئاً وكل إليه، وإذا وكل إليه، فمعنى ذلك أنه خسر في ذلك الخسران المبين، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ لم يُصدِّر الباب بحكم، فيكون الاستدلال على حكمها مستفاد من هذه الأحاديث^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «وَكَلَّ إِلَيْهِ»، فإنَّ من وكل إلى غير الله خذل، وكان ركونه سبباً لهلاكه، وأسباب الخذلان محرمة على العبد لأنها تؤدِّي إلى هلاكه، فتكون التمايم مُحَرَّمَةً؛ لأنها مؤدية إلى الهلاك^(٤).

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٨٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١١٦).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥١)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١)]: عَنْ رُوَيْفِعٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ؛ فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُ»^(٢).

النَّيْجُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وقد حسَّنه جماعة من أهل العلم، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ ساقه مقام الشاهد؛ لأنه مؤيد للأصل، وهو: النهي عن تقلد الوتر، وهذه هي طريقة المصنف في هذا الكتاب، يسوق الأحاديث لتأييد الأحاديث الأخرى الصحيحة، أو لكونها في معنى الآيات في الباب^(٣)، وجاء المصنف بهذا الحديث لبيان حرمة تعليق التمام، وأنها كبيرة من كبائر الذنوب، فبراءة النبي ﷺ ممن تقلد وترًا وعيدٌ عظيم على فعل هذا الأمر^(٤).

والشاهد من الحديث في قوله: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا»، أي: جعله قلادة في عنقه أو عنق دابته، ونحو ذلك. وفي رواية محمد بن الربيع: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا»، يريد:

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٧٢٦٨).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به، برقم: (٣٦)؛ والنسائي في «سننه»، كتاب: الزينة، عقد اللحية، برقم: (٩٢٨٤)؛ وصحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود؛ وقال في النهج السديد (٦٢): «صحيح، رواه النسائي عن رُوَيْفِعٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «هو عند أبي داود والنسائي بسند صحيح، فالعزو إليهما أولى»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦١): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «صحيح».

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٣٧٤).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

تميمة)، فهذا يدل على أنهم كانوا يتقلدون الأوتار من أجل العين؛ إذ فسّره بالتميمة، وهي تُجعل لذلك ^(١).

وقوله: **«تقلد وترًا»**، يشمل ذلك ما إذا تقلّده في نفسه أو ولده أو غيره من الناس أو الدواب أو غير ذلك من الأشياء، ويشمل تعليق الوتر في أي شيء، والمقصود تعليقه لدفع البلاء أو رفعه ^(٢)، فقلّده: (تقلد وترًا)، أي: وضعه لجلب الخير أو دفع الضرر، وهذا نوعٌ من التمايم كما سبق ^(٣)، فتقليد الأوتار كلبس التمايم، وقد ذُكر هنا بعد التمايم؛ لأن التمايم تُعلق على الأولاد، والأوتار تُعلق على الدواب، والجامع بينهما قصد دفع العين ^(٤).

وفيه تقييد التقليد بالوتر، وهذا له مفهوم، وهو أن النهي ليس راجعًا إلى القلادة من حيث هي، بل إلى القلادة التي يُعتقد فيها أنها تدفع العين، وخَصَّ الوتر منها هنا؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يقلدون الأوتار، وينوطون بها بعض الخرق، أو بعض الشعر، أو بعض العظام، لكي تدفع العين عن الأبرة، وأما مجرد التقليد فإن النبي ﷺ أشعرَ هديه، وأيضًا فُتلت له القلائد، وعَلّق القلائد، لبيان أن ما أرسله إلى مكة هدي، فالتقليد هنا خُصَّ بالوتر؛ فيقال: القلادة التي تجعل على الحيوان أو على غيره إذا كانت مما يُعتقد فيها، أو يختص بها أهل الاعتقادات: فإنه يُنهى عنها؛ ولهذا قيدها في حديث أبي بشير السابق بقوله: «قلادة من وتر»، و(من) هاهنا بيانية، وكذلك هنا قال: «أو تقلد

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٨٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ١٤٨).

وتراً»، وهذا واضح المعنى في أنه جعل الوتر الذي قُلِّدَ تميمة^(١).

وقوله: «**فإن محمداً بريء منه**»، أي: براءة منهم، ومن أفعالهم، لكن ليست هي البراءة التامة؛ لأنَّ البراءة التامة هي التي تكون من المشركين^(٢)؛ وكل ذنب قُرِن بالبراءة من فاعلة، فهو من كبائر الذنوب، كما هو معروف عند أهل العلم^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه النهي عن تقليد الأوتار لدفع الضرر^(٤)؛ حيث أخبر النبي ﷺ أنه بريء ممن تقلد وترًا دفعًا للضرر؛ لأن هذا من الشرك كما تقدم^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «**أو تقلد وترًا**»، مع قوله: «**فإن محمداً بريء منه**»؛ وتقليد الوتر يكون لدفع العين، وبراءة النبي ﷺ منه دالة على حُرمة فعله أشد التحريم، وأنه من الكبائر^(٦)، فقوله: «تقلد وترًا»، هذا هو الشاهد للترجمة؛ لأن ذلك يعدُّ نوعاً من أنواع التمايم المنهي عنها^(٧)، ففيه مع ما تقدم أنه شرك؛ لما كانوا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٠).

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٦٣).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢١)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٩).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٥).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (٨٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥١).

(٧) غاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٢٢).

يقصدونه بتعليقه على الدواب وغيرها^(١)، وكل دليل يصلح في الأوتار يصلح أن يكون دليلاً في التمائم، وبالعكس^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؛ كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ». رَوَاهُ وَكِيعٌ^(٣)].

الشرح

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وراويها هو سعيد بن جبير، وهو: تابعي جليل من أصحاب ابن عباس، وهو ممن عُرف بالعلم والفضل والفقهاء في الدين^(٤).

قوله: («كان كعدل رقبة»؛ يعني: كان كتحريم رقبة^(٥))، وكان له مثل ثواب

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٨).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٨).

(٣) بعد البحث والتقصي لم أجد هذا الأثر أسنده وكيع إلى سعيد بن جبير، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الطب، في تعليق التمائم والرقى، برقم (٢٣٩٣٩)، قال: «حدثنا حفص، عن ليث عن سعيد بن جبير» وذكره. قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه وكيع في جامعه، وابن أبي شيبة في مصنفه بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف». وله شاهد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمائم والرقى، برقم (٢٣٩٣٨)، قال: «حدثنا عبدة، عن محمد بن سوقة: أن سعيد بن جبير رأى إنساناً يطوف بالبيت في عنقه خرزة فقطعها». قال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٣): «إسناده صحيح».

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١٠٢).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢١).

من أعتق رقبة؛ لأنه مستعبد للشيطان، فإذا قطعها أعتقه من أسر الشيطان^(١)، فمن قطع تميمه من عنق من علّقها: فهو في مقام إعتاق رقبة ذاك الذي قُطعت منه التميمه من النار؛ لأنه استوجب بذلك الفعل الوعيد بالنار، فإذا قطع التميمه كان جزاؤه من جنس فعله؛ فكما أنه أعتق رقبة هذا المسلم من النار أثيب بأن له مثل إعتاق رقبة؛ أي: في الأجر^(٢).

قال الشيخ سليمان: «هذا -يعني: كلام سعيد- عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي»^(٣)؛ يعني: ذكر الثواب، والجزاء على الأعمال^(٤)؛ فهو وإن كان مرسلاً؛ لأن سعيداً تابعي، فإن له حكم الرفع عند أهل العلم؛ لأنه مما لا يُقال بالرأي والاجتهاد، وعلى هذا يجب النهي عن تعليق التمايم والترغيب في قطعها، وأن ذلك مما يجب، وفيه ما تقدّم أنه شرك، وبيان حال السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من تعظيم الشرك قليله وكثيره، والنهي عنه^(٥).

وتعقّبه في إبطال التنديد: «بأن هذا الحكم عندهم لما أتى عن الصحابة، على أن فيه خلافاً، أما ما جاء عن التابعين من هذا فلم يقل بذلك إلا قليل، ولا نقول على رسول الله ﷺ ما لم نعلم أنه قاله؛ ولهذا لم يذكره السخاوي إلا عن ابن العربي، قال في «شرح الألفية»: وقد ألحق ابن العربي بالصحابة

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٣٩٠).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٢٦٢).

(٥) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢٣).

في ذلك ما يجيء عن التابعين مما لا مجال للاجتهاد فيه، فنصّ على أنه يكون في حكم المرفوع، وادّعى أنه مذهب مالك^(١).

ويتبين مما سبق أن ما جاء عن الصحابي إذا كان موقوفاً عليه أن له حكم الرفع على الصحيح إذا كان مما لا يقال بالرأي، وهو قول كثيرين؛ وأما جاء عن التابعي إذا قاله، وكان لا يُقال من قبل الرأي، فجمهور أهل العلم على أنه لا يكون له حكم الرفع، ولا يُعدُّ مرسلًا، سوى ما ذكره ابن العربي أنه يكون له حكم الرفع، وادّعى أنه مذهب مالك، ودعوى ابن العربي في مذهب مالك مقبولة؛ لأنه من كبار أئمة المذهب وحفاظه، والشيخ سليمان ممن يذهب هذا المذهب، فيرى أن ما قاله التابعي، ولا سيما الكبير كسعيد بن جبير أنه يكون له حكم الرفع إذا كان مما لا يقال من قبل الرأي^(٢)، فهذا القول من سعيد بن جبير محمول على أنه مما سمعه من الصحابة رضوان الله عليهم؛ لأن مثل هذا الحكم مما لا يقال بالرأي، وإذا كان كذلك فله حكم المرسل؛ لأن فيه فضيلة خاصة جعلها سعيد بن جبير لمن قطع تميمة من رقبة إنسان، فهو مرسل تابعي، وفي حجية المرسل كلام، وقول بعض أهل العلم: إن قول التابعي في الأشياء التي لا تدرك بالاجتهاد، ولا يناط بها الرأي يكون محمولاً على أنه قول صحابي، يعني: أنه سمعه من الصحابي، فيكون اجتهاد صحابي: هذا ليس بقوي؛ لأنه إذا كان محمولاً على أنه سمعه من الصحابي، فنقول

(١) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن علي بن عتيق (٦٠).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

أيضاً: الصحابي لا يقوله من جهة الرأي، فلا بُدَّ أن يكون إذا سمعه من الرسول ﷺ؛ لأن مثل هذا لا مدخل فيه للاجتهاد، والقول الأول هو المعروف، وهو أن هذه الصيغة من قبيل المرسل^(١)، فهذا قد يُقال إنه في حكم المرسل؛ لأن سعيد بن جبير قد لا يقوله من جهة رأيه^(٢)؛ لأن هذا تقديرٌ للجزاء والثواب، فهو إلى الله جَلَّ وَعَلَا^(٣)؛ ويحتمل أنه من تفقُّهه، وأنه شبه عتق الناس من الشرك كعتق الرقاب^(٤)، فيحتمل أن يكون هذا من رأي سعيد بن جبير، فلا يظهر جلياً أن هذا مما لا يقال بالرأي؛ لأنَّ المعنى في هذا ظاهر، وهو: أنه فكَّه من النار لَمَّا أنقذه من الشرك، فكان كعدل رقبة، أي: فكما لو أعتق رقبة من النار، فإنه يُعتق منه بكل عضوٍ عضوٍ من النار^(٥)، فهذا الفضل العظيم يحتاج إلى دليل صحيح، ولا شك أنَّ قطع التمايم واجب بحسب الحاجة، لأنه من إنكار المنكر، وكان سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللهُ رأى أنَّ من قطع تميمة من إنسان كان سبباً له في عتقه من النار، فإن تعليق التمايم قد يعرض العبد لدخول النار، فقطعها منه وتخليصه من هذا المنكر قد يكون سبباً في عتق رقبته من النار^(٦).

ووجه المشابهة بين قطع التميمة وعتق الرقبة:

أنَّ إعتاق العبد فيه إعتاق له من الرق، وقطع التميمة منه فيه اعتاق له

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٢).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١٠٣).
- (٣) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢٣٠ / ٢).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١٠٣).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
- (٦) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

من الشرك؛ ففكّه من النار^(١)، فإذا كان عتق الرقبة فيه فضل عظيم، فتخليص الناس من الشرك كذلك فيه فضل عظيم، بل هو أعظم من عتق الرقاب، فهؤلاء اعتاقهم فيه تخليصهم من النار، ومن غضب الله جلَّ وَعَلَا، فالأمر أعظم، وتعليق التماائم وإن كان من الشرك الأصغر، لكن خطره عظيم، ويجر إلى الأكبر^(٢)؛ ولكن يقطعها بالتي هي أحسن؛ لأن العنف يؤدي إلى المشاحنة والشقاق، إلا إن كان ذا شأن، كالأمير، والقاضي، ونحوه ممن له سلطة، فله أن يقطعها مباشرة^(٣)، فينبغي للمؤمن أن يجتهد في ذلك، ولكن مع مراعاة الطريق الشرعي في إنكار المنكر، فلا يُقدم على قطع هذه التماائم إلا على بصيرة؛ لئلا يترتب على قطعه إياه من غير بصيرة، ما هو أنكر وأشد من التقاتل ونحو ذلك، فالمحتسب ينصح ويوجه إلى الخير، فإذا لم يتيسر له ذلك بالنصيحة رفع أمره إلى من هو أقوى منه^(٤).

مناسبة الأثر للباب:

أن من قطع تميمة فإن ثوابه مثل من أعتق رقبة؛ ففيه فضل قطع التماائم؛ لأنها من الشرك^(٥).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله: «كعدل رقبة»؛ أي: كإعتاقها، فتخليص القلوب من رق الشرك

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٩)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (١١٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١٠٣).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨٩).

(٤) شرح تيسير العزيز الحميد، عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ٢٣٤).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٩٠).

كتخليص الأعناق من رق الملك، فمن عمد إلى أحد علق شيئاً من التمايم ثم نزعها كان بمنزلة من أعتق رقبة مملوكة وخلصها من رق العبودية وجعلها حرة^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَلَهُ^(٢): عَنْ إِبْرَاهِيمَ [قَالَ^(٣): «كَأَنَّا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا، مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ»^(٤)].

الشَّجْ

هذا هو الدليل السادس في الباب، وقول المصنف: (وله: عن إبراهيم)؛ أي: لو كيع بن الجراح عن إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، وهو: ثقة إمام من كبار فقهاء الكوفة، قال المزني: دخل على عائشة ولم يثبت له سماع منها،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥١)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريقين:

أحدهما: من طريق هشيم بن بشير عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي. ومغيرة بن مقسم مدلس، وقد عنعن.

والثاني: من طريق وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم النخعي. وهو ما عناه المصنف بقوله: «وله: عن إبراهيم». وسنده صحيح. ينظر: تحقيق كتاب التوحيد، أسامة بن عطايا العتيبي (١٠٤).

(٣) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والقاسم.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الطب، في تعليق التمايم والرقي، برقم (٢٣٩٣٧). قال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح». وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٤): «إسناده ضعيف، فيه مغيرة بن مقسم، وهو مدلس، وقد عنعن، وصحَّ عند ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن عون عن إبراهيم أنه كان يكره المعاذة للصبيان، ويقول: إنهم يدخلون به الخلاء»؛ وقال الحيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٢): «ضعيف، في سنده مغيرة بن مقسم الضبي مدلس، وقد عنعن».

مات سنة ست وتسعين، وله خمسون سنة أو نحوها^(١).

وقوله: **(كانوا يكرهون التمايم)** إلى آخره، مراده بقوله: (كانوا)، أي: أصحاب عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ورحمهم؛ كعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبيدة السلماني، ومسروق بن الأجدع، والربيع بن خُثيم، وسويد بن غفلة، وغيرهم من أصحاب ابن مسعود، وهم من سادات التابعين^(٢).

مناسبة الأثر للباب:

أن فيه حكاية المنع من تعليق التمايم مطلقاً عن هؤلاء الأجلاء من سادات التابعين^(٣)؛ فدلّ على تحريم تعليق التهمة سواء كانت من القرآن أو من غيره^(٤).

ودلالته على مقصود الترجمة:

في قوله: **(كانوا يكرهون التمايم كلها)**، فالكراهة في عُرْف السلف: التحريم، ذكره ابن تيمية الحفيد، وتلميذه ابن القيم، وابن رجب^(٥).

-
- (١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٣٩٠).
 (٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٣٩١)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٥٢).
 (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٨٦).
 (٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (٩٧).
 (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَتَفْسِيرُ التَّمَائِمِ].

الشَّيْخُ

يعني: افهم معنى الرقى والتمايم، وقد فسرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ بنفسه فيما سبق^(١).

و(الرقى) هي التي تُسمى العزائم، و(التمايم) شيءٌ يعلقونه يزعمون أنه يدفع العين^(٢)، فالرقى تسمى العزائم في عُرف الناس؛ لأنه يُعزَمُ فيها على الجنى أو الشيطان أن يُفارق من ألحق به ضرراً، والفرق بين الرقى والتمايم هو: أن الرقية: عودَةٌ ملفوفة يُنفث بها، والتميمة: عودَةٌ مكتوبة تُعلّق، فالرقية والتميمة يشتركان في شيء، وهو كونهما: عودَةٌ، أي: توقعان على إرادة الاعتصام والاحتراز والحفظ، وتفترقان في شيئين:

أحدهما: أن الرقية ملفوفة، وأما التميمة فمكتوبة.

والآخر: أن الرقية يُنفث بها، فهي تُقرأ مع ريق خفيف، وأما التميمة فإنها تُعلّق مكتوبة دون قراءة ونفث بها^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ التَّوَلَةٍ].

أي: ما يصنعون يزعمون أنه يُحبب المرأة إلى زوجها والرجل إلى امرأته، وهو ضربٌ من السحر^(٤).

(١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٨٦).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٠).

(٣) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ^(١) كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ

اسْتِثْنَاءٍ].

أي: كما دَلَّ عليه حديث ابن مسعود: «إن الرقي والتمايم والتولة شرك»؛ لما فيه من تَعَلُّق القلب على غير الله، إلا ما دَلَّ الدليل على جوازه ولم يُعَلَّقِ العبد قلبه عليه، كما رُخص في الرقي ما لم تكن شركاً^(٢)، فقول المصنف: (أن هذه الثلاثة كلها من الشرك)؛ يعني: باعتبار العرف المعهود عند أهل الجاهلية، فـ (أل) في الحديث عهدية، يعني: رقي الجاهلية، وأما باعتبار حقيقة الأمر فمنها ما ورد الدليل نفسه من السنة على عدم كونه من الشرك، فلا يُخالف الحديث الآخر: (لا بأس بالرقي)؛ لأن الرقي الشرعية ليست من رقي أهل الجاهلية^(٣)، وقد سبق للمصنف رَحِمَهُ اللهُ قوله: (أن الدليل خصَّ منها ما خلا من الشرك)، وبالنسبة للتمايم، فعلى رأي الجمهور أنها مستثناة إذا كانت من القرآن، وأما على رأي ابن مسعود، فصحيح، وبالنسبة للتولة، فهي شرك بدون استثناء^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالكَلَامِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَمَةِ

لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ].

أي: ليس مما نُهي عنه إذا اجتمعت شروطه، وهي أن يكون بأسماء الله وصفاته،

(١) في نسخة دغش، والحبيشي: [هذه الثلاث].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٠).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج

مهمات العلم ١٤٤٢هـ

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٩١).

وأن يكون باللسان العربي وما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بنفسها بل بتقدير الله جلَّ وعلا^(١)، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ خَصَّصَ العين أو الحمة فقط استناداً لقول الرسول ﷺ: «لا رقية إلى من عين أو حمة»، ولكن الصحيح أنه يشمل غيرهما، كالسحر^(٢)، فيكون المعنى: الرقية من العين والحمة ومن غير العين والحمى ليس من ذلك، ولكن مقصوده: أنه نصَّ على العين والحمة في الحديث^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟].

أي: هل هي مما نُهي عنه أم لا^(٤)؛ فالمشار إليه بـ(ذلك): التمايم المحرمة، وقد سبق بيان هذا الخلاف، والأحوط مذهب ابن مسعود؛ لأن الأصل عدم المشروعية حتى يتبين ذلك من السُّنَّة^(٥)؛ ويظهر أن المصنف يقول: بحرمة تعليق التمايم مطلقاً، سواء من القرآن أو غير القرآن، ومراده من ذكر الخلاف فيما سبق في تعليق التمايم من القرآن؛ إنما أراد به أن يُبين أن تعليق التمايم إذا كانت من القرآن فلا يُقال: إنها شرك، فمراده أنه لما كان الصحابة والسلف قد اختلفوا في تعليق القرآن، فمعنى ذلك أنها ليس بشرك؛ لأن الشرك مُجمعٌ عليه، لا اختلاف بينهم فيه، فالتمايم محرمة سواء من القرآن أو من غيره، لكن إذا كانت من غير

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٩١).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (١/ ٢٤٦).

(٤) في نسخة الحبيشي: [أو].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٩٢).

القرآن فإنها شرك، وإذا كانت من القرآن، فهي محرمة، وليست بشرك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: أَنْ تَعْلِقَ الْأَوْتَارَ عَلَى الدَّوَابِّ مِنَ الْعَيْنِ: مِنْ ذَلِكَ].

قوله: **(من ذلك)**؛ أي: من الشرك^(٣)، ومما نُهي عنه، لكونه أمرً بقطعه وتوَعَدَ من تقلده^(٤)؛ فإنه ﷺ أرسل رسولاً: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ إِلَّا قَطَعَتْ»؛ فَإِنْ عَلَّقَهَا دُونَ قِصْدِ الْعَيْنِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، لَكِنْ إِنْ شَاعَ فِي بَلَدٍ وَضَعَهَا لِدَفْعِ الْعَيْنِ، فَلَا يَنْبَغِي فَعْلُهَا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ دَفْعَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ الظَّاهِرَةَ فِي فَعْلِهِ مِثَابَةٌ فَعْلِهِمْ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السابعة: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ^(٦) وَتَرًا].

أي لقوله ﷺ: «أَوْ تَقْلُدْ وَتَرًا»، إِلَى أَنْ قَالَ: «إِنْ مُحَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُ»^(٧)، والبراءة هنا براءةٌ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا؛ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثامنة: فَضْلُ ثَوَابٍ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ].

أي: لقول سعيد بن جبیر: (إِنَّهُ كَعْدَلِ رَقَبَةٍ)^(٩)، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٣٧٨).

(٢) في نسخة دغش، والحبيشي: [عن].

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٩٢).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١).

(٥) التعليق على كتاب التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٦) في نسخة العصيمي: [الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ].

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١).

(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ١٩٢).

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١).

إنقاذ له من رق الشرك؛ فهو كمن أعتقه، بل أبلغ، فهو من باب القياس، فمن أنقذ نفساً من الشرك، فهو كمن أنقذها من الرق؛ لأنه أنقذه من رق الشيطان والهوى^(١)، فكما أن معتق الرقبة يخرجها من رق المملك إلى عز الحرية؛ وكذلك من قطع خيطاً من رقبة متعلقه، فإنه يُخرجه من رق الشرك والنفس إلى عز عبودية الله جَلَّوَعَلَا^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: [أَنَّ^(٣) كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الإِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ [بْنِ مَسْعُودٍ^(٤)].

أي: قول إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون التمايم كلها)، لم يرد به جميع الصحابة الذين تقدم عنهم الخلاف في تعليق التمايم من القرآن، وإنما أراد أصحاب عبد الله بن مسعود، فإنهم أخذوا بقوله في النهي عن ذلك مطلقاً، ولم يخالفه واحدٌ منهم^(٥)، فإبراهيم النخعي لم ينكر خلاف المتقدمين، وإنما نفى اختلاف أصحاب ابن مسعود رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ^(٦).



-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/١٩٣).
 - (٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
 - (٣) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
 - (٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.
 - (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨١).
 - (٦) التنزيذ بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١١٨).

بَابُ:

مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوَهُمَا

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ۖ (١١) وَمَوَّةَ الثَّالِثَةِ أَتْخَرِي ۚ﴾ ... الآيات

[النجم: ١٩-٢٣].

عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيَنْوُطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءِلَٰهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨]، لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء لتركيبن سنن من كان قبلكم، برقم: (٢١٨٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٢٣١٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، ذكر الإخبار عن اتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم، برقم: (٦٧٠٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، برقم: (١١١٢١). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٢٣٥)؛ وقال في النهج السديد (٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وهو عند الترمذي بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٦): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٤): «صحيح».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ.

الثَّانِيَّةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا.

الثَّالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا.

الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ؛ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيَّرُوهُمْ أَوَّلَى بِالْجَهْلِ [مِنْهُمْ] ^(١).

السادسة: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ.

السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ [الْأَمْرَ] ^(٢)، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! لَتَرْكَبَنَّ ^(٣) سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، فَغَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ.

الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ -: أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَتَهُمْ كَطَلْبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ^(٤) [لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾] ^(٥).

التَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، مَعَ دِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أَوْلَيْكَ.

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [لتبتعن].

(٤) في نسخة الحبيشي، والقاسم: [أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَهُمْ كَطَلْبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

- الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ:** أَنَّ الشُّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْعَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا ^(١).
- الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ:** قَوْلُهُ ^(٢): «وَنَحْنُ حُدْنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»؛ فِيهِ [دَلِيلٌ عَلَى] ^(٣) أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ ^(٤) ذَلِكَ.
- الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ:** [ذِكْرُ] ^(٥) التَّكْيِيرِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ.
- الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ:** سَدُّ الدَّرَائِعِ.
- الخَامِسَةَ عَشْرَةَ:** النَّهْيُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.
- السَّادِسَةَ عَشْرَةَ:** الْغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ.
- السَّابِعَةَ عَشْرَةَ:** الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَنُ».
- الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ:** أَنَّ هَذَا [عَلَمٌ] ^(٦) مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.
- التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ:** أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللَّهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ؛ أَنَّهُ لَنَا.
- العِشْرُونَ:** أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ.
- أَمَّا: (مَنْ رَبُّكَ)؟ فَوَاضِحٌ؛ وَأَمَّا: (مَنْ نَبِيِّكَ)؟ فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَنْبَاءِ الْغَيْبِ؛ وَأَمَّا: (مَا دِينُكَ)؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ...» ^(٧)
- إِلَى آخِرِهِ.

(١) في نسخة العصيمي: [لم يرتدوا بذلك].

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [قولهم].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة دغش: [لا يجهل].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٧) في نسخة دغش: [فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا»].

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ.

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُتَّقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يَأْمَنُ^(١) أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ [الْبَاطِلَةِ]^(٢)؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ».



(١) في نسخة دغش، والحبيشي: [لَا يُؤْمَنُ].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا].

الشَّجَرُ

أي: بَابٌ في بيان أن من تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا من أبنية أو حجارة أو قبر أو موطئ أو أثر وما أشبه ذلك؛ أَشْرَكَ وَكَفَرَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(١)؛ فقول المصنف: (بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا)؛ أي: فهو مشرك^(٢)، وقيل: أي: ما حكمه هل هو شرك أم لا^(٣)؟، فإنه يجوز في (مَنْ) وجهان:

أحدهما: أن تكون (من) اسم شرط، والجواب محذوف تقديره: فقد أَشْرَكَ^(٤)؛ وعلى هذا المعنى يكون الحكم مذكورًا^(٥)، وتقدير الكلام: من تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا فقد أَشْرَكَ^(٦).

والآخر: أن تكون (من) اسمًا موصولًا، بمعنى: (الذي)، وعلى هذا الوجه يكون الحكم متروكًا مطلوبًا من المتلقي استنباطه^(٧)، فيصير المطلوب بيان الحكم؛ فإن ذكر فاعله إشارة إلى التماس حكم فعله، فتقدير الكلام: باب الذي

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢١٣).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٥٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١ / ٣٩٤).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢٧).

(٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٦) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٧) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما^(١)؛ فيكون معناها: باب بيان حكم من تبرك بالأشجار والأحجار ونحوها، وما يترتب عليه من الوعيد، وحكمه أنه مشرك الشرك الأكبر؛ لكونه تعلّق على غير الله في حصول البركة من غيره^(٢)، فالتبرك يكون شركاً أكبر إذا اعتقد العبد أن المتبرك به مستقلّ بالفعل والتأثير^(٣).

فعلى الوجه الأول يكون المقصود من الترجمة: بيان أن التبرك بها شرك، وهذا فيه قطع بالحكم المراد في الترجمة؛ وعلى الوجه الثاني يكون المقصود: بيان الحكم دون التصريح به^(٤)، أي: بيان حكم طلب البركة بواسطة الشجر أو الحجر أو ما يشبههما، ولم يجزم المصنف فيها بحكم، لأن في ذلك تفصيلاً لا تستوعبه الترجمة، فالتبرك نوعان: مشروع مأذون فيه، وممنوعٌ محرم^(٥)، أو يكون المصنف ترك الجواب؛ لأنه معلومٌ من النصوص التي ضمّنها الباب، فتركه ليتدبر الطالب، ويتأمل الحكم مما ذكر في الآية والحديث^(٦)، يعني: ما حكم هذا الفعل؟ والجواب: هو مشرك^(٧).

فهذا الباب عقده المصنف لبيان حكم من تبرك بالشجر أو الحجر أو نحوهما^(٨)، وعدل المصنف عن الإطلاق، فلم يقل: (باب التبرك)؛ تنبيهاً

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٨٨).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٤) شرح كتاب التوحيد (٥٥)؛ والشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح العصيمي.

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٧٤).

(٦) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبد الله ابن باز (١٠٨).

(٧) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٦).

(٨) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١ / ٣٨٧).

للواقع في زمانه، فإن الإطلاق ربما أغفل المتلقي عن المراد، فإذا بُيِّنَ المراد بذكر الواقع الشائع صار معلومًا عند المتلقي، وأكثر ما كان الناس يتبركون في زمان المصنف هو ما يكون من تبركهم بالأشجار والأحجار^(١).

وقد ذكر الطوفي الحنبلي أن أصل عبادة الأصنام عند الجاهلية هو التبرك بحجارة الحرم^(٢)، وذكر ابن تيمية أن الشرك في بني آدم أكثره عن أصليين، أولهما: تعظيم قبور الصالحين، وتصوير تماثيلهم للتبرك بها^(٣).

قال المصنف: **(باب: من تبرّك)**، ومعنى: (تبرّك)، أي: طلب البركة ورجاها واعتقدها^(٤)، فهو تفعلٌ من البركة^(٥)، وأصل البركة: الزيادة والنماء^(٦)، والبركة مأخوذة من حيث الاشتقاق من مادة البرّك أو البروك، أو من كلمة (برّكة)، أما اشتقاقها من البروك: فبروك البعير يدل على ملازمته وثبوته في ذلك المكان، وأما اشتقاقها من البركة، فالبركة هي: مجتمع الماء، وهي تدل على كثرة الماء في هذا الموضع، وعلى لزومه له، وعلى ثباته فيه،

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) ينظر: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، للطوفي (٢/ ٧٣٢).
ونص كلامه: «وأما الجاهلية الثانية: فإن البيت الحرام كان عظيمًا عند أهل مكة، فكانوا إذا سافروا حملوا من حجارة الحرم معهم في أسفارهم يحتمون ويتبركون بها، ثم تدرجوا إلى أن عادوا يضعونها، ويطوفون بها حيث حلوا من الأرض، كما يطوفون بالبيت، ثم تدرجوا من عصر إلى عصر، حتى عبدوها، ونشأت عبادة الأصنام بهذا السبب، فكان ذلك أصل الجاهلية الأخرى التي أزالها الله بمحمد ﷺ». (٣) الرد على المنطقيين (٢٨٦).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٩٤).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٦) تهذيب اللغة، للأزهري (١٠/ ١٣١).

فهذه المادة دائرة بين معنى: دوام الشيء، وملازمته؛ أو كثرة الخير وفضله^(١)، فالبركة لغة تطلق ويراد بها معنيين:

الأول: ثبوت الخير ودوامه.

والثاني: كثرة الخير وزيادته^(٢)، فيكون معنى البركة إذاً: كثرة الشيء الذي فيه الخير وثباته ولزومه؛ فالتبرك: طلب الخير الكثير، وطلب ثباته، وطلب لزومه^(٣). والتبرك في الشرع: هو طلب البركة بفعل أو اعتقاد^(٤).

قوله: **(بشجرة):** اسم جنس، فيشمل أي شجرة تكون، ولما رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الناس ينتابون الشجرة التي وقعت تحتها بيعة الرضوان أمر بقطعها.

قوله: **(أو حجر):** هذا اسم جنس يشمل أي حجر كان، حتى الصخرة التي في بيت المقدس، فلا يُتبرك بها، وكذا الحجر الأسود لا يُتبرك به، وإنما يُتعبد الله بمسحه وتقبيله، اتباعاً للرسول ﷺ، وبذلك تحصل بركة الثواب، فتقبيله عبادة محضة خلافاً للذين يظنون أن به بركة حسيّة، ولذلك إذا استلمه بعض هؤلاء الناس مسح على جميع بدنه تبركاً بذلك^(٥).

قوله: **(ونحوهما):** يعني: نحو الشجر والحجر^(٦)، مما يعتقد كثير من

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٣٨٧)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ: صالح آل الشيخ (١٢٦).

(٢) معجم التوحيد، إبراهيم بن سعد أباً حسين (١/ ٣٤٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٦).

(٤) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (١٧٣).

(٥) القول المفيد شرح كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٩٧).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٠).

عباد القبور وأشباههم فيه البركة؛ فيقصدونه رجاء البركة، كبقعةٍ وغارٍ وعينٍ وقبرٍ، ونحو ذلك^(١)، فلا يجوز التبرك بالبقاع المختلفة، أو بغار معين، أو بقبر، أو مشهد، أو عين ماءٍ، أو نحو ذلك من الأشياء التي يعتقد فيها أهل الجهالة^(٢)، فقلوه: (ونحوهما)؛ أي: مما يشابه الشجر والحجر في كونه ليس مصدرًا لأخذ البركة، وهذا يفيد في إخراج ما دلّ الدليل على أنه يُتبركُ به وتؤخذ منه البركة، فإن الله جَلَّوَعَلَا قد جعل بعض عباده مباركًا بركة ذاتية، وهم الأنبياء والرسل، وجعل بعض الأمكنة والأزمنة والأعمال مباركة بركة منفعة، فقلوه: (ونحوهما)؛ لإخراج ما يجوز التبركُ به، سواء كانت البركة بركة ذات أو بركة منفعة^(٣).

فيكون معنى تبرك المشركين: أنهم كانوا يرجون كثرة الخير، ودوامه، ولزومه، وثباته بالتوجه إلى الآلهة من الأصنام التي من الحجارة، والأشجار، والقبور أو نحو ذلك من البقاع المختلفة، كالغار أو عين ماء^(٤)، فالمراد بهذه الترجمة: نفي ما كان عليه المشركون من طلب البركة من هذه الأشياء، وهو التبركُ بذواتها واعتقاد أنها تنفع أو أنها أسباب لحصول البركة، ولم يُثبت ذلك شرعٌ يعمل به ويعتمد عليه^(٥).

مقصود الترجمة:

بيان أن التبرك بالأشجار والأحجار ونحوها: من الشرك؛ أو: بيان

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٣٩٤).

(٢) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٠).

(٣) ينظر: شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٠).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

حُكمه^(١).**مناسبة الباب لكتاب التوحيد:**

أنَّ التَّبَرُّكَ بالأشجار والأحجار والأماكن كله: إما من الشرك الأكبر الذي ينافي ويناقض أصل التوحيد؛ وإما من الشرك الأصغر الذي ينافي كمال التوحيد، فأتى المصنف بهذا الباب لبيان قادح من قوادح التَّوْحِيدِ^(٢)، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أنَّ من التبرك ما هو شرك أو سببٌ للوقوع في الشرك^(٣)، فهو استمرارٌ في ذكر الشراكيات المنافية للتوحيد أو كماله^(٤).

مناسبة هذا الباب لما قبله:

أنَّه لما ذكر في الأبواب السابقة ما يستعمله الإنسان في بدنه من الخيط والحلقة، والرقى والتمائم؛ ذكر ما يُتبرك به من الشجر والحجر، ونحو ذلك^(٥)؛ فالأبواب التي قبله في بعض الأشياء التي يُعتقد أنها أسباب تدفع الضرر أو تجلب النفع، وهذا الباب مكملٌ لها، حيث إن فيه بياناً لبعض الأشياء التي يُعتقد أنها أسباب تجلب البركة^(٦)، فموضوع الباب السابق والذي قبله في شرك الأسباب، وهذا منها، فإنَّ التبرك بالشجر أو الحجر أو ما أشبههما من

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٤).

(٢) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٢٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٤).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٨٨).

(٥) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان بن عبدالعزيز التميمي (٥٤٧/٢).

(٦) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٨٧).

الشرك في الأسباب؛ لأنه جعل ما ليس بسبب في الشرع ولا في الحس سبباً، فهذا وجه ارتباط هذا الباب بما قبله^(١)؛ فهذا الباب مكمل للأبواب قبله؛ لأنه ذكر لبس الحلقة والخيطة، وذكر الرُقى ولبس التمايم؛ فناسب هنا أن يذكر النهي عن التبرك بالأشجار والأحجار ونحوها، وأن يُبين أنه من الشرك بالله تعالى، فإن القاسم المشترك بين كل هذه الأبواب أنها تتعلق بالاعتقاد بغير الله تعالى أنه ينفع ويضر^(٢).

مسألة: المصنف لم يقل: **(باب: التبرك)** أو **(ما جاء في التبرك)**؛ لأن الأحكام المنتظمة تحت باب التبرك مختلفة، وليست من جنس واحد، وهو لم يرد استيعاب أحكامه، بل أراد التبرك الشركي، فالترجمة هنا تتناوله فقط.

وأما التبرك بعموم أحكامه فإنه ينقسم إلى قسمين^(٣)؛

القسم الأول: التبرك المشروع، وهو المأذون به شرعاً، فإن من الأعيان والأوصاف ما ثبتت بركته، وثبت التبرك به شرعاً، كالقرآن الكريم، والعلم، وماء زمزم، والنبى ﷺ^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٢٥)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (١٢٢).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) فقد دلت النصوص على أن الأشياء التي أحل الله البركة فيها قد تكون أمكنة أو أزمناً؛ وقد تكون مخلوقات آدمية:

القسم الأول: بركة أمكنة وأزمناً؛ فإن الله تعالى بارك بعض الأماكن كبيت الله الحرام، وحول بيت المقدس، ومعنى كون الأرض مباركة: أن يكون فيها الخير الكثير اللازم الدائم لها، وهذا لا يعني أبداً أن يُتمسح بأرضها، أو أن يُتمسح بحيطانها، لأن =

= بركتها لازمة لا تنتقل بالذات، فبركة الأماكن أو الأرض، ونحو ذلك بركة لازمة لا تنتقل بالذات، يعني: أنك إذا لامست الأرض، أو دفنت فيها؛ فإن بركتها لا تنتقل إليك بالذات، وإنما بركتها من جهة المعنى فقط، فبيت الله الحرام هو مبارك لا من جهة ذاته، يعني: ليس كما يعتقد البعض أن من تمسح به انتقلت إليه البركة وإنما هو مبارك من جهة المعنى، يعني: اجتمعت فيه البركة التي جعلها الله في هذه البنية من جهة: تعلق القلوب بها، وكثرة الخير الذي يكون لمن أتاها، وطاف بها، وتعبّد عندها، وكذلك الحجر الأسود هو حجر مبارك، ولكن بركته لأجل العبادة؛ يعني: أن من استلمه تعبداً مطيعاً للنبي ﷺ في استلامه له، وفي تقبيله، فإنه يناله به بركة الاتباع، وقد قال عمر رضي الله عنه لما قبل الحجر: «إني لأعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر»، يعني: لا يجلب لمن قبله شيئاً من النفع، ولا يدفع عن أحد شيئاً من الضر، وإنما الحامل على التقبيل مجرد الاتّساء، تعبداً لله، ولذلك قال: «ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلُك ما قبلتُك»، فهذا معنى البركة التي جعلت في الأمكنة، وأما معنى كون الزمان مباركاً، مثل: شهر رمضان، أو بعض أيام الله الفاضلة؛ فيعني: أن من تعبّد فيها، ورام الخير فيها، فإنه ينال من كثرة الثواب ما لا يناله في غيرها من الأزمنة.

والقسم الثاني: البركة المنوطة ببني آدم، وهي البركة التي جعلها الله جلّ وعلا في المؤمنين من الناس، وعلى رأسهم: سادة المؤمنين من الأنبياء والرسل، وهذه البركة على نوعين: الأول: بركة ذات، والثانية: بركة عمل.

بركة الذات: بمعنى أن أجزاء الذات مباركة؛ يطلب منها النفع والبركة بالملاصقة بها أو بالتمسح بها، وهذا خاصٌّ بالأنبياء والمرسلين دون غيرهم، فبركتهم بركة ذاتية؛ يعني: أن أجسامهم مباركة، فالله جلّ وعلا هو الذي جعل أجساد الأنبياء والرسل جميعاً مباركة، بمعنى: أنه لو تبرّك أحد من أقوامهم بأجسادهم، إما بالتمسح بها، أو بأخذ عرقها، أو التبرّك ببعض أشعارهم، فهذا جائز؛ لأن الله جعل أجسادهم مباركة بركة متعدية؛ ولهذا ورد في السنة أن الصحابة كانوا يتبرّكون بعرق الرسول ﷺ، ويتبرّكون بشعره، وإذا توضأوا اقتتلوا على وضوئه؛ ذلك أن أجساد الأنبياء فيها بركة ذاتية ينتقل أثرها إلى غيرهم؛ فالنبي ﷺ مبارك الذات، كما أنه مبارك الصفات والأفعال؛ وله من أنواع البركة أعلى ما يهبه الله بشراً من رسله، وأجزاؤه تتعدى بركتها ويجوز التبرّك بها، ولكن هذا النوع من تعدّي البركة قد انقطع بعد موت النبي ﷺ، إلا ما كان من أجزاء ذاته باقياً بيقين بعد موته عند أحد، وقد ذهب ذلك

وجماع شروط التبرك المشروع ثلاثة:

أولها: ثبوت البركة في المُتَبَرِّك به، فما تُدعى فيه البركة لا يصح ما ادعي به إلا بالدليل، ودليل البركة منحصرٌ في الدليل الشرعي دون القدري، فإذا تخلف

المتيقن مع انقراض قرن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأما آثاره المكانية، كمكانٍ سار فيه، أو بقعةٍ صلى فيها، أو أرضٍ نزل بها، فلم يُعرف دليل شرعي يوصي أو يشير إلى أن بركة بدن الرسول ﷺ قد تعدت إلى هذا المكان، فيكون مباركاً يُشرع التبرُّك به، ولذا لم يكن يفعل هذا صحابته في حياته ولا بعد مماته، فما سار فيه رسول الله ﷺ أو نزل فيه فلا يجوز التبرُّك به؛ لأن هذا وسيلةٌ إلى تعظيم البقاع التي لم يشرع لنا تعظيمها، ووسيلةٌ من وسائل الشُّرك، وما تتبع قوم آثار أنبيائهم إلا ضلُّوا وهلكوا.

وأما بركة العمل: فهي لكل مسلم، فإن فيه بركة من إيمانه؛ فكل مسلم فيه بركة، وهذه البركة ليست بركة ذات، وإنما هي بركة عمل، وبركة ما معه من الإسلام والإيمان، وما في قلبه من الإيقان والتعظيم لله جَلَّ وَعَلَا والإجلال له، والاتباع لرسوله ﷺ، فهذه البركة التي في العلم، أو العمل، أو الصلاح: لا تنتقل من شخص إلى آخر، وعليه فيكون معنى التبرُّك بأهل الصلاح هو: الاقتداء بهم في صلاحهم، والتبرُّك بأهل العلم هو: الأخذ من علمهم والاستفادة منه وهكذا، ولا يجوز أن يُتبرك بهم، بمعنى: أن يُتمسح بهم، أو يُتبرك بريقهم؛ لأن أفضل الخلق من هذه الأمة وهم الصحابة لم يفعلوا ذلك مع خير هذه الأمة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وهذا أمر مقطوع به. فالبركة الذاتية مخصوصة بالأنبياء والمرسلين وأما غيرهم فلم يَرِدْ دليل على أن من أصحاب الأنبياء والرسل من بركتهم بركة ذاتية، حتى أفضل هذه الأمة أبو بكر وعمر، فقد جاء بالتواتر القطعي: أن الصحابة والتابعين والمخضرمين لم يكونوا يتبرَّكون بأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، كما كانوا يتبرَّكون بشعر النبي ﷺ أو بوضوئه، أو بنخامته، أو بعرقه أو بملابسه، ونحو ذلك، فعلمنا بهذا التواتر القطعي أن بركة أبي بكر وعمر إنما هي بركة عمل، وليست بركة ذات تنتقل، كما هي بركة النبي ﷺ، فالذين بارك الله عليهم بركة ذات وعمل جميعاً إنما هم الأنبياء والمرسلون، وأما غيرهم من المسلمين والمؤمنين، ففيهم بركة عمل بقدر ما عندهم من الخير. ينظر: التمهيد لشرح متاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٧-١٣٠)؛ والأجوبة والبحوث والمدارس، صالح آل الشيخ (١/١٤٦، ١٤٨)؛ وكتاب: هذه مفاهيمنا، صالح آل الشيخ (٢٠٤، ٢٠٦).

الدليل لم يُحكم بوجود البركة المدعاة، كالحجر الأسود، فإنه ليس عيناً مباركة، فلا يجوز التبرك به، ومسحنا إياه، وتقيلنا له لا على وجه التبرك، بل على وجه التعبد؛ اقتداءً بالنبي ﷺ، وبه يُعلم غلط ما يفعله كثير من الناسكين من مسح وجوههم وصدورهم وأبدانهم بأيديهم بعد استلامهم الحجر، وهذا محرم؛ لأنه تبرك بما لم يثبت به البركة، ويكون من جنس الشرك الأصغر على ما سيأتي بيانه.

وثانيها: أن يكون التبرك به على الوجه المأذون به شرعاً، فإذا عدل عنه إلى غيره؛ وقع العبد في المحرم، فالقرآن ثبتت بركته، والتبرك به جاء على عدة أوجه، كقراءته، وتعلمه، والاستشفاء رقيةً به، فإذا تبرك به على غير ما ورد في الشرع لم يجز ذلك، كمن يتبرك بالقرآن عند إرادة الفتح عليه في أمر مستغلق، فيعتمد إلى القرآن فيأخذه مغلقاً ثم يفتحه، والآية التي يقع عليها نظره يجعلها حكماً فيما أراده.

وثالثها: أن يُنزل السبب المُتبرك به منزلته الشرعية في طلب حصول البركة منه، والرتبة الشرعية في النظر إليه هي الاطمئنان به، والاستبشار به؛ فإذا رفع الشيء المتبرك به فوق الرتبة وقع في الشرك.

والقسم الثاني: التبرك الممنوع، وهو: التبرك الواقع على خلاف الوارد في الأمر الشرعي.

وجماع التبرك الممنوع نوعان:

أحدهما: التبرك المحرم، وهو الذي يكون المُتبرك فيه ثابت البركة، لكن يُتبرك به على غير الوجه المأذون به شرعاً.

والآخر: التَّبَرُّكُ الشَّرْكَى^(١)، وهذا التبرك قد يكون شركًا أكبر، وقد يكون شركًا أصغر:

فيكون التبرك شركًا أكبر في حالتين:

الأولى: أن يكون التبرك شركًا أكبر **في الربوبية**؛ إذا اعتقد المُتَبَرِّكُ استقلال المُتَبَرِّك به في الفعل والتأثير، وأنه ينفع بذاته^(٢)، وهو أن يعتقد أن المتبرك به وهو المخلوق: يهب البركة بنفسه، فيُبارك في الأشياء بذاته استقلالًا، فهذا شرك في الربوبية؛ لأن الله تعالى وحده هو موجد البركة وواهبها، فطلبها من غيره، أو اعتقاد أن غيره يهبها بذاته شرك أكبر^(٣)، فإذا كان يعتقد أن هذا الشجر أو الحجر ونحوهما يمنح البركة لمن يلامسه، وأن له تصرفًا، فهذا الشرك الأكبر في الربوبية.

والثانية: أن يكون التبرك شركًا أكبر **في العبادة أو الألوهية**؛ إذا اعتقد أنه وسيلة إلى الله من باب اتخاذ الأنداد والشفعاء؛ بأن يتقرب إلى المخلوق بنوع من أنواع العبادة من أجل التماس البركة^(٤).

فيكون التبرك شركًا أكبر: إذا اعتقد أنها تمنح البركة استقلالًا من دون الله؛

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ؛ والتوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٥٠).

(٣) تسهيل العقيدة الإسلامية، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين (٢٨٩).

(٤) ينظر: التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (٥٠).

أو اعتقد أنها واسطة إلى الله تعالى^(١).

ويكون التبرك شركاً أصغر في صورتين:

الأولى: أن يتبرك بما لا يُتبرك به، أي: مما لم يُجعل سبباً لطلب البركة، بأن يتخذ للتبرك سبباً لم يثبت كونه كذلك، ويُنزله منزلة السبب، بأن يتخذ سبباً يتبرك به لا يُعرف بطريق الشرع أن فيه بركة، فهو لا يعتقد استقلال المتبرك به في التأثير، لكنه يجعله سبباً لم يثبت كونه للبركة، فإذا اتخذ سبباً يتبرك به لا يُعرف بطريق الشرع أن فيه بركة، فإنه يكون واقعاً في الشرك الأصغر.

والثانية: أن يتبرك بما شرع التبرك به ويرفعه فوق قدره بشدة تعلق القلب به وركونه إليه، فالمأذون به شرعاً في الأسباب سواء كان للتبرك أو غيره: الاستبشار بها والاطمئنان إليها، فلا تُرفع فوق هذا؛ بأن يتجاوز به العبد المأذون به بالنظر إليه فيقوى اعتماده عليه حتى يُقارنه الجزم بحصول التأثير، فقدّر الاستبشار به والاطمئنان له، فإذا رُفِع فوق هذا بقوة تعلق القلب به وقع العبد في الشرك الأصغر^(٢).

وبعض العلماء يسمي هذا النوع من التبرك بـ(التبرك البدعي)، وهو على

نوعين:

الأول: التبرك بالشيء الذي ورد التبرك به في غير ما ورد في الشرع التبرك به، وهذا محرّم؛ لأن فيه إحداث عبادة لا دليل عليها من كتاب أو سنة^(٣)؛

(١) معجم التوحيد، إبراهيم بن سعد أبا حسين (١/٣٤٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) تسهيل العقيدة الإسلامية، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين (٢٨٩).

كالتمسح بالمقام أو بجدران الكعبة أو بالكسوة أو غيرها، واعتقاد أن ذلك عبادة لله، لا من أجل التقرب بذلك للمخلوق، وأن الله شرع هذا، وأنه مشروع أنه يقبل هذا الجدار أو هذه الكسوة، فإن ذلك يُسمى بدعة، لكونه تقريباً لم يشربه الله؛ فكونه يتعلق بكسوة الكعبة أو بجدرانها أو يلتصق بها، كل ذلك لا أصل له ولا ينبغي فعله؛ لعدم نقله عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، وكذلك التمسح بمقام إبراهيم أو تقبليه كل هذا لا أصل له ولا يجوز فعله؛ لأنه من البدع التي أحدثها الناس؛ أما كونه يقف في الملتزم هذه عبادة لله، ما هو بطلب من الكعبة ولا تبرك بها، بل خضوع لله عند الباب، وهكذا في داخل الكعبة إذا طاف في نواحيها وكبر في نواحيها أو التزمها جعل صدره عليها ويديه ودعا كما فعل النبي ﷺ كل هذا لا بأس به، هذا من باب التعبد والتقرب إلى الله جَلَّ وَعَلَا^(١)، فالتزام الكعبة المعروف ليس في التمسح بحال؛ إنما هو إلصاق الخد والصدر واليدين: اشتياقاً تارة، وأسفاً على الفراق تارة، وذلاً لله تعالى وخشية تارة أخرى^(٢).

والثاني: التبرك بما لم يرد دليل شرعي يدل على جواز التبرك به معتقداً أن الله جعل فيه بركة، وهو من الشرك الأصغر؛ لأنه جعل ما ليس بسبب سبباً، ولأنه يؤدي إلى الوقوع في الشرك الأكبر^(٣)، فإن هذا التبرك غُلُوٌّ فيها، وذلك يتدرج به إلى دعائها وعبادتها، وهذا هو الشرك الأكبر^(٤).

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (١٧ / ٢٢١).

(٢) فتاوى الشيخ محمد ابن إبراهيم (٥ / ١٢).

(٣) تسهيل العقيدة الإسلامية، أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين (٢٨٩).

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٦٠).

فالتبرك البدعي، هو: اعتقاد البركة في شيء لم يدل الدليل على كونه مُباركاً؛ أو أن يقع التبرك بكيفية غير مشروعة^(١)،

وعليه يكون التبرك الشرعي، هو: ما كان فيه طلب الخير والنماء من غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى؛ أو أن يعتقد المُتبرِّك أن المُتبرِّك به غير الله تعالى يُعطي الخير والنماء فوق الأسباب العادية^(٢)؛ **والتبرك البدعي هو:** ما لم يكن فيه طلب الخير والنماء من غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ بل كان فيه طلب الخير والنماء من الله تعالى، ولكن بواسطة شيء لم يرد الشرع به: كطلب البركة من الله تعالى بواسطة غلاف الكعبة، أو طلب البركة من الله تعالى بواسطة استلام الحجرة النبوية، أو طلب البركة من الله تعالى بواسطة تمر المدينة النبوية، ونحوها مما لم يرد به الكتاب والسنة^(٣).

والمصنف رَحِمَهُ اللهُ قال في الترجمة: **(باب: من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما)**، ولم يُفصح الشراح في هذا الموضع عن نوع **شرك المتبرك بالشجر والحجر**، هل هو شرك أكبر أو أصغر، وتحقيق المقام: أن التبرك بالشجر أو بالحجر أو بالقبر أو ببقاع مختلفة، قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون شركاً أصغر، **فله حالان:**

الأول: أن التبرك بالشجر أو بالحجر أو بالقبر أو ببقاع مختلفة، يكون شركاً

(١) مقاصد التوحيد، د. وليد بن عبدالرحمن الحمدان (٣٦٩).

(٢) الشرك في القديم والحديث، أبو بكر محمد زكريا (٩٤١ / ٢).

(٣) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، شمس الدين الأفغاني (١٥٧٥ / ٣).

أكبر إذا طلب بركتها، معتقداً أنه بتمسحه بهذا الشجر أو الحجر أو القبر، أو تمرغه عليه، أو التصاقه به: يتوسط له عند الله، فإذا اعتقد فيه أنه وسيلة إلى الله فهذا: اتخاذ إله مع الله جَلَّوَعَلَا وشرك أكبر، وهذا هو الذي كان يعتقد أهل الجاهلية في الأشجار والأحجار التي يعبدونها، وفي القبور التي يتبركون بها؛ يعتقدون أنهم إذا عكفوا عندها، وتمسحوا بها، أو نثروا ترابها على رؤوسهم، فإن هذه البقعة، أو صاحب هذه البقعة، أو الروحانية، وهي: الروح التي تخدم هذه البقعة: يتوسط لهم عند الله جَلَّوَعَلَا، فهذا الفعل إذاً راجع إلى اتخاذ أنداد مع الله جَلَّوَعَلَا؛ فإذا تمسح بها وتمرغ والتصق بها؛ لتوصله إلى الله جَلَّوَعَلَا، فهذا **شرك أكبر** مخرج من الملة.

والثاني: يكون التبرك بالشجر أو الحجر ونحوهما شركاً أصغر: إذا كان يتخذ هذا التبرك بنثر التراب عليه، أو إلصاق الجسم به، أو التبرك بعين ونحوها؛ أسباباً لحصول البركة بدون اعتقاد أنها توصل وتقرب إلى الله، يعني: أنه جعلها أسباباً فقط، كما يفعل لابس التميمة، أو الحلقة، أو الخيط؛ فكذلك هذا المتبرك، يجعل تلك الأشياء أسباباً، فإذا أخذ من هذه حالة تراب القبر، ونثره عليه؛ لاعتقاده أن هذا التراب مبارك، وأنه إذا لامس جسمه فإن جسمه يتبارك به، أي: من جهة السببية: فهذا شرك أصغر؛ لأنه لا يكون عبادة لغير الله جَلَّوَعَلَا، وإنما اعتقد ما ليس سبباً مأذوناً به شرعاً: سبباً^(١).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ١٩ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿الْآيَاتِ﴾ النجم: ١٩-٢٣].

الشَّجَرُ

ذكر المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلين: أحدهما من الكتاب، والآخر من السنة.

فالدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾، فبعد أن ذكر الله ما رأى نبيه ﷺ من الآيات الكبرى العظيمة لما عُرج به إلى السماء، قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ١٩ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ؛ أي: أخبروني ما شأنها، وما حالها بالنسبة إلى هذه الآيات العظيمة، إنها ليست بشيء، والاستفهام هنا للاستخفاف والاستهجان بهذه الأصنام^(١)، أي: أفرأيتم هذه الآلهة: هل نفعت أو ضرت حتى تكون شركاء لله. وقيل المراد: اللات والعزى ومناة إناث، وقد جعلتموهن لله شركاء، ومن شأنكم أن تحتقروا الإناث، وتستنكفوا من أن يولدن لكم، أو يُنسبن إليكم، فكيف تجعلون هؤلاء الإناث أندادا لله، وتسموهن آلهة، وهذا القول أقرب إلى سياق الآية^(٢)، وجاء المصنف بهذه الآية ليبين أن المشركين في زمن النبي ﷺ اعتقدوا في هذه الآلهة البركة، وهي ليست سبباً للبركة، وقد صرفوا لها عبادات مع الله عَزَّجَلَّ رجاء بركتها، ولذا كان تبركهم شركاً أكبر، وهذه المعبودات التي ذكر الله عَزَّجَلَّ كانت في الحجاز^(٣).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٩٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤٠٠).

(٣) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

فمناسبة الآية للباب: أنَّ المشركين جعلوا هذه الأصنام محلاً للتبرك، بطلب الخير منها، والذبح لها، وهذا من الشرك الأكبر، لأنهم جعلوا البركة لغير الله استقلالاً، وطلبوها بصرف العبادة لغير الله^(١).

وذكرُ صفةِ هذه الأوثان ليعرف المؤمن كيفية الأوثان، وكيفية عبادتها، وما هو شرك العرب الذين كانوا يفعلونه حتى يُفَرَّق بين التوحيد والإخلاص وبين الشرك والكفر^(٢)؛ وهذه الأوثان الثلاثة من أعظم أوثان أهل الجاهلية من أهل الحجاز، ولهذا نصَّ عليها بأعيانها، **وإلا ففي الحجاز أوثان غيرها^(٣)**؛

الأولى: (اللات): وقد قرأ الجمهور (اللات) بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس وغيره: اللّات بتشديد التاء، **فعلى الأولى:** قالوا: هي صخرة بيضاء منقوشة، عليها بيت بالطائف، له أستار وسدنة، وحوله فناء مُعَظَّم عند أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش؛ **وعلى الثانية:** قال ابن عباس: كان رجلاً يلت السوق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره، وعن ابن عباس أيضاً قال: كان يبيع السوق والسمن عند صخرة، ويسّليه عليها، فلما مات ذلك الرجل، عبدت ثقيف تلك الصخرة إعظاماً لصاحب السوق^(٤)، فعلى القراءة الأولى، يكون علاقة الآية بالباب من جهة: التبرك بالأحجار؛ وأما على القراءة الثانية، فيكون من باب: التبرك بالأموات، وهو من شرك القبور^(٥)؛ **فاللات:** إما صخرة، وإما صاحب

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٩٥).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٠).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٣٩٥).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (١٢٧).

القبر، ولا منافاة بين ما ذكر من عبادتهم الصخرة التي كان يلت عليها السويق أو عبادة قبره لما مات^(١)، فلا تخالف بين القولين، فإذا كانت عبادة الصخرة لأجل صاحب السويق، فإن من قال إنها صخرة لم ينف أن تكون صخرة على القبر أو حواليه، فعظمت وعبدت تبعاً لا قصداً، فالعبادة إنما أرادوا بها صاحب القبر فهو الذي عبدوه بالأصالة؛ يدل على ذلك ما روى الفاكهي عن ابن عباس: أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت، ولكنه دخل الصخرة فعبدوها، وبنوا عليها بيتاً^(٢)؛ فيكون اللات اسماً لصاحب القبر واسماً للصخرة الكبيرة التي كانت قريبةً من قبره، وكان يُكرّم الناس عندها^(٣)، ووقعت العبادة للمحل كَلَّه: قبرٌ مدفون، وصخرةٌ منقوشة^(٤).

والثانية: (العزى): وكانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة بين مكة والطائف كانت قریش يُعظمونها^(٥).

والثالثة: (مناة): وكانت بالمشلل موضع عند قديد بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة والأوس والخزرج يعظمونها، ويهلون منها للحج؛ وقيل: إنها سُميت مناة اشتقاقاً من اسم الله المنان، وقيل: سُميت بذلك لكثرة ما يُمنى، أي: يراق ويسال عندها من الدماء، للتبرك بها^(٦).

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢٩).

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٩٦/١)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٦٣).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٩٧/١).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٣٩٩/١).

فدلت هذه الآية: على أن عبادة المشركين للْعُزَّى والصخرة ومناة، إنما كان بالثقات القلوب رغبة إليها، في حصول ما يرجونه ببركتها من نفع أو دفع ضرر، ومن ذلك: التبرك بها، فصارت أوثاناً تُعبد من دون الله ^(١)؛ فالتبرك بقبور الصالحين: كالات، وبالأشجار والأحجار: كالعزى ومناة، من جنس فعل أولئك المشركين مع تلك الأوثان، فمن فعل مثل ذلك، أو اعتقد في قبر أو حجر أو شجر، فقد ضاهى عبَاد هذه الأوثان فيما كانوا يفعلونه معها من هذا الشرك، مع أن الواقع من هؤلاء المشركين مع معبوديهم أعظم مما وقع من أولئك ^(٢)؛ فدلَّت الآية على أن عبَاد هذه الأوثان، إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها: بتعظيمها، ودعائها، والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها ويؤملونه ببركتها وشفاعتها، وغير ذلك ^(٣)، وما كان يفعل المشركون عند هذه الثلاث، هو عين ما يفعله المشركون في الأزمنة المتأخرة عند الأحجار، والأشجار، والغيران، والقبور ^(٤)؛ فأهل الجاهلية إنما عبدوا هذه الأوثان وعظّموها لما يعتقدونه ويرجونه ويؤملونه من بركتها وشفاعتها، وهذا هو الذي يقصده مشركو أزماننا ممن عبدوه سواء بسواء، فالتبرُّك بالمشايخ وقبور الصالحين كالتبرُّك باللات، والتبرُّك بالأشجار كالتبرُّك بالعزَّى، والتبرك بالأحجار كالتبرك بمناة ^(٥)؛ فالشاهد من هذه الآية: أنهم جعلوا هذه الأصنام من الأحجار والأشجار محلاً للتبرُّك بطلب الخير

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٢٩).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩١).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (١٥٨).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٤).

(٥) الدرّ النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (٩٠).

منها، والذبح لها وتلقي ما يظنونه أنه يأتي من قبلها من الخير، وهذا النوع من التبرك من الشرك الأكبر؛ لأنه يجعل البركة لغير الله استقلالاً، فدليل الترجمة من الآيات بينُ بحمد الله؛ لأنه إن كان التبرك بالشجر والقبور والأحجار من الشرك الأكبر، فظاهرٌ في الاستدلال بالآية؛ وإن كان التبرك من الشرك الأصغر، فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر^(١)، فهم كانوا يعبدون تلك الآلهة اللات والعزى ومناة تأليهاً وتعظيمًا وخضوعاً ومحبة، فإن كان المتبركُ يتبرك بالشجر والحجر والقبور ويكون تبركه أكبر فإلحاقه بهن ظاهر، **فالتبرك**

له حالان:

الحال الأولى: أن يتبرك بالشيء معتقداً استقلاله بالتأثير، وأنه يُمد بنفسه، فهذا شرك أكبر.

والحال الثانية: أن يتبرك به من غير اعتقاد استقلاله بالتأثير، بل يتخذه سبباً يطلب منه دوام الخير وكثرته، فيكون شركاً أصغر^(٢).

مناسبة الآيات للباب:

أن فيها تحريم التبرك بالأشجار والأحجار ونحوهما، واعتباره شركاً، فإن عبادة هذه الأصنام المذكورة إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها بتعظيمها ودعائها، فالتبرك بالقبور كالتبرك باللات، والتبرك بالأشجار والأحجار

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٤٠٢)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٢).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

كالتبرُّك بالعزى ومناة^(١)، فدلَّت الآية على أن الذي يتبرك بالشجر أو بالحجر أو بالمكان أو بالقبر أو بما أشبه ذلك: أنه مشابه لفعل المشركين تمامًا في اتخاذهم اللات والعزى ومناة وهبل ونائلة وغيرها من أصنامهم الكثيرة^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى بعد آيتين من هذه الآية: ﴿مَا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠]؛ أي: ما جعل لكم من حُجة وبرهان في التبرك بها، فأبطل الله عبادتها، ففي الآية إبطال التبرك بالأشجار والأحجار؛ لما فيه من توجه القلب إلى غير الله مما ليس سبباً^(٣)، ومثلها في الحكم كل ما جعل سبباً للبركة من غير دليل شرعي^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيَتَوَطَّئُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ! قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿[الأعراف: ١٣٨]، لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٨٩).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٧٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٦).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.

قَبْلَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(١).

الشَّجَرُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وفيه: أن المشركين كانت لهم سدرة لهم فيها اعتقاد.

واعتقادهم فيها كان يشمل ثلاثة أشياء:

الأول: أنهم كانوا يعظمونها.

والثاني: أنهم كانوا يعكفون عندها.

والثالث: أنهم كانوا ينوطون بها الأسلحة رجاء انتقال البركة من الشجرة إلى السلاح، حتى يكون أمضى، وحتى يكون خيره لحامله أكثر، وفعلهم هذا شرك أكبر؛ لأنهم عظموها وعكفوا عندها، والعكوف عبادة؛ وهو: ملازمة الشيء على وجه التعظيم والقربة؛ ولأنهم طلبوا منها البركة، فصار شركهم شركاً أكبر لأجل هذه الثلاث مجتمعة، فالشرك الأكبر الذي كان وقع فيه المشركون لم يكن راجعاً إلى التبرك بذات الأنواط فقط، وإنما كان بتعظيمها،

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، أبواب: الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم، برقم: (٢١٨٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»؛ وأخرجه أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٢٣١٥)؛ وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، ذكر الإخبار عن أتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم، برقم: (٦٧٠٢)؛ والنسائي في «الكبرى»، كتاب: التفسير، برقم: (١١١٢١). والحديث صحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٢٣٥)؛ وقال في النهج السديد (٦٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وهو عند الترمذي بسند صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٦٦): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٤): «صحيح».

والعكوف عندها، والتبرك بتعليق الأشياء عليها، فالتبرك بالشجر، والحجر، ونحو ذلك، إذا كان فيه اعتقاد أن هذا الشيء يقرب إلى الله، وأنه يرفع الحاجة إليه، أو أن تكون حاجاتهم أرجى إجابة وأمورهم أحسن، إذا تبركوا بهذا الموضوع؛ فهذا شرك أكبر، وهذا هو الذي كان يصنعه أهل الجاهلية.

ولهذا فإن فعلهم يشمل ثلاثة أشياء كما سبق:

الأول: التعظيم، أي: تعظيم العبادة، وهذا لا يجوز إلا لله، فتعظيمهم بهذه الصورة واعتقاد أنهم يتوسطون لهم هو نوع من عبادتهم، وشرك جلي.

والثاني: أنهم عكفوا عندها ولازموها، والعكوف والملازمة نوع عبادة، فإذا عكف ولازم تقرباً ورجاء ورغبة ورهبة ومحبة فهذا نوع من العبادة.

والثالث: التبرك^(١).

وهذا الحديث جاء به المصنف ليبين أن التبرك بما لم يدل عليه دليل شرك بالله عز وجل^(٢).

قوله: (ونحن حدثاء عهد بكفر)؛ أي: قريب عهدنا بكفر، فكانوا كفاراً ثم أسلموا عن قريب، ففيه دليل على أن غيرهم ممن تقدم إسلامهم لا يجهل ذلك^(٣)، فهو متقرر في نفوسهم، ثابت في قلوبهم أنه لا يُتبرك ولا يُتعلق بشيء مما كان عليه أهل الجاهلية^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٤ - ١٣٦).

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٤٠٥).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فهذا اعتذار من أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن طلبهم أن يجعل لهم النبي ﷺ سدرة يعكفون عندها؛ لأنهم اسلموا حديثاً، وكان ذلك بعد فتح مكة، ثم أخذهم النبي ﷺ في غزوة حنين، وكانت بعد فتح مكة، ولهذا قال: (ونحن حدثاء عهد بكفر)، أي: مضى علينا وقت قليل^(١).

وقوله: **(يعكفون عندها):** الاعتكاف هو: الإقامة على الشيء في المكان ولزومه^(٢)، وعكوفهم عندها تبرُّكاً وتعظيماً لها؛ لما يعتقدونه فيها من البركة^(٣)؛ أي: يلبثون ويقيمون عندها ويعظمونها؛ عبادة وتعظيماً وتبرُّكاً، وإنما عكفوا عندها لما كانوا يأملونه فيها من البركة، كما يعكف عباد القبور اليوم عندها ويجاورون^(٤).

وقوله: **(ويَتَوَطَّون بها أسلحتهم)**، أي: يعلقونها عليها؛ للبركة^(٥)؛ أي: لتنالهم بركتها^(٦).

وفي هذا بيان أن عبادتهم لها: بالتعظيم، والعكوف، والتبرُّك؛ وبهذه الأمور الثلاثة عُبدت الأشجار ونحوها^(٧).

وقوله: **(يقال لها: ذات أنواط)؛** أي: ذات التعاليق، و(أنواط) جمع نَوَاط

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤٠٥).

(٣) الدرر النضيد على أبواب التوحيد، للشيخ سليمان بن الحمدان (٩٣).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤٠٦).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤٠٦)؛ وحاشية كتاب

التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٣).

(٧) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (١٦٠).

وهو المعلق، وذلك لكثرة ما يُعلق بها^(١).

وقولهم: (اجعل لنا ذات أنواط)، أي: شجرة نُعلق عليها سلاحنا ونعكف عندها^(٢)؛ يعني: اجعل لنا شيئاً نُعظمه، ونتقرب به إلى الله^(٣)؛ وليس مرادهم مجرد التعليق، فإنَّ هذا يقع عادة بالشجر وغيره، وإنما تعليقٌ يراد منه منفعة، وهذه المنفعة هي التي حملتهم على طلب التبرك^(٤)؛ ظنوا أن هذا أمرٌ محبوبٌ عند الله فقصدوا التقرب إلى الله بذلك، وإلا فهم أجلُّ قدرًا وإن كانوا حديثي عهدٍ بكفر عن قصد مخالفة النبي ﷺ^(٥).

وقد قال بعض أهل العلم: إنَّ الصحابة إنما طلبوا من النبي ﷺ أن يسأل ربه بأن يجعل لهم شجرةً مباركةً، فتكون مباركةً شرعاً، فيحلَّ لهم التبركُ بها كما يجوزُ ذلك فيما ورد به الدليل، وليس طلبُهم جنسَ ما كان يفعله المشركون. وهذا القولُ خلافُ ظاهرِ الحديث، ويأباه أيضاً اعتذارُ أبي واقد لهم بقوله: ونحن حدثاء عهد بكفر^(٦).

قوله: (فقال رسول الله ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ! قَلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨])؛ فأخبر النبي ﷺ أن هذا الأمر الذي طلبوه منه، وهو

(١) شرح كتاب التوحيد د. خالد المصلح.

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٤٠٦).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٤).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٤٠٦).

(٦) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٧٦).

اتخاذ شجرة للعكوف عندها، وتعليق الأسلحة بها تبركاً: كالأمر الذي طلبه بنو إسرائيل من موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، حيث قالوا: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة^(١)؛ فدلَّ ذلك على أن التبرك بالأشجار يجعلها آلهة وإن لم يسموها آلهة؛ ولذلك شبه قولهم هذا بقول بني إسرائيل لموسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ﴾؛ بجامع أن كلاً طلب أن يجعل له ما يألوه ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان فالمعنى واحد، فتغيير الاسم لا يُغير الحقيقة؛ فظهر بهذا الحديث: أن التعلُّق على الأشجار والأحجار وغيرها لطلب البركة بها: شرك في العبادة كشرك عباد الأصنام^(٢)؛ لتسويته ﷺ بين مقالتهُم ومقالة بني إسرائيل، فإن التبرك بالأشجار والأحجار يجعلها آلهة وإن لم يسموها آلهة، فما يفعله من يعتقد فيها من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها هو الشرك الأكبر، وإن سَمَّى عمله ما شاء من الأسماء، فأهل هذه الأزمنة يسمون شركهم توسلاً وتشفعاً وهو من أعظم الشرك^(٣)؛ وإذا كان اتخاذ شجرة لتعليق الأسلحة، والعكوف عندها؛ اتخاذ إله مع الله، مع أنهم لا يعبدونها ولا يسألونها، فما الظن بما حدث من عباد القبور من دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والذبح والنذر لهم، والطواف بقبورهم، وتقيلها وتقيل أعتابها وجدرانها، والتمسح بها والعكوف عندها، وجعل السدنة والحجاب لها، وأي نسبة بين هذا وبين تعلُّق الأسلحة على شجرة تبركاً^(٤).

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٤٠٦).

(٢) قَرَّةُ عيون الموحِّدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٤).

(٣) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٤).

(٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/٤٠٦).

وقد اختلف في طلب بعض الصحابة من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط

على قولين:

القول الأول: أن طلبهم من قبيل الشرك الأصغر^(١)؛ ذلك أنهم طلبوا مجرد المشابهة في أن تكون لهم شجرة ينوطون بها السلاح، ويستمدون بها النصر وليس منها؛ بسبب ما ينزل من البركة عليها من قبل الله، فهم إنما طلبوا مجرد المشابهة للمشركين لا عين الشرك^(٢)؛ والمشابهة لا يلزم منها المطابقة من كل وجه، فإن بني إسرائيل طلبوا آلهة تُعبد من دون الله أو تعبد مع الله، وهؤلاء لم يطلبوا ذلك، لكنهم شابهوهم في أصل الطلب وهو طلب مشابهة الكفار، فهم طلبوا نظير ما يفعله المشركون من تعليق الأسلحة طلباً للبركة والقوة والنصر^(٣).

والقول الثاني: أن طلبهم من قبيل الشرك الأكبر^(٤) أو من باب المشابهة الكلية؛ لأن حقيقة الأعمال التي كانت تعمل عند ذات أنواط هي من قبيل الشرك الأكبر؛ إلا أنهم عُدُّوا؛ لأنهم حدثاء عهدٍ بجاهلية، وهذا الحديث يعدُّ

(١) وذهب إلى هذا الرأي: ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٥٧)؛ وابن عطية في المحرر الوجيز (٢/٥١٤).

(٢) ينظر: بحث: تحرير حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، د. أحمد بن محمد الهيب (٢٨)، مجلة الدراسات العقدية، الجامعة الإسلامية، العدد (٢٣)، ١٤٤٠هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد د. خالد المصلح.

(٤) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٥). وينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد، للغنيان (١/٢٧٨)؛ وممن رجح هذا القول الشيخ محمد حامد الفقي في التعليق على كتاب فتح المجيد (١٤٢).

من الأدلة على العذر بالجهل^(١)، فهو لاء تأسوا بأولئك، وقالوا مثلهم جهلاً، فهم قالوا: (اجعل لنا ذات أنواط)، وبنو إسرائيل قالوا: (اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة)، والمعنى واحد، فالمعنى: اجعل لنا شيئاً نعبد، ونعظمه، ونتبرك به^(٢)، فليس ما طلبوه من الشرك الأصغر، ولو كان منه لما جعله النبي نظير قول بني إسرائيل: اجعل لنا إلهًا، وأقسم على ذلك، بل هو من الشرك الأكبر، كما أن ما طلبه بنو إسرائيل من الأكبر، فهم طلبوا الشرك، ولكنهم لم يكفروا بطلبهم، **لأمرين:**

الأول: أنهم حدثاء عهد بكفر، فلا يكفرون لقرب عهدهم بالإسلام^(٣).

والثاني: أنهم لم يفعلوا الشرك، فهم طلبوه، ولكن لما زجرهم النبي انزجروا ولم يفعلوا، فدلّ الحديث على أنهم لو تبركوا بالشجرة لأشركوا، وهذا هو الشاهد للترجمة: باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما^(٤).

وقد قرّر المصنف أن أولئك الصحابة لم يكفروا، فقال في المسائل: (إن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لأنهم لم يرتدوا بذلك)؛ فهذا الذي قالوه: هو شرك أصغر، وليس بشرك أكبر؛ ولهذا لم يأمرهم النبي ﷺ بتجديد إسلامهم، ويدل لذلك قوله ﷺ: «قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾»، فشبّه المقالة بالمقالة، وأولئك، وهم المذكورون في الآية عبدوا

(١) بحث: تحرير حكم قول بعض الصحابة للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، د. أحمد بن محمد الهييب (٢٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١١٢).

(٣) فتح المجيد، بتعليقات ابن باز (١٤٦).

(٤) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٣).

غير الله، أي: عبدوا الأصنام، وأما أولئك الصحابة فإنما طلبوا بالقول فقط، لكنهم لم يفعلوا ما طلبوا، ولما نهاهم النبي ﷺ انتهوا، ولو فعلوا ما طلبوا لكان شركاً أكبر، لكن لما قالوا وطلبوا دون فعل: **صار قولهم شركاً أصغر؛** لأنه كان فيه نوع تعلق بغير الله جَلَّوَعَلَا، وهم لا يعلمون أن هذا الذي طلبوه غير جائز، وإلا فلا يُظن بهم أنهم يخالفون أمر النبي ﷺ ويرغبون في معصيته، فشرکهم **إنما كان في مقالهم، وأما الفعل: فلم يفعلوا شيئاً من الشرك^(١)**، فهم ظنوا أن هذا محبوبٌ إلى الله؛ فبيّن لهم النبي ﷺ أن هذا نظير قول بني إسرائيل: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، فهو نوع تأليه لما طُلب من ذلك، فحقيقة التأليه: أن ينضم القلب على المحبة والتعظيم، ويستكن في ذلك رجاء المنفعة وخوف المضرة، فهم يرجون بذلك منفعةً تسري في أنفسهم وفي أسلحتهم التي يُعلقون^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

فيه دليلٌ على أن التبرك بالأشجار وغيرها شركٌ، وتأليه مع الله^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله ﷺ: «**قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَلْ**

لَنَا إِلَهًا﴾»، فجعل النبي ﷺ التماس البركة من الشجرة تأليهاً لها؛ أي: توجهها

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٣٤).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٩٢).

للقلب بإجلالها وتعظيمها، وعدّه شركاً لأنه مضاه لقول لأصحاب موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهؤلاء المذكورون أرادوا أن يعلقوا أسلحتهم بالشجرة ليستمدوا منها بركة تسدّد أسلحتهم وتقويها، فأخبر النبي ﷺ أن فعلهم من الشرك، وهو من الشرك الأصغر^(١)، فالتبرك بالأشجار فيه نوعٌ تأليه لها، وامتناء القلوب بتعظيمها، ولذا قرأ النبي ﷺ الآية مُصدقةً لحالهم؛ أنهم طلبوا أمراً من أمور الشرك^(٢)، فمن التفت قلبه إلى غير الله لطلب نفع أو دفع ضرر فقد أشرك، والقرآن كله في تقدير هذا الأصل العظيم، الذي هو أصل دين الإسلام الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه^(٣).

المسألة الأولى: حكم التبرك بآثار الصالحين:

ذهب بعض المتأخرين إلى مشروعية التبرك بآثار الصالحين، كشرب سؤرهم، والتمسح بهم، أو بثيابهم، وحمل المولود إلى أحد منهم ليحنكه بتمرّة حتى يكون أول ما يدخل جوفه ريق الصالحين، والتبرك بعرقهم، ونحو ذلك؛ وذلك قياساً على مشروعية التبرك بذات النبي ﷺ وآثاره؛ بجامع الولاية والصلاح، فكل ولي من الأولياء، وكل عبد صالح فإنه يشرع التبرك به، فالعلة لجواز التبرك بالنبي ﷺ: إما أن تكون النبوة، وعليه فلا يُقاس عليه غيره؛ أو لأنه ولي صالح، فيُقاس عليه غيره من الصالحين^(٤)، وهذا القول

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٧).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٣).

(٤) وهذه المسألة مهمة، وذلك من جهات:

منهم خطأ صريح، لأمرين:

الأمر الأول: أن العلة المذكورة، وهي: الولاية والصلاح، هذه العلة ملغاة لا اعتبار لها، والعلة المعتبرة عند الصحابة الذين هم أفقه الناس بالعلل الشرعية، أنها: النبوة، ويدل على ذلك فعلهم، فلم يكن شيء مما كان يفعل مع النبي ﷺ فعل مع غيره^(١)، فالصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته ولا بعد موته ولو كان خيراً لسبقونا إليه^(٢)، فعلم بذلك: أن العلة هي ما فهمها الصحابة رضوان الله عليهم بفعلهم، وأن العلة الملغاة هي ما تركه الصحابة، ولا يمكن بإجماع المسلمين أن يكون هناك حق، ويغيب عن جميع الصحابة^(٣)، فالصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تركوا التبرك بغير النبي ﷺ؛ لأنهم كانوا

= **الجهة الأولى:** أن المتساهلين فيه، والواقعين فيه من العامة كثير جداً.
والجهة الثانية: أن كثيراً من العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان، قد أجازوا هذا النوع، من مثل شراح كتب السنة، كشرح البخاري، وشرح مسلم، وغيرهما من الكتب، بل ذهب إليه بعض الذين ينتمون إلى منهج السلف من مثل الشوكاني ونحوه.
والجهة الثالثة: أن وجه المنع، أو وجه المسألة قد يخفى، وإذا كانت المسألة خفية كان ذلك أدعى لإيضاح وجه الحكم.

ينظر: شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٠٨).

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤١٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٤١٣).

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤١٤).

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَاب: الاعتصام (٢/ ٣٠٠): «ثبت في الصحاح عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أنهم كانوا يتبركون بأشياء من رسول الله ﷺ... فالظاهر في مثل هذا النوع أن يكون مشروعاً في حق كل من ثبتت ولايته واتباعه لسنة رسول الله ﷺ، وأن يتبرك بفضل وضوئه، ويتدلك بنخامته، ويستشفى بآثاره كلها، ويرجى فيها نحو مما كان يرجى في آثار المتبوع الأعظم ﷺ إلا أنه عارضنا في ذلك أصل مقطوع به في متنه، مشكل في تنزيله، وهو أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعد موته ﷺ لم يقع من أحد منهم شيء =

يعتقدون فيه الاختصاص، وأن مرتبة النبوة يسع فيها ذلك كله؛ للقطع بوجود ما التمسوا من البركة والخير؛ لأنه ﷺ كان نورًا كله في ظاهره وباطنه، فمن التمس منه نورا وجدّه على أي جهة التمس، بخلاف غيره من الأمة، فإنه وإن حصل له من نور الاقتداء به والاهتداء بهديه ما شاء الله؛ لا يبلغ مبلغه على حال، ولا يوازيه في مرتبته، ولا يقاربه، فصار هذا النوع مختصًا به كاختصاصه بنكاح ما زاد على الأربع، وإحلال بضع الواهبة نفسها له، وعدم وجوب القسم على الزوجات وشبه ذلك، فعلى هذا: لا يصح لمن بعده الاقتداء به في التبرك على أحد تلك الوجوه ونحوها، ومن اقتدى به كان اقتداؤه بدعة، كما كان الاقتداء به في الزيادة على أربع نسوة بدعة.. ومما يرجحه: هو إطباقهم على الترك؛ إذ لو كان اعتقادهم التشريع لعمل به بعضهم بعده، أو عملوا به ولو في بعض الأحوال، إما وقوفاً مع أصل المشروعية، وإما بناء على اعتقاد انتفاء العلة الموجبة للامتناع^(١).

والأمر الثاني: على فرض التسليم بصحة العلة المذكورة، فلا يقاس عليها،

لأُمُور منها:

= من ذلك بالنسبة إلى من خلفه؛ إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو كان خليفته، ولم يفعل به شيء من ذلك، ولا عمر بن الخطاب، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركًا تبرك به على أحد تلك الوجوه أو نحوها، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال والأقوال والسَّير التي اتَّبَعُوا فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ، فهو إذاً إجماع منهم على ترك تلك الأشياء كلها.

(١) الاعتصام، للشاطبي (٢/ ٣٠١):

١- عدم المقاربة فضلاً عن المساواة للنبي ﷺ في الفضل والبركة.

٢- عدم تحقيق الصلاح؛ فإنه لا يتحقق إلا بصلاح القلب، وهذا أمر لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص، كالصحابة الذين أثني الله عليهم ورسوله؛ أو أئمة التابعين؛ أو من شهر بصلاح ودين، كالأئمة الأربعة ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح، وقد عُدّ أولئك، أما غيرهم؛ فغاية الأمر أن نظن أنهم صالحون، فترجوا لهم.

٣- أنا لو ظننا صلاح شخص، فلا نأمن أن يختم له بخاتمة سوء، والأعمال بالخواتيم، فلا يكون أهلاً للتبرك بآثاره^(١).

٤- أن في المنع عن ذلك سدّاً لذريعة الشرك^(٢)، وقد ذكر الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ عند كلامه عن الأوجه المحتملة لترك الصحابة التبرك بغير النبي ﷺ هذه العلة، فقال: «والثاني: أن لا يعتقدوا الاختصاص، فإنهم تركوا ذلك من باب الذرائع خوفاً من أن يجعل ذلك سنة كما تقدم ذكره في اتباع الآثار والنهي عن ذلك، أو لأن العامة لا تقتصر في ذلك على حد، بل تتجاوز فيه الحدود، وتبالغ بجهلها في التماس البركة؛ حتى يداخلها للمتبرك به تعظيم يخرج به عن الحد، وربما اعتقدت في المتبرك به ما ليس فيه، وهذا التبرك هو أصل العبادة، ولأجله قطع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الشجرة التي بويع تحتها رسول الله ﷺ، بل هو كان أصل عبادة الأوثان في الأمم الخالية حسبما ذكره أهل السير، فخاف عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن يتمادى الحال في الصلاة إلى تلك الشجرة حتى تعبد من دون الله،

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٤١٢).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (١٦٢).

فكذلك يتفق عند التوغل في التعظيم... فترك الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ العمل بما تقدم وإن كان له أصل؛ لما يلزم عليه من الفساد في الدين، وقد يظهر بأول وهلة أن هذا الوجه أرجح؛ لما ثبت في الأصول العلمية: أن كل مزية أعطيها النبي ﷺ فإن لأئمة أنموذجا منها، ما لم يدل دليل على الاختصاص؛ كما ثبت أن كل ما عمل به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإن اقتداء الأمة به مشروع، ما لم يدل دليل على الاختصاص، إلا أن الوجه الأول [يعني: اعتقادهم اختصاص ذلك بالنبي ﷺ] راجح من جهة أخرى، وهو: إطباقهم على الترك؛ إذ لو كان اعتقادهم التشريع لَعَمِلَ به بعضهم بعده، أو عملوا به ولو في بعض الأحوال، إما وقوفاً مع أصل المشروعية، وإما بناء على اعتقاد انتفاء العلة الموجبة للامتناع^(١).

والخلاصة: أن الصحيح هو المنع من التبرك بآثار من يظن صلاحهم، لأنه من العبادات، والأصل فيها المنع حتى يدل الدليل، ولا دليل، ولم يفعل الصحابة بل تركوه، ولو كان مشروعاً أو مستحباً لسبقونا إليه، ومن تتبع الشريعة علم أن قاعدة الشرع المطردة هي سد أبواب الغلو في الصالحين^(٢).

المسألة الثانية: حكم التبرك بقبور الصالحين وصوره.

سبق أن التبرك بشيء معناه: طلب حصول الخير بمقاربة ذلك الشيء وملاسته، والتبرك بقبور الصالحين معناه: طلب حصول الخير وكثرته وزيادته بالقبور وذلك بتعظيمها وتفضيلها على غيرها، وهذا يكون بأمور منها:

(١) الاعتصام، للشاطبي (٢/ ٣٠٣).

(٢) بحث: هل آثار الصالحين كأثار النبي ج تبركاً وحكماً، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

الأول: دعاء أصحاب هذه القبور وطلب الحوائج منهم أو طلب شفاعتهم؛
والثاني: أداء بعض العبادات عند قبورهم واعتقاد أن ذلك أفضل؛ **والثالث:**
التمسح بالقبور وتقبيلها وتعظيمها بتعليق الستور عليها وإيقاد الشموع
والقناديل عليها؛ **والرابع:** اتخاذها مساجد، وبناء القباب عليها؛ وبالجمله فإن
تخصيص القبر بشيء التماساً للخير الديني، كإجابة الدعاء؛ أو الدنيوي،
كالزيادة في الرزق من التبرك بالقبور، **ومظاهر التبرك بالقبر واستجلاب الخير**
به على نوعين:

النوع الأول: أن يصاحب التبرك بالقبر صرف عبادة لصاحب القبر، كأن
يطلب النفع من صاحب القبر بأن يسأله حاجته من قضاء دين ومعافاة بدن،
وغير ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله، وهذا شرك أكبر مخرج من الملة، وذلك
لأنه صرف العبادة لغير الله. ويدخل في هذا النوع صرف أنواع العبادة التي لا
تجوز إلا لله لصاحب القبر، كدعائه، والطواف بقبره، والسجود له، والنذر له؛
أو أن يعتقد أن صاحب القبر يدبر أمور الخلق، كاعتقاد أن للكون أقطاباً من
الموتى يدبرون الأمر، ويتحكمون في أرزاق الخلق.

النوع الثاني: أن يظن أن مواضع القبور من المواضع المفضلة في الشرع،
فيخصها بأنواع من العبادات لله، كأن يظن أن الدعاء عند القبر مستجاب، أو
يتخذ موضع القبر مسجداً، أو يظن أن المقام بجوار القبر فيه تحصيل لفضيلة
فيتخذها موضعاً لفعل أموره المهمة، **وهذا كله محرم لا يجوز، والدليل على هذا**
التحريم أمور:

الأمر الأول: أن إثبات فضل لمكان أمر لا يتلقى إلا من الشرع، ولم يرد في الكتاب والسنة ما يدل على إثبات فضل لهذه الأماكن، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة أو التابعين.

والأمر الثاني: ما تواترت به النصوص من النهي عن كثير من مظاهر التبرك بالقبور، فمما ورد النهي عنه: الصلاة بين القبور، واتخاذها مساجد، ورفعها والبناء عليها، والصلاة إليها، وشد الرحل إليها.

والأمر الثالث: أن هذه الأمور ذريعة إلى الشرك، فإن التبرك بقبور الصالحين وظن أنها من أفضل الأماكن للعبادة من أعظم الوسائل المفضية إلى عبادة صاحب ذلك القبر، فهو من أقرب الوسائل إلى الشرك، بل إن أول الشرك في بني آدم كان بتعظيم الصالحين على الوجه الذي لم يشرعه الله ولم يأذن به^(١).



(١) بحث: حكم التبرك بقبور الصالحين، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ].**

الشَّجَرُ

وهي قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] ^(١)، وأنها في الأصنام الثلاثة ^(٢)، وهي آيات عدة، وليس المقصود: تفسيرها بذكر المفردات والمعنى المجمل، وإنما يقصد بالتفسير أنها دلت على أن التبرك بالحجر أو الشجر شبيه بفعل المشركين بهذه الأصنام ^(٣)، واستدل المصنف بالآية لكون آلهتهم من أشجار وأحجار ^(٤)، فاللات: صخرة كان يُكْتَبُ عليها السويق للحاج، والعزى: شجرة يعبدونها ^(٥)، وهذه الآية سبق تفسيرها، وأن الله تعالى أنكر على هؤلاء الذين يعبدون اللات والعزى، وأتى بصيغة الاستفهام الدالة على التحقير والتصغير لهذه الأصنام ^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **[الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا].**

يعني: اعرف حقيقة الأمر الذي طلبه الصحابة ^(٧)، وهو أنهم طلبوا منه أن يجعل لهم شجرة يتبركون بها ^(٨)، فهم طلبوا من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط كما أن للمشركين ذات أنواط، وهم إنما أرادوا أن يتبركوا بهذه الشجرة

-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٤).
 - (٢) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٤).
 - (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٠ / ١).
 - (٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٨٦).
 - (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٤).
 - (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢٠٣ / ١).
 - (٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٨٦).
 - (٨) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٤).

لا أن يعبدوها؛ فدلّ ذلك على أن التبرك بالأشجار ممنوع، وأن هذا من سنن الضالين السابقين من الأمم^(١)، وذكر بعض أئمة الدعوة: أنهم طلبوا أن يصيرها مباركة، والله عزَّ وجلَّ يجعل الشيء مباركاً ومصدراً للبركة كما أنه جعل نبيه مباركاً، فهم طلبوا أن تكون الشجرة مباركة، لكن هذا الوجه في الحقيقة ليس هناك ما يساعده في ظاهر النص، فالظاهر أنهم طلبوا مجرد المضاهاة والمشابهة للمشركين^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا].

أي: لأنه لما نهاهم أطاعوه وتركوا قولهم^(٣)، فهم لم يعلقوا أنواطاً على الشجرة، ويطلبوا من الرسول ﷺ أن يقرهم على هذا العمل، بل طلبوا من الرسول ﷺ أن يجعل لهم ذلك^(٤).

فهم لم يفعلوا الشرك؛ لأن النبي زجرهم فانزجروا، ففيه دليل على أن الإنسان إذا طلب أن يفعل الشرك على جهل ثم زجر ولم يفعل، فلا يكون مشركاً^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ؛ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ].

أي: لما طلبوا ذلك من النبي ﷺ علِمَ أنهم قصدوا التقرب إلى الله بذلك، إذ لا يُظَنُّ بهم أنهم يطلبون ما علموا أنه معصية^(٦)، فظنوا أنه محبوب لله،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٠٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٤).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٠٣).

(٥) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٤).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٤).

وإلا لما طلبوه^(١)، فهم قصدوا التقرب إلى الله بتعليق الأسلحة ونحوها على الشجرة التي يعينها الرسول ﷺ، ولهذا طلبوا ذلك من الرسول ﷺ لتكتسب بهذا المعنى العبادة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَغَيَّرَهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ مِنْهُمْ] (٣).

أي: أنهم لما جهلوا مثل هذا، وهو: أنهم طلبوا التقرب إلى الله بالشرك لجهلهم مع كونهم مع النبي ﷺ، فغيرهم أولى بالجهل خصوصاً مع ما حدث من كثرة الجهل وخفاء العلم^(٤)، وقصد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بهذا أن لا نغتر بعمل الناس؛ لأن عمل الناس قد يكون عن جهل؛ فالعبرة بما دل عليه الشرع لا بعمل الناس^(٥)، فإذا كان بعض الصحابة يجهلون، فقد يجهل مَنْ بعدهم، من باب أولى^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السادسة: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ].

أي: بسبب الصحبة للنبي ﷺ، وغير ذلك، ومع هذا أنكر عليهم فالإنكار على غيرهم أولى^(٧)، وإذا وقع منهم هذا مع ما هم عليه من الفضل ومع ما لهم

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٤).

(٣) زيادة من نسخة الحبشي.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٤).

(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٤).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

من المغفرة، فينبغي أن يحذر وألا يظن بالإنسان إذا بلغ من الطاعة والتقوى والصلاح مبلغاً كبيراً أنه لا يقع منه شيء من الشرك، أو لا يقع في أسباب الشرك، بل يجب عليه أن يحترز ويحذر، فلا إشكال في أن لهم من المغفرة والسابقة ما ليس لغيرهم، لكن هذه المغفرة لا تصدق على الشرك، فلو وقع الشرك من أحدهم لكان سبباً لعدم المغفرة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، فالسابقة والفضل وعظيم الحسنة لا تقابل سيئة الشرك^(١).

قال المصنف رحمه الله: [السابعة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذُرْهُمْ [الْأَمْرَ]^(٢)، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السُّنَنُ! لَتَرْكِبَنَّ^(٣) سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، فغَلَطَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ].

أي: أنه أنكر عليهم ورد عليهم ما قالوه، وغلط عليهم بهذه الثلاث، أي: قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، و«إنها السنن»، وقوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»^(٤)، فغلط الأمر بهذا؛ لأن التكبير استعظماً للأمر الذي طلبوه، و«إنها السنن»: تحذير، و«لتركن سنن من كان قبلكم»: كذلك أيضاً تحذير^(٥)، فلم يعذرهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولم يقل: هؤلاء حدثاء عهد بكفر، ولم يرجع الإنكار، بل بادر إلى إنكار الأمر، وبيان عظم ما طلبوه، وخطورة ما وقعوا فيه^(٦)؛ لأن الأمر

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [لتتبعن].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٥).

(٦) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

يتعلق بالشرك، فهذا غلط فيه النبي ﷺ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: الْأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ: - أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَتَهُمْ كَطَلِبَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٢) [لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾] (٣)].

يعني: أنه شرك^(٤)؛ أي: لما كان المقصود أن كلاً طلب أن يُجعل له شيءٌ يألوه، جعل طلبتهم كطلبه بني إسرائيل وإن لم يسموه إلهًا، لكن لما كانت الحقيقة واحدةً أنكر عليهم ولم ينظر إلى كونهم سمّوها ذات أنواط، فالمشركُ مشركٌ ولو سمّى شركه ما سمّاه^(٥)، ففيها: أن من عبّد فهو إله؛ لأن بني إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ لم يريدوا من الأصنام والشجرة: الخلق والرّزق، وإنما أرادوا البركة والعكوف عندها، فكان ذلك اتخاذاً إلهٍ مع الله^(٦)؛ فهو لاء طلبوا سدره يتبركون بها كما يتبرك المشركون بها، وأولئك طلبوا إلهًا كما لهم آلهة؛ فيكون في كلا الطرفين منافاة للتوحيد؛ لأن التبرك بالشجر نوع من الشرك، واتخاذهُ إلهًا شرك واضح^(٧)، فالتشبيه بينهما في جنس الطلب لا في عينه، فإن الصحابة لم يطلبوا شجرة تعبد من دون الله بخلاف ما كان من بني إسرائيل، ولكن المشابهة تقع ولو في جزء الصورة، ولا يلزم المطابقة من

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٥).

(٢) في نسخة الحبشي، والقاسم، والعصيمي: [أخبر أن طلبهم كطلب بني إسرائيل].

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبشي.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهّم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٢/١).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

(٦) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤١٠).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٥).

كل وجه^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، مَعَ دِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أُولَئِكَ].

أي: نفْي اعتقاد البركة في الأشجار والأحجار وغيرها من معنى: (لا إله إلا الله)، ولذلك أنكر النبي ﷺ عليهم ذلك، ولو كان لا يُنافي لا إله إلا الله لما أنكره عليهم، ولكن لدقته خَفِيَ عليهم^(٢)، ف (لا إله إلا الله) تنفي كل إله سوى الله، وتنفي الألوهية عما سوى الله عَزَّوَجَلَّ؛ فكذلك البركة لا تكون من غير الله^(٣)، فنفي اعتقاد البركة عما ليس سبباً لها، كالأحجار والأشجار هو من معنى (لا إله إلا الله)^(٤)، فنفي طلب البركة من غير الله ولو على وجه التسبب من معنى (لا إله إلا الله)؛ فإن الصحابة لم يطلبوا بركة مستقلة؛ لأنهم يعلمون أنه لا يأتي بالخير إلا الله جَلَّوَعَلَا، كما أنه لا يدفع الشر إلا هو جَلَّوَعَلَا، وإنما طلبوا أمراً يكون سبباً لحصول البركة، ومع ذلك بيّن النبي ﷺ أنه نظير قول بني إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فهو قدح ونقص في التوحيد، ومن هذا يُعرف أن الإله ليس فقط ما كان على صورة أو ما سُجِدَ له وعُبدَ؛ أي: ما خُصَّ بعبادة أو سجود أو ما أشبه ذلك، وإنما الإله هو كل ما قصد بشيء من العبادة، فكل ما قصد بشيء من العبادة فإنه إله^(٥)، فالتأله

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٢٠٥).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٩).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

يجب أن يكون كله لله جَلَّوَعَلَا، ومن ذلك طلب البركة، فالبركة لا تكون إلا من الله جَلَّوَعَلَا^(١).

وقوله: **(مع دقته وخفائه)**؛ لأنه خفي على هؤلاء الذين هم أشد الناس فهماً باللغة، وهم أعرف الناس بما كان يدعو إليه رسول الله ﷺ، فبهذا يتبين أنه ينبغي للمؤمن أن يدقق في معنى لا إله إلا الله حتى يتبين ما ينافيها من دقيق وجليل، وجلي وخفي، وظاهر وباطن؛ ليجتنبه ويسلم منه^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ].

أي: لما قال: «قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى»^(٣)، وحلفه ﷺ على ذلك وإن لم يُستحلف؛ مزيد تحذير، وكمال شفقة، وتأكيذاً لهذا الخبر وتعظيماً له^(٤)، وإلا فلا شك فيما يخبر به ﷺ، لكن يأتي الحلف لتأكيد المخبر به، وإن كان المخبر لا يتصور منه الكذب، كما جرى القسم من رب العالمين، وكما أمر الله رسوله بالقسم، وكما أقسم ﷺ في مواضع كثيرة، فهو إنما حلف لمصلحة، والمصلحة في هذا: تأكيد الخبر^(٥)، والتيقن بهذا والتبصّر به، وأن يُعلم ذلك بيقين^(٦).

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهّم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٢/١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٤).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهّم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٣/١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الشِّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا^(١)].

أي: بسؤالهم النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط طلباً للتبرُّك، وهم لم يرتدوا بذلك؛ لأنهم لم يكونوا يعتقدون استقلالها بالتأثير، فالواقع منهم شركٌ أصغر، ولو كان مقصودهم الاستقلال بالتأثير لكان شركاً أكبر يرتدون به عن الإسلام^(٢)؛ فلما شبه مقالتهُم بمقالة بني إسرائيل وجعل ذلك اتخاذاً إله مع الله، صار هذا شركاً أصغر، ولو كان أكبرَ لأمرهم بتجديد إسلامهم، والذي منعهم من الردة كونهم لم يفعلوا^(٣)؛ لأنهم لم يطلبوا جعل ذات الأنواط لعبادتها، بل للتبرُّك بها^(٤).

والشرك الأكبر هو: المخرج من الملة، والأصغر: ما دون ذلك^(٥)، فالشرك الأصغر مُتَعَلِّقُهُ كمال التوحيد والإيمان؛ والأكبر مُتَعَلِّقُهُ أصل التوحيد والإيمان^(٦).

وقد اختلف العلماء في تحديد ضابط الشرك الأصغر على قولين:

القول الأول: أن الشرك الأصغر: ما حكم الشارع عليه بأنه شرك، وليس فيه تنديد كامل يُلحقه بالشرك الأكبر، فهو: كل شيء أطلق الشارع عليه أنه

(١) في نسخة العصيمي: [لم يرتدوا بذلك].

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٥٩).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٨٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢٠٦/١).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢٠٦/١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٥٩).

شرك، ودلت النصوص على أنه ليس من الأكبر، مثل: «من حلف بغير الله، فقد أشرك»؛ فالشرك هنا أصغر، لأنه دلت النصوص على أن مجرد الحلف بغير الله لا يخرج من الملة.

والقول الثاني: أن الشرك الأصغر: ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر، وإن لم يطلق الشرع عليه اسم الشرك، مثل: أن يعتمد الإنسان على شيء كاعتماده على الله، لكنه لم يتخذة إلهًا، فهذا شرك أصغر، لأن هذا الاعتماد الذي يكون كاعتماده على الله يؤدي به في النهاية إلى الشرك الأكبر، وهذا التعريف أوسع من الأول، لأن الأول يمنع أن يُطلق على شيء أنه شرك إلا إذا كان ورد به الدليل، والثاني يجعل كل ما كان وسيلة للشرك فهو شرك، وربما يقال على هذا التعريف: إن المعاصي كلها شرك أصغر، لأن الحامل عليها الهوى^(١).

والقول الأول هو قول عامة أئمة الدعوة، وكذلك يفهم من صنيع ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ أنهما يذهبون إليه، والفرق بين التعريف الأول.

والثاني: أن هناك أعمالًا تكون وسيلة للشرك الأكبر، ولم يُطلق عليها الشارع أنها شرك، ولم يتفق العلماء على أنها شرك، فوسائل الشرك الأكبر كثيرة؛ كبناء القباب على القبور، فهو وسيلة إلى الشرك، ووسيلة إلى تعظيم الأموات، والتقرب إليهم، والتعبد عند قبورهم، ونحو ذلك، فبناء القباب على القبور من هذه الجهة هو وسيلة إلى الشرك الأكبر، لكن أهل العلم المتقدمين لم يعدوه شركًا أصغر مع كونه وسيلة؛ فالأضبط أن الشرك الأصغر هو: كل ذنب أو معصية سماها الشارع شركًا في الدليل، ولم تبلغ درجة الشرك الأكبر،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٠٦).

يعني: عبادة غير الله معه^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ^(٢): «وَنَحْنُ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»؛ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى^(٣) أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ^(٤) ذَلِكَ].

أي: الذين قالوا ذلك كانوا قريبَ عهدٍ بشرك، لم يُسلموا إلا من قريب، بخلاف السابقين الأولين فإنهم لم يصدر منهم شيءٌ من ذلك^(٥).

وقوله: (ونحن حدثاء عهد بكفر) معناه: أنه يعتذر عما طلبوا، حيث طلبوا أن يجعل لهم ذات أنواط، فهم يعتذرون لجهلهم بكونهم حدثاء عهد بكفر، وأما غيرهم ممن سبق إسلامه، فلا يجهل ذلك^(٦)، فهذا فيه الاعتذار عن الذين صدر منهم هذا الطلب، وأنه إنما صدر من مسلمة الفتح الذين لم يرسخ الإيمان في قلوبهم^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: [ذِكْرُ^(٨) التَّكْبِيرِ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ].

أي لقوله: «الله أكبر إنها السنن»^(٩)، ووجه من كرهه ومأخذه: أن التكبير

(١) الأجوبة والبحوث والدارسات، صالح آل الشيخ (١/ ٦٠).

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [قَوْلُهُمْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة دغش: [لَا يَجْهَلُهُ].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٨).

(٧) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٨) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي.

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٦).

ذكر، فكره الإتيان به في هذه الحال^(١)، وهذا الحديث يدل على جوازه، وفي رواية الترمذي أنه سبح ﷺ، وكلاهما وارد: فالتكبير يكون عند التعجب من الأمر، ويكون التسبيح كذلك عند التعجب من الأمر واستعظامه^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرابعة عشرة: سدُّ الذرائع].

أي: أنه لما بادرهم بالإنكار عليهم مجرد القول، ولم يصبر عن الإنكار إلى أن يفعلوا؛ صار هذا سداً للذريعة^(٣)؛ لأن ذات الأنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وضعوا عليها أسلحتهم وتبركوا بها، يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة، فلهذا سد النبي ﷺ الذرائع^(٤)، فمَنَعَ طلب البركة منها من باب سد الذرائع المفضية إلى الشرك الأكبر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة عشرة: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية].

أي: لما نهاهم عن اتخاذ ذات أنواط، وأخبر أنه من سنن الذين قبلهم؛ دل ذلك على النهي عن التشبه بهم^(٦)؛ وهذه المسألة تؤخذ من قوله: «لتركن سنن من كان قبلكم»، وهذا جاء بعد ذكر الطلب القبيح من بني إسرائيل، فبين النهي عن هذا، فالحديث بمضمونه يدل على النهي عن التشبه بهؤلاء، فإن قوله هذا ليس خبراً مجرداً، إنما هو خبر للتحذير والنهي عن سلوك سبيل

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢٠٩ / ١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٦).

هؤلاء الذين كانت حالهم ناقصة^(١)، فهذه الجملة لا يراد بها الإقرار وإنما يُراد بها التحذير؛ لأنه من المعلوم أن سنن من كان قبلنا مما جرى تشبيهه سنن ضالة حيث طلبوا آلهة مع الله، فأراد النبي تحذير أمته من ذلك؛ وهذه المسألة تؤخذ كذلك من قوله: «قلتم كما قالت بنو إسرائيل»؛ فأنكر عليهم، والجاهلية لا تختص بمن كان قبل زمن النبي ﷺ، بل كان من جهل الحق وعمل عمل الجاهلين، فهو من أهل الجاهلية^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الْغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ].

أي لقوله: «الله أكبر إنها السنن» إلخ الحديث^(٣)؛ لأن قوة هذا الكلام تُفيد الغضب^(٤)، والمقصود: بيان أن الغضب عند التعليم إذا دعت إليه الحاجة غير مذموم، ولا يُعدُّ نقصاً في المعلم، وعلى طالب العلم أن يتحمل ذلك، وإلا لم يُحصَل العلم^(٥)، والغضب عند التعليم يكون إذا كان الإنسان قد ارتكب منكراً، وقد يكون ذلك أبلغ حتى يعرف أن هذا أمرٌ عظيم^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا السُّنَنُ»].

أي: الطرق؛ وأن هذه الأمة ستتبع طرق من كان قبلها، وهذا لا يعني الحل والإباحة، ولكنه للتحذير^(٧)؛ أي: أن كل ما كان من سنن الكفار فهو مذموم؛ لأنه

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٩).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٩).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٩٦).

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان

(١/ ٢٨٤).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٠٩).

جَعَلَ هذه الكلمة المذمومة من سننهم؛ فدلَّ ذلك على أن سُنَنهم مذمومة^(١)، وفيه بيان أن ما تقع فيه هذه الأمة من مخالفات إنما هي سالكة في سبيل وسنن من كان قبلها من الأمم، وأن ما يقع في هذه الأمة من الشرور فهي متأسية فيها بالأمم السابقة^(٢)؛ فقلوه: (إنها السنن)؛ يعني: أن هذه ليست في هذه الأمة خاصة؛ لأن الأمم تتابع، فهذه قاعدة كلية في بني آدم بعضهم يتبع بعضًا، والعبد لا يُعذر بكونه يتبع من سبقه ويقتدي بالناس، والواجب عليه أن يعرف الحق فيبعه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا [عَلَمٌ]^(٤) مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكُونِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ].

يعني: اتباع سنن من كان قبلنا^(٥)؛ أي: لما أخبر أنهم يتبعون سنن من كان قبلهم ووقع ذلك، دلَّ على نبوته ﷺ^(٦)، والعَلَمُ هو الدليل على صدقه صلوات الله وسلامه عليه، والأدلة على هذا لا حصر لها^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ؛ أَنَّهُ لَنَا].

- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٧).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٤/١).
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبشي.
- (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢١٠/١).
- (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٧).
- (٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٤/١).

يعني: نحن المقصودون به؛ لأنهم لا ينتفعون به، وإنما ينتفع به من صدّقه وآمن به ^(١)؛ أي: لما ذم قولهم: (اجعل لنا ذات أنواط)، وجعله كقول بني إسرائيل قاصداً ذمّه، دلّ ذلك على أن ما ذموا به فهو لنا لنحذرّه، لئلا يحصل لنا من الذم مثل ما حصل لهم، ولو كان خاصا بهم لما حسن التشبيه بهم ^(٢)، يعني: أنه ذمّ وعيبٌ لنا إذا فعلنا مثلهم، وليس خاصاً بهم، وذلك حتى لا نفتدي بهم، ونحذر التشبه بهم ^(٣)، فمقصود المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ بهذه المسألة أن ما ذم الله تعالى به اليهود والنصارى مما وقعوا فيه ليس خاصاً بهم، بل هو عامٌ لهم ولكل من وافقهم فيما ذموا من أجله، فإذا وقعت الأمة في شيء مما ذمهم الله به وعابهم عليه فإنهم يشاركونهم في الذم والعيب ^(٤)؛ وليس مراد المصنف أن كل ما ذم به اليهود والنصارى، فهو لهذه الأمة على سبيل العموم، وإنما أراد رَحْمَةُ اللَّهِ أنه لا بُدَّ أن يكون في الأمة خصلة، لأنه قل من يسلم، وما من أحد من الناس غالباً إلا وفيه شبه باليهود أو النصارى، فالذي يعصي الله على بصيرة فيه شبه من اليهود، والذي يعبد الله على ضلالة فيه شبه من النصارى، والذي يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله فيه شبه من اليهود، وهلم جراً، فقوله: (لنا)، هذا ليس على إطلاقه وظاهره، بل يحمل قوله: (لنا)، أي: لبعضنا، ويكون المراد به المجموع لا الجميع ^(٥).

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهّم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٤/١).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٧).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٩٧).

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢١١/١).

قال المصنف رحمه الله: [العشرون: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ: أَمَّا (مَنْ رَبُّكَ)؟ فَوَاضِحٌ؛ وَأَمَّا (مَنْ نَبِيِّكَ)؟ فَمِنْ إِبْخَارِهِ بِأَنْبَاءِ الْغَيْبِ؛ وَأَمَّا (مَا دِينُكَ)؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ...»^(١) إِلَى آخِرِهِ].

أي: لما أنهم استحسنوا مثل هذا ولم يُقَدِّموا عليه حتى سألوا النبي ﷺ، دَلَّ ذلك على أن العبادات مبناهما على الأمر، أي: على التوقيف، ولو لم تكن على التوقيف لما احتاجوا إلى سؤاله^(٢)، وهذا واضح، فالعبادات مبناهما على الأمر، فما لم يثبت فيه أمر الشارع، فهو بدعة، فمن تعبد بعبادة طولب بالدليل؛ لأن الأصل في العبادات الحظر والمنع، إلا إذا قام الدليل على مشروعيتها^(٣)، فهو متقررٌ عندهم أن العبادات مبناهما على أمره ﷺ بتوقيفهم على العبادة، فهم لم يبتدئوا بها، وسألوا النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواط^(٤)، فقول المصنف: **(أنه متقرر عندهم أن العبادات مبناهما على الأمر)**، يعني: الأمر الشرعي؛ فإن الصحابة لم يبتدئوا ذلك من قبل أنفسهم، لأنهم لم يتخذوا شجرة للبركة ينوطون بها أسلحتهم ويعكفون عندها، بل طلبوا ذلك من النبي ﷺ، فدلَّ ذلك على أن المتقرر عندهم أنه لا يشرع شيء من العبادات إلا ما شرعه الله ورسوله^(٥).

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا» إِلَى آخِرِهِ].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢١٢/١).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٥٩).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

وقوله: (فصار فيه التنبيه على مسائل القبر)؛ (صار فيه)، يعني: في هذا الحديث، (التنبيه على مسائل القبر)^(١)؛ أي: أسئلته الثلاثة^(٢)، التي يُسأل عنها كل مقبور؛ لأنها جاءت بالوحي، وخبر الصادق لمصدوق^(٣)؛ ففي القصة دليل على مسائل القبر الثلاث، وليس مراده: أن فيها دليلاً على أن الإنسان يُسأل في قبره، بل فيها دليل على إثبات الربوبية والنبوة والعبادة^(٤).

وقوله: (أما (من ربك؟)، فواضح)، يعني: أنه لا رب إلا الله تعالى^(٥)، ووجه ذلك: أنهم لما لم يدعوا في الشجرة أنها تخلق وترزق وتحيي وتميت، دل ذلك على أنهم مقرون بذلك لله، وأن الله هو الرب الخالق الرازق^(٦)، ووضوحه من جهة: أنهم لم يطلبوا الشجرة معبوداً من دون الله، فهم يعبدون الله ولكنهم طلبوا سبباً يتقربون به إليه^(٧)، فهم لم يسألوا النبي إلهاً يعبدونه، وإنما سألوه ما يتقربون به إلى الإله الذي يعبدونه^(٨).

وقول المصنف: (وأما (من نبيك؟) فمن إخباره بأنباء الغيب)؛ يعني: من إخباره بقصة موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وبني إسرائيل، فالخبر الصادق لا يكون إلا بوحي، فيكون محمد ﷺ بخبره ذلك نبياً؛ لأن طريق علمه به هو الوحي من

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.
 (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٠).
 (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهيم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٦/١).

- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢١٢/١).
 (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢١٢/١).
 (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٨).
 (٧) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٠).
 (٨) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

الله^(١)، ومن دلالتها على نبوته أيضًا: أنه أخبر أنهم يفعلون كفعل بني إسرائيل، فوقع كما أخبر، فدلّ على نبوته^(٢).

وقوله: **(وَأَمَّا مَا دِينَكَ) فَمِنْ قَوْلِهِمْ: (اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ..)**؛ لأنهم سألوه صفة يعبدون بها معبودهم، فهم يعبدون الله وسألوه عن صفة عبادته بالتبرك والاستمداد من تلك الشجرة^(٣)، فدلالته على قوله: (ما دينك؟)، تؤخذ من إنكاره عليهم قولهم: (اجعل لنا ذات أنواط)؛ لأن فيه طلب البركة من غير الله، وهذا يُنافي دين الإسلام، فإنه يقتضي إقبال القلب على الله في كل حال إلخ ما ذكره في الحديث عن قوم موسى^(٤)، ووجه الدلالة من الحديث: أنهم طلبوا منه ﷺ أن يجعل لهم هذه الشجرة محلًا لنوط الأسلحة والعكوف، فدل ذلك على أن الشرع يُتلقى منه، وأن الدين ما جاء به، فهذا يدل على نبوته كما تقدم، ويدل أيضًا على أن الدين ما شرعه ﷺ^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ].

أي: إنه لما ذمّ قولهم وجعلَهُ كقول بني إسرائيل، دلّ على ذمّ سنتهم كما دلّ قوله: «لتركبن سنن من كان قبلكم» على ذم سنة المشركين^(٦)، فسنة اليهود

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٠)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٨).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٨).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٨).

والنصارى مذمومة كسنة المشركين؛ لأن دينهم قد بطل ولا يجوز لهم التعبد به، ولا ينفعهم التقرب به إلى الله تعالى، بل يجب عليهم تركه إلى دين الإسلام، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] ^(١).

وأهل الكتاب المقصود بهم: اليهود والنصارى، والكتاب الذي يُضافون إليه هو التوراة والإنجيل، والإنجيل مكملٌ للتوراة ومتممٌ لها، ومُخففٌ بعض ما فيها من الشدائد والآصار فصارت كأنها شريعة واحدة، ولكنهم اختلفوا فصاروا كأنهم طائفتين، واليهود لما لم يؤمنوا بعیسی كفروا، ولا ينفعهم كونهم يقولون: نحن نتمسك بالتوراة، وكذلك النصارى لما لم يؤمنوا بمحمد ﷺ كفروا، ولا ينفعهم إذا قالوا: نحن نتمسك بالإنجيل، مع أن كتابهم ليس موجودًا كما أنزل، ومثل ذلك التوراة حصل فيها التبديل والزيادة والنقص الشيء الكثير ^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُتَّقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يَأْمَنُ ^(٣) أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ [البَاطِلَةِ] ^(٤)؛ لِقَوْلِهِمْ: «وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»].

أي: أن سبب قولهم هذا وجود بقية من تلك العادة بعد إسلامهم لم تذهب

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٢٨٦/١).

(٣) في نسخة دغش، والحبيشي: [لا يؤمن].

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

من قلوبهم، ففيه التحرُّزُ من ذلك لئلا يصُدَّرَ من الإنسانِ شيءٌ من ذلك وهو لا يشعر^(١)، فخفيت عليهم هذه المسألة؛ لأنهم اعتادوا على الشرك؛ كونهم ينوطون ويعلقون بها أسلحتهم^(٢)، وهذا واضح، فإن المنتقل من الباطل الذي مرن عليه قلبه واعتاد عليه يصعب عليه التخلِّي عن ذلك الباطل، ولا يمكنه التخلِّي عنه إلا بعد رسوخ الإيمان فيه، ولذلك ينبغي للمؤمن أن يجتهد في تخليص قلبه من كل شائبة تعوقه عن امتثال أمر الله ورسوله^(٣)، فالإنسان ينبغي أن يتعد عن مواطن الكفر والشرك والفسوق؛ حتى لا يقع في قلبه شيء منها^(٤)، وهذا فيه تحذير ووصية لكل من كان قد وقع في باطل أن يحذر من الرجوع إلى ما كان عليه؛ لقرب عهده بالباطل^(٥).



-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٨٨).
 - (٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٧).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢١٣).
 - (٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (٩٨).

بَابُ:

مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ، ﴿الْآيَةُ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وَقَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

عَنْ عَلِيٍّ [بن أبي طالب] ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢).

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ»، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ لَا يَجُوزُهُ» ^(٣) أَحَدٌ حَتَّى يُقَرَّبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَقَرِّبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا؛ فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ؛ فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا لِلْآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ ^(٤): مَا كُنْتُ لِأَقَرِّبَ

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأضاحي، باب: تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، برقم: (١٩٧٨).

(٣) في نسخة أسامة: [لا يُجَاوِزُهُ].

(٤) في نسخة أسامة: [قال].

لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ. فَضَرْبُوا عَنْقَهُ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾.

الثانية: تَفْسِيرُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَ﴾.

الثالثة: الْبَدَاءَةُ بِلَعْنَةٍ مِنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ.

الرابعة: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدِي الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ.

الخامسة: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ^(٢)، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ.

السادسة: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تَفَرَّقُ بَيْنَ حَقِّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتَغَيَّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ.

(١) رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد (١٥)؛ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: السير، ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي، أيجيبونهم أم لا، ويكرهون عليه؟، برقم (٣٣٠٣٨)، وكلاهما رواه **موقوفًا** من رواية طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي. والمصنف ذكره من قول طارق بن شهاب **مرفوعًا**، ويحتمل أنه قلّد فيه ابن القيم في الجواب الكافي، في قوله (٧٦): «وقال الإمام أحمد: حدثنا معاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل الجنة في ذباب..» أ. هـ.

قال في النهج السديد (٦٨): «صحيح موقوفًا عن سلمان الفارسي»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «وإسناده صحيح، وهو موقوف لفظًا، وله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٧١): «صحيح موقوفًا»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٧): «صحيح موقوف على سلمان».

(٢) في نسخة أسامة: [يجب فيه حقُّ الله].

السَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِّ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي ^(١) عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

الثَّامِنَةُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ.

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ.

الْعَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّرِّ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى طَلِبَتِهِمْ ^(٢)، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا [مِنْهُ] ^(٣) إِلَّا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذُبَابٍ».

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ».

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ، حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ.



(١) في نسخة دغش: [المعصية].

(٢) في نسخة العصيمي: [طَلَبِهِمْ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ].

الشَّيْخُ

أي: ذكرُ ما ورد من النصوص في شأن الذبح لغير الله تعالى^(١)، أو: بابُ في بيان ما جاء في النهي عن الذبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ من الكتاب والسُّنة، وإنه شرك وإن من فعله دخل النار مخلداً إن لم يتب منه^(٢)، واستُفيد هذا الحكم لا من الترجمة، بل من الأدلة التي ذكرها المصنف فيها^(٣)؛ فقلوه في الترجمة: (باب ما جاء في الذبح لغير الله)؛ أي: من الوعيد، وهل يكون شركاً أم لا؟^(٤)؛ أو: وأنه شركٌ بالله، ينافي التوحيد^(٥)، يعني: باب ما جاء من أدلة في الكتاب والسنة في حكم الذبح لغير الله؛ وما ورد فيه من الوعيد، والدلالة على أنه من الشرك الأكبر^(٦).

وهذا فيه إشارة من المصنف إلى الدليل دون الحكم، ومثل هذه الترجمة يترجم بها العلماء للأمور التي لا يجزمون بحكمها، أو التي فيها تفصيل، وأمَّا الأمور التي يجزمون بها، فإنهم يقولونها بالجزم، مثل باب: وجوب الصلاة،

- (١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٨).
- (٢) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢١٩).
- (٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (٤١٦/١).
- (٥) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٦٥)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (٩٧).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١١٧)؛ والتنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز الراجحي (١٢٨).

وباب: تحريم الغيبة، ونحو ذلك، والمصنف رَحِمَهُ اللهُ يرى تحريم الذبح لغير الله على سبيل التقرب والتعظيم، وأنه شرك أكبر، لكنه أراد أن يُمرن الطالب على أخذ الحكم من الدليل، وهذا نوع من التربية العلمية، فإنَّ المعلم أو المؤلف يدع الحكم مفتوحاً، ثم يأتي بالأدلة لأجل أن يكل الحكم إلى الطالب؛ فيحكم به على حسب ما سيق له من هذه الأدلة^(١)، فأهل العلم ينصون على الأحكام في التراجم أحياناً، ويتركون النص على الحكم في الترجمة أحياناً أخرى، وإذا تركوا النص على الحكم في الترجمة فذلك إمَّا لكون الحكم واضحاً، وإما لكون الحكم مختلفاً فيه، وإمَّا لكون المسألة المترجم لها تحتاج إلى تفصيل في الحكم، وإما تمريناً للطالب ليستتج الحكم من النصوص المذكورة في الباب، وإما لغير ذلك من الأسباب، فلم ينص المصنف رَحِمَهُ اللهُ على الحكم هنا لكونه واضحاً مما ساق رَحِمَهُ اللهُ من النصوص في الباب؛ ويحتمل أنه لم يذكر الحكم في الترجمة لكون الذبح لغير الله ليس على قسم واحد من حيث الحكم، فمنه ما هو شرك، ومنه ما ليس شركاً كما سيتبين في أقسام الذبح؛ ولذلك لم ينص المصنف رَحِمَهُ اللهُ على الحكم ليراعي هذا التقسيم^(٢)، فالذبح قد يكون من الأمور العادية المباحة، وقد يكون عبادة لله، وقد يكون عبادة لغير الله^(٣).

والمقصود: أن المصنف لم يجزم في هذا الباب بحكم، لاختلاف حكمه باختلاف أنواعه وباختلاف قصد الذابح، ولكنَّ المراد بهذا الباب هو الذبح

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢١٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٢١٥).

لغير الله تقرباً إليه وعبادة له؛ لأن المصنف ذكر الأدلة الواردة فيه فقط^(١)؛ فلما انتشر في زمان المصنف وقبل زمانه بأزمان الذبح لغير الله من الجن والأصنام والقبور؛ أراد أن يُبين حكم هذا الأمر الذي وقع في زمانه^(٢)؛ لأن الذبح لغير الله كان من شعائر الكفر، ومما يفعله أهل الإشراك؛ ولذا كان لزماً بيان حكمه، فالتقرب بالذبح لغير الله مما كان موجوداً في الجاهلية، بل لا يكاد قومٌ يضلون عن الإسلام إلا ومن أعظم ما يفتنهم الشيطان به أن يتقربوا بالدم، الذي جعله الله في أجسام الحيوانات؛ لغير الله تعالى، فالذبح لغير الله قديم، ومن شعائر الجاهلية الظاهرة التقرب به إلى أوثانهم، وقد ذكر أن من أوجه تسمية (مناة) بذلك؛ لأجل كثرة ما يُمنى عندها من الدماء للصخرة، فكانت الدماء تُراق لهذا الوثن^(٣).

قال المصنف: **(باب: ما جاء في الذبح):** و(الذبح) معروف، وهو: إراقة الدم^(٤)، وهو شرعاً: إزهاق الروح بإراقة الدم على وجه مخصوص^(٥).

والذبح والتقرب بالدم لله جَلَّوَعَلَا عبادة عظيمة؛ لأن الذبائح أو المنحورات من الإبل أو البقر أو الغنم، مما تَعْظُم في نفوس أهلها، ونحرُّها تقرباً إلى الله والصدقة بها؛ عبادة عظيمة، فيها إراقة الدم لله، وفيها تعلق القلب بحسن الثواب من الله جَلَّوَعَلَا، وفيها حسن الظن بالله تَبَارَكَوَتَعَالَى، وفيها التخلص من

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١١٧).

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١ / ٤٢٥).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٠).

(٥) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٣٦).

الشح، والرغبة فيما عند الله سبحانه بإزهاق نفس عزيزة عند أهلها؛ ولهذا كان النحر والذبح عبادة من العبادات العظيمة التي يحبها الله جَلَّوَعَلَا^(١)، فالذبح فيه نوعان من العبادة: فيه إراقة الدم وإزهاق النفس لله جَلَّوَعَلَا؛ وفيه ما يصاحب القلب من الذل والخضوع لله جَلَّوَعَلَا، ورجاء ثوابه والطمع فيما عنده^(٢).

وقوله: **(لغير الله)**، اللام للتعليل والقصد، أي: قاصداً بذبحه غير الله^(٣)، أي: ذبح لأجل غير الله متقرباً به إليه^(٤)، يعني: على قصد التعبد له محبة وخضوعاً^(٥)؛ فكل من ذبح لغير الله تقرباً وتعظيماً، فإنه داخل في هذه الكلمة بأي شيء كان، وهذا يشمل: الأنبياء، والملائكة، والأولياء، وغيرهم^(٦)، فلا يندرج في ذلك الذبح لمنفعة اللحم، أو للضيف؛ فإنه لا يُراد به حصول التعبد بها محبة وخضوعاً، فلا يراد به إيقاع عبادة^(٧)، **فالذبح لغير الله ينقسم إلى قسمين:**

الأول: أن يذبح لغير الله تقرباً وتعظيماً، فهذا شركٌ أكبر مخرج من الملة.
والثاني: أن يذبح لغير الله فرحاً وإكراماً، فهذا لا يخرج من الملة، بل هو من الأمور العادية، فالأصل أنها مباحة، ومراد المصنف هنا القسم الأول^(٨).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٤).
- (٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٤٣٦/١).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢١٤/١).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٠).
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
- (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢١٤/١).
- (٧) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.
- (٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (٢١٤/١).

مقصود الترجمة:

بيان حكم الذبح لغير الله تعالى^(١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن الذَّبح عبادةٌ وقربة، فصرفها لغير الله تعالى من نواقض التوحيد^(٢)، فمناسبتة من جهة: أن فيه بياناً لنوع من أنواع الشرك المضاد والمنافي لأصل التوحيد^(٣)، وهو الذبح لغير الله تقريباً به إلى من ذُبح له^(٤).

مناسبة الباب للأبواب التي قبله:

أنه ذكر في الأبواب السابقة شرك الوسائل، وفي هذا الباب شرع في ذكر شرك المقاصد، فبدأ بذكر الذبح لغير الله؛ لكثرة وقوعه^(٥).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أنه لما ذكر رَحْمَةُ اللَّهِ مَا يُتَبَرَّكُ به من الشجر والحجر؛ ذكر الذبح لغير الله تعالى؛ لأن من عادة أهل الابتداع وعباد الأصنام يُعقبون ذلك بالذبح لما يتبركون به أو يدعونه من دون الله تعالى^(٦)، فالباب الذي قبله اعتقاد في الآلهة نفسها أنها تجلب البركة، فهذا شرك، وهذا الباب والأبواب التي تليه في بعض

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٢).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٨).

(٣) ينظر: الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٩٤).

(٤) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٣٨).

(٥) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٧٨).

(٦) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٥٦٩/٢).

العبادات التي تُصرف لهذه الآلهة^(١).

مسألة: الذبح فيه شيئان مهمان، وهما نكتة هذا الباب وعقدته:

الأول: الذبح باسم الله، أو الذبح بالإهلال باسم ما؛ **والثاني:** أن يذبح متقرباً لما يريد أن يتقرب إليه، فإذا: ثَمَّ التسمية، وثَمَّ القصد، وهما شيئان:

أما التسمية، فظاهر: أن ما ذكر عليه اسم الله فإنه جائز، وأن ما لم يذكر اسم الله عليه، فهذا مما أهْلَ لغير الله به؛ يعني: ذكر غير اسم الله عليه، فالتسمية على الذبيحة من جهة المعنى: استعانة، فإذا سَمَى الله: فإنه استعان في هذا الذبح بالله جَلَّوَعَلَا؛ لأن الباء في قولك: باسم الله؛ يعني: أذبح متبركاً، ومستعيناً بكل اسم لله جَلَّوَعَلَا أو بالله جَلَّوَعَلَا الذي له الأسماء الحسنى، فجبهة التسمية إذا جهة استعانة؛ **وأما القصد:** فهذه جهة عبودية ومقاصد، فمن ذبح باسم الله، لله كانت الاستعانة بالله، والقصد من الذبح أنه لوجه الله تقرباً لله جَلَّوَعَلَا.

فصارت الأحوال عندنا أربعة:

- ١- أن يذبح باسم الله، لله، فهذا هو التوحيد.
- ٢- أن يذبح باسم الله لغير الله، وهذا شركٌ في العبادة.
- ٣- أن يذبح باسم غير الله لغير الله، وهذا شركٌ في الاستعانة، وشركٌ في العبادة أيضاً، والعبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله.
- ٤- أن يذبح بغير اسم الله، ويجعل الذبيحة لله، فهذا شركٌ في الربوبية

(١) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (٩٨).

فضابط الشرك في الذبح لغير الله: أن يتقرب بإراقة الدم لغير الله، أو يذكر غير اسم الله على الذبيحة^(٢)؛ فالذبح على أربعة أقسام^(٣):

القسم الأول: وهو الذبح المشروع، بأن يكون هناك تسمية بالله مع القصد لله جَلَّ وَعَلَا وحده، وهذا هو التوحيد، وهو العبادة، فالواجب أن يذبح لله: قصداً وتقرباً، وأن يُسمي الله جَلَّ وَعَلَا على الذبيحة: فإن لم يسم الله جَلَّ وَعَلَا، وترك التسمية عمداً فإن الذبيحة لا تحل؛ وإن لم يقصد بالذبيحة التقرب إلى الله جَلَّ وَعَلَا ولا التقرب لغيره، **وإنما ذبحها لأجل أضياف عنده أو لأجل أن يأكلها**، يعني: ذبحها لقصد اللحم، ولم يقصد بها التقرب: فهذا جائز، وهو من المأذون فيه؛ لأن الذبح لا يُشترط فيه أن ينوي الذابح التقرب بالذبيحة إلى الله جَلَّ وَعَلَا؛ ولأنه سَمَّى وقال باسم الله، ولم يذبح لغير الله، فليس داخلاً في الوعيد، ولا في النهي، بل ذلك من المأذون فيه، فالواجب: أن يذكر اسم الله على الذبيحة، وأن يكون قصد الذابح بها: التقرب إلى الله إن كان قد نوى بها تقرباً، وهذا مثل ما يذبح من الأضاحي أو يذبح من الهدى مما يذبحه المرء تعظيماً لله جَلَّ وَعَلَا مما أمر به شرعاً، فهذا الذي تذبحه لله: تقصد التقرب به إليه

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٠). وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٤٢٢).

(٢) الأجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١/٩١).

(٣) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤١)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

سبحانه، وهذا من العبادات العظيمة التي يحبها الله جَلَّوَعَلَا، وهي: عبادة النحر والذبح.

والقسم الثاني: ما كان القصد فيه لغير الله وذكر عليه اسم الله جَلَّوَعَلَا، وهذا الذبح ممنوع، وهو شرك أكبر؛ بأن يذبح باسم الله، ويقصد بذلك التقرب لغير الله، فيقول مثلاً: باسم الله، وينحر الدم، وهو ينوي بإزهاق النفس، وإيراقه الدم التقرب لهذا العظيم المدفون، أو لهذا النبي، أو لهذا الصالح، فهذا وإن ذَكَرَ اسم الله، فإن الشرك حاصل من جهة: أنه أراق الدم تعظيماً للمدفون، وتعظيماً لغير الله، ويدخل في ذلك أيضاً: أن يذكر اسم الله على الذبيحة، أو على المنحور، ويكون قصده بالذبح أن يتقرب به للسلطان أو للملك أو لأمير ما، كما يحدث عند بعض الناس إذا أرادوا أن يعظموا ملكاً قادماً، أو أميراً، أو سلطاناً، أو شيخ قبيلة، فإنهم يستقبلونه بالجمال، أو بالبقر، أو بالشيء، ويذبحونها في وجهه، فيسيل الدم عند إقباله، فهذا الذبح وإن سَمَّى الله عليه، فإن الذبيحة قُصد بها غير الله جَلَّوَعَلَا، ولذا أفتى العلماء بتحريمها؛ لأن فيها إراقة دم لغير الله جَلَّوَعَلَا، فلا يجوز أكلها، ومن باب أولى: لا يجوز تعظيم أولئك بمثل هذا التعظيم؛ لأن إراقة الدم إنما يُعظَّمُ به الله جَلَّوَعَلَا وحده؛ لأنه سبحانه هو الذي يستحق العبادة والتعظيم بهذه الأشياء وحده، فهو الذي أجرى الدماء في العروق سُبْحَانَهُوَعَلَى، وهذه الصورة، وهي: أن يذبح لسلطان ونحوه، لم يطلق بعض العلماء القول عليها بأنها شرك، وإنما قال: تحرم؛ لأجل أنه قد لا يقصد بذلك تعظيم المذبح له كتعظيم الله جَلَّوَعَلَا^(١)، وبعض

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٣).

العلماء أطلق القول بأنها شرك^(١).

وقد أورد **صاحب التيسير** مسألة الذبح عند استقبال السلطان، فقال: «قال النووي: وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحابنا أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرّباً إليه؛ أفتى أهل بخارى بتحريمه؛ لأنه مما أهل به لغير الله. قال الرافعي: هذا إنما يذبحونه استبشاراً بقدومه، فهو كذبح العقيقة لولادة المولود. قلت: **إن كانوا يذبحونه استبشاراً كما ذكر الرافعي، فلا يدخل في ذلك؛ وإن كانوا يذبحونه تقرّباً إليه فهو داخل في الحديث**»^(٢)، فالذبح لطلعة السلطان إن كان فرحاً بعودته من طول غيبة لمرضٍ أو نحوها، فهذا لا يكون من هذا الجنس، وإن كان يُذبح تقرّباً إليه فهو مما يدخل في قوله: **(لعن الله من ذبح لغير الله)**^(٣)؛ فإن قصد بها التقرب والتعظيم، فإنه شرك أكبر، وتحرم هذه الذبائح^(٤)، وعلامة ذلك: أننا نذبحها في وجهه ثم ندعها؛ أما لو ذبحناها

(١) جاء في حاشية ثلاثة الأصول، عبدالرحمن بن قاسم (٤٥): «دَلَّ الحديث على أن الذبح عبادة؛ لأن الله لعن من صرفه لغيره، والعبادة كلها مختصة بالله، فإذا صرفها أحد لغير الله بأن: ذبح للأصنام أو للقبور المعبودة من دون الله التماساً لشفاعته أربابها، أو للزيران، أو للزهرة، أو **لقدوم سلطان**، أو نحو ذلك فهو مشرك كافر».

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤٢٤).

وجاء في الدر النضيد، سليمان الحمدان (١٠٠): «وإني لأعجب من كلام الرافعي، وقياسه **الذبح للسلطان تقرّباً إليه وتعظيماً له عند قدومه الذي هو شرك أكبر** على العقيقة التي هي سنة نبوية، وأعجب منه موافقة الشارح له على ذلك، وهذا القياس إنما يصح لو كانت العقيقة مشروعة عند وضع المولود، وهي إنما تشرع في اليوم السابع من الولادة فما بعده».

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (١٨٦)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢١٤).

له إكرامًا وضيافة، وطُبخت، وأُكلت فهذا من باب الإكرام، وليس بشرك^(١).

وذهب بعض العلماء إلى القول بالتحريم مطلقًا؛ سدًا لذريعة الشرك، **قال الشيخ ابن باز** تعليقًا على ما نقله صاحب التيسير: «وظاهر قصده أن الذبيح لا يُقصد به غير الله، وإنما هو من باب الاستبشار والفرح بقدمه، وهذا ليس بجيد، فقول أهل بخارى أولى وأظهر، سدًا لباب الشرك، فمهما كانت الحال، فالواجب أن يُسدَّ هذا الباب، فمنعه أولى، سواء كونه استبشارًا أو كونه تعظيمًا، والغالب عليهم إنما هو التعظيم طلبًا للدنيا، فيفعلونه تعظيمًا وطلبًا، لأجل أن يكافؤوا على هذا بالمال، وهذا الغالب على الناس»^(٢)، فما يُذبح تعظيمًا لمخلوق وتحية له عند نزوله ووصوله المكان الذي يستقبل به، كالسلطان ونحوه، **هذا الذبيح لا يخلو من حالتين:**

الأول: أن يذبح للقدام **تقربًا له**، فهذا شرك أكبر.

والثاني: أن يذبح **تقربًا لله** عند قدمه وإقباله، ويستقبله بذلك، فهذا **بدعيٍّ ومحرم^(٣)**.

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢١٤). جاء في الدر المختار (٦/ ٣٠٩): «الذبيح لقدم الأمير، ونحوه كواحد من العظماء يحرم؛ لأنه أهل به لغير الله، ولو ذكر اسم الله تعالى، ولو ذبح للضيف لا يحرم؛ والفارق أنه إن قدمها ليأكل منها كان الذبيح لله والمنفعة للضيف أو للوليمة أو للريح، وإن لم يقدمها ليأكل منها بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فتحرم».

(٢) شرح تيسير العزيز الحميد، للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (٢/ ٢٦٨).

(٣) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٣٧).

وجاء في المفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٨٤): «ما ذبح بدعةً، كالذبح في الموالد، وعند طلعة السلطان، وعند القبور تقربًا إلى الله تعالى، بإكرام أهلها أو من يقصدها **فهذا محرم**؛ لكونه على خلاف الشرع، وذريعة إلى الشرك ودعاء المسألة».

فالذبح للسلطان ونحوه بأن يكون الذبح في مقدمه، وأن يُراق الدم لقدمه وبحضرته، هذا إذا كان على جهة التقرب والتعظيم فهو شرك أكبر بالله جلَّ وعَلَا؛ لأنه ذبح وأراق الدم تعظيمًا للمخلوق وتقرُّبًا إليه؛ وإذا لم يذبح تقرُّبًا وتعظيمًا، وإنما ذبح لغاية أخرى مثل الإرضاء، فهذا محرَّم؛ لأنه لم يخلُص من أن يكون لغير الله، ولأن فيه مشابهة لأهل الشرك فيما يذبحونه تقرُّبًا وتعظيمًا، فالذبيحة لا تجوز، والأكل منها حرام؛ لأنها لم تُذبح لله وإنما ذبحت لغيره، فالذبح للسلطان ونحوه عند قدمه إذا اجتمع فيه التعظيم والقربة صار شركًا أكبر، وإذا وجد التعظيم دون التقرب فلا يكون شركًا أكبر، وإنما يكون شركًا أصغر، وفي بعض الحالات يكون محرَّمًا، وعلى كل حال فالذبيحة ميتة لا يحل أكلها، وصاحبها ملعون على كل حال، وفعله كبيرة من كبائر الذنوب، والعلماء في جميع هذه الصور يمنعونها سدًّا للذريعة^(١).

والقسم الثالث: الذبح لغير الله قصدًا وتسميةً، وهذا الذبح ممنوع، وهو شرك أكبر، وهو ما كانت فيه التسمية لغير الله والقصد لغير الله، وهو شرك أكبر، مثاله: أن يذكر غير اسم الله على الذبيحة، وأن يقصد بها غير الله جلَّ وعَلَا، فيقول مثلاً: باسم المسيح، ويحرك يده، ويقصد بها التقرب للمسيح، فهذا الذبح جمع شركًا في الاستعانة، وشركًا في العبادة، ومثله: الذين يذبحون باسم البدوي، أو باسم الحسين، أو باسم السيدة زينب، أو باسم العيدروس، أو باسم المرغيناني، أو غيرهم من الذين توجَّه إليهم بعض الخلق بالعبادة،

(١) الأجوبة والبحوث والمدارسات المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (١/٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦).

فيذبح باسمهم ويقصد بذبحه هذا المخلوق؛ وينوي حين ذبح أن يريق الدم تقرباً لهذا المخلوق، فهذا الشرك جاء فيه من جهتين:

الجهة الأولى: جهة الاستعانة.

والجهة الثانية: جهة العبودية والتعظيم، وإراقة الدم لغير الله جَلَّوَعَلَا.

والقسم الرابع: ما كان القصد فيه لله وذكر عليه اسم غيره، بأن يذبح باسم غير الله ويجعل ذلك لله جَلَّوَعَلَا، وهذا نادر الوقوع وربما يحصل، كمن يذبحون لمعظميهم: كالدوي، أو العيدروس، أو الشيخ عبد القادر، أو غيرهم، فينوون بذلك الذبح التقرب إلى الله جَلَّوَعَلَا، وهذا أيضاً من الشرك الأكبر على الصحيح من أقوال أهل العلم؛ لأنَّ ذَكَرَ اسم الله عَزَّوَجَلَّ على الذبيحة عبادة، فإذا ذكر اسم غيره فقد صرف العبادة لغير الله ^(١).

وسياقي أقسام أخرى يكون الذبح فيها مذموماً، لكن لمعنى خارج عن الذبح: كأن يذبح في مكان يذبح فيه لغير الله، كما سيأتي في الباب التالي، فالمنع لا لأجل الذبح نفسه إنما لأمر خارج، هذه هي أقسام الذبح من حيث المشروعية ومن حيث المنع ^(٢).



(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، د.

خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رحمه الله: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ، ﴿الْآيَةُ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣)﴾].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة أربعة أدلة، فذكر آيتين وحديثين، وهذه الآية هي الدليل الأول، وفيها: يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن يُخبر الذين عبدوا معه غيره، بأن صلاته ونسكه ومحياه ومماته لله رب العالمين، لا شريك له، فكما أنهم قد علموا أنه سبحانه هو رب العالمين، فليعلموا أنه المعبود وحده^(١)، أي: ﴿قُلْ﴾ يا أيها النبي لهؤلاء المشركين، الذين يعبدون غير الله، ويذبحون لغيره: ﴿إِنْ صَلَاتِي﴾؛ يعني: الصلاة المعروفة التي يتعبد بها المسلم لله، ﴿وَنُسُكِي﴾؛ أي: ذبحي، وقيل: معناه: تعبدي، وهذا يدخل فيه الذبح وغيره^(٢)، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾؛ أي: ما أحيا عليه وما أموت عليه، من

(١) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيميمي (٢/ ٥٦٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١١٧).

والنسك في اللغة: العبادة، وفي الشرع: ذبح القربان. فهل تحمل هذه الآية على المعنى اللغوي أو على المعنى الشرعي؟
ما جاء في لسان الشرع يحمل على الحقيقة الشرعية، كما أن ما جاء في لسان العرف، فهو محمول على الحقيقة العرفية، وفي لسان العرب على الحقيقة اللغوية، وعلى هذا، فيحمل النسك في الآية على المعنى الشرعي، وقيل: تحمل على المعنى اللغوي، لأنه أعم، فالنسك: العبادة، كأنه يقول: أنا لا أدعو إلا الله، ولا أعبد إلا الله، وهذا عام للدهاء والتعبد. وإذا حملت على المعنى الشرعي، صارت خاصة في نوع من العبادات، وهي: الصلاة، والنسك، ويكون هذا كمثال، فإن الصلاة أعلى العبادات البدنية، والذبح أعلى العبادات المالية؛ لأنه على سبيل التعظيم لا يقع إلى قرية، هكذا قرر شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة، ويحتاج إلى مناقشة في مسألة أن القربان أعلى أنواع العبادات المالية، فإن الزكاة لا شك أنها أعظم، وهي عبادة مالية، وهناك رأي ثالث يقول: إن الصلاة هي الصلاة المعروفة شرعاً، =

الإيمان والعمل الصالح ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، خالصاً لوجهه ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ في شيء من ذلك، ولا في غيره من أنواع العبادة^(١).

ففي هذه الآية جمع بين عبادة بدنية، وهي: الصلاة، وعبادة مالية، وهي: الذبح، فكأن المعنى: أن بدنك، ومالك، وما يصدر منك من الأقوال والأفعال، كلها لله وحده^(٢)؛ فدلّت الآية على أن أقوال العبد وأفعاله الظاهرة والباطنة لا يجوز صرف شيء منها لغير الله، ومن صرف منها شيئاً لغير الله فقد أشرك، والقرآن كله يدل على ذلك^(٣).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ﴾: (إِنَّ) من المؤكّدات، ومجيء التأكيد في الجمل الخبرية يفيد: أن من خوطب بذلك مُنكّر لهذا الأمر، أو مُنزّل منزلة المُنكّر له، ولهذا يكون الاستدلال بهذه الآية على التوحيد من جهة أنها خوطب بها من يُنكر أن الصلاة لله وحده استحقاقاً، وأن الذبح لله وحده استحقاقاً، وهم المشركون؛ فدلّ على أن هذه الآية في التوحيد، وأن الذبح يجب أن يكون لله جَلَّ وَعَلَا، وأن الذبح لغيره مخالف لما يستحقه الرب جَلَّ وَعَلَا، فهذه الآية بما اشتملت عليه من هذه الألفاظ الأربعة دلّت على توحيد الإلهية، وعلى توحيد الربوبية، فقلوه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: يدلّ على توحيد العبادة، وقوله: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: يدلّ على توحيد الربوبية، واللام في قوله: (لِلَّهِ) إذا أرجعتها للأولين وهما: الصلاة والنسك، كان معناها: الاستحقاق،

= والنسك: العبادة مطلقاً، ويكون ذلك من عطف العام على الخاص. انتهى ملخصاً من القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢١٥).

(١) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (٩٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (١٨٦).

(٣) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٣٧).

وإذا أرجعتها للأخير كان معناها: الملك، ولهذا يقول أهل التفسير هنا: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ لله استحقاقاً، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ لله ملكاً وتديباً وتصرفاً^(١).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١١٢) لَا شَرِيكَ لَهُ، فيه وجه استدلال ثالث على التوحيد؛ حيث قال: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾، يعني: فيما مرّ؛ أي: لا شريك له في الصلاة والنسك؛ فلا يُتَوَجَّه بالصلاة والنسك إلى أحد مع الله جَلَّوَعَلَا أو من دونه، وكذلك لا شريك له في ملكه للمحيا والممات، بل هو المتفرّد سبحانه بأنواع الجلال، وأنواع الكمال، وهو المستحق للعبادة^(٢)؛ فنبّه إلى الإخلاص بقوله: ﴿لِلَّهِ﴾، ونُبّه إلى براءته من الشرك بقوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾، فهو تأكيدٌ للإخلاص بالبراءة من الشرك، وذكر ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ لبيان موجب الإخلاص، وأن الذي حمل العبد على إخلاص ذبحه لله، أن الله هو ربّ العالمين؛ أي: الذي يستحق أن يكون معبوداً له سبحانه^(٣)؛ ثم قال تعالى: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، أي: أمرني الله تعالى بذلك، وهو الإخلاص؛ وإذا كان الله تعالى قد أمر نبيه بذلك، فالأمة مأمورة بذلك أيضاً؛ فهي تتقرب إلى الله بالصلاة، والذكاة، والمحيا، والممات، كل هذا لله رب العالمين لا شريك له^(٤).

ففي الآية دلائل متعددة على أن الذبح لغير الله شرك، كما هو بيّن عند التأمل؛ وفيها بيان العبادة، وأن التوحيد مُنافٍ للشرك مُضادٌّ له^(٥)؛ فيكون وجه

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٦).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٢٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٤١٧).

مطابقة الآية للترجمة: أن الله تعالى تعبّد عباده، بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبّدهم بالصلاة، وغيرها من أنواع العبادة، فإن الله أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له، دون كل ما سواه، فإذا تقرب إلى غير الله بالذبح أو غيره من أنواع العبادة فقد جعل الله شريكاً في عبادته، وهو ظاهر في قوله: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾؛ حيث نفى أن يكون لله تعالى شريك في هذه العبادات ^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنها تدل على أن الذبح لغير الله شرك ^(٢)؛ حيث دلت الآية على أن الذبح عبادة عظيمة؛ ولذلك جاءت مقترنة بالصلاة، وإذا ثبت أنها عبادة فصرفها لغير الله شرك أكبر، كما أن صرف الصلاة وغيرها من العبادات لغير الله شرك أكبر ^(٣)، فالآية صريحة في أن الذبح لله، والصلاة لله، فلو صلى لغير الله صار بذلك كافراً، فكذلك متى ذبح لغير الله صار كافراً ^(٤)، فيكون مما أفادته هذه الآية: وجوب إفراد الله عزّ وجلّ بالذبح، أما ذبائح القرية فلا بدّ من إفراد الله عزّ وجلّ بها قصداً وتسمية، وأما ذبائح اللحم فلا بد من إفراد الله عزّ وجلّ بها تسمية ^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَسُكِّي﴾، مع قوله: ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ فالنسك: الذبح، وكونه لله

(١) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٦٦).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٩٤).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٣٦).

(٤) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (١٨٦).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

يدلُّ على أنه عبادة له، فجَعَلَهُ لغيره شرك أكبر^(١)، فالشاهد من هذه الآية: أن الذبح لا بُدَّ أن يكن خالصاً لله^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]].

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب؛ ومراد المصنف من إيراد الآية: أَنَّ النحر، يعني: الذبح: عبادة لله جل وعلا؛ لأن الله أمر به، وقرنه بالصلاة، فيكون صرفه لغير الله شركاً أكبر^(٣).

والفاء في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ للسببية، وهي معطوفة على قوله في أول السورة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، والمعنى: أنه بسبب ذلك: اشكر الله جَلَّوَعَلَا بتوحيده، بأن صلَّ لِرَبِّكَ الذي أعطاك الخير الكثير، وتقرَّب إليه بالنحر؛ لأن الخير الذي حصل لك إنما أسداه الله جَلَّوَعَلَا وحده^(٤)، فاجعل نحرَكَ لله كما أن صلاتك له؛ فأفادت هذه الآية الكريمة أن النحر من العبادة، ولهذا أمر الله به، وقرنه بالصلاة^(٥)، فالله جَلَّوَعَلَا أمر في هذه الآية بالصلاة وأمر بالنحر، وإذا أمر به فهو داخل في حد العبادة؛ لأن العبادة: (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة)،

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح

كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢١٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٦١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٧)؛ والقول المفيد على كتاب

التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٢٢٠).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢٢٠).

فأمره جَلَّوَعَلَا بالصلاة دليلٌ على أنها محبوبة لديه، وأمره سبحانه بالنحر دليل على أنه محبوب له، ومرضي، فتكون الصلاة والنحر إداً عبادة لله جَلَّوَعَلَا؛ وعلى التعريف الآخر: أن العبادة: هي: (كل ما يَتَقَرَّب به العبد إلى الله جَلَّوَعَلَا ممثلاً به الأمر والنهي): يكون النحر عبادة أيضاً؛ لأنه يُعْمَل تقرباً إلى الله جَلَّوَعَلَا بامثال الأمر الوارد فيه^(١)؛ وإذا كان النحر عبادة، عُلِم أن صرفه لغير الله شرك، كما لو صرف الصلاة^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أن النحر عبادة يجب صرفها إلى الله تعالى، ومن صرفها لغيره فهو مشرك^(٣)؛ حيث إنها دلت على أن التقرب بالذبح لا يصح إلا لله؛ لأن الله تعالى قرن الذبح بالصلاة، وأمر بصرفهما كليهما له؛ فدلَّ على أن الذبح عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿وَأَنْحَرْ﴾، والنحر هو: الذبح؛ أي: اذبح لربك متقرباً إليه، ففيه أن الذبح عبادة لله، فإذا ذُبح لغيره صارت شركاً، فالذبح لغير الله شرك أكبر^(٥)، فالنحر عبادة لأن الله أمر به في قوله: ﴿وَأَنْحَرْ﴾، يعني: وانحر لربك،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١١٨).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٣٦)؛ والملخص في شرح كتاب التوحيد، الفوزان (٩٦).

(٤) ينظر: الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٠٦)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (١٤١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٢)؛ الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

فأصبح النحر والذبح لغير الله خارجاً عما أمر الله، فمن نحر أو ذبح لغير الله: فقد صرف العبادة لغيره جَلَّ وَعَلَا^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ]^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف ليبين أن الذبح لغير الله موجبٌ للطرد من رحمة الله تعالى^(٤)؛ وأنه مخرج من الملة، لأنه أ لما لعن من ذبح لغير الله؛ دلَّ على أن الذبح خاصٌّ بالله، فإذا كان خاصًّا بالله فجعله لغير الله شركٌ أكبر^(٥).

وقوله: «لَعَنَ اللهُ»: يحتمل أن يكون الجملة خبرية، وأن الرسول ﷺ يخبر أن الله لعن من ذبح لغير الله؛ ويحتمل أن تكون إنشائية بلفظ الخبر، أي: اللهم العن من ذبح لغير الله، والخبر أبلغ؛ لأن الدعاء قد يستجاب، وقد لا يستجاب^(٦)، فقوله: (لعن الله): إن كان وعيدًا، فهو يدلُّ على أن الذابح لغير

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٧).

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الأضاحي، باب: تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، برقم: (١٩٧٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٦١).

(٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢٢٢).

الله ملعون، واللعن هو: الطرد والإبعاد من رحمة الله، فإذا كان الله هو الذي لعنَ فيكون قد طردَ وأبعدَ هذا الملعون من رحمته الخاصة، أما رحمته العامة فهي تشمل المسلم والكافر، وجميع أصناف الخلق؛ وإن كان قوله: (لعن الله) دعاء عليه باللعن؛ فكأن النبي ﷺ قال ذلك؛ داعياً على من ذبح لغير الله جَلَّوَعًا باللعن، وهو الطرد والإبعاد من رحمة الله، وهذا يدلُّ على أن الذبح لغير الله من الكبائر، ومن المعلوم أن اقتران ذنب من الذنوب باللعن يدل على أنه من كبائر الذنوب، وهذا ظاهر من جهة: أن الذبح لغير الله شرك بالله يستحق صاحبه اللعنة والطرد والإبعاد من رحمة الله^(١)، فالذبح لغير الله جَلَّوَعًا من الكبائر الشركية، كما في الحديث: «أَلَا أُنبئكم بأكبر الكبائر: ثلاثاً»، قالوا: بلى يا رسول الله؟ قال: «الإشراك بالله»^(٢)، ففي هذا الحديث الذي أورده المصنف عن علي رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ حدَّثه بأربع كلمات)، وهذه الأربع كلها من الكبائر، وبعضها أشدُّ من بعض، ولذا بدأ بأشدّها، وهي: (الذبح لغير الله)؛ لأن الشرك أعظم الذنوب، ولهذا بدأ بها^(٣)؛ فبدأ به؛ لأنه شرك، والبقية معاصي من كبائر الذنوب^(٤).

وقوله: «من ذبح لغير الله»، عامٌ يشمل من ذبح بغيراً، أو بقرة، أو دجاجة،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٧).

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: ما جاء في شهادة الزور، برقم (٢٦٥٤)؛ وأخرجه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها، برقم (٨٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز ابن باز (١١٩).

(٤) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (٢٢٦/١).

أو غيرها، ويشمل: كل من سوى الله حتى لو ذبح لنبي، أو ملك، أو جنى، أو غيرهم^(١)، فاللام في قوله: (لغير الله)، معناها: أن من فعل ذلك من أجل غير الله تقرُّبًا إليه وتعظيمًا، فذبحَ لغير الله تقرُّبًا إلى ذلك الغير، وتعظيمًا له فهو مستحق لللعن^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلًا على غلظِ تحريمِ الذبح لغير الله؛ حيث إن فاعله أوَّل من يستحق لعنة الله^(٣)، فإن النبي ﷺ أخبر بلعن الله؛ أو دعا على من ذبح لغير الله، وهذا يشمل كل ذبحٍ مُحَرَّم: سواء كان الذبح لغير الله تسميةً وقصدًا، أو كان قصدًا دون تسمية، أو تسمية دون قصد^(٤)؛ فدلَّ الحديث على شدة الوعيد عليه، وأنه شركٌ، وصاحبه ملعون^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «لعن الله من ذبح لغير الله»، فلَعَنَهُ على ذلك يدلُّ على أنه من كبائر الذنوب، والشرك في خطاب الشرع من جملة الكبائر، فالذبح لغير الله شرك أكبر^(٦).

-
- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين (١/ ٢٢٢).
 - (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٨).
 - (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (٩٨).
 - (٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٥) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٨).
 - (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٢)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ، وَدَخَلَ النَّارَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ»، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ لَا يَجُوزُهُ»^(١) أَحَدٌ حَتَّى يَقْرَبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَقْرَبُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا. فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ؛ فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا لِلْآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ^(٢): مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ. فَضَرَبُوا عُنُقَهُ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٣)].

الشرح

هذا هو الدليل الرابع في الباب، وساق المصنف فيه حديث: (طارق بن

(١) في نسخة أسامة: [لَا يَجَاوِزُهُ].

(٢) في نسخة أسامة: [قال].

(٣) قال المصنف: (رواه أحمد)، وإطلاق العزو إليه يقتضي أن يكون في (المسند)، وهذا الحديث لم يروه الإمام أحمد في المسند، وإنما رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد (١٥)؛ ورواه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: السير، ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي، أيجيئونهم أم لا، ويكرهون عليه؟، برقم (٣٣٠٣٨)، وكلاهما رواه **موقوفًا** من رواية طارق بن شهاب، عن سلمان الفارسي، فالواقع هو: كون الحديث عند أحمد في «الزهد» مرويًا من حديث طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي من قوله. والمصنف ذكره من قول طارق بن شهاب **مرفوعًا**، ويحتمل أنه قلّد فيه ابن القيم في الجواب الكافي، في قوله (٧٦): «وقال الإمام أحمد: حدثنا معاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل الجنة في ذباب...»^١. هـ.

قال في النهج السديد (٦٨): «صحيح موقوفًا عن سلمان الفارسي»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح، وهو موقوف لفظًا، ومثله لا يُقال بالرأي فله حكم الرفع»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٧١): «صحيح موقوفًا»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٦٧): «صحيح موقوف على سلمان».

شهاب)، وهو ممن اختلف العلماء في ثبوت صحبته، وبعضهم أجرى الخلاف في ثبوت هذا الحديث بناءً على الاختلاف في صحبته، والصَّحِيحُ أنه لا دخل لصحبته في ثبوت هذا الحديث من عدمه؛ لأن: (طارق بن شهاب)، إِنَّمَا نقله ورواه عن سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الحلية»، وكما في كتاب «الزهد» للإمام أحمد، فالحديث صحيح موقوفاً على سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله ^(١)، وهناك من علَّل الحديث بأن سلمان أخذه عن بني إسرائيل ^(٢)؛ وأُجِيبَ عن ذلك بأن مثله لا يقال من قِبَل الرأي، فله حكم الرفع؛ لأنه خبر عن غيبٍ في حدوث هذه القصة، ووقوع الجزاء للرجلين بدخول أحدهما الجنة ودخول الآخر النار، والغيبُ لا يُخْبَرُ عنه إلا بوحي، فيكون قد تلقَّاه عن النبي ﷺ ^(٣)، وهذا الحديث جاء به المصنف ليبين أن الذبح لغير الله تعالى موجبٌ لدخول النار ^(٤)؛ وأن من ذبح لغير الله فقد خرج من ملة الإسلام، وأنَّ الشرك محرَّمٌ في

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) جاء في: «الضعيفة»، للألباني، (١٢ / ٧٢٢)، الحديث رقم (٥٨٢٩): «وبالجملة؛ فالحديث صحيح موقوفاً على سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إلا أنه يظهر لي أنه من الإسرائيليات التي كان تلقاها عن أسياده حينما كان نصرانياً».

وقال الشيخ ابن عثيمين في القول المفيد (١ / ٢٢٤): «في الحديث علتان:

الأولى: أن طارق بن شهاب اتفقوا على أنه لم يسمع من النبي ﷺ، واختلفوا في صحبته، والأكثر على أنه صحابي، فإذا قلنا: إنه صحابي، فلا يضرُّ عدم سماعه من النبي ﷺ، لأن مرسل الصحابي حجة؛ وإن كان غير صحابي، فإنه مرسل غير صحابي، وهو من أقسام الضعيف.

والثانية: أن الحديث معنعن من قبل الأعمش، وهو من المدلسين، وهذا آفة في الحديث، فالحديث في النفس منه شيء من أجل هاتين علتين.

ثم للحديث علة ثالثة، وهي: أن الإمام أحمد رواه عن طارق عن سلمان موقوفاً من قوله، وكذا أبو نعيم وابن أبي شيبة؛ فيحتمل أن سلمان أخذه عن بني إسرائيل».

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٦١).

جميع الشرائع^(١).

قوله: «دخل الجنة رجل في ذباب»، (في) هنا: للسببية، وليست للظرفية، أي: بسبب ذباب^(٢)، ومن أجل ذباب^(٣)؛ لأن (في) تأتي للتعليل^(٤)، والذباب هو اسم لكل ما إذا ذبَّ عاد، فكل شيء إذا ذبته عاد يُقال له: ذباب في اللغة، ومنه الذباب المعروف^(٥).

وقوله: «فقالوا لأحدهما: قَرَّب. قال: ليس عندي شيء أقرب»، فلم يعتذر بإنكار التقريب لهذا الصنم؛ وإنما اعتذر بأنه لا يملك ما يُقرب^(٦)، فلما عرفوا موافقته بالذبح لغير الله، واعتذر؛ طمعوا فيه وقنعوا منه بأيسر شيء، فقالوا له: «قَرَّب ولو ذبابًا»، لأن قصدهم موافقتهم على ما هم عليه من الشرك^(٧)؛ «فَقَرَّب ذبابًا»؛ أي: قتل ذبابًا تقرُّبًا للصنم، «فخلَّوا سبيله»، أي: تركوه وشأنه ولم يتعرَّضوا له بشيء^(٨).

وقوله: «فدخل النار»، الفاء هذه للتعقيب؛ أي: لترتيب الحكم على الوصف السابق، فهي تفيد السببية، فسبب دخوله النار؟ تقريبه الذباب لهذا الصنم^(٩)؛ لأنه قصَدَ غير الله بقلبه، وانقاد بعمله؛ فوجبت له النار^(١٠)؛ فقوله:

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٢٤).

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٣٠).

(٤) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٧٢).

(٥) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٥٥).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٠١).

(٨) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٤٢).

(٩) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(١٠) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٤).

(فدخل النار)؛ أي: دخل النار بسبب الذباب الذي قرَّبه إلى الصنم، وهذا محلُّ الشاهد من الحديث للباب؛ لأن قتل الذباب تقرُّبًا للصنم بمنزلة الذبح له، وهذا المُقَرَّب بالرغم من أنه حقيرٌ كان سببًا لدخول النار؛ لأنه صُرفَ لغير الله تعالى^(١)؛ وهذا فيه بيانٌ لعظمة الشرك ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار، فهذا لما قرَّب للصنم أرذل الحيوان وأخسه، وهو: الذباب، كان جزاؤه النار؛ لإشراكه في عبادة الله؛ إذ الذبح على سبيل القرية والتعظيم عبادة^(٢)، فمع أنه ذبح شيئًا حقيرًا لا يؤكل، لكن لما نوى التقرب به إلى هذا الصنم؛ صار مشرِّكًا، فدخل النار^(٣)، فإذا كان هذا فيمن قرَّب للصنم ذبابةً، فكيف بمن يستسمن الإبل والبقر والغنم ليتقرب ينحرها وذبحها لمن كان يعبدُه من دون الله من ميت أو طاغوت أو مشهد أو شجر أو حجر أو غير ذلك^(٤).

وقوله: «وَقَالُوا لِلْآخِرِ: قَرَّبَ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَضَرَبُوا عُنُقَهُ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ»، وعدم أخذه بالرخصة يحتمل أمرين:

الأول: أن شريعتهم ليس فيها عذر بالإكراه، ولهذا لم يأخذ بالرخصة ويتخلَّص من شرِّ شهيم.

والثاني: يحتمل أنه ترك الرخصة، وأخذ بالعزيمة؛ لقوة إيمانه وبقينه، فقتلوه^(٥).

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٤٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٣٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٢٥).

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٤).

(٥) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٤٣).

وهذا الحديث يُبين مقصود المصنف فيه: أنَّ التقرب بالذبح أو بأي شيء ولو كان حقيراً لغير الله على وجه التعبد؛ فإنه من الشرك، فهذا لما قتل الذباب، وقرب الذباب تعبدًا وقع في الشرك فدخل النار، والآخر لما امتنع من ذلك وحقّق التوحيد فلم يقرب لأحد، ولم يصرف لأحد دون الله شيئاً من العبادة، وقُتِل من أجل ذلك كانت عاقبته الجنة^(١)؛ فتقريب الذباب يكون بإزهاق نفسه، وهذا وجه مناسبة إيراد هذا الحديث تحت هذا الباب الذي فيه بيان حكم من ذبح لغير الله، فإذا ذبح لغير الله من الذبائح ولو أحقر الأشياء، فإنه يستوجب النار إن لم يتب من ذلك بالإسلام^(٢)؛ فدلّ الحديث على أن التقريب للصنم بالذبح كان سبباً لدخول النار، وذلك أن ظاهر المعنى يدلُّ على أن من فعله كان مسلماً^(٣) قبل تقريب الذباب؛ لأنه لو كان كافراً لم يقل: دخل النار في ذباب^(٤)، وأنه دخل النار بسبب ما فعل، وهذا يدلُّ على أن الذبح لغير الله شرك أكبر؛ لأن ظاهر قوله: (دخل النار)؛ يعني: استوجبها مع مَنْ يخلد فيها، وإذا كان تقريب هذا الذي لا قيمة له، وهو الذباب سبباً في دخول النار، فإنه يدل على أن من قرب ما هو أبغ وأعظم منفعة عند أهله وأغلى، أنه سبب أعظم لدخول النار^(٥).

وذهب بعض أهل العلم إلى تضعيف هذا الحديث واستنكاره؛ لأن هذا

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٤٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٨).

(٤) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٠٢).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٨).

الرجل في الحديث إن كان تقديمه الذباب للصنم إنما قَدَّمه عبادة له وتعظيمًا، فهو في هذه الحالة لا يكون مسلمًا، بل هو مشرك؛ وإن كان فعل ذلك خوفًا من القتل، فهو في هذه الحالة لا تجب له النار؛ فاستشكلوا كونه دالًّا على أن من فعل هذا الفعل يدخل النار مع أنه مُكره.

وأجيب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن الذي يظهر أنه غير مكره؛ لأنه اعتذر بأنه لم يجد ما يذبحه ويقربه، فقولهم هنا: **(قَرَّب)**؛ يعني: اذبح تقربًا؛ وهذا يدلُّ على أنهم لم يكرهوه على هذا الفعل؛ لأن ظاهر قوله: **(لا يجوزُه أحد)**؛ يعني: أنهم لا يأذنون لأحد بمجاوزته عن ذلك الطريق حتى يُقرب، وهذا ليس إكراهًا؛ إذ يمكنه أن يرجع من حيث أتى، ولا يجوزُ ذلك الموضع، ويتخلص من أذاهم، فهذا يدلُّ على أن الإكراه بالفعل لم يحصل من أولئك، فلا يدخل هذا في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ لأنه ليس في الحديث دلالة كما هو ظاهر على حصول الإكراه؛ فهذا الرجل كان قاصدًا لهذا الذبح غير مبالٍ بحرمة، فهو غير مكره.

كما يدل لذلك قوله الأول: (ليس عندي شيء أقرب)، فامتناعه عن الذبح أولاً كان سببه عدم الملك، وليس كونه شركًا؛ ولكان أولى به أن يرجع أدراجه لأنهم إنما منعوا مجاوزة الصنم لمن لم يذبح، ولم يخيروه بين قتله وبين ذبحه للقربان.

والثاني: على فرض كونه مكرهًا؛ بدلالة قتلهم لأحد الرجلين، وأن معنى

قوله: **(لا يجوزُه أحد)**؛ يعني: أنه لا يجوزُه حتى يُقرب أو يقتل، وأن هذا عُلِمَ بالسياق فصار ذلك نوع إكراه؛ فقد أجاب بعض العلماء عن هذا الإشكال: بأن هذا الحديث على هذا القول وما فيه من عدم إعدار المكره، ولو بالقتل كان في شرع من قبلنا، وأما رفع الإكراه، أو جواز قول كلمة الكفر، أو عمل الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان فهذا خاص بهذه الأمة.

وعلى الجواب الأول، وهو أن السياق ليس فيه ما يُعيّن أنهم هددوه بالقتل، فلماذا قتلوا الذي لم يُقرب شيئاً؟ فالجواب: أنهم ربما قتلوا الذي لم يُقرب شيئاً؛ لأنه أهان صنمهم بقوله: (ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عزَّجَل)، فهو إما أن يحمل على أنه فيمن كان قبلنا، فلا وجه إذاً لدخول الإكراه؛ أو يحمل على أنهم لم يكرهوه حين أراد المجاوزة، ولكن قتلوه لأجل قوله: (لم أكن لأقرب لأحد شيئاً دون الله عزَّجَل)^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دَلَّ على أن الذبح عبادة، وأن صرفه لغير الله شرك^(٢).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: **«فَقَرَّبْ ذَبَابًا، فخلوا سبيله؛ فدخل النار»**؛ أي: ذبح لصنمهم ذباباً

(١) ينظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٤٩)؛ وبغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (١٤٦)؛ والتوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٧١)؛ والتنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز الراجحي (١٣٥).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٠).

على وجه القربة؛ فدخل النار، وهذا الجزاء بالدخول في النار يدل على كون ما فعله محرماً، وأنه من الشرك بالله، لأنه تقرب به لغيره والأصل أن ما يفعله العبد قربة يكون لله وحده^(١).

والخلاصة:

أن هذا الباب، وهو قوله: **(باب ما جاء في الذبح لغير الله)** ظاهر في الدلالة على أن التقرب لغير الله؛ تقرباً وتعظيماً، فهو مشركٌ الشرك الأكبر المخرج من الملة^(٢).



(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦٣)؛ الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾].

وهو الشاهد من الآية^(١)، فلما قرن الصلاة -وهي عبادة- بالنسك، وهو الذبح؛ عُلِمَ أنه عبادة كذلك، وأنَّ صرفه لغير الله شرك أكبر^(٢)، وقد سبق ذلك في أول الباب^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾].

أي: أخلص لربك صلاتك ونحرك، والشاهد قوله: (وانحر)؛ فلما أمر بإخلاصه لله وقرنه بالصلاة دلَّ على أنه عبادة^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: الْبَدَاءُ بِلَعْنَةٍ مِّنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ].

يعني: في حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وبدأ بلعن من ذبح لغير الله في الحديث؛ لكونه أعظم الذنوب^(٥)، لأنه من الشرك، والله جَلَّ وَعَلَا إذا ذكر الحقوق يبدأ أولاً بالتوحيد؛ لأن حق الله أعظم الحقوق^(٦)، فبدأ في الحديث بهذه المسألة قبل غيرها؛ لأنها أعظم ما استحقَّ عليه الإنسان اللعن في هذه المذكورات، فبدأ بها قبل غيرها^(٧)، وهذا ظاهر ففي أكثر الآيات والأحاديث الواردة في الذنوب يُبدأ بأعظمها؛ فنبه المصنف هنا أن البداءة بلعن من ذبح

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٠٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٢٥).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٢٥).

(٧) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

لغير الله دالةً على أنه أعظم تلك الكبائر، وهذا موافق لكونه شرًّا أكبر، فيوافق الآيات والأحاديث التي فيها البداءة بالشرك^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَيْ الرَّجُلِ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ].

أي: إما مباشرة أو تتسبب إلى ذلك^(٢)، ولعن الرجل للرجل له معنيان: **الأول:** الدعاء عليه باللعن، **والثاني:** سبُّه وشتمه؛ لأن الرسول ﷺ فسَّره في الحديث بقوله: «يسبُّ أبا الرجل فيسبُّ أباه، ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه»^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللهِ^(٤)، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ].

عرَّف المصنف هنا معنى المُحَدِّث، على رواية كسر الدال وهي الأشهر والمعروفة، وفسَّره^(٥) بقوله: (وهو: الرجل يُحَدِّثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللهِ)؛ أي: مثلُ حد زنا أو سرقة، وقوله: (فيلتجئ إلى من يجيره من ذلك)؛ أي: يمنعه من أن يقام عليه الحدُّ^(٦) بجاهه، أو بقوته وسلطانه، أو بجنوده، أو بغير ذلك^(٧).

(١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٤٦).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٢٥).

(٤) في نسخة أسامة: [يجب فيه حق الله].

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، الهويسين (١٠١)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٣٧).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٧) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ١٧٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ مِنَ الْأَرْضِ وَحَقِّ جَارِكَ، فَتُغَيِّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ].

أي: علاماتِ حُدُودِها، وهذا من ظَلَمِ الأرض الذي ورد فيه الوعيد^(١).

وقد فُسِّرَ المصنف المراد بتغيير منار الأرض، بأنها: المراسيم التي تفرق بين حق الجيران من الأرض، ويظهر أنها هي تشمل ما كان بينه وبين جاره أو بينه وبين السوق مثلاً؛ لأن الحديث عام^(٢)، فلا فرق بين أن يكون الحق حق الجار حقاً خاصاً أو حقاً عاماً، فكله يدخل في اللعن، الحق الخاص مثل أن يكون مُلْكاً لشخص معين، والحق العام أن يكون لعموم المسلمين مثل: الطرقات وشبهها، فإنه لا يجوز التغيير في هذا، ويدخل في ذلك تغيير العلامات التي يستدل بها على الأماكن والطرق^(٣)، فمن أخذ حق جاره فهو ملعون، ومن غيَّرَ الأعلام التي يهتدي بها المسافرون في الطرقات فهو ملعون أيضاً، لأنه يتسبب في إضلال الناس^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ، وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي^(٥) عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ].

يعني: أن الحديث فيه لعن أهل المعاصي، وليس فيه لعن المعين^(٦)؛ أي:

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٢٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٣٧).

(٥) في نسخة دغش: [المعصية].

(٦) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان

أَنَّ لعن أهل المعاصي على سبيل العموم جائز كما في هذا الحديث وأمثاله، وأما لعن المعين ففيه خلاف، فمن العلماء من أجازوه، ومنهم من منع منه، وصفته: أن يقول لمن يراه يسرق مثلاً: لا تسرق لعنك الله^(١)، وهذا واضح؛ فإن كل ما ورد فيه اللعن في السنة إنما ورد اللعن فيه على وصف لا على شخص، وفرق بين لعن الأوصاف ولعن الأشخاص، فلعن الأوصاف يوجب التحذير منها وثبوت العقوبة لكل من اتصف بهذا الوصف، ولذلك فالأحسن في اللعن أن يكون لعناً للأوصاف التي لعنها الله ورسوله، أما الأشخاص فليحذر الإنسان من ذلك^(٢)، فإذا رأيت من آوى محدثاً، فلا تقل: لعنك الله، بل قل: لعن الله من آوى محدثاً على سبيل العموم، والدليل على ذلك أن النبي ﷺ لما صار يلعن أناساً من المشركين من أهل الجاهلية بقوله: «اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً» نهي عن ذلك بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾، وكان المصنف رحمه الله قال: الأصل عدم جواز إطلاق اللعن، فجاء هذا الحديث لاعناً للعموم، فيبقى الخصوص على أصله، لأن المسلم ليس بالطعان ولا باللعان، والرسول ﷺ ليس طعاناً ولا لعاناً، ولعل هذا وجه أخذ الحكم من الحديث، وإلا، فالحديث لا تفريق فيه^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [الثامنة: هذه القصة العظيمة، وهي قصة الذباب].

أي: لكونها صارت سبباً لدخول أحدهما النار والآخر الجنة^(٤)، فالشاهد

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٢).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٢٦).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٢).

فيها بالنسبة للباب عظم وخطورة الذبح لغير الله، من جهة أن أحدهما قَرَّب ذبابة فكان ذلك سبباً في دخوله النار^(١)؛ فهذا الرجل الذي ذبح الذباب كان مؤمناً فدخل النار بذبحه الذباب؛ لأنه لو كان كافراً لدخل النار بكفره، لا بذبح الذباب، فدلَّ على أن الشرك الأكبر يُخرج من الملة، ولو كان شيئاً يسيراً^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذَّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ].

أي: لم يقصده قبل أن يطلبوا منه، فلما خاف من شرهم تقرب حينئذ بذلك الذباب تخلصاً منه، وليس معناه أنه لم يقصده مطلقاً، إلا إن قيل: يؤاخذون بما فعلوه ولو كانوا مكرهين^(٣)، فالمعنى: أنه لم يقصد التقرب به ابتداءً، فلما زُين له قصده، فكان قلبه خاوياً من قصد التقرب قبل الأمر، فلما أمر وجد هذا القصد في قلبه، وقيل: إن مؤاخذته في ذلك؛ لأنه لا يُعفى عنهم شيء في حال الإكراه، لكن الأول أظهر، وهو أنه فعل ذلك تقرباً بعد أن لم يكن مُريداً للتقرب؛ فإنهم لما سألوه ذلك قال: ليس عندي شيء أقرب، فاعتذر عنهم بأنه لا يجد، فحَسَّنوا له تقريب الذباب ففعله^(٤)، فظاهر القصة أن الرجل ذبح بنية التقرب، لأن الأصل أن الفعل المبني على طلب يكون موافقاً لهذا الطلب،

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٧٣).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٢).

(٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي؛ والشرح

الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم

أما لو فعله بقصد التخلص من شرهم، ولم ينو التقرب لهذا الصنم، فإنه لا يكفر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، وهذا الذي فعل ما يوجب الكفر تخلصاً مطمئناً قلبه بالإيمان، ولا فرق بين القول المكروه عليه والفعل^(١).

فظاهر الحديث يدل على أنه وافقهم على الذبح الذي طلبوا منه لغرض العبادة والتقرب إليه وتعظيمه؛ لأنه لم يعتذر بأنه لا يقرب شيئاً لغير الله، وإنما اعتذر بأنه لا يجد ما يقرب مع إظهار الموافقة لهم؛ ولو كان ذبحه لمجرد التخلص من شرهم فقط مع اطمئنان قلبه بالإيمان ومع عدم انشراح صدره إلى هذا الذبح؛ لم يؤاخذ به، لأنه حينئذ مكره^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [العاشرة: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّرِكِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَيْفَ صَبَرَ ذَلِكَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى طَلَبَتِهِمْ^(٣)، مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا [مِنْهُ]^(٤) إِلَّا الْعَمَلَ الظَّاهِرَ].

أي: كونه صبر على القتل مع أنه لو وافقهم ظاهراً لسلم منه؛ دليل على شدة كراهته للشرك، وهذا كالذي قبله محمول على كونهم لا يُعاقبون على ما فعلوه مكرهين^(٥)؛ وهذا هو حال أهل التوحيد فإنهم يذلون أنفسهم في

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٢٧).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٨٣).

(٣) في نسخة العصيمي: [طَلَبِهِمْ].

(٤) زيادة من نسخة أسامة.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٣).

سبيل الله، ولا يُقَرَّبون لغير الله شيئاً، ولو بأقل القليل؛ فدلَّ على عِظم معرفتهم للشرك، وأنهم لا يختارون معه الحياة^(١)، ففيه معرفة قدر الشرك في قلوب أهل الإيمان، ونفرتهم عنه، وصلابتهم في الإخلاص^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذُبَابٍ»].

أي: هو مُسْلِمٌ قبل أن يُقرب الذباب لا بعده وإلا لما دخل النار^(٣)؛ أي: أنه كان مسلماً ثم كفر بتقريبه للصنم، فكان تقريبه هو السبب في دخوله النار؛ ولو كان كافراً قبل أن يقرب الذباب؛ لكان دخوله النار لكفره أولى، لا بتقريبه الذباب^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»].

أي: لكون هذا لما قَرَّبَ الذباب دخل النار، والآخر لما ضُربت عنقه دخل الجنة^(٥)، وجه ذلك أنه لم يكن بين دخول الجنة ودخول النار إلا هذا الامتناع وهذا الفعل، فدل ذلك على قربهما، فليس بين الإنسان والجنة إلا العمل الصالح، وليس بينه وبين النار إلا مقارفة السيئات وأعظمها الشرك^(٦).

(١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٤٤٦).

(٢) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٥).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٣٠).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٣).

(٦) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ، حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ].

فالمدار على أعمال القلوب، وإن كان الشيء الظاهر تافهًا، لكن المدار على عمل القلب^(١)؛ فهو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان؛ أي: لكونهم قالوا: (قرب ولو ذبابًا)، فقصدوا استمالة قلبه، ولو لم يريدوا ذلك لما اكتفوا بالذباب؛ لأنه لا فائدة فيه لأكل ونحوه^(٢)؛ لأن ذبح الذباب لا منفعة فيه، فهو لا يؤكل ولا يُستفادُ منه، ومع ذلك سألوا الرجل أن يُقرب ذبابًا؛ ليتوجه قلبه إلى معبودهم تعظيمًا له^(٣)، وعند ذلك فإن تقريبه هو الفعل الذي ذمَّ عليه وليس المُقَرَّب^(٤)؛ فدلَّ ذلك على أنه ليس مقصودهم من التقريب تقريب اللحم أو الأكل، وإنما مقصودهم ما يقوم بالقلب من تعظيم هذا المعبود من دون الله، فلذلك قالوا له مقترحين مُلحِّين: قَرِّبْ ولو ذبابًا، ولو كان مقصودهم ما يؤكل وما يذبح لعذروه فيما اعتذر به حيث قال: ليس عندي شيء أقربَ به^(٥).



- (١) إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٧٣).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٣).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١ هـ.
- (٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
- (٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

بَابُ:

لَا يُذَبِّحُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذَبِّحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية [التوبة: ١٠٨].

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ ^(١) كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفَ بِنَذْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرَطِهِمَا ^(٣).

(١) في نسخة القاسم: [هل].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من وفاء النذر، برقم: (٣٣١٣)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: «رواه أبو داود من حديث ثابت بن الضحاك بسند صحيح»؛ وصحَّحه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/ ٣٢٨)؛ وقال في النهج السديد (٧٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٧٤): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٠): «صحيح».

(٣) أي: على شرط البخاري، ومسلم. قال ابن الملقن في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» (٩ / ٥١٨): «هذا الحديث صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، كل رجاله أئمة، مجمع على عدالتهم».

فيه مسائل:

الأولى: تفسير قوله: ﴿لَا نُفَعُ فِيهِ أَبَدًا﴾.

الثانية: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تَوَثَّرَ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ.

الثالثة: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكِلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِيُزَوَلَ الْإِشْكَالُ.

الرابعة: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ.

الخامسة: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السادسة: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

السابعة: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ.

الثامنة: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [لَهُ] ^(١) الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ.

التاسعة: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

العاشرة: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ^(٢).

الحادية عشرة: لَا نَذَرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ.



(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) في نسخة الحبيشي: [لا نذر في معصية الله].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: لَا يُذْبِحُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذْبِحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ].

الشَّيْخُ

أي: بَابٌ في بيان ما يدل على أنه لا يباح لمسلم أن يذبح لله بمكان يُذبح فيه لغير الله، بل يُنهي عن ذلك ^(١)، حتى لا يُشارك المشركين الذين يذبحون لغير الله، ولو في المكان، وإن كان قصده وجه الله، وإنما عليه أن يذبح في مكان آخر ^(٢).

وهذا الباب يعد تفسيراً للشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن التفسير يأتي بالضد، ويأتي بالمعنى المقصود الذي تضمنه؛ يعني: بالمنافي والمثبت الذي دلّت عليه، وهذه الشهادة تضمنت الدين كله، فكل أمر مما أمر الله به فهو داخل في ضمنها، وكل نهي عنه فارتكابه يكون قادحاً في قولها منقّصاً لها، والعمل ذلك الذي فعله ^(٣).

فالمصنف عقد هذا الباب؛ لبيان أنه لا يجوز الذبح لله بمكان أعد للذبح لغير الله؛ لأن ذلك فيه مشابهة ظاهرة للمشرّكين في المكان، وهو منهي عنه ولو قصد الذابح وجه الله؛ لأنه إحياء للمحلّ الشركي، وتعظيم له، فيكون وسيلة إلى وجود الشرك ورجوعه، وسد الذرائع من أهم ما جاءت به الشريعة ^(٤).

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٢٥).

(٢) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٤٠).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٣٢٥/١).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٠٣).

ومن هذا السبب نهى الشارع عن مشابهة الكفار في شعارهم وأعيادهم، وهيئاتهم ولباسهم، وجميع ما يختص بهم؛ إبعاداً للمسلمين عن الموافقة لهم في الظاهر، التي هي وسيلة قريبة للميل والركون إليهم، حتى إنه نهى عن الصلاة النافلة في أوقات النهي التي يسجدُ المشركون فيها لغير الله؛ خوفاً من التشبه المحذور^(١)؛ فالمقصود من الباب: الحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم ولو لم يقصده^(٢)؛ فالمصنف ذكر الترجمة في النهي عن الذبح لله في المكان الذي يُذبح فيه لغير الله؛ لأمرين: أحدهما: توقي مشابهة المشركين في عبادتهم^(٣)، والآخر: حسم مواد الشرك، وسدُّ الذرائع المفضية إليه^(٤).

وقوله: **(لا يذبح لله)**: أي: أن ذلك لا يجوز؛ لما سيذكره المصنف^(٥)، وهذا على جهة النفي المشتمل على النهي؛ لأن من أساليب اللغة العربية أنه يُعَدَّل عن التصريح بالنهي إلى التصريح بالنفي؛ ليدل دلالة أبلغ على أن النفي والنهي معاً مقصودان، فكأنه لا يصح أن يقع أصلاً؛ ولهذا أتى بصيغة النفي، فقال: **(باب: لا يُذبح لله)**^(٦)؛ وقال بعض أهل العلم: يحتمل أن تكون **(لا)** للنهي، **فالمقصود أنه يجوز في (لا) وجهان:**

- (١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٦٨).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٣٢٥/١).
- (٣) ينظر: الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٠٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٦٧).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٧).
- (٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٤٣٣/١).
- (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٢).

الأول: أن تكون ناهية، فيكون الفعل المضارع بعدها مجزومًا، فتكون الترجمة: [باب: لا يُذَبِّحُ لله بمكان يذبح فيه لغير الله]، فتكون الجملة واضحة في النهي^(١).

قال في فتح المجيد: «وهو أظهر»^(٢)؛ لأنه الموضوع شرعًا لبيان التحريم^(٣)؛ فهو الأصل الشرعي فيما يُطلب كفه^(٤)؛ ولما ذَكَرَ من النصوص هنا، فإن النصوص تدلُّ على النهي^(٥)؛ والاقتصار على اختيار النهي مأخذه إبراز الحكم إبرازًا جليًّا؛ لأن النفي مُضمَّنُه النهي، وليس هو وضعه، وأما النهي المدلول عليه بـ (لا)، فإنه لا يحتمل إلا إرادة المنع منه^(٦).

والثاني: أن تكون نافية، فيكون الفعل مرفوعًا، فتكون الترجمة: [باب: لا يُذَبِّحُ]، ويكون النفي بمعنى النهي؛ لأن النفي يتضمن النهي وزيادة^(٧)، بل إن النفي عمومًا إذا كان حكمًا من الشارع، فإنه يشتمل على النهي^(٨)، فالنفي

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٦٧)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٤٥).

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٧٥).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٧).

(٤) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٣٠٥ / ١).

(٦) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٧) شرح كتاب التوحيد، صالح العصيمي (٦٧)؛ وغاية المريد شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٤٥).

(٨) ينظر: شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١ / ٤٥٤).

والنهي يجتمعان في طلب الكف عن هذا الفعل، ويزيد النفي مبالغة في طلب الكف عنه^(١)، فهو أبلغ من جهة الموقع اللغوي^(٢).

وقوله: (الله)، يعني: أن تكون النسيكة أو أن تكون الذبيحة مراداً بها وجه الله جلَّ جلاله.

وقوله: (بمكان يذبح فيه لغير الله): الباء هنا لها معنى زائد على كلمة (في)، وهذا المعنى الزائد أنها أفهَمت معنى الظرفية ومعنى المجاورة جميعاً؛ لأن (الباء) تكون للمجاورة أيضاً، كما تقول: مررت بزيد، يعني: بمكان قريب من مكان زيد، أو بمكان مجاور لمكان زيد، والظرفية بـ(في) تفيد أنه في المكان نفسه، فاستعمال حرف (الباء) يفيد أنه مجاور لذلك المكان، وهذان المعنيان مقصودان معاً، وهو: أنه لا يذبح لله بمجاورة المكان الذي يُذبح فيه لغير الله، ولا في نفس المكان الذي يذبح فيه لغير الله؛ لأنهما بهذا يشتركان مع الذين يذبحون لغير الله^(٣).

وصورة المسألة: أن يوجد مكانٌ يُذبح فيه لغير الله، كمكان عند قبر أو عند مشهد أو عند مكان مُعظَّم، واعتاد المشركون التقرب بالذبائح لأصنامهم وأوثانهم في هذا المكان، فإذا كانوا يتقربون في هذا المكان للقبر أو نحوه ويذبحون لصاحبه يعني: من أجله، فإنه لا يحل أن يذبح المسلم الموحَّد في

(١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٢).

هذا المكان، ولو ذبحه خالصاً لله عَزَّجَلَّ؛ لأنه يكون قد شابه أولئك المشركين في تعظيم الأمكنة التي يتعبدون فيها بأنواع العبادات التي يصرفونها لغير الله، فالذبح لله وحده وإن كان خالصاً له: إن كان في المكان الذي يُتَقَرَّبُ فيه لغير الله؛ فإنه لا يحل ولا يجوز، بل هو من وسائل الشرك، ومما يُغري بتعظيم ذلك المكان^(١)، فمتى شَهَرَ موضعٌ من الأرض أنه محلٌّ للقرايين التي تُذبح لغير الله، فيحرم أن يُذبح في ذلك الموضع قربةً لله عَزَّجَلَّ^(٢).

والمصنف رَحِمَهُ اللهُ عقد هذا الباب للذبح، ولكنه عامٌّ في العبادات كلها، والدليل عليه الآية التي أوردها المصنف، فهذا الباب معقودٌ للذبح، ولكن يُراد به بقية الأعمال الصالحة^(٣)، فالأمر لا يختص بالذبح كما نصَّ عليه المصنف، بل يُراد به النهي عن تحري العبادات في الأماكن والأزمان التي يوافق ويشابه بها المشركين، وذكر الذبح في الباب إنما هو للمثال^(٤)؛ فمعنى الترجمة: أنَّ المكان إذا كان مُعَدًّا للذبح فيه لغير الله، أو كان موضعاً يجتمع فيه المشركون ويعظمونه، أو يقيمون فيه أعيادهم، فلا يجوز تخصيصه بالعبادة^(٥).

ولم يبين المصنف الحكم هنا، يعني: في الترجمة، والنصوص التي أوردها تُبين أن ذلك لا يجوز، فإذا كان منهياً عنه، فهل هو محرم، أو شرك، أو وسيلة إلى الشرك، أو تشبه بالمشركين؟ أما تحريمه فظاهر، وأما كونه شركاً فليس

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٣).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) السبك الفريد شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجبرين (١/ ٢٣١).

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٥٠).

(٥) شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن حميد (٢٠٠).

كذلك، ولكنه وسيلة إلى الشرك وتشبهًا بالمشرّكين، والتشبه بالمشرّكين أقل ما يقال فيه أنه من الكبائر^(١)، فحكمه: أنه محرم، ووسيلة من وسائل الشرك^(٢)، فليس بشرك أكبر ولا بشرك أصغر، لكنه محرم سدًّا للذريعة^(٣)، فالذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله يتعلق به جهتان: الجهة الأولى: الفعل، وهو الذبح لله؛ والجهة الثانية: ظرفه الواقع فيه مكانًا، وهو الموضع الذي يُذبح فيه لغير الله، فأما إيقاع الفعل فمأذونٌ به شرعًا، بل قرينة من القرب والعبادات التوحيدية، وأما بالنظر إلى الظرف الزماني الحاوي للفعل، فإنه موضعٌ مؤسّسٌ على غير طاعة الله، إذ يُذبح فيه لغيره، والذبح لغير الله شرك، فجبهة الفعل تمنع القول بأنه شركٌ ~~لأنه~~ ~~مجمع~~ ~~لله~~، وجهة المكان تجعله محرّمًا، فالذبح في المواضع التي يُذبح فيها لغير الله محرمٌ لأمرين: أحدهما: حسُّ مواد الشرك وسدُّ الذرائع المفضية إليه؛ والآخر: مباينة المشرّكين في عباداتهم، ومزايلتهم عن مواطنها، ومجانبة ما يُعظمون من المواطن^(٤)، وهذا الثاني محلُّه إذا كانت العبادة واحدةً في صورتها الظاهرة، فإن كانت مختلفةً ارتفع ذلك، فالذبح صورته واحدةٌ، فذبح المشرّك لغير الله كذبح الموحد لله، فهو يشتمل على قطع الحلقوم والمريء من بهيمة الأنعام تقربًا لمن يُعظم هذا وذاك؛ فإن اختلفت العبادة كالصلاة في الكنيسة ارتفع النهي، فإن صلاة أصحاب الكنائس والبيع لا ركوع فيها ولا سجود، وأما المسلمون فإنهم

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٠٥).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٣).

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٦٥).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

يصلون بركوع وسجود، فإن كانت الصلاة الإسلامية تُشبه في الصورة الظاهرة الصلاة الكفرية لم تجز؛ كصلاة الجنازة في الكنيسة، فإنَّ صلاة الجنازة تشبه؛ إذ لا ركوع فيها ولا سجود، فربما توهم الموافقة على العبادة الكفرية، فلا تجوز إقامتها في الكنائس والبيع لأجل قوة المشابهة بينها وبين صلاتهم ^(١).

مقصود الترجمة:

بيان تحريم الذبح لله في مكانٍ يُذبح فيه لغيره ^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة من جهة: أن الذبح لله عَزَّجَلَّ بمكان يذبح فيه لغيره من أسباب الشرك ووسائله التي تنافي كمال التوحيد؛ لأنه يُفضي إلى تعظيم هذه الأماكن التي يُكْفَرُ فيها بالله عَزَّجَلَّ ^(٣).

مناسبة الباب للذي قبله:

هذا الباب تابع للباب الذي قبله، فهو كاللتمة له، **وذلك من وجهين:**

الأول: أن الباب السابق فيه بيان حكم الذبح لغير الله، وأنه شرك أكبر مخرج من الملة؛ لأنه صرف عبادة لغير الله، وهذا الذبح لغير الله اعتاد المشركون أن يكون في مواضع يعظمونها، وإذا كان الأمر كذلك توجَّه

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦٦).

(٣) ينظر: الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٥٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

السؤال: هل يجوز للمسلم الموحد إذا أراد أن يذبح ذبيحاً لله موحدًا فيه الله جَلَّوَعَلَا، هل يجوز أن يذبحه لله بمكان يذبح فيه المشركون لغير الله؟ وهذا السؤال واقعي؛ لأن بعض أهل التوحيد قد يظنون أن دخولهم مع أهل الشرك في الأفعال الظاهرة جائز، فيظن أنه يجوز أن يوافقهم في المكان، ما دام أنه لا يذبح لأوثانهم وإنما يذبح لله؛ ولهذا أفرد المصنف باب تنقية لقلوب أهل التوحيد، ولأعمالهم من مشاركة المشركين حتى في الأماكن التي يذبحون فيها لغير الله^(١).

والثاني: أن الباب الذي قبله: (ما جاء في الذبح لغير الله)، يعني: أنه محرم وأنه شرك، وهذا الباب فيه منع الوسيلة الموصلة إلى ذلك الشرك، ومنع التشبه بأهله^(٢)، ففي الباب السابق ذكر الشرك الأكبر، وهو: الذبح لغير الله تقريبًا، وفي هذا الباب ذكر سببًا من أسباب الشرك الأكبر، وهو أن يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله؛ فإن هذا من أسباب الشرك ووسائله المفضية إليه، وهذه مناسبة يتبين فيها أن المصنف انتقل فيها من الأعلى إلى الأسفل، فانتقل من الشرك الأكبر إلى وسائل الشرك الأكبر، كما فعل رَحِمَهُ اللهُ فيما تقدم = فيما يلبس، فقدّم أول باب من الإشراك: (لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه)، ثم أتى في الباب الثاني: (باب ما جاء في الرُقى والتمايم)، وهي دون الحلقة والخيط؛ لأن الحلقة والخيط لا نفع فيهما بالكلية^(٣)؛ وهذا

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٤٥٣).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١٠٢)، وإعانة المستفيد (١/١٧٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

الانتقال من المصنف من أحسن ما يكون؛ ففي الباب السابق: ذكر الذبح لغير الله، فنفس الفعل لغير الله، وفي هذا الباب: ذكر الذبح لله، ولكنه في مكان يذبح فيه لغيره، كمن يريد أن يضحي لله في مكان يذبح فيه للأصنام، فلا يجوز أن يذبح فيه؛ لأنه موافقة للمشركين في ظاهر الحال^(١)، فما أحسن اتباع هذا الباب بالباب الذي قبله، فالذي قبله من المقاصد، وهذا من الوسائل؛ ذاك من باب الشرك الأكبر، وهذا من وسائل الشرك القريبة، فإن المكان الذي يذبح فيه المشركون لآلهتهم تقرباً إليها وشركاً بالله قد صار مشعراً من مشاعر الشرك، فإذا ذبح فيه المسلم ذبيحة ولو قصد بها الله، فقد تشبّه بالمشركين وشاركهم في مشعرهم، والموافقة الظاهرة تدعو إلى الموافقة الباطنة والميل إليهم^(٢).



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٣٢).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٦٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآية [التوبة: ١٠٨]].

النَّجْجُ

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر آية وحديث.

فالدليل الأول: قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾، وضمير الغيبة هنا يعود إلى مسجد الضرار، وحاصل كلام المفسرين في الآية: أن الله نهى رسوله ﷺ أن يقوم في مسجد الضرار الذي بناه بعض منافقي أهل المدينة ضرارًا وكفرًا، وتفريقًا بين المؤمنين، وإرصادًا للكفر وتقوية لأهله^(١)، فلهذا نهى الله نبيه عن القيام فيه للصلاة، فنهاه عن الصلاة فيه أبدًا، والأمة تبع له في ذلك، ثم حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني فيه على التقوى، وجمعًا لكلمة المؤمنين، ومعقلاً ومنزلاً للإسلام وأهله، بقوله: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٢).

(١) فهذا المسجد اتخذه المنافقون، وكان غرضهم من ذلك أمور منها:

- ١- مضارة مسجد قباء، ولهذا يسمى مسجد الضرار.
 - ٢- الكفر بالله؛ لأنه يُقَرَّرُ فيه الكفر والعياذ بالله، لأن الذين اتخذوه هم المنافقون.
 - ٣- التفريق بين المؤمنين؛ فبدلاً من أن يصلي في مسجد قباء صف أو صفان يصلي فيه نصف صف، والباقيون في المسجد الآخر، والشرع له نظر في اجتماع المؤمنين.
 - ٤- الإرصاد لمن حارب الله ورسوله، يقال: إن رجلاً ذهب إلى الشام، وهو أبو عامر الفاسق، وكان بينه وبين المنافقين الذين اتخذوا المسجد مراسلات، فاتخذوا هذا المسجد بتوجيهات منه، فيجتمعون فيه لتقرير ما يريدونه من المكر والخديعة للرسول ﷺ وأصحابه. ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٣٢).
 - (٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٣٣).
- وذهب بعض أهل التفسير إلى أن الآية وإن كانت نزلت في مسجد قباء على وجه الخصوص، فإنها تتناول كل مسجد أسس على التقوى، فالآية تتناول مسجد قباء ومسجد النبي ﷺ في المدينة، وكل ما كان في حكمهما من المساجد، جمعاً بين النصوص، واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.
- ينظر: اختيارات ابن تيمية وترجيحاته في التفسير، د. محمد المسند (٢/ ٧٠٧-٧١١).

ووجه الدلالة من الآية على الترجمة من جهة القياس؛ لأنه إذا منع الله رسوله ﷺ عن القيام لله تعالى في هذا المسجد المؤسس على هذه المقاصد الخبيثة مع أنه لا يقوم فيه إلا لله، فكذلك المواضع المعدة للذبح لغير الله: لا يذبح فيها الموحّد لله، لأنها قد أسست على معصية الله والشرك به^(١)، فمنع النبي ﷺ من أن يقوم في مسجد الضرار مع أنه يتعبد فيه لله؛ دليل على أن المكان الذي يعصى الله فيه لا يصح أن يُقام فيه؛ فكذلك الأماكن التي يذبح فيها لغير الله، لا يجوز أن يذبح فيها لله^(٢)، فالله جلّ وعلا نهى أن يقوم فيه، والنهي عام، وما كان مثله من الأمكنة مما أُعدّ للمعصية وخُصّ بفعلها فيه، فإنه يُعطى حكمه؛ لأن المعصية صيرته محلاً خبيثاً، وأثرت فيه بالنهي عن العبادة فيه، فما أحسن هذا القياس^(٣)، فإذا منع الله رسوله من القيام في مسجد من المساجد لأجل أن غرض أهله وأصحابه سيئ وقبيح وهو أمر غير ظاهر، فالمنع من التقرب إلى الله في الأماكن التي يُكفر فيها به، ويشرك فيها به من باب أولى^(٤)؛ فالله جلّ وعلا نهى النبي ﷺ عن الصلاة في مسجد الضرار، ومعلوم أن صلاته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وصلاة المؤمنين معه هي خالصة لله جلّ وعلا دون من سواه، ومع هذا فقد نهوا عن الصلاة فيه، مع أنهم مخلصون؛ ليس عندهم نية الإضرار ولا التفريق ولا الإِرصاد، لكن نهاهم عن الصلاة فيه؛ لأجل هذه المشاركة والمشابهة التي قد تُغري بإتيان ذلك المكان، وهذه الصورة متحققة وموجودة فيمن ذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله، فإنه وإن كان مخلصاً، لكنه قد يدعو إلى تعظيم ذلك المكان

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/٤٣٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٠٣).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٤٨).

(٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بفعله، وإن لم يقصد التعظيم^(١)، فلو أراد إنسان أن يذبح في مكان يذبح فيه لغير الله كان حراماً؛ لأنه يشبه الصلاة في مسجد الضرار^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلّت على أنه لا يجوز فعل الطاعة في مكان يُعصى الله فيه، ومن ذلك الذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله^(٣)، فالمواضع المعدّة للذبح لغير الله يجب اجتناب الذبح فيها لله؛ كما أن هذا المسجد لما أُعد للمعصية صار محلّ غضبٍ لأجل ذلك، فلا تجوز الصلاة فيه لله^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا﴾؛ وهو نهْيٌ للنبي ﷺ عن الصلاة في مسجد الضرار الذي أُسس ضراراً وإرصاداً لمحاربة الله ورسوله ﷺ وتفريقاً بين المؤمنين؛ فمثله المواضع المؤسسة على عبادة غير الله مما أُسس على الكفر والمعصية، ومنها المواضع التي يذبح فيها لغير الله، فهي مؤسّسة على ذلك، فيحرم فيها الذبح لله تعالى^(٥).

قال المصنف رحمه الله: [عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرَّ إِلَّا بِبَوَانَةِ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَتَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٣).
- (٢) ينظر: الدر النضيد، سليمان الحمدان (١٠٤)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٣٤).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٣).
- (٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٧٦).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

يُعْبَدُ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ ^(١) كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيَمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ^(٣).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وهو أصل في هذا الباب، وأصل في سد الذرائع مطلقاً ^(٤)، والدليل السابق كان الاستدلال منه على ترجمة الباب أنه من باب القياس؛ حيث صار فيه النهي عن مشابهة المشركين في مكان العبادة ولو كانت لله؛ أما هذا الحديث فهو من باب التنصيص على النهي ^(٥)، فجاء المصنف بهذا الحديث لأن فيه دلالة واضحة على ما ترجم به المصنف، فمفهوم هذا الحديث أنه لو كان في بوانة وثناً من أوثان الجاهلية أو

(١) في نسخة القاسم: [هل].

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من وفاء النذر، برقم: (٣٣١٣)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: «رواه أبو داود من حديث ثابت بن الضحاك بسند صحيح»؛ وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/ ٣٢٨)؛ وقال في النهج السديد (٧٣): «صحيح»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده صحيح»؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٧٤): «إسناده صحيح»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٠): «صحيح».

(٣) أي: على شرط البخاري، ومسلم. قال ابن الملقن في كتابه البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، (٩ / ٥١٨): «هذا الحديث صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، كل رجاله أئمة، مجمع على عدالتهم».

(٤) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١ / ٤٦٤).

(٥) التوضيح الرشيد في شرح كتاب، خلدون الحقوي (٧٧).

عيداً من أعيادهم لم يجز له الذبح فيه ^(١)؛ فمراد المصنف من إيراد الحديث: أن البقعة إذا كانت معظمة عند المشركين بأي صورة من صور التعظيم؛ فلا يجوز أن يُذبح فيها لله تعالى ^(٢).

وهذا الحديث فيه: أن رجلاً نذر أن ينحر أبلًا ببوانه، و(بوانة): اسمٌ موضعٍ أو مكانٍ، قيل: في الشام، وقيل: إنها قرب ينبع، وقيل: إنها في أسفل مكة قريبة من ميقات يللم ^(٣)، ومعلوم أن المشركين كانوا يذبحون في أماكن كثيرة لغير الله، فلمَّا نذر أن ينحر في هذا الموضع: استفصل النبي ﷺ من هذا الناذر لم خصَّ بوانة ^(٤)؛ لأنَّ المقام يقتضي الاستفصال، فقد تكون: لأنَّ فيها عيداً من أعيادهم، أو لأنَّ فيها وثناً من أوثان الجاهلية كان يعبد في ذلك الموضع، فهذا هو المتبادر من التخصيص؛ لأنَّه في الغالب يكون لغرض العبادة؛ ولهذا استفصله النبي ﷺ، وهذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره، أو في محل أعيادهم، معصية؛ لأنَّه لو كان الذبح فيما ذكر جائزاً لسوَّغَ ﷺ للناذر الوفاء به، كما سوَّغَ لمن نذرت الضرب بالدف أن تضرب به، لأنَّه ﷺ استفصل، فلما قالوا: لا، قال له: (أوف بنذرك)، وهذا يقتضي أن كَوْن البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم مانعٌ من الذبح بها، وإن نذر، وإلا لم يحسن الاستفصال، فدلَّ على أن الوصف سبب الحكم.

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٦٦).

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٤٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.

(٤) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٦٤).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٥).

كان مجزرة معدة لشركهم، فلا يذبح فيها مسلم حتى تُغير، حتى لا يكون أحيا عملهم الخبيث، أو شابههم في ذلك، والقلوب لا يعلم ما فيها إلا الله، فإذا ذبح في محلهم، فإنه قد يتهم بأنه قد أراد مرادهم، أو وافقهم على باطلهم، فيمنع من ذلك لسد الباب^(١).

وهذا الحديث يدلّ ذلك على أن مشاركة المشركين في المكان الذي يتقربون فيه لغير الله بصورة مشابهة لفعلهم ولو ظاهراً: لا يجوز؛ لأنه مشاركة لهم في الفعل الظاهر، ولو كان الفاعل مخلصاً لا يذبح إلا لله، أو لا يصلي إلا لله جَلَّ وَعَلَا، وبهذا يستقيم ما أراده المصنف رَحِمَهُ اللهُ من الاستدلال والاستشهاد بهذا الحديث تحت ذلك الباب^(٢).

وفيه أيضاً: المنع من اتخاذ آثار المشركين محلاً للعبادة؛ لكونها صارت محلاً لما حَرَّمَ الله من الشرك والمعاصي، والحديث وإن كان في النذر فيشمل كل ما كان عبادة لله إذ لا فرق، فلا تفعل في هذه الأماكن الخبيثة التي اتُّخذت محلاً لما يسخط الله تعالى، فبهذا صار الحديث شاهداً للترجمة، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ لم يرد التخصيص بالذبح، وإنما ذكر الذبح كالمثال^(٣).

مناسبة الحديث للباب:

أنّ فيه المنع من الذبح لله في المكان الذي كان فيه وثنٌ من أوثان الجاهلية، أو فيه عيدٌ من أعيادهم، ولو بعد زواله^(٤)؛ حيث دلّ الحديث على أنه لا يجوز

(١) شرح تيسير العزيز الحميد، لابن باز (٢/ ٢٩٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٦).

(٣) ينظر: قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٥٣).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٥).

فعل الطاعة في مكان يعصى الله فيه، ومن ذلك الذبح في مكان يذبح فيه لغير الله^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبد؟»، وقوله: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟»، فلما نفى ذلك أمره النبي ﷺ بالوفاء بنذره، فعلم أن الموضوع المؤسس على معاصٍ وكفر فلا يعظم الله عزَّجَلَّ فيه بجنس ما يكون من عبادات أهل الشرك كالمواضع التي يُذبح فيها تعظيمًا لغير الله عزَّجَلَّ، فلا يجوز للمسلم أن يذبح فيها شيئًا لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢).

مسائل:

المسألة الأولى: جاء الإذن عن الصحابة بالصلاة في الكنيسة، وقد صلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كنيسة بيت المقدس، ومن الصحابة رضوان الله عليهم من صلى في كنائس بعض البلاد، فما الفرق بين الصلاة في الكنيسة، وبين الذبح في المكان الذي يُذبح فيه لغير الله أو الصلاة في مسجد الضرار؟ والجواب: أن الذبح واحد لا يختلف، فصورة الذبح واحدة؛ وأما صورة الصلاة فهي مختلفة، فعندما يأتي إلى الكنيسة فيصلي بها صلاة المسلمين، فإن صلاته ليست عين صلاتهم، بل تختلف، وأما الذبح فصورته واحدة^(٣)، فصورة

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١١٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦٧)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٨٠).

صلاة المسلمين لا تشبه صورة صلاة النصارى، فصلاة المسلمين فيها ركوع وسجود، وصلاة النصارى لا ركوع فيها ولا سجود؛ أما الذبح فصورته واحدة، فالذي يذبح لله ولغير الله تكون صورتها واحدة^(١)، فالنهي عن الصلاة في مسجد الضرار، وعن الذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله إنما هو: لأن صورة العبادة واحدة؛ فصورة الذبح من الموحّد، ومن المشرك واحدة، وهي إمرار السكين، وهي: آلة الذبح على الموضع من البهيمة المراد ذبحها، وإهراق دمها في ذلك المكان، فالصورة الحاصلة من الموحّد ومن المشرك واحدة، ولهذا فإنه لا تمييز بين الصورتين من حيث الظاهر، وإن اختلفت مقاصدهما، وكذلك صلاة النبي ﷺ والصحابة في مسجد الضرار فيها مشابهة من حيث الصورة لصلاة المنافقين، فرجع الاختلاف إلى اختلاف ما في القلب والنيات؛ ومقاصد القلوب مما تخفى على الناس، ولهذا تقع المفسدة من حيث اشتباه الصورة الظاهرية، ولا يحصل بذلك الفعل ولو مع خلوص النية مصلحة؛ وأما الصلاة في الكنيسة، فإن صورة الفعل مختلفة؛ لأن صلاة النصارى ليست على هيئة وصورة المسلمين، فيعلم من رأى المسلم يصلي أنه لا يصلي صلاة النصارى، فليس في فعله إغراء بصلاة النصارى، ومشاركتهم فيها، فهذا هو الفرق بين المسألتين، وهو واضح بأدنى تأمل^(٢)؛ فنهى المسلم عن عبادة الله والتقرب إليه في أماكن عبادة الكفار؛ لئلا يكون مشابهاً للكفرة في أعمالهم، أو لأجل أن لا يُظن به أنه على اعتقادهم، فإذا وجد محلاً معداً

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٦٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٤).

للذبح لغير الله، فلا يذبح فيه لله؛ لأن هذا مثل هذا، وهذا بخلاف ما إذا أُلجئ الإنسان إلى الشيء، أو دعت الحاجة إلى محل للمشركون غير محل الذبح، مثل: الكنائس أو البيع، فلا بأس بالصلاة فيها، كما فعل الصحابة، فإذا دعت الحاجة، فلا بأس به؛ لأنه ظاهرٌ بين أنهم ما أرادوا مشابهتم، وإنما أرادوا أن يعبدوا الله في هذا المحل، الذي احتاجوا إليه، لاتقاء البرد أو المطر، أو ما أشبه ذلك^(١)؛ فمورد التحريم في المسائل المذكورة يرجع عظمه إلى مشابهة المشركون في عباداتهم، فمتى انتفت صورة المشاركة في العبادة لم يكن من هذا الباب، فإن اتفقت صورة العبادة منعت منه، كصلاة الجنازة في كنيسة، فإنها تختص بالقيام، فهي تشبه في الصورة الظاهرة صلاة النصارى، وبقي الإرشاد إلى مأخذ معتد به في المسألة المذكورة، وهو كون الكنيسة المصلّى فيها غير معلنة الحرب على الإسلام وأهله، فإنه إذا كانت كذلك صارت أشد من مسجد الضرار، فإنه فيه شبه أقرب إلى مساجد المسلمين، لكنه اتخذ كفرًا وإرصادًا لمن حارب الله ورسوله، فنهي عن الصلاة فيه^(٢).

المسألة الثانية: استشكل على هذه الترجمة جعل محل اللات بالطائف

مسجدًا، وأجيب عن هذا بأمرين:

الأول: أنه لو ترك هذا المحل في هذه البلدة، لكان يخشى أن تفتن به قلوب الجهّال، فيرجع إلى جعله وثناً كما كان يفعل فيه أولاً، فجعله مسجدًا والحالة هذه يُنسي ما كان يفعل فيه، ويذهب به أثر الشرك بالكلية، فاختص

(١) شرح تيسير العزيز الحميد، لابن باز (٢/ ٢٩٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

هذا المحل لهذه العلة، وهي قوة المعارض^(١)، أما ما عدا ذلك فلا يجوز^(٢).

والثاني: أن النهي عن الصلاة إنما هو في أماكن العذاب، أما أماكن الكفر والمعاصي، التي لم يكن فيها عذاب، إذا جعلت مكاناً للإيمان أو الطاعة فهذا حسن، كما أمر النبي ﷺ أهل الطائف أن يجعلوا المسجد مكان طاعتهم، وأمر أهل اليمامة أن يتخذوا المسجد مكان بيعة كانت عندهم^(٣)، فنهى المسلم عن عبادة الله والتقرب إليه في أماكن عبادة الكفار؛ لئلا يكون مشابهاً للكفرة في أعمالهم أو لأجل أن لا يُظن به أنه على اعتقادهم، فإذا غيّر المحل، بأن كان محل عبادة الشرك فغير وهدم وأزيلت آثار الشرك، ووضع مكانها مكاناً لعبادة الله وحده، فلا حرج في ذلك؛ لزوال المحذور؛ لأن اسمها وحقيقتها قد زال، وبقي محل العبادة لعبادة الله وحده، ومثل هذا لو هدمت الكنائس أو البيع، وأنشئت محلها مساجد^(٤)، فالمقصود من هذا الباب: الدلالة على أن المكان المعدّ للشرك والمعاصي لا يجوز التقرب فيه بطاعة الله، إلا إذا غيّر هذا المكان، بأن جعل مسجداً، أو بيتاً للمؤمن، وانتهت عنه حالة الجاهلية، مثلما أمر النبي ﷺ بهدم اللات، وأن يُبنى مكانه مسجدٌ يعبد الله فيه جَلَّ وَعَلَا، فإذا غير وجعل معبداً لله، أو غير فصار سكناً لابن آدم، وانتهى عنه أمر الجاهلية،

(١) قرّة عيون الموحدين (٢٥٣)؛ وينظر: فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التيمي (٢/٦٤١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/٣٢٣).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (١/٢٦٦)؛ وينظر: فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد، عثمان التيمي (٢/٦٤١).

(٤) شرح تيسير العزيز الحميد، لابن باز (٢/٢٩٥).

وانقطع ما يتعلق بذلك، فلا بأس أن يعبد الله فيه^(١)، وهذه كانت عادته ﷺ أن يقيم شعار التوحيد في مواضع شعائر الكفر والشرك^(٢)، فيستحبُّ اتّخاذ المساجد مكان بيوت الطواغيت، ليعبد الله وحده لا شريك له في الأمكنة التي كان يُشرك به فيها^(٣)؛ وهذا الحديث إن صح فيكون دليلاً على أنه يجوز أن يعبد الله في مكان عبّد فيه غير الله تعالى إذا كانت هذه العبادة تختلف صورتها عن عبادة المشركين، فالكنيسة مكان لعبادة النصارى ولشركهم وكفرهم وذبحهم لغير الله ولكن صلاتهم تختلف عن صلاة المؤمنين، فجاز أن يصلي الموحد في مثل هذه الكنائس لاختلاف صورة وهيئة العبادتين^(٤).

المسألة الثالثة: الذبح لله لدفع البلاء أو رفعه:

ذبح الذبائح إذا كان من جهة الصدقة، ولم يكن لدفع شيء متوقع أو لرفع شيء حاصل، ولكن من جهة الصدقة وإطعام الفقراء، فهذا لا بأس به وهو داخل في عموم الأدلة التي فيها الحض على الإطعام وفضيلة إطعام المساكين؛ وأما إن كان الذبح لأن بالبيت مريضاً، فيذبح لأجل أن يرتفع ما بالمريض من أذى، فهذا محل خلاف على قولين:

القول الأول: أنه لا حرج في الصدقة عن المريض تقرباً إلى الله عزَّ وجلَّ، ورجاء أن يشفيه الله بذلك؛ لعموم الأدلة الدالة على فضل الصدقة، وأنها تطفيئ الخطيئة وتدفع ميتة السوء^(٥).

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٢٩).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٢/ ٢٧١).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (٣/ ٥٢٦).

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (٦٤).

(٥) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٢٤/ ٤٤٢).

والقول الثاني: أنه لا يجوز الذبح عند المريض، ولو كان لغير مقصد شرعي، وإنما يقصد بالذبح التقرب إلى الله بالذبيحة، والصدقة بلحمها على من عنده من الأقارب، والمساكين وغيرهم، فالمتعين النهي عن الذبح عند المريض، وإن حسن قصد الفاعل، سدًا لباب الشرك، وحسما للذرائع، والمواد التي تجر إليه، ولا يخفى: أن قاعدة سد الذرائع المفضية إلى الشر، ودرء المفاسد، تقتضي المنع من فعل ذلك، والنهي عنه؛ لأن ذلك ذريعة قوية، وفتح باب فعل الشرك المحرم؛ لأن كثيرًا من الناس يذبح عند المريض لقصد التقرب إلى الجن، ولكنه يُخفي قصده عن الناس، خوفًا من العقوبة الدنيوية؛ فإن العمل وإن كان أصله قرية، وفعله طاعة، فقد يقترن به ما يوجب بطلانه، ويقتضي النهي عنه ولحقه بالمنهيات، كأعمال الرياء، وتحري الدعاء، والصلاة لله عند القبور، والصلاة غير ذوات السبب في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، والنحر لله في أمكنة أعياد المشركين، ومواطن أوثانهم قبل زوالها وبعده^(١)؛ فهذا لا يجوز بل يحرم؛ سدًا للذريعة، لأن كثيرين يذبحون حين يكون بهم مرض؛ لظنهم أن المرض كان بسبب الجن، أو كان بسبب مؤذٍ من المؤذنين، فإذا ذبح الذبيحة وأراق الدم فإنه يندفع شره، أو يرتفع ما أحدثه ذلك المؤذي، وهذا لا شك أنه اعتقاد محرم ولا يجوز، فالذبيحة التي ذبحت لرفع المرض، والصدقة بها عن المريض؛ قال العلماء: هي حرام ولا تجوز سدا للذريعة، وكذلك إذا كان الذبح لدفع أذى متوقع، كأن يكون في البلد مثلاً داء معين، فذبح لدفع هذا الداء، أو كان في الجهات التي حول البيت ثم شيء يؤذي، فيذبح لأجل أن

(١) حجة التحريض على النهي عن الذبح عند المريض، سعد بن حمد بن عتيق (٢٧) - (٢٨)، تحقيق: الوليد آل فريان، نشر وتوزيع مكتبة الهداية، ط. الأولى: ١٤١٠ هـ.

يندفع ذلك المؤذي، فهذا أيضًا غير جائز، ومنهي عنه سدا للذريعة؛ لأن من الناس من يذبح لدفع أذى الجن وهذا شرك بالله جلَّ وعَلَا، فإذا تحصَّل من ذلك أن قول النبي ﷺ: «داووا مرضاكم بالصدقة»، فيما روي في «السنن»، بإسناد حسَّنه بعض أهل العلم، وضعفه آخرون، أن معنى (داووا مرضاكم بالصدقة)، يعني: بغير إراقة الدم، فيكون إراقة الدم مخصوصًا من المداواة بالصدقة؛ لأجل ما فيه من الوسيلة إلى الاعتقادات الباطلة، ومعلوم أن الشريعة جاءت بسدِّ الذرائع الموصلة إلى الشرك، وجاءت أيضًا بفتح الذرائع الموصلة للخير، فما كان من ذريعة توصل إلى الشرك والاعتقاد الباطل فإنه ينهى عنه^(١).



(١) الأجوبة والبحوث والمدارس المشتملة عليها الدروس العلمية، صالح آل الشيخ (٩٥/١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾].

أي: مسجد الضرار نهى الله نبيه ﷺ أن يُصلي فيه، والشاهد أن هذا المسجد لما أُسِّس على الكفر، نهى الله نبيه ﷺ أن يُصلي فيه، فكذا المواضع المعدة للذبح لغير الله، لا يذبح المسلم فيها لله، وهذا من أحسن القياس^(١)، فنهى الله نبيه أن يقوم في المكان الذي يُعصى الله فيه، وهو نهْيٌ عن الإقامة مع التأييد، وكذلك لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تَوَثَّرَ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ].

(قد) هنا للتحقيق^(٣)؛ أي: لما قصد المنافقون المعصية في مسجد الضرار أثر ذلك فيه، فمَنَعَ اللهُ نبيه ﷺ من الصلاة فيه، ومسجد قباء لما كان أهله يُحبون أن يتطهروا طاعة لله، أمر الله نبيه ﷺ أن يقوم فيه^(٤)؛ أي: لما كانت هذه الأرض مكان شرك؛ حُرِّمَ أن يعمل الإنسان ما يشبه الشرك فيها لمشابهة المشركين، أما بالنسبة للصلاة في الكنيسة؛ فإن الصلاة تخالف صلاة أهل الكنيسة؛ لا يكون الإنسان متشبهاً بهذا العمل، بخلاف الذبح فيه لغير الله، فإن الفعل واحد بنوعه وجنسه، ولهذا لو أراد إنسان أن يصلي في مكان يذبح فيه لغير الله لجاز ذلك؛ لأنه ليس من نوع العبادة التي يفعلها المشركون في هذا المكان، وكذا الطاعة تَوَثَّرَ في الأرض، ولهذا فإن المساجد أفضل من الأسواق، والقديم منها أفضل

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٥).

(٢) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٤٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٣٢٣/١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٥).

من الجديد^(١)؛ ولهذا كانت آثار الكفار المعروفة لها أثر ذلك، فلما جاء ﷺ إلى مدائن ثمود نهى أصحابه أن يستسقوا من آبارهم، وأذن أن يستسقوا من بئر الناقة فقط، والذين سبقوا وعجنوا أمرهم أن يُعلفوه البهائم، ومن ذلك أنه ﷺ لما وصل إلى وادي محسر أسرع؛ لأنه محل العذاب الذي عذب فيه أصحاب الفيل؛ فهذا يدل على أن المعصية تؤثر في العبادة وفي البقعة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكَلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ].

أي: أن هذا الرجل لما نذر أن ينحر ببوانة، احتمل أن يكون فيه محذورٌ أو لا يكون، فهذه المسألة المشككة، فسأله عن ذلك، فلما أجابه ظهر أن ليس فيه محذورٌ، وهذه المسألة البينة، فحينئذ أمره بالوفاء بنذره لعدم المانع من ذلك^(٣)، وهذا مأخوذ من قوله: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد»، وقوله: «هل كان فيها عيد من أعيادهم»، فهو استفسر ووضح حتى يزول الاحتمال، فإذا استفتي الإنسان عن شيء فلا بد من التفصيل، وكذلك إذا اشتبه على الإنسان شيء لا بد من الإيضاح، فلا بُدَّ من الإيضاح والتفصيل^(٤)، وهذا لا يختص بهذا الباب، بل هو في كل باب: إذا أشكلت عليك مسألة وخفي عليك شيء من وجهها أو حكمها فردّها إلى المسألة البينة^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٣٢٤/١).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٥).

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٣٢٤/١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

وقيل: المسألة المشككة: الذبح بمكان يُذبح فيه لغير الله، والمسألة البينة: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ].

أي: لما كان هذا المكان محتملاً لكونه محلّ وثنٍ من أوثانهم، أو عيدٍ من أعيادهم، أولم يكن، استفصله النبي ﷺ^(٢)، وإنما يجب الاستفصال إذا وجد الاحتمال؛ لأننا لو استفصلنا في كل مسألة، لطال الأمر، فمثلاً: لو سألنا سائل عن عقد بيعٍ لم يلزم أن نستفصل عن الثمن: هل هو معلوم؟ وعن المثل: هل هو معلوم؟ أما إذا وجد الاحتمال، فيجب الاستفصال، مثل: أن يسأل عن رجل مات عن بنت وأخ وعم شقيق، فيجب الاستفصال عن الأخ: هل هو شقيق أو لأم؟ فإن كان لأم، سقط، وأخذ الباقي العم، وإلا، سقط العم، وأخذ الباقي الأخ^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا

خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ].

أي: لكون النبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك، وأمره بالوفاء بنذره^(٤)؛ فلا بأس به إذا خلا من الموانع؛ يعني: سواء كانت هذه الموانع واقعة أو متوقعة، **فالواقعة:** أن يكون فيها وثن أو عيد من أعياد الجاهلية، **والمتوقعة:** أن يخشى من الذبح في هذا المكان تعظيمه، فإذا خشي كان ممنوعاً، مثل: لو أراد أن

(١) التنزيه بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٤٥).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٤٢).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٦).

يذبح عند جبل، فالأصل أنه جائز، لكن لو خشي أن العوام يعتقدون أن في هذا المكان مزية، كان ممنوعاً^(١). والمصنف قيّد ذلك بالندب؛ لأنه جاء به النص فقط، ولكنه عام يشمل العبادات الأخرى؛ مثل: تخصيص مكان للصلاة أو غيرها إذا خلت من الموانع^(٢)، فالمصنف قيده بنذر الذبح، ومثله كل طاعة ما لم تشتمل على شد رحل فيما لم يؤذن به^(٣)، فقصد بقعة معينة بعبادة لأجل البقعة؛ هذا غير مشروع إلا في المساجد الثلاثة، فكل من قصد مكاناً معيناً بعبادة وجعلها محلاً لعبادته، والقصد هو المكان بعينه لا مَنْ في المكان، فإنه يمنع منه؛ لعموم قول النبي ﷺ: «لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ].

أي لقوله: «**فهل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية**»، ولو لم يكن ذلك مؤثراً؛ لما حسن السؤال عنه، ولم يُفَرَّق بين كونه موجوداً الآن أو فيما مضى^(٥)، ولأن المحظور بعد زوال الوثن باقٍ؛ لأنه ربما يُعاد^(٦)؛ فهذا يشمل النهي عن ذلك إذا كان قائماً موجوداً أو إذا كان قد مضى وانتهى؛ لأنه إذا كان موجوداً فهو مشاركة فعلية لهم، وإذا لم يكن موجوداً فهو إحياء لما كانوا يعتقدونه،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤٢).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيمان (٣٢٥/١).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤٣).

وفي كلتا الحالتين فهو محذور من جهة أنه سبب من أسباب الشرك^(١)؛ ففيه سدُّ الذريعة، وترك مشابهة المشركين، والمنع مما هو وسيلة إلى ذلك^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: الْمَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ].

أي لقوله: «**فهل كان فيها عيد من أعيادهم**»، وهذه كالتى قبلها؛ فقد لا يكون فيه وثن، لكن يكون فيه عيدٌ من أعيادهم يجتمعون فيه؛ أي: يعتادون الإتيان لهذا المكان، فيتعبدون فيه العبادات الشركية، ونحو ذلك^(٣).

وقوله: **(ولو بعد زواله)**؛ لأن قوله رَحِمَهُ اللهُ: (كان) في الحديث بمعنى: وجد، وهو يصدق على ما كان موجوداً الآن أو قبل ثم زال^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [لَهُ] (٥) الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ].

أي: أنه لما عَقِبَ الوصف بالفاء في قوله: «**فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله**»؛ دلَّ ذلك على أنه نذرٌ معصية، ولو لم يكن ذلك معصيةً لما حُسِّنَ التعقيبُ به، ونذرُ المعصية لا يجوز الوفاء به كما دلَّ عليه حديثُ عائشة المذكور في الباب بعده^(٦)، والشُّرك من أعظم ما يُعصى به الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، فلا يجوز الوفاء بالنذر إذا كان يتضمن الشرك أو إذا كان وسيلة

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٧٨).

(٣) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٦٤).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٦).

(٥) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٦).

إلى الشرك؛ لأنه من المعاصي بل هو أعظم المعاصي، وإن كان يشاركها في الجملة، ولكنه أعظم منها خطرًا، وأعظم منها عقوبة وإثمًا^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ].

أي: أنه لما جعل نَذَرَ الذبح في مكان عيد المشركين نَذَرٌ معصية، ومنع من الوفاء به مع كون الناذر لم يقصده؛ دَلَّ ذلك على الحذر من مشابهتهم^(٢)، وذلك أَنَّ هذا الرجل لم يقصد بهذا النذر مشابهة المشركين، وإنما قصد الذبح لله في هذا المكان، فليس له غرض في مشابهتهم، ومع ذلك سأل النبي ﷺ: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟.. هل كان فيها عيد من أعيادهم؟»^(٣)، فحصول التشبه لا يشترط فيه القصد، فإنه يمنع منه ولو لم يقصده، لكن مع القصد يكون أشد إثمًا^(٤).

وقول المصنف: **(ولو لم يقصده)**؛ أي: ولو لم يقصد ما قصدوه من معنى العيد أو زمانه أو مكانه، فوافقهم فيه مشابهة لهم، والحد الجامع للعيد: أنه ما اعتيدَ قصده من زمان أو مكان على وجه التعظيم، فالعيد يجمع أمرين: أحدهما: وجود القصد في الاعتقاد مرة بعد مرة؛ فيكون الزمان أو المكان محلًّا مقصودًا بالرجوع إليه، والآخر: اقتران قصده بالتعظيم له؛ كإظهار الفرح به، والتهنئة بقدومه^(٥)، فلا يُقصد بالعيد مجرد الاعتقاد فقط، فإن الاعتقاد فقط إن

(١) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٧).

(٣) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٦٩).

لم يكن لذاته لم يكن عيداً؛ كقوم يرتبون لقاءهم في وقت معين يتكرر كل مرة، فهذا لا يكون من جملة العيد، لأنه لم يُقصد بالتعظيم لذاته، فلم يقصد تعظيم الزمان ولا المكان دون غيره^(١).

فحقيقة العيد جامعة أمرين: أحدهما: قصدُ تعظيمه لذاته؛ والآخر: اعتياد ذلك، أي: جعله عادة متكررة، والأصل في الأعياد أنها توقيفية، فلا يعدُّ شيئاً من الأزمنة أو الأمكنة عيداً إلا بدليل شرعي، لما يكتنف العيد من التعظيم المقتضي حفظ دين الناس، وحراسته من الوقوع في الغلو بالمبالغة فيه، فما خرج عن المقدّر شرعاً فهو من جنس أعياد الجاهلية، فكل عيد أحدث ولم يأت به الشرع فهو من أعياد الجاهلية المحرمة، وأشدُّ أعياد الجاهلية خطراً الأعياد الدينية الكفرية، كأعياد أهل الكتاب في أديانهم، ويقرب منها في الحرمة أعيادهم الدنيوية؛ لأنه يزيد على تحريم العيد موافقة المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى.

فصارت أعياد الجاهلية ثلاث دركات:

الأولى: أعياد الكفار المختصة بهم في دينهم من أهل الكتاب وغيرهم، وهي أشدها تحريماً.

والثانية: أعياد الكفار المختصة بهم في دنياهم، وهي دون الأولى.

والثالثة: الأعياد التي لا تختص بالكفار في دين ولا دنيا، فهذه محرمة،

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

وهي دون الدركتين الأوليين، وما نسب منها إلى الدين أشدُّ تحريمًا مما نُسب إلى الدنيا^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العاشرة: لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ^(٢)].

أي لقوله ﷺ: «لا وفاء لنذرٍ في معصية الله»^(٣)، والمصنف قال: (لا نذر في معصية)، ولفظ الحديث المذكور: (لا وفاء لنذر)، وبينهما فرق، فإذا قيل: (لا نذر في معصية)، فالمعنى أن النذر لا ينعقد، وإذا قيل: (لا وفاء)، فالمعنى أن النذر ينعقد، لكن لا يوفى به، وقد وردت السنة بهذا وبهذا، لكن: (لا نذر) يحمل على أن المراد لا وفاء لنذر؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه»^(٤)، وقد يقال: إن قوله: (لا نذر)؛ أي: لا نذر ابتداءً ولا نذر وفاءً، يعني: لا يجوز أن ينذر الإنسان ابتداءً معصية من المعاصي، ولو نذر فإنه لا يجوز له الوفاء، والمعصية هي كل ما نهى عنه الله ورسوله، فلا يجوز نذر المعصية، ولا الوفاء بتلك المعصية إذا نذر^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الحادية عشرة: لا نَذَرُ لابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ].

أي: كما أشار إليه في الحديث في قول النبي ﷺ: «ولا فيما لا يملك ابن آدم»، ومعناه: أن يُضيف النذرَ إلى مَلِكٍ غيره، كقوله: إن شفى الله مريضاً لأتصدقن بمال فلان^(٦)، والمعنى: لا وفاء لنذر فيما لا يملك ابن آدم، ويشتمل

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) في نسخة الحبيشي: [لا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ].

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٩٧).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤٣).

(٥) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله المصلح.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبد الله الدويش (٩٧).

ما لا يملكه شرعاً، وما لا يملكه قدرًا^(١)، فيشمل ما إذا نذر ما ليس في ملكه، يعني: ما ليس تحت يده؛ كأن ينذر أن يذبح شاة ليست في يده: إما في يد غيره أو أنه لم يملكها؛ وكذلك يدخل في هذا (فيما لا يملك)، أي: فيما لا يقدر ولا يستطيع، ففيه النهي عن النذر بنوعيه: نذر ما لا يستطيعه الإنسان، ونذر ما ليس تحت يده^(٢)، وقيل: معنى قوله: (لا نذر)؛ يعني: أنه لا يقع ولا يجوز النذر، ولو وقع النذر لا يجوز أن يفي به^(٣).



(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٤٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الغنيان (١/ ٣٢٥).

بَابُ:

مَنْ الشَّرْكَ النَّذْرُ لغيرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿يُؤْمِنُ بِالْذِّكْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٢): ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ.

الثَّانِيَّةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ ^(٤) فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شَرْكَ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.

(١) في نسخة متون طالب العلم: [لقوله:].

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأيمان والندور، باب: النذر في الطاعة، برقم: (٦٦٩٦)، ولفظ البخاري: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

(٤) في نسخة الحبيشي: [عِبَادَةُ اللَّهِ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ].

الشَّحْجُ

أي: بَابٌ في بيان ما يدل من الكتاب والسنة على أن من الشرك النذر لغير الله ^(١)، فهذا الباب لبيان أن مما يدخل في الشرك النذر لغير الله تعالى ^(٢).

وهذه الترجمة جزم فيها المصنف بالحكم، ولم يردده إلى ما يستخرجه المتلقي كالباب السابق في قوله: (باب لا يذبح بمكان يذبح فيه لغير الله)، أو الذي قبله في قوله: (باب ما جاء في الذبح لغير الله) ^(٣).

قوله: (من الشرك النذر): (النذر) مبتدأ مؤخر، وأصل الجملة: النذر لغير الله كائنٌ من الشرك ^(٤)؛ أي: لأنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً، فإذا نذر لمخلوق تقريباً إليه ليشفع له عند الله ويكشف ضره ونحو ذلك فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صَلَّى لله وصَلَّى لغيره، فقد أشرك، كذلك هذا ^(٥). و(الشرك) هنا: المقصود: به الشرك الأكبر ^(٦)، ووجه

(١) فتح الله الحميد الحميد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٣٠).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٨٩).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٤٤٧ / ١).

(٦) شرح كتاب التوحيد، عبدالله ابن حميد (٢٠٩)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز

(١٣١)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٧)؛ والملخص في

شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٦).

كونه شركاً بالله جَلَّ وَعَلَا؛ أن النذر هو: إلزام المكلف نفسه بعبادة الله إما مطلقاً، وإما بقيد. فهذه حقيقة النذر^(١)، ومما يدل أيضاً على أن النذر عبادة: أن الله تعالى مدح الموفين به، وأمر النبي ﷺ بالوفاء بنذر الطاعة، وكل أمرٍ مدَّحه الشارع أو أثنى على من قام به أو أمر به فهو عبادة^(٢)، فمدحه لهم يدل على أن الوفاء بالنذر أمر محبوب لله عَزَّجَلَّ، ولا يكون محبوباً إلا وهو مشروع، وذلك يقتضي أنه عبادة من العبادات، بل إن الوفاء بالنذر واجب؛ لأنه إلزام بطاعة^(٣)، فلكونه عبادة يجب الوفاء به إذا نذره الله؛ فيكون النذر لغير الله شركاً في العبادة^(٤).

وقوله: **(لغير الله)**: اللام في قوله: (لغير الله) لام التعليل، أي: لأجل غير الله تعبدًا، ويشمل هذا: إذا ما نذر لغير الله تعبدًا صرفًا؛ كأن يتقرب للولي بالنذر أو يتقرب للقبر بالنذر، ويشمل أيضًا: ما إذا كان نذره لغير الله لسبب؛ إما دفع ضرر، أو جلب نفع، كالنذر للجن، فإذا نذر للجن ليدفعوا عنه شرًّا أو

= وقد وقع في كلام بعض شراح كتاب التوحيد أن النذر من الشرك الأصغر، جاء في الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١١١): «النذر لغير الله شرك أصغر كالحلف بغيره». وهذا الكلام منه رَحِمَهُ اللهُ غير صحيح، ولعله توهم من إلحاق شيخ الإسلام ابن تيمية النذر بالحلف بغير الله أنه يأخذ حكم الحلف بغير الله، وإنما أراد ابن تيمية أنه كالحلف من جهة عدم جواز الوفاء به، ولذا ذكر ابن تيمية في موضع آخر أن النذر أعظم من الحلف بغير الله؛ وذلك لأن النذر لغير الله عبادة، أما الحلف بغير الله فإنه ليس بعبادة، وإنما هو من وسائل العبادة، ومن ذرائعها، ولذا فإن الحلف بغير الله شرك أصغر. ينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٨٣).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٧).
- (٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٧٤).
- (٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٨).
- (٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٨١).

يجلبوا له نفعاً، فإنه يكون قد وقع في الشرك الأكبر^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أنَّ النذر لغير الله من الشرك، وهو من أكبره^(٢).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أن النذر عبادة كما دلَّ عليه الكتاب والسُّنة، فصرفُ النذر لغير الله شرك أكبر ينافي أصل التوحيد^(٣)، فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ بَيَّنَّ فيه نوعاً من أنواع الشرك المنافي للتوحيد، وهو النذر لغير الله؛ لِيُحَذَّرَ وَيُجْتَنَّبَ^(٤).

مناسبة الأبواب للأبواب قبله:

هذا الباب عقده المصنف لبيان أن النذر لغير الله شرك أكبر يخرج من الملة، وقد ذكر قبل هذا الباب: [باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله]، وهذا من وسائل الشرك، وقبله: [باب ما جاء في الذبح لغير الله]؛ فذكر أن الذبح لغير الله شرك أكبر، ثم ذكر الوسيلة إلى الشرك الأكبر، ثم بعد ذلك انتقل إلى بيان نوع آخر من أنواع الشرك، فكما أن الذبح لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة، فكذلك النذر، وذكر بينهما ما هو وسيلة إلى الأول، وهو:

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧١).

(٣) ينظر: الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٥٨)؛ والمزيد في

شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٨٩).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٦).

الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه لغير الله^(١).

مناسبة الباب للذي قبله :

مناسبة هذا الباب لما قبله من ثلاثة وجوه:

الأول: أنه في الباب الذي قبله ذكر الذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، وأن ذلك قد يحصل نذراً كما في حديث: ثابت بن الضحاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة الرجل الذي نذر أن ينحر إبلاً ببوانة؛ فناسب أن يذكر في هذا الباب حكم النذر لغير الله، وأنه من الشرك^(٢).

والثاني: للعلاقة بين الذبح والنذر، فأغلب النذور تكون ذبْحاً، وأيضا فإن الذبح والنذر يصاحبهما اعتقاد تعظيم المخلوق^(٣).

والثالث: أنه لما ترجم في الباب السابق على المنع من الذبح في مكان يُذبح فيه لغير الله تعالى؛ ذكر هذه الترجمة على قاعدته في الترقى من الأسفل إلى الأعلى، فالأولى تُمنع عن المشابهة في الفعل، وهذه تُمنع عن الفعل نفسه^(٤)، فهنا يذكر الشرك في العبادة نفسها، وهو الشرك الأكبر بصرفها لغير الله؛ لذلك قال: (من الشرك النذر لغير الله)^(٥)؛ فهذا الباب جاء في سياق سرد الأبواب المتعلقة بالشرك الأكبر؛ فلما تكلم في الباب السابق عن الذبح في مكان يُذبح

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٤٧).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٨٩).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١١٥).

(٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٦٥٣/٢).

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

فيه لغير الله، الذي هو تكملةٌ لبابٍ سابقٍ له عن الذبح لغير الله؛ ناسب هنا أن يتكلم عن النذر لغير الله، الذي هو نوعٌ آخر من أنواع الشرك الأكبر^(١).

مسألة: قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: «النذر من غرائب العلم، حيث كان منهياً عنه، ووفاءه محموداً مأموراً به، والقاعدة في جميع الأمور: أن الوسائل لها أحكام المقاصد إلا في هذه المسألة»^(٢)؛ ولذا يرد في هذا المقام سؤال معروف، وهو أن النذر مكروه قد كرهه النبي ﷺ، وسئل عنه فقال: «إنه لا يأتي بخير»، فكيف يكون عبادة، وقد كرهه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

والجواب: أن النذر قسمان: نذر **مطلق**، ونذر **مقيد**، والنذر المطلق هو: أن يلزم العبد نفسه بعبادة الله جَلَّ وَعَلَا، هكذا بلا قيد، كأن يقول مثلاً: لله عليّ نذر أن أصلي ركعتين؛ وليس هذا النذر في مقابلة شيء يحدث له في المستقبل، أو شيء حدث له، فيلزم نفسه بعبادة: كصلاة أو صيام، أو نحو ذلك، فهذا هو النذر المطلق وهو: إلزام العبد نفسه بطاعة الله جَلَّ وَعَلَا أو بعبادة، وليس هذا النذر هو الذي كرهه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بل النذر المكروه هو القسم الثاني: وهو النذر المقيد، وحقيقته: أن يلزم العبد نفسه بطاعة الله جَلَّ وَعَلَا مقابل شيء يُحدثه الله جَلَّ وَعَلَا له، ويقدره ويقضيه له، كأن يقول مثلاً: إن شفى الله مريضى فله عليّ نذر: أن أتصدق بكذا وكذا، ونحو ذلك، فهذا كأنه يشترط بهذا النذر على الله جَلَّ وَعَلَا، فيقول: يا رب، إن أعطيتني كذا وكذا: صمْتُ لك، أو تصدقتُ، وإن شفيت مريضى فعلتُ كذا وكذا، يعني: مقابلةً للفعل بالفعل، وهذا هو الذي

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٥٠).

(٢) إرشاد أولي البصائر والألباب لنيل الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب، للسعدي (٣١٤)، ط. أضواء السلف.

وصفه النبي ﷺ بقوله: «إنما يُستخرج به من البخيل»؛ لأن البخيل هو الذي لا يعمل العبادة حتى يُقاضَى عليها، فصار بما أعطاه الله من النعمة أو بما دفع عنه من النعمة كأنه في حس ذلك الناذر قد أُعطي الأجر، وأُعطى ثمن تلك العبادة. وهذا المعنى الخاطئ يستحضره كثير من العوام الذين يستعملون النذور، فإنهم يظنون أن حاجتهم لا تحصل إلا بالنذر، وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، وغيره من أهل العلم: إن من ظنَّ أنه لا تحصل حاجة من حاجاته إلا بالنذر، فإن اعتقاده هذا مُحَرَّم؛ لأنه ظنَّ أن الله لا يُعطي إلا بمقابل، وهذا سوء ظن بالله جَلَّ وَعَلَا، وسوء اعتقاد فيه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بل هو المتفضل المنعم على خلقه.

ويتبيّن مما سبق أن النذر المطلق لا يدخل في الكراهة، لكن إذا أُطلقنا القول بأن: النذر عبادة، فهل يدخل في هذا الإطلاق النذر المقيّد؟ **والجواب:**
أن النذر المقيّد له جهتان:

الجهة الأولى: وفاؤه بالنذر الذي ألزم نفسه به فإنه يكون بذلك قد تعبّد الله عبادة من هذه الجهة فيما يظهر.

والجهة الثانية: جهة الكراهة المتعلقة بهذا النذر المقيّد، وهي إنما جاءت لصفة الاعتقاد لا لصفة أصل العبادة، فإنه في النذر المقيّد إذا قال: إن كان كذا وكذا فله عليّ نذر كذا وكذا، كانت الكراهة راجعة إلى ذلك التقيّد، لا إلى أصل النذر، دلَّ على ذلك: التعليل؛ حيث قال: «فإنما يُستخرج به من البخيل»، فلا إشكال إذا، فالنذر عبادة من العبادات العظيمة^(١).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٥٨-١٦٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١): ﴿يُؤْفُونَ بِالْأَنْذَرِ﴾ [الإنسان: ٧]].

الشَّيْخُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة، فذكر آيتين وحديث، وهذه الآية هي الدليل الأول، وجاء بها المصنف ليبين أن النذر عبادة، فجعله لغير الله شركٌ أكبر ^(٢).

ودلت الآية على وجوب الوفاء بالنذر، ومدح من فعل ذلك طاعة لله، ووفاءً بما تقرب به إليه ^(٣)؛ ووجه الشاهد منها: أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر، والله تعالى لا يمدح إلا على فعلٍ واجبٍ أو مستحبٍ أو تركٍ محرمٍ، فلا يمدح على فعل المباح المجرد، وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقرباً به إليه فقد أشرك ^(٤).

والنذر شرعاً له معنيان:

أحدهما: عام، وهو: إلزام العبد نفسه دين الإسلام. فمن دخل في دين الإسلام، فإنه ملتزمٌ بالنذر الأكبر، وهو استقامته عليه.

والآخر: معنى خاص، وهو: إلزام العبد نفسه لله نفلاً معيناً غير معلق، فمتى وُجد هذا المعنى صار نذراً مستحباً مرغباً فيه شرعاً.

والآية التي أوردها المصنف تتناول المعنيين جميعاً، لكنها في الأول

(١) في نسخة متون طالب العلم: [لقوله:].

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٨١).

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٤٧).

أقوى، وهو التزام دين الإسلام؛ لأن الثاني أمرٌ مستحب، وربما لا يفعله العبد، فلا يقتضي ذمّه، وإنما الذي يُمدح به العبد هو وفاؤه بدين الإسلام، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالْذِّكْرِ﴾؛ أي: يوفون بما التزموه من أحكام الدين؛ وإذا وقع المعنى الذي ذكرناه في العام والخاص من الالتزام لغير الله جَلَّوَعَلَا على وجه القربة، وقع العبد في الشرك^(١).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلّت على أن النذر لغير الله من الشرك؛ لأن الله تعالى أثنى عليهم بذلك، وجعله من الأسباب التي بها يدخلون الجنة، ولا يكون سبباً يدخلون به الجنة إلا وهو عبادة؛ فيقتضي أن صرفه لغير الله شرك^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

أن الله مدح المؤمنين لوفائهم بالنذر، وما مُدح فاعله في خطاب الشرع فهو عبادة، فالنذر لله عبادة، وجعله لغير الله شرك أكبر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(٤): ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ

نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ الآية [البقرة: ٢٧٠]].

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٤٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧١)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

الشَّجْ

هذا هو الدليل الثاني في الباب، ومعنى الآية: أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقة أو نذرناه من نذر متقربين بذلك إليه أنه يعلمه، ويجازينا عليه، فدل ذلك أنه عبادة^(١)، فإن الله تعالى إنما يُجازي على العبادة^(٢)، ومعلوم بالضرورة أن من صرف شيئاً من العبادة لغير الله فقد أشرك^(٣)، **وجه الاستدلال من الآية على أن النذر عبادة من وجهين:**

الأول: أن سياقه سياق مدح؛ لأنه عطفه على النفقة^(٤)، فالله قرن النذر بالنفقة، والنفقة في سبيل الله طاعة، فدل على أن النذر طاعة^(٥).

والثاني: أن الله تعالى عظم النذر بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾، وعظم أهله، وهذا يدل على أن الوفاء به عبادة محبوبة لله جلَّ وعلا^(٦)، فالله تعالى علّق النذر بعلمه تعالى به^(٧)؛ والمراد بالعلم هنا: علمُ الجزاء لا علمُ الاطلاع، فإن علم الاطلاع لا يختصُّ بما ذُكر، وهذا من طرائق ما يأتي في القرآن الكريم عند الخبر عن العلم لا يراد به الاطلاع والإحاطة، وإنما يُراد به الجزاء والإثابة^(٨)،

-
- (١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/٤٤٨).
 - (٢) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٨٣).
 - (٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٤٤٨)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٠٧).
 - (٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٨٣).
 - (٥) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٨٢).
 - (٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٢).
 - (٧) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٨٣).
 - (٨) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فائدة ذكر العلم هنا هي المجازاة على فعله والمعاقبة على تركه، وإلا فمعلوم أن الله تعالى يعلم من الإنسان كل ما يكون منه، فلما خصّ ذلك في هذه الآية دَلَّ على أن المقصود حصول المجازاة بفعل ما تقدم، وحصول المعاقبة بترك ما تقدم^(١)؛ فتعليق الشيء بعلم الله دليل على أنه محل جزاء؛ إذ لا نعلم فائدة لهذا الإخبار بالعلم إلا لترتب الجزاء عليه، وترتب الجزاء عليه يدل على أنه من العبادة التي يُجازى الإنسان عليها، فإذا كان عبادة فصرفه لغير الله شرك أكبر، وهذا وجه استدلال المصنف بهذه الآية^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على أن الله يعلم النذر فيُجازي عليه؛ لذا يكون الوفاء به عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك^(٣)؛ فوجه استدلال المصنف رَحِمَهُ اللهُ بالآية هنا: هو بيان أن النذر عبادة لله، فيكون جعله لغير الله شركاً^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾، أي: عِلِمَ جزاءٍ عليه ومحبةٍ له^(٥)، وفي

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٤٦)؛ والمفيد على كتاب التوحيد، عبدالله القصير (٩٨)؛ وإعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/١٨٢).
 (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١١٨).
 (٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٨٣).
 (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.

ضمّنه: أنه يُجازي فاعله ويثيبه^(١)، فهو عبادة لله مرضية عنده، لجزائه عليه ومحبته له، فإذا جُعل لغيره صار شركاً أكبر^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(٣)].

الشَّجْحُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، وجاء به المصنف ليبين أن النذر عبادة، وإذا كان كذلك فجعله لغير الله شرك أكبر^(٤).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ أوجب الوفاء بالنذر، فقال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، وهذا فيه إيجاب الوفاء بالنذر المطلق الذي يكون طاعة، كأن يقول: لله عليّ أن أصليّ كذا وكذا، فهذا يجب عليه أن يوفي بنذره، وكذا إن كان النذر مقيداً، كأن يقول: إن شفى الله مريضاً فله عليّ أن أتصدق بكذا، فهذا يجب عليه أن يوفي بنذره لله جَلَّ وَعَلَا، وإيجاب ذلك يدلُّ على أنه عبادة محبوبة؛ لأن الواجب من أنواع العبادات، وما كان وسيلة إليه فإنه أيضاً عبادة؛ لأن الوسيلة للوفاء بالنذر هي النذر، فلولا النذر لم يأت الوفاء، فأوجب

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٣٢٨/١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٢)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الأيمان والنذور، باب: النذر في الطاعة، برقم: (٦٦٩٦)، ولفظ البخاري: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه».

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

الوفاء؛ لأجل أن المكلف هو الذي ألزم نفسه بهذه العبادة^(١)، فالشاهد: أن فيه الأمر بالإيفاء بنذر الطاعة؛ فدلّ أن الإيفاء به عبادة^(٢).

وقيل: في الحديث شاهدٌ في قوله: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، وهذا فيه حكم النذر إذا كان معصية^(٣)، فقوله: (فلا يعصه)، (لا) هنا ناهية على الصحيح، وهذا دليلٌ ظاهر في النهي عن الوفاء بنذر المعصية، فإذا مُنِع من الوفاء به، فمنعه من إنشائه من باب أولى، ولفظ المعصية عام لكل معصية، فيدخل فيه أنواع الشرك، كالنذر لغير الله، فإن الشرك أخصُّ المعاصي بالنهي في هذا اللفظ^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أنه دلّ على أن النذر يكون طاعةً ويكون معصيةً، فدلّ على أنه عبادةٌ؛ فمن نذر لغير الله فقد أشرك به في عبادته^(٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، فالنذر لله طاعةٌ له، وطاعته هي عبادته، فالنذر عبادة لله، فإذا جُعل لغيره صار شركاً أكبر^(٦).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٢).
- (٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.
- (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٤) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٢/ ٦٦١).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٨).
- (٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٢).

وهنا قاعدة في أنواع الاستدلال على أنَّ عملاً ما من الأعمال، صرّفه لغير الله
جَلَّوَعَلَا شرك أكبر، وذلك أن الاستدلال نوعان:

النوع الأول: استدلالٌ عامٌّ؛ يعني: أنَّ كل دليل من الكتاب أو السُّنة فيه وجوب أفراد الله بالعبادة، فإنه يكون دليلاً على أن كل عبادة لا تصلح إلا لله، هذا نوع من الأدلة، كل دليل فيه أفراد الله بالعبادة يصلح أن تستدل به على أن عبادة ما لا يجوز صرفها لغير الله جَلَّوَعَلَا، بأن نقول: دَلَّ الدليل على وجوب صرف العبادة لله وحده، وأن من صرفها لغير الله جَلَّوَعَلَا فقد أشرك، وتلك العبادة الخاصة، مثلاً هنا: (النذر)، نقول: هذه عبادة من العبادات، فمن نذر لغير الله فقد أشرك.

والنوع الثاني: أن يستدل على المسائل بأدلة خاصة وردت فيها، كأن يستدل على تحريم الذبح لغير الله بأدلة خاصة وردت في الذبح، وكأن يستدل على وجوب الاستغاثة بالله وحده دون ما سواه بأدلة خاصة بالاستغاثة، وكذا في الاستعاذة ونحو ذلك؛ فكل نوع من تلك الأنواع من العبادات له دليلٌ خاصٌّ، فالله جَلَّوَعَلَا أثنى في هذه الآية على الموفين لنذورهم، وذكر أن الوفاء بالنذر من صفات الأبرار، وسبق أن كل ما أثنى الله عليه أو على أهله فهو عبادة؛ فيثبت أولاً أنها عبادة؛ فإذا استقام الدليل والاستدلال على أن هذه المسألة من العبادات، فيُستدل بعد ذلك بالأدلة العامة التي يصلح الاستدلال بها في كل ما ثبت أنه عبادة، على أن من صرف شيئاً من العبادة لغير الله فهو مشرك.

فالدليل يستقيم بهذين النوعين من الاستدلال:

الأول: استدلال عام بكل آية أو حديث فيهما الأمر بإفراد الله بالعبادة، والنهي عن الشرك فتدخل هذه الصورة فيها؛ لأنها عبادة بجامع تعريف العبادة.

والثاني: الاستدلال على المسألة بخصوص ما ورد فيها من الأدلة؛ ولهذا قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ هُنا: (باب: من الشرك النذر لغير الله تعالى)، واستدل على ذلك بخصوص أدلة وردت في النذر، فيستدل أولاً بهذه الآيات التي أوردها المصنف في هذا الباب على أن النذر عبادة؛ ثم يُستدل بالآيات التي في أول الكتاب، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وكقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وكقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ فهذه أدلة عامة تصلح لأن يُستدل بها على أن صرف النذر لغير الله شرك؛ فتقول: النذر لغير الله عبادة، والله جَلَّوَعَلَا نهى أن تُصرف العبادة لغيره، وأن من صرف العبادة لغير الله فهو مشرك.

فنقول: النذر عبادة؛ لأنه داخل في حد العبادة؛ أو نقول النذر عبادة؛ لأن الله جَلَّوَعَلَا يرضاه، ومدح الموفين به، ثم يستدل على أن صرفها لغير الله شرك أكبر.

فالدليل الخاص إذاً هو: أن تستدل بخصوص ما جاء في الكتاب والسنة من الأدلة على النذر؛ ولهذا أورد المصنف هنا الدليل التفصيلي، وفي أول الكتاب أتى بالأدلة العامة على كل مسائل العبادة، وهذا من الفقه الدقيق في

التصنيف؛ لأن في تنويع الاستدلال مرّة بدليل خاصّ، ومرّة بدليل عامّ، وإيراد الأدلة من جهة، ومن جهة أخرى، وثالثة، ورابعة ما يُضعف حجة الخصوم الذين يدعون الناس لعبادة غير الله، وللشرك به جَلَّوَعَلَا^(١).



(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٠). وينظر: الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله الجهنّي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ].

أي: نذر الطاعة، لقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»، مثل: نذر الصلاة والصوم والاعتكاف وغيرها^(١)، فـ (أل) هنا عهدية، أي: النذر المأمور به، وهو نذر الطاعة، وليست (أل) استغراقية، فتعمُّ كلَّ نذر؛ فإن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ^(٣) فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِهِ شُرْكٌ^(٤)].

أي: لما مدحهم الله على الوفاء بالنذر، وأنه يجازيهم عليه؛ دلَّ ذلك على أنه عبادة، والعبادة إذا صرفت لغير الله صارت شركاً^(٤)، وهذه قاعدة في باب التوحيد والشرك، فكل شيء يكون عبادة لله، فصرفه لغير الله شرك^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ].

أي لقوله: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، وذلك كالزنا وشرب الخمر ونحوهما^(٦).

-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٨).
 - (٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.
 - (٣) في نسخة الحبيشي: [عِبَادَةُ اللَّهِ].
 - (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٨).
 - (٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٤٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
 - (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (٩٩).

بَابُ:

مِنَ الشَّرْكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلِ [اللَّهُ] ^(١) تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وَعَنْ ^(٢) خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ ^(٣) مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْجِنِّ» ^(٥).

الثانية: كَوْنُهُ مِنَ الشَّرْكِ.

الثالثة: الاسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدْلَوْا بِهِ ^(٦) عَلَى

(١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحبيشي. وفي النسخ الأخرى: [وقوله].

(٢) في نسخة القاسم: [عن].

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [حتى يَرَحُلَ]. وما في المتن هو الموافق للفظ الحديث عند مسلم وغيره.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في التَّعَوُّذِ مِنْ سُوءِ الْقَضَاءِ وَدَرْكِ الشَّقَاءِ وَغَيْرِهِ، برقم: (٢٧٠٨).

(٥) في نسخة دغش: [تفسير: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ﴾ الآية]. وفي نسخة العصيمي: [تفسير الآية].

(٦) في نسخة الحبيشي: [لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَدْلُونَ بِهِ].

أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ قَالُوا: لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شِرْكٌ.

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ ^(١) يَحْصُلُ بِهِ مَنَفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ أَوْ جَلْبِ

نَفْعٍ؛ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشُّرَكَ.



(١) في نسخة الحبيشي: [أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ الَّذِي].

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ الْإِسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ].

الشَّيْخُ

هذا الباب هو بداية الأبواب المتعلقة بالدعاء، والدعاء أقسام: منه الاستعاذة، ومنه الاستغاثة، ومنه سؤال الحاجة، ومنه الاستشفاع، ونحو ذلك^(١).

وقوله: (بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ الْإِسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ)، أي: بيان أن مما يدخل في الشرك بالله طلب العوذ والحماية بدفع الشر أو رفعه من غير الله، سواء من الملائكة أو من الجن أو من الإنس^(٢)، و(مِنْ) هاهنا تبعيضية كما ذكرنا فيما سبق من الأبواب، فيدلُّ على أن الشرك ليس مختصاً بهذا الأمر^(٣).

و(الشرك) المقصود هنا هو: الشرك الأكبر^(٤)، يعني: بَابُ: من الشرك الأكبر الاستعاذة بغير الله؛ لأن (الألف واللام) الداخلة على قوله: (الشرك) هي: للعهد؛ فتكون عائدة إلى الشرك المعهود، وهو الأكبر^(٥)؛ فمن جعل التجاءه الذي يتوجه فيه قلبه تعظيماً وخضوعاً ومحبةً، جعله لغير الله جَلَّ وَعَلَا فقد أشرك، ووقع في الشرك الأكبر^(٦).

-
- (١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٤٨٤).
 (٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٢).
 (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦١).
 (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٥)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٣٥)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٥).
 (٦) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

و(الاستعاذة): طلب العياذ، يقال استعاذ: إذا طلب العياذ، والعياذ: ما يؤمّن من الشر، كالفرار من شيء مخوف إلى ما يؤمّن منه، أو إلى من يؤمّن منه^(١)، فالاستعاذة: الالتجاء والاعتصام والتحرز بمن يدفع الشر، أو يمنعه قبل حصوله، وحقيقتها: الهرب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه^(٢)، وحقيقة الاستعاذة بالله شرعاً: طلب العوذ من الله عند وقوع المخوف^(٣)، فالعائد بالله قد هرب إلى ربه، وفرّ إليه، والتجأ إليه مما يخافه عموماً وخصوصاً^(٤)، وهذا تمثيل وتفهم، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب، والافتقار إليه، والتذلل بين يديه؛ أمرٌ لا تحيط به العبارة؛ فتبين بهذا أن الاستعاذة عبادة لله يجب إخلاصها لله، وأن لا يُستعاذ بغيره، فإن استعاذ بغيره فهو عابد لذلك الغير، كما أن من صلّى لله وصلّى لغيره يكون عابداً لغير الله، كذلك في الاستعاذة، ولا فرق^(٥)، فالاستعاذة نوعٌ من أنواع الدعاء؛ لأن الاستعاذة: استفعال، ومادة (استفعل) موضوعة في الغالب للطلب، فغالب مجيء (الألف والسين والتاء) للطلب؛ فمعنى: استعاذ، واستعان، واستغاث، واستسقى: طلب تلك الأمور، والطلب من أنواع التوجه والدعاء؛ لأن الطلب يدل على أن هناك من يُطلب منه،

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٦٠)؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٣٤).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٤) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٦٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٦٠).

والمطلوب منه لما كان أرفع درجة من الطالب كان الفعل المتوجه إليه يسمى دعاء؛ ولهذا فإن حقيقة الاستعاذة لغة، ودلالاتها شرعاً هي: طلب العوذ، أو طلب العياذ؛ وهو الدعاء المشتمل على ذلك، وهكذا في كل ما فيه طلب نقول: إنه دعاء، وإذا كان دعاءً فإنه يكون عبادةً، والعبادة حق لله وحده دون من سواه؛ فكل فعل من الأفعال أو قول من الأقوال فيه طلب يكون عبادة؛ لأنه دعاء، فكل طلب ممن هو أعلى منك فيسمى: دعاءً، والمستعيز لا شك أنه طالب ممن هو أعلى منه؛ لحاجته إليه، فلهذا يصح أن يكون كل دليل فيه ذكر إفراد الله جَلَّوَعَلَا بالدعاء أو العبادة؛ دليلاً على خصوص هذه المسألة، وهي أن الاستعاذة عبادة^(١)، وهي من العبادات التي أمر الله تعالى عباده بها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَزْعَمَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وما أمر الله به فهو عبادة، وما كان عبادة لله فصرفه لغير الله شرك، فمن صرف شيئاً من هذه العبادات لغير الله فقد جعله لله شريكاً في عبادته، ونازع الربَّ في إلهيته^(٢).

وقوله: **(بغير الله)**: هذا الغير شامل لكل ما يُتوجَّه إليهم بالعبادة، ويشركونهم مع الله، ويدخل في ذلك بالأولية: ما كان المشركون الجاهليون يتوجَّهون إليهم بالعبادة: من الجن، والملائكة، والرسل، والأنبياء، والصالحين، والأشجار، والأحجار، وغير ذلك من معبوداتهم^(٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٦-١٦٧).

(٢) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (١٨٧)؛ وينظر: شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٨٥).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٧).

مقصود الترجمة:

بيان أن الاستعاذة بغير الله من الشرك الأكبر^(١).

مناسبة الباب لكتاب التوحيد:

أنَّ فيه بيانَ نوعٍ من أنواع الشرك المنافي للتوحيد، وهو الاستعاذة بغير الله؛ ليُحذَر ويُجْتَنَب^(٢)؛ فإن الاستعاذة هي: طلب العوذ، والعوذ هو: طلب الحماية والحفظ، فيكون معنى الاستعاذة: طلب الحماية والحفظ، والحماية والحفظ المطلقة التامة إنما تكون من الله تعالى، وإذا كانت كذلك فإنَّ طلبها من غير الله تعالى يكون من الشرك الذي يقدر في توحيد صاحبه^(٣)، فمناسبتة للباب أنَّ الاستعاذة عبادة؛ فصرفها لغير الله شركٌ ينافي التوحيد^(٤).

مناسبة الباب للأبواب السابقة:

كل هذه الأبواب التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ تدل على أن من أشرك مع الله غيره بالقصد والطلب فقد خالف ما نفته (لا إله إلا الله)، فيكون قد أثبت ما نفته (لا إله إلا الله) من إلهية غير الله، ولم يثبت ما أثبتته من الإخلاص؛ فعكس مدلولها فأثبت ما نفته، ونفى ما أثبتته من التوحيد، وهذا معنى قول المصنف: (وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب)، فكل شرك وقع أو قد يقع فهو ينافي كلمة الإخلاص وما تضمنته من التوحيد^(٥)؛ فهذا الباب

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٧٤).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (٩٢).

(٥) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٢٥٩)، باب: من الشرك النذر لغير الله.

مع الذي قبله، والأبواب التي سلفت أيضًا: كلها في بيان المقصد من هذا الكتاب، وبيان الغرض من تأليفه، وأن التوحيد إنما يُعرف بضده، فمن طلب التوحيد فليطلب ضده؛ لأن التوحيد يجمع بين الإثبات والنفي، فيجمع بين الإيمان بالله وبين الكفر بالطاغوت، فمن جمع بين هذين الأمرين فإنه يكون قد عرف التوحيد؛ ولهذا فصل المصنف رَحِمَهُ اللهُ أفراد توحيد العبادة، وفصل أفراد الشرك؛ فبين أصناف الشرك الأصغر: القولي والعملي، ثم بين أصناف الشرك الأكبر: العملي والاعتقادي، فذكر الذبح لغير الله، وذكر النذر لغير الله، فالشرك الأكبر الذي يكون من جهة العمل أنواع، وقد ذكر منها على سبيل التمثيل: الذبح لغير الله، كما أنه ذكر النذر لغير الله مثالاً على أنواع الشرك الأكبر الحاصل من جهة القول^(١)، فالمصنف ذكر قبل ذلك في الأبواب السابقة الشرك الأكبر، والوسيلة إليه، ثم عاد إلى بيان أنواع من الشرك الأكبر؛ فالنذر لغير الله شرك أكبر، وكذلك الاستعاذة بغير الله باب من الشرك^(٢).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

أن النذر شرك في اللفظ مع اعتقاد، وكذا الاستعاذة^(٣)، فالنذر عبادة قولية إنشاءً، وعملية وفاءً، يصاحبها اعتقاد تعظيم المخلوق كتعظيم الله عزَّ وجلَّ، وهذا شرك؛ ولذا عطف المصنف على ذلك هذا الباب: (باب: من الشرك الاستعاذة بغير الله)؛ لأن الاستعاذة بغير الله تكون بالقول الذي معه اعتقاد؛

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٥).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٥٢).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١١٩).

ولذلك ناسب أن تكون بعد (باب: من الشرك النذر لغير الله) ^(١).

فلما ذكر المصنف في الباب السابق أن من الشرك الأكبر النذر لغير الله؛ ذكر في هذا الباب مثلاً لآخر للشرك الأكبر وهو الاستعاذة بغير الله؛ وله مناسبة أخرى، وهي: أنه لما ذكر ما يقدم لمن يُعبد من دون الله من التبرُّك والذبح والنذر؛ ذكر المصنف في هذا الباب ما يُطلب ممن يُعبد من دون الله ^(٢)، فمناسبته للباب قبله: ذكر نوع آخر من العبادات التي يصرفها المشركون إلى معبوداتهم لدفع الضر وتوقي الشر، وهو الاستعاذة بهم من دون الله ^(٣).

قال المصنف: (باب: من الشرك الاستعاذة بغير الله): وهذا فيه احتمالان:

الأول: أن هذا الحكم يشمل كل أنواع الاستعاذة، ولو كان فيما يقدر عليه المخلوق؛ بناء على أن طلب العوذ وإن كان باللسان، بقول أحدٍ لآخر: أعوذ بك أو أعذني ونحو ذلك؛ ولكن يقوم في مقابله في القلب: التجاء واعتصام واحتراز بمن استُعيذ به، فلو قامت تلك المعاني في القلب، صار مستعيذاً بمن التجأ قلبه به؛ فحقيقة الاستعاذة تجمع الطلب الظاهر، وهو الاستعاذة بالقول؛ وتجمع المعنى الباطن ^(٤).

والثاني: أن هذا الحكم في الاستعاذة المطلقة التي لا تكون إلا بالله، وصرفها لغير الله شرك، وأما الاستعاذة المقيدة، وهي الاستعاذة بالمخلوق

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٥).

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٢١٣).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٣).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٧).

فيما هو من مقدور الإنسان الحي الحاضر، فهذه ليست من الشرك^(١)، فهذه الترجمة ليست على إطلاقها؛ لأنه إذا استعاذ بشخصٍ مما يقدر عليه فإنه جائز؛ كالأستعاذة^(٢)، فالمصنف جاء بهذا الباب ليبين أن من الاستعاذة ما يكون عبادة، فجعله لغير الله شرك أكبر^(٣)؛ فالاستعاذة هنا: الاستعاذة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ أو فيما يقدر عليه الإنسان لكنه غائب بعيد يستحيل حضوره، وقد أطلق المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ الْحَكَم فيها، فجعل الاستعاذة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شركاً أكبر مخرجاً من الملة^(٤).

فالاستعاذة، وهي: طلب الالتجاء فيما يقدر عليه المخلوق إذا كان فيما يتعلق بالأسباب الظاهرة فهذا جائز، بشرط أن لا يعتمد بقلبه عليه؛ أما إذا كانت الاستعاذة فيما لا يقدر عليه إلا الله، أو فيما لا يقدر عليه المخلوق، فهذا النوع من الاستعاذة لا يجوز صرفه إلا لله، ويجب إفراد الله بهذه الاستعاذة، وصرفها لغير الله شرك، وهكذا فيما يتعلق بالاستعاذة القلبية التي تكون بالالتجاء بالقلب، فهذا لا بد أن يكون لله جَلَّ وَعَلَا^(٥)؛ فحقيقة الاستعاذة أنها تجمع بين الطلب الظاهر، والمعنى الباطن، ولهذا اختلف أهل العلم في جواز طلبها من المخلوق: فمنهم من راعى المعنى الظاهر، وإمكان المخلوق أن يعيد، فصَحَّحه؛ ومنهم من منع ذلك مطلقاً؛ نظراً إلى أن الاستعاذة عمل قلبي

(١) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٢).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٥٠).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العبيان (٧١).

(٥) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (١٥٧).

بحث، وأنها إنما تكون بالله جَلَّ وَعَلَا^(١)؛ فالاستعاذة بالمخلوق الحي الحاضر فيما يقدر عليه؛ كأن يُقال له: أعوذ بك من شرك، أو أعوذ بك من شر فلان وهو يستطيعه، أو أعوذ بالله ثم بك، **في جوازه قولان:**

القول الأول: أن الاستعاذة لا تصلح إلا بالله وحده، ولا يُستعاذ بمخلوق مطلقاً، ولو كان فيما يقدر عليه؛ لأن الاستعاذة توجه القلب، واعتصامه، والتجاؤه، ورغبته، وهذه المعاني جميعاً لا تصلح إلا لله جَلَّ وَعَلَا^(٢)، ففي الاستعاذة: الالتجاء والاحتماء بالقلب أولاً قبل القول وقبل الفعل، وما يقوم بالقلب من الالتجاء والانطراح بين يدي الله والخضوع له هذا لا يجوز أن يكون شيء منه لغير الله أصلاً؛ لأنه هو العباد والتأله؛ ولأن الذي يُطلب منه الشيء يجب أن يكون مالكا له، والمخلوق لا يملك إلا ما ملكه الله جَلَّ وَعَلَا، فالمخلوق ضعيف ولا يستطيع أن يمنع حتى شرَّ ولده^(٣)، فلفظ الاستعاذة كلفظ التوكل لا يكون إلا بالله وحده، فكما أنه لا يجوز أن يقال: توكلت على فلان، أو يقال: توكلت على الله ثم على فلان؛ لأن التوكل كله عبادة، والعبادة لا تكون إلا لله؛ فلا يجوز كذلك أن يُقال: يا فلان أعوذ بك، أو أعوذ بالله ثم بك^(٤).

والقول الثاني: أن الاستعاذة بما يُمكن العوذ به جائزة بشرط أن لا يتعلق

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٨).
- (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٧).
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٣٥).
- (٤) ينظر: المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٣٦)؛ وشرح ثلاثة الأصول، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١٠٦)؛ وشرح الأصول الثلاثة، حمد الحمد (١٤).

القلب به، وإنما يتعلق بالله، فهو لا يملك من الإعاذة شيئاً إلا ما أقدره الله عليه^(١)؛ فالاستعاذة طلبٌ للاعتصام والاحتراز؛ والمخلوق يُطلب منه ما يقدر عليه ويستعاذ به فيه، بخلاف ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يستعاذ فيه إلا بالله، كالدعاء، فإن الاستعاذة من أنواعه^(٢)، فالاستعاذة كالأستغاثة والاستعانة، كلها بمعنى واحد يجمعها الطلب والدعاء، فإذا كانت فيما يقدر عليه المخلوق، فلا حرج، وليست عبادة، وليس فيها صرف شيء من خصائص الله لغيره، أو تسوية الله بغيره فيما هو من خصائصه **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**^(٣)، وعليه يجوز أن يستعين بالمخلوق الحي القادر المستطيع على أن يعصمه من الشر الذي خافه بقوله: أعوذ بك، أو أعوذ **بالله ثم بك**^(٤)؛ لأن حقيقة الاستعاذة: طلب انكفاف الشر، وطلب العياذ، وهو: أن يستعين من شرٍّ أحق به، وإذا كان كذلك: فقد يملك المخلوق شيئاً من ذلك، وعلى هذا فتكون الاستعاذة بغير الله شركاً أكبر إذا كان ذلك المخلوق لا يقدر على أن يعيذ، أو طُلبت منه الإعاذة فيما لا يقدر عليه إلا الله، وقد جاءت أدلة بأنه يُستعاذ بالمخلوق فيما يقدر عليه^(٥)، منها:

(١) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٥٥)؛ والفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٦٧)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٨٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٦٢).

(٣) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (٧٧).

(٤) ينظر: تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس، عبد الله أبا بطين (٨٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١١٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٣٥)؛ والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (١/ ٢٥٥)؛ والسبك الفريد شرح كتاب التوحيد، لابن جبرين (١/ ٢٥٦)؛ والمفيد على كتاب التوحيد، عبد الله القصير (١٠٣).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٧).

قول النبي ﷺ عن الفتن: «ومن وجد فيها ملجأً أو معاذاً فليعذ به»^(١)؛ وفي صحيح مسلم: (أن امرأة من بني مخزوم سرقَت فأُتي بها إلى النبي ﷺ فعادت بأم سلمة)^(٢)، وقوله ﷺ: «يعوذ عائذ بالبيت فيُبعث إليه بعث...»^(٣).

ونوقش: بأن الأدلة المذكورة ليس فيها ما يدل على جواز الاستعاذة بالمخلوق، بخلاف الاستغاثة، لأن الاستغاثة هي الدعاء المخصوص لمن وقع في الشدة، والشدائد لا تدوم، فهي تعرض وتنتهي، وإذا عرضت فقد يكون المطلوب عنده أسباب تخليص هذا الذي وقع، وفيها الشيء الذي يخلصه، ولذا يجوز الاستغاثة بمخلوق قادر حاضر مستطيع، بخلاف الاستعاذة، فهي عامة مطلقة، فهي من العبادات العامة التي يجب أن تكون بالله وحده، ولا يجوز أن تكون بمخلوق أصلاً^(٤).

والذي يظهر: أن المقام فيه تفصيل، وهو: أن الاستعاذة فيها عمل ظاهر، وفيها عمل باطن، **فالعمل الظاهر:** أن يطلب العوذ، وأن يطلب العياذ، وهو أن يُعصم من هذا الشر، أو أن ينجو من هذا الشر، وفيها أيضاً **عمل باطن**، وهو: توجُّه القلب وسكنته، واضطراره، وحاجته إلى هذا المستعاذ به، واعتصامه بهذا المستعاذ به، وتفويض أمر نجاته إليه، فإن كانت الاستعاذة تجمع هذين النوعين فيصح أن يُقال: إن الاستعاذة لا تصلح إلا بالله، لأن منهما ما هو

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب: تكون فتن القاعد فيها خير من القائم؛ ومسلم، كتاب الفتن، باب: نزول الفتن كمواقع القطر.

(٢) رواه مسلم، كتاب الحدود، باب: قطع السارق الشريف وغيره.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن، باب: الخسف بالجيش الذي يؤم البيت.

(٤) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٣٧-٣٣٨).

عمل قلبي كما تقدم، وهو بالإجماع لا يصلح التوجُّه به إلا لله؛ وإذا قُصد بالاستعاذة العمل الظاهر فقط، وهو طلب العياذ والملجأ، فيجوز أن يتوجه بها إلى المخلوق، وعلى هذا يحمل الدليل الوارد في جوازها^(١).

قال ابن تيمية: «وقد نصَّ الأئمة، كأحمد وغيره: على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق»^(٢)؛ أي: حال إرادة كونها عبادة، وذلك بأن يتوجه القلب فيها تعظيمًا وإجلالًا إلى أحدٍ من المخلوقين، فإن تجردت من هذا المعنى كانت من الاستعاذة التي تجري في العادات التي بين الناس، فتكون جائزة؛ فإن كانت واقعة من باب العادة فيما يكون محتملاً جريانه فيها، فلا بأس بها؛ أما ما خرج عن العادة مما لا يقدر عليه ولا تتصور المُكَنَّة منه ولا نفاذ الأمر فيه، فهذا لا يكون إلا لله وحده لا شريك له، فالاستعاذة بالمخلوق على وجه العبادة شرك^(٣).

والذي ينبغي أن يكون منك دائماً على ذكر: أن توجَّه أهل العبادات الشركية لمن يشركون به من الأولياء، أو الجن، أو الصالحين، أو غيرهم، أنهم جمعوا بين القول باللسان، وأعمال القلوب التي لا تصلح إلا لله جَلَّ وَعَلَا، وبهذا يبطل ما يقوله أولئك الخرافيون من أن الاستعاذة بهم إنما هي فيما يقدرُونَ عليه، وأن الله أقدرهم على ذلك.

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢٧/١٥).

(٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فيكون إبطال مقالهم راجعاً إلى جهتين:

الجهة الأولى: أن يُبطل قولهم: إن هذا المَيِّت، أو هذا الجنِّي يقدر على هذا الأمر الذي طلب منه، فإذا لم يقتنع بذلك، أو حصل عنده اشتباه ما، انتقل السُّنِّي إلى:

الجهة الثانية: من الإبطال، وهو: إثبات أن الاستعاذة فيها توجه بالقلب إلى المستعاذ به واضطرار إليه، واعتصام به، وافتقار إليه؛ وهذا الذي توجه إلى ذلك الميت أو الولي قد قامت هذه المعاني بقلبه، ولا يجوز أن يكون شيء من ذلك إلا لله وحده عزَّجَلَّ.

فنقول إذًا: الاستعاذة بغير الله شرك أكبر؛ لأنها صرف عبادة لغير الله جَلَّجَلَّاهُ، لكن إن كانت الاستعاذة في الظاهر فقط مع طمأنينة القلب بالله وتوجهه إلى الله وحسن ظنه بالله، وأن هذا العبد إنما هو سبب، وأن القلب مطمئن لما عند الله، فإن هذه تكون استعاذة بالظاهر، وأما القلب: فإنه لم تقم به حقيقة الاستعاذة، وإذا كان كذلك: كان هذا جائزاً^(١).

وأما قول القائل: **(أعوذ بالله وبك)؛ فحكمه على درجتين:**

الأول: يكون شركاً أكبر: إن كان ما يعوذ منه لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

والثاني: يكون شركاً أصغر: إن كان ما يعوذ منه هو مما يقدر العبد عليه، ولكنه شركٌ لأنه عطفٌ بالواو، وهو من اتخاذ الأنداد لفظاً، وليس بأكبر لأنه لم يجعل ما كان لله لغيره^(٢).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٨-١٦٩).

(٢) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٩٠)؛ وشرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد العيبان (٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ] ^(١) تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

السَّحْجُ

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة دليلين، فذكر في الباب آيةً وحديثاً؛ مستدلاً بهما على أن الاستعاذة بغير الله شرك، فالدليل الأول هذه الآية، وجاء بها المصنف ليبين أن الاستعاذة بغير الله على وجه التعبد شركٌ أكبر، فإن الجن لما ذكروا بعض الأمور الشركية في عهدهم ذكروا هذا من ضمنها ^(٢)، وفيها: أخبر الله تعالى عَمَّنْ استعاذ بخلقه أن استعاذته زادته رهقاً، وذلك أن الرجل من العرب في الجاهلية كان إذا نزل وادياً أو مكاناً موحشاً وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه؛ فلما رأت الجن أن الإنس يعوذون بهم خوفاً منهم، زادوهم رهقاً ^(٣). والشاهد من الآية: أن الله سبحانه ذكر استعاذة الإنس بالجن على سبيل الذم؛ لأنه نتج عنها عقوبة، ولأن هذه الاستعاذة بالمخلوق لا تنفع بل تضر ^(٤)؛ وقوله تعالى: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾، فيها تفسيران ^(٥):

الأول: أن يكون الضمير المرفوع (الواو) عائداً للجن، و(الهاء) للإنس، أي: فزاد الجنُّ الإنسَ رهقاً، فيكون معنى الرهق: الخوف والذعر؛ يعني:

- (١) زيادة من نسخة أسامة، والعصيمي، والحيشي. وفي النسخ الأخرى: [وقوله].
- (٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٣) حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١١٠).
- (٤) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٢٠).
- (٥) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٩ / ١٠)؛ وفتح القدير، للشوكاني (٣٦٦ / ٥).

زادوهم خوفاً وذعراً لما استعاذوا بهم^(١)، حتى يستمروا في الاستعاذة بهم^(٢)، ويمكن أن يكون زيادتهم للإنس رهقاً: بإغوائهم وإضلالهم^(٣). وإذا كان كذلك: كان هذا عقوبة لهم، والعقوبة إنما تكون على ذنب، فدلّت الآية على ذم أولئك، وإنما ذموا؛ لأنهم صرفوا تلك العبادة لغير الله جَلَّوَعَلَا^(٤).

والثاني: أن يكون الضمير المرفوع (الواو) عائداً إلى الإنس، و(الهاء) للجن؛ أي: فراد الإنس الجنَّ رهقاً، فيكون معنى الرهق: الطغيان والاستكبار؛ أي: زادوهم طغياناً وتكبراً وإثمًا، فإن الجن لما رأوا خوف الإنس منهم وتعظيمهم لهم تجبروا وطفخوا وازدادوا تكبراً على الإنس^(٥)، وزادوا الجنَّ أيضًا: إثمًا ووقوعاً في المعاصي والمآثم، وجه ذلك: أن الجن استكبروا وطفخوا لما استعاذ بهم الإنس^(٦)، فراد الإنس الجنَّ باستعاذتهم بهم جراءة عليهم، وزادوهم بذلك إثمًا^(٧)، وهذا أيضًا ظاهر من جهة الاستدلال، لأن الاستعاذة إذا كانت موجبة للإثم فهي إذاً عبادة شريكة إذا صُرفت لغير الله، وعبادة مطلوبة إذا صُرفت لله جَلَّوَعَلَا، وهذا يستقيم مع الترجمة من أن

(١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٣٦)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد بن عبدالله الحمد (٨٦).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٥٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٤٦٢/١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٠).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٤٦٢/١)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق

(٨١)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٣٦)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد،

صالح آل الشيخ (١٧٠)؛ وشرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٨٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١١٥).

الاستعاذة بغير الله شرك^(١).

ولا يبعد أن تشمل الآية الأمرين^(٢)، فكلا المعنيين حق؛ فإذا تعوَّذ الإنسان من الجنّ فهو تعظيمٌ للجنّ، ويزداد الجنُّ طغياناً وتكبراً، ويقابله خوف الإنسان من الجنّ^(٣)؛ فيكون الضمير عائداً إلى هؤلاء وإلى هؤلاء على حدّ سواء، وكلُّ يزيد مقابله مما يغشاه، فالجنُّ يزيدون الإنس إغواءً وإضلالاً، والإنس يزيدون الجنّ إثماً وتكبراً وطغياناً، فالآية محتملةٌ للأمرين جميعاً، وممن ذكر احتماله العلامة ابن سعدي في تفسيره، وأكثر الأوائل على تخصيصه بعود الضمير إلى الجنّ، وأنهم زيدوا إثماً وتكبراً وطغياناً^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول ﷺ وآمنوا به؛ ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها ويفعلونها في الجاهلية، من جملتها

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٠).
- (٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (٤٤)، ط. الرشد.
- (٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

جاء في تفسير السعدي لهذه الآية (٨٩٠): «أي: كان الإنس يعبدون الجن، ويستعيذون بهم عند المخاوف والأفزع؛ فزاد الإنس الجنّ رهقاً؛ أي: طغياناً وتكبراً لما رأوا الإنس يعبدونهم، ويستعيذون بهم، ويحتمل: أن الضمير في زادوهم يرجع إلى الجنّ ضمير الواو، أي: زاد الجنّ الإنس ذعراً وتخويفاً لما رأوهم يستعيذون بهم ليلجئوهم إلى الاستعاذة بهم، فكان الإنسي إذا نزل بواد مخوف، قال: «أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه».

الاستعاذة بغير الله^(١)، فإنهم عددوا أعمالاً أدرجوها من جملة الشرك، ومنها ما كان يجري من الاستعاذة بهم من دون الله جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ وذلك من باب الاستنكار لها^(٣)؛ فدلَّت الآية على تحريم الاستعاذة بغير الله، فتكون الاستعاذة عبادة، وصرفها لغير الله شرك^(٤).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: في قوله: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾، بعد قول مؤمني الجن: (ولن نشرك بربنا أحدا)؛ ثم ذكروا أفراداً من الشرك منها: أنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن، أي: يستعيذون بهم، فجعل ذلك شركاً، فالاستعاذة بغير الله شرك أكبر^(٥)، فيكون وجه الاستدلال من جهة أن هذه الآية في مساق ذكر إشراك بعض الجن^(٦).

والثاني: في قوله: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾، وقد فسرت (رهقاً) بإثماً وكفراً وطغياناً، فزاد الجنُّ الإنسَ خوفاً وذلاً ورهبة أو زادوهم الإنسَ إثماً وكفراً وشركاً

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/٤٦٣)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٨١).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٠٩).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٢١)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقعوب (١٦٧).

(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٦) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٤٩٠).

وطغياناً وشرّاً وتمادياً في الباطل؛ فكل واحد من الفريقين زاد الآخر شرّاً^(١)؛ ففي الآية ذمٌ للمستعيزين بغير الله، والمستعيز بالشيء لا شك أنه قد علّق رجاءه به، واعتمد عليه، وهذا نوع من الشرك^(٢).

وأيضاً من أدلة كون الاستعاذة بغير الله جَلْوَلاً شرّاً: أن الله أمر بأن يستعيز به نبيه، وأمر الناس جميعاً من الجن والإنس بأن يستعيزوا بربه **جَلْوَلاً وحده**، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، ووجه الاستدلال من الآيتين: أن الله **جَلْوَلاً** أمر نبيه أن يستعيز به، وما دام أنه أمر بها فهي عبادة؛ لأنه سبحانه لا يأمر إلا بشيء يحبه ويرضاه، فأمر بالاستعاذة به؛ فدلّ على أنها عبادة، وهذا دليل خاص؛ وأما الدليل العام فهو دخول الاستعاذة في معنى الدعاء؛ لأنها طلب، فإذا أُريد الاستدلال على أن الاستعاذة بغير الله شرك، فيُستدل بهذه الآية التفصيلية، ويمكن أن يُستدل بالأدلة العامة في أن صرف الدعاء لغير الله **جَلْوَلاً** شرك، وبعد ذلك نقول: إن الاستغاثة طلب، والطلب من أنواع الدعاء، فيقوم البرهان على ذلك قوياً^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَعَنْ^(٤) خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مِنْزَلاً، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ

(١) المصدر السابق؛ والمحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٣٤٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٥٢).

(٣) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٤٩١).

(٤) في نسخة القاسم: [عن].

مَا خَلَقَ؛ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ^(١) مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

الشَّيْخُ

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وذكره بعد الآية يدل على فقه المصنف رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث ذكر الاستعاذة الممنوعة في الآية، ثم ذكر البديل لذلك، وهو الاستعاذة المشروعة في الحديث^(٣)، وجاء المصنف بهذا الحديث ليبين أن من الاستعاذة ما يكون عبادة، فجعله لغير الله شركاً أكبر^(٤).

والشاهد من الحديث قوله: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ»؛ حيث وجَّه النبي ﷺ إلى الاستعاذة بكلمات الله التامَّات^(٥)، وهذا ما شرعه الله لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعيذوا به أو بأسمائه أو بصفاته^(٦)؛ والمصنف يقول في الترجمة: (الاستعاذة بغير الله)، وهنا استعاذة بالكلمات، ولم يستعذ بالله؛ لأن كلمات الله صفة من صفاته، ولهذا كان المراد من كلام المصنف: (الاستعاذة بغير الله)، أي: أو صفة من صفاته^(٧).

(١) في نسخة دغش، والعصيمي، والحبيشي: [حَتَّى يَرْتَحِلَ]. وما في المتن هو الموافق للفظ الحديث عند مسلم وغيره.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم: (٢٧٠٨).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٥٧).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٥) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٦) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/٤٦٣).

(٧) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٥٥).

وقوله: **(كلمات الله)**: كلمات الله نوعان: كلمات قدرية كونية، وكلمات شرعية، والمراد هنا: الاستعاذة بكلمات الله الكونية القدرية التي بها خلق الخلق، وبها إنزال ما يُنزل الله جَلَّوَعَلَا، ورفع ما يشاء رفعه، وبها يحدث الخير، وبها يحدث الشر، أي: المضاف لابن آدم ^(١).

وقوله: **(النَّامَات)**؛ يعني: الكاملات، ويندرج في هذا الكمال أنه لا يلحقها عيبٌ ولا نقص؛ وأنها كافية شافية.

فكمال الكلمات الإلهية من جهتين: فالجهة الأولى: تتعلق بها في نفسها؛ أنه لا يلحقها عيبٌ ولا نقص. والجهة الثانية: تتعلق بها حال اتصالها بغيرها مما تثمره من الكفاية والوقاية ^(٢).

وجه الدلالة من هذا الحديث: أن النبي ﷺ بين فضل الاستعاذة بكلمات الله، وجعل المستعاذَ منه: المخلوقات الشريرة، والمستعاذَ به هو: كلمات الله، ولما ناظروا أهل العلم المعتزلة وردوا عليهم: استدلو بهذا الحديث على أن كلمات الله ليست بمخلوقة، قالوا: لأن المخلوق لا يُستعاذ به، والاستعاذة به شرك، كما قاله الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة، فوجه الدلالة من الحديث: إجماع أهل السنة على الاستدلال به على أن الاستعاذة بالمخلوق شرك، وأنه ما أمر بالاستعاذة بكلمات الله إلا لأن كلمات الله

(١) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٤٩٧).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

جَلَّوَعَلَا ليست بمخلوقة^(١).

فالدلالة من الحديث من وجهين:

الأول: أن الاستعاذة بالله عبادة، ولهذا رتب الله عليه الجزاء، وهو أنه لا يُصيبه شيء، وأمر به، بأن يستعيز الإنسان بكلمات الله حتى لا يُصيبه شيء، وهذا يدل على أن الاستعاذة هنا عبادة، وإذا كانت عبادة فصرفها لغير الله شرك.

والثاني: أن أهل السنة والجماعة استدلوا بهذا الحديث على أن كلام الله وهو القرآن منزل غير مخلوق وأنه صفة من صفاته، ووجه استدلالهم بذلك: إجماعهم على أن الاستعاذة بغير الله شرك، ولو كانت كلمات الله مخلوقة فكيف يأمر الله بالاستعاذة بمخلوق مع أن الاستعاذة بالمخلوق شرك، وهذا استدلال به أيضًا شراح كتاب التوحيد على أن أهل السنة عامة يرون الاستعاذة بغير الله شرك؛ لأنهم استدلوا بهذا الدليل على أن كلمات الله غير مخلوقة^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه إرشادًا إلى الاستعاذة النافعة المشروعة بدلًا من الاستعاذة الشركية التي كان يستعملها المشركون^(٣)، وفيه أن الاستعاذة المشروعة نافعة للمستعيز، خلافًا لاستعاذة المشركين الشركية بالجن وغيرهم، والتي لا تنفع المستعيز بل تزيده خوفًا وذعرًا^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧١).

(٢) الشرح الصوقي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١١١).

(٤) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبد الرحمن العقل (١٥٧).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات»، فالاستعاذة بالله وأسمائه وصفاته عبادة، فإذا استُعِيدَ بغيره على وجه العبادة صار شركاً أكبر^(٥).



(٥) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٧٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ «الْجَنِّ»^(١)].

أي قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾، ومعناه: أن الرجل في الجاهلية كان إذا سافر فبات في مكان كفر استعاذ بكبير الجن من سفهاء قومه، فلما رأى الجن ذلك زادوهم خوفا وذعرا، والشاهد من الآية: أَنَّ هذا مما كانوا يفعلونه في الشرك قبل إسلامهم^(٢)؛ يعني: اعرف تفسير هذه الآية، واعرف مطابقتها للباب، وهي أنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن في زمن الجاهلية، فهي من أفعال الجاهلية^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشَّرْكِ].

أي: الاستعاذة بغير الله^(٤)، فالاستعاذة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك^(٥)؛ لأن الاستعاذة عبادة أمر الله بإخلاصها له، فلما صرفوها إلى الجن صار ذلك شركا^(٦)؛ وجه ذلك قوله تعالى: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾؛ أي: كفرًا وطغيانًا، والاستعاذة: عبادة ودعاء، فصرفه لغير الله يكون من الشرك^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اسْتَدْلَوْا

بِهِ^(٨) عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ قَالُوا: لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شَرْكٌ].

(١) في نسخة دغش: [تفسير: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ﴾ الآية]. وفي نسخة العصيمي: [تفسير الآية].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٠).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٢٥٧/١).

(٥) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٥٥).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠١).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٨) في نسخة الحبشي: [لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَدْلُونَ بِهِ].

ووجه الاستدلال على ذلك بالحديث:

أن الاستعاذة بكلمات الله لا تخرج عن كونها استعاذة بالله؛ لأنها صفة من صفاته^(١).

وقوله: **(لأن العلماء استدلوا به..)**؛ أي: استدلوا بهذا الحديث على أن القرآن غير مخلوق؛ لأن الرسول ﷺ أرشد إلى الاستعاذة به، وذكر فضيلة ذلك، ولو كان مخلوقاً لم يرشد إلى ذلك، ولم يأمر به؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك^(٢)؛ أي: الاستعاذة التي تكون عبادة^(٣).

قال المصنف رحمه الله: [الرابعة: فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره].

أي: فائدته: أنه لا يضرُّك شيء ما دمت في هذا المنزل^(٤)؛ وهذا مأخوذ من قوله: **«لم يضره شيء حتى يرحل من منزله ذلك»**^(٥)؛ ففيه عظم جلاله هذا الدعاء وعلو شأنه مع كونه مختصراً يقول فيه العبد: أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق، فيضمن له أنه لا يضره شيء، وهذا دالٌّ على كمال إحاطته وشديد متانته في وقاية الإنسان من الضرر أن يلحقه.

قال المصنف رحمه الله: [الخامسة: أن كون الشيء^(٦) يحصل به منفعة دنيوية من كف شرٍّ أو جلب نفع؛ لا يدلُّ على أنه ليس من الشرك].

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٥٧).
- (٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠١).
- (٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٥٧).
- (٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠١).
- (٦) في نسخة الحبشي: [أن كون الشيء الذي].

وهذا مأخوذ من الآية بأنهم قالوا: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾؛ لأن أهل الجاهلية كانوا إذا نزلوا وادياً استعاذوا بعظيمه من الجن فأعاذهم، فيقولون: نعوذ بسيد هذا الوادي من شر أهله، فلا يصلهم شرٌّ، ووقوع ذلك بحفظهم من الشرِّ لا يدل على أن استعاذتهم ليست من الشرك^(١)، فهذا أمرٌ كان أهل الجاهلية يفعلونه ويحصل لهم بذلك بعض المنفعة^(٢)؛ أي: أنهم إذا استعاذوا بكبير الجن سلموا من شرهم، فهذه هي المنفعة، ولكن مثل هذا لا يدلُّ على جوازه، وأنه ليس من الشرك، بل يؤخذ ذلك من أدلة الشرع، وهي قد دلَّت على أنه شرك، فإن قُدِّرَ أن فيه منفعة فهذا لا يبيحه؛ لأن فيه من المفسد أضعاف ذلك^(٣)، فوجود المنفعة لا يدل على صحة المعمول به؛ لأن هذه المنفعة قد تقارنها مفسد كثيرة، إلا إن كانت المنفعة خالصة أو راجحة، أما إذا كانت متوهمة لا وجود لها، أو كانت موجودة ولكنها مغمورة في مفسد كثيرة، فإنه لا يُستدلُّ بها على الصحة والجواز^(٤).



-
- (١) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٥٧).
- (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠١).
- (٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ:

مِنَ الشَّرْكِ أَنَّ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبَ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴿الْآيَةُ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (١): ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ الْآيَةُ [العنكبوت: ١٧].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٢): ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ﴾ الْآيَتَيْنِ [الأحقاف: ٥-٦].

وَقَوْلِهِ [تعالى] (٣): ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ الْآيَةُ [النمل:

٦٢].

وَرَوَى (٤) الطَّبْرَانِيُّ [بإسناده] (٥): أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «[سُبْحَانَ اللَّهِ] (٦)، إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٤) في نسخة القاسم: [روى].

(٥) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٦) زيادة من نسخة أسامة.

فيه مسائل:

الأولى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاستِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

الثَّانِيَّةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشُّرْكُ الْأَكْبَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ^(٣) إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ؛ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ.

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

السادسة: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا، مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا.

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنْ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا

مِنْهُ.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ.

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير، كما في جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (٥٦٨/٤)، برقم (٥٧٨٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٩/١٠): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث»؛ وقال في النهج السديد (٨٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٤): «ضعيف».

(٣) في نسخة العصيمي: [لَوْ فَعَلَهُ].

الْعَاشِرَةُ: [ذِكْرُهُ] ^(١) أَنَّهُ لَا أَضْلَ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنِ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ ^(٢).

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: [أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ] ^(٣) هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضْلَ النَّاسِ.

الْسادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ: أَنَّهُ لَا يُجِيبُ

الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا جُلْ هَذَا يَدْعُوْنَهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّأْدِبُ مَعَ اللَّهِ

[عَزَّجَلَّ] ^(٤).



(١) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ذِكْرُ].

(٢) في نسخة الحبيشي: [للمدعو له].

(٣) زيادة من نسخة دغش، وأسامه، والعصيمي.

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامه.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ أَنَّ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ].

الشَّيْخُ

أي: بَابٌ في بيان ما جاء من الكتاب والسنة أَنَّ من صور الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره^(١)؛ يعني: بيان تحريم الاستغاثة بغير الله، أو دعاء غيره من الأموات والغائبين، وأنه من الشرك الأكبر^(٢).

فهذه الترجمة معقودة لبيان أن الدعاء عبادة، وأن صرف الدعاء لغير الله شرك، كالترجمة السابقة^(٣)؛ وضمَّن المصنف هذا الباب أمرين أحدهما أخص من الآخر، فذكر الخاص أولاً، وهو: الاستغاثة، ثم عطف عليه الدعاء^(٤)، فهذا الباب من الأبواب المهمة؛ لأنه يشمل الكلام على مسألة دعاء غير الله جَلَّوَعَلَا، وحكم ذلك الفعل، ولهذا أصلُ هذا الباب هو فهم مسألة الدعاء، وأصل المسألة: هو وجوب إفراد الله جَلَّوَعَلَا بعبادة الدعاء، وأن من دعا غير الله جَلَّوَعَلَا فهو مشرك، ومن فروع ذلك: مسألة الاستغاثة؛ لأن الدعاء أعم، والاستغاثة أخص^(٥).

قوله: (بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ): الشرك هنا المراد به: الشرك الأكبر^(٦)، وهنا

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٣٨)؛ والمزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٦).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٣).

(٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٥٧).

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوع (١٧٣).

(٥) شرح فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٠٥).

(٦) شرح كتاب التوحيد، لابن حميد (٢٢٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٠)؛ والتمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٤).

قطع المصنف بالحكم لدلالة النصوص التي ذكرها في الباب على ذلك^(١).

وقوله: **(أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره)**، (أن يستغيث)؛ يعني: الاستغاثة؛ لأن (أن) مع الفعل تؤول بمصدر، يعني: (باب من الشرك: الاستغاثة بغير الله)، أو (استغاثة بغير الله)، وكذلك قوله: (يدعو) يؤول بمصدر، يعني: من الشرك: (دعوة غيره)، أو (دعاء غيره)^(٢).

فقوله: (من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره)، معناه: أن من الشرك الأكبر الاستغاثة بغير الله أو دعاء غيره؛ لأن الدعاء من العبادة^(٣).

و(الاستغاثة): هي طلب الغوث؛ والطلب نوعٌ من أنواع الدعاء، فكل طلب فهو دعاء، والدعاء عبادة، وهكذا في كل ما فيه طلب فإنه دعاء، والطلب يختلف نوعه ومسماه باختلاف المطلوب منه، فإذا كان الطلب من مقارن فيسمى: التماساً، وإذا كان لمن هو دونه فيسمى: أمراً، وإذا كان ممن هو أعلى منه، فيسمى: دعاءً، والمستغيث لا شك أنه طالبٌ ممن هو أعلى منه؛ لحاجته إليه^(٤).

وقيل: (الإغاثة): الإعانة^(٥)، فعلى هذا تكون الاستغاثة هي الاستعانة، ولا ريب أن من استغاثك فأغثته فقد أعنته إلا أن لفظ الاستغاثة مخصوص بطلب الغوث في حالة الشدة بخلاف الاستعانة^(٦).

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن (١٥٨).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٥).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٠).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٦٦).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ٣٩٢).

(٦) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٧١).

وقوله: **(أو يدعو غيره)**: هذا لفظ عام يشمل الاستغاثة والاستعاذة، ويشمل أصنافاً كثيرة من أنواع الدعاء^(١)؛ فعطف المصنف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص^(٢)؛ لأن الاستغاثة دعاء، ولكنه دعاء في حالة خاصة، وهي: حالة الكرب ووقوع الشدائد^(٣)، فالفرق بين الاستغاثة والدعاء أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعم من الاستغاثة؛ لأنه يكون من المكروب وغيره^(٤)، فالدعاء منه ما يكون في حال الرخاء، ومنه ما يكون في حال الشدة، فما يكون في حال الشدة يسمى دعاء واستغاثة، وأما ما يكون في حال الرخاء، فيسمى دعاء فقط^(٥)، فبيّن الاستغاثة والدعاء عموم وخصوص مطلق: يجتمعان في مادة، وهو دعاء المستغيث، وينفرد الدعاء الذي هو مطلق الطلب والسؤال من غير المستغيث، وقد نهى تعالى عن دعاء غيره الأخص منه والأعم، فكل ما قصد به غير الله مما لا يقدر عليه إلا الله، كدعوة الأموات والغائبين فهو من الشرك الذي لا يغفره الله^(٦).

وقرن المصنف بين الدعاء والاستغاثة؛ ليبين أن الدعاء لا يصرف لغير الله لا في الرخاء ولا في الشدة^(٧).

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٥).
- (٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٧١).
- (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيان (١/ ٣٥٨).
- (٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٧١).
- (٥) شرح كتاب التوحيد، حمد بن عبد الله الحمد (٨٩).
- (٦) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن (١٩٣)؛ وقرة عيون الموحدين (٢٧٣).
- (٧) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبد الله الديبخي (٢٢٣).

قال المصنف: (باب: من الشرك أن يستغيث بغير الله): وهذا ليس على إطلاقه، لأن طلب الاستغاثة ممن يقدر على إزالة الشدة ليس من الشرك، ولكن إذا كان لا يقدر عليه إلا الله فهو شرك^(١)؛ فقلوه: (من الشرك أن يستغيث بغير الله): يُقَيَّدُ بما لا يقدر عليه المستغاث به مما يختص الله تعالى به، إما لكونه ميتاً، أو لكونه غائباً، أو لكون الأمر مما لا يقدر عليه إلا الله فما كان لله تعالى لا يطلب من غيره^(٢).

وقوله: (أو يدعو غيره)، يعني: من الشرك أيضاً أن يدعو غير الله؛ لأن الدعاء عبادة لا يكون إلا مع محبة وتعظيم وافتقار وتذلل، واعتقاد أن المدعو قادر، ولا يُقال في الدعاء بتقييده بما يقدر عليه المدعو كالاستغاثة؛ لأن الدعاء كله عبادة، فالدعاء معنى خاص في الهيئة والكيفية، ويكون معه حب المدعو وتعظيمه، والرغبة إليه، وإظهار الافتقار، واعتقاد قدرته، وإجابته على الإعطاء بخلاف المستغيث، فقد تستغيث بإنسان بدون أن يكون بقلبك محبة له، وتعظيم^(٣)؛ فالدعاء يراد به: السؤال على جهة التذلل والخضوع، مع المحبة والرجاء^(٤)، فقلوه: (أو يدعو غيره): أي: يسأله سؤال عبادة، فالمقصود هنا: أن يدعوّه ويسأله سؤال عبادة فيما يرجي من عند الله جَلَّ وَعَلَا^(٥).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ٢٦١).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، للعثيمين (١/ ٢٦٢)؛ والتوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٩٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (١٦٩).

(٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٠٧).

لأن الدعاء ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما يقع عبادة، وهذا صرفه لغير الله شرك، وهو: المقرون بالرغبة، والرغبة، والحب، والتضرع.

والثاني: ما لا يقع عبادة؛ فهذا يجوز أن يوجه إلى المخلوق، كما في الحديث: «وإذا دعاك فأجبه»، فهذا الدعاء ليس المراد هنا، بل المراد: إذا طلب حضورك فأجبه، ففرق بين الدعاء الذي يقع عبادة، وبين مثل هذه الأمور التي يقصد منها مجرد حضور المدعو، وما أشبه ذلك، ومثله لو طلب من شخص نقودًا لحاجته إليها، فهذا جائز، لأنه من باب الاستعانة، وهو لا يدعوه راغبًا وراهبًا كما يدعو الله^(١).

مقصود الترجمة:

بيان أن الاستغاثة بغير الله أو دعاء غيره من الشرك الأكبر^(٢).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أنه ذكر فيه نوعًا من أنواع الشرك المنافي للتوحيد، وهو أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره^(٣)، فالاستغاثة والدعاء عبادتان لا يجوز صرفهما لغير الله جل وعلا، فمن صرفهما لغير الله فقد وقع في الشرك^(٤).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٧).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١١٣).

(٤) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (١٧٤)؛ والمزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٦).

مناسبة الباب للأبواب التي قبله :

مناسبتة: هي أنه جاء في سلك الأبواب المتعلقة ببيان أنواع الشرك الأكبر^(١).

مناسبة الباب للذي قبله :

هذا الباب في الحقيقة صلة الباب المتقدم؛ لأن الاستغاثة كالاستعاذة في وجوب أفراد الله تعالى وتوحيده بهما، فالكلام فيهما واحد^(٢)، فالاستعاذة والاستغاثة كلاهما طلب، إلا أنه قيل أن الاستعاذة طلب كف الأمر قبل وقوعه، والاستغاثة طلب رفع الأمر عند حدوثه^(٣)، فهذا الباب ظاهر المناسبة لما قبله ولما بعده أيضًا في أن الاستغاثة بغير الله نوع من أنواع الدعاء، وأن الدعاء عبادة، وأن الاستغاثة عبادة، وصرف العبادة لغير الله جَلَّ وَعَلَا: كفر وشرك^(٤).

مسائل :

المسألة الأولى: أنواع الدعاء، وهو نوعان:

الأول: دعاء عبادة، وهو: عبادة الله تعالى بأنواع العبادات، وإن لم يكن في ذلك صيغة سؤال وطلب^(٥)، فدعاء العبادة يتناول كل صنف من أصناف

(١) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٥٨).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (٩٦).

(٣) الجمع المفيد لشرح كتاب التوحيد، ناصر بن مسلم السبيعي (١٢٥).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٥).

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٩٠).

العبادة؛ فمن صلى أو زكى أو صام، ونحو ذلك فيقال: إنه دعا، لكن دعاء عبادة^(١)، فدعاء العبادة: هو أن يكون قائماً بأمر الله؛ لأن القائم بأمر الله، كالمصلي والصائم والمزكي يريد بذلك الثواب والنجاة من العقاب، ففعله متضمنٌ للدعاء بلسان الحال، وقد يصحب فعله هذا دعاء بلسان المقال^(٢)، فسميت العبادة دعاء؛ لأن العبد طالبٌ للثواب، ففي العبادة معنى الطلب، فكل عمل يتعبد به الإنسان لربه فإنه يقصد من وراءه طلب رضا الله؛ ليدخل جنته، وينجو من ناره^(٣).

والثاني: دعاء مسألة، وهو طلبٌ ما ينفع الداعي من جلب نفع أو دفع ضرر^(٤)، فهو: ما كان فيه طلب وسؤال؛ كأن يرفع يديه لله ويدعوه، فهذا يسمى دعاء مسألة، وهو الذي يغلب عند عامة المسلمين في تسمية الدعاء، فإذا قيل: دعا فلان؛ يعني: سأل ربه جَلَّ وَعَلَا^(٥).

والمراد بالدعاء هنا في قول المصنف: (أو يدعوه غيره)، هو: **دعاء المسألة** فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى؛ فإن ذلك شركٌ لما سيذكره المصنف من الآيات^(٦)، فالدعاء وإن كان من حيث الأصل يشمل: دعاء المسألة ودعاء العبادة، لكن قرينة السياق دلت على أن المراد بالدعاء هنا هو دعاء المسألة^(٧).

-
- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٧).
 - (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٤).
 - (٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٩٠).
 - (٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٧٢).
 - (٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٧).
 - (٦) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٤٧١).
 - (٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

والمسألة إن كانت لحي حاضر سامع قادر على ذلك، فهذا لأبأس به بشروطه^(١). وقيل: مراد المصنف بقوله (أو يدعو غيره): **دعاء العبادة أو دعاء المسألة** فيما لا يمكن للمسؤول إجابته^(٢).

ودعاء العبادة، ودعاء المسألة يشتركان جميعاً في أنهما عبادة، إما على وجه المطابقة، مثل: الصلاة، أو على وجه الاستلزام، مثل: أن يصلي ويسأل، وذلك مستلزم لسؤاله^(٣)، فدعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، ودعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة؛ يعني: أن من سأل الله جَلَّ وَعَلَا شيئاً: فهو داع دعاء مسألة، وهذا متضمن لعبادة الله؛ لأن دعاء المسألة: أحد أنواع العبادة، فدعاء المسألة متضمن للعبادة؛ لأن السائل أخلص سؤاله لله، وذلك من أفضل العبادات؛ والله جَلَّ وَعَلَا يحب من عباده أن يسألوه، ومعنى قولهم: إن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة؛ يعني: أن من صلى، فيلزم من إنشائه الصلاة أن يسأل الله القبول، ويسأل الله الثواب^(٤)، فالعابد الذي يريد الجنة ويهرب من النار، هو سائل لما يطلبه بامثال الأمر في فعل العبادة^(٥)؛ فيكون دعاء المسألة متضمناً لدعاء العبادة، ودعاء العبادة مستلزماً لدعاء المسألة، وهذا التفصيل أو هذا التقسيم: مهم جداً في فهم حجج القرآن، وفي فهم الحجج التي يوردها أهل العلم؛ لأنه قد حصل من الخرافيين والداعين إلى الشرك:

- (١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٣٦٢).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٠).
- (٣) شرح فتح المجيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١/ ٥٠٩).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٧).
- (٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٤٩٠).

أنهم يؤولون الآيات التي فيها ذكر الدعاء بدعاء العبادة، فهم لا ينكرون دعاء العبادة، ولكنهم أنكروا أن يكون دعاء المسألة عبادة، ويقولون: نحن لا نصلي للمقبور، ولا نسجد له، ولكن نسأله سؤالاً، والجواب: أنه لا انفكاك بين دعاء المسألة، ودعاء العبادة، فهذا هو ذاك: إما بالتضمن أو بالزوم، ومعلوم أن دلالات التضمن والازوم دلالات لغوية واضحة جاءت في القرآن، وجاءت في السنة^(١).

فالمعبود لا بُدَّ أن يكون مالكا للنفع والضّر، ولهذا أنكر الله على من عبد من دونه ما لا يملك ضرراً ولا نفعاً، وذلك كثير في القرآن يُبين أن المعبود لا بد وأن يكون مالكا للنفع والضرر، فهو يُدعى للنفع والضرر دعاء المسألة؛ ويُدعى خوفاً ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكلُّ دعاء عبادة مستلزمٌ لدعاء المسألة، وكلُّ دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة^(٢)، وبهذا التحقيق يندفع ما يقوله البعض إذا احتج عليهم بما ذكر الله في القرآن من الأمر بإخلاص الدعاء له، قالوا: المراد به العبادة، فيقولون في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ

(١) شرح فتح المجيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١/ ٥٠٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ موضحاً هذا المعنى: «إن المعبود لا بد أن يكون مالكا للنفع والضرر، فهو يُدعى للنفع والضرر دعاء مسألة، ويُدعى خوفاً ورجاء دعاء العبادة، فعلم أن النوعين متلازمان، فكل دعاء عبادة مستلزم لدعاء المسألة، وكل دعاء مسألة متضمن لدعاء العبادة، وعلى هذا فقولته تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نوعي الدعاء، وبكل منها فسرت الآية؛ قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، والقولان متلازمان، وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما، أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعماله في حقيقته المتضمنة للأمرين جميعاً، فتأمله فإنه موضوع عظيم النفع، وقل ما يُفطنُ له، وأكثر آيات القرآن دالة على معنيين فصاعداً، فهي من هذا القبيل». مجموع الفتاوى (١٥/ ١٠-١١).

الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴿١﴾؛ أي: (لا تعبدوا)، فيُقَال لهم: حتى وإن أريد به دعاء العبادة، فهذا لا ينفي أن يدخل دعاء المسألة في العبادة؛ لأن دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة، هذا لو لم يرد في دعاء المسألة بخصوصه من القرآن إلا الآيات التي ذكر فيها دعاء العبادة، فكيف وقد ذكره الله في القرآن في غير موضع، فالدعاء عبادة من أجل العبادات، فإن لم يكن الإشراف فيه شركاً، فليس في الأرض شركاً، وإن كان في الأرض شركاً فالشرك في الدعاء أولى أن يكون شركاً من الإشراف في غيره من أنواع العبادة، بل الإشراف في الدعاء هو أكبر شرك المشركين الذين بُعث إليهم رسول الله ﷺ^(١)، فهذا فيه الرد على الذين يجوزون الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته، ويرون أنها سبب شرعي للطلب من الله عز وجل، وشبهتهم: أن الاستغاثة ليست من الدعاء بل هي من التوسل، وهو جائز؛ ومنهم من يقرر أن الاستغاثة من الدعاء لكن ليس كل دعاء يكون عبادة، والجواب: أن الاستغاثة غير التوسل في اللغة، والقول بأنها من التوسل يقتضي أن يكون سؤال رسول الله ﷺ سؤالاً لله، لأن المتوسل به غير المستغاث به، فالذي يقول: أستغيث بفلان قد جعل فلان مستغاثاً به، أما الذي يقول أتوسل بفلان: فلا بد أن يتوسل به إلى شخص آخر^(٢)؛ فالقبوريون ونحوهم من أهل البدع والشرك يحتاجون بهذه الشبهة، ويقولون: بما أن المراد بإخلاص الدعاء في الأدلة هو دعاء العبادة، فعلى هذا يكون دعاء غير الله جائزاً لعدم ورود دليل على وجوب

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٤٧٢).

(٢) بحث: الاستغاثة بالنبي ﷺ، إصدار مركز سلف للبحوث والدراسات.

إفراد الله عَزَّجَلَّ بدعاء المسألة، فيحملون كل دليل يدل على وجوب إخلاص الله عَزَّجَلَّ بالدعاء، وكل دليل يدل على أن الدعاء عبادة يحملونه على دعاء العبادة وليس بمعنى دعاء المسألة، وعليه فدعاء غير الله والاستغاثة بغير الله لا تكون شركاً بالله عَزَّجَلَّ أبداً سواء كان بميت أو غائب أو نحو ذلك.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الأول: أن دعاء المسألة دلَّت الأدلة على أنَّ منه ما هو عبادة، وإذا كان عبادة فجعله لغير الله شرك أكبر.

والثاني: أن الله جَلَّ وَعَلَا أمر بإخلاص دعاء المسألة له في غير آية، وهذا يدل على وجوب إفراد الله عَزَّجَلَّ بالدعاء ^(١).

المسألة الثانية: الاستغاثة الشركية:

الاستغاثة هي: طلب الغوث، وهو: إزالة الشدة، وطلب الغوث لا يصلح إلا من الله فيما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّ جَلَّالُهُ؛ لأن الاستغاثة يمكن أن تُطلب من المخلوق فيما يقدر عليه ^(٢)، فالاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتالٍ أو إدراكٍ عدو أو سبع ونحوه، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق والضيق والفقر، وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله، فلا يُطلب فيها غيره؛ فإنه قرَّر أنه الكاشف للضر لا غير، وأنه المتفرد بإجابة المضطرين، وأنه

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٥).

المستغاث لذلك كله، القادر على إيصال الخير، فهو المنفرد بذلك، فإذا تعيّن هو جلّ ذكره خرج غيره من ملك ونبي وولي^(١).

وقد اختلف العلماء في تحديد ضابط الاستغاثة الشركية على قولين:

الأول: أنها تكون شركاً أكبر، إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه ذلك المخلوق.

والثاني: أنها تكون شركاً أكبر، إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

وهاتان عبارتان مختلفتان، والأصح منهما الأخيرة؛ لأن المرء إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ وهو يعلم أن هذا لا يقدر عليه إلا الله: فهذا شرك أكبر بالله جلّ وعلا؛ لأن حقيقة الأمر: أنه لا يقدر عليه إلا الله، أما قول من قال من أهل العلم: إن الاستغاثة شرك أكبر إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه، فإن هذا يردّ عليه: أن ثمت أشياء قد يكون المخلوق في ظاهر الأمر قادراً عليها، ولكنه في الحقيقة لا يقدر عليها، فمن وقع في شدة، كغرق مثلاً، وتوجه لرجل يراه بأن يغيّثه فقال مخاطباً إياه: أستغيث بك، وذاك لا يحسن السباحة ولا يحسن الإنجاء من الغرق، فهذا يكون قد استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه المخلوق، وهذا لا يكون شركاً أكبر؛ لأن الإغاثة من الغرق ونحوه، يصلح في الغالب أن يكون المخلوق قادراً عليها، فالشرك أن يستغيث بغير الله فيما لا يقدر عليه المستغاث به حال الاستغاثة، إما إذا

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٥٠١).

استغاث بغير الله جَلَّوَعَلَا فيما يقدر عليه المستغاث به، فلا يكون شركاً، فيكون الضابط الثاني هو الصحيح، وهو أن يقال: الاستغاثة بغير الله شرك أكبر إذا كان قد استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، أما إذا استغاث به فيما يقدر عليه غير الله من المخلوقين، لكن هذا المخلوق المعين لم يقدر على هذا الشيء المعين، فإنه لا يكون شركاً؛ لأنه لم يعتقد في المخلوق شيئاً لا يصلح إلا لله جَلَّوَعَلَا^(١)، فالاستغاثة عمل ظاهر وليست عملاً قلبياً كالاستعاذة.

ولذا تجوز بالمخلوق بشرطين:

الأول: أن يكون المستغاث به حياً، وحاضراً: فإذا كان المستغاث به ميتاً، أو غائباً، واعتقد المستغيث به أنه يسمع، وأنه قادر، فإن الاستغاثة به شرك^(٢)؛ لأن الداعي دعا غير الله، واعتقد فيه ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، وتعلق قلبه به، واستغاث به، والاستغاثة عبادة، ولا مُغيث على الإطلاق إلا الله جَلَّوَعَلَا؛ فإن كان دعاؤه له عن بعد، فقد انضاف إلى ذلك: اعتقاده في المدعو علم الغيب^(٣)، فالأموات جميعاً والغائبين لا يقدر على الإغاثة؛ فالاستغاثة بهم فيها تعلق قلب المستغيث بأنهم يستطيعون ويقدر أن يغيثوه، واعتقاده فيهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، وهذا شرك أكبر^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٥)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٠٦/١).

(٢) شرح ثلاثة الأصول، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١٠٩).

(٣) تصحيح الدعاء، بكر بن عبدالله أبو زيد (٢٤٩).

(٤) شرح ثلاثة الأصول، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١٠٩).

والثاني: أن يكون المستغاث به الحي الحاضر قادرًا على ما طُلب منه، فإذا طُلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، فالاستغاثة به شرك^(١)، فالعبد إذا استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، وهو يعلم أن هذا لا يقدر عليه إلا الله، فهذا شرك أكبر^(٢).

فالاستغاثة التي تكون من الشرك هي:

- ١- أن يستغيث بمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله عَزَّوَجَلَّ.
 - ٢- أن يستغيث بالأموال.
 - ٣- أن يستغيث بالغائب^(٣).
- فلا تجوز الاستغاثة بميت، أو بحي غائب، أو بحي حاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله^(٤).

-
- (١) شرح ثلاثة الأصول، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١١١).
 - (٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ (١٧٦).
 - (٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 - (٤) ويدل لهذا التفصيل **(الحي الحاضر القادر)** نصوص عديدة منها: قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]؛ فإن ذكر الاستفهام في هذه الأوجه يدل على أن عدمها هو سبب النهي، **وأوجه الدلالة هي:**
 - أ- إن ذكر صفات المشي والبطش؛ يدل على القدرة.
 - ب- إن ذكر صفات السمع والبصر؛ يدل على الحضور.
 - ج- إن مجموع هذه الصفات يدل على الحياة.
- ينظر: التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (٩٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦)] وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴿الآيَةَ﴾ [يونس: ١٠٦-١٠٧].

الشرح

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب أربع آيات وحديثاً، وأول الأدلة هاتين الآيتين في سورة يونس، ومراد المصنف من إيراد الآية: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا نَهَى عَنْ دَعَاءِ غَيْرِهِ، ووصف فاعل ذلك بالشرك^(١).

وحاصل كلام المفسرين في معنى الآية: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِهِ مَا لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ، والمراد به: كل ما سوى الله، فإنهم لا ينفعون ولا يضرّون^(٢)، وهذا أمر مشترك بين جميع المخلوقين سواء كانوا ملائكة أو أنبياء أو أولياء أو غيرهم مما يُدعى من دون الله لا يقدر أحد منهم على نفع ولا ضرر، فلا تصح العبادة إلا لمن يملك النفع والضرر وهو الله وحده^(٣)، فهذه الآية تدل على أَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ، ولهذا أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَهُ أَنْ لَا يَدْعُوا إِلَّا اللَّهَ عَزَّجَلَّ، وذلك لِأَنَّ النَّبِيَّ لَوْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ لَكَانَ مِنَ الظَّالِمِينَ، وفي هذا دليل على أَنَّ من الدَّعَاءِ مَا هُوَ عِبَادَةٌ، فجعله لغير الله شركاً أكبر^(٤).

(١) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البداح (٧٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥٠٤).

(٣) إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، حمد بن عتيق (٨٥)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (١٢٢).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾: الخطاب هنا إما أنه خاص بالرسول ﷺ، والحكم له ولغيره؛ وإما أنه عام لكل من يصح خطابه ويدخل فيه الرسول ﷺ، وظاهر سياق الآية أن الخطاب للرسول ﷺ^(١)، فيكون النهي في الآية خرج مخرج الخصوص، والمراد به العموم، فهو عام لجميع الأمة، وله نظائر، يخاطب تعالى نبيه ﷺ بذلك وهو مبرأ منه، لكنه أبلغ في الزجر والتحذير عن دعاء غير الله عزَّ وجلَّ^(٢)، فالخطاب له ولجميع الرسل، ولا يمكن أن يقع منه باعتبار حاله لا باعتبار كونه إنساناً وبشراً، إذًا، فالحكمة من النهي أن يكون غيره متأسياً به، فإذا كان النهي موجهاً إلى من لا يمكن منه باعتبار حاله، فهو إلى من يمكن منه من باب أولى^(٣)، ففائدة مثل هذا هي بيان مرتبة العمل؛ أما من حيث الوقوع فإن الله عزَّ وجلَّ قد عصمه من الوقوع في المعاصي الكبار، فضلاً عن الشرك^(٤)، ففيه التحذير الشديد لأكمل الناس ديناً وإيماناً من هذا الأمر، فيكون فيه تحذير لمن هو دونه عن الوقوع في هذا البلاء العظيم، فإذا الخطاب هنا للنبي ﷺ والتحذير له، وغيره أولى بذلك^(٥)، وتوجيه النهي للنبي ﷺ تعظيمٌ للمنهى عنه، فإذا بودر في الخطاب بتوجيه الأمر أو النهي فيه إليه كان ذلك من قرائن تعظيمه وإجلاله، وإذا أُعيد هذا بخطاب الناس كافة كان إمعاناً في الإعظام والإجلال^(٦).

- (١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٢).
- (٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٣).
- (٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٦٢).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٥) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٢٧).
- (٦) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

وقوله: ﴿وَلَا تَنَعُ﴾، هذه نكرة، وقد جاءت في سياق النهي، وإذا كان كذلك، فإنه يعمُّ نوعي الدعاء، فيكون أحد مرادات المصنف من الاستدلال بالآية: أن الله جَلَّوَعَلَا نهى أن يُتوجه لغيره بدعاء المسألة، أو بدعاء العبادة، أو بأي نوع من أنواع العبادات، فلا يصلح طلب ما يقدر عليه إلا الله: إلا منه جَلَّوَعَلَا، ويدخل في ذلك الاستعاذة، وكذلك دعاء العبادة بأنواعه: كالصلاة، والزكاة، والتسبيح، والتهليل، والسجود، وتلاوة القرآن، والذبح، والنذر، وكذلك: أعمال القلوب، كالتوكل، والمحبة التي هي عبادة، والرجاء الذي هو عبادة، وخوف السر، فهذه العبادات كلها لا تصلح إلا لله ^(١)؛ فالدعاء هنا يشمل نوعي الدعاء، أي: دعاء المسألة ودعاء العبادة، فنهى الله تعالى عن صرف العبادة لغيره، ونهى أيضًا عن سؤال غيره ^(٢)، فإذا دعا غير الله دعاء مسألة أو دعا غير الله دعاء عبادة فإنه مشركٌ كافر؛ لأنه جعل لغير الله ما هو لله جَلَّوَعَلَا، ولا يقع دعاء المسألة ولا دعاء العبادة قربةً إلا على ما يكون في القلب من إرادة رجاءٍ ونفعٍ ودفعٍ ضرٍّ ورفعٍ، واشتمال القلب على تعظيم ذلك المدعو وإجلاله خوف عقابه ورجاء نعمته، فمتى وجد هذا المعنى صار شركًا مخرجًا من الملة ^(٣).

وقوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ يعني: مع الله، أو: من دون الله استقلالاً ^(٤)، ففي

- (١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٨).
- (٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١ / ٥٠٤)؛ وشرح كتاب التوحيد، د. خالد المصلح.
- (٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٩).

الآية: النهي عن دعاء غير الله، والنهي يشمل ما إذا كان الدعاء استقلالاً، أو كان الدعاء اشتراكاً؛ أي: لا تدع على وجه الاستقلال من هو دون الله؛ أي: أن تعتقد أنه مستقل، ولا على وجه المشاركة، أي: تعتقد أنه مشارك معاون، واسطة^(١).

وقوله: ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾، يعني: الذي لا ينفَعُك ولا يضرُك، و(ما) تشمل العقلاء وغير العقلاء، فالعقلاء: كالملائكة والأنبياء والرسل والصالحين، وغير العقلاء: كالأصنام والأحجار والأشجار^(٢)؛ أي: ولا تدع من دون الله ما لا ينفَعُك إن عبدته ودعوته، ولا يضرُك إن تركت عبادته^(٣)، وهذا القيد ليس شرطاً بحيث يكون له مفهوم، فيكون لك أن تدعو من ينفَعُك ويضرُك، بل هو لبيان الواقع، لأن المدعو من دون الله لا يحصل منه نفع ولا ضرر، وكل قيد يراد به بيان الواقع، فإنه كالتعليل للحكم، أي: لأنه لا ينفَعُك ولا يضرُك، فعلى هذا لا يكون هذا القيد شرطاً^(٤)، فلا يقصد بذلك مفهوم أن هناك ما ينفع ويضر من غير الله، وإنما المقصود: لا تدعوا شيئاً غير الله فإنه لا ينفع ولا يضر، وهذه صفة المخلوق، فإنه لا ينفع ولا يضر إلا بإذن الله، فمعنى الآية: أن النفع والضرر بيد الله، فلا يجوز أن توجه الدعوة لغيره^(٥)، وفي الآية تنبيه على أن المدعو لا بُدَّ أن يكون مالِكاً للنفع والضرر، حتى يُعطي

(١) شرح فتح المجيد، صالح ال الشيخ (١/٥٢٣).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٩).

(٣) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٦٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٦٣).

(٥) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/٣٦٢).

من دعاه، أو يبطش بمن عصاه، وليس ذلك إلا لله وحده، فتعين أن يكون هو المدعو دون ما سواه^(١).

وقوله: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾؛ يعني: إن دعوت من دون الله أحدًا؛ وذلك الأحد موصوفٌ بأنه لا ينفعك، ولا يضرُّك^(٢)؛ ﴿فَإِنَّكَ إِذَا مَنِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: المشركين؛ أي: إن دعوت غيره فأنت من المشركين، فالظلم في هذه الآية هو الشرك، كما قال تعالى عن لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٣)؛ ودرجات هذا الظلم بحسب حال الشرك، فمن أشرك شركًا أصغر صار له حظٌّ من الظلم، ومن أشرك شركًا أكبر صار ظالمًا ظلمًا مستحكمًا^(٤)؛ فالآية نصٌّ في أن دعاء غير الله والاستغاثة به شرك أكبر^(٥)؛ وهذا إذا كان في حق النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الذي كَمَّلَ الله له التوحيد أنه إذا حصل منه الشرك: فإنه يصبح ظالمًا، ويصبح مشرِّكًا، وحاشاه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من ذلك، فهو تخويفٌ عظيم لمن هو دونه ممن لم يُعَصِّم، ولم يُعْطَ العصمة من ذلك، من باب أولى^(٦)؛ وعبرَ الله بقوله: (من الظالمين)، ولم يقل: من المشركين؛ لأجل أن يُبين أن الشرك ظلم؛ لأن كون الداعي لغير الله مشرِّكًا أمرٌ بيِّن، ولكن كونه ظلمًا قد لا يكون بيِّنًا من

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٥٠٤).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٩).

(٣) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٧٤)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٨٥).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/ ٥٠٤).

(٦) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٧٩).

الآية^(١)، وإنما كان الشرك ظلماً لقبحه وكونه سُبَّةً وتنقُصاً لله جَلَّوَعَلَا؛ إذ كيف يجعل ما لله لغيره، فمن اقترف الشرك وجعل ما لله لغيره فقد قَبَّحَ لله عَزَّوَجَلَّ، وسبه، ونسبه إلى النقص، بأن صير بعض ماله لغيره، واعتقاد كماله يوجب على العبد أن لا يجعل شيئاً من قربته وعبادته إلا له وحده؛ لأنه هو الذي بيده النفع والضرر، وأما غيره فإنه لا يملك شيئاً من دون الله جَلَّوَعَلَا^(٢)؛ ولهذا قال تعالى بعدها: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُدْرِكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾؛ لأنه المتفرد بالملك والقهر والعطاء والمنع، ولازم ذلك إفراده بتوحيد الإلهية؛ لأنهما متلازمان، وإفراده بسؤال كشف الضر وجلب الخير، لأنه لا يكشف الضر إلا هو ولا يجلب الخير إلا هو، فتعين أن لا يدعى لذلك إلا هو، وبطل دعاء من سواه ممن لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، فضلاً عن غيره^(٣).

واعلم أن غرض من يلجأ إلى غير الله أو يستغيث أو يستعيز بغيره: إنما هو طلب كشف الضر، وقد أبطل الله تعالى هذا التعلُّق الشرعي بقاعدة عامة تقطع عروق الشرك من القلب؛ حيث قال: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾، وقوله: ﴿بِضُرٍّ﴾، نكرة جاءت في سياق الشرط فتعم جميع أنواع الضر: سواء أكان ضرراً في الدين أو كان ضرراً في الدنيا، يعني: من جهة الأبدان أو من جهة الأموال أو من جهة الأولاد أو من جهة الأعراض ونحو ذلك،

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٦٧).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥٠٤).

إذَا: فمعنى قوله: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾؛ أي: بأي نوع من أنواع الضر: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾^(١)، وهذا فيه حصر الكشف في الله جَلَّوَعَلَا، أي: لا كاشف للضر مهما بلغ إلا الله، هو الذي مَسَّ بالضر وهو الذي يستطيع كشفه دون ما سواه^(٢)، فالذي يكشف الضر في الحقيقة هو الله جَلَّوَعَلَا، وإذا كان المخلوق يقدر على ذلك الكشف: فإنما هو من جهة أنه سبب، فالله هو الذي جعله سبباً يقدر على أن يكشف بإذن الله وإلا فالكاشف حقيقة هو الله جَلَّوَعَلَا، والمخلوق ولو كان يقدر فإنما قَدَّر بإقدار الله له؛ إذاً هو سبب من الأسباب، فالحاصل: أن الكاشف على الحقيقة هو الله وحده، وإذا تبين ذلك: ظهر وجه استدلال المصنف بهذه الآية ومناسبتها للترجمة من عدة جهات^(٣).

وهذه الآية لها نظائر كقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨]، ففي هذه الآيات: بيان أن كل مدعو يكون إلهاً، والإلهية حق لله لا يصلح منها شيء لغيره؛ ولهذا قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها النهي عن دعاء غير الله، وأنه شركٌ ينافي التوحيد^(٥)؛ فدلّت الآية على أن كشف الضر وجلب النفع من خصائص الله، فمن طلبه من غيره فقد

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٠).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٢٦/١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٠).

(٤) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٠١).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١١٣).

أشرك^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجوه:

الأول: في قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، فهو نهْيٌ، والنهي للتحريم، فدعاء غير الله من المحرمات، والاستغاثة فردٌ من أفراد الدعاء، فالنهي عن دعاء غير الله نهْيٌ عن الاستغاثة بغيره أيضًا^(٢)، فتضمنت الآية النهي عن دعاء غير الله، وفيه النهي عن الاستغاثة بغير الله؛ لأن الاستغاثة دعاء خاص، ونوع خاص من الدعاء^(٣).

والثاني: في قوله: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾؛ فَإِنَّ الظلم يُطلق ويراد به الشرك فهو أعظم درجات الظلم، فمن دعا غير الله أو استغاث بغيره فهو واقع في ظلم الشرك^(٤).

والثالث: في قوله: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾، وهذا في حق المستغيث، أخبر الله تعالى أنه لا يكشف ضره إلا الله وحده دون ما سواه مطلقاً، وقوله: ﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾، وهذا في حق كل طالب وراغب، أخبر تعالى أنه هو الذي يتفضل على من سأل، ولا أحد يقدر أن يمنعه شيئاً من فضل الله عليه^(٥)، ففيها بيان استحقاق الله للعبادة بالدعاء ونحوه.

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٢٦)؛ وبغية المستفيد، د. منصور الصقوب (١٧٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٧٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبد الله المصلح.

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٧٨).

(٥) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٢٧٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾

الآية [العنكبوت: ١٧].

الشرح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وقد أوردها المصنف: ليُبين أنَّ الاستغاثة والدعاء هما من أعظم ما يتعلق بهما الخلق لطلب الرزق؛ لأن طلب الرزق أعظم أسباب الحياة، فمن لم يكن عنده رزق فإنه يوشك على الهلاك؛ ولهذا ذكر المصنف هذه الآية التي فيها النصُّ على توحيد جهة طلب الرزق؛ لأن معظم حال المستغيثين إنما هي لطلب الرزق، والرزق اسم عام يشمل كل ما يصلح أن يُرزق، يعني: أن يُمنَح ويُعطى؛ فيدخل في ذلك: الصحة والعافية، والمال، والطعام، والمسكن، والدواب، وكل ما يحتاجه المرء ^(٢)، فالمصنف جاء بهذه الآية لأن فيها بيان أن من الدعاء ما هو عبادة، وإذا ثبت أنه عبادة فجعله لغير الله شركاً أكبر ^(٣).

وقوله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾: هذا أمرٌ من الله تعالى بابتغاء وطلب الرزق عنده لا عند غيره؛ لأنه المالك له، وغيره لا يملك شيئاً من ذلك، وقوله: ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾، أي: أخلصوا له العبادة وحده لا شريك له ^(٤)، وموجب إخلاص العبادة له كونه جَلَّ وَعَلَا هو الرب، ودلَّ على كونه الرب بذكر

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨١).

(٣) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٤) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥٠٧)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٣).

أصل من أصول الربوبية، وهو (الرزق)، فإن أصول الربوبية الكبرى ترجع إليها ثلاثة هي: الخلق، والملك، والرزق، وأفراد الربوبية لا تنحصر، لكن أكثر ما شُهر في القرآن من ذكر أفعال الربوبية تكرارًا ومرارًا هذه الأصول الثلاثة، فهي من أعظم موجبات استحقاق الله جَلَّوَعَلَا العبادة، فمما يستحق الله جَلَّوَعَلَا به العبادة كونه هو الذي يرزق الخلق، ولا يرزقهم أحدٌ سواه، فإذا كان كذلك وأنتم تلتمسون منه الرزق فقوموا له جَلَّوَعَلَا مخلصين بالعبادة^(١).

وقوله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾: أصل تركيب الكلام في الآية: (فابتغوا الرزق عند الله)، فلمَّا تقدم ما حقه التأخير: أفاد الاختصاص؛ لأن تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر، كأنه قال: لا تبتغوا الرزق إلا عند الله^(٢)، فيكون معنى الكلام: فابتغوا عند الله الرزق، واجعلوا ذلك الابتغاء مختصًا بالله جَلَّوَعَلَا، أي: فليكن ابتغائكم الرزق من عند الله وحده، فلا تستغيثوا بغيره في طلب رزق، وإنما ذلك لله جَلَّوَعَلَا، ثم قال: ﴿وَاعْبُدُوهُ﴾؛ ليجمع أصناف السؤال بما يشمل دعاء المسألة، ودعاء العبادة^(٣).

وفي الآية الرد على المشركين الذين يدعون غير الله ليشفعوا لهم عنده في جلب الرزق، فكيف بمن دعاهم أنفسهم، واستغاث بهم ليرزقوه وينصروه، كما هو الواقع من عباد القبور^(٤).

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) ينظر: فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٣)؛ والدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢٢).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨١).

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٥٠٨/١).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها بيان أنه لا يُطلب الرزق إلا من الله؛ لأنه القادر عليه، فمن طلبه من غيره فقد أشرك، ففيها وجوب إفراد الله بالدعاء والعبادة^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة من وجهين:

أحدهما: في قوله: ﴿وَأَعْبُدُوهُ﴾، فإنه أمرٌ بعبادة الله، ومن عبادته سبحانه دعاؤه والاستغاثة به، فمن استغاث بغيره ودعاه فقد وقع في الشرك الأكبر؛ لأنه جعل عبادة هي لله لغيره^(٢).

والآخر: في قوله في تمام الآية: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾؛ إعلامًا بأن دعاء غير الله من الشرك، فمن دعا غير الله أو استغاث به فقد وقع في الشرك الأكبر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (٤): ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْيَقِينَةِ﴾ الآيتين [الأحقاف: ٥-٦]].

النتيجة

هذه الآية هي الدليل الثالث في الباب، وجاء بها المصنف ليبين أن الدعاء

(١) بغية المستفيد، د. منصور الصقوع (١٧٧)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٢٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٨).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

منه ما هو عبادة، وإذا ثبت أنه عبادة فجعله لغير الله شركٌ أكبر^(١)؛ ففي هذه الآية حكّم الله تعالى بأنه لا أضل ممن يدعو من دون الله - لا دعاء عبادة ولا دعاء مسألة واستغاثة - مَنْ هذه حاله؛ حيث يتركون دعاء السميع المجيب القادر على تحصيل كل بغية ومرام، ويدعون من دونه من لا يستجيب لهم، ولا قدرة به على استجابة أحد منهم ما دام في الدنيا وإلى أن تقوم القيامة^(٢)، فنفى الله سبحانه أن يكون أحد أضل ممن يدعو غيره، وأخبر أنه لا يستجيب له ما طلب منه إلى يوم القيامة، فأخبر أنه لا يستجيب، وأنه غافلٌ عن داعيه^(٣).

قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا﴾، (مَنْ) استفهام، والاستفهام يراد به هنا النفي، أي: لا أحد أضل ممن هذه صفته^(٤)، فلا أحد أضلُّ ممن دعا غير الله، وهذا يدل على أنه قد بلغ الغاية في الظلم، فلا يفوقه أحدٌ في الضلال الذي انتكس فيه^(٥)؛ وإذا كان الاستفهام مرادًا به النفي كان أبلغ من النفي المجرد؛ لأنه يحوله من نفي إلى تحدٍّ؛ أي: بين لي عن أحد أضل ممن يدعو من دون الله؟ فهو متضمن للتحدي، وهو أبلغ من قوله: (لا أضل ممن يدعو)؛ لأن هذا نفي مجرد، وذاك نفي مُشَرَّبٌ معنى التحدي^(٦)، فهذا قد بلغ في الضلال غايته ونهايته، فليس وراء هذا الضلال ضلال أعظم منه^(٧)، ودلالة الآية ظاهرة في أنها

(١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله (١/٥٠٨).

(٣) فتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٠٣).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٧٢).

(٥) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٧٢).

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٣٦٦).

واردة في سياق الدعاء والسؤال والطلب؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا﴾، فهي ظاهرة في أن ثمَّ داعيًا، وثمَّ مدعوًا، وذاك المدعو: غير الله جَلَّوَعَلَا^(١)، فلفظ (يدعوا) يدل على السؤال، ويدل على العبادة بالتضمن، أي: دعاء المسألة يدل على العبادة بالتضمن، وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: يدعو سوى الله، وفيها عموم ممن دُعي من دون الله^(٢)؛ فالآية تعم كل من يُدعى من دون الله، فتناولت الآية كلَّ داعٍ، وكلَّ مدعو من دون الله^(٣).

وقوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ أي: لا يقدر على إجابته بإعطائه ما طُلب منه^(٤)، وهذه في الأموات، وإنما جعل غاية المنع من الإجابة إلى يوم القيامة؛ لأن الميت إذا كان يوم القيامة: نُشر وصار يسمع، وربما أجاب طلب من طلبه لأنه يكون في ذلك المقام حيًّا وربما كان قادرًا؛ وأما الميت الذي هو في البرزخ فهو الذي يصدّق عليه الوصف المذكور في الآية^(٥)، فلو استغاث المستغيث بالنبي ﷺ في عرصات القيامة كان ذلك جائزًا، ولذا يستغيث الناس بالأنبياء يوم القيامة^(٦).

وجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى وصف كل من يدعو من دون الله بأنه

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨١).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٣٧/١).

(٣) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٣).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١١٧).

(٥) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٢).

(٦) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٣٩/١).

في غاية الضلال، ومنتهى الغواية، وأنه لا أحد أضل منه^(١)، ووصف المدعو من دون الله بقوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ وقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾، وقوله: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾، وهذه الأربع كلها في بيان كون ذلك الضلال أعظم الضلال^(٢).

فوصف هؤلاء الذين سُئلوا وعُبدوا من دون الله بأربع صفات:

الأولى: أنه لا يستجيب لداعيه إلى يوم القيامة؛ لأنهم عاجزون.

والثانية: أنه غافل عن دعاء الداعي لا يدري عنه.

والثالثة: أنه يوم القيامة يكون المعبودون أعداء للعابدين، فتلك الدعوة سبب لبغض المدعو الداعي وعداوته له.

والرابعة: كفر المدعو بتلك العبادة، فهم يكفرون بعبادتهم وينكرونها ويتبرؤون منها^(٣).

فهذه الآية تبين وتوضح ما تقرّر في الآية قبلها؛ فأخبر تعالى أنه لا أضلّ ممن يدعو أحداً من دونه كائناً من كان، وأخبر أن المدعو لا يستجيب لما طلب منه: من ميت أو غائب أو ممن لا يقدر على الاستجابة مطلقاً، من طاغوت ووثن، فليس لمن دعا غير الله إلا الخيبة والخسران، فلا يحصل للمشرك يوم القيامة إلا نقيض قصده، فيتبرأ منه المدعو ومن عبادته، وينكر ذلك عليه أشد

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٢).

(٢) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٤٠).

(٣) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢٣)؛ وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٤).

الإنكار، وقد أخبر الله تعالى أن ذلك الدعاء عبادة في قوله: ﴿وَكُنُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ﴾، فدلّت على أن دعاء غير الله عبادة له، وأن الداعي له في غاية الضلال^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أن فيه الحكم على من دعا غير الله بأنه أضل الضالين، فلا أحد أجهل وأضل ممن دعا غير الله؛ فدلّت الآية على أن الله وحده هو الذي يجب الدعاء، وأن من يدعو الأصنام والأموات التي لا تسمع الدعاء ولا تجيب من أضل الناس؛ وهذا يدل على أن الدعاء عبادة لا تصرف لغير الله تعالى، فمن صرفه لغير الله فهو مشرك^(٥).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: لا أحد أضل منه، فأعظم الضلال: الشرك بالله، فهو بالغ في الضلالة غايته، فمن دعا غير الله أو استغاث بغيره، فقد وقع في ضلال هو من أعظم الضلال وهو الشرك بالله سبحانه وتعالى^(٦).

وفي الآية شاهد آخر في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾؛ فإذا كان من سوى الله لا يستجيب إلى يوم القيامة؛ فكيف يليق بك أن تستغيث به دون الله؟! فبطل تعلق هؤلاء العابدين بمعبوداتهم^(٧).

(٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٧٦).

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١١٧)؛ والجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٣٠)؛ وغاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٦٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٨)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٧٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] ^(١): ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ الآية [النمل: ٦٢]].

النَّجْج

هذه الآية هي الدليل الرابع في الباب، وفيها أن إجابة دعاء المضطر إنما هي لله وحده ^(٢)، فيكون دعاؤه حقاً، ودعاء غيره باطل ^(٣)، وهذه الآية مع ما قبلها من الآيات هي من جنس ما سبق أن القرآن فيه الاحتجاج على المشركين الذين يُشركون بالله جَلَّوَعَلَا غيره في العبادة، الاحتجاج عليهم بما يُقرُّون به، وهم يُقرُّون بأن الله جَلَّوَعَلَا هو الذي يُجيب المضطرَّ إذا دعاه؛ لأنهم كانوا يُخلصون الدين لله جَلَّوَعَلَا في الشدائد ^(٤)؛ فقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾؛ يعني: من هو الذي لا يلجأ المضطر إلا إليه، والذي لا يكشف ضرَّ المضطرين سواه؟ ^(٥)؛ أي: أنه لا أحد يجيب المستغيث المضطر ويكشف عنه السوء غير الله؛ فلذلك هو وحده المستحق للعبادة فلا يدعى غيره ولا يستغاث بغيره؛ لأن ذلك من الشرك ^(٦)، ففي هذه الآية بيان أنه لا أحد يكشف الضرَّ، ويجب المضطر إلا الله؛ فوجب أن يُفرد بالاستغاثة وطلب الدعاء ^(٧).

(١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. عبدالعزيز بن أحمد البдах (٧٦).

(٤) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٤٨/١).

(٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٥١٠/١).

(٦) غاية المريد في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٦٢).

(٧) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

يعني: أولئك الآلهة التي سألتموها، وعبدتموها، وتوجهتم إليها: خيرٌ، وأعظم مقامًا، وأرفع درجة، وأقرب إلى استحقاق العبادة؛ أم من تعلمون صفته، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، وهو الذي يكشف سوء عنكم، وما دام أن الذي يملك النفع المطلق، ويملك الضر المطلق هو الله جَلَّوَعَلَا، فهو المستحق لأن يُعبد، وهو الذي يستحق أن يؤله وحده، ولهذا قال بعدها: ﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ؟﴾، يعني: أمعبودٌ يُعبد حقًا مع الله؟ لا، بل كل المعبودات التي عُبدت مع الله جَلَّوَعَلَا فإنما عُبدت بالباطل، والبغي، والظلم، والعدوان^(١)، وهذا الاستفهام إنكاري، يُنكر عليهم أن يتخذوا إلهاً مع الله، وينكر عليهم أن يدعوا غير الله أو يتوجهوا في كشف سوء لغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله^(٢)، فالمشركون من العرب ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر ويكشف سوء إلا الله وحده؛ فذكر ذلك سبحانه محتجًا عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه^(٣)؛ فكيف يجعلون له شريكًا في الإلهية؛ إذ كيف يعتقدون أنه لا يكشف الضر إلا هو، ويسألونه في الشدائد ثم لا يفرّدونه بالعبادة^(٤)؛ ففي هذه الآية يحتج تعالى عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه وإشراكهم في العبادة بما أقرّوا به من توحيد الربوبية، يقول: إذا كنتم تقولون أنه لا إله مع الله يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف سوء النازل بكم ويجعلكم خلفاء الأرض،

(١) شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٥٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٥١٠)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢٠٨).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

أي: يستخلف في الأرض منكم بعد أمواتكم خلفاء أحياء يخلفونهم، فلماذا عبدتم غيره ممن لا يستطيع شيئاً من ذلك^(١)؛ فالاستفهام في الآية يُقصد به التقرير، وهو من الحجج التي يقيمها الله جَلَّ وَعَلَا على المشركين؛ لأنهم يعلمون هذا تماماً^(٢)؛ فالمشركون كانوا يعلمون أنه لا يقدر على هذه الأمور إلا الله وحده، وإذا جاءتهم الشدائد، ووقعوا في الضر والكروبات: اتجهوا إلى الله وسألوه، وأخلصوا الدعاء له وحده؛ ليكشف ما بهم؛ فبيّن تعالى في هذه الآية: أنه المدعو عند الشدائد، الكاشف للسوء وحده؛ فيكون هو المعبود وحده، فتبين أن من اعتقد في غير الله أنه يكشف السوء، أو يجيب دعوة المضطر أو دعاءً لذلك فقد أشرك شركاً أكبر من شرك العرب، كما هو الواقع من عباد القبور^(٣).

وقوله: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ هذا في دعاء المسألة؛ وكشف السوء في قوله: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾، وهو تارة يكون بالاستغاثة وتارة بغير ذلك؛ ولهذا يكون هذا القدر من الآية صالحاً لما ترجم به المصنف رَحِمَهُ اللهُ من اللفظين: لفظ (الاستغاثة)، ولفظ (الدعاء)^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها بطلان الاستغاثة بغير الله^(٥)؛ حيث دلّت الآية على أن الله وحده

- (١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢٣)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٥).
- (٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٦٩).
- (٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥١٠).
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٣).
- (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١١٩).

هو المدعو في الشدائد، مجيب المضطر، الكاشف للسوء، والمشركون يقرون بهذا، وحينها فلا يجوز أن يدعى غيره، أو يستغاث به^(١).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿أَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ؟﴾؛ تعريفاً بأن دعاء غير الله من تأليهه وعبادته، فمن دعا غير الله أو استغاث بغير الله فقد عبده، ووقع في الشرك الأكبر^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [وَرَوَى^(٣) الطَّبْرَانِيُّ [بِإِسْنَادِهِ]^(٤): أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قُومُوا بِنَا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «[سُبْحَانَ اللَّهِ]^(٥)، إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ]^(٦)»^(٧)].

الشَّيْخُ

- (١) بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقعوب (١٨٠).
- (٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٧٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) في نسخة القاسم: [روى].
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
- (٥) زيادة من نسخة أسامة.
- (٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والحبيشي، والعصيمي.
- (٧) رواه الطبراني في المعجم الكبير، كما في جامع المسانيد والسنن، لابن كثير (٤/٥٦٨)، برقم (٥٧٨٠)؛ وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٥٩): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث»؛ وقال في النهج السديد (٨٨): «ضعيف»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «إسناده ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٣): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٤): «ضعيف».

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وفي إسناده بعض الضعف^(١)؛ لأنه من رواية ابن لهيعة، ولكن له شواهد في المعنى فيما يتعلق بتحريم الاستغاثة بغير الله في الأمور التي هي من خصائص الله جَلَّوَعَلَا^(٢)، وإيراد أئمة الحديث للأحاديث التي قد يكون في إسناده بعض مقال في مثل هذا المقام: لا بأس به، بل فعلهم هذا صواب إذا كان ما في الحديث من المعنى قد عضدته الأدلة من القرآن ومن السنة، كما في هذا الحديث، وقد ذكر ابن تيمية^(٣): أن أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إما في تأييده، يعني: في تأييد ذلك الأصل؛ أو في فرع من الفروع، وهذا هو صنيع المصنف رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا في هذا الكتاب؛ فإنه يستدل بأحاديث هي من جهة المعنى الذي اشتملت عليه صحيحة، وقد ساق شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث مستدلًا به في رده على البكري المعروف بـ (الاستغاثة الكبرى)، أو (الرد على البكري)، وقال: إن هذا الحديث هو معنى ما جاء في النصوص^(٤)؛ وهذا الحديث يدل على أن الاستغاثة خاصةً بالله وذلك فيما هو خاصٌ بالله عَزَّوَجَلَّ^(٥).

قولهم: (قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق)، هذا المنافق

- (١) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٥).
- (٢) شرح تيسير العزيز الحميد، لابن باز (٣٣٠ / ٢).
- (٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٥ / ٤). وقد أطال ابن تيمية كثيرًا الكلام على هذا الحديث، وبين طريقة أهل الحديث في إيرادهم هذا الحديث؛ ردًا على المعاند الذي انتقده في إirاده الحديث وقال: إن هذا الحديث ليس بصحيح.
- (٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٤ - ١٨٥).
- (٥) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

هو: عبدالله بن أبي، كما جاء مُصَرَّحًا به في رواية ابن أبي حاتم^(١)، ومرادهم الاستغاثة به فيما يقدر عليه بكف المنافق عن أذاهم، بنحو ضربه أو زجره، لا الاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله^(٢)؛ وإنما قالوا هذا؛ لأن الرسول يقدر فيما ظهر لهم ويستطيع أن يقتله أو يحبسه أو ينفيه، فقالوا ذلك؛ لأنهم يعلمون أن الاستغاثة بالحي الحاضر القادر لا بأس بها^(٣).

وقوله: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله»: فيه النص على أنه لا يستغاث بالنبي ﷺ، ولا من دونه، وظاهر هذه الجملة النفي مطلقاً، ويحتمل أن المراد: لا يستغاث به في هذه القضية المعيّنة، فعلى الأول: يكون نفي الاستغاثة هنا من باب سد الذرائع والتأدب في اللفظ، وليس من باب الحكم بالعموم؛ لأن نفي الاستغاثة بالرسول ﷺ ليس على إطلاقه، بل تجوز الاستغاثة به فيما يقدر عليه^(٤)، فالاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول ﷺ

(١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/٥١٣).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٥).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٧٦). وحمل بعض المخالفين قول النبي ﷺ: (إنه لا يُستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله) على الاستغاثة التي هي اعتقاد الإغاثة في أحد على وجه الاستقلال، فهذه إنما تكون من الله جَلَّ وَعَلَا؛ وأما إذا كانت الاستغاثة على وجه التسبب فإنه لا شيء في ذلك، فقوله هنا: هذا قطع على الذين يريدون جعل النبي مُغِيثًا إغاثة مطلقة على وجه الاستقلال، ويقولون: هم لم يستغيثوا به على وجه التسبب وإنما استغاثوا به على وجه الاستقلال، فلذلك ردّ عليهم النبي ﷺ بهذا الرد، فقال: (إنه لا يستغاث بي) على وجه الاستقلال، (وإنما يستغاث بالله) على وجه الاستقلال؛ وهذا الكلام من أبطل الباطل، بل فيه استنقاص الصحابة، وهذا لا يُظنُّ بمن هو دون الصحابة بمراحل فكيف يُظنُّ بالصحابة الكرام، ورأسهم أبو بكر الصديق، كيف يُظنُّ أنهم يعتقدون أن النبي ﷺ =

ما هو اللاتق بمنصبه، لا ينازع فيها مسلم؛ فإن الصحابة كانوا يطلبون منه الدعاء، ويستسقون به، كما في الصحيح وغيره^(١)؛ أما إذا قيل: إن النفي عائد إلى القضية المعينة التي استغاثوا بالنبي ﷺ منها، فإنه يكون على الحقيقة؛ أي: على النفي الحقيقي، أي: لا يستغاث بي في مثل هذه القضية؛ لأن النبي ﷺ كان يعامل المنافقين معاملة المسلمين، ولا يمكنه حسب الحكم الظاهر للمنافقين أن ينتقم من هذا المنافق انتقامًا ظاهرًا؛ إذ إن المنافقين يستترون، وعلى هذا، فلا يستغاث للتخلص من المنافق إلا بالله^(٢)؛ فقلوه: **(إنه لا**

يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله) فيه احتمالان:

الأول: أن يكون مراده ﷺ بذلك: إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ، فاستغاثتهم به ﷺ من المنافق من الأمور التي يقدر عليها؛ إما بجره أو تعزيره، ونحو ذلك؛ ولكنه كره أن يُستعمل هذا اللفظ في حقه وإن كان فيما يقدر عليه في حياته؛ حماية لجنباب التوحيد، وسدًا لذرائع الشرك، وأدبًا وتواضعًا لربه، وتحذيرًا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال، فإذا كان هذا كلامه

= يُغِيث على وجه الاستقلال؛ فقلوه: (إنه لا يستغاث بي): فيه بيان الأصل أن المغِيث هو الله جَلَّ جَلَالُهُ وأن العبد في استغاثته يجب أن ينزلها بالله، لكن الأصل لما كان هذا فلا مانع أن يستغِيث بغيره لكن بشروط؛ لأن ما كان خلاف الأصل فإنه لا بد فيه من شروط، أما الأصل فهو على الجادة، فنقول: لا إغاثة إلا من الله؛ لأنها في بيان الأصل، لكن إذا أراد العبد أن يفصل يقول: ويجوز أن يستغِيث بحي قادر حاضر مع عدم اعتقاد أنه مستقل بذلك. ينظر: شرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٥٥٧-٥٥٨).

(١) الاستغاث في الرَدِّ على البكري، لابن تيمية (١/١٩٩)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٧٧).

ﷺ في الاستغاثه به في حياته فيما يقدر عليه، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته، ويطلب منه أمورٌ لا يقدر عليها إلا الله، وكيف بالاستغاثه بغيره في الأمور المهمة التي لا يقدر عليها أحد إلا الله^(١)؛ فاستغاثهم برسول الله ﷺ استغاثه به فيما يقدر عليه، لكن النبي ﷺ علمهم الأدب في ذلك، وعلمهم الأكمل في ذلك؛ حيث قال: «إنه لا يُستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله»؛ لأن حقيقة الاستغاثه على وجه الكمال، إنما هي بالله جَلَّ وَعَلَا لا بنبيه ﷺ، فكأنه حصل منهم نوع التفات للنبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فيما يقدر عليه، فبين لهم: أن الواجب عليهم أن يستغيثوا بالله جَلَّ وَعَلَا أولاً؛ فقال: «إنه لا يستغاث بي»، وهذا نفى فيه معنى النهي؛ يعني: لا تستغيثوا بي، بل استغيثوا بالله في هذا الأمر؛ لأن لفظ (يُستغاثُ) تقدّمه نفى، والمراد منه: النهي؛ وإذا أغاثهم الله جَلَّ وَعَلَا كفَّ شر ذلك المنافق عنهم^(٢).

والثاني: يحتمل أن يكون المراد به: إنه لا يُستغاث بي في هذا؛ لأن هذا المنافق من الأشراف الذين أنا ممنوع من قتلهم، أو فيما لا أقدر عليه^(٣)، فهذا إنما أراد به ﷺ المعنى الثاني، وهو أن يُطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ولما كان هذا المعنى هو المفهوم عند الإطلاق، وكان مختصاً بالله، صح إطلاق نفية عما سوى الله جَلَّ وَعَلَا^(٤).

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥١٣)؛ وفتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٠٩).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٦).

(٤) الاستغاثه في الرد على البكري، لابن تيمية (١/ ١٩٩)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٧).

والمعنى الأول أظهر في اللفظ، فيكون النبي ﷺ، علمهم اللجوء إلى الله تعالى في الأمور لما يلي: أحدهما: عموم النفي في قوله: (لا يُستغاث بي)، وهذا عام في هذه القضية وغيرها؛ والآخر: أن قوله: (إنما يُستغاث بالله) ظاهره أن المراد العموم، وعليه فيكون من باب التأدب في الألفاظ^(١)؛ وبكل حالٍ فالحديث دليل على أنه لا يستغاث بالمخلوقين في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله جَلَّوَعَلَا^(٢)، والمصنف ساقه لبيان أنه لا يُستغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه المستغاث به^(٣)، فمن توجه إلى أحدٍ من الخلق في شيءٍ لا يقدر عليه إلا الله جَلَّوَعَلَا مستغيثًا به، راجيًا منه أن يكشف كربته ويفرّج همّه فقد وقع في الشرك الأكبر؛ لأن التوجه القلبي في مثل هذا لا يكون إلا الله جَلَّوَعَلَا؛ لأنه هو الذي يملك ذلك، وأما ما عداه فإنه لا يملك شيئًا من النفع ولا الضر^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه إنكار النبي ﷺ الاستغاثة بغير الله^(٥)؛ فإذا كان ذلك في الاستغاثة بالنبي ﷺ فيما يقدر عليه؛ فكيف بالاستغاثة به أو بغيره في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله^(٦).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٧٧).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٧٧).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢١).

(٦) غاية المرید في شرح كتاب التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٦٥).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة من وجهين:

الأول: في قوله: «إنه لا يستغاث بي»، ففيه إبطال الاستغاثه بغير الله جَلَّ وَعَلَا، ولو كانت بالرسول ﷺ.

والآخر: في قوله: «وإنما يستغاث بالله»؛ بحصر الاستغاثه في الله وحده، فالعبد إذا مسَّه ضرٌّ كان من عبودية الله أن يتوجَّه إليه بالاستغاثه، فإذا استغاث بغيره لرفع ضرِّه فقد وقع في الشرك الأكبر^(١).

خلاصة الباب:

تبين بما ذكر في هذا الباب وشرحه من الآيات والأحاديث أن دعاء الميت والغائب والحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله، والاستغاثه بغير الله في كشف الضر أو تحويله؛ هو الشرك الأكبر، بل هو أكبر أنواع الشرك؛ لأن الدعاء مخ العبادة، ولأن من خصائص الإلهية: إفراد الله بسؤال ذلك؛ إذ معنى الإله هو الذي يُعبد لأجل هذه الأمور، ولأن الداعي إنما يدعو إلهه عند انقطاع أمله مما سواه، وذلك هو خلاصة التوحيد، وهو انقطاع الأمل مما سوى الله، فمن صرف شيئاً من ذلك لغير الله؛ فقد ساوى بينه وبين الله، وذلك هو الشرك^(٢).

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٧٩).

(٢) ينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/ ٥١٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأَوَّلَى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الْإِسْتِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ].

يعني: حيث قال في الترجمة: (باب: من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره)، ووجه ذلك أن الاستغاثة: طلب إزالة الشدة، والدعاء: طلب ذلك وغيره، فتكون الاستغاثة نوع من الدعاء، والدعاء أعم، فهو من باب عطف العام على الخاص^(١)؛ لأن الدعاء عام، والاستغاثة دعاء المكروب فهو دعاء مخصوص^(٢)، فالاستغاثة دعاء خاص وهو طلب النصرة^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾].

أي: لا ينفَعُكَ إن دعوتَهُ ولا يضرُّكَ إن تركت دعاءَهُ^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ].

أي: أن هذا الدعاء والطلب من غير الله من الشرك الأكبر^(٥)؛ لقوله: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مَنِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: المشركين، فالظلم هنا هو الشرك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٦)، والمصنف أطلق في التبويب ولم يصرح بأنه أكبر أو أصغر، وذكر في هذه المسألة أنه أكبر^(٧).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٧٧).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٤).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٦٦).

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٤).

(٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ يَفْعَلُهُ^(١) إِرْضَاءً لِّغَيْرِهِ؛ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ].

أي لقوله: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، والخطاب في الآية للرسول ﷺ، وهو أصلح الناس، فلو فعل ذلك إرضاء لغيره، صار من الظالمين^(٣)، وحاشاه أن يفعل ذلك، لكنه تنبيه للأمة^(٤)، والغرض هو التنديد بمن فعل ذلك^(٥)، فهذا الخطاب وإن كان موجهاً للنبي ﷺ وهو المعصوم من الشرك، فإنه موجهاً أيضاً لأئمتّه، وفيه بيان عظم الشرك^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا].

وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ؛ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا يقدر على ذلك إلا الله^(٧)؛ فإن كان لا يكشف الضر إلا الله، وجب أن تكون العبادة له وحده والاستغاثة به وحده^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا، مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا].

أي: دعاء غير الله لا ينفع، وهو كفر، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ

(١) في نسخة العصيمي: [لَوْ فَعَلَهُ].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٧٨).

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٦).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٧٨).

(٦) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٦٢).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/٢٧٨).

إِلَيْهَا آخِرٌ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(١)؛ وهذه المسألة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾؛ فلا ينتفع من دعائه هذا؛ فخر الدنيا بذلك، والآخرة بكفر^(٢)، كما تؤخذ من قوله تعالى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبْ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾، فإذا كان لا كاشف له إلا الله جَلَّوَعَلَا، فدعاء غيره عبث ولا فائدة فيه، فهو لا يفيد الداعي، ويضره في دنياه وآخرته: أما في الدنيا فتجري عليه أحكام الكفر، وأما في الآخرة فمآله إلى النار^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّلَاثَةِ].

أي: قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾^(٤)، يعني: افهم تفسيرها، ووجه مطابقتها للتبويب^(٥)، حيث قدّم الضمير ليفيد الاختصاص^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ].

أي لقوله: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ حال من الرزق، وعليه يكون ابتغاء الرزق عند الله وحده^(٨)، فتقديم المعمول يفيد الاختصاص؛ أي: اطلبوه من عند الله لا من عند غيره^(٩)، وهذه المسألة ذكرها المصنف

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٧٩).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٥) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٦).

(٦) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٦٣).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٧٩).

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

لكون بعض المشركين يقولون: رزقي عليك اليوم يا جيلاني، أو يابدوي^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ].

أي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْتَمَةِ﴾ الآيتين^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْعَاشِرَةُ: ذِكْرُهُ]^(٣) أَنَّهُ لَا أَضَلَّ مِمَّنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ.

أي لقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤)؛ لأن الاستفهام هنا بمعنى النفي^(٥)، ف(من) مضمنة هنا معنى النفي^(٦)، فلا أحد أضلُّ ممن دعا غير الله، ولا أحد أكفر منه، ولا أظلم منه، فالذي يدعو غير الله ظالم وضال وكافر^(٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ].

يعني: أن صاحب القبر، أو غيره ممن يُدعى من دون الله غافلٌ عن دعاء الداعي^(٨)؛ أي لقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾^(٩)، فهم، أي: المدعوون، عن دعائهم، أي: دعاء الداعين، أو عن دعاء الداعين إياهم غافلون^(١٠)، وهذه

(١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٧).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٣) زيادة من نسخة دغش. وفي نسخة العصيمي: [ذِكْرُهُ].

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٨٠).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٧).

(٨) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٧).

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).

(١٠) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٨٠).

غفلة ممتدة؛ لقوله: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ].

يعني: يوم القيامة، يتبرؤون منهم ويعادونهم^(٢)، أي لقوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾^(٣)، وهذه حجة على الداعي من دون الله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ]^(٥).

لقوله: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ﴾^(٦)، فسَمِيَ الدعاء عبادة^(٧)، وما دام سَمَّاها عبادة، فصرفها لغير الله شرك وكفر^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ].

لقوله: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كُفْرِينَ﴾، والمعنى: أنهم يتبرؤون من ذلك ويجحدونه^(٩)، فمعنى كفر المدعو: رُدُّه وإنكاره، فإذا كان يوم القيامة تبرأ منه وأنكره^(١٠).

-
- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
 (٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٧).
 (٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).
 (٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٧).
 (٥) في نسخة الحبيشي: [للمدعو له].
 (٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٥).
 (٧) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٦٣).
 (٨) ينظر: المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١١٨).
 (٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٦).
 (١٠) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٨٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: «أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ»^(١) هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسَ].

أي لقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْفَيْكَةِ﴾^(٢)، وذلك لأُمُور، هي:

١- أنه يدعو من دون الله من لا يستجيب له.

٢- أن المدعوين غافلون عن دعائهم.

٣- أنه إذا حشر الناس كانوا له أعداء.

٤- أنه كافر بعبادتهم^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ].

أي: قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُحِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ: أَنَّهُ لَا يُحِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ، وَلِأَجْلِ هَذَا يَدْعُوهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ].

أي: أنهم إذا سئلوا عن ذلك أقرُّوا أنه لا يقدر على ذلك إلا الله، وقوله: (يدعونه في الشدائد)؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكَّعُوا فِي الْفُلْكِ دَعَاؤُ اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ الآية [العنكبوت: ٦٥]؛ فيلزمهم إفراده بالعبادة دائماً لكونه هو القادر

(١) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والعصيمي.

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٦).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١ / ٢٨١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٦).

على ذلك لا ما عبده معه^(١)، وهذه من العجائب؛ فهم يقرون أنه لا يجيب المضطر إلا الله، ثم هم مع ذلك يُشركون معه في العبادة غيره^(٢).

وتعجب المصنف في كون عباد الأوثان يُقرون بذلك، في حين أن عباد القبور الذين يزعمون أنهم مسلمون لا يقرون بذلك، بل يهتفون باسم الأولياء في الرخاء والشدة^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ الْمُصْطَفَى ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّأْدُّبُ مَعَ اللهِ عَزَّجَلْ]^(٤).

أي لقوله: «إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يَسْتَغَاثُ بِاللَّهِ» مع كونه مما يقدرُ عليه، ولكنه نهاهم حمايةً لجناب التوحيد، فكيف إذا طُلِبَ منه ما لا يقدرُ عليه إلا الله عَزَّجَلْ^(٥)، وهذا يدل على أن المصنف اختار أن قوله: (لا يستغاث بي) من باب التأدب بالألفاظ، والبعد عن التعلق بغير الله، وأن يكون تعلقُ الإنسان دائماً بالله وحده؛ فهو يُعلِّمُ الأُمَّة أن تلجأ إلى الله وحده إذا وقعت في الشدائد، ولا تستغيث إلا به وحده^(٦).

وفي هذا الحديث فائدة وهي: أن الإنسان ينبغي له ألا يَخْجَلَ إذا نُسِبَ إليه ما لا يستحق بالتبرؤ منه؛ لأن بعض الناس تحمله المجاملة على قبول كلامٍ ليس فيه، ووصف لا يستحقه، وهذا خلاف ما كان عليه النبي ﷺ^(٧).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٦).

(٢) التنصيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٦٤).

(٣) الروض الرغيد في التعليق على كتاب التوحيد، عبدالحميد الجهني (٨٢).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة.

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٨٢).

(٧) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١١)

وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿الآيَةُ [الأعراف: ١٩١-١٩٢]



وَقَوْلِهِ [تعالى] (١): ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾
الآيَةُ [فاطر: ١٣].

[و] (٢) فِي الصَّحِيحِ: عَنْ أَنَسٍ [بْنِ مَالِكٍ] (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، [وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ] (٤)، فَقَالَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟»
فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] (٥).

وَفِيهِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (٦) إِذَا رَفَعَ
رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ الْعَنُ فُلَانًا، وَفُلَانًا»،
بَعْدَ مَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [تَعَالَى] (٧):

-
- (١) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، ودغش، والعصيمي.
(٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
(٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء،
برقم: (٤٠٦٩) معلقاً؛ ووصله مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب:
غزوة أحد، برقم: (١٧٩١).
(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
(٧) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية (١). وَفِي رِوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» (٢).

وَفِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ [فِينَا] (٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشُّعْرَاءَ ٢١٤]، [فَصَعَدَ الصَّفَا] (٤)، فَقَالَ (٥): «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ -أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا-، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ؛ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩).

وأخرج مسلم في «صحيحه»، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، برقم: (٦٧٥) من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يقول وهو قائم: اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم كسني يوسف، اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

(٢) أخرج هذه الرواية البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٧٠) عن سالم بن عبد الله مرسله، قال: «عن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله ﷺ يدعو على: صفوان...»، ووصلها: أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، برقم: (٥٧٧٨)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة آل عمران، برقم: (٣٠٠٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب». والحديث صحيحه الألباني في صحيح سنن الترمذي؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٦): «إسناده ضعيف، فيه عمر بن حمزة، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «هذه الرواية مرسله، ويظهر لي أنه لم يثبت التعيين».

(٣) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٤) زيادة من نسخة أسامة. وفي نسخة الحبيشي: [صَعَدَ الصَّفَا].

(٥) في نسخة القاسم، ودغش: [قَالَ].

يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةَ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِّينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُ^(١)؛ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ.

الثَّانِيَّةُ: قِصَّةُ أَحَدٍ.

الثَّالِثَةُ: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَةُ سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ يُؤْمِنُونَ فِي الصَّلَاةِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ.

الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا^(٣) غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا: التَّمَثِيلُ بِالْقَتْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ.

السادسة: أَنَزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَأَمَّنُوا^(٤).

الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ.

التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ.

(١) في نسخة القاسم: [سَلِّينِي مَا شِئْتُ مِنْ مَالِي].

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب، برقم: (٢٧٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: وأنذر عشيرتك الأقربين، برقم: (٢٠٦).

(٣) في نسخة دغش، والعصيمي: [لَا يَفْعُلْهَا].

(٤) في نسخة دغش، والعصيمي: [وَأَمَّنُوا].

العاشرة: لعنه^(١) المَعِينُ فِي الْقُنُوتِ.

الحادية عشرة: قَصَّتهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ^(٢): ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

الثانية عشرة: جَدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ.

الثالثة عشرة: قَوْلُهُ ﷺ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ^(٣) مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ -وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ- بِأَنَّهُ^(٤) لَا يُغْنِي شَيْئًا عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَأَمَّنَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ ﷺ^(٥) لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْآنَ^(٦)؛ تَبَيَّنَ لَهُ [تَرْكُ]^(٧) التَّوْحِيدِ، وَغُرْبَةُ الدِّينِ.



(١) في نسخة الحبشي، والعصيمي: [لعنُ].

(٢) في نسخة دغش: [لَمَّا نَزَلَ].

(٣) في نسخة الحبشي، والعصيمي: [لَا أُغْنِي عَنْكَ].

(٤) في نسخة العصيمي: [وَأَمَّنَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ].

(٥) في نسخة دغش: [فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ أَنَّهُ -وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ-]. وفي نسخة العصيمي:

[فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ -وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ- أَنَّهُ].

(٦) في نسخة العصيمي، والحبشي: [وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْيَوْمَ].

(٧) زيادة من نسخة العصيمي.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [بَاب: قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ

﴿١١١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ الآية [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

السَّبْحُ

أي: بَابٌ في بيان ما يدل من الدلائل القاطعة والبراهين الساطعة على معنى قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ ﴿١١١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ ^(١)، فهذه الترجمة معقود لبيان بطلان عبادة غير الله، وأن كل معبود سوى الله فعبادته باطلة، فأية الترجمة بين الله تعالى فيها بطلان عبادة كل معبود سوى الله ببرهانين عظيمين، أحدهما: أن كل ما سوى الله فهو مخلوق للعبادة، والعابد لا يكون معبوداً؛ والآخر: أن كل من سوى الله لا يستطيع أن ينصر نفسه، فكيف ينصر غيره ^(٢)، فهذا الباب معقودٌ في رد استدلالات المشركين الذين يستدلون بها على جواز صرف شيء من العبادة لغير الله تعالى ^(٣).

وهذا الباب لم يجعل له المصنف عنواناً، ويصلح أن يُسمَّى بـ (باب: من تعلق بالصالحين) ^(٤)، أو بـ (باب: بطلان الشرك)، فالمصنف رَحِمَهُ اللهُ قصدَ بهذه الترجمة: الرد على كل مشرك كائناً من كان ^(٥)؛ وبيان حال المدعوين من دون الله: أنهم لا ينفعون ولا يضررون، وسواء في ذلك الملائكة والأنبياء

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٤٨).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٦٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، أ.د. سعد بن ناصر الشثري (١٨٠).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١١١).

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٨).

والصالحون وغيرهم، فكل من دعي من دون الله فهذه حاله ^(١)، فأراد بيان ما عليه أهل الشرك في عهد النبي ﷺ، وما قاتلهم عليه، وهو أنهم كانوا يعبدون غير الله ممن هذا وصفه، فكان حالهم أنهم يعبدون من لا يخلق شيئاً وأنهم مخلوقون، وأن معبوداتهم لا يستطيعون نصراً لأنفسهم ولا لمن عبدتهم؛ فبين بهذه الترجمة حال المشركين، وبطلان ما هم عليه من الشرك ^(٢)؛ ففي هذا الباب بدأ المصنف فيها بذكر دلائل التوحيد البرهانية التي يجب أن يعرفها الموحد، وبطلان الشرك ^(٣)؛ فهذه الجملة من (كتاب التوحيد) شروع في مقصد جديد من مقاصده، وهو بيان براهين التوحيد، فإن المصنف ابتدأ هذا الباب فما بعده بذكر جملة من الأدلة الدالة على وجوب توحيد الله جلَّ وعَلَا، ومما انطوى عليه الباب من البراهين: بيان قدرة الخالق وضعف المخلوق، فالأدلة التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ هي جميعاً لتقرير هذا الأصل، وأن الخالق قادرٌ، والمخلوق ضعيف، وإنما تصلح العبادة للقادر دون الضعيف ^(٤)؛ ففيه البرهان على إفراد الله بالعبادة، وعلى بطلان عبادة من سواه أيًا كان ^(٥)؛

وهذا الباب وثلاثة أبواب بعده في بيان براهين وأدلة التوحيد لإثباته والرد على مخالفه، وهي نافعة للموحدين في الرد على المخالفين، ورد

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/٥٢٩).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٤٩).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبد الله الغنيمان (١/٣٧٤).

(٤) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٥) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني.

حجج المشركين وشبههم^(١)؛ فالمصنف من ابتداء هذه الترجمة وما بعدها شرع في مقصد آخر من بيان كتابه، وهو بيان براهين التوحيد؛ أي: الأدلة الدالة عليه.

وبراهين التوحيد نوعان:

أحدهما: براهين إجمالية، وهي البراهين التي تدل على استحقاق الله العبادة، ووجوب توحيده، والإخلاص له.

والآخر: براهين تفصيلية، وهي البراهين الدالة على تفصيل مسائل التوحيد.

والفرق بينهما: أن البراهين الإجمالية تُفْضي إلى إقرار العبد بتوحيد الله، والبراهين التفصيلية توقفه على مقامات التوحيد ومواقعه، والترجمة المذكورة ترجع إلى براهين التوحيد الإجمالية التي تُفْضي بالعبد إلى الإقرار باستحقاق الله العبادة، ووجوب توحيده، وهذا هو الذي أراده المصنف من الترجمة بأن يُقيم برهاناً من براهين التوحيد، والبرهان المذكور في هذه الترجمة هو بيان كمال قدرة الخالق وعجز المخلوق، فالخالق جَلَّوَعَلَا له القدرة الكاملة، فهو يخلق ويرزق ويحيي ويميت، والمخلوق عاجزٌ لا يخلق ولا يرزق ولا يحيي ولا يميت، وإذا كان الخالق موصوفاً بالقدرة الكاملة، فهو المستحق للعبادة؛ وإذا كان المخلوق موصوفاً بالعجز والضعف، فإنه لا يصلح للعبادة.

(١) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبدالرحمن العيان (٨٠).

فينشأ من هذا البرهان تحقيق أمرين:

أحدهما: استحقاق الله العبادة والتوحيد.

والآخر: عدم استحقاق غيره لشيء منها كائناً من كان، لا فرق بين الأنبياء المرسلين ولا الملائكة المقربين، ولا الصالحين، ولا غيرهم، والخطأ في الفرقان بين الخالق والمخلوق نشأت منه أنواع من الضلال، فوقع من وقع من النصارى في التثليث؛ لأنهم لم يفرقوا بين الخالق والمخلوق، ووقع من وقع في نسبة النقائص والآفات إلى الله تعالى من لم يفرق بين الخالق والمخلوق في الصفات، والمتأخرون وقعوا في ذلك فسوّوا في توحيد العبادة بين الله وبين معظميهم في القدرة والتأثير، فصاروا يطلبون من المخلوق ما لا يُطَلَبُ إلا من الله تعالى، ومن جملة ما يندرج في الفرقان بين الخالق والمخلوق المقصد الذي أراده المصنف في هذه الترجمة، وهو بيان قدرة الخالق وعجز المخلوق، وهذا من الأفراد المندرجة في باب الربوبية، فإن من ربوبية الله جَلَّوَعَلَا كمال قدرته، والمخلوق عاجز لا قدرة له إلا ما أقدره الله عليه^(١).

فهذا الباب ذكر فيه المصنف رَحِمَهُ اللهُ أحد أنواع أدلة الربوبية أو براهين التوحيد، وأنه جَلَّوَعَلَا هو الواحد في ربوبيته، والباب الذي يليه هو باب قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٤]، وفيه دليل على عظمة الله جَلَّوَعَلَا في صفاته، ففي هذا الكتاب تنويع

(١) الشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبدالله العصيمي.

براهين توحيد العبادة بأدلة متنوعة من القرآن^(١)؛ فهذا الباب والذي بعده من براهين توحيد الإلهية، أي: من الأدلة الدالة على أن المستحق للعبادة هو الله وحده، وهذا الباب في توحيد الربوبية، وهو دالٌّ على توحيد الإلهية، فإذا كان الله جَلَّوَعَلَا هو المتفرد بالخلق والتدبير، فهذا دليل على أنه المستحق للعبادة وحده لا شريك له؛ كما أن معرفة المخلوقين، ومعرفة ضعفهم وعجزهم؛ هذا أيضًا من البراهين الدالة على توحيد العبادة^(٢)؛ فهذا شروع من المصنف في بيان براهين التوحيد وأدلتها، فالتوحيد له من البراهين الثقلية والعقلية ما ليس لغيره، فتقدم أن التوحيدين (توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات) من أكبرِ براهينه وأضحَمِها؛ فالتفرد بالخلق والتدبير، والمتوحد في الكمال المطلق من جميع الوجوه هو الذي لا يستحق العبادة سواه؛ وكذلك من براهين التوحيد: **معرفة أوصاف المخلوقين ومن عُبِدَ مع الله**؛ فمن عَرَفَ الله وعَرَفَ الخلق اضطرت هذه المعرفة إلى عبادة الله وحده، وإخلاص الدين له، والثناء عليه، وحمده وشكره بلسانه وقلبه وأركانه، وانصرف تعلقه بالمخلوقين خوفاً ورجاءً وطمعاً^(٣)؛ فمن الأدلة على أن الله جَلَّوَعَلَا هو المتوحد في إلهيته هو: بيان عجز المخلوقين، وأن كل مخلوق ضعيف، وأنه لا يستطيع لنفسه نصراً، ولا يستطيع للناس نصراً، وأنه لا يملك حتى القطمير، فهذا الباب في بيان صفة المخلوقات التي جُعِلَت آلهة مع الله تعالى؛ لأن معرفة العبد بصفات المخلوقين توجب له أن لا يتوجه إليهم، وأن لا يدعوهم، وأن لا يسألهم^(٤).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩١).

(٢) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٩٣).

(٣) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٧٨).

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٥٦٦).

وهذا النوع من الحجاج والاستدلال كثير في القرآن جدًّا؛ فإنك تجد في القرآن أن أعظم الأدلة والبراهين على المشركين في تقريره إبطال عبادتهم لغير الله، وفي إحقاق عبادة الله وحده دون ما سواه: أنهم يقرون بتوحيد الربوبية، والإقرار بتوحيد الربوبية برهان توحيد الإلهية، فالله جَلَّ وَعَلَا احتج في القرآن على المشركين بما أقروا به من توحيد الربوبية، على ما أنكروه من توحيد الإلهية، فهذا الباب قائم على هذه الحجة؛ ولهذا فإن من أعظم الحجة على المشركين الذين توجهوا إلى الأموات، والمقبورين بطلب تفريج الكربات، وطلب إغاثة اللففات، وطلب إنجاح الحاجات، وسؤال ما يحتاجه الناس، إن من أعظم الحجة عليهم أن يُحتج عليهم بتوحيد الربوبية على ما ينكرونه من توحيد الإلهية، وهذا نوعٌ من البراهين عظيم، ينبغي التوسع في دلائله، وتعلم حجته من القرآن؛ لأن القرآن كثيرا ما يحتج بهذا البرهان وهو توحيد الربوبية على ما ينكره المشركون من توحيد الإلهية، ومن ذلك ما ساقه المصنف في هذا الباب ^(١).

مقصود الترجمة:

بيانُ برهانٍ عظيمٍ من براهين التوحيد؛ وهو: قدرة الخالق وعجز المخلوق ^(٢)، فالقادر هو المستحق أن يكون معبودًا، والعاجز لا يصلح أن يجعل له شيء من العبادة ^(٣).

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩٣، ١٩٥).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٣).

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

مناسبتة لكتاب التوحيد: أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ بَيَّنَّ فيه الأدلة على بطلان الشرك، وبيان حال المدعوين من دون الله، وفي ذلك تقريرٌ للتوحيد بالبراهين القاطعة^(١)؛ ولهذا ناسب هذا الباب والذي بعده كتاب التوحيد أعظم مناسبة؛ لأنه دليل من أدلة توحيد الإلهية^(٢)، فمناسبتة ظاهرة، وهي: أنه لا يجوز صرف العبادة لأحد مهما كان، فهذا الباب يُبين أن المخلوق مهما بلغت مكانته وجاهه عند الله عز وجل؛ فإنه لا يخرج عن كونه مربوباً ضعيفاً مفتقراً إلى الله جل وعلا، فلا يملك لنفسه ولا لغيره جلب منفعة ولا دفع مضرة إلا ما أمكنه الله، ومن كان كذلك فلا يستحق أن تصرف له العبادة من دون الله تعالى^(٣).

مناسبة الباب للأبواب التي قبله:

أنه لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ فيما سبق الاستعاذة، وذكر الاستغاثة بغير الله عَزَّوَجَلَّ؛ ذكر هنا البراهين الدالة على بطلان عبادة ما سوى الله، ولهذا جعل الترجمة لهذا الباب نفس الدليل^(٤)، فالأبواب السالفة كانت في بيان أنواع من الشرك، وحكم تلك الأفعال من النذر، والذبح لغير الله، والتمائم، والاستغاثة بغير الله، والاستعاذة بغير الله، ودعاء غير الله جَلَّوَعَلَا، وفي هذا الباب والذي بعده ذكر المصنف بعض الأدلة التي يستدل بها على بطلان التوجه لغير الله

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢٣).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٦٧).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٠٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٨٣).

جَلَّوَعَلَا^(١)، فلما ذكر رَحْمَةُ اللَّهِ فيما سبق أمثلة للشرك؛ شرع في هذا الباب بذكر أدلة تدل على بطلان الشرك وإثبات التوحيد، وهي الاستدلال برؤية الله، وكون المخلوق ليس له صفات الربوبية لنقصه وعجزه؛ فلذلك لا يستحق شيئاً من العبادة^(٢).

فعلاقة هذا الباب بالأبواب السابقة: أَنَّ المصنف في الأبواب السالفة تكلم عن أنواع الشرك الأكبر من الاستعاذة والاستغاثة بغير الله عَزَّوَجَلَّ، وغير ذلك؛ فناسب هنا أن يتكلم عن الأدلة والبراهين التي تدل على ذلك، وتردُّ على أهل الإشراك، وثمرة هذا الدليل أَنَّ الرب الخالق المدبر هو المستحق للعبادة دون سواه مِمَّن لا قدرة له ولا ملك^(٣)؛ فإيرادُ هذا الباب بعد الأبواب المتقدمة هو من أحسن الإيراد، ومن أعظمها فقهاً ورسوخاً في العلم؛ ذلك أن برهان وجوب توحيد الله جَلَّوَعَلَا في إلهيته هو: ما رُكِّز في الفِطْرِ من أنه جَلَّوَعَلَا واحد في ربوبيته، وقد أقرَّ بهذا وسلَّم به المشركون، بل كُلُّ أَحَدٍ على الإقرار بهذا، والاعتراف به؛ فهو البرهان على أن المستحق للعبادة هو من تَوَحَّدَ في الربوبية، فهذا الباب، والباب الذي بعده أيضاً: برهانٌ لاستحقاق الله العبادة وحده دون ما سواه بدليل فطري، ودليل واقعي، ودليل عقلي، وهذا البرهان هو: تقرير أن الله جَلَّوَعَلَا واحدٌ في ربوبيته، ودليل ذلك: الفطرة، والعقل، والنص من الكتاب والسنة^(٤)؛ فهذا الباب جعله المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ بعد البابين السابقين؛

(١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٦٤).

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٢٣٥).

(٣) غاية المريد في شرح التوحيد، د. عبدالرحمن العقل (١٦٦).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٨٩، ١٩٢).

ليان العلة في النهي عن دعاء غير الله تعالى، فهو من باب الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية^(١).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

مناسبتة للباب الذي قبله ظاهرة، وهي: أنه في الباب الذي قبله ذكر الاستغاثة بغير الله ودعاء غيره، وهذا إنما يكون فيمن يعتقد أنه قادرٌ على كشف المكروه، أو رفعه؛ فبيّن في هذا الباب أن المخلوق مهما كانت منزلته، فإنه لا يملك شيئاً من ذلك، وعليه فلا يصلح طلب الغوث منه ولا دعاؤه^(٢)، وبهذا تظهر مناسبة هذا الباب للذي قبله؛ إذ كيف يُستغاث بمخلوق جامدٍ أو ناطقٍ فيما لا يقدر عليه، أو يُدعى وهو بهذه المنزلة^(٣)؛ فلما بيّن حال الداعي لغير الله، وأنه ليس هناك أضل منه؛ ناسب أن يذكر حال المدعو، وأنه لا يملك شيئاً^(٤)؛ فلما ذكر المصنف شرك من استغاث بغير الله أو دعاه من دونه؛ أتبع بهذه الترجمة بيان حال المدعوين من دون الله، كالأنبياء والصالحين، وأنهم لا ينفعون ولا يضرّون، ولا يخلقون شيئاً ولا ينصرون^(٥).

- (١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١١١).
 - (٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١٠٣).
 - (٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التميمي (٧١٥/٢).
 - (٤) بغية المستفيد في شرح التوحيد، د. منصور الصقوع (١٨٨).
 - (٥) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (٢٧٧).
- الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية (٧٣٢/٢). ونص كلامه رَحِمَهُ اللهُ: وأما الجاهلية الثانية: فإن البيت الحرام كان عظيماً عند أهل مكة، فكانوا إذا سافروا حملوا من حجارة الحرم معهم في أسفارهم يحتمون ويتبركون بها، ثم تدرجوا إلى أن عادوا يضعونها، ويطوفون بها حيث حلوا من الأرض، كما يطوفون بالبيت، ثم تدرجوا من عصر إلى عصر، حتى عبدوها، ونشأت عبادة الأصنام بهذا السبب، فكان ذلك أصل الجاهلية الأخرى التي أزالها الله بمحمد ﷺ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [قَوْلُ اللهِ تَعَالَى ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (١١)]

وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴿الآيَةُ [الأعراف: ١٩١-١٩٢].

أورد المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتحقيق مقصود الترجمة خمسة أدلة، فذكر في الباب آيتين وثلاثة أحاديث: فالدليل الأول: هذه الآية المترجم بها في الباب، وهذه الآية فيها توبيخٌ وتعنيفٌ للمشركين، بأنهم يعبدون مع الله تعالى عبادًا لا يقدرُونَ على خلق شيء وهم مخلوقون، ولا يستطيعون نصر من عبدهم ولا ينصرون أنفسهم، ومن هذه حاله فهو في غاية العجز، فكيف يكون إلهاً معبوداً، وإذا كان كذلك بطلت دعوتهم وعبادتهم من دون الله (١)؛ فجميع من سوى الله هذه صفتهم، فأبطل الله جَلَّ وَعَلَا عبادتهم ببيان عجزهم؛ أنهم لا يقدرُونَ على خلق شيء (٢)، وهذا مما احتج به الله على المشركين، لما وقع منهم من اتخاذ الشفعاء والشركاء في العبادة؛ فأخبر أنهم مخلوقون فلا يصلح أن يكونوا هم شركاء لمن هم خلقه وعبيده، وأخبر أنهم مع ذلك لا يستطيعون لهم نصراً، أي: لمن سألهم النصرة، ولا أنفسهم ينصرون، فإذا كان المدعو لا يقدر أن ينصر نفسه، فلأن لا ينصر غيره من باب أولى، فبطل تعلق المشرك بغير الله بهذين الدليلين العظيمين، وهو: كونهم عبيداً لمن خلقهم لعبادته، والعبد لا يكون معبوداً، والدليل الثاني: أنه لا قدرة لهم على نفع أنفسهم،

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٣٠)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢١١)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٨٩).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

فكيف يرجى منهم أن ينفعوا غيرهم^(١)؛ وهذا وصف جميع من سوى الله، فإن جميع ما يُعبد من دون الله من مَلَكٍ وبَشَرٍ، ومن شَجَرٍ وحَجَرٍ وغيرها، كلهم فقراء إلى الله، عاجزون ليس بيدهم من النفع مثقال ذرة، ولا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون، ولا يملكون ضرراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، والله تعالى هو الخالق لكل مخلوق، وهو الرازق لكل مرزوق، المدبر للأمر كلها، الضارُّ النافع، المعطي المانع، الذي بيده ملكوت كل شيء، وإليه يرجع كلُّ شيء، وله يقصِدُ ويَصمُدُ ويخضع كلُّ شيء^(٢)؛ فبين عجز هذه الأصنام.

وأنها لا تصلح أن تكون معبودة من أربعة وجوه:

الأول: أنها لا تخلق، ومن لا يخلق لا يستحق أن يُعبد.

والثاني: أنهم مخلوقون من العدم، فهم مفتقرون إلى غيرهم ابتداءً ودواماً.

والثالث: أنهم لا يستطيعون نصر الداعين لهم، ولم يقل: لا ينصرونهم؛ لأنه أبلغ لظهور عجزهم.

والرابع: أنهم لا يستطيعون نصر أنفسهم^(٣).

ففي هذه الآية بيان أربعة أسباب وأربعة براهين تمنع عبادة غير الله، وواحد منها يكفي، فكيف إذا اجتمعت كلها، وهذه الأسباب موجودة في كل أحد سوى الله عزَّ وجلَّ^(٤).

(١) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٨٣).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٧٨).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٢٨٦/١).

(٤) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.

مناسبة الآية:

أنها نفت نفع كل معبود سوى الله، وهذا يتضمن بطلان عبادتهم^(١)، وبطلان الشرك من أساسه؛ لأنه تعلّق على مخلوق عاجز^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، بياناً لقدرة الله عزَّجَلَّ مع قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾؛ بياناً لعجز المخلوق، فالخالق القادر مستحقُّ أن يكون معبوداً، والمخلوق العاجز غير مستحق للعبادة^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [وَقَوْلِهِ [تعالى] (٤): ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ الآية [فاطر: ١٣]].

الشَّجْح

هذه الآية هي الدليل الثاني في الباب، وهي على ما سبق ذكره من بيان صفة المخلوقين الذين عبدوا مع الله جَلَّوَعَلَا، وحاصل كلام المفسرين عليها: أنه تعالى يخبر عن حال المدعوين من دونه بما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الشروط التي لا بد أن تكون في المدعو، وهي: الملك،

(١) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٣٦).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢٤).

(٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٣)؛ والشرح الصوتي لكتاب

التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٤) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.

وسماع الدعاء، والقدرة على استجابته، فمن فقد أحد هذه الشروط بطلت دعوته وعبادته، فكيف إذا عدت كلها في حقه، فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾، والقطمير: اللفافة التي تكون على نواة التمر؛ أي: ولا يملكون من السموات والأرض شيئاً ولا بمقدار هذا القطمير؛ ونفى عنهم سماع دعاء الداعي بقوله: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾؛ لأنهم أموات، أو ملائكة مشغولون بأحوالهم مسخرون لما خلقوا له، أو جماد، ونفى عنهم القدرة على استجابة الدعاء بقوله: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾؛ لأن ذلك ليس لهم؛ فإن الله تعالى لم يأذن لأحد من عباده في دعاء أحد منهم، لا استقلالاً ولا واسطة، فهم لا يسمعون، ولو سمعوا لا يستجيبون لمن توجه إلى غير الله جلّ وعلا، وعبد غيره، أبداً؛ ثم بين أن دعاء غير الله شرك بقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكِكُمْ﴾^(١)، والذي كانوا يفعلونه هو دعاؤهم، فعلم أن دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، وكذا الاستغاثة به أنه شرك، وهذه الآية من أجلى الأدلة في ذلك؛ أن من توجه إلى غير الله توجهًا يقارنه التعظيم والإجلال والطمع في إحراز المأمول بالهرب من المخوف وما يلحق الإنسان فيه الضرر فإنه يكون قد وقع في الشرك^(٢)؛ ثم قال الله تعالى في آخر الآية: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾؛ وهو أعظم من يُنبئ، وأعظم من يُخبر^(٣)؛ والمشركون

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٣١)؛ وفتح المجيد، عبد الرحمن بن حسن (٢١٣)؛ وإبطال التنديد، حمد بن عتيق (٨٩)؛ وشرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٧٩).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٧٩).

لم يُسَلِّمُوا للعليم الخير ما أخبر به عن معبوداتهم، فقالوا: تملك وتسمع، وتستجيب وتشفع لمن دعاها، ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به الخير: من أن كلَّ معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه^(١).

فقوله: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ هذا يشمل كل من دُعي مع الله جَلَّوَعَلَا وهو دون الله، كل هؤلاء الذين دُعوا مع الله جَلَّوَعَلَا وهم دونه ما صفتهم؟: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾، و (ما) النافية إذا أتت بعدها نكرة فإنها تكون عامة، و (قطمير) نكرة، وقد أتى قبلها (من)؛ فتفيد التنصيص الصريح في العموم؛ أي: لا يخرج من هذا العموم شيء^(٢)، ف (من) هنا لتنصيص العموم؛ أي: لتأكيد العموم وتقويته، فهم لا يملكون شيئاً، ولو كان هذا الشيء يسيراً مستحقراً لا قيمة له، فالمالك لكل شيء هو الله وحده لا شريك له في ملكه^(٣)؛ ف (قطمير) نكرة في سياق النفي، ومع دخول (من) عليه من أبلغ النفي، فمن كانت هذه صفة لا يجوز أن يُرغب إليه في دفع ضرر، أو جلب نفع^(٤)؛ أي: أن قطميراً كان ما يملكونه، وهو أقل شيء وأتفه شيء يُهْتَمُّ به، فمعنى ذلك أنهم لا يملكون أي شيء، فهم لا يملكون أي شيء استقلالاً، فهذه الأملاك في الدنيا إنما هي أملاك إضافية، أُضيفت للمخلوق؛ لأنه اكتسبها بعد توفيق الله جَلَّوَعَلَا، فهي أملاك ليست على جهة الحقيقة، فالملك الحقيقي إنما هو الله جَلَّوَعَلَا^(٥).

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢١٣).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٧٥، ٥٧٦).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (٩٥).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١١٩).

(٥) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٧٦).

ففي هذه الآية يخبر تعالى أن الملك له وحده لا شريك له، وأن الذين يدعون من دونه ما يملكون لمن دعاهم من قطمير، وهو اللفافة التي على ظهر نواة التمر^(١)، وهذا يعم كل من دُعي من دون الله من الملائكة أو الأنبياء والرسل أو الصالحين من الأموات أو الطالحين أو الجن أو الأصنام أو الأشجار أو الأحجار، فكل من دعي وما دعي فإنه لا يملك ولو قطميرًا، وإذا كانوا لا يملكون هذا الشيء الحقير وهو مما لا يحتاجه الناس ولا يطلبونه، فكيف إذا يطلبون منهم أشياء لا يملكونها^(٢)؛ فالمدعو يجب أن يكون مالكا لما يُدعى له وإذا لم يكن مالكا فدعوته لا تصلح، وهنا بينَ جَلَّ وَعَلَا أن المدعوين لا يملكون^(٣)، فالملك له وحده، والملوك وجميع الخلق تحت تصرفه وتدبيره، ومن كانت هذه صفته فلا يجوز أن يرغب في طلب نفع أو دفع ضرر إلى أحد سواه تعالى وتقدس، بل يجب إخلاص الدعاء له الذي هو من أعظم أنواع العبادة^(٤).

مناسبة الآية للباب:

أن فيها البرهان القاطع على بطلان الشرك والرد على المشركين^(٥)؛ حيث دلت الآية على نفي النفع والقدرة عن المعبودين من دون الله^(٦).

-
- (١) الدر النضيد على أبواب التوحيد، سليمان الحمدان (١٢٦).
 - (٢) التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩٦).
 - (٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (٣٧٦/١).
 - (٤) قرة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٨٤).
 - (٥) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢٣).
 - (٦) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٣٨).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ بعد قوله: ﴿ذَلِكَ كُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾؛ فأبطل الله ملكهم شيئاً؛ بياناً لعجز المخلوق، مع إثبات تمام ملكه سبحانه وتعالى بقوله قبلها: ﴿ذَلِكَ كُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾، فمن يملك هو المستحق للعبادة، وأما المخلوق الذي لا يملك شيئاً إلا أن يملك فلا يستحق العبادة^(١).

قال المصنف رحمه الله: [[و^(٢) في الصحيح: عَنْ أَنَسٍ [بْنِ مَالِكٍ] ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، [وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ] ^(٤)، فَقَالَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟» فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ^(٥)].

الشَّجْجُ

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، فبعد أن ساق المصنف الآيات الدالة على أن المخلوق الذي عبد مع الله أنه لا يملك شيئاً، ولو القطمير، وأنه لا يستطيع لنفسه نصراً ولا لغيره، وأنه لا يسمع الدعاء ولو سمع ما استجاب، أي: بعد الممات؛ ذكر من الأحاديث ما يؤيد هذا المعنى وما هو كالتفصيل

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٣)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٢) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي، ودغش، والعصيمي.
- (٣) زيادة من نسخة أسامة، والحبيشي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.
- (٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩) معلقاً؛ ووصله مسلم في «صحيحه»، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة أحد، برقم: (١٧٩١).

له؛ فإن قصة غزوة أحد وما فيها من العبر العظام هي أصل في هذا الباب، وهو أن المخلوق له صفات لا يمكن معها أن يكون معبوداً، إنما هو عبدٌ لا معبود، فلا يستطيع تحويل الضر عنه إذا أَرَادَهُ اللهُ به ولا يملك شيئاً من الأمر، فكيف إذا يُتَوَجَّهُ إليه بالدعاء، فدلَّ هذا الحديث على صفة المخلوق الذين توجه الناس إليهم بالعبادة^(١).

قوله: **(شج النبي ﷺ يوم أحد، وكسرت رباعيته)**: الشج هو: الجرح في الرأس، أو: الرأس والوجه؛ و(الرباعية): مقدمة الأسنان؛ **(فقال: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟)**، وهذا استفهام استبعاد أن من جرى منهم مثل ذلك يبعد أن تقع منهم الهداية ويبعد أن يحصل لهم الفلاح؛ لأنهم بلغوا في الكفر غايته والمعاندة منتهاها، **(فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾)**، وهذا مضمن النهي عن استبعاد هداية هؤلاء بسبب ما وقع للنبي ﷺ من أذى؛ لأن الله جلَّ وعَلا بيده القلوب يصرفها كيف يشاء؛ ولأن الله قد يتوب عليهم، فقد تقع منهم التوبة فيسلمون، ويدل على أن هذا هو علة النهي: تمام الآية، حيث قال تعالى: **﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾**، وقد وقعت التوبة كما أشارت الآية من كثير من هؤلاء^(٢).

وهذا الحديث والذي يليه مداره على بيان قول الله جلَّ وعَلا: **﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾**، ووجه الاستدلال منه وإيراد هذه الآية هنا: أن النفي توجه إلى رسول الله ﷺ، وهو سيد ولد آدم، واللام في قوله: (لك) هي: لام

(١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/ ٥٨٣).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

الاستحقاق، أو لام الملك، يعني: لا تستحق شيئاً، أو لا تملك شيئاً، يعني: لا تستحقه بذاتك، وإنما بما أمر الله جَلَّوَعَلَا وبما أذن به، فتعظيم النبي ﷺ ومحبته فرع عن محبة الله وتعظيمه، فليس له ﷺ وراء ذلك شيء إلا ما أذن به؛ ولو كان له ﷺ من الأمر شيء لنَصَرَ نفسه وأصحابه يوم أحد، ولكن حصل في يوم أحد ما حصل، فأنزل الله قوله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾^(١)، أي: ليس لك من الحكم في عبادي شيء وإنما أنت عبد مأمور بإنذارهم وجهادهم، وليس لك إلا ما أمرت به فيهم، وليس ذلك بهوان بالنبي ﷺ على الله، فإنه أكرم خلق الله عليه وأفضلهم على الإطلاق، ولكن ليتبين نزول قدره عن مقام الربوبية، فإنما هو عبد الله ورسوله^(٢)؛ وهذا من أدلة بطلان الشرك؛ أن المخلوق وإن بلغ من المنزلة العالية فإنه مخلوق، لا يستحق شيئاً من العبادة^(٣)؛ ففي الآية خطاب للرسول ﷺ وقد شَجَّ وجهه، وكسرت رباعيته، ومع ذلك ما عذره الله سبحانه في كلمة واحدة لما قال: (كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟)، فإذا كان الأمر كذلك، فما بالك بمن سواه؟ فليس لهم من الأمر شيء، كالأصنام والأوثان، والأولياء والأنبياء، فالأمر كله لله وحده، كما أنه الخالق وحده، والحمد لله الذي لم يجعل أمرنا إلى أحدٍ سواه^(٤)؛ فهؤلاء الذين دعا عليهم النبي ﷺ أجمعوا أسباباً كثيرة من أسباب الشر، منها: أنهم حاولوا قتله وقتل أصحابه، وكذلك شجوا النبي ﷺ وعادوه وكسروا رباعيته، ومع ذلك لما دعا

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩٧).

(٢) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٢٠).

(٣) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١/٢٨٩).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٩٠).

عليهم النبي ﷺ لم يُقبل دعاؤه، وفي هذا الحديث أنه ﷺ لم يستطع دفع ضرر المشركين عنه، فكيف يدفعه عن غيره، وكيف بمن هو دونه، فإذا كان النبي ﷺ وهو ولد آدم ليس له من الأمر شيء، فكيف يُعبد مع الله عزَّ وجلَّ، وكيف يُعبد من هو دونه، فهذا دليل شرعي عقلي على حرمة عبادة غير الله ^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه دليلاً على بطلان الشرك بالأولياء والصالحين؛ لأنه إذا كان الرسول لم يدفع عن نفسه الضرر، وليس له من الأمر شيء، فغيره من باب أولى ^(٢)، فدلَّت الآية على أن الأنبياء أصلح الناس لا يملكون نفعاً ولا ضرراً، فكيف بغيرهم ^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في إنزاله عزَّ وجلَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ بعد قوله ﷺ: «كيف يفلح قومٌ شجوا نبيهم؟»؛ استبعاداً منه ﷺ فلاحهم، فعُرِّفَ ﷺ أنه لا يملك عواقب الخلق من إسلام أو كفر، وأن الحكم لله سُبحانه وتعالى، فهو يهدي من يشاء ويضل من يشاء، ويدخل من يشاء الجنة ويدخل من يشاء النار، فالحاكم المتصرف هو المستحق للعبادة ^(٤).

-
- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
 (٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢٧).
 (٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٤٠).
 (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٤)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

قال المصنف رحمه الله: [وفيه: عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ] ^(١) إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ الْعَنَ فُلَانًا، وَفُلَانًا»، بَعْدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٢): ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية ^(٣). وفي رواية: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» ^(٤).

(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي، والحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة أسامة، ودغش.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٦٩).

وأخرج مسلمٌ في «صحيحه»، كتاب: المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، برقم: (٦٧٥) من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، ثم يقول وهو قائم: اللهم أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم كسني يوسف، اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ...﴾.

(٤) أخرج هذه الرواية البخاري في «صحيحه»، كتاب: المغازي، باب: ليس لك من الأمر شيء، برقم: (٤٠٧٠) عن سالم بن عبد الله مرسله، قال: «عن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول: كان رسول الله ﷺ يدعو على: صفوان...»، ووصلها: أحمد في «مسنده»، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، برقم: (٥٧٧٨)؛ والترمذي في «جامعه»، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة آل عمران، برقم: (٣٠٠٤)، وقال: «هذا حديث حسن غريب». والحديث صححه الألباني في صحيح سنن الترمذي؛ وقال العلوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٨٦): «إسناده ضعيف، فيه عمر بن حمزة، وهو ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «هذه الرواية مرسله، ويظهر لي أنه لم يثبت التعيين».

الشَّجْجُ

هذا الحديث هو الدليل الرابع في الباب، وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ فِي الباب حديثين في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، ففي الحديث السابق: أن سبب إنزالها بعد وقوع ما وقع في غزوة أحد، وقوله ﷺ: «كيف يفلح قومٌ شَجُّوا نبيهم؟»؛ وفي هذا الحديث: أنها نزلت بعد قنوته ﷺ على المشركين باللعن، والحديثان اللذان ذكرهما المصنف في سبب نزول الآية لا تعارض بينهما في تحقيق محل إنزال الآية؛ فالراجح أن الآية نزلت بعدهما جميعاً، وكلاهما يصلح سبباً لنزولها، كما هو اختيار البخاري في صحيحه^(١)، وهذا أحسن الأقوال في الآية أنها نزلت بعد الأمرين، ولم يتكرر نزولها، فوقع أولاً شجج النبي ﷺ وكسر رباعيته، ثم وقع دعاؤه ﷺ على من دعا عليه بعد وقعة أحد، ثم نزلت الآية بعد الأمرين متعلقة بهما^(٢)، فتصلح أن تكون كل واقعة سبباً لنزولها^(٣).

قوله ﷺ: «اللهم العن فلاناً وفلاناً»: اللعن: الطرد والإبعاد عن رحمة الله؛ أي: أبعدهم عن رحمتك واطردهم منها^(٤)، وهذا قد بينته الرواية الثانية، وهي أنه ﷺ دعا على صناديد قريش الذين حاربوه وآذوا أهل الإسلام: **(يدعو)**

(١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٤).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٢٩٠).

على: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام؛ وإنما دعا عليهم الرسول ﷺ؛ لأنهم رؤساء المشركين يوم أحد، وأشد الناس عداوة له، وهم السبب في غالب ما جرى عليه وأصحابه، ومع ذلك فما استجيب له فيهم، بل أنزل الله عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾، فتاب الله عليهم وآمنوا^(١)، مع أنهم فعلوا أشياء لم يفعلها أكثر الكفار، منها: غزوهم نبيهم ﷺ في بلاده، وشجهم له، وكسر ربايعته، وقتلهم بني عمهم المؤمنين، وقتلهم الأنصار، والتمثيل بقتلى المسلمين، وإعلانهم بشركهم وكفرهم، ومع هذا كله لم يَقْدِرِ النبي ﷺ أن يدفعهم عن نفسه ولا عن أصحابه^(٢).

فهذه الأحاديث تدل على أن النبي ﷺ لا يملك شيئاً من ملكوت الله، وهو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قد بَلَغَ ذلك وَبَيَّنَّه، فمن هم دونه منفي عنه هذا الأمر من باب أولى، فالملائكة، والأنبياء، والصالحون من أتباع الرسل، وأتباعه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أولى بأن ينفي عنهم ذلك، فإذا كان كذلك بطلت كل التوجهات إلى غير الله جَلَّ وَعَلَا، ووجب أن يُتَوَجَّهَ بالعبادات، وأنواع التوجهات من: دعاء، واستغاثة، واستعاذة، وذبح، ونذر، وغير ذلك: إلى الحق جَلَّ وَعَلَا وحده دون ما سواه^(٣).

والمقصود: أنه ﷺ دعا في الصلاة، وهو أشرف الخلق، وخَلَفَهُ الصحابة

(١) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥٤١)؛ وحاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن قاسم (١٢٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (١/ ٥٤١).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩٧).

يُؤْمِنُونَ عَلَى دَعَائِهِ، وَهُمْ صَفْوَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ الرِّسْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ؛ فَلَا يَبْقَى فِي قَلْبِ أَحَدٍ شَيْءٌ مِنَ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَإِنَّ فِي هَذَا كُلِّهِ أَكْبَرَ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَا يَمْلِكُ وَلَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى مَا أَقْدَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَبَطُلَ مَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ أَنَّهُ يَنْفَعُ دَعَاؤُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ^(١)، وَفِي هَذَا مِنَ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ: مَا يُبَيِّنُ بَطْلَانَ مَا يَعْتَقِدُهُ عِبَادُ الْقُبُورِ فِي الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، بَلْ فِي الطَّوَاعِيتِ مِنْ أَنَّهُمْ يَنْفَعُونَ مِنْ دَعَائِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ لَازِئِ بِحَمَاهُمْ، فَسَبْحَانَ مَنْ حَالُ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ فَهْمِ الْكِتَابِ، وَذَلِكَ عَدْلُهُ سَبْحَانَهُ، وَهُوَ الَّذِي يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَبِهِ الْحَوْلُ وَالْقُوَّةُ^(٢).

مناسبة الحديث للباب:

أَنَّ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَدْفَعَ أَذَى الْمُشْرِكِينَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ، بَلْ لَجَأَ إِلَى رَبِّهِ الْقَادِرِ الْمَالِكِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ مَا يَعْتَقِدُهُ عِبَادُ الْقُبُورِ فِي الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ^(٣)؛ فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَصْلَحَ النَّاسِ لَا يَمْلِكُونَ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَكَيْفَ بغيرِهِمْ^(٤).

ودلالة الحديث على مفصود الترجمة:

فِي إِنْزَالِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلَهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا وَفَلَانًا»؛ طَرْدًا لَهُمْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ فَأَخْبَرَهُ اللَّهُ أَنَّ عَوَاقِبَ الْأُمُورِ

(١) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٢٢)؛ وينظر: تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٥٤٢/١).

(٢) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢١٨).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٢٧).

(٤) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٤٢).

ليست إليه وإنما هي إلى الله وحده، وإذا كان هذه حال أفضل الخلق فكيف بمن دونه^(١)، ففيه المعنى المتقدم من اختصاص الله بالحكم على عواقب الخلق، فاللعن الذي هو الطرد من رحمة الله إليه سبحانه، فالمتصرف في الخلق بتعيين عواقبهم هو المستحق أن يكون معبودهم^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [وفيه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ [فِينَا] (٣) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشُّعْرَاءُ ٢١٤]، [فَصَعَدَ الصَّفَا] (٤)، فَقَالَ (٥): «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ -أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا-، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ؛ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، سَلِّينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ (٦)؛ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» (٧)].

الشَّجْحُ

هذا الحديث هو الدليل الخامس في الباب، وجاء به المصنف لأن فيه

- (١) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٤).
- (٢) الشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.
- (٣) زيادة من نسخة الحبشي.
- (٤) زيادة من نسخة أسامة. وفي نسخة الحبشي: [صَعَدَ الصَّفَا].
- (٥) في نسخة القاسم، ودغش: [قَالَ].
- (٦) في نسخة القاسم: [سَلِّينِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي].
- (٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الوصايا، باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب، برقم: (٢٧٥٢)؛ وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: في قوله تعالى: وأندر عشيرتك الأقربين، برقم: (٢٠٦).

التصريح بأن النبي ﷺ لا يملك شيئاً، فصّرّح النبي ﷺ لأقرب الخلق إليه: ابنته وعمه وعمته، وبين لهم أنه لا يغني عنهم من الله شيئاً، فإذا كان هذا في الأقربين فكيف بغيرهم، وإذا كان سيد ولد آدم لا يغني عن أقاربه شيئاً، فكيف بمن هو دونه ^(١)، وهذا كله يوجب الخضوع لله جل وعلا، وإخلاص العبادة له بالرغبة والدعاء، وقطع التعلق بمن سواه ^(٢).

قوله: «**اشترُوا أنفسكم**»؛ أي: بتخليصها من عذاب الله بالطاعة؛ لأنها ثمن النجاة، فكأن من أطاع الله جَلَّوَعَلَا اشترى نفسه منه، فخلّصها من العذاب، وأقبل على ما يرجوه من رحمة الله جَلَّوَعَلَا، وذلك بملازمة الطاعة ^(٣)؛ والمعنى: اشترُوا أنفسكم من النار بتوحيد الله وترك الشرك، وقد بينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي وَلَا يَدْفَعُ عَنْ أَحَدٍ عَذَابَ اللَّهِ إِذَا مَاتَ عَلَى الشَّرْكِ ^(٤)؛ يعني: اشترُوا أنفسكم بتوحيد الله، وإخلاص العبادة له، وعدم الإشراك به، وطاعته فيما أمر، والانتفاء عما عنه زجر، فإنَّ جميع ذلك ثمنُ النجاة، والخلاص من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب، وترك الأسباب، فإن ذلك غير نافع عند رب الأرباب ^(٥).

وقوله: «**لا أغني عنكم من الله شيئاً**»؛ أي: لا أدفع أو لا أنفع؛ أي: لا

- (١) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. ماهر خوجة.
- (٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٠٧).
- (٣) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.
- (٤) التنفيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٧٢).
- (٥) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله (٥٤٦/١).

أنفعكم بدفع شيء عنكم دون الله، ولا أمنعكم من شيء أراد الله لكم^(١)؛ ولا أدفع عنكم من عذاب الله شيئاً؛ لأنه ﷺ لا يملك لهم شيئاً^(٢)؛ فدفع بقوله هذا: ما عساه أن يتوهمه بعضهم أنه يغني عنهم من الله شيئاً بشفاعته، فإذا كان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، ولا يدفع عن نفسه عذاب ربه لو عصاه، فكيف يملك لغيره نفعاً أو ضرراً، أو يدفع عنه عذاب الله؛ فبين ﷺ أنه لا ينجيهم من عذاب الله، ولا يدخلهم الجنة، ولا يقربهم إلى الله؛ وإنما الذي يقرب إلى الله، ويدخل الجنة، وينجي من النار برحمة الله هو: طاعة الله^(٣)، فأنذر الأقربين نذارة خاصة، وأخبر أنه لا يغني عنهم من الله شيئاً، وبلغهم وأعذر إليهم، فأنذر قريشاً ببطونها، وقبائل العرب في مواسمها، وأنذر عمه وعمته وهم أقرب الناس إليه، وإنما أفردهم لشدة قربتهم، وأخبر أنه لا يغني عنهم من الله شيئاً، وأن مجرد قربهم منه غير نافع لهم، ولا منج من عذاب الله إذا لم يؤمنوا به، ويقبلوا ما جاءهم به من التوحيد، وسائر شرائع الإسلام، وترك الشرك؛ ثم خص بالنذارة من هي بضعة منه، وقال لها: «سليني من مالي ما شئت»؛ لأن هذا هو الذي يقدر عليه ﷺ، وأما ما كان من أمر الله فلا قدرة لأحد عليه، فإذا كان لا ينفع ابنته وعمه وعمته وقربته فغيرهم بطريق الأولى والأحرى^(٤)، وهذا فيه حجة على من تعلق على الأنبياء والصالحين، ورغب إليهم ليشفعوا

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٩٥).

(٢) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٣) تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله (١/٥٤٦).

(٤) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٢٤).

له وينفعوه، أو يدفعوا عنه؛ فإن ذلك هو الشرك الذي حرّمه الله تعالى، وأقام نبيه ﷺ بالإنداز عنه^(١)، فهذا ظاهر في أن النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يستطيع أن ينفع أحداً من أقربائه إلا بما جعله الله له من الرسالة، وأداء الأمانة، وأما أنه يُغني عنهم من الله شيئاً، ويدفع عنهم العذاب؛ أو النكال، أو العقوبة: فالله جَلَّوَعَلَا لم يجعل لأحد من خلقه من ملكوته شيئاً، وإنما هو سبحانه المتفرد بالملكوت والجبروت، والمتفرد بالكمال والجمال والجلال^(٢)، وهذا فيه تنبيه على ألا يسكن أحد إلى غير الله جَلَّوَعَلَا في نفع أو دفع؛ لأنه سبحانه قد أمر رسوله أن يتبرأ من نفع نفسه وضرها، فكيف أن ينفع غيره^(٣).

فدلّ الحديث على أنه ﷺ لا يستحق العبادَة؛ لأنه قال: «لا أغني عنكم من الله شيئاً»، والذي لا يُغني عن أحد شيئاً لا يستحق العبادَة، فتبين بهذا بطلان عبادة كل معبود سوى الله، سواء كان نبياً أو ملكاً أو غير ذلك، فالعبادة حق الله وحده لا شريك له^(٤).

مناسبة الحديث للباب:

مناسبتة ظاهرة، وهي تدل على دقة تصنيف المصنف رَحِمَهُ اللهُ، وعمق فهمه؛ حيث إنه في أحاديث الباب السابقة أتى بما يدل على أن النبي ﷺ لا يملك أن يدفع الضر عن نفسه، ولا عمن آمن برسالته؛ وأما هذا الحديث ففيه الدلالة على أنه ﷺ لا يستطيع جلب الخير لغيره، وأنه لا يملك غناء لأحد

(١) فتح المجيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٢٠).

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩٨).

(٣) فتح الحميد في شرح التوحيد، عثمان التيمي (٧٤٩/٢).

(٤) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٧٣).

بدفع شرِّ عنه أو بجلب خير إليه إلا بإذن الله جَلَّوَعَلَا^(١)، وإذا كان هذا كلام النبي ﷺ لأقاربه الأقربين: عمه، وعمته، وابنته؛ فمن هم أبعد؛ فعدم إغنائه عنهم شيئاً من باب أولى^(٢)؛ ففيه أنه لا يجوز أن يُطلب من الرسول ولا من غيره من باب أولى إلا ما يقدر عليه من أمور الدنيا؛ وأما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يجوز أن يُطلب إلا من الله، ففيه الرد على عبّاد القبور الذين يستغيثون بالأموات لتفريج الكربات وقضاء الحاجات^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله ﷺ: «لا أغني عنكم من الله شيئاً»، وقوله: «لا أغني عنك من الله شيئاً»، وقوله: «لا أغني عنك من الله شيئاً»؛ فالنبي ﷺ الذي هو أفضل الخلق لا يملك لأحد من دون الله غنى، وإنما يملك هذا ربنا سُبْحَانَهُوَعَالَى وُحْدَهُ، فهو المتصرف في خلقه بالهداية والإضلال، فمن يملك الأمر كله هو المستحق للعبادة دون غيره^(٤).

والخلاصة:

أن وجه استدلال المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب هو من جهتين:

الأول: جهة عامة، وهي من الآيتين: وفيهما أن الخالق الذي بيده كل شيء هو الذي يستحق أن يُعبد ويدعى وحده.

- (١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/٢٩٦).
- (٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٣٢).
- (٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٥)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

والثاني: جهة خاصة، وهي من الأحاديث: وفيها الاستدلال بقياس الأولى؛ حيث أورد النصوص في حق النبي ﷺ، والتي تبين أنه لا يملك من الأمر شيئاً ولا يضر ولا ينفع، فصار غيره من باب أولى^(١).

فذكر هنا الأدلة على بطلان عبادة غير الله عموماً؛ وذكر الأدلة على ضعف النبي ﷺ عن مقام العبودية خصوصاً، **ومن ذلك:**

١- أن النبي ﷺ لا يستطيع أن يدفع عن نفسه الأذى، كما في قصص كثيرة منها: ما حصل له يوم أحد حيث شج وجهه، وكسرت رباعيته؛ ومنها ما حصل له يوم الطائف؛ ومنها ما لاقاه وأصحابه في مكة قبل الهجرة.

٢- أن النبي ﷺ دعا على بعض كفار قريش، ومع ذلك لم تقبل دعوته فيهم، ولم يضرهم، بل قال الله تعالى له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾.

٣- أن النبي ﷺ صرح بذلك؛ حيث قال لخاصة قرابته: «لا أُغني عنكم من الله شيئاً»^(٢).



(١) التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (١١١).

(٢) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ].

أي قوله تعالى: ﴿أَبْشِرْكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾: ففيه الإنكار على من عبدَ أي معبود كان؛ لأنه لا يخلق شيئاً؛ وقوله: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾: فيها إبطالُ عبادة كل ما سوى الله، لأنه لا يملك القطمير، فكيف بما هو أعظم^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّانِيَةُ: قِصَّةُ أُحُدٍ].

أي: غزوة أحد التي شج فيها النبي ﷺ وكسرت رباعيته، وقتل فيها من قُتل من الصحابة؛ ففيها أنهم عاجزون لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً، بل الأمر كله لله وحده^(٢)؛ يعني: تأمل ما جرى في غزوة أحد لسيد المرسلين، ففيها إشارة إلى أنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فكيف يُطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله جَلَّ وَعَلَا^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّالِثَةُ: قُتُولُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَخَلْفَةُ سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ يُؤْمِنُونَ فِي الصَّلَاةِ].

أي: إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الفجر دعا، وأَمَّنَ الصحابة خلفه^(٤)، وأراد المصنف بهذه المسألة: أن النبي ﷺ سيد المرسلين، وأصحابه سادات الأولياء، ومع هذا ما أنقذوا أنفسهم، فكيف يُنقذون غيرهم، وليس مراده رَحِمَهُ اللَّهُ مجرد إثبات القنوت والتأمين عليه، ولهذا جاءت العبارات بـ(سيد) و(سادات)، فلا أحد من هذه الأمة أقرب إلى الله من الرسول

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٩).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٩).

(٣) ينظر: المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١٠٩).

وأصحابه، ومع ذلك يلجئون إلى الله سبحانه في كشف الكربات، ومن كانت هذه حاله؛ فكيف يمكن أن يلجأ إليه في كشف الكربات؟ فليس مراد المصنف إثبات مسألة فقهية^(١)، وهذا وجه قول المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (قنوت سيد المرسلين وخلفه سادات الأولياء يؤمنون في الصلاة)؛ أي: في جلب النفع لهم ودفع الضر عنهم؛ فإذا كان سيد المرسلين وخلفه سادات الأولياء خير الناس بعد الأنبياء ما استطاعوا أن يدفعوا عن أنفسهم الضر، واحتاجوا في دفع الضر إلى التوسل والتضرع وسؤال الله عَزَّجَلَّ أن يرفع عنهم، فكيف بمن سواهم؟^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرابعة: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ].

أي: في ذلك الوقت^(٣)؛ لما دعا عليهم كانوا في صفوف المشركين، لكنهم آمنوا بعد ذلك^(٤)، وهذه المسألة تؤخذ من قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾؛ فإن الله شهد عليهم بالظلم^(٦)، ومن المعلوم أن صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام وقت الدعاء عليهم كانوا كفارًا، فليس مراد المصنف الإعلام بكفرهم، لأن هذا معلوم لا يستحق أن يُعَنون له، بل المراد أنه في هذه الحال الذي كان هؤلاء كفارًا لم يملك النبي ﷺ شيئًا بالنسبة إليهم، فهذه المسألة، أي: أن المدعو عليهم كفار: ترمي إلى أن الرسول ﷺ وإن كان يرى أنه دعا عليهم بحق، فقد قطع الله سُبْحَانَهُ وتعالى أن يكون له من الأمر شيء؛ لأنهم وإن كانوا كفارًا، فإن الرسول لا يملك أن يدعو

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٨).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

عليهم^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخامسة: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا^(٢) غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيِّهِمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا: التَّمَثِيلُ بِالْقَتْلِ، مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ].

أي: أنهم فعلوا هذه الخصال التي هي من أسباب الدعاء عليهم، ولكن أمر الله غالباً، وهو المتصرف في عباده دون خلقه^(٣)، فمع كفرهم كانوا معتدين، ومع ذلك قيل له في حقهم: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾، وإلا؛ فهم شجوا النبي ﷺ، ومثلوا بالقتلى، مثل: حمزة بن عبد المطلب، وكذلك أيضاً حرصوا على قتل النبي ﷺ، مع أن كل هؤلاء فيهم من بني عمهم، وفيهم من الأنصار^(٤)؛ فهم فعلوا أشياء لم يفعلها أكثر الكفار، ومع هذا كله ما استجاب الله له فيهم، بل تاب عليهم وآمنوا، فلو كان عنده ﷺ من النفع والضرر شيءٌ لكان يفعل بهم ما يستحقونه على هذه الأفعال العظيمة^(٥)؛ وهذا فيه بيان سبب قول النبي ﷺ: «كيف يفلح قوم شجوا وجه نبيهم؟»، وهو إنما صدر لعظيم ما فعلوه به ﷺ، وبالغ ما وصله من أذاهم^(٦)، ومع هذا لم يُستجب له مع فعلهم هذه الأفعال؛ مما يدل على أن الأمر كله لله جَلَّ وَعَلَا، وليس لأحد معه شيء، فهذا هو وجه الاستدلال بهذه المذكورات على التوحيد^(٧).

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٨).

(٢) في نسخة دغش، والعصيمي: [لَا يَفْعَلَهَا].

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٩).

(٥) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله (٥٤٢).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٣٨٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ

شَيْءٌ﴾].

أي: عواقب الأمور بيدي، فامض أنت لشأنك ودُم على عبادة ربك، قاله ابن عطية^(١)، أي: مع ما تقدم من الأمور التي تقتضي أن يكون للنبي ﷺ حقُّ بأن يدعو عليهم؛ أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾؛ فالأمر لله وحده، فإذا كان الرسول ﷺ قد قُطِعَ عنه هذا الشيء؛ فغيره من باب أولى^(٢).

وليس في الآية المنع من القنوت على الكفار، وإنما المعنى أن النبي ﷺ بادر بالدعاء على هؤلاء قبل أن يؤمر^(٣)، والذي نُهي عنه الرسول ﷺ هو لعن الكفار في الدعاء على وجه التعيين، أما لعنهم عموماً؛ فلا بأس به، وقد ثبت عن أبي هريرة أنه كان يقنت ويلعن الكفرة عموماً، ولا بأس بدعائنا على الكافر بقولنا: اللهم! أرح المسلمين منه، واكفهم شرَّه، واجعل شرَّه في نحره، ونحو ذلك؛ أما الدعاء بالهلاك لعموم الكفار، فإنه محل نظر، ولهذا لم يدع النبي ﷺ على قريش بالهلاك، بل قال: «اللهم! عليك بهم، اللهم! اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، وهذا دعاء عليهم بالتضييق، والتضييق قد يكون من مصلحة الظالم بحيث يرجع إلى الله عن ظلمه^(٤).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٩).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٢).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٠١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾؛ فَتَابَ عَلَيْهِمْ فَأَمَّنُوا^(١)].

أي: صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأمثالهم، ومنهم من قتل شهيداً^(٢)، وهذا دليل على كمال سلطان الله وقدرته، فهو لاء الذين جرى منهم ما جرى تاب الله عليهم وآمنوا؛ لأن الأمر كله بيده سبحانه، وهو الذي يُذل من يشاء ويعز من يشاء، ومن ذلك ما جرى من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل إسلامه من العداوة الظاهرة للإسلام، وما جرى منه بعد إسلامه من الولاية والنصرة لدين الله تعالى؛ فرسول الله ﷺ ومن دونه لا يستطيعون أن يغيروا شيئاً من أمر الله^(٣)، وفيه إشارة إلى أن النبي ﷺ لا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله؛ فكيف يُشركُ مع الله، ويُدعى من دون الله^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النَّوَازِلِ].

أي: لما دعا عليهم ﷺ في الصلاة بعد فعلهم ما فعلوه دَلَّ على القنوت في النوازل^(٥)، وهذه هي المسألة الفقهية، فإذا نزل بالمسلمين نازلة، فإنه ينبغي أن يدعى لهم حتى تنكشف^(٦)، والنوازل هي: الحوادث العظيمة العامة^(٧)،

(١) في نسخة دغش، والعصيمي: [وآمنوا].

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٢٩٩).

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٣).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٠٠).

(٧) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

وظاهر السنة أن القنوت إنما يشرع في النوازل التي تكون من غير الله، مثل: إيذاء المسلمين والتضييق عليهم؛ أما ما كان من فعل الله، فإنه يشرع له ما جاءت به السنة، مثل: الكسوف، فيشرع له صلاة الكسوف، والزلازل شرع لها صلاة الكسوف، كما فعل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال: هذه صلاة الآيات، والجذب يشرع له الاستسقاء، وهكذا^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ].

أي: لكونه سَمَّى صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام^(٢)، وأن هذا لا يُبطل الصلاة؛ لأنه دعاء، والذي نُهي عنه المصلي هو الكلام، أما الدعاء ولو كان بأسماء معينة فلا يبطل الصلاة^(٣)؛ فإذا كان في تسمية المدعو عليهم مصلحة، كانت التسمية أولى، ولو دعا إنسان لأناس معينين في الصلاة جاز؛ لأنه لا يعد من كلام الناس، بل هو دعاء، والدعاء مخاطبة الله تعالى، ولا يدخل في عموم قوله ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْعَاشِرَةُ: لَعْنُهُ^(٥) الْمُعَيَّنَ فِي الْقُنُوتِ].

لأن هؤلاء قد اشتد أذاهم للمسلمين، وهذا يدل على جواز لعن المعين

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٠٠).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٠).

(٣) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٠١).

(٥) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [لَعْنُ].

إذا اشتد أذاه^(١)؛ وقد يكون المراد من هذه: أنها من المسائل التي تضمنتها الأحاديث، وليس فيها أنه من المشروع أن يلعن المعين في القنوت؛ لأن النبي ﷺ نهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾^(٢)؛ فإن أراد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذا أمر وقع، ثم نهي عنه، فلا إشكال، وإن أراد أنه يستفاد من هذا جواز لعن المعين في القنوت أبداً، فهذا فيه نظر لأن النبي ﷺ نهي عن ذلك^(٣)، واختلف هل النهي عن هذا نسخ لجواز لعن الكافر المعين أم لا؟ فقال بعض أهل العلم: إنَّ هذا نسخ له، فلا يسوغ الدعاء على الكافر المعين باللعن في الصلاة، ولكن الأظهر أن هذا جائز، لكنه ليس بمطلوب، فلعن المعين الكافر جائز، ولكن ليس على وجه الاختيار، وإنما المؤمن ينبغي أن يكون منزهاً للسان عن اللعن، حتى لعن الكافر المعين، فالمعتمد أنه لا يُنهى عن لعن الكافر المعين، فليس بحرام، ولكنه يُجتنب، وإن كان جائزاً، فالمؤمن ليس بلعان^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ^(٥)]: ﴿وَأَنْذِرْ

عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

وهي أنه لما نزلت عليه الآية نادى قريشاً؛ فعَمَّ، ثم خَصَّ، فامثل أمر الله في هذه الآية^(٦)، أي: أنه جَمَعَهُمْ فَأَنْذَرَهُمْ فعَمَّ وخص وأخبر أنه لا يُغني

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٧٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٠٣/١).

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١/٥٩٣).

(٥) في نسخة دغش: [لَمَّا نَزَلَ].

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٠٣/١).

عنهم من الله شيئاً^(١)؛ يعني: اعرف هذه القصة، وما فيها من العبر والمواعظ، والدعوة إلى التوحيد^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: جِدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ].

أي: أنه لما جمعهم وأنذرهم قال عمه أبو لهب: (تباً لك ألهذا جمعتنا)، ونسبوه إلى الجنون، وكذلك لو أن مسلماً أخذ يصدع بالحق بين الناس ويحذّر من الباطل لنُسب إلى الجنون؛ بسبب غربة الدين^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ ﷺ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكُمْ^(٤) مِنَ اللَّهِ شَيْئاً»، حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً»، فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ، وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ: بِأَنَّهُ^(٥) لَا يُغْنِي شَيْئاً عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَأَمَّنَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ ﷺ^(٦) لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْآنَ^(٧)؛ تَبَيَّنَ لَهُ [تَرَكَ^(٨) التَّوْحِيدَ، وَغُرْبَةُ الدِّينِ].

أي: من آمن أنه ﷺ لا يُغْنِي عن أقرب الناس إليه شيئاً لتصريحه بذلك،

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١١).

(٢) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٤).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١١).

(٤) في نسخة الحبشي، والعصيمي: [لَا أُغْنِي عَنْكَ].

(٥) في نسخة العصيمي: [وَأَمَّنَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ].

(٦) في نسخة دغش: [فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ أَنَّهُ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ -]. وفي نسخة العصيمي:

[فَإِذَا صَرَّحَ ﷺ - وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ - أَنَّهُ].

(٧) في نسخة العصيمي، والحبشي: [وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْيَوْمَ].

(٨) زيادة من نسخة العصيمي.

ثم نظر فيما وقع في قلوب خواص الناس؛ أي: من أنه يملك وينفع ويضر ويعلم الغيب؛ تبين له التوحيد، أي: أنه الإقبال على الله وحده؛ لأنه الذي بيده الأمر دون من سواه، وتبين له غربة الدين لأجل أن أكثر الخلق قد تركوا التوحيد ووقعوا في الشرك، حيث تركوا إخلاص العبادة لله وحده، وأقبلوا على عبادة من لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا بنص الآيات والأحاديث^(١)، ومقصود المصنف في هذا أنه عارضه في دعوته إلى التوحيد خواص الناس الذين هم العلماء، وجادلوا في دعوة الأنبياء والأولياء الذين يزعمون أنهم أولياء وقد لا يكونون من الأولياء، وأنهم يُدعون من دون الله، ويجعلون هذا من أفضل الأعمال، فمن تأمل هذا تبين له غربة الدين^(٢)؛ فإذا كان الرسول ﷺ يبين أنه لا يملك لهم شيئًا، ويصرح بذلك، وهو على ظهر الأرض، فكيف وقد صار في جوفها، فلا ينجو يوم القيامة إلا من جاء بالتوحيد والإيمان والعمل الصالح، فكيف يُطلب منه ﷺ رد الغائب، وشفاء المريض، وجلب الرزق، وهذه الأمور كلها من خصائص الله جَلَّ وَعَلَا، والنبى ﷺ في حياة برزخية^(٣)، ولا يُشكل على هذا ما ورد من شفاعته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنه لا يملك الشفاعة، وإنما يملكه الله إياها، فهو لا يُغني من دون الله شيئًا، فلا تُخالف هذه الأحاديث الأحاديث المروية في شفاعته ﷺ^(٤).

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١١).

(٢) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيمان (١/ ٣٨٨).

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٥).

(٤) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

بَابُ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ

رَبُّكُم قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]



[و] (١) فِي «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ؛ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، يَنْفَذُهُمْ ذَلِكَ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ»، وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ، فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَدْرَكَهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ، فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟» (٢) فَيُصَدِّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ» (٣).

وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى (٤) أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ: تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ؛ أَخَذَتِ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً،

(١) زيادة من نسخة الحبيشي.

(٢) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير، برقم: (٤٨٠٠).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

-أَوْ قَالَ: رِعْدَةٌ- شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ؛ صَعِقُوا، وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ ^(١) عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ، سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟ ^(٢) فَيَقُولُ جِبْرِيلُ ^(٣): قَالَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. [قال] ^(٤): فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ ^(٥)، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ ^(٦) بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ ^(٧).

(١) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٢) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٣) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٤) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، ودغش.

(٥) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٦) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٧) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢٢٧/١)، وضعفه الألباني في «تخريج السنة»، وقال في النهج السديد (١٠٠): «سنده ضعيف، فيه نعيم بن حماد ضعيف، والوليد بن مسلم: مدلس، وقد عنعنه»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي عاصم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٩٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «ضعيف، ويُغني عنه ما قبله». وقال البهلال في كتابه: تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (٤٢): «إسناده ثقات غير نعيم بن حماد فقد اختلف فيه أهل العلم، فوثقه بعضهم، وضعفه البعض الآخر، وقد تتبع ابن عدي ما وهم فيه، وهذا الحديث لم يذكره في عامة ما أنكر عليه؛ فدلَّ على أنه مستقيم، ومما يؤيد استقامته وصحته: أن إمام الأئمة ابن خزيمة استدلل به على إثبات صفة تكلم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، في كتابه التوحيد، وقد ذكر في مقدمته: (أنه يصف الله بما وصف به نفسه في محكم التنزيل، وبما صحَّ وثبت عن نبيِّنا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه ﷺ)؛ وأما تدليس الوليد بن مسلم فيجواب عنه بأنه قد صرح بالتحديث عند أبي نعيم؛ وبهذا اتضح أن السند حسن» أ.هـ. وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٨٣٢، ٨٣٣) عند كلامه على هذا الحديث: «سئل عنه دحيم، فقال: (لا أصل له). أقول: المتن غير منكر، وله شواهد... فالنكارة في السند فقط».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْكِ، خُصُوصًا مِنْ ^(١) تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشَّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾.

الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذَلِكَ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ [هُوَ الَّذِي] ^(٢) يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ^(٣): «قَالَ: كَذَا وَكَذَا».

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ.

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْغَشْيَ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ.

التَّاسِعَةُ: ارْتِجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ ^(٤) اللَّهِ [عَزَّوَجَلَّ] ^(٥).

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ [عَزَّوَجَلَّ] ^(٦).

(١) في نسخة الحبيشي: [مَا].

(٢) زيادة من نسخة أسامة.

(٣) في نسخة دغش: [يُجِيبُهُمْ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ].

(٤) في نسخة أسامة، والحبيشي: [بِكَلَامِ].

(٥) زيادة من نسخة الحبيشي، وفي نسخة دغش: [تعالى].

(٦) زيادة من نسخة الحبيشي.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذَكَرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: سَبَبُ إِرْسَالِ الشُّهْبِ^(١).

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدِّقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ.

الثَّمَانِيَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النُّفُوسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يُعْتَبِرُونَ بِمِائَةٍ [كَذِبَةٍ]^(٢)؟!.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ^(٣) تِلْكَ الْكَلِمَةَ، وَيَحْفَظُونَهَا، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا.

العِشْرُونَ: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْمُعْطَلَةِ^(٤).

(١) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [الشهاب].

(٢) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٣) في نسخة العصيمي: [كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ]؛ وفي نسخة الحبيشي: [يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ].

(٤) في نسخة الحبيشي، وأسامة: [خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ].

الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: [التَّصْرِيحُ] ^(١) بِأَنَّ ^(٢) تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْغَشْيَ [كَانَا] ^(٣)

خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ ^(٤).

الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا.



(١) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٢) في نسخة الحبشي: [أَنَّ].

(٣) زيادة من نسخة أسامة.

(٤) في نسخة العصيمي، والحبشي: [خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ].

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [بَاب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾].

الشَّيْخُ

تقدم في الباب السابق أنَّ إمام الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ شَرَعَ في مقصدٍ آخر من مقاصد [كتاب التوحيد]، وهو بيان براهين التوحيد، وفي هذه الترجمة تقريرُ البرهان الأعظم للتوحيد، وهو: قدرة الخالق وعجز المخلوق؛ بالاستدلال للتوحيد ببيان شيء من عظمة الله وقدرته بما اتصف به من العلو والكبر؛ وبيان حال الملائكة الذين هم أعظم المخلوقات، وأقوى من عبد من دون الله؛ بما يقع لهم من الفزع والذعر^(١).

وهذا الباب لم يترجم له المصنف، وإنما جعل الترجمة هي الآية^(٢)؛ وهذه الآية فسرتها السنة بالأحاديث التي ذكرها المصنف في هذا الباب، والغرض من ذلك إتمام ما سبق في الأبواب السابقة من بيان أدلة بطلان الشرك^(٣)؛ وهذا الباب يصلح أن يُسمَّى: (باب من تعلَّق بالملائكة)؛ حيث تعلَّق المشركون بهم لحصول الشفاعة^(٤)؛ فأراد بهذه الترجمة بيان حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، وأقربهم منه منزلة، فإذا كان هذا حالهم

(١) ينظر: بغية المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (١٩٨)؛ وشرح فتح المجيد، صالح آل الشيخ (٧/٢)؛ والشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، للشيخ صالح بن عبد الله العصيمي.

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٧/٢).

(٣) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (٣٠٥/١).

(٤) التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (١١٩).

مع الله تعالى، وهيتهم منه، وخشيتهم له، وخوفهم منه عند سماعهم لكلامه، فكيف يُدعون من دونه، وإذا كانوا لا يُدعون فغيرهم ممن لا يقدر على شيء من الأموات والأصنام أولى أن لا يُدعى ولا يُعبد، ففيه ردٌّ على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يداني الملائكة، ولا يساويهم في صفة من صفاتهم^(١)؛ فهذا من البراهين الدالة على أنه لا يستحق أحد أن يكون شريكاً مع الله؛ لأن الملائكة وهم أقرب ما يكون من الخلق لله عَزَّوَجَلَّ، ما عدا خواص بني آدم، يحصل منهم عند كلام الله سبحانه الفزع^(٢)، فهذا الباب فيه ذكرٌ لصفات الجلال لله جَلَّوَعَلَا، فكل من في السموات ومن في الأرض خائفٌ منه وجَلٌّ في الحقيقة؛ إذ هو الجليل جَلَّوَعَلَا، فصفات الجلال لله، وصفات الكمال له جَلَّوَعَلَا، وصفات الجمال له سبحانه؛ هذه كلها دلائل على أنه جَلَّوَعَلَا هو المستحق للعبادة وحده دون غيره؛ لأنه هو المتصف بصفات الكمال والجلال، وهو المتصف بالعظمة الكاملة، وهو الذي ينبغي أن يُهاب وأن يخاف منه على الحقيقة، فكل ما في السماوات والأرض جارٍ على وفق أمره سُبْحَانَهُوَعَلَا، فالكامل في صفاته هو المستحق للعبادة؛ ولهذا يجب على العباد أن يتوجهوا بالعبادة إلى من له صفات الكمال ونعوت الجمال والجلال: وهو الله جَلَّوَعَلَا وحده سُبْحَانَهُوَعَلَا، فهذا المراد بهذا الباب وهو ظاهر بحمد الله تعالى^(٣)، ولو لم يكن للتوحيد دليل غير هذه الآية لكفت، وحالٌ أنه كل ما

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٥٤)؛ وإبطال التنديد،

حمد بن عتيق (٩٥)؛ والدر النضيد، سليمان الحمدان (١٣٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣٠٦).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٢٠٢-٢٠٣)؛ وشرح فتح المجيد لشرح كتاب

التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٥).

في الكون ينطق نطقاً فصيحاً بأنه الله لا إله إلا هو وحده لا شريك له في ملكه وربوبيته وألوهيته^(١).

مقصود الترجمة:

بيان البرهان التوحيدي المتقدم، وهو: قدرة الخالق وعجز المخلوق، فالمستحق للعبادة هو القادر الخالق المالك وهو الله، وأما المخلوق العاجز فلا يستحق أن يكون معبوداً، وأعاد المصنف تقريره من وجه آخر تأكيداً وتعظيماً له، فإن معرفة الفارق بين المخلوق والخالق تبين استحقاق الله للعبادة، وأن غيره لا يستحق منها شيئاً^(٢).

مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد:

أن في هذا الباب ذكر برهان من براهين توحيد العبادة، فإن الملائكة العظام مع ما هم عليه من عظيم الخلق، فهم في غاية الخضوع والذل والاستكانة لله جَلَّ وَعَلَا، ويحصل لهم الفزع عند سماع كلام الله جَلَّ وَعَلَا^(٣)؛ ففيه برهان على أن المستحق للعبادة هو الله جَلَّ جَلَالُهُ؛ لأنه هو المتصف بصفات الكمال والجلال^(٤)؛ فمناسبته لكتاب التوحيد من جهة أن فيه ذكر برهان آخر على وجوب التوحيد وبطلان الشرك؛ وهو إيراد الأدلة والنصوص الدالة

(١) فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد، المؤلف: حامد بن محمد بن حسين، تحقيق: بكر أبو زيد (٢٥٦).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٨)؛ والشرح الصوقي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٠١).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢٠١).

على كبرياء الرب وعظمته التي تتضاءل وتضمحل عندها عظمة المخلوقات العظيمة، وتخضع له الملائكة والعالم العلوي والسفلي، ولا تثبت أفئدتهم عندما يسمعون كلامه أو تبدى لهم بعض عظمته ومجده، فالمخلوقات بأسرها خاضعة لجلاله، معترفة بعظمته ومجده، خاضعة له، خائفة منه، فمن كان هذا شأنه فهو الرب الذي لا يستحق العبادة والحمد والثناء والشكر والتعظيم والتأله إلا هو، ومن سواه ليس له من هذا الحق شيء؛ فكما أن الكمال المطلق والكبرياء والعظمة ونعوت الجلال والجمال المطلق، كلها لله، لا يمكن أن يتصف بها غيره، فكذلك العبودية الظاهرة والباطنة كُلُّها حقه الخاص الذي لا يُشاركه فيه مشاركٌ بوجهه^(١)؛ فلما كان من المشركين من يعبد الملائكة، ويسألونهم جلب النفع، ودفع الضر؛ يبين في هذا الباب أن الملائكة عباد لله لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً، بل هم فقراء إلى الله خاضعين له^(٢).

مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة:

في الأبواب السابقة بين المصنف بطلان عبادة الأنبياء والصالحين من بني آدم، بالأدلة من الكتاب والسنة؛ وفي هذا الباب يُبين بطلان عبادة الملائكة؛ لأن الملائكة عُبدوا من دون الله، فهذا الباب مكملٌ للأبواب السابقة التي قبله في بيان بطلان عبادة كل من عُبد من دون الله من الأنبياء، والأولياء، والصالحين، والملائكة؛ لأنه إذا بطلت عبادة هؤلاء، فبطلان عبادة من دونهم

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد، عبدالرحمن السعدي (٨٤).

(٢) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبدالله المصلح (١٠٨).

من باب أولى، وإذا بطل ذلك في حق الملائكة، وهم أقوى الخلق خَلْقَةً، وَمِنْ أَقْرَبِهِمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَنْزِلُهُ؛ فَلَأَن تَبْطُل عِبَادَةُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ مِنْ بَابِ أُولَىٰ^(١)، فلما ذكر المصنف تحريم دعاء غير الله، وأن المدعو من دونه لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً على وجه العموم؛ ناسب أن يذكر لذلك مثلاً على وجه الخصوص لمن دعي من دون الله، وهم الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، فإنه يصيبهم من الخوف والفرع عند سماع كلام الله، بل لا يعلمون ماذا قال؛ حتى يذهب الفرع عن قلوبهم، فكيف يُعبد من هذا حاله؟ فغيرهم ممن لا يقدر على شيء أولى أن لا يُدعى ولا يُعبد، ففيه الرد على جميع فرق المشركين الذين يدعون مع الله من لا يداني الملائكة ولا يساويهم في صفة من صفاتهم^(٢)؛ ففي هذا الباب والتي قبله التركيز على بطلان عبادة الصالحين؛ لأن الفتنة بهم أعظم^(٣).

مناسبة هذا الباب للذي قبله:

البراهين الدالة على أن الله جَلَّ وَعَلَا هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه براهين كثيرة، متعددة، متنوعة^(٤)، وكان البرهان المذكور في الباب السابق هو: بيان قدرة الخالق وعجز المخلوق، وتأتي هذه الترجمة التي تلتها موافقة له في المقصد، فمقصود هذه الترجمة تأكيد قدرة الخالق وعجز المخلوق، لكن من وجهٍ آخر، وهو متعلّق بالملائكة المقربين، فإبانة عجزهم وإظهار

(١) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣٠٥).

(٢) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٢٨٨).

(٣) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبد الله بن محمد الجهني.

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٧).

قدرة الله جَلَّوَعَلَا مُقَابِلَهُمْ؛ تعريفٌ باستحقاق الله جَلَّوَعَلَا وحده العبادة، وأنها لا تُجعل لغيره مهما بلغت قدرته، وعُظِّمت رتبته، فإنه أمام قدرة الله جَلَّوَعَلَا عاجزٌ ضعيفٌ^(١)، فهذا الباب فيه تنمة للباب الذي قبله.

وفيه زيادة: فهذا الباب مشتمل على أمرين:

الأول: أنه تنمة للباب الذي قبله، وهو: باب: قول الله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾؛ ففيه بيان صفة المخلوقين الذين جُعِلُوا آلِهَةً مع الله جَلَّوَعَلَا؛ كما جاء في الباب الذي قبل هذا من بيان صفة الذين دُعُوا مع الله جَلَّوَعَلَا، فالملائكة عبادتها طائفة من العرب، وزعموا أنها بنات الله تعالى وتقدس، وهذا الباب فيه تنمة للباب الذي قبله، وهي: بيان صفة الملائكة الذين جُعِلُوا آلِهَةً ومعبودات مع الله جَلَّوَعَلَا، وأنهم ضعاف فَرِغُونَ، فهم يرهبون من الله، ويفزعون من كلامه تَبَارَكَوَتَعَالَى؛ لأنهم في غاية الذل، والله جَلَّوَعَلَا في غاية العلو^(٢)؛ فلما كانت الملائكة عند المشركين هم بنات الله، تعالى الله عن ذلك، وكانوا يطلبون منها الشفاعة؛ حسن إيراد حال الملائكة عند الله تعالى، فصار في ذلك بيان حال من لا يخلق مع من يخلق^(٣)؛ فهذه الترجمة قصد بها المصنف رَحِمَهُ اللهُ إبطال عبادة الملائكة، وكل معبود سوى الله؛ وذلك أن الملائكة إذا كانوا يُصْعَقُونَ وتُصَيَّبُهُم الغشية والفرع والخوف، مع عظمتهم وعظم خلقهم؛ دَلَّ على أنهم لا يصلحون للعبادة، وإذا كانت الملائكة لا تصلح للعبادة مع عظم

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٧-٨).

(٣) التوضيح الرشيد في شرح كتاب التوحيد، خلدون الحقوي (١١٩).

خلقتها، غيرهم من باب أولى، فتبين بهذا بطلان عبادة كل معبود سوى الله، وأن العبادة الحق هي عبادة الله وحده (١).

والثاني: أن فيه زيادة؛ فمما اشتمل عليه هذا الباب: هو بيان شيء من صفات الله جَلَّوَعَلَا؛ بيان شيء مما له من النعوت العظيمة الجليلة، من كونه له العظمة، وله العلو، وله الكبرياء، والكِبَر عَزَّجَلَّ، وأنه يفزع منه من في السموات، وأن صفة الكلام له ثابتة، وأنها مُفَزَعَةٌ للملائكة الأشداء الذين في السماء، فالله جَلَّوَعَلَا له الصفات الباهرة، له الصفات العالية، التي تخضع لسماعها ولمعرفة بعض معانيها، فضلاً عن معرفة حقائقها، تخضع لها القلوب، وتذل، ومنها: صفة التكلم، ونوع ذلك الكلام من أنه إذا قضى بالوحي في السماء سُمِعَ في السماء كجر سلسلة الحديد على الصفوان، فيفزع من في السماء، ثم بعد ذلك يزول فزعهم بعد أن يُقضى الأمر في السماء، فهذا الباب عقده المصنف لبيان ذلك، وهو أن هذه هي صفات الله جَلَّوَعَلَا، وأنه جَلَّوَعَلَا له الصفات العلى البالغة في العظمة أعلى المبالغ، والتي بلغ فيها جَلَّوَعَلَا من الكمال والعظمة، ومن الجمال والجلال ما لا يدركه أحد، فهو العلي الكبير؛ فإذا هذا الباب من الأبواب المهمة التي يحتاج إليها طالب العلم في عرض التوحيد، وفي الدعوة إلى هذا الأمر العظيم، ألا وهو التوحيد، بأن يكون بصيراً بصفات الله جَلَّوَعَلَا؛ لأن معرفة صفات الله جَلَّوَعَلَا، والعلم بها قائدة لعلم العبد بأنه هو المستحق بأن يُعبد وحده، وأن يُجَلَّ وحده، ولأن يُجعل وحده دون ما سواه هو الإله المعبود (٢).

(١) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٧٧).

(٢) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/٨، ٩، ١١).

والخلاصة في علاقة هذا الباب بالذي قبله:

أن المصنف لما ذكر في الباب دليلاً على بطلان الشرك وإثبات التوحيد، وهو الاستدلال بربوبية الله، وأن المخلوق ليس له صفات الربوبية؛ فلا يستحق شيئاً من العبادة، ولو كان النبي ﷺ؛ ذكر رَحْمَةُ اللَّهِ في هذا الباب دليلاً آخر على بطلان الشرك وإثبات التوحيد، وهو كمال صفات الله من كبريائه وعظمته، وأن المخلوق لا يتصف بهذه الصفات، فلا يستحق شيئاً من العبادة، ولو كانوا الملائكة^(١).

والفرق بين هذه الترجمة وسابقتها من وجوه:

الأول: أن المضروب عجزه مثلاً في هذه الترجمة هم: الملائكة المعظمون عند المؤمنين والمشركون، وأما المضروب عجزه مثلاً في الترجمة السابقة فهم الآلهة الباطلة عند المشركون وسيد الخلق ﷺ عند المؤمنين، فالمضروب عجزه مثلاً في الترجمة السابقة هو مخلوق مُعْظَم عند المسلمين، وهو: محمد ﷺ، ومخلوقٌ مُعْظَم عند المشركون، وهي: آلهتهم الباطلة؛ وأما هذه الترجمة فالمضروب فيها مثلاً في عجزه هو مخلوقٌ مُعْظَم عند المسلمين والمشركون، وهم: الملائكة المقربون^(٢)، فهذه الترجمة تتعلق بمخلوقٍ مُعْظَم عند الطائفتين، فإن الملائكة مما يُعْظَمه المسلمون والمشركون، وكان في المشركون أناس يتخذون الملائكة المقربين آلهةً من دون الله لفرط

(١) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبني (٢٤٤).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ؛ والشرح الصوتي لكتاب فتح المجيد، للشيخ صالح العصيمي.

تعظيمهم وإجلالهم لها^(١).

والثاني: أن الترجمة السابقة تتعلق ببيان عجز مخلوق من أهل الأرض؛ وأما هذه الترجمة فتتعلق ببيان عجز مخلوق من أهل السماء^(٢)، فالباب السابق يبين فيه أن أعظم الخلق جاهاً ﷺ لا يملك لنفسه، فضلاً عن قرباته وخاصته نفعاً ولا ضرراً من دون الله، وهذا الباب يبين فيه أن أعظم الخلق قدرة، وأشرفهم مكانة، وهم الملائكة: لا يملكون لأحد نفعاً ولا ضرراً من دون الله^(٣).

والثالث: أن الباب السابق ذكر فيه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أحد أنواع أدلة الربوبية أو براهين التوحيد، وأنه جَلَّ وَعَلَا هو الواحد في ربوبيته، وهذا الباب الذي يليه فيه دليل على عظمة الله جَلَّ وَعَلَا في صفاته، ففي هذا الكتاب تنوع براهين توحيد العبادة بأدلة متنوعة من القرآن^(٤).

والرابع: أن البرهان في الترجمة السابقة يُبين أن من اتخذ عبداً من عباد الله معبوداً يتقرب إليه لشرفه ومنزلته ومكانته، فيُقَال له هذا أشرف الخلق محمد لم يكن يملك الضر والنفع لنفسه من دون الله عَزَّجَلَّ؛ والبرهان في هذه الترجمة يُبين أنه إذا اتخذ عبداً مخلوقاً لقوته العظيمة وقدرته، فيُقَال له: هذه ملائكة الرحمن من أعظم المخلوقات قدرة وخلقاً، ومع ذلك هي خاشعة إذا سمعت صوت الوحي تصعق من عظمة الله عَزَّجَلَّ^(٥).

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٨).

(٣) المزيد في شرح كتاب التوحيد، أ.د. خالد بن عبد الله المصلح (١٠٩).

(٤) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٩١).

(٥) شرح تراجم كتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان (٨٣).

قال المصنف رحمه الله: [بَاب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾].

أورد المصنف لتحقيق مقصود الترجمة ثلاثة أدلة؛ فذكر في هذا الباب آية وحديثين: فالدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾، وهذه الآية فيها أقوال، لكن الصحيح أنها في الملائكة^(١)؛ بدليل ما سيأتي من حديث أبي هريرة، ولا أحد من الخلق أعلم بتفسير القرآن من رسول الله ﷺ^(٢)؛ ولأنه في الآية قبلها قال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾، ثم قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، أي: زال الفرع عنها^(٣)، والمراد به زوال الفرع عن قلوب الذين دُعوا من دون الله، وهم الملائكة^(٤)، فالضمير يعود على الملائكة؛ أي: زال الفرع عن قلوب الملائكة^(٥)، وإنما فزع عن قلوبهم من غشية تصيبهم عند سماع كلام الله جلَّ وعَلَا بالوحي^(٦)، فإذا زال عنهم الخوف والفرع، ورُدَّتْ إليهم عقولهم: ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾، والمعنى: قال بعضهم لبعض، والمعنى: أي شيء قال ربكم^(٧)؟ فبعضهم يسأل بعضاً؛ لأن من في السماء الأولى أبعد ممن في السماء الثانية،

(١) تفسير ابن جرير الطبري (٩٠ / ٢٢)؛ وتفسير ابن كثير (٥٣٨ / ٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٣٠٦ / ١).

(٣) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (٥٥٤ / ١).

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢ / ٢).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٣٠٦ / ١).

(٦) تفسير ابن جرير الطبري (٩٠ / ٢٢).

(٧) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٣٠٦ / ١).

وهكذا، فكل فريق يسأل من فوقه؛ ما هو الخبر؟ يعني: ماذا أمر به، ويريدون بذلك امتثال أمره^(١)، ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾، يعني: قال بعضهم لبعض: هو الحق^(٢)؛ لأنه لا يقول إلا حقًا، فهو الحق، وقوله الحق؛ أي: عدلٌ في الأحكام، وصدقٌ في الأخبار^(٣).

ففي هذه الآية بيان خوف الملائكة، وما يحصل لهم عند سماع صوت الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، من الصعق، والغشية، ومن كان كذلك فإنه لا يستحق أن يُعبد، وإذا كان هذا حال الملائكة مع صلاحهم، وقربهم، وقوتهم؛ فكيف بغيرهم^(٤)؛ ففيها الحجة على إبطال الشرك، خصوصًا من تعلّق على الصالحين، كما ذكره المصنف في المسائل؛ فإذا كانوا مع ما هم عليه من جلالة القدر؛ لا يجوز أن يُدعوا من دون الله، فغيرهم ممن لا يقدر على شيء من الأموات والأصنام أولى أن لا يُدعى، ولا يُعبد من دون الله^(٥).

قال القرطبي في تفسير هذه الآية: «الشفاعة لا تكون من أحد هؤلاء المعبودين من دون الله من الملائكة والأنبياء والأصنام، إلا أن الله تعالى يأذن للأنبياء والملائكة في الشفاعة وهم على غاية الفزع من الله، والمعنى: أنه إذا أذن لهم في الشفاعة وورد عليهم كلام الله فزعوا، لما يقترن بتلك الحال من

(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٣٩٠).

(٢) شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٦١).

(٣) شرح كتاب التوحيد، حمد الحمد (١٠١).

(٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٥) حاشية كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن قاسم (١٢٥).

الأمر الهائل والخوف أن يقع في تنفيذ ما أذن لهم فيه تقصير؛... وهذا تنبيه من الله تعالى وإخبار أن الملائكة مع اصطفتائهم ورفعتهم لا يمكن أن يشفعوا لأحد حتى يؤذن لهم، فإذا أذن لهم وسمعوا صعقوا، وكان هذه حالهم، فكيف تشفع الأصنام أو كيف تؤملون أنتم الشفاعة ولا تعترفون بالقيامة^(١)، وعليه يكون وجه الاستدلال من الآية: أن هؤلاء الملائكة على عظم خلقها وقربها من الله، الذين أذن لهم في الشفاعة، إذا جاءت تشفع وإذن لها في الشفاعة؛ فزعوا وصعقوا وغشي عليهم بسبب هذه الشفاعة؛ أي: أنهم حينما يؤذن لهم بالشفاعة يُصيبهم الفرع من هول الأمر وعظيم أمر الله عَزَّجَلَّ، كُلُّ ذَلِكَ تعظيمٌ لله عَزَّجَلَّ، فإذا كان هؤلاء لا يستطيعون أن يشفعوا عند الله، وإذا أذن لهم بالشفاعة صُعقوا، فكيف بمن هو دونهم في المنزلة من ضعاف الخلق؛ فكيف من يأتي إلى أصحاب القبور ويستشفع بهم، وهم ضعفاء مساكين لا يملكون شيئاً، لأنه لا أحد يشفع عند الله إلا بإذنه، فعلى العبد أن ينظر إلى مقام الشفاعة عند الله عَزَّجَلَّ كيف صعقت من أجله الملائكة، فهذا أمرٌ عظيم وبرهان من براهين التوحيد تقشعر له الأبدان إذا تأمله العبد^(٢).

مناسبة الآية للباب:

أنها دلت على خوف الملائكة من الله وتذللهم له^(٣)؛ فإن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى له الكمال المطلق، وكل شيء خاضع له، السموات ومن فيها؛ فهو المستحق

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢٩٥).

(٢) الشرح الصوتي لكتاب التوحيد، د. فهد بن عبد الرحمن العبيان.

(٣) الجديد في شرح كتاب التوحيد، محمد القرعاوي (١٤٨).

للعبادَة وحده دون ما سواه^(١)؛ فإذا كان الله جلَّ وعَلا منفردًا في العظمة والكبرياء؛ فيجب أن يكون منفردًا في العبادَة^(٢).

ودلالة الآية على مقصود الترجمة:

في قوله: ﴿فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، مع قوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾؛ فوصف الملائكة المخلوقين بما يدل على عجزهم، وهو حصول الفزع في قلوبهم ثم انجلائه عنهم، ووصف نفسه سبحانه بما يدل على كمال قدرته وقوته؛ لأنَّه سبحانه له العلو والكبر، فالقادر القاهر هو المستحق للعبادة وأما المخلوق العاجز فلا يصلح أن يكون معبودًا^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [و^(٤) في «الصَّحِيحِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ؛ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ، وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ، فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ، فَرَبَّمَا أَدْرَكَهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرَبَّمَا الْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةً كَذِبَةً، فَيَقَالُ: الْيَسَ قَدْ

- (١) الفتح والتسديد في شرح كتاب التوحيد، زيد المدخلي (١٨٤).
- (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (٣٠٨/١).
- (٣) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي (٨٨)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢هـ.
- (٤) زيادة من نسخة الحبشي.

قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: [كَذَا وَكَذَا؟] ^(١) فَيُصَدِّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعْتُ مِنْ السَّمَاءِ ^(٢).

الشَّجْح

هذا الحديث هو الدليل الثاني في الباب، وساقه المصنف لبيان صفة الله جَلَّوَعَلَا، ولبیان عظمتة، ولبیان خوف الملائكة منه، ولبیان جبروته وتعظيم ملائكة السماء له تَبَارَكَوَتَعَالَى، وإذا كان الله جَلَّوَعَلَا على هذا الوصف، فمعنى ذلك أنه هو المستحق أن يُعبد وحده دون ما سواه؛ لأن معرفة صفاته، والعلم بصفاته من البراهين المهمة في إثبات أنه هو المستحق للعبادة وحده؛ لأجل هذا ساقه المصنف لبيان صفة الله جَلَّوَعَلَا، وأن هذا من صفاته، ومن يُعظمه الملائة الأعلى بهذا التعظيم هو الحقيق بأن يُعبد وحده دون ما سواه ^(٣).

قوله: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ»، أي: إذا تكلم الله بأمره الذي قضاه في السماء مما يكون؛ وقوله: «ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله»، أي: لقول الله تعالى ^(٤).

وقوله: «كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ»، (الصفوان): الحجر الأملس، و(السلسلة): حِلَقُ الحديد، يُدْخَلُ بعضها في بعض ^(٥).

- (١) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.
- (٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: تفسير القرآن، باب: حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير، برقم: (٤٨٠٠).
- (٣) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢١، ٢٢).
- (٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبدالله (١/ ٥٥٧).
- (٥) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٢٤٤).

وقد اختلف الشراح في عود الضمير في قوله: (كأنه):

القول الأول: أن الضمير يعود على الصوت المسموع؛ أي: كأن الصوت المسموع سِلْسِلَةٌ على صفوانٍ، وهو الحجر الأملس^(١)، ووجه الشبه: نفاذ الشيء وتتابعه، وهذا للتقريب، حيث إنه تشبيه للصوت من جهة نفاذه وتتابعه في الأسماع^(٢)، ففي هذا الحديث وُصف سماع الملائكة للصوت بأنه كجر السلسلة على الصخر، وهذا جعله بعض الناس صفة للكلام، وأنَّ صفة كلامه كجر السلسلة على صفوان، وظاهر الحديث أنه وُصفٌ للسمع لا وُصفٌ للكلام، فهو صفةٌ لما سُمع، وإنما يؤخذ بما دل عليه النص الذي لا يحتمل التأويل، فصفة الكلام لله جَلَّوَعَلَا ثابتة، لكن لم يثبت فيها شيءٌ من جهة التفصيل إلا ما ثبت في الحديث الصحيح أنه: «يسمعه من بُعد كما يسمعه من قُرْبٍ»؛ فوصف كلام الله جَلَّوَعَلَا هذا لا يُقال فيه بشيءٍ إلا ما ثبت في الحديث، وهذا إثبات للقاعدة الأصلية عند أهل السنة والجماعة: أن إثبات الصفات لله تَبَارَكَوَتَعَالَى إثباتٌ وجودٍ ومعنى، لا إثباتٌ كيفية، فلا نعلم كيفية صفة الكلام^(٣)، فيُثبت هذا الصوت لله تعالى، وينفى عنه التشبيه^(٤)، ففي هذا إثبات الكلام لله، والصوت له، والتشبيه الذي في الحديث تشبيه لمطلق الصوت لا للصوت نفسه، كما في حديث: «خلق الله آدم على صورته»، تشبيه لمطلق الصورة^(٥).

(١) تيسير العزيز الحميد (١/ ٥٥٨)؛ وفتح المجيد (٢٢٥)، وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (١٢٦).

(٢) منحة الحميد في تقريب شرح كتاب التوحيد، خالد بن عبدالله الديبخي (٢٤٥).

(٣) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢٨، ٣٦، ٣٧).

(٤) الوجيز في شرح كتاب التوحيد، عبدالله بن محمد الجهني.

(٥) التنزيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٧٨).

وفي الحقيقة إن من نظر إلى هذا القول متجردًا عن العوالم الذهنية والصوارف الوراثة وجد أنه موافق لظاهر النص، ولذا استدل به كثير من أهل العلم على إثبات صفة الكلام وأنه بصوت مسموع، ولكن اختلف القائلون بهذا القول هل يُقال إنه يمر كما جاء فلا يُفسر ولا يُبين؛ أو يقال: إن المراد تشبيه السماع بالسماع لا المسموع بالمسموع؛ أم يقال: إن المراد به تشبيه المسموع بالمسموع، **فقل:** إنه يمر كما جاء، مع إثبات المعنى بأنهم سمعوا صوتًا كجَرِّ السلسلة على صفوان إلا أنهم لعظمه وشدته لم يفهموا المقصود، فيكون ذكره تفسيره، وهذا المذهب لعله الأقرب من أقوال أهل العلم خصوصًا أنه لم يرد حسب علمي عنهم تفسيره^(١)؛ **وقيل:** إن الضمير راجعٌ إلى قول الله جَلَّوَعَلَا، والتشبيه فيه تشبيهٌ **للسماع بالسماع، لا المسموع بالمسموع**، فهو ليس تشبيهًا لصفة قول الله؛ بل تشبيه لما يقع في الأسماع منه^(٢)، فالتشبيه ليس

(١) بحث: بيان قوله ﷺ: (كأنه سلسلة على صفوان)، د. أحمد بن عبد الله الغنيمان (١٢٢)، مجلة الدراسات العقدية، الجامعة الإسلامية، العدد (٥)، السنة الثالثة، محرم ١٤٣٢هـ.

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٩). وممن قال بهذا القول: **ابن قدامة** في كتابه: تحريم النظر في الكلام (٦٤)، حيث قال: «وليس هذا تشبيهًا للمسموع، وإنما شبه السماع بالسماع، أي: سماعنا له كسماعنا لذلك»، **وقال به الشيخ الحكمي** في كتابه إعلام السنة المنشورة (٧٣)، حيث قال: «وهذا تشبيه للسماع بالسماع، لا للمسموع بالمسموع، تعالى الله أن يشبهه في ذاته أو صفاته شيء من خلقه، وتنزه النبي ﷺ أن يحمل شيء من كلامه على التشبيه، وهو أعلم الخلق بالله عزَّجَل». وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٥٧/٦): «قال الإمام أحمد: وقد سمت الملائكة كلام الله كلامًا، ولم تسمه خلقًا في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾... **سمع الملائكة صوت الوحي كوقع الحديد على الصفاء**، وظنوا أنه أمرٌ من أمر الساعة، ففزعوا وخروا لوجوههم سجدًا».

لصوت الله جَلَّوَعَلَا، وإنما هو لنفاذ الصوت في هؤلاء، والنفاذ ليس صفةً له إنما صفةٌ لهم، فهو بيان لصفة إدراكهم ونفوذ هذا الصوت فيهم^(١)، فالمقصود بقوله هنا: «كأنه سلسلة على صفوان»؛ أي: كأن صوت القول في وقعه على قلوبهم ضربٌ سلسلة الحديد على الحجر الأملس الصلب^(٢)، فليس المراد هنا أن صوت الله جَلَّوَعَلَا يشبه صوت وقع السلسلة؛ لأن الله ليس كمثله شيء، بل المراد تشبيه الوقع في سماع الخلق للصوت^(٣)، فعلى هذا القول يكون المقصود تشبيه سماع الملائكة بسماع من يسمع صوت جر سلسلة على صفوان، أي: أن سماع الملائكة لصوته كسماعهم لصوت جر السلسلة على صفوان، ويكون المقصود بسياق الحديث بيان عظمة الله جَلَّوَعَلَا وعظمة صفاته وكلامه، حيث يسمعون سماعاً لا يحتملونه فيصعقون^(٤).

وبعض العلماء رجَّح أن هذا تشبيه للصوت المسموع، وليس تشبيهاً لله جَلَّوَعَلَا، وإنما هو للصوت الذي يُسمع، فشبه الصوت الذي تسمعه الملائكة كصوت السلسلة التي تُجرُّ على الصفا، ومعنى ذلك: أنهم سمعوا صوتاً، لم يميزوا شيئاً من المعاني فيه، وقد علموا أنه صوت كلام الله إذا أمر، ولهذا السبب صُعقوا وصاروا يسألون بعدما زال الصعق عنهم: ماذا قال الله، فالمراد به: تشبيه المسموع بالمسموع لا السماع بالسماع^(٥)، وعليه يكون القول بأنه

(١) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٢) ينظر: شرح كتاب التوحيد، لابن باز (١٦١).

(٣) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/٢٨٩).

(٤) بحث: بيان قوله ﷺ: (كأنه سلسلة على صفوان)، د. أحمد بن عبدالله الغنيان

(١٢٤)، مجلة الدراسات العقدية.

(٥) شرح فتح المعجد، عبدالله الغنيان، مفرغ من الأشرطة. وهذا القول هو أيضاً اختيار محمد الأمين الشنقيطي، كما ذكره ابنه الشيخ محمد المختار بن محمد =

أراد تشبيه قوة الصوت وشدته بقوة الصوت وشدته، لا أنه تشبيه من كل وجه، فهذا لا أحد يقول به لمباينة الخالق للمخلوق، فالمراد تشبيه المسموع بالمسموع من جهة الشدة والقوة والوقع لا من كل وجه، وهذا التشبيه العام إنما هو للتقريب وتقرير الصفة، ولا يلزم منه المماثلة والمشابهة من كل وجه حتى يقال إنه يلزم من التشبيه، فإذا فُسر الحديث بأنه تشبيه للصوت بالصوت، فليس معنى هذا أنه يشبهه من كل وجه، بل لا يدخل في التشبيه المحذور، لأن المشبه والمشبه به لا يلزم منهما التماثل وخاصة مع التباين، فهذا الحديث دَلَّ على تشبيه المسموع من صوت كلام الله بالوحي بالمسموع من وقع السلسلة على الصفا^(١).

والقول الثاني: أن الصفوان هو: الحجر الأملس الصلب، والسلسلة عليه يكون لها صوت عظيم، وليس المراد تشبيه صوت الله تعالى بهذا؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء، بل المراد تشبيه ما يحصل لهم من الفزع عندما يسمعون كلامه بفزع من يسمع سلسلة على صفوان^(٢).

ومضمون هذا القول أن الملائكة تفزع كما لو سمعت جرَّ سلسلة على صفوان، فالمقصود تشبيه **الفزع بفزع من يسمع صوت جر السلسلة على صفوان؛** ولكن ظاهر الحديث يدل على أن التشبيه هو تشبيه الصوت بصوت

= الأمين مشافهة. ينظر: بحث: بيان قوله ﷺ: (كأنه سلسلة على صفوان)، د. أحمد بن عبد الله الغنيمان (١٢٦).

(١) بحث: بيان قوله ﷺ: (كأنه سلسلة على صفوان)، د. أحمد بن عبد الله الغنيمان (١٢٧، ١٣٤).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣١٠).

السلسلة فقط؛ لأن النبي ﷺ لو أراد أن يُبين شدة فزعهم بالتشبيه لشبهه بفزع من يسمع صوتاً عظيماً، وإنما أراد بيان قوة وقع سماع كلام الرحمن جَلَّ جَلَالُهُ عليهم، ولهذا جاء في بعض الروايات التصريح بأن الملائكة يسمعون (شيئاً)، وفي بعضها: (وسمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة)، فظاهر اللفظ يدل على أن الله يتكلم بالوحي وأن الملائكة تسمعه، وقد وُصف قوله كوقع الحديد على الصفا^(١).

والقول الثالث: أنه تشبيه ما يحصل للسماء من جراء صوت الله جَلَّ وَعَلَا، فتحدث صوتاً كجر سلسلة على صفوان من خوفها من الله، ولعل هذا أرجح، لأن ابن مسعود وفيه: ﴿إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السموات للسموات صلصلة كجر السلسلة على الصفوان، فيفزعون، يرون أنه من أمر السماء﴾، والقول الأول لا يعارض هذا القول في الجملة، فكلاهما أثبت أن الله يتكلم بصوت، وأن لصوت الله جَلَّ وَعَلَا هولاً عظيماً ووقعاً كبيراً على أعظم مخلوقاته وهي السموات وساكنوها من الملائكة، إلا أن هذا القول فيه تفصيل أكثر، وهو أن سبب فزع الملائكة هو رجفة السموات الحاصلة بسبب صوت الله^(٢)، فالفزع الذي يصيبهم من شدة خوفهم من الله تعالى عندما يسمعون صوت السماء ويعلمون أن ذلك الصوت الذي هو كجر السلسلة على الصفا هو رعدة السموات وخوفها من الله لما سمعت كلامه بالوحي^(٣)، وهذا القول دلَّ عليه صريح الأدلة التي سبقت فيه،

(١) بحث: بيان قوله ﷺ: (كأنه سلسلة على صفوان)، د. أحمد بن عبد الله الغنيمة (١١٦).

(٢) خلاصة التفريد في شرح كتاب التوحيد، وليد بن حمود العبري (١/ ٢٩٠).

(٣) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، عبد الله الغنيمة (٢/ ١٩٨).

لكن ينبغي التفتن إلى أن من قال بهذا القول إنما قاله أخذًا من ظاهر الحديث لا قصدًا لنفي كلام الله بمشيئته وإرادته أو أنه بصوت مسموع؛ لأن هناك من قال بهذا القول وقصد بذلك تأويل الحديث، والرد على من احتج به على إثبات صفة الكلام لله عَزَّوَجَلَّ، ولا شك لأن هذا خطأ^(١).

وقوله: «ينفذهم ذلك» أي: القول، والضمير في (ينفذهم) عائد على الملائكة، أي: يخلص ذلك القول ويمضي في قلوب الملائكة حتى يفزعوا من ذلك^(٢)، فالنفوذ: هو الدخول في الشيء، ومنه نفذ السهم في الرمية؛ أي: دخل فيها، والمعنى: أن هذا الصوت يبلغ منهم كل مبلغ^(٣).

والمقصود: أن هذا الحديث يُبين معرفة الملائكة بصفات الله جَلَّوَعَلَا، وأنه مُعَظَّمٌ عندهم، وأن عندهم من الفرع ما الله به عليم، ولهذا عبده وحده دون ما سواه^(٤)، ففي هذا الحديث أن من عرف الله تعالى ذلَّ له تعظيمًا ومهابة وخوفًا، لا سيما عند سماع كلامه تعالى^(٥).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه الرد على المشركين؛ فإذا كان هذا حال الملائكة عند سماع كلام الله مع ما لهم من القوة؛ علم أنه لا يجوز صرف شيء من العبادة لهم فكيف

(١) بحث: بيان قوله أ: «كأنه سلسلة على صفوان»، د. أحمد بن عبد الله الغنيمان (١٢٩، ١٣١).

(٢) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٥٨).

(٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣١٠).

(٤) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٢١).

(٥) قرّة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن (٢٩٧).

بمن دونهم^(١).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في كونه تفسيراً للآية؛ ببيان عجز الملائكة بما يلحقهم من الفزع، وبيان قدرة الله بإثبات العلو والكبر له على ما تقدم بيانه^(٢)، فهذا الحديث مطابق للآية تماماً، وعلى هذا يجب أن يكون هذا تفسير الآية، ولا يقبل لأي قائل أن يفسرها بغيره؛ لأن تفسير القرآن إذا كان بالقرآن أو السنة، فإنه نص لا يمكن لأحد أن يتجاوزه^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ [تَعَالَى]»^(٤) أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ: تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ؛ أَخَذَتِ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً، -أَوْ قَالَ: رِعْدَةً- شَدِيدَةً، خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ؛ صَعِقُوا، وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ^(٥) عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ، سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟^(٦) فَيَقُولُ جِبْرِيلُ^(٧): قَالَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. [قَالَ]^(٨): فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ^(٩)، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ^(١٠)

(١) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٣٨).

(٢) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٩).

(٣) ينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن عثيمين (١/ ٣١١).

(٤) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي، والعصيمي.

(٥) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٦) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٧) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(٨) زيادة من نسخة القاسم، وأسامة، ودغش.

(٩) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

(١٠) في نسخة العصيمي: [جبرائيل].

بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١)].

الشَّجْح

هذا الحديث هو الدليل الثالث في الباب، والمقصود من إيراد هو: بيان حال الملائكة مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنهم يخافونه، ويصعقون من هيئته، ومن سماع كلامه، ويخرون لله سجداً؛ فدلّ على أنهم عباد فقراء إلى الله، ليس بيدهم شيء إلا ما أعطاهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهذا يدل على بطلان دعائهم من دون الله، واتخاذهم وسائط، وشفعاء عند الله، فلا تجوز دعوتهم من دون الله جَلَّ وَعَلَا^(٢)؛ فهذا الحديث والذي قبله فيهما برهان على أن المستحق للعبادة هو

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢٢٧/١)، وضعّفه الألباني في «تخريج السنة»، وقال في النهج السديد (١٠٠): «سنده ضعيف، فيه نعيم بن حماد ضعيف، والوليد بن مسلم: مدلس، وقد عنعنه»؛ وقال الشيخ صالح العصيمي في شرحه لكتاب التوحيد: «رواه ابن أبي عاصم بسند ضعيف»؛ وقال العلاوي في تحقيق شرح كتاب التوحيد (٩٠): «إسناده ضعيف»؛ وقال الحبيشي في تخريجه كتاب التوحيد (٧٧): «ضعيف، ويغني عنه ما قبله». وقال البهلال في كتابة: تخريج أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (٤٢): «إسناده ثقات غير نعيم بن حماد فقد اختلف فيه أهل العلم، فوثقه بعضهم، وضعفه البعض الآخر، وقد تتبع ابن عدي ما وهم فيه، وهذا الحديث لم يذكره في عامة ما أنكر عليه؛ فدلّ على أنه مستقيم، ومما يؤيد استقامته وصحته: أن إمام الأئمة ابن خزيمة استدل به على إثبات صفة تكلم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، في كتابه التوحيد، وقد ذكر في مقدمته: (أنه يصف الله بما وصف به نفسه في محكم التنزيل، وبما صح وثبت عن نبيِّنا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه ﷺ)؛ وأما تدليس الوليد بن مسلم فيجواب عنه بأنه قد صرح بالتحديث عند أبي نعيم؛ وبهذا اتضح أن السند حسن» ا.هـ. وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١٠/٨٣٢، ٨٣٣) عند كلامه على هذا الحديث: «سئل عنه دحيم، فقال: (لا أصل له). أقول: المتن غير منكر، وله شواهد... فالنكارة في السند فقط».

(٢) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/٣٢٣).

الله جَلَّوَعَلَا؛ وذلك أنه هو المتصف بصفات الكمال والجلال^(١).

قوله: «إِذَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ»؛ فيه بيان معنى ما تقدم في الحديث قبله من قوله: «إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ»^(٢)، فالقضاء هنا بمعنى الكلام أو الوحي، وسُمي قضاء؛ لأن الله إذا تكلم بالشيء فلا معقب لحكمه، ولا معقب لكلامه وقوله، فكلامه بالأمر وبالوحي قضاء نافذ^(٣).

ففي هذا الحديث يخبر النبي ﷺ عن عظمة ربه عَزَّوَجَلَّ بأنه سبحانه إذا تكلم بما شاء من وحيه، فإنه يُصيب السماوات ارتجافاً وحركة شديدة من خوف الله عَزَّوَجَلَّ؛ لمعرفتها بعظمة الله، فإذا سمعت الملائكة كلام الله عَزَّوَجَلَّ غُشي عليهم وانحطُّوا بالسجود تعظيماً لله وخوفاً منه، ثم يكون جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أول من يرفع رأسه منهم لأنه السفير بين الله وبين رسله، فيُكلمه الله بما شاء من أمره، ثم يمر جبريل على ملائكة السماوات فيسألونه عما قال الله؟ فيجيبهم بقوله: (قال الحق وهو العلي الكبير)، فيقولون مثل ما قال، ثم يمضي جبريل بالوحي فيبلغه إلى من أمره الله بتبليغه إياه^(٤)؛ وإذا كان هذا حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عبد من دون الله، وشدة خشيتهم من الله، وهيبتهم له مع ما أعطاهم الله من القوة العظيمة التي لا يعلمها إلا الله، ومع هذا فقد نفى الله عنهم الشفاعة بغير إذنه، وفي ضمن ذلك النهي عن دعائهم وعبادتهم لشفاعةٍ أو غيرها، فكيف يدعوهم المشرك ويظن أنهم يشفعون له عند الله كما

(١) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ٣٥).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٣٠١).

(٣) شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٢/ ١٩).

(٤) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٤٠).

يشفع الوزراء عند الملوك؛ وإذا بطلت دعوتهم مع أنهم أحياء ناطقون مقربون عند الله، فدعاء غيرهم من الأموات الذين لا يستطيعون سمعاً ولا يملكون ضراً ولا نفعاً أولى بالبطلان^(١).

مناسبة الحديث للباب:

أن فيه ما في النصوص قبله من بيان عظمة الله، وخوف الملائكة والسموات منه، ففيه الرد على من عبد غير الله^(٢)؛ فإنه إذا كان هذا حال الملائكة عند سماع كلام الله مع ما أعطاهم الله من القوة، فمن دونهم أضعف؛ فدل ذلك على أنه لا يجوز صرف شيء من العبادة لهم، فكيف بمن دونهم^(٣).

ودلالة الحديث على مقصود الترجمة:

في قوله: «إذا سمع ذلك أهل السموات صَعَقُوا وَخَرُوا لَهِجَةً»، مع قوله: «وهو العلي الكبير»، فوصف الملائكة بما يدل على عجزهم، ووصف الله سبحانه بما يدل على قوته وقدرته وقهره، فهو المستحق أن يكون معبوداً^(٤).

وفي الآية شاهد آخر في قوله: «أخذت السماء منه رجفة أو رعدة شديدة خوفاً من الله»، فهذا أيضاً من محل الشاهد للباب، ففيه بيان عظمة الله، وأن المخلوقات العظيمة من السموات والملائكة تخاف أشد الخوف إذا سمعت

(١) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله (١/ ٥٦٩).

(٢) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٤٠).

(٣) الملخص في شرح كتاب التوحيد، د. صالح بن فوزان الفوزان (١٣٨)؛ وبغية

المستفيد في شرح كتاب التوحيد، د. منصور الصقوب (٢٠٣).

(٤) شرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد الله العصيمي (٨٩)؛ والشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبد الله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤٢ هـ.

كلامه جَلَّوَعَلَا^(١).

خلاصة الباب:

ساق المصنف رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب هذه الآية وهذين الحديثين؛ لبيان أن المستحق للعبادة هو الله جَلَّوَعَلَا، وأن الملائكة والسموات وغيرهم لا يستحقون شيئاً من العبادة^(٢)؛ فالآيات المذكورة في هذا الباب، والأحاديث: تُقرر التوحيد، الذي هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإنَّ الملك العظيم الذي تُصعق الأملاك من كلامه خوفاً منه ومهابة، وترجف منه المخلوقات، الكامل في ذاته وصفاته، وعلمه وقدرته، وملكه وعزه وغناه عن جميع خلقه، وافتقارهم جميعهم إليه، ونفوذ قدره وتصرفه فيهم لعلمه وحكمته: لا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يُجعل له شريك من خلقه في العبادة التي هي حقه عليهم، فكيف يُجعل المربوب رباً، والعبد معبوداً؟ أين ذهبت عقول المشركين؟ سبحانه الله عما يشركون^(٣).



(١) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (١/ ٤٠٨، ٤١٤).

(٢) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٨١).

(٣) فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد، عبدالرحمن بن حسن (٢٣١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [فِيهِ مَسَائِلُ: الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ].

يعني: اقرأ تفسير الآية لتفهم مطابقتها للتبويب^(١)؛ أي: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: زال عنها الفزع، والمراد به الملائكة^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الْحُجَّةِ عَلَىٰ إِبْطَالِ الشَّرِكِ، خُصُوصًا مِّنْ^(٣) تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشَّرِكِ مِّنَ الْقَلْبِ].

قوله: (ما فيها من الحجة على إبطال الشرك)؛ وذلك أن الملائكة، وهم من هم في القوة والعظمة يصعقون ويفزعون من تعظيم الله، فكيف بالأصنام التي تعبد من دون الله، وهي أقل منهم بكثير، فكيف يتعلق الإنسان بها؟^(٤)، ففي هذا بطلان الشرك؛ لأنه إذا بطلت عبادة الملائكة من دون الله، والتعلق عليهم، وطلب الحوائج منهم، وهم من هم في القوة، والمكانة عند الله والقرب من الله؛ فلأن يبطل ذلك في حق غيرهم من باب أولى، وهذه المسألة هي التي من أجلها عقد المصنف هذا الباب، وهي: بطلان التعلق على الملائكة، عكس ما كان عليه أهل الجاهلية من عبادة الملائكة، واعتقاد أنهم بنات الله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً^(٥).

(١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٧).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

(٣) في نسخة الحبيشي: [مَا].

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٢).

(٥) إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح الفوزان (١/ ٣١٤).

وقوله: (تقطع عروق الشرك ممن القلب)؛ أي بسبب أمور أربعة:

الأول: أنهم لا يملكون شيئاً.

والثاني: أنهم لا يملكون قسطاً من الملك.

والثالث: أنهم لا يعاونون الله لغناه عن جميع خلقه.

والرابع: أنهم لا يملكون الشفاعة إلا بإذنه لمن ارتضى^(١).

فهذه الآيات تقطع عروق الشرك بأمر أربعة:

الأول: أنهم لا يملكون مثقال ذرة مع الله، والذي لا يملك مثقال ذرة في السماوات والأرض لا ينفع ولا يضر، فالله تعالى هو الذي يملكهم ويدبرهم ويتصرف فيهم وحده.

والثاني: قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾؛ أي: في السماوات والأرض، أي: وما لهم شرك مثقال ذرة من السماوات والأرض.

والثالث: قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾؛ والظهير: المعين، فليس لله معين من خلقه، بل هو الذي يعينهم على ما ينفعهم ويدفع عنهم ما يضرهم؛ لكمال غناه عنهم، وضرورتهم إلى ربهم فيما قل وكثر من أمور دنياهم وأخراهم.

والرابع: قوله: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾؛ فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه^(٢).

قال المصنف رحمه الله: [الثالثة: تفسير قوله: ﴿قَالُوا الْحَقُّ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

(٢) قرّة عيون الموحدين، عبدالرحمن بن حسن (٢٩٤).

أي: لما أفاقوا أخبروا جميعاً أن الله لا يقول إلا حقاً^(١)، وهو العلي الذي علا على جميع خلقه علو الذات وعلو القهر وعلو القدر، الكبير الذي لا أكبر منه جَلَّوَعَلَا^(٢)، فالله قوله حق، يعني: ثابت وواقع لا بُدَّ منه، بخلاف الباطل فإنه لا يثبت بل لا بُدَّ أن يزول ويضمحل^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤْلِهِمْ عَنْ ذَلِكَ].

أي: لما كانوا يُصْعَقُونَ حين يسمعون كلام الله فلا يفهمونه فإذا زال ذلك عنهم سألوا عنه فأخبروا^(٤)، فالسؤال: ماذا قال ربكم؟ وسببه شدة خوفهم وفزعهم أن يكون قد قال فيهم ما لا يطيقونه من التعذيب^(٥)، وهذا يدل على أنهم لا يعلمون إلا ما علمهم الله، فيسألون الذي علَّمَهُ اللهُ، وهو جبريل، وفي هذا ردُّ على المشركين الذين يتعلقون بهم ويدعونهم من دون الله^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الخَامِسَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ [هُوَ الَّذِي] ^(٧) يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ^(٨): «قَالَ: كَذَا وَكَذَا»].

لأنه الملك الموكل بالوحي، وهو أول من يرفع رأسه^(٩)، فهو يجيبهم بعد الغشي والصعق بما علَّمَهُ اللهُ، وبما أوحاه إليه، وفيه أن الغشي يصيبه معهم

(١) التوضيح المفيد، عبدالله الدويش (١١٥)؛ والمسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٨).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

(٣) المحاورات لطلب الأمر الرشيد في تفهم كتاب التوحيد، عبدالله الغنيان (٤١٦/١).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٢٣/١).

(٦) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٨).

(٧) زيادة من نسخة أسامة.

(٨) في نسخة دغش: [يُجِيبُهُمْ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ].

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

ثم يُفَيِّقُ^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ: جِبْرِيلُ].

أي: لأنه الملك الموكل بالوحي، ويدل ذلك على فضله^(٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ].

أي لقوله: «ثم يمر جبريل على الملائكة كلما مر بسماء سأله ملائكتها»^(٣)، وفي هذا دليل على عظمته بينهم^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْغَشْيَ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ].

أي لقوله: «فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَعَقُوا»^(٥)؛ ولقوله: «ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله»، والملائكة هنا يشمل الجميع؛ لعدم الاستثناء، وللتصريح به في الحديث الآخر، حيث ذكر أن أول من يرفع رأسه جبريل، فهو من جملة من صعق^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّاسِعَةُ: ارْتَجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ^(٧) اللهِ [عَزَّجَلَّ]^(٨)].

(١) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٨).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٥).

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٢٣/١).

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٦) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٧) في نسخة أسامة، والحبيشي: [بِكَلَامِ].

(٨) زيادة من نسخة الحبيشي، وفي نسخة دغش: [تعالى].

أي لقوله: «أخذت السموات منه رجفة»^(١)؛ أي: لأجله تعظيماً لله^(٢)، فهذه الرجفة رجفة تعظيم وإجلال لله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى^(٣)، وهذا يُفيد تقرير التوحيد، وأنه لا معبود بحق إلا الله، فإذا كانت السموات العظيمة إذا سمعت كلام الله أصابها خوف ورجفة، والملائكة يُصيبهم غشي إذا سمعوا كلام الله، فكيف يُدعى مع الله غيره من المخلوقين^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [العاشرة: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ [عز وجل] (٥)].

أي: كما ذكره في آخر الحديث، وذلك والله أعلم لأنه الملك الموكل بالوحي^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الحادية عشرة: ذَكَرَ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ].

أي: أنهم يركب بعضهم بعضاً فيسترقون السمع من السماء أو من السحاب كما في الحديث الآخر^(٧)، فيلقونه على الكهان، فيزيد فيه الكهان وينقصون^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثانية عشرة: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا].

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٤).

(٣) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٤) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٢٩).

(٥) زيادة من نسخة الحبشي.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٨) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٤).

أي: كما وصف سفيان بن عيينة أحد رواة الحديث: فبدد بين أصابعه وحرَفَ كَفَّهُ^(١)، فأمال كَفَّهُ وجعل أصابعه متفرقة، كأنه يُرقى فيها^(٢)، مثل درج السلم، وكل على كتفي الآخر^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ: سَبَبُ إِرْسَالِ الشَّهَابِ^(٤)].

أي: أن الشيطان إذا أراد استراق السمع أرسل عليه الشهاب^(٥)؛ يعني: التي تحرق مسترقي السمع^(٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أَذُنٍ وَلَيْلِهِ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ^(٧)].

أي لقوله في الحديث: «فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها وربما ألقاها قبل أن يدركه»^(٧)، فهو مدركه لا محالة، لكن قد يدركه قبل التبليغ وقد يدركه بعد التبليغ، المهم أنه لا بد أن يدركه^(٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ^(٩)].

أي: لأجل ما أتاه به وليه من الشياطين، لا لكون صدقه عن علم^(٩)؛ فصدقه

(١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٢) شرح التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، صالح بن عبدالله العصيمي.

(٣) المسبوك الثمين في شرح مسائل كتاب التوحيد، خالد الهويسين (١٣٠).

(٤) في نسخة الحبيشي، والعصيمي: [الشهاب].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٤).

(٧) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

(٨) شرح كتاب التوحيد، د. خالد بن عبدالله المصلح.

(٩) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٦).

في بعض الأحيان؛ لأنه يأتي بما سمع من السماء، ويزيد عليه، وإذا وقع ما في السماء؛ صار صادقاً، والوحي لا يعلمه أهل السماء، بل هو من الله إلى جبريل إلى النبي ﷺ؛ أما الأمور القدرية التي يتكلم الله بها، فليست خاصة بجبريل عَلَيْهِ السَّلَام، بل ربما يعلمها أهل السماء مفصلة، ثم يسمعها مسترقو السمع^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةٌ كَذِبَةٍ].

أي: يخلط مع تلك الكلمة الواحدة مائة كذبة ليروج بها على الناس فيقبلوا كذبه^(٢)، وقوله: (مائة كذبة)، هذا على سبيل المبالغة، وليس على سبيل التحديد^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدِّقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ].

أي: لا غترار الناس بها، وغفلتهم عما قارنها من الكذبات^(٤).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: قَبُولُ النَّفْسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يُعْتَبِرُونَ بِمِائَةٍ [كَذِبَةٍ]؟!].

أي: أن كونهم اغتروا بواحدة فصدقوه بها في كل ما قال ولم يعتبروا بمائة فيردوا بها الباطل^(٥)؛ أي: كيف لا يكون لهم تمييز بين الحق والباطل، فإن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٥).

(٢) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (١/ ٣٢٥).

(٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).

(٥) زيادة من نسخة دغش، وأسامة، والحبيشي.

(٦) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).

الحق كلمة واحدة، والباطل مائة كلمة، وإنما قبلت النفوس ذلك لجهلها، فإنه مع الجهل يروج الباطل على الخلق^(١).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ^(٢) تِلْكَ الْكَلِمَةُ، وَيَحْفَظُونَهَا، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا].

أي: هذا من أسباب ترويج ما يقوله الكاهن من الباطل، ولو أنهم قالوا: إنه يكذب كثيراً، ولم يغتروا بهذه الكلمة؛ لسلموا من باطله ولم يُرْجَ عليهم^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [العِشْرُونَ: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْمُعْطَلَةِ^(٤)].

أي: مثل صفة الكلام من قوله: «تَكَلَّمْ بِالْوَحْيِ»، وقوله: «سَمِعْ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ» أنه بصوت، ومثل صفة العلو من قوله: ﴿قَالُوا أَلْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾^(٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: [الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: [التَّصْرِيحُ]^(٦) بِأَنَّ^(٧) تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْغَشْيَ [كَانَا]^(٨) خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٩)].

(١) تعليقات الشيخ صالح العصيمي على إبطال التنديد باختصار شرح كتاب التوحيد، للعلامة حمد بن عتيق.

(٢) في نسخة العصيمي: [كَوْنُهُمْ يُلْقِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ]؛ وفي نسخة الحبيشي: [يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ].

(٣) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).

(٤) في نسخة الحبيشي، وأسامة: [خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ].

(٥) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).

(٦) زيادة من نسخة أسامة، ودغش، والعصيمي.

(٧) في نسخة الحبيشي: [أَنَّ].

(٨) زيادة من نسخة أسامة.

(٩) في نسخة العصيمي، والحبيشي: [خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ].

أي: كما ذكره في الحديث، وفيه أن السموات تخاف الله حقيقة بما جعله فيها^(١)؛ فيدل على عظمة الخالق جَلَّوَعَلَا؛ حيث بلغ خوف الملائكة منه هذا المبلغ^(٢).

والرجفة والرعدة للسموات، والغشي والصعق لأهلها^(٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: [الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا].

أي: كما ذكر في الحديث^(٤)، فيقعون للسجود من قيام، وهذا الأكمل في السجود أن يقوم ثم يسجد^(٥)؛ تعظيمًا لله واثقاء لما يخشونه، فتفيد تعظيم الله عَزَّجَلَّ كالتي قبلها^(٦).



-
- (١) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).
 - (٢) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٢٨/١).
 - (٣) التنضيد بشرح كتاب التوحيد، عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي (١٨٥).
 - (٤) التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد، عبدالله الدويش (١١٧).
 - (٥) الشرح الصوتي: (شرح كتاب التوحيد)، صالح بن عبدالله العصيمي، برنامج مهمات العلم ١٤٤١هـ.
 - (٦) القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد العثيمين (٣٢٨/١).

الفهرس

شكر وتقدير	٥
مقدمة معالي الشيخ الدكتور يوسف بن محمد الغفيس	٧
مقدمة	٢٣
وقد سلكت في جمع هذا الشرح المنهج الآتي	٢٧
دراسة مختصرة عن المصنف والكتاب	٣١
أولاً: التعريف بالمصنف	٣١
ثانياً: اسم الكتاب	٣١
ثالثاً: سبب تأليفه	٣١
رابعاً: مكان تأليف الكتاب	٣٢
خامساً: وصف عام للكتاب	٣٣
وأبواب كتاب التوحيد تنقسم إلى سبعة أقسام إجمالاً	٣٤
سادساً: الكتب المعتمدة في ضبط متن الكتاب	٣٦

- شروح كتاب التوحيد المطبوعة والمنشورة التي تم الرجوع إليها ... ٤٠
- الشروح الصوتية التي تم الرجوع إليها..... ٤٧
- كِتَابُ التَّوْحِيدِ..... ٤٨
- بَابُ: بَيَانِ فَضْلِ التَّوْحِيدِ، وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ ١٢٩
- بَابُ: مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ١٩١
- بَابُ: الْخَوْفِ مِنَ الشِّرْكِ..... ٢٤٩
- بَابُ: الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٢٨٦
- بَابُ: تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٣٣١
- بَابُ: مِنَ الشِّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوِهِمَا؛ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ..... ٣٨٧
- بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ ٤٤٠
- بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا..... ٤٨٨
- بَابُ: مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ..... ٥٤٧
- بَابُ: لَا يُذْبَحُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ..... ٥٨٧
- بَابُ: مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ..... ٦٢٠
- بَابُ: مِنَ الشِّرْكِ الْإِسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ..... ٦٣٧
- بَابُ: مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ..... ٦٦٣

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (١١١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ

لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿٧١٢.....

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ

وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٧٥٤.....

الفهرس ٧٩٣

